
التاريخ السياسي للجزائر
من البداية ولغاية 1962

التاريخ السياسي للجزائر

من البداية ولغاية 1962

تأليف

الدكتور عمار بوحوش



© 1997 دار الغرب الإسلامي

الطبعة الأولى

دار الغرب الإسلامي
ص. ب. 5787 - 113 بيروت
جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية ، أو أشرطة ممغنطة ، أو وسائل ميكانيكية ، أو الاستنساخ الفوتوغرافي ، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن حصيلة التفاعلات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية والتحولات الثقافية والإجراءات الإدارية ، هي التي تحدد لنا وظيفة الكيان السياسي لأي شعب، فتبرز لنا الصفات التي أكتسبها والأشكال التي انتهى إليها والأطر التي حاول التعبير عن نفسه من خلالها، وهذا ما تقوم عليه إشكالية كتاب تاريخ الجزائر الذي نتشرف بتقديمه للقارىء. فهو يعالج قضية محورية هي مسألة السلطة، فيحاول تحديد ابعادها ورصد طبيعتها من خلال الحركة التاريخية وذلك في إطار العلاقة بين الحكام والمحكومين. وهذا ما يعطي لهذا الكتاب خصوصية ويكسبه أهمية. فهو لوحة محملة في إطارها العام لكنها مفصلة ومعبرة من خلال الأحداث التي ترصدها، مما يمكن القارىء من تتبع التطورات التي عرفها الكيان الجزائري في مجاله الجغرافي ومداه الزمني منذ ظهور الجزائر في أقدم العصور كواقع جغرافي بشري غير محدد المعالم، إلى أن أصبحت شعباً له خصوصية ودولة حديثة تتوفر على معطيات السيادة وتعبر عن الفعل السياسي المستقل.

إن أهمية هذا الكتاب لا تحدد فقط من واقع الإشكالية التي يطرحها أو نوعية الموضوع الذي يعالجه، وإنما تكمن أيضاً في كونه مساهمة نوعية تعطي مجال «الحركية التاريخية» التي يقوم عليها الجانب السياسي من تاريخ الجزائر والتي تجذب القارىء إليها بنظرتها المتكاملة وتناولها الشامل للأحداث وتتبعها للتطورات التي عرفتها الجزائر فيما يتعلق بشكل السلطة ونماذج الحكم وتصرفات الحكام، وهذا ما يجعل هذا الكتاب عملاً علمياً متميزاً، فهو من الناحية المنهجية يقوم على خبرة مؤلفه التي يشهد لها في البحث وعلى تجربته في معالجة الظاهرة السياسية اعتماداً على بيبلوغرافيا غنية تقدر بثلاثمائة وثلاثين كتاباً ومقالة، بعضها معاصر الأحداث وبعضها الآخر من نتاج السنوات الأخيرة، وهذا ما مكن المؤلف من رصد الفعل السياسي من خلال عرضه للأحداث وتتبعه للتطورات، وساعده، إلى حد كبير، على حصر الأفكار التي تعبر عنها الظاهرة السياسية، وعرضها من خلال تناول علمي لا يكتفي بإبراز الإيجابيات ولا يميل إلى إخفاء السلبيات ولا ينساق وراء البطولات، ولا يكتفي بعرض واقع الأحداث وظاهر الأشياء كما هو الحال في التيارات السياسية الجزائرية وفي أحداث الثورة خاصة، بل يحاول الوصول إلى الحقائق كما يراها من خلال الوثائق المتوفرة، ولا يتردد في تناول جوانبها الخفية التي قد تثير حساسية لدى البعض ممن عاش تلك الأحداث وتفاعل معها، أو ان

طرفاً فيها. وهذا شيء نكاد نفقده اليوم في كثير مما يكتب عن تاريخ الجزائر وفي الجزائر بالخصوص، بفعل النظرة الواحديّة التي يحاول أوصياء التاريخ فرضها على الباحث الجامعي في معالجته لتاريخ الجزائر والتي تفرغ كل عمل من محتواه العلمي، وهذه النظرة الواحدية التي هي من مخلفات الماضي تعد خطرا على دراسة التاريخ إن لم تكن جريمة في حق المؤرخ الجزائري حيث تجعله أسير توجهات طرفية ورهين نصائح مسبقة تدعى احتكار الحقيقة مما يلغي شخصيته ويجعل منه ببغاء ثلهاء تردد ما يريده الآخرون وليس فكراً أصيلاً يرصد الأحداث ويقيم نتائجها.

إن هذا الكتاب بوضوح رؤيته وبساطة عرضه وموضوعية أحكامه وعمق تخصصه وغنى مصادره، نجح إلى حد كبير في تجاوز الواقع الصعب، فأجمل ما كان متفرقاً وعبر عما ظل غامضاً وأبرز ما حاول البعض إهماله أو تغييبه، وتدرج بأحداث التاريخ الجزائري في بعدها السياسي في خلال خمسة وعشرين فصلاً من المظاهر البسيطة إلى أن أصبح كياناً مكتملاً يعبر عن عبقرية الشعب الجزائري في حركيته التاريخية. فالقارىء للكتاب يلاحظ هذا التطور عبر أربعة مراحل متميزة، وهي فترة ما قبل الإسلام التي كانت فيها الجزائر واقعاً جغرافياً وبشرياً غير محدد الهوية وغير واضح المعالم. والمرحلة الثانية: من الفتح الإسلامي إلى التواجد العثماني (ق7هـ ـ16م) التي اكتسبت فيها الجزائر طابعها الحضاري المميز الذي يقوم على خصائص الحضارة الإسلامية، والمرحلة الثالثة: أثناء العهد العثماني (ق 16هـ ـ19م) التي تبلور فيها الكيان السياسي للجزائر في إطار الرابطة العثمانية من خلال نظم الحكم والقوانين والعلاقات الخارجيه والعاصمة المركزية، والمرحلة الرابعة: وهي الفترة المعاصرة التي تميزت برد الفعل الوطني ضد الاستعمار الفرنسي وتوجت بالثورة التحريرية مما مكن الجزائر من استكمال كيانها السياسي في إطار بعده الإسلامي، وهذا ما حاول المؤلف بذكاء وحنكة وموضوعية إظهاره من خلال استنطاق الوثائق وتتبع الأحداث. فلم يحاول فرض تصوراته وإقرار أحكامه والدفاع عن قناعاته، بل ترك القارىء حرّاً في تقييمه للأحداث وحكمه على التطورات، وهذا ما جعل هذا الإسهام العلمي يحتل مكانته بجدارة في المكتبة التاريخية العربية، وأهله لأن يصبح مرجعاً معتمداً لكل متتبع لتاريخ الجزائر السياسي، لا يستغني عنه الطالب كما لا يمكن أن يتجاوزه الباحث في قضايا التاريخ الجزائري.

أ د . ناصر الدين سعيدوني

معهد التاريخ، جامعة الجزائر

الأربعاء : 1997/12/17

مقدمة

إن الغرض من هذا الكتاب هو التعريف بالتطورات والأحداث السياسية التي وقعت في أرض الجزائر منذ 20 قرنا من الزمن. وقد حاولت بهذا المجهود العلمي المتواضع أن أسد الفراغ الموجود في المكتبة الجزائرية والمتمثل في عدم وجود كتاب شامل للتاريخ السياسي للجزائر يمكن إعتباره بمثابة مرجع علمي يكون في متناول يد الأستاذ والطالب والقارئ الشغوف بمعرفة الحقائق الدقيقة عن وطنه في الماضي والحاضر. وهذا يعني أن الهدف من هذه المحاولة هو تسهيل عملية الإطلاع على التاريخ السياسي للجزائر من البداية حتى سنة 1962 . وطبعا، فإن هذا لا يعني أنني تمكنت من تسجيل جميع الأحداث التي وقعت في أرض الجزائر بكل دقة وتفصيل لأنه من الصعب على أي مؤلف أن يتعرض لكل صغيرة وكبيرة بالتفصيل خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن. لكن الشيء الأكيد هو أن المجهودات التي قمت بها قد أثمرت وتوجت بإعطاء صورة مصغرة عن أهم التطورات والتغيرات السياسية التي عرفتها الجزائر من أحداث ونشاطات سياسية يجدرر بكل جزائري أن يتعرف عليها ويستخلص العبر منها.

ولقد حاولت في هذا الكتاب أن أبرز الجوانب الإيجابية والسلبية في تاريخ الجزائر المليء بالمفاجآت والبطولات والإنتكاسات ولعل القارىء البارع في إستنباط الحقائق وتحليل محتوى الكتب سيلاحظ بأنني لم أكتف بالتركيز على التاريخ السياسي للجزائر في العصر الإسلامي فقط، بل تعرضت بتوسع

إلى الجذور التارخية للجزائر منذ القدم إلى غاية إستعادة السيادة الوطنية للبلاد في سنة 1962 . وهذا يدل على تواجد حضاري بهذه المنطقة من العالم منذ القدم وتفاعل السكان مع الأحداث والمجموعات البشرية التي تدفقت على أرض الجزائر وأستقرت بها في ظروف معينة ثم رحلت عنها عندما وجدت نفسها مضطرة لذلك. وبفضل دخول الإسلام إلى الجزائر تدعمت وحدة أبناء هذا البلد حيث ساهمت هذه العقيدة في توحيد السلوك والإتجاهات. وعن طريق الإسلام رسخت في أرض الجزائر ودول المغرب العربي اللغة العربية، لغة القرآن التي وحدت لغة التخاطب والتفاهم فيما بينهم وجعلتهم يتعلقون بمحض إراداتهم بالحضارة العربية الإسلامية حتى صاروا أقوياء متماسكين.

وفي نفس الإطار قام المؤلف بمحاولة ذات أهمية بالغة تتمثل في إبراز الأعمال البطولية التى قام بها بعض قادة البلاد في الماضي والحاضر لأن الدراسات التاريخية والسياسية تجاهلتهم أو أهملت مشاركتهم القوية في العمل من أجل تغيير مجرى الأمور بهذه المنطقة. وسوف يلاحظ القارئ الكريم هذه الحقائق عندما يتمعن في الأدوار البارزة للشخصيات السياسية في الحركات الوطنية الجزائرية وخاصة في الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 إلى بداية جويلية 1962 . ومعنى هذا أني حرصت قدر ما إستطعت أن أكون منصفا ومجسدا للأعمال البطولية الرائعة التى قاموا بها من أجل تحرير الوطن وإعادة الإعتبار للشخصية الوطنية.

وهناك حقيقة أخرى تعرض لها المؤلف بإسهاب في هذا الكتاب وهي التعريف بدور الأحزاب والجمعيات التى ساهمت في بلورة الوعي الوطني وإيقاظ الجزائريين لكي يتحركوا ويتحدوا بقصد إفشال مخططات الإستعمار لابقاء الجزائر تحت هيمنة الأروبيين الغزاة. وبما أن الظروف التي كانت تعمل فيها الحركات الوطنية كانت صعبة للغاية، فإن الواقع يفرض علينا أن نبرز دور الجزائريين المعتدلين والعلماء والثوريين. وقد أثبتت الأحداث والتطورات التي حصلت في أول نوفمبر 1954 أن قادة جميع الحركات الوطنية، من معتدلين

وعلماء وثوريين، قد وافقوا بسرعة على الإنصهار في جبهة التحرير الوطني الجزائري والمشاركة في حرب التحرير التي هي قضية تهم الحميع وليس حزباً واحداً فقط.

لقد خصصت 5 سنوات من حياتي لتأليف هذا الكتاب وقرأت من أجل كتابته الآف الكتب والمقالات والوثائق الموجودة في مكتبات جامعة الجزائر (1988–1990)، جامعة «بون» ومعهد الدراسات الشرقية بمدينة «هامبورغ» بألمانيا (1991)، وجامعة «ويسكونسون» بالولايات المتحدة الأمريكية (1992)، وعملت كل ما في طاقتي لتقديم معلومات دقيقة وموثقة عن التاريخ السياسي للجزائر. وإذا كان هناك أي خطأ في التواريخ أو غموض في بعض التطورات أو تحليل ناقص لبعض الجوانب فإن المؤلف يتحمل مسؤولية أي نقص أو خطأ . ولكنني أطمئن القارىء الكريم أنني بدلت كل ما في استطاعتي لإزالة أي إلتباس أو خطأ ولكن النقص في الوثائق والمراجع هو الذي حال دون تقديم معلومات كاملة عن أي موضوع بقي غامضاً أو مبهماً.

إنني أرجو أن تكون هذه المبادرة المتمثلة في كتابة التاريخ السياسي للجزائر بقلم أحد أبناء الجزائر بمثابة حافز لبقية العلماء الجزائريين الآخرين لكي يكرسوا جرء من وقتهم لكتابة تاريخ بلدهم بأقلامهم بدلاً من ترك هذا الموضوع لغيرهم من الذين يقتصر تحليلهم على جوانب إن كتابة تاريخنا بأقلامنا وإنصاف رجالنا الذين ضحوا في سبيل هذا الوطن أمانة في عنقنا، والامانة فضيلة ينبغي أن لا نكتفي بمدحها ثم نتركها تموت جوعاً.

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم بخالص تشكراتي وتقديري لأساتذة معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر الذين اشتغلوا معي في فرقة البحث منذ 1988 إلى غاية 1992 وأتمنى أن تنشر أبحاثهم مثلما نشر بحثي، وكذلك عمال نفس المعهد الذين قاموا بتصوير هذا المخطوط، وكاتبات المعهد اللائي ساهمن في طباعته على الآلة الكاتبة.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى الزملاء الأساتذة في الجامعات الأجنبية الذين ساهموا في تزويدي بالوثائق وشجعوني على إستكمال الكتاب، وأخص منهم بالذكر، الدكتور «ستيفان فيلد» بجامعة «بون» والدكتور «يودو ستاينباك» مدير معهد الدراسات الشرقية بمدينة «هامبورغ» والدكتور «كروفرد يونغ» بجامعة «ويسكونسون» والدكتور أحمد الأفندي بحامعة «وينونا» بالولايات

المتحدة الأمريكية. وفي الأخير لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري للمسؤولين في جامعة الجزائر وخاصة الأستاذ الدكتور الطاهر حجار رئيس الجامعة في السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨ ؛ وزارة التعليم العالي على التدعيم المادي والمعنوي لفرقة البحث التي أشرف عليها بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر.

عمار بوحوش ، أستاذ

بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر

الجزائر: يوم الأحد 7 ديسمبر 1997

الفصل الأول

التاريخ السياسي والإداري للجزائر في عهد الفينيقيين والرومان

المقدمة:

إن الشيء المتفق عليه هو أن سكان الشمال الإفريقي القدماء ينتمون إلى الجنس الأبيض الذي ساهم في وضع الأسس الأولية للحضارة الإنسانية. وحسب بعض الدراسات العلمية عن هذا الموضوع، فإن الإكتشافات الحفرية قد أثبتت أن هيكلا عظميا يرجع تاريخه إلى 450 ألف سنة قبل الميلاد تم العثور عليه في مدينة معسكر، غرب الجزائر العاصمة، يؤكد أن أرض الجزائر الحالية هي مهد العنصر البشري المتحضر[1].

وحسب الحقائق المتوفرة عن سكان شمال إفريقيا، فقد أطلق عليهم إسم "بربر" وهو يعني، حسب المفهوم اليونـــاني والمفهوم الروماني، إنسان أجنبي لايتكلم اللغة اليونانية. ونفس الكلمة إستعملها الرومان عندما تغلبوا على اليونانيين حيث أطلقوا إسم "البربر" على جميع السكان الذين لا يتكلمون لغتهم ولا ينتمون إلى سلالتهم أو عرقهم. ونظرا لاشتهار سكان شمال إفريقيا بهذه التسمية، فلم يحاول المسلمون الذين حلوا بشمال إفريقيا أن يغيروا هذا الإسم الذي اشتهر به سكان منطقة المغرب العربي.

---

(1) . عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 1965، ص 46 - 47 .

ومع أنه من الصعب تحديد أصل البربر ونسبهم والمكان الذي قدموا منه في الأصل، فإن معظم الباحثين متفقون بأنهم ينتمون إلى الجنس السامي، ومن أبناء "مازيغ" إبن كنعان. وقد أكد هذه الحقيقة العلامة إبن خلدون الذي قال حول هذا الموضوع :

"والحق الذي لا ينبغي التعويل على غيره في شأنهم أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح ... وإن إسم أبيهم مازيغ"[1]. ونفس الحقيقة أكدها وفد من سكان شمال إفريقيا حين صرح أعضاءه أمام الخليفة عمر بن الخطاب بعد فتح مصر، إذ إعتبروا أنفسهم "أمازيغ" ولم يقولوا أنهم "بربر".

وفي جميع الحالات، فإن سكان شمال إفريقيا الذين أطلق عليهم اليونانيون والرومان إسم "بربر" بصفتهم أجانب لا يتكلمون لغتهم ويرفضون الإندماج فيهم، قد أثبتوا أنهم أصحاب شخصية قوية وأمة مستقلة عن الرومان بحيث أنهم حافظوا على هويتهم ولم يندمجوا في حضارات غيرهم. ولعله من الواضح أن هناك عدة شعوب قد استولت على شمال إفريقيا وتحكمت فيها وذلك مثل القرطاجنيون والرومان والواندال والقوط والبيزنطيون الذين بسطوا نفوذهم بهذه المنطقة قبل الفتح الإسلامي، لكن سكان شمال إفريقيا لم يتبدلوا ولم يذوبوا في حضارات الدول الغازية، وحافظوا على هويتهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وخاصة خارج المدن.

ويبدو أن سكان شمال إفريقيا كانوا في حروب مستمرة مع الغزاة الأجانب ولم يتغير هذا الوضع إلا بعد إنتشار الإسلام في هذه المنطقة. وحسب شهادات بعض المؤرخين الأوروبيين فإن البربر قد خسروا في حروبهم مع البيزنطيين في منتصف القرن السادس للميلاد، خمسة ملايين من الأنفس. وعندما جاءت الديانة الإسلامية، عقب هذه الحروب المدمرة مع الأوروبيين، خلقت المحبة والمودة بين العرب والبربر بحيث امتزج واختلط العرب والبربر

(1) . للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ،راجع :مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 89 .

بسرعة تضاهي سرعة الفتوحات العربية. وبذلك أخذ العرب فكرة عن أنساب البربر وتفاصيل قبائلهم، وجمعوا كل المعلومات عنهم واستغلوها، فعرفوا مركز كل قبيلة منهم[1].

الدولة الفينيقية 880 - 146 ق.م

يعتبر الفينيقيون أمة سامية، هاجر أبناؤها من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام واستقروا في لبنان وبالتحديد في مدينة صيدا ومدينة صور. والفينيقيون، بطبيعة الحال، أمة بحريـــة يعيش أبناؤها على التجارة ويهتمون بتأسيس المدن على سواحل البحر الأبيض المتوسط لترويج بضائعهم. كما أن بعد المسافة بين صيدا والأندلس قد دفع بالفينيقيين إلى إقامة مراكز تموين وإصلاح السفن في المدن الساحلية بشمال إفريقيا. وهكذا ازدهرت العلاقات التجارية بين الفينيقيين وسكان شمال إفريقيا الذين كانوا يحصلون على الأقمشة المصبوغة بالحمرة والأواني والزجاج ويصدرون إلى الفينيقيين الأنعام والأصواف والجلود وريش النعام والعاج[2]. ونتيجة لذلك أسس الفينيقيون حوالي 300 مركز تجاري بشمال إفريقيا وبناء 200 مدينة لتقوية العلاقات التجارية بينهم وبين إخوانهم الكنعانيين بهذه المنطقة الاستراتيجية. ومن المدن الساحلية التي انتشر فيها الفينيقيون بكثرة نخص بالذكر: تونس وبنزرت وسوسة (في تونس)، ومدن : الجزائر، بجاية، عنابة، جيجل، القل، شرشال، دلس، تنس، تيقزيرت (في الجزائر)، ومدن : طنجة، مليلة، أجادير، (بالمغرب).

وباختصار، ففي سنة 880 ق.م أو 814 ق.م في بعض الروايات التاريخية، تمكن الفينيقيون بسبب صراعات داخلية في مدينة صور (العاصمة الثانية للفينيقيين) من إقامة دولة قرطاجنة في شمال إفريقيا والتي تحولت إلى

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 99 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 131 .

دولة بحرية قوية تسيطر على مدن وشواطئ شمال إفريقيا والأندلس، وتحمي الفينيقيين المتواجدين في صور نفسها وكذلك سكان شمال إفريقيا وصقلية والأندلس من طغيان اليونان والرومان.

وفي الحقيقة أن الفينيقيين الذين أسسوا دولة قرطاجنة[1] في بلدان المغرب العربي المعروفة في وقتنا الحالي، لـم يكن هدفهم إخضاع واحتلال موانئ شمال إفريقيا بالقوة، وإنما كان هدفهم إقامة مراكز تجارية والتعاون مع سكان المنطقة. وعليه فإن الحكم القرطاجي كان متساهلا ومتسامحا مع الأهالي، ولم يعمل قادة قرطاج على التخلص من زعماء العشائر ورؤساء القبائل (كما فعل الرومان فيما بعد)، وإنما حاولوا الاندماج في المجتمعات المحلية، وازدادت أواصر التعاون والمودة بين الفينيقيين والأهالي بشمال إفريقيا عن طريق الزواج والعمل المشترك في المشاريع التجارية. وبعد انتقال الفينيقيين إلى شمال إفريقيا تغيرت تسميتهم حيث أصبح يطلق عليهم إسم "البونقيين".

وقد إنهارت دولة قرطاجنة سنة 146 ق.م. وذلك بعد الصراع الطويل بين الجنس السامي والآري، أو الصراع بين العنصر الأسيوي – الإفريقي والعنصر الأروبي. وبانهزام دولة قرطاجنة التي اشتهرت بأساطيلها البحرية الهائلة وقوتها في التجارة والزراعة وازدهار الحياة العمرانية، إنتقلت زعامة العالم من يد أبناء شمال إفريقيا إلى يد أبناء جنوب أوروبا، أي أبناء روما الذين فرضوا سيطرتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية على سكان شمال إفريقيا لمدة طويلة من الزمن.

و يمكن تلخيص أسباب سقوط دولة قرطاجنة وانهيارها في بعض النقاط الرئيسية المتمثلة في :

1 – الانقسامات السياسية التي كانت تمثل مصالح عرقية واقتصادية متضاربة.

---

(1). قرطاجنة في اللغة الفينيقية تسمى "قرت حدشت" ومعناها : القرية الحديثة.

2 – اهتمام الدولة بالربح والتجارة وكسب المال وإهمالها لبقية القضايا الحيوية للأمة.

3 – إعتماد الدولة على الجنود المرتزقة الذين يبحثون عن الغنائم والمكافآت المادية أكثر مما يبحثون عن صيانة أمن الدولة.

4 – المعاملة السيئة للمواطنين في الفترات الزمنية الأخيرة والغرور الذي أصبح سائدا في أوساط الطبقة الأرستقراطية[1].

العلاقات السياسية بين حكام قرطاجنة وحكام الجزائر

إن القرطاجنيين أو (البونيقيين) مثل سكان شمال إفريقيا ينتمون إلى الجنس السامي وهذه النقطة هي التي ساعدت على خلق التفاهم والانسجام بين حكام البربر وحكام قرطاجنة. كما توطدت العلاقات السياسية بين الطرفين بسبب الرغبة الصادقة للقرطاجنيين في إستمالة زعماء وأمراء القبائل أو العشائر المتواجدة في الجزائر حيث لم يحاول حكام قرطاجنة أن يستعمروا ويسيطروا على الإمارات البربرية وإنما استعملوا الدهاء السياسي وأغدقوا الأموال على الحكام المحليين وتقربوا إليهم عن طريق المصاهرة وتمكينهم من الحصول على البضائع الضرورية لمواطنيهم وتدريبهم على صناعة بعض الأشياء التي يحتاجها سكان كل إمارة.

ويستخلص من الدراسات التاريخية أن حكام روما حاولوا باستمرار أن يتدخلوا في شؤون الإمارات المتواجدة بشمال إفريقيا وينتهجون سياسة "فرق تسد" وذلك بقصد إضعاف العشائر البربرية وتقليص نفوذ قرطاجنة والتمهيد لاستيلاء روما على شمال إفريقيا، وهذا ما حصل بالفعل خلال الفترة الممتدة

---

(1). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 1965، ص 80 – 81 .

من 149 - 146 ق. م. إذ تمكن الرومان من القضاء على دولة قرطاجنة ثـم الاستيلاء على الإمارات البربرية في شمال إفريقيا.

والحقيقة الواضحة للعيان، هي أن قوة روما وقوة قرطاجنة، دفعت بالنوميديين، وهم سكان شمال إفريقيا الأصليين، أن يوحدوا القبائل المتواجدة بالمنطقة ويخلقوا القوة القادرة على مواجهة الخطر الروماني أو التوسع القرطاجي. وتبرز هذه المحاولات لتوحيد النوميديين في قيام دولتين قويتين بوسط شمال إفريقيا (أي الجزائر في الوقت الحاضر) في المجهودات التي قام بها ماسينيسا (MASSINISSA) (201 - 149 ق.م.) لإقامة دولة بربرية قوية بشمال إفريقيا. وبالرغم من تربيته في قرطاج وتحالفه مع القرطاجينيين في البداية فإن " ماسينيسا " قد استعان بالرومان للتغلب على خصومه وإقامة دولة النوميديين بقسنطينة (203 - 148 ق.م). وفي عهده ازدهرت التجارة والفلاحة والثقافة حيث أصبحت "سيرتا" أو قسنطينة في وقتنا الحالي، عاصمة عالمية تحظي باحترام كبيرفي الأوساط الدولية. وقد دام حكمه خمسون سنة (203 - 148 ق.م.)، وقد مكنته هذه المدة الزمنية الطويلة من صك العملة بإسمه، وتقوية العلاقات التجارية بين نوميديا وأثينا ورودس ومرسيليا. وامتاز عهده بازدهار الزراعة وخاصة أنه كان يملك أكثر من 50,000 هكتار من أحسن الأراضي، ويعطي المثل لأبناء شعبه لكي يهتموا باستثمار الأرض وتسويق المنتوجات إلى بلدان أخرى. ومن الناحية التنظيمية، فإن الفضل يرجع إليه في تقسيم الدولة النوميدية إلى مقاطعات إدارية يرأس كل مقاطعة رئيس محلي يسمى "أقليد". ومثلما كانت تفعل قرطاجنة، فقد عمل "مسينيسا" على توطيد البدو في المدن وخلق دساتير تنظم الحياة الإجتماعية والتنظيمية بكل مدينة. وفي الميدان العسكري أسس "مسينيسا" جيشا قويا يتكون من 50,000 جنديا، تخشاه روما وقرطاجنة. وارتكزت سياسة نوميديا في عهده على مبدأ اعتبار "إفريقيا للإفريقيين " وتوحيد منطقة شمال إفريقيا تحت قيادته.

ويعاب على سياسة "مسينيسا" أنه تحالف مع روما ضد قرطاجنة على أمل أن تكافئه روما بإعطائه الأراضي القرطاجنية التي كانت متاخمة لدولة نوميديا. وبالفعل فإن روما قد شجعته على إضعاف قرطاجنة وعملت على إضعافه عن طريق محاربة قرطاج لدولة نوميديا. وفي نهاية المطاف، إستطاعت روما أن تبتلع دولة قرطاجنة سنة 146 ق.م. بعد أن تخلصت من "مسينيسا" ونفوذه الواسع سنة 148 ق.م. وهكذا جاء الإستعمار الروماني لشمال إفريقيا بعد سحق الدولة النوميدية والدولة القرطاجاية بشمال إفريقيا[1]. وقد حاول "مسينيسا" أن يتقرب إلى روما ويراوغها بقصد كسب مودتها وتمكينه من الاعتلاء إلى عرش قرطاجنة وبسط نفوذه على شمال إفريقيا كلها. وإذا لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف، فإنه بالإمكان العيش بجوار دولة قرطاجنة الضعيفة لأن قدوم الرومان الأقوياء إلى شمال إفريقيا يعني محاربته والقضاء عليه. ولكن الرومان كانت لهم خطة مضادة، إذ كانوا يعملون في الخفاء للتخلص من " مسينيسا " وعدم السماح له لكي يؤسس دولة قوية بشمال إفريقيا لأن قوته تعني القضاء على مطامعهم التوسعية في إفريقيا.

الإحتلال الروماني للجزائر و ثورات البربر

إن الرومان قد إشتهروا بمقدرتهم على خوض الحروب والزراعة والتنظيم السياسي، لكنهم لم يكونوا أصحاب مهارات في التجارة والمهن التي تتطلب براعة فنية. كما أن الأراضي الرومانية في أوروبا لم تكن غنية بالخيرات والثروات مثلما كانت المناطق الأخرى في آسيا و إفريقيا، ولهذا فإن هدف الرومان من التوسع في الخارج هو السيطرة واحتلال أراضي الغير والاستيلاء على الخيرات والثروات الموجودة بالبلد الذي يحتلونه.

---

(1). محمد إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية : تاريخ المؤسسات الجزائرية من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال. دمشق: العربي للاعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص 11-12 .

وتميزت السياسة الرومانية في شمال إفريقيا بخصائص يمكن إيجازها فيما يلي :

1 – إشعال نار الفتنة بين رؤساء القبائل البربرية ومناصرة الموالين لها إذا اقتضى الأمر.

2 – الإستعانة برؤساء البربر لمحاربة خصوم روما وإقناعهم بأن يخدموها ويعينوها على تكسير شوكة المناهضين للهيمنة الرومانية.

3 – الاعتماد على الجنود الذين كانوا يتقاضون رواتب قيمة سواء في إقامة المدن وبسط النفوذ الروماني أو حماية الأراضي المحتلة عن طريق الغارات الخارجية.

4 – إقامة أنظمة حكم محلية تتكفل بتطبيق القوانين وتمويل الخزينة الرومانية بالأموال الضرورية لخوض الحروب وتقاسم الثروات بين العائلات الأرستقراطية في روما.

وفي الحقيقة أن الرومان لم يجدوا دولا قوية ببلاد البربر وإنما وجدوا قبائل وعشائر في المدن والجبال، ولذلك كان من السهل احتلال هذه المدن بدون مقاومة في معظم الحالات. أما في الجبال، فقد حافظ السكان على تنظيمهم واستقلالهم في تصريف شؤونهم الداخلية.

واستعمل الرومان استراتيجية سياسية وعسكرية في تنظيم وتسيير المناطق التي احتلوها في شمال إفريقيا. فقد قاموا بتقسيم المدن التي احتلوها إلى قسمين :

أولا : مدن تحت سلطة روما مباشرة، وهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

1 – مدن رومانية بأتم الكلمة، يتمتع سكانها بجميع الحقوق الرومانية، يحق لهم الانتخاب، والإعفاء من الضرائب.

2 – مدن بلدية، ويتمتع سكانها بجميع الحقوق والامتيازات التي يحصل عليها المواطن الروماني، ما عدا المشاركة في الانتخابات.

3 – مدن لاتينية، ويستفيد سكانها من حرية التجارة والتملك لكن لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات ويتعين عليهم دفع الضرائب.

وفي العادة ينتخب سكان كل مدينة رومانية حاكم مدينتهم كل سنة. وهذا الحاكم هو المسؤول الرئيسي عن مالية المدينة وأمنها وعن جميع الأعمال الإدارية والقضائية والعمرانية بها. ويساعده في هذه المهام، مجلس محلي يتكون من كبار الشخصيات التي تدفع مساهمة مالية بانتظام، وتمول خزينة المدينة. وبجانب كل مدينة، توجد أراضي مستقلة عن المدينة، مخصصة للإمبراطور ورجال الشيوخ بروما.

ثانيا: المدن التي توضع تحت سلطة روما، وهي مصنفة إلى ثلاثة أنواع:

1 . مدن حليفة للرومان.

2 . مدن حرة.

3 . مدن معفاة من دفع الضرائب.

وتختلف أوضاع هذه المدن باختلاف أهميتها الجغرافية والسياسية. فقد كانت توجد بعض المدن التي سمح لها أن تحافظ على نظام حكمها القائم بها منذ حكم قرطاجنة، أي وجود حاكم وقضاة ومجالس من الأعيان. كما كانت توجد بعض المدن التي حافظت على نظام تعيين حاكمها البربري من طرف الإمبراطور الروماني، على شرط أن يقوم الحاكم بحماية ما بجوار مدينته من أملاك وحدود معينة رسمتها له الدولة الرومانية. وفي بعض الأحيان كانت روما تسمح للسكان المحليين أن ينتخبوا أعضاء المجالس المحلية[1].

---

(1). مبارك محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 262 - 263 .

وقد تغيرت الحياة الإجتماعية للسكان المحليين في المعهد الروماني حيث قام الرومان :

1) بالإستيلاء على الأراضي الخصبة التي يملكها ملوك البربر أو الشعب. وقد كانت سياسة الرومان واضحة في هذا الشأن، إذ تأخذ الدولة المساحات التي تحتاجها، ثم تقوم بتوزيع جزء من أراضي السكان على السكان الذين ينتمون إلى روما، ثم يأتي بعدهم قدماء الجنود الرومانيين، وما تبقى من الأراضي يحتفظ به للسكان الأصليين ولكن يتعين عليهم أن يدفعوا ضرائب باهظة.

2) إنتزاع أراضي العائلات والأفراد الذين يثورون على نظام الحكم وتوزيعها على الرومانيين.

3) كراء الأراضي من البربر، إذا كانت علاقتهم طيبة مع الرومان، على أن يتحول مالك الأرض إلى عامل أو فلاح بها.

4) جمع الضرائب من السكان، وهي ضرائب متنوعة ومختلفة. فهناك ضريبة على الأفراد، ضريبة على العقارات، ضريبة على المبادلات التجارية، ضريبة لتغطية تكاليف رجال الأمن.

وكانت عملية جمع الضرائب مسندة إلى أعيان يسمون " العشارين " فهم الذين يتفقون مع الدولة على قيمة معينة من المال يدفعونه لها، ثم تقوم الدولة بالسماح لهم بجمع الأموال الكبيرة من السكان وكانت توضع تحت تصرفهم فرق من الجيش لمساعدتهم على جمع الضرائب.

5) تجنيد السكان وإجبارهم على الانخراط في الجيش الروماني وإرسالهم إلى الخارج لمحاربة الجيوش الجرمانية والمجرية والمصرية[1].

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 277 - 280 .

وما نستخلصه من هذه الحقائق أن الرومانيين كانوا يتمتعون بالحقوق السياسية وامتلاك الأراضي وتوزيع الغنائم على الجنود الرومانيين الذين يساعدونهم في بسط نفوذهم في أراضي الغير. أما سكان شمال إفريقيا، فلم تكن لهم حقوق وإنما كانت لهم واجبات تتمثل في خدمة الرومان سواء كجنود أو عمال أو مزارعين. ولذلك وقعت عشرات الثورات لكنها كانت تخمد بسهولة لضعف القبائل البربرية وعدم قدرتها على توحيد صفوف أبنائها.

ولعل القائد الإفريقي الوحيد الذي خاض المعارك الطاحنة ضد الرومان هو " يوغورطة " حيث أنه ناضل حتى وفاته من أجل توحيد النوميديين وإيقاف الزحف الروماني وخاصة في الفترة الممتدة من 116 - 106 ق.م. وقد بدأت المناوشات بين يوغورطة والرومان يوم حاول الرومان أن يقوموا بتجزئة وتقسيم الدولة النوميدية إلى ثلاثة دويلات. فقاوم أنصار روما وهزمهم سنة 116 ق.م. ونجح في توحيد نوميديا. وعندما حاول أعضاء مجلس الشيوخ شن حملة ضد يوغورطة وتسليم إفريقية لطبقة الفرسان، تمكن يوغورطة من تقديم رشاوي إلى أعضاء مجلس الشيوخ وبالتالي عدم إتفاقهم على محاربته، وأصبح حاكما لمدينة " سيرتا " أو قسنطينة[1] في سنة 112 ق.م. لكن الرومان الذين صعب عليهم إلحاق هزيمة بيوغورطة، إستعملوا أسلوب المخادعة والخيانة للتخلص من هذا القائد الإفريقي. وهكذا إستعملوا صهر يوغورطة، أي والد زوجته الذي يتوسط بين يوغورطة وقادة روما، ولكنه ألقى عليه القبض وسلم يوغورطة إلى وكيل المال الروماني وذلك سنة 106 ق.م. وقد وضع يوغورطة في سجن على شكل بئر في روما، حتى مات من الجوع والتعذيب يوم 7 جانفي 104 ق.م.

---

(1). " سيرتا " التي هي مدينة قسنطينة في وقتنا الحالي، تهدمت سنة 311 ق.م. بعد الحرب التي دارت بين أحد المطالبين بعرشها " الأكسندر" الذي إنهزم وبين منافسه " مكسانس " المنتصر. وبعد صراع هذا الأخير وأحد منافسيه " قسطنطين "، تمكن هذا الأخير من الانتصار وأعاد بناء مدينة سيرتا بعد الخراب الذي لحق بها، وأطلق عليها إسمه الذي لازالت تحمله المدينة إلى يومنا هذا.

وفي الحقيقة أن الرومان عرفوا كيف يفرضون قبضتهم الحديدية على رؤساء القبائل البربرية. وقد أظهر الرومان ذكاء لا مثيل له في تنظيم السكان وتهدئة الأوضاع والتركيز على استغلال الثروة الموجودة بشمال إفريقيا. وحسب الحقائق التاريخية، فإن عدد سكان دولة روما في أواخر العصر الجمهوري كان لا يتجاوز 14 مليون نسمة، منهم 4 ملايين عبيد، وحوالي 3 ملايين من الرومان كانوا موجودين بشمال إفريقيا. وعليه، فإن القادة الرومانيين قد اعتمدوا على البربر لخلق نهضة زراعية وعمرانية بالمنطقة، وكان همهم الوحيد هو استغلال خيرات المنطقة وبناء قصورهم. كما ساعد حكام روما على ازدهار الزراعة والعمران ،مقدرتهم الفائقة على توطيد الأمن وتنويع وسائل الإنتاج وإحياء أراضي جديدة للزراعة وتنظيم الأسواق. وهكذا أظهرت إفريقيا في مظهر الضيعة المستغلة إستغلالا حكيما وشاملا[1].

ولعل الخاصية الرئيسية للإحتلال الروماني لشمال إفريقيا تكمن في تغلب روما على مشاكل الغذاء والإضطرابات التي كانت تواجه الإيطاليين. فبفضل سياسة التنمية الزراعية في شمال إفريقيا، إستطاعت حكومة روما أن توفر القمح المعروف بصلابته وجودته إلى الشعب الروماني، وبذلك شبعت بطونهم وخفت أزماتهم وحطموا كل محاولات البربر لاستعادة أراضيهم ونفوذهم السياسي. ويروى أن الرومانيين قاموا في فترات مختلفة، بتوزيع أراضي سكان شمال إفريقيا على الرومانيين النازحين من إيطاليا الذين أفلسوا من جراء أزمات زراعية.

وقد استفاد من هذه السياسة أصحاب رؤوس الأموال الإيطاليين الذين كانوا يتكالبون على إنفاق أموالهم في إنتاج القمح الذي كانت سوقه رائجة وأرباحه مضمونة. وبرز هذا التكالب على مصادرة أراضي السكان الأصليين من طرف الرومان، في وجود، 6 مالكين رومانيين يقتسمون نصف الأراضي

(1). شارل جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية (ترجمة محمد مزالي، البشير بن سلامة). تونس: الدار التونسية للنشر 1969 ص 206 .

الإفريقية الواقعة تحت تصرفهم[1]. وهذا ما يؤكد الفكرة الشائعة عن الرومان وهي أن إصرارهم على ضم المقاطعات الإفريقية إلى دولة روما لا تُبَرره أية ضرورة عسكرية وإنما جاء ذلك بدافع الجشع الاقتصادي والاستيلاء على الأراضي الإفريقية المعروفة بخصبتها وتكاثر الخيرات بها.

ولكن النظام الروماني الذي بدأ قويا يوم كان يعتمد على قاعدة شعبية، تحول إلى نظام إقطاعي والثراء محصور في الرجال الأثرياء الذين كانوا شغوفين بجمع التحف الثمينة. كما يلاحظ على نظام الحكم الروماني، ان النظام السياسي استند على الجيش الذي أصبح يتحكم في الحكام وفي اقتسام الثروات ويغتال من لا يروق له، بدلاً من الاستناد على القوانين والدستور واحترام قواعد لعبة الحكم. ومنذ عهد "سبتيموس سواريوس" الذي أوصى أبناءه باستعمال الشعار الآتي : "اسعوا إلى إثراء الجند ولا تهتموا بالباقي"، بدأت سلسلة الإنقلابات حيث أصبح الجيش يرى في نفسه حق تعيين الأباطرة نظرا للفضائل الموجودة فيهم أحيانا وثرواتهم في كثير من الأحيان. كما أصبح يشعر أنه من حقه أن يقيل الأباطرة الذين يبالغون في فرض طاعتهم على الجيش أو تنفذ ثرواتهم. وزيادة عن هذا الإفلاس السياسي والعسكري، كان هناك إفلاس مالي وذلك يوم استولى الجنود على الأرض في المستعمرات وأصبح التنافس شديدا بين الأغنياء في تعمير الحقول وتشييد القصور. وعندما يصبح المجتمع عاجزا عن توفير الأمن لمواطنية وغير قادر على سد حاجاته بنفسه، فإنه يعجز، طبعا، في الدفاع عن كيانه أمدا طويلا[2].

ونتيجة لهذه الأوضاع والأزمات والاضطربات الداخلية التي أصبحت تمر بها الإمبراطورية الرومانية، تشجع رجال البربر على الثورة ضد الطغاة المتسلطين عليهم. ولكن الضربة القاضية للإمبراطورية الرومانية جاءت من "الواندال" الذين أقاموا دولة قوية في الأندلس. ففي الوقت الذي ساءت فيه

---

(1). شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 217 .
(2). نفس المرجع، ص 215 - 217 .

العلاقة بين الحاكم الروماني "بونيفاس" وبين حكومة روما، قررت هذه الأخيرة عزله سنة 427م. وبالرغم من انتصاره على جيش روما في ثلاثة معارك فإنه فضل أن يستعين ويتحالف مع الوندال ضد روما، ووعدهم بأن يتنازل لهم عن غرب المستعمرات الرومانية في شمال إفريقيا إذ هم ناصروه ضد روما. واستجابة لهذا النداء، قام قائد الواندال " جنسريق " باحتلال الجزء الغربي من إفريقيا وذلك في شهر ماي من عام 439م. وعندما رأى "بونيفاس" سوء سلوك الوندال وهمجيتهم وعدم احترامهم لأي إتفاق أو قانون، وخاصة أن جيش الوندال المتكون من 80.000 جندي يعيث في الأرض فسادا، غير رأيه، وطلب من إمبراطورة روما العفو بواسطة القديس أوغيسطين، وتهيأ لمحاربة الوندال. فالتقى الجيشان قرب مدينة قالمة وانهزم "بونيفاس"، وهرب إلى مدينة عنابة. وحاولت إمبراطورة روما أن تقدم مساعدة عسكرية للقائد "بونيفاس"، ولكنه إنهزم مرة أخرى في مدينة عنابة سنة 431م. ومن هناك فر إلى روما حيث استقبلوه بترحاب كبير وأكرموه تقديرا له على مقاومته للواندال. وفي خلال عامين، تمكن الوندال من بسط نفوذهم على المقاطعات الرومانية في شمال إفريقيا.

وهكذا انتهى الإحتلال الروماني لشمال إفريقيا الذي ابتدأ سنة 213 ق.م. واحتلوا الجزائر بصفة ملموسة سنة 46 ق.م، ودام هذا الاحتلال 576 سنة. وبعد تخريب عنابة، قاموا بتخريب مدينة قرطاج وتهديمها لطمس آثار الحضارة الرومانية وذلك سنة 439 م.

سياسة الواندال في شمال إفريقيا
431 - 534 م

إن الوندال دولة عسكرية، والملك هو الذي يسمي جميع الأشراف والموظفين بما فيهم الوزير الأول. كما أن الملك هو الذي كان يقوم بتسمية

أعضاء المجلس الشورى الذين ينتمون إلى فئة الولاة والقساوسة والأعيان. أما النبلاء الذين حاولوا معارضة الملك فقد تم إعدامهم.

وبالنسبة لأعضاء مجلس الشعب فإنه قد تم الاستغناء عنهم أو عدم الدعوة لعقد اجتماعات لمجلسهم. وحسب التقاليد الجيرمانية التي يعتز الوندال بتطبيقها، فإن الملك هو قبل كل شيء، قائدا أعلى، وهو الذي يوجه الجيش والسياسة الخارجية للدولة. كما أن الملك هو الذي يقوم بتعيين القساوسة ويرخص لهم بعقد الاجتماعات. والنبلاء لا يستمدون ألقابهم بحكم الوراثة بل بعطف الملك..

ويلاحظ هنا أن قائد حملة الوندال على شمال إفريقيا "جنسريق" قد تجنب إدخال أي تغيير إداري أو سياسي في الجزائر حيث سمح للسكان أن يحافظوا على الأنظمة المعمول بها في ولايتهم ومجالسهم، وكذلك عاداتهم وتقاليدهم. لكنه إحتفظ لنفسه بأراضي الدولة الرومانية وخفض الضرائب المفروضة على السكان. ويبدوا أن أبناء شمال إفريقيا قد شعروا بالإرتياح أثناء حكم الوندال الذين خلصوهم من الرومان المتعجرفين، إذ إنضموا إلى الجيش المحتل المتكون من حوالي 80 فرقة عسكرية.

والمشكل الرئيسي الذي جابه الوندال في شمال إفريقيا هو إقدامهم على محاربة الديانة المسيحية (وخاصة الدوناتين) وتخريب الحصون الرومانية، وانشغال جيشهم بمحاصرة سردينيا، وتعسف قادتهم ضد سكان شمال إفريقيا. وفي عام 523 م، أعتلى العرش حاكم مسالم يدعى " هيلد ريق " حيث خالف سياسة أسلافه من الوندال وقرر إيقاف عملية الإضطهاد المسلطة على الأرثدوكس، ودخول دولته تحت سيادة إمبراطور الدولة البيزنطية في مدينة القسطنطينية، واغتيال زوجة الملك السابق للوندال. وآنذاك ثار عليه سكان الوندال ووضعوه في السجن حتى وافته المنية. وخلفه في هذا المنصب رئيس جنوده المكلف بمحاربة بربر المغرب، وهو "جلمير" الذي يعتبر آخر حاكم وندالي في شمال إفريقيا. وفي شهر أغسطس من عام 534 م نشبت المعركة

الفاصلة في نواحي تونس العاصمة بين القائد البيزنطي "بليزاريوس" و "جيلمار" وانتهت بانهزام قائد الوندال، وهروب قائدهم. لكن البيزنطيين تمكنوا من إلقاء القبض على " جيلمار " في شهر ديسمبر من عام 534 م وأخذوه أسيرا إلى القسطنطينية حتى مات بطريقة طبيعية فيما بعد، وبذلك إنتهت دولة الواندال التى دامت قرنا من الزمن (431 - 534م).

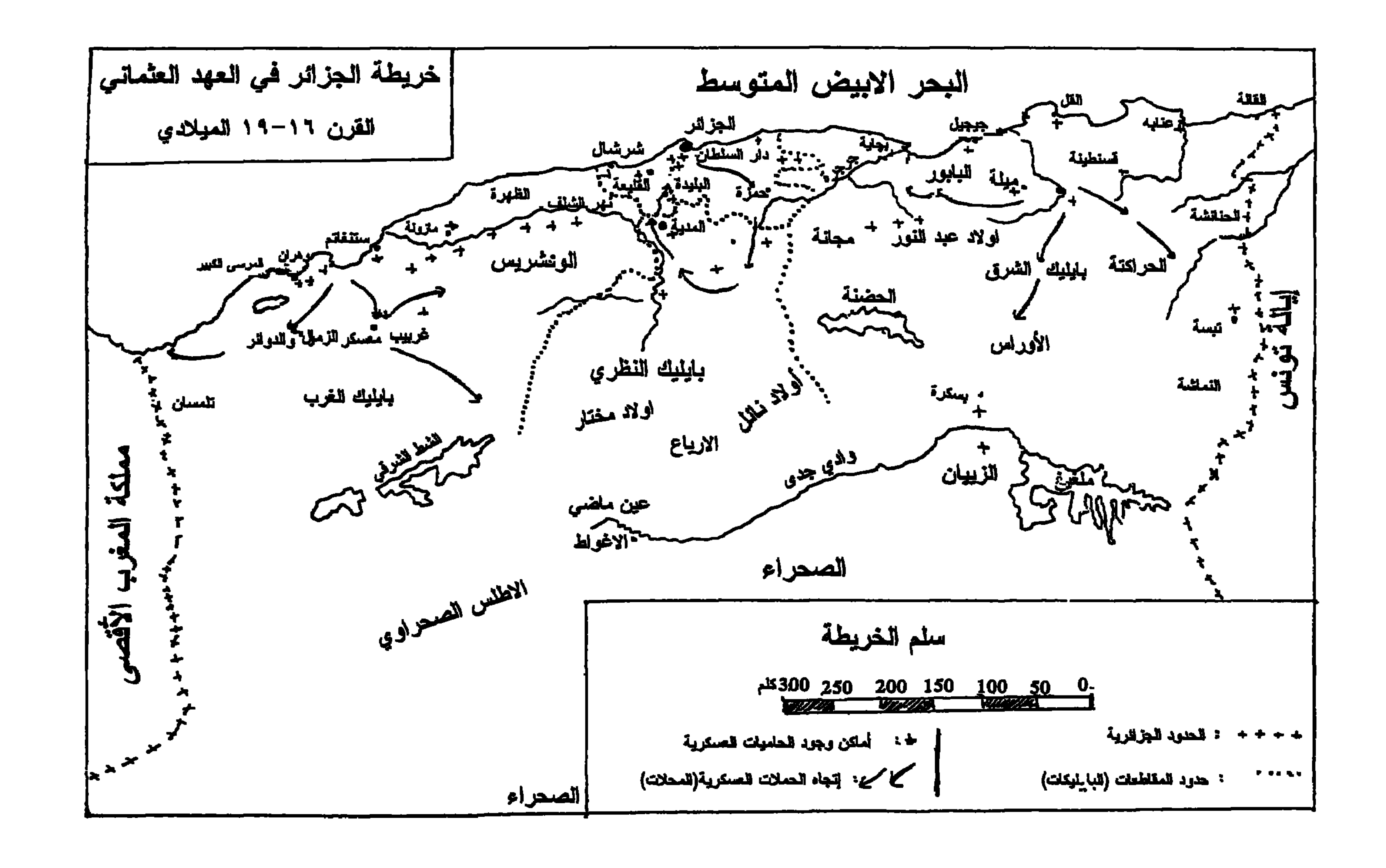
الإحتلال البيزنطي لشمال إفريقيا 534 - 647 م

الدولة البيزنطينية هي في الحقيقة دولة الروم الأرثدوكس التي أسسها الإمبراطور الروماني "قسطنطين" سنة 330 م في مدينة القسطنطينية وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز حيث أنها نقطة إلتقاء بين القارتين، أوروبا وآسيا. ثم أن هذا الإمبراطور قد اختار هذه المدينة عاصمة للإمبراطورية الرومانية بسبب تعلقه بالديانة المسيحية وصعوبة ممارسته للشعائر الدينية في روما التي كان معظم قادتها وثنيون ويمقتون المسيحية. وزيادة على ذلك، فإن الإمبراطور قد اختار مدينة القسطنطينية عاصمة له وذلك لكي يسهل عليه مراقبة حركة أعدائه الفرس ويرد غاراتهم.

وبالنسبة للحكم البيزنطي في شمال إفريقيا، فإن البيزنطيين قد غيروا نظام الحكم حيث عينوا حكاما مدنيين على المقاطعات الإفريقية التي ضموها إلى إمبراطوريتهم (وهذا خلافا لحكام روما الذين كانوا يعينون مسؤولين عسكريين على مقاطعات شمال إفريقيا). ولم يتغير هذا الوضع إلا في سنة 578 م حيث شرع البيزنطيون في تعيين حكام عسكريين لمواجهة ثورات البربر. وفيما يخص الجزائر فقد قسمها حكام بيزنطة إلى ثلاثة مقاطعات (من جملة سبع مقاطعات إدارية في إفريقية) هي : (1) نوميديا ومقرها مدينة قسنطينة (2) موريطانيا السطايفية ومقرها مدينة سطيف (3) موريطانيا القيصرية ومقرها مدينة شرشال.

وفي بداية الاحتلال استعمل البيزنطيون سياسة الدهاء السياسي والمجاملة والتقرب من سكان شمال إفريقيا وذلك بقصد إعطاء إنطباع للأهالي بأن البيزنطيين جاءوا ليخلصوا السكان من الاضطهاد المسلط عليهم من طرف الوندال. لكن بمجرد إستتباب الأمن وتقرب الأهالي منهم، إتضح للسكان الأصليين بالمنطقة أن البيزنطيين يطبقون عليهم قوانين مجحفة ويعاملونهم بقسوة وعنف، وإرهاقهم بالضرائب الباهظة. وبذلك إستفحلت العداوة بين البربر والبيزنطيين. ومن أبرز الشخصيات البربرية التي قاومت الاحتلال البيزنطي زعيم جبل الأوراس " يابداس " الذي تمكن بمساعدة 40.000 فارس من الهجوم على مدينة سيرتا (قسنطينة) واحتلالها وطرد البيزنطيين منها. كما نجح نفس القائد في احتلال تيمقاد وتخريبها.

وباختصار، أن البيزنطيين واجهتهم صعوبات عديدة خلال فترة إحتلالهم لشمال إفريقيا. وقد تمثلت هذه الصعوبات في كثرة الحروب، والصراعات الدينية، وتمرد الجنود بسبب عدم حصولهم على رواتبهم، وضعف سلطة الدولة المحتلة بسبب البعد عن شمال إفريقيا. وهذه العوامل هي التي ساعدت القادة المسلمين على التخلص من البيزنطيين بعد احتلال دام 113 سنة، وإقامة نظام عربي – إسلامي دام إلى يومنا هذا.



خريطة الجزائر في العهد العثماني
القرن ١٦-١٩ الميلادي
البحر الابيض المتوسط
الجزائر
شرشال
دار السلطان
بجاية
جيجل
القل
عنابه
القالة
قسنطينة
ميلة
البابور
الحنانشة
الحراكتة
بايليك الشرق
اولاد عبد النور
مجانة
حمزة
البليدة
القليعة
المدية
نهر الشلف
الظهرة
مازونة
مستغانم
وهران
المرسى الكبير
الونشريس
غريب
معسكر الزمالة والدوائر
تلمسان
بايليك الغرب
بايليك التيطري
اولاد مختار
اولاد نايل
الارباع
الحضنة
الأوراس
تبسة
النمامشة
بسكرة
الزيبان
وادي جدي
عين ماضي
الاغواط
الشط الشرقي
الصحراء
الاطلس الصحراوي
مملكة المغرب الأقصى
إيالة تونس
سلم الخريطة
0 50 100 150 200 250 300كلم
أماكن وجود الحاميات العسكرية
إتجاه الحملات العسكرية(المحلات)
الحدود الجزائرية
حدود المقاطعات (البايليكات)

الفصل الثاني

الفتح العربي – الإسلامي

مقدمة :

إن التوسع الإسلامي في المشرق العربي على حساب الإمبراطورية الرومانية في المنطقة قد امتد إلى منطقة المغرب العربي في القرن السابع الميلادي وذلك للتخلص من نفوذ البيزنطيين ومن القادة الجدد الذين انفصلوا عن بيزانطا وحاولوا إقامة دويلات تمنع انتشار الإسلام في إفريقيا. وفي عهد عمر بن الخطاب تمكن الجيش الإسلامي من دخول مصر وطرابلس وإقامة حكم إسلامي بهذين البلدين. وكان عمر بن العاص هو الذي فتح مصر في سنة 22 هـ – 643 م ومنها واصل فتوحاته في إفريقيا حتى وصل إلى طرابلس. وعندما استأذن عمر بن العاص الخليفة عمر بن الخطاب في مواصلة المسيرة الإسلامية إلى بقية شمال إفريقيا، رفض الخليفة هذا الطلب وأمره أن يتوقف هناك وذلك خوفا من حصول إنتكاسة إسلامية وخاصة أن القبائل البربرية مشهورة بالعصيان والتمرد على جميع الدول التي حاولت أن تستولي على أراضيهم وتفرض عليهم سلطاتها. كما أن عمر بن الخطاب كان عنده حدس وهو أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها الدولة[1].

وفي عهد عثمان بن عفان صدر الأمر إلى والي مصر آنذاك (سنة 27هـ – 647م) عبد الله بن سعد بن أبي سرح أن يقود جيش قوامه 20.000 مقاتلا لاحتلال بقية شمال إفريقيا. وكان يقود هذا الجيش القائد عبد الله بن سعد.

---

(1). عبد الرحمن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (الجزء الأول)، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، 1965، ص162 .

وعندما بلغ مدينة سبيطلة (التي توجد بتونس) حاول أن يتفاوض مع القائد الروماني "جرجير" ويقنعه بأن يدخل في الإسلام. لكن القائد الروماني رفض وهيأ جيشا قوامه 120.000 مقاتل لمجابهة المسلمين. وبعد 13 يوما من المناوشات والمفاوضات، وبعد قدوم إمدادات جديدة من المقاتلين المسلمين بقيادة عبد الله بن الزبير، تشجع المسلمون على خوض المعركة الفاصلة مع الروم التي انتهت بقتل جرجير وإنتصار المسلمين.

وقد قام بعد ذلك "جناحة" بعقد الصلح مع العرب وبسط النفوذ الإسلامي في شمال إفريقيا. وابتداء من هذا التاريخ، أصبحت شمال إفريقيا بدون حاكم حقيقي يتحكم فيها، وأتيحت الفرصة لرؤساء العشائر البربرية أن يصيروا أحرارا بعد دفع مبالغ مالية لقادة المسلمين.

إلا أن الروم انزعجوا من احتلال العرب لشمال إفريقيا بمجرد أن بلغهم ذلك التصالح بين القادة المسلمين وخليفة جرجير الروماني، فقاموا بإرسال جيش إلى شمال إفريقيا وتمكنوا من استرداد نفوذهم وسيطرتهم على المنطقة. كما قام البيزنطيون بهجوم كاسح على مدينة الاسكندرية في سنة 31هـ-651م، الا أنهم انهزموا في معركة الاسكندرية وحافظوا على نفوذهم في شمال إفريقيا فقط.

وبعد برهة من الوقت، أصدر الخليفة أمرا إلى والي مصر آنذاك معاوية بن خديج (سنة 45 هـ - 666م) وطلب منه التوجه إلى شمال إفريقيا لإعادة بسط نفوذ المسلمين عليها. وقد نجح في البداية في إستعادة السلطة في بنزرت وجربة وسوسة، إلا أنه تخلى عن مواصلة الفتوحات الإسلامية بعد إستدعائه من طرف الخليفة، وقد حل محله القائد عقبة بن نافع الذي أرسله الخليفة معاوية بن أبي سفيان على رأس جيش يتكون من 10.000 مقاتل وذلك لإقامة نظام حكم إسلامي دائم في شمال إفريقيا. وفي سنة 50 هـ - 669 م عين واليا على إفريقيا وقام بإنشاء مدينة القيروان لكي تكون مقرا لولايته سنة 670 م وذلك نظرا لابتعادها عن المدن الساحلية التي كان يسيطر عليها الرومان،

وكذلك نظرا لموقعها الجغرافي الهائل حيث كان يستطيع أن يرى العدو من بعيد ويتهيأ لرد الغارات المفاجئة التي تقوم بها قبائل البربر.

وبعد خمس سنوات من العمل الشاق لتحصين مدينة القيروان واعتبارها ولاية ثانية للمسلمين بإفريقيا، قرر الخليفة معاوية عزله وتعيين مسلمة بن مخلد الأنصاري واليا على ولايتي مصر وإفريقيا. ثم قام هذا الوالي سنة 55هـ–674م بعزل عقبة بن نافع واستبداله بوالي جديد هو: أبا المهاجر دينارا الذي حكم إلى غاية سنة 62هـ–682م. وتمكن هذا القائد الجديد من الاستيلاء على قسنطينة سنة 59هـ–678م وجعل من مدينة ميلة مركزا لقيادة ولاية شمال إفريقيا. كما أنه هو الذي تمكن من إلحاق هزيمة ساحقة بالملك البربري "كسيلة" في نواحي تلمسان.

إلا أن وفاة معاوية وصعود يزيد بن معاوية إلى مركز القيادة في دمشق، نتج عنه إعادة عقبة بن نافع إلى ولاية إفريقيا سنة 62هـ – 682م. وقد قام الوالي الجديد باعتقال الوالي القديم وأجبره على السير معه ومشاركته في فتوحاته في الأوراس وطنجة. وبإيجاز، فإن عقبة بن نافع هو الذي حرر المغرب العربي من الاحتلال الروماني. وقد وصل بجيشه إلى المحيط الأطلسي حيث دخل في مياهه بفرسه ورفع بصره إلى السماء وقال : " يارب لولا هذا البحر لمضيت في البلاد مجاهدا في سبيلك."

وفي طريق عودته إلى حصنه الكبير بمدينة القيروان، تخلص "كسيلة" القائد البربري من القيد، وجمع أنصاره لمحاربة عقبة بن نافع الذي سمح لجيشه أن يعود إلى القيروان بعد تحقيق تلك الانتصارات التي أحرزتها جيوشه في حروبه ضد الروم وضد قبائل البربر. وبالقرب من مدينة بسكرة وقعت المعركة الكبيرة بين " كسيلة " وجيشه المتكون من 5.000 مقاتل وبين عقبة بن نافع وأسيره أبا المهاجر دينارا، وحوالي 300 مقاتل معهما، وانتهت المعركة باستشهاد هذين البطلين سنة 63هـ–682م.

وكانت هذه النكسة ضربة كبيرة للمسلمين لأن "كسيلة" وزعماء روما

الذين كانوا يحتلون بعض المدن الساحلية أصبحوا يتعاونون لمطاردة المسلمين من شمال إفريقيا وخاصة بعد احتلال مدينة القيروان من طرف القائد البربري "كسيلة". وهذا التخوف هو الذي دفع بالخليفة الأموي عبد الملك بن مروان أن يعين في سنة 69 هـ - 688 م خليفة عقبة بن نافع في مدينة القيروان زهير بن قيس البلوي واليا على إفريقيا، مع العلم أن زهير كان يقيم بمدينة برقة بعد خروجه من مدينة القيروان. وبدون تردد، قام زهير بن قيس بتنظيم جيشه المتكون من 2.000 مقاتل من البربر، و 4.000 مقاتل جاءوا من الخليفة في إطار تدعيمه له، وسار إلى مدينة القيروان. وبمجرد أن سمع "كسيلة " بقدوم جيش زهير بن قيس، خرج من المدينة وانتقل بجيشه إلى قرية مجاورة للقيروان هي قرية " ممش " حيث دارت المعركة الفاصلة بين البربر والمسلمين وانتهت بإنهزام "كسيلة" وقتله وفرار بقية عناصر جيشه.

وبمجرد تحقيق هذا الانتصار الكبير، ظن زهير بن قيس أن الأمن قد استتب في شمال إفريقيا وأن مقاومة البربر للمسلمين قد انتهت، و لذلك تنازل عن الولاية بمحض إرادته ورجع قافلا إلى برقة. لكن الروم فاجأوه في مدينة برقة، وتمكنوا من شن هجوم على المدينة، وقتلوه سنة 71 هـ - 695 م.

لكن الخليفة عبد الملك ابن مروان أمر بتشكيل جيش إسلامي يتكون من 40.000 مقاتل وعين على رأسه حسان بن النعمان الذي قام بالهجوم على مدينة قرطاجنة وتدميرها عن آخرها حتى لا يبقى أمل للروم في العودة إلى شمال إفريقيا. ثم انتقل حسان بن النعمان إلى الجزائر حيث دخل تبسة وتوجه إلى الأوراس ووقعت المعركة الكبيرة بين جيشه المنهك من التعب وبين الملكة البربرية "الكاهنة" التي كانت تعتقد أن المسلمين يبحثون عن الغنائم والأموال. وفي نهاية المعركة، إستطاعت "الكاهنة" أن تهزم جيش حسان بن النعمان وتضع حدا لمسيرة المسلمين. ونظرا لقناعتها بأن المسلمين كانوا يبحثون عن الغنائم والذهب والفضة فقد أمرت بحرق الغابات والتخلص من الثروات التي قد تشجع المسلمين على العودة إلى المنطقة، وهذا التصرف خلق استياءا عاما

في أوساط سكان البربر، الشيء الذي نتج عنه معارضتها والتعاون مع أعدائها. ويقال أن خصومها من البربر هم الذين طالبوا بعودة حسان بن النعمان ومناصرته على الكاهنة المجحفة بحقوق السكان.

وفي سنة 81 هـ – 700 م أعاد الكرة حسان بن النعمان بعد الدعم الذي حصل عليه من الخليفة خالد بن يزيد، وتوجه إلى جبل الأوراس حيث وقعت معركة فاصلة بين الطرفين انتهت بانهزام الكاهنة وقتلها عند بئر الكاهنة سنة 82 هـ – 701 م. وبعد هذه المعركة إنضم إلى جيش حسان بن النعمان 12.000 من جنود الكاهنة الذين اعتنقوا الإسلام وساعدوه على نشره في بقية الأقطار. وبذلك يكون حسان بن النعمان قد استفاد من شجاعة البربر وخفف من ثوراتهم على المسلمين، وعاد إلى القيروان حيث اهتم بتنظيم شؤون الدولة وإقامة الصناعات الخفيفة بالمنطقة. وفي نهاية الأمر، قرر عبد العزيز بن مروان والي مصر والذي كانت تخضع له إمارة إفريقيا، عزل حسان بن النعمان سنة 85 هـ ـ 704 م. وباختصار، فإن حسان بن النعمان هو الذي جعل دول المغرب العربي بلدانا إسلامية موحدة تخضع كلها للخلافة الإسلامية. كما أنه هو الذي نجح في القضاء على الروم، وتهدئة القبائل البربرية، واستمال البربر إلى اعتناق الديانة الإسلامية.

وبعد فترة من الوقت قام عبد العزيز بن مروان الذي كان يحكم مصر، بتعيين موسى بن نصير واليا على إمارة شمال إفريقيا وذلك سنة 85 هـ ـ 704م. وكان أول عمل قام به موسى هو إخضاع القبائل البربرية التي لم تكن قد خضعت بعد للمسلمين. ثم انطلق من القيروان إلى طنجة لتحريرها من الرومان. وقد ساعده في هذه المهمة القائد طارق بن زياد الذي تولى قيادة الجيش الإسلامي لفتح الأندلس. ففي شهر أبريل من سنة 710 م قام موسى ابن نصير بتجهيز جيش من البربر يبلغ تعداده 7.000 مقاتل تحت قيادة طارق بن زياد، وقام هذا الأخير باحتلال المنطقة الجبلية التي تحمل إسمه إلى يومنا هذا وهي جزيرة جبل طارق. وعند انتقاله إلى أرض اليابسة، طلب طارق بن زياد

تدعيما عسكريا من موسى ابن نصير، فزوده بـ 5.000 مقاتل جديد تحت قيادة طريف بن مالك. وهناك في القواعد الأمامية، توجه طارق بن زياد إلى سفنه التي نقل فيها جنوده فأحرقها وخاطب جنوده قائلا:

" أيها الناس أين المفر ؟ البحر من ورائكم والعدو من أمامكم وليس لكم والله إلا الصدق والصبر. واعلموا أنكم في هذه الجزيرة أضيع من الأيتام في مأدبة اللئام، وقد استقبلكم عدوكم بجيشه وأسلحته وقواته موفورة، وأنتم لا وزر لكم إلا سيوفكم ولا أقوات إلا ما تستخلصونه من أيدي عدوكم، والويل لكم إن أحجمتم والعزة لكم إن أقدمتم وقد إنتخبكم الوليد بن عبد الملك أمير المؤمنين من الأبطال المعدودين ووثق فيكم لارتياحكم للطعان، وحبكم لمجالسة الأبطال والفرسان ليكون حظه منكم ثواب الله على إعلاء كلمة الله وإظهار دينه بهذه الجزيرة ولو كره الكافرون "[1].

وفي يوم 19 يوليو 911 م (28 رمضان 92 هـ) التقى الجيشان في معركة وادي لكة، التي دامت 8 أيام، وانتهت بهزيمة القوط وانتصار المسلمين. ومن هناك إتجه الجيش الإسلامي إلى إشبيلية وقرطبة ومالقا وطليطلة التي دخلها سنة 93 هـ دون مقاومة تذكر. وفي عام 95 هـ - 714 م عين موسى ابن نصير إبنه عبد العزيز حاكما لمدينة إشبيلية التي اختارها عاصمة للأندلس. وقد ترك معه هناك حبيب بن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع وزيرا له ومعينا ثم عاد إلى دمشق، مرورا بالقيروان والقاهرة.

وأخيرا حل بدمشق في شهر يناير 715 م (96 هـ)، أي قبل وفاة الوليد بن عبد الملك باربعين يوما. وقد كان جزاؤه على هذه الفتوحات الإسلامية عزله لأن الخليفة الأموي كان يخاف من سيطرة موسى ابن نصير وأولاده ومواليه على إفريقيا والأندلس وإمكانية محاولته الاستقلال أو التحرر من سلطان الخليفة[2]. وبإختصار فإن موسى ابن نصير هو الذي يرجع إليه الفضل

---

(1). خير الله طلفاح، حضارة العرب في الأندلس. بغداد : دار الحرية للطباعة 1977، ص 24 - 25 .

(2). محمود شيت خطاب، المغرب العربي. بيروت :دار الفكر، 1984، ص 284 .

في تعليم القرآن لرجال البربر. وفي عهده تم إسلام أهل المغرب الأقصى وشاركوه في الجهاد وفي المساهمة في فتح الأندلس واعتبارها أرضا تابعة أو إمتدادا للولاية الإسلامية بشمال إفريقيا. وبهذا الأسلوب العلمي تمكن موسى إبن نصير من خلق الإنسجام الفكري بين البربر والعرب وذلك عن طريق غرس تعاليم الإسلام في نفوس البربر، فوحد بذلك صفوفهم وجمع كلمتهم مع إخوانهم العرب المسلمين، فأصبح العرب مع البربر قوة موحدة هائلة وجدت لها متنفسا في الأندلس[1]. وقد وفته المنية وهو يؤدي مناسك الحج مع الخليفة سليمان بن الملك سنة 97هـ- 718م وكان عمره 87 سنة.

الخوارج يقيمون دويلات في المغرب العربي

منذ اليوم الذي عاد فيه موسى ابن نصير إلى المشرق العربي، وقام الخليفة الأموي بعزله بدأت العشائر البربرية تقوم بالثورات على الخلافة الإسلامية. وقد تزعم البربر حركة العصيان والتمرد على ولاة الخلافة الإسلامية بسبب البدعة التي أتوا بها قادة بني أمية والمتمثلة في الاستبداد والاعتماد على نظام التوريث. ففي رأي الخوارج يعتبر نظام الحكم بالوراثة خروجا عن نظام الشورى في الإسلام الذي ساد في عهد الخلفاء الراشدين. كما أن روح العصبية التي حاول الإسلام أن يقضي عليها قد استفحلت في العهد الأموي.

وعليه، فإن ثورات البربر في شمال إفريقيا على الدولة الأموية قد تزامنت مع ثورة العباسيين في بغداد ضد الخلافة الأموية. وبقدر ما كثر الاضطهاد وتضاعف عدد المناوئين للدولة الأموية، تزايد عدد الفارين من الحكومة المركزية في دمشق إلى المغرب العربي للبحث عن الأمان. وقد ساند البربر دعوة الخوارج إلى التمرد على الحكومة المركزية لأن الخوارج يدعون إلى المساواة المطلقة في

---

(1). نفس المصدر الآنف الذكر، ص 289 .

ظل الإسلام وإلى أهلية كل مسلم في تقلد منصب الخلافة إن توفرت فيه شروطها. كما أن سكان شمال إفريقيا قد أيدوا فكرة الخوارج التي تنص على حق المسلمين وشرعية الثورة على الخليفة عندما يحيد عن كتاب الله وسنة رسوله[1].

وقد بدأت ثورات البربر على الخلافة الإسلامية في عام 122هـ ـ 740م يوم توجه أمير إفريقيا آنذاك عبد الله بن الحبحاب إلى صقلية لفتحها وضمها إلى الدولة الإسلامية حيث قام البربر بمحاولة لتكوين دولة مستقلة لهم في شمال إفريقيا. ففي هذه السنة المشار إليها أعلاه، قام زعيم الخوارج مسيرة المطغرى (أو المدغري) بقيادة جيش يتكون من 25.000 مقاتل وانطلق من مدينة طبنة (عاصمة الزاب الجزائري) نحو المغرب الأقصى حيث قام هؤلاء الثوار بالقضاء على الدولة الإسلامية باحتلال طنجة وعزلوا عاملها يومئذ عمر بن عبد الله المرادي وبايعوا بها صاحبهم ميسرة خليفة سنة 122 هـ ـ 740 م فكان هذا أول من دعى بإسم الخلافة بالمغرب من البربر. وبعد فترة وجيزة من الزمن، غير الثوار رأيهم وقاموا بقتل ميسرة خليفة وعينوا مكانه خالد بن حميد الزناتي.

وفي عهد الخليفة أبو جعفر المنصور، وبالتحديد سنة 144هـ – 761م، تقرر إعلان الحرب على الخوارج في شمال إفريقيا وتجهيز جيش قوي يتكون من 50.000 مقاتل، يقوده محمد بن الأشعت أمير مصر. وقد نجح في البداية في قتل العديد من زعماء البربر، إلا أن كثرة الثورات وتعدد الانتفاضات، وكثرة الموتى من جند محمد بن الأشعت، جعلت أمير مصر يقرر العودة إلى منصبه والكف عن خوض المعارك. ثم قرر تعيين الأغلب بن سالم التميمي الذي كان واليا على ولاية الزاب (التي تمتد من الجزائر إلى ليبيا) أميرا على إفريقيا. وبموجب هذا القرار، إنتقل الأغلب بن سالم إلى القيروان سنة 148هـ – 765م، وخلفه بمنصبه في ولاية الزاب عمر بن حفص بن قبيضة المهلبي الذي قام بإعادة بناء مدينة طبنة سنة 151هـ – 768م.

---

(1). عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ. قسنطينة: مطبعة البعث، 1965، ص 59 .

وعند وفاة الأغلب بن سالم التميمي، أمير إفريقيا، في معركة ضد الثوار في شهر سبتمبر من عام 150هـ – 767م، خلفه في منصبه عمر بن حفص المهلبي الذي قام بتعيين حبيب بن حبيب المهلبي خليفة له في مدينة القيروان. وأثناء تفرغ عمر بن حفص لإعادة بناء طبنة وتعميرها من جديد، حاصره جيش من البربر يتشكل من 71 ألف جندي يقوده عبد الرحمن بن رستم، وعاصم السدراتي، ومسعود الزناتي، واستطاع عمر بن حفص أن يتفاوض بذكاء مع الثوار ويسترضيهم. وفي النهاية تمكن عمر بن حفص أن يتغلب على جيوش عبد الرحمن بن رستم وجماعته بعد وصول الدعم العسكري من القيروان.

وباختصار، فإن استيلاء الخوارج على القيروان سنة 140هـ – 757م وقتل حبيب بن عبد الرحمن بن حبيب المعين من طرف الحكومة المركزية في بغداد ،كان تمهيدا لقيام حكومات مستقلة في شمال إفريقيا. وقد تولى الحكم في القيروان إمام الإباضية أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمحي. ونظرا لوجود اضطرابات بطرابلس ،فقد توجه أبو الخطاب إلى هناك لإخماد ثورة إحدى القبائل البربرية بتلك المنطقة. واستخلفه في منصبه بالقيروان القاضي عبد الرحمن بن رستم. وعندما جاء إلى شمال إفريقيا محمد بن الأشعث، الأمير المعين من طرف الخليفة جعفر بن المنصور على مصر والمغرب، إنتصر على إمام الإباضية أبو الخطاب الأعلى وقتله عام 144هـ ـ 761م. وآنذاك عاد القاضي عبد الرحمن بن رستم إلى تيهرت (تيارت) حيث نزل على قبيلة (لماية) فقصده إبن الأشعث وحاول القضاء على حركة الخوارج، إلا أن حصاره للمنطقة لم يحقق أية نتيجة. وفي تلك المدينة الجزائرية قصده أصحاب المذهب الأباضي، وتمكنوا من تأسيس الدولة الرستمية سنة 144هـ – 761م. وعبد الرحمن بن رستم، مؤسس الدولة الرستمية، هو فارسي الأصل، وتمت مبايعته بالإمارة سنة 144هـ ـ 761م، ثم بالإمامة سنة 160هـ ـ 776م. وحسب المبادئ العامة للإباضية، فإن عبد الرحمن بن رستم تعين في منصبه عن طريق الإنتخاب، وأطلق عليه إسم الإمام لأن الإباضيين لا يؤمنون بالوراثة في الخلافة. كما كان

له مستشارون ومحتسبون وأمناء بيت المال. وللقاضي في عهده، السلطة المطلقة في تنفيذ الأحكام الشرعية، وهو في الغالب يكون من غير أهل البلد ليهابه الناس[1].

وهكذا دامت دولة الرستميين 139 سنة، (أي 776 م – 906 م أو 160هـ – 296 هـ)، ولكنها انهارت بسبب تحامل قادة الشيعة على جميع الحكومات الإسلامية التي تعتبر في نظرهم مغتصبة للخلافة من آل البيت. وقد كان زعيم الشيعة جعفر الصادق هو المنشط للحملة ضد الخلافة العباسية في بغداد، وخلافة الأمويين بالأندلس والمغرب. وكان الإمام اليقظان بن أبي اليقظان (294هـ – 906م) هو آخر أئمة الدولة الرستمية إذ تمكن أبو عبد الله الشيعي بمساعدة جماعة من أبناء عشيرته أن يغتاله وذلك في شهر جوان من عام (909م – 296هـ).

بروز دولة الفاطميين في شمال إفريقيا

في النصف الثاني من القرن الهجري تأسست الدولة الإدريسية في المغرب الأقصى (172- 313 هـ) أي سنة 788 - 923 م، ودولة الأغالبة في تونس (184 – 296 هـ) أي سنة 800 - 909 م. وذلك بالإضافة إلى الدولة الرستمية في الجزائر (144 – 296 هـ) 776 - 909 م. وفي نهاية القرن الثالث، أطيح بدولة الأغالبة والدولة الرستمية من طرف عبد الله الشيعي سنة 296 هـ ثم تأسست الدولة الإدريسية على يد أحد قادة الشيعة وهو مصالة بن حبوس المكناسي وذلك في الفترة الممتدة من 305 - 313 هـ.

وفي الحقيقة أن بداية القرن الرابع الميلادي هي بداية الصراع بين الأمويين في الأندلس والفاطميين في شمال إفريقيا. والمؤسس الرئيسي للدولة

---

(1). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام. الجزائر : مكتبة الشركة الجزائرية 1965، ص 221 .

الفاطمية هو عبيد الله المهدى الشيعي (من بلاد الشام) وداعيته الأكبر أبو عبد الله الصنعاني الشيعي بالمغرب الذي يرجع إليه الفضل في تهيئة الظروف لإقامة الدولة الفاطمية بالجزائر. وفي البداية مكث في الأوراس (في ضيافة قبيلة كتامة) لمدة 20 سنة، ثم استقدم عبيد الله المهدي من مصر إلى طرابلس ثم إلى قسنطينة. وفي مدينة رقادة، بايع السكان عبد الله المهدي يوم الجمعة 21 ربيع الأول سنة 297 هـ الموافق 9 جانفي 910 م ولقبوه بأمير المؤمنين (فزاحم بذلك الخليفة العباسي الذي كان يعتبر نفسه زعيم الخلافة الإسلامية).

والفاطميون[1] في الجزائر حاولوا أن يحكموا البلاد عن طريق تقسيمها إلى أربع ولايات هي : (أ) ولاية مسيلة (تشتمل على زناتة، الحضنة، سطيف). (ب) ولاية باغة (تشتمل على نواحي عنابة، قالمة، جيجل). (ج) ولاية أشير (الموجودة قرب البرواقية، وتشتمل على مواطن صنهاجة وما جاورها من زواوة وزناتة). (د) ولاية تيهرت (التي تشتمل على مواطن مغراوة ما بين مليانة ومازونة[2].

وفي الحقيقة أن قادة الدولة الفاطمية لم يكن هدفهم البقاء في المغرب العربي وإنما كان هدفهم الحقيقي هو التمهيد لإقامة دولة في المشرق العربي والقضاء على الخلافة العباسية في نهاية الأمر. ولذلك بعث الفاطميون منذ البداية بالدعاة إلى مصر وذلك بقصد تمهيد الطريق لاحتلالها ونقل الخلافة إليها، وخاصة أن مصر تحتل موقعا إستراتيجيا (قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح) ومشهورة بالثراء بسبب أسواقها التي كانت مستودعا عاما لتجارة أوروبا مع الهند وبلاد العرب. ولما توفي كافور الأخشيدى وتأزمت الأوضاع الاقتصادية بمصر، أمر المعز لدين الله القائد العسكري المرموق جوهر بن عبد الله

(1). لقبوا أنفسهم بالفاطميين تبركا بفاطمة الزهراء التي تنتمي إلى بيت النبوة، وبذلك يظهرون تفوقهم على العباسيين الذين يعتبرون أنفسهم أبناء العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم.
(2). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام. الجزائر : مكتبة الشركة الجزائرية، 1965، ص 285 .

الصقلي أن يقوم بغزو المشرق بداية بمصر. وهكذا خرج من مدينة رقادة، بالجزائر، يوم السبت 14 ربيع الأول 358 هـ - 7 فيفري 969 م وهو يقود 100.000 مقاتل، ومعه من المال 320 مليون دينار مشحونة في 200 صندوق. وفي يوم الثلاثاء 18 شعبان 358 هـ (7 جويلية 969م) تمكن جوهر الصقلي من احتلال مصر، وقرر بناء مدينة القاهرة كعاصمة للدولة الفاطمية. ومن هذه المدينة توجهت جيوش الفاطميين إلى الشام والحجاز فيما بعد. وفي يوم الثلاثاء 5 رمضان 362 هـ (9 جوان 973م) دخل القاهرة الخليفة الفاطمي المعز لدين الله.

نشأة الدولة الزيرية (الصنهاجية)
361 - 405 هـ - 972 - 1014 م

يعتبر الصنهاجيون في الجزائر من أكثر الناس تعلقا وارتباطا بالعبيديين (الفاطميين) في منطقة شمال إفريقيا إذ بفضلهم تمكن الفاطميون من القضاء على نفوذ حكام الأندلس في هذه المنطقة. ورغبة من الخليفة الفاطمي في مكافأة الصنهاجيين على هذه الخدمات، قام المعز لدين الله يوم الأربعاء 22 ذو الحجة 361 هـ (4 أكتوبر 972 م) بتعيين بلكين بن زيرى، زعيم قبيلة صنهاجة، أميرا على المغرب وأطلق عليه إسم سيف الدولة. وقد نصحه قبل أن يغادر المنطقة بأربعة أمور قائلا له : " إن نسيت ما أوصيتك به فلا تنسى أربعة أشياء : إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية، والسيف عن البربر، ولا تولي أحدا من إخوتك وبني دمك فإنهم يرون أنهم أحق بهذا الأمر منك، وافعل مع أهل الحاضرة خيرا"[1].

(1). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام. الجزائر : مكتبة الشركة الجزائرية، 1965، ص 324 .

وباستلام السلطة من طرف بلكين بن زيرى انتهى عهد الحكومات العربية التي حكمت منطقة شمال إفريقيا، وأصبح هذا القائد البربري يحكم أبناء بلده، وتوسع حتى بلغ مدينة فاس، وقد وافته المنية يوم الأحد 22 ذى الحجة 373 هـ - 27 ماي 984 م. وفي نفس السنة تولى إبنه المنصور بن بلكين الحكم، وصارت الدولة الصنهاجية قوية جدا وخاصة بعد أن تمكن المنصور من التغلب على زعيم دولة كتامة إبو الفهمي الكاتمي سنة 380 هـ والاستيلاء على سطيف وميلة. وفي يوم الخميس 3 ربيع الأول 386 هـ (26 مارس 996م) توفي المنصور فتولى زمام الحكم إبنه باديس الذي لقبه الفاطميون بنصير الدولة. وفي عهده بدأت الدولة الصنهاجية تعاني من مشاكل عديدة. ويبدو أن باديس قد قرر أن يخالف وصية المعز لدين الله لجده بلكين والذي قال له : "لا تولى أحد من إخوتك وبنيك لأنهم يرون أنهم أحق بهذا الأمر منك". فقد شعر باديس بأن الفاطميين يحرضون كتامة ضد الصنهاجيين وأن الناس قد سئموا من الدعوة للفاطميين. كما أن زناتة الموالية لبني أمية في الأندلس قد بدأت تتحدى الدولة الصنهاجية. وعندما كثرت عليه الثورات، قرر باديس أن يستعين بعمه للقضاء على دولة زناتة المعادية له، وفي مقابل ذلك يتولى المغرب الأوسط وأن تخضع المناطق التي يحتلها لسلطته. فوافق باديس، وتمكن عمه حماد من القضاء على دولة زناتة سنة 395 هـ (1005 م). وفي عام 398 هـ (1007 م) شرع حماد في بناء قلعته بمدينة المعاضيد ثم بمدينة بجاية. وفي سنة 405 هـ - 1014 م أعلن حماد بن بلكين عن تأسيس دولته الحمادية وصار يدعو إلى الدولة العباسية ويعترف بها بدلا من الاعتراف بالفاطميين. وبذلك انقسمت الدولة الصنهاجية إلى شرقية وغربية، مع العلم أن باديس حاصر القلعة وحاول أن يقضي على دولة حماد، ولكنه توفي سنة 407 هـ - 1016م. وجاء بعد باديس إبنه المعز الذي تفاوض مع حماد، واتفقا على إقامة بني باديس بالقيروان وبني حماد في القلعة (قرب بجاية). وفي عام 440 هـ - 1048م أعلن المعز بن باديس الصنهاجي أنه يدعو للعباسيين ويتوقف عن الدعوة للفاطميين.

ونتيجة للقطيعة بين الصنهاجيين والفاطميين، جاءت حملة الهلاليين المتكونة من 400.000 شخص بإيحاء من الفاطميين وذلك سنة 442هـ - 1051م، وتمكن الهلاليون من الاستيلاء على القيروان والقضاء على دولة المعز بن باديس الصنهاجي، ثم إضعاف دولة الحماديين وتضييق الخناق عليها. وقد سقطت الدولة الحمادية في عام 547هـ - 1253م يوم كان الأمير يحي بن العزيز الحمادي منهمكا في اللهو والشهوات، تاركا أمور تسيير الدولة لوزيره ميمون بن حمدون الذي تعاون مع الموحدين وساعدهم على احتلال ودخول القلعة في سنة 1253 م، وذلك بسبب رغبته في أن يكون الوزير المفوض لقائد دولة الموحدين عبد المؤمن بن علي، وبسبب خوفه أيضا من تزايد قوة الرومان وتصميمهم على احتلال المغرب العربي. وبعد أن تمكن الموحدون من قتل 18.000 ساكنا في بجاية، توجهوا إلى مدينة قسنطينة وحاصروها حتى إضطر يحي إلى التنازل عن عرشه للموحدين الذين أخذوه أسيرا معهم إلى المغرب حيث عاش هناك حتى وافته المنية عام 558 هـ - 1163 م. وقد دامت الدولة الحمادية 142 سنة.

دولة المرابطين

472 - 539 هـ - 1079 - 1145 م

تأسست الدولة المرابطية على يد أبناء صنهاجة اللثامية الذين كانوا يقطنون بالصحراء وابتدأت الدولة المرابطية بالصحراء برفع السلاح ضد كل مسلم لا يمتثل لدينه الإسلامي. وفي الوقت الذي ضعفت فيه الدويلات الإسلامية بالأندلس ودولة زناتة بالمغرب الأقصى، قررت هذه الدولة الإسلامية في الأندلس والمغرب أن تطلب مساعدة المرابطين في صد غزوات المسيحيين بالأندلس وحماية المسلمين في شمال إفريقيا من الأخطار الأجنبية. وحكومة المرابطين معروفة في التاريخ بأنها متقيدة بالكتاب والسنة وأمراؤها يعتمدون في كل صغيرة وكبيرة على فتاوي شيوخ رجال الدين. والمرابطون مشهورون

بتمسكهم بالمذهب المالكي. وتتمثل سياستهم في مسالمة الدول الإسلامية ومحاربة المسيحيين. والحق يقال أن دولة المرابطيين كانت مدعومة من طرف الدولة العباسية في بغداد لأن العباسيين كانوا يريدون أن يجعلوا من المرابطين قوة منافسة للأمويين في الأندلس والفاطميين في شمال إفريقيا.

وفي عام 472هـ ـ 1079م انطلق جيش المرابطين من مراكش متوجها إلى الجزائر يقوده مزدلى بن بكلان اللمتوني وحاصر مدينة تلمسان بحوالي 20.000 مقاتل. وبعد أخذ ورد، تمكن الأمير يوسف بن تاشفين من الاستيلاء على تلمسان ثم وهران وتنس والشلف حتى وصل إلى أسوار مدينة الجزائر. ثم عاد إلى مدينة مراكش في سنة 475 هـ ـ 1082 م.

والمرابطون هم الذين ساعدوا العرب على البقاء أربعة قرون أخرى في الأندلس إذ أن يوسف بن تاشفين هو الذي خاض معركة الزلاقة ضد المسيحيين في الأندلس وانتصر عليهم سنة 479 هـ. وعندما لاحظ يوسف بن تاشفين أن أمراء الأندلس يفضلون مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة ويتناحرون فيما بينهم، قام بإخضاعهم جميعا وأطاح بعروشهم في سنة 484 هـ.

وعند وفاة يوسف سنة 500 هـ بعد أن عاش 100 سنة (منها 47 في الحكم) خلفه في القيادة إبنه علي بن يوسف تاشفين الذي كان مثل والده رجلا تقيا، ويحكم بالعدل. ولكن في سنة 516 هـ ثار عليه المهدي بن تومرت من زعماء الموحدين واستمرت الحرب بين المرابطين والموحدين 25 سنة، وانتهت بسقوط دولة المرابطين سنة 539 هـ – 1145 م يوم سقط في ميدان المعركة قرب مدينة وهران تاشفين بن علي بن يوسف وانتصر عليه عبد المؤمن بن علي زعيم دولة الموحدين. وفي عام 541 هـ تمكن هذا الزعيم من الاستيلاء على عاصمة المرابطين مدينة مراكش، وانتهت بذلك دولة المرابطين وقادتها الذين قضوا على الطائفية، وأحيوا شعائر الإسلام ووفقوا في فرض سلطة مركزية على القبائل[1].

(1). محمود شيت خطاب، المغرب العربي. بيروت : دار الفكر، 1984، ص 182 – 183 .

دولة الموحدين
541 – 668 هـ – 1146 – 1296 م

ترتبط دولة الموحدين بأول داعية لها المهدي بن تومرت الذي كان يهمه بالدرجة الأولى محاربة الفساد وخلق حيوية في الدين الإسلامي. وقد قام بجولات في المشرق والمغرب وقام بإلقاء محاضرات أثارت غيظ المرابطين في المغرب وفي كل بلد حل به والتف الناس حوله. وفي عام 515 هـ أرسلت الدولة المرابطية قوة من جيشها لمحاربته والتخلص منه، لكن المهدي بن تومرت ألحق هزيمة بالقوات المعادية. وفي تلك السنة تمت مبايعته، وحارب المرابطين حتى يوم وفاته في شهر رمضان من عام 524 هـ، وذلك قبل أن يكتمل حلمه المتمثل في إقامة دولة إسلامية قوية بالمغرب العربي بعد أن رأى انحطاط الخلافة الإسلامية في المشرق.

وبما أنه لم يتزوج ولم يكن له أطفال، فقد تولى قيادة الموحدين عبد المؤمن بن علي الكومي الذي يرجع إليه الفضل في وضع الدعائم الرئيسية لدولة الموحدين والقضاء على دولة المرابطين. وقد ولد عبد المؤمن سنة 487 هـ بقرية تاقرا من سواحل تلمسان. والتقى بالداعية الكبير بن تومرت في ناحية بجاية ومن هناك نشأت المودة والصداقة بينهما. وبعد أن تمكن عبد المؤمن من احتلال مراكش التي أصبحت عاصمة للموحدين، توجه إلى مدينة بجاية وقضى على دولة الحماديين سنة 547 هـ ـ 1153 م، ثم احتل عنابة سنة 1156 م، وواصل مسيرته إلى تونس ومدينة المهدية فاستولى عليهما في سنة 555هـ وقضى على الاحتلال النورماندي للأراضي التونسية.

وبعد أن استولى عبد المؤمن على المغرب العربي كله من طرابلس إلى طانجة، قرر أن يتحول إلى الأندلس التي بايعه أهلها سنة 542 هـ. وفي عام 556هـ عبر البحر إلى جبل طارق، ومنه إلى الأندلس حيث حارب النصارى في غرب الجزيرة وانتصر عليهم. وعندما عاد إلى المغرب ليعد جيشا

قويا وأسطولا عملاقا ،وافاه الأجل المحتوم في عام 558 هـ - 1163 م.

وتولى الخلافة بعد عبد المؤمن إبنه يوسف الذي كان يرغب في إتمام ما بدأه والده وهو إخضاع شرق الأندلس للموحدين وهذا ما فعله في سنة 567هـ حيث خضع سكان تلك المنطقة للحكم الإسلامي لأول مرة. كما عاد إلى الأندلس مرة ثانية في سنة 579 هـ وأصيب في ساحة الشرف وتوفي سنة 580هـ [1].

وقد خلفه في القيادة إبنه يعقوب المنصور الذي يرجع إليه الفضل في ترويض الهلاليين وتشجيعهم على الاستقرار في مناطق معينة، و تدعيم النفوذ العربي في الأندلس وذلك بفضل إنتصاره على "الفونس الثاني" ملك قشتالة في معركة "أركون".

وباختصار، فإن الموحدين هم الذين تمكنوا من توحيد المغرب العربي ورد هجمات الصليبيين عن شمال إفريقيا وبسط نفوذ المسلمين في الأندلس بعد انهيار دولة الأمويين بالأندلس في سنة 422 هـ - 1031 م واستيلاء الطوائف على الحكم بكل مقاطعة. كما أن دولة الموحدين كانت قوية من الناحية العسكرية وأسطولها يسيطر على البحر الأبيض المتوسط وجبل طارق. ولعل أكبر خدمة قدمتها دولة الموحدين هي دمج العناصر البربرية والعربية في الجيش بحيث خلقت من الجميع أمة واحدة تؤمن بعقيدة واحدة ويعمل أفرادها بانسجام مع بعضهم البعض.

لكن دولة الموحدين القوية أصابها الانهيار في بداية القرن السابع الهجري (الثاني عشر الميلادي) وذلك حين تربع على كرسي القيادة محمد الناصر الذي لم يكن مباليا بأمور الدولة. ويؤخذ عليه أنه هو الذي فوض شؤون الدولة إلى وزيره إبن سعيد بن جامع الذي لم يكن وفيا للموحدين، واستهان بشيوخهم حتى ابتعدت كل الشخصيات المرموقة عن الخليفة محمد الناصر.

---

(1). محمود شيت خطاب، المغرب العربي. بيروت : دار الفكر، 1984 ص 189 .

وفي عام 607 هـ – 1212 م، توجه الخليفة إلى الأندلس والأمور سيئة ببلاده. وفي معركة العقاب التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين سنة 609 هـ – 1214 م، كانت الهزيمة الكبرى التي فقد فيها الأندلسيون كل قادة جيوشهم، وفرسانهم، وخيولهم، وبذلك فقدت دولة الموحدين قدرتها على جباية الضرائب وساءت سمعة الدولة وبدأت القبائل تتمرد عليها في المغرب والجزائر وتونس. كما أن أمراء البوادي بدأوا يقيمون دويلاتهم والمسيحيون من أوروبا بدأوا يحتلون سواحل المغرب العربي.

وهكذا أعلن بني مرين بالمغرب الأقصى الحرب على الموحدين سنة 613هـ واستولوا على مدينة مراكش نفسها سنة 668 هـ. كما أن أبا زكرياء الحفصي قد استولى على ولايتي تونس وبجاية سنة 628 هـ وتلمسان سنة 646 هـ ـ 1248 م.

الدولة الحفصية
623 ـ 748 هـ – 1226 ـ 1347 م

لقد تمكنت دولة الموحدين من توحيد المغرب العربي، لكن انهزام قادة الموحدين في "وقعة العقاب" بالأندلس في سنة 609 هـ ـ 1212 م، دفع بالولايات ورؤساء القبائل البربرية أن يتمردوا ويعلنوا العصيان على الحكومة المركزية. ومن جملة الدويلات التي تمردت على الموحدين : دولة بني حفص (التي كان مقرها تونس) ودولة بني زيان (في الجزائر) ودولة بني مرين (في المغرب الأقصى).

وبالنسبة للدولة الحفصية التي حكمت في بعض الفترات دول المغرب العربي كله، فإن مؤسسها هو أبو زكرياء يحي الحفصي الذي كان عاملا على تونس والقيروان، مع العلم أن أبو حفص الذي سميت الدولة بإسمه ينتمي إلى

جماعات إبن تومر الذي ساهم في إنشاء دولة الموحدين. ومكافأة له على دعم دولة الموحدين، تم تعيينه على ولايات في الأندلس والمغرب الأقصى ثم تعيين أحفاده على ولاية تونس. وعند انهزام دولة الموحدين في الأندلس، بادر أبو زكرياء (يحي إبن الشيخ أبي محمد بن عبد الواحد بن أبي حفص) بإعلان إستقلال تونس عن دولة الموحدين سنة 627 هـ - 1229 م. ثم قام بإحتلال قسنطينة وبجاية سنة 628 هـ - 1230 م ثم مدينة الجزائر سنة 632 هـ - 1238م ثم تلمسان سنة 640 هـ.

وأخيرا قام بفتح مراكش سنة 668 هـ، وهذا بالإضافة إلى الأندلس الشرقية التي بايعه أهلها سنة 635 هـ. وبعد وفاة أبو زكرياء في عنابة يوم الجمعة 12 جماد الثانية سنة 647 هـ.(22 سبتمبر 1249 م) ودفنه بجامع عنابة ثم نقله إلى قسنطينة، تغيرت مجرى الأمور، حيث قامت حروبا أهلية كثيرة ومتعددة بين رؤساء الدويلات المتواجدة بالجزائر.

وعندما طلب البابا من جميع الدول المسيحية بأوروبا أن تهجم على المسلمين وتثأر لإنهزام المسيحيين في المشرق العربي وخاصة إنهزام الروم في انطاكية على يد سلطان مصر بيبرس، قررت الدول الأوروبية أن تهجم على قرطاج في تونس بدعوى أن دول المغرب العربي تبعث بأساطيلها لمضايقة الأساطيل الأوروبية في عرض البحر الأبيض المتوسط. وهكذا قامت الدولة الحفصية والدويلات الصغيرة الموجودة بالمنطقة بالتعاون من أجل التصدي للغزو الأوروبي. وجاء الأسطول الأوروبي المتكون من 300 باخرة حربية، و36,000 محارب، يقوده ملك فرنسا "لويس التاسع" وتصدى له الجيش الحفصي بقيادة السلطان أبو عبد الله المنتصر الأول، وكان النصر حليف الدولة الحفصية في المعركة الدائرة بين المسلمين والمسيحيين في يوم 15 محرم 669 هـ (5 سبتمبر 1370م)، ولقي ملك فرنسا حتفه في هذه المعركة الساخنة.

وانقرضت دولة الحفصيين سنة 748 هـ - 1347م بسبب الحروب الكثيرة والفتن التي انتشرت، وهجومات الإسبان والبرتغاليين على المدن الساحلية

بشمال إفريقيا. وفي الحقيقة أن دولة الحفصيين قد قضت على نفسها سنة 730هـ ـ 1329 م أي حين تحالف أو استنجد الحفصيون بدولة بني مرين (بالمغرب) وطلب السلطان الحفصي من أبي سعد المريني أن يتعاون معه للقضاء على دولة الزيانيين في تلمسان. وبفضل هذا التحالف تمكن السلطان المريني أبو الحسن بن أبي سعد المريني (القادم من فاس) أن يهجم على مدينة وهران ويحتلها سنة 736 هـ – 1335م ثم اقتحم مدينة تلمسان واحتلها يوم الأربعاء 28 رمضان 737 هـ (30 أفريل 1337 م) وقضى بذلك على إمارة بني زيان. وفي شهر صفر 748 هـ (ماي 1347 م) اقتحم مدينة وهران من جديد، ثم مدينة الجزائر، وولاية قسنطينة وبجاية، وعزل من هذه الولايات كل المسؤولين الحفصيين وقام بتنصيب ولاة جدد من بني مرين على هذه الولايات الجزائرية. وفي يوم الأربعاء 8 جمادى الثانية من سنة 748 هـ (سبتمبر 1347 م) إحتل أبو الحسن المريني مدينة تونس وقتل جنوده السلطان أبو حفص الثاني، وبذلك استولى المرينيون على المغرب العربي بأقطاره الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب).

لكن السلطان أبو الحسن المريني عاد إلى الجزائر في شهر شوال سنة 750 هـ (ديسمبر 1349 م) يقود أسطولا بحريا يتكون من 600 سفينة. وفيما هو بين بجاية ودلس، واجهته عاصفة بحرية حطمت كل سفنه ولقي رجاله مصرعهم في هذه العاصفة الهوجاء. ومع أنه قد بقي على قيد الحياة، فإن أبو ثابت الزياني انتهز هذه الفرصة لكي يجهز جيشا قويا ويحتل من جديد مدينة تلمسان في شهر رجب سنة 751 هـ (سبتمبر 1350م) ثم طارد أبو الحسن المريني إلى أن وقعت بينهما المعركة الكبرى بسهول شلف وانتصر فيها قائد الزيانيين أبو ثابت الزياني الذي تم تتويجه كسلطان في عام 752هـ (1551م).

الدولة الزيانية

633 - 963 هـ - 1235 - 1554 م

الزيانيون[1] هم الخلفاء الطبيعيون للموحدين الذين سيطروا على شمال إفريقيا لمدة طويلة. ومكافأة لهم على هذا التحالف مع الموحدين، أعطيت لهم منطقة تلمسان ليديروها على أن يبقى الزيانيون خاضعون لسلطة الدولة الموحدية. إلا أن الوضع تغير يوم ضعفت دولة الموحدين حيث أعلن يغمراسن نفسه أميرا على إمارة تلمسان سنة 633هـ - (1335م). وعندما خرج إليه الخليفة المعتصم لكي يؤدبه ويسترد سلطته على إمارة تلمسان، تمكن الأمير يغمراسن من مخادعته وقتله يوم الثلاثاء 10 صفر 646 هـ (4 جوان 1248م). وقد تمكن الحفصيون من محاصرة تلمسان يوم الأربعاء 29 محرم 640 هـ (29 جوان 1242 م) لكن والدة يغمراسن تفاوضت مع الحفصيين واتفق الطرفان على الدعوة للحفصيين على منابر الجمعة ودفع أموال سنوية لخزينة الدولة الحفصية. كما أن يغمراسن كان يعاني من تدخل الدولة المرينية (في فاس) في شؤونه الداخلية، ومحاولة عزله والتخلص منه. وقد وافته المنية يوم الاثنين 29 ذي القعدة سنة 681 هـ (28 مارس 1283 م) أي مات في نواحي الشلف وعمره 76 سنة.

وهكذا تولى بعد يغمراسن إبنه أبو سعيد عثمان الذي سالم الحفصيين شرقا والمرينيين غربا، لكنه تفرغ لفرض سيطرته على الدويلات الصغيرة الموجودة بالجزائر وخاصة دولة مغراوة المنافسة للزيانيين. ولكن سلطان بني مرين أبو يعقوب يوسف قام بمحاصرة تلمسان لمدة 8 سنوات في عهده، وجعلها تعيش في أزمة لا مثيل لها في التاريخ. إلا أن وفاة قائد الدولة الزيانية أبو سعيد عثمان واستلام السلطة من طرف إبنه محمد ابن سعيد في عام 703هـ 1304م)

---

(1). سميت الدولة الزيانية نسبة إلى زيان بن ثابت والد يغمراسن، أول ملك لهذه الدولة الزيانية.

غير مجرى الأمور حيث أنعم عليه الله بوفاة السلطان أبو يعقوب المريني الذي طعنه بخنجر واحد من خدمه وذلك يوم الأربعاء 7 ذي القعدة 706 هـ (10 ماي 1307م). وانتهى الحصار بالصلح بين الدولة الزيانية والدولة المرينية. وعندما ضعفت الدولة المرينية قام السلطان أبو حمو الأول الذي تولى السلطة بعد وفاة شقيقه أبو زيان الأول يوم الأحد 21 شوال 707 هـ (26 أفريل 1307م) باستعادة جميع المناطق التي احتلها خصوم الدولة الزيانية، ومنها مدينة الجزائر وحاكمها إبن علان. ثم جاء بعده في الحكم أبو تاشفين الذي فتح مدينة بجاية سنة 729 هـ (1338م). واستعان الحفصيون بالمرينيين لاسترداد نفوذهم في شرق الجزائر. وعندما رفض أبو تاشفين الزياني تلك الوساطة من المرينيين، هاجمه زعيم الدولة المرينية أبو الحسن بن أبي سعيد المريني الذي احتل تلمسان يوم الأربعاء 27 رمضان 737 هـ (29 أفريل 1337م) وقام بقتل أبو تاشفين يوم 30 رمضان سنة 739 هـ (2 ماي 1337 م) وعادت الجزائر إلى سيادة بني مرين وطاعتهم إبتداء من ذلك التاريخ، وانتهت الفترة الأولى من حياة الدولة الزيانية.

واستطاع المرينيون أن يحتلوا تلمسان وبقية المناطق الخاضعة للزيانيين في الفترة الممتدة من 737 إلى 760هـ (1337 – 1359م). كما تمكنوا من احتلال تونس في أواخر شعبان سنة 758هـ (أوت 1357م) لكن القائد الزياني أبو حمو موسى الثاني إستعان بالحفصيين وجهز جيشا قويا لمحاربة المرينيين، وتمكن يوم الخميس 8 ربيع الأول سنة 760هـ (7 فيفري 1359م) من الانتصار على أعدائه واستعادة تلمسان. كما استولى على مدينة وهران يوم 13 شوال سنة 763هـ (7 سبتمبر 1361 م).

وباختصار، فإن الزيانيين قد دخلوا في صراعات وحروب متواصلة، تارة مع المرينيين، وتارة مع الحفصيين. كما أن القادة الزيانيين كانوا يتصارعون فيما بينهم على السلطة ويكيدون لبعضهم البعض. ثم أن بعض القادة المحليين أصبحوا يتحالفون مع الإسبان ضد الدولة الزيانية. ونتيجة لهذه الأسباب، تمكن

الإسبان من الإستيلاء على غرناطة آخر حصن عربي - إسلامي بالأندلس سنة 897هـ (1492م) وأصدرت الحكومة الإسبانية مرسوما في سنة 1499م يقضي بتنصير أبناء المسلمين الذين قرروا المكوث في الأندلس. وفي نفس الفترة قررت الدول الأوروبية ان تقتسم فيما بينهما مناطق النفوذ بالمغرب حيث سمح للبرتغال أن تتوسع في المغرب، وإسبانيا في الجزائر، وإيطاليا في تونس. وفي عام 911هـ (1505) قام الإسبان بالاستيلاء علىالمرسى الكبير ثم الاستيلاء على وهران سنة 915هـ (1509 م) بسبب يهودي يسمى "سطورا" الذي كان هو قابض المكوس العامة لمدينة وهران، وساعده في فتح باب المدينة للإسبان الخائنان عيس العريبي وابن قانص. والشيء المحزن في هذه النكبة أن الإسبان تمكنوا من دبح أربعة آلاف مسلم، وأسروا ثمانية آلاف، وانقذوا ثلاثمائة أسير مسيحي[1]. ثم توسع الإسبان في احتلال موانئ الجزائر حيث احتلوا مدينة بجاية في بداية عام 1510 م، وخضعت لهم عقب ذلك مدن الشواطئ الجزائرية الأخرى مثل دلس، وشرشال، ومستغانم، وأجبرت على دفع الجزية للدولة الإسبانية.

وعندما وجد سكان الشواطئ الجزائرية أنفسهم تحت رحمة الإسبان والإيطاليين، وجهوا نداءات متكررة إلى المسلمين أينما كانوا سواء في تركيا أو في غيرها، لإنقاذهم من هجومات المسيحيين. وكان أول من لبى هذا النداء قائد السفينة التركي "عروج" وشقيقه "خير الدين" إذ تمكنا من القدوم إلى بجاية سنة 1512م وحاولا إنقاذ المدينة وطرد الإسبان منها. ولكن الإسبان كانوا أقوياء، وخسر "عروج" في إحدى المعارك معهم يده التي بترت. لكنه تمكن في سنة 1514م من الانتصار على الإيطاليين (من دولة جنوة) في مدينة جيجل، وحرر بذلك منطقة إستراتيجية للإتصال ببقية السكان المصممون على محاربة الإسبان. وعندما شعر "عروج" وشقيقه "خير الدين" أنه من الصعب

---

(1). مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 863 .

عليهما إفتكاك مدينة بجاية من الإسبان، بعثا بهدية إلى السلطان سليم باستنبول وطلبا منه الدعم العسكري للقضاء على الإسبان. وبالفعل فقد استجاب لهما وزودهما بـ 14 سفينة وكميات كبيرة من البارود والعتاد الحربي. وفي تلك الأثناء جاءهما وفد من مدينة الجزائر يطلب منهما مساعدة شيخ مدينة الجزائر سالم التومي في التخلص من السيطرة الإسبانية المفروضة على حصن الصخرة الذي احتلته إسبانيا سنة 916هـ (1510م). واستجاب "عروج" وشقيقه "خير الدين" لهذا النداء في عام (1516م). وفي خريف تلك السنة جاء الإسبان بـ 35 سفينة وعلى متنها ثمانية آلاف محارب وذلك للقضاء على "عروج" و "خير الدين". لكن في معركة باب الواد كان النصر حليف المسلمين وانهزام المسيحيين الذين خسروا ثلاثة آلاف قتيل وثمانمائة أسير. وبعد هذا الفوز الكبير قرر عروج أن يقوم بتقسيم الجزائر إلى مقاطعتين: مقاطعة شرقية وعاصمتها مدينة "دلس" يرأسها "خير الدين"، ومقاطعة غربية وعاصمتها الجزائر يرأسها "عروج".

وبما أن تلمسان كانت تحت حكم الإسبانيين فإن عروج قد توجه إليها لتحريرها من الغزاة المسيحيين. وفي معركة زاوية سيدي موسى لقي عروج مصرعه واستشهد كل من معه وكان لا يتجاوز عمره 50 سنة وليس له أطفال. وقد شعر خير الدين في هذه المرحلة بضرورة وضع خطة تتمثل في الحصول على تأييد سكان الجزائر، وكذلك دعم السلطان سليم الأول الذي جاء زائرا إلى القاهرة. فحصل على دعم السكان الجزائريين وكذلك على دعم السلطان سليم الأول الذي أعطاه لقب "باشا" وسماه "باي لارباي" إفريقيا، أي أمير الأمراء، وأرسل إليه الذخيرة وستة آلاف جندي لمقاومة العدو الاسباني. وفي شهر رمضان من عام 936 هـ (27 ماي 1529م) تمكن خير الدين من تحرير الصخرة الجزائرية من النفوذ الاسباني. وكان لانتصاره في هذه المعركة صدى كبير في الأوساط الإسلامية إلى درجة أن أمير تلمسان بعث له برسالة يبدي فيها ولاءه له. وفي شهر ديسمبر من عام 1535م – 942هـ، بعث السلطان

سليمان إلى خير الدين لكي يحضر إلى إستانبول ويكون قائدا للبحرية التركية. وترك خير الدين في منصبه بالجزائر نائبه محمد حسن آغا الذي يرجع إليه الفضل في مواجهة الأمبراطور "شرلكان" سنة 1541م حتى منيت حملته بالفشل الذريع. وكما هو معروف، فقد هجم على الجزائر بجيش يتكون من 24.000 إلى 36.000 جندي تحملهم 450 سفينة حربية. وكانت خسارة "شرلكان" 12.000 من جنوده وحوالي 150 سفينة[1].

خلاصة واستنتاجات

إن الدول الثلاث التي كانت تتنافس فيما بينها على حكم دول المغرب العربي : الدولة المرينية ،الدولة الزيانية، والدولة الحفصية، قد أنهكتها الحروب الداخلية واستنزفت طاقاتها المالية والمعنوية والنزاعات الداخلية والصراعات المتواصلة بين زعماء القبائل المتقاتلين فيما بينهم على السلطة، وهذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي كانت تحل بالمنطقة فتقضي على الأخضر واليابس. ونتيجة لهذه الصراعات بين زعماء الدول وخصومهم في الداخل، لم تتمكن هذه الدول من التركيز على قضايا التنمية والتفرغ للدول الأجنبية (المسيحية) التي عرفت كيف تتوحد ضد المسلمين وتقضي عليهم في الأندلس وتحتل شواطئ دول المغرب العربي، وتعلن الحرب الصليبية على الدول الإسلامية بالمشرق العربي.

فالدولة المرينية (592 ـ 961هـ أو 1196- 1554م) قد حكمت لمدة 358 سنة، وانتهت سلطتها على الجزائر سنة 796هـ ـ 1393م أي يوم قام سلطان الزيانيين أبو زيان بن أبي حمو الثاني بقطع الدعوة للمرينيين في تلمسان. ومنذ

(1). أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا: 1492 ـ 1792 . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968 ص 282 ـ 289 .

أن تولى الحكم السلطان أبو سعيد عثمان (الثاني) سنة 801هـ ـ 1398م، بدأت الدولة تفقد قوتها ولم تعد قادرة على مواجهة البرتغاليين. أما في عهد السلطان أبو محمد عبد الحق بن أبي سعيد عثمان الثاني الذي تولى الحكم في سنة 831 هـ ـ 1428 م، فقد اقتسم الوزراء السلطة بينهم وتسلط اليهود على الإدارة العليا ففقد السلطان هيبته وعم الاضطراب بالبلاد، فثارت الرعية ساخطة على السلطان وقتلته وقتلت معه ولاته اليهود سنة 869 هـ ـ 1465 م. وانقرضت دولة بني مرين سنة 961هـ ـ 1554م يوم تغلب عليها أبو عبد الله محمد الشيخ السعدي[1].

أما الدولة الزيانية بالجزائر (633 هـ ـ 936 هـ أو 1236 ـ 1530م) فقد حافظت على كيانها لمدة 294 سنة. لكن الصراعات الداخلية والحروب المتواصلة انهكت الدولة بحيث أصبح سلاطين الدولة الزيانية يستنجدون بالإسبان ويتحالفون معهم للبقاء في الحكم. وبفضل التعاون بين الأتراك والأخوان عروج وخير الدين والمقاومة الجزائرية، تم إبعاد الخطر الأسباني عن تلمسان ووهران وبقية المدن الجزائرية الأخرى.

وبالنسبة للدولة الحفصية (627 - 948هـ أي 1229 ـ 1541م) فقد حكمت بعض مناطق الجزائر لمدة 312 سنة، وقد إنهارت قوتها بسبب الحروب المتواصلة مع الولايات التابعة لها، وبسبب الحروب المستمرة مع الدول الأوروبية التي كانت تريد أن تنتقم منها. وفي عام 1513م اضطر السلطان الحسن بن محمد أن يتحالف مع الإسبان ضد الأتراك. وفي يوم 24 سبتمبر 1573م (25 جمادي الأول 981هـ) سقطت تونس في يد الأتراك ووقع في الأسر ملكها محمد بن الحسن، وبذلك انتهت الدولة الحفصية بعدما حكمت 354 سنة في تونس.

(1). لا بد من الإشارة هنا إلى أن المرينيين هم الذين أكرموا إبن خلدون ومنحوه منصب قضائي يعادل منصب وزير في وقتنا الحاضر.

الفصل الثالث

التواجد العثماني بالجزائر : 1518 ـ 1830

دوافع التواجد العثماني بالجزائر :

إن الحديث عن الوجود العثماني بالجزائر يعتبر أمرا صعبا لأن الدولة العثمانية قد مرت بمراحل مختلفة وظروف متغايرة. ففي البداية كان العثمانيون يحاولون توحيد المسلمين ومنع الدول الغربية (المسيحية) من بسط نفوذها في العالم الإسلامي. والمشكل أن الدول الغربية قد حقدت على الدولة العثمانية لأن هذه الدولة وقفت كسور منيع في طريق التوسع الأوروبي طوال أربعة قرون من الزمن، ووحدت مناطق شاسعة من بلاد المسلمين. والغرب يتخوف باستمرار من وحدة المسلمين وتكاثفهم الذي قد يساعد المسلمين على تجديد إيديولوجيتهم واسترداد قوتهم ونفوذهم وبالتالي القضاء على أحلام الدول الغربية في التوسع والاستيلاء على خيرات وثروات البلدان الإسلامية. ثم أن العثمانيين قد كسبوا ثقة العرب بعد أن تمكنوا من القضاء على الدولة البيزنطينية التي هي إمتداد لدولة روما التي كانت عبارة عن خنجر مرشوق في جسم الأمة العربية طوال تسعة قرون تقريبا. ولهذا يعتبر العثمانيون في نظر الدول العربية بمثابة أبطال ساعدوا الدول العربية الضعيفة، مقارنة بأوروبا، على التخلص من هيمنة الأوروبيين وتفضيلهم على الغزاة المحتلين لأراضيهم.

وبالنسبة للجزائر، فإن الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد في بداية القرن السادس عشر وتفاقم الخطر الإسباني والإيطالي واحتلالهما لموانئ جزائرية وفرض الجزية على سكان هذه المدن الساحلية هي العوامل الرئيسية التي

دفعت بالجزائريين أن يستنجدوا بالأخوين عروج وخير الدين لإنقاذهم من الاحتلال الأوروبي لمدنهم وذلك بالالتجاء إلى تركيا القوية والقادرة على تزويد المحاربين الجزائريين بالذخيرة والرجال الذين يمكنهم من صد الطغاة الأروبيين. وبفضل تلك المساعدة، شعر أبناء الجزائر بدرجة عالية من الأمان والاطمئنان في ظل الدولة العثمانية القوية[1]. وانطلاقا من هذه الحقائق، فإن العثمانيين يعتبرون منقذون وليسوا مستعمرون.

والشيء الذي لا جدال فيه هو أن دول منطقة المغرب العربي قد أنهكتها الحروب الداخلية والخارجية في القرن الخامس عشر الميلادي، وخاصة بعد نكبة الأندلس وانهيار الحضارة العربية الإسلامية بتلك المنطقة المجاورة للمغرب العربي. فالاسبان والبرتغاليون الذين كانت عندهم أساطيل بحرية عملاقة، لم يكتفوا باضطهاد المسلمين في بلدانهم وإجبارهم على الخروج من تلك البلدان أو اعتناق الديانة المسيحية، بل قاموا بعمليات انتقام ضد سكان المدن المغربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط الذين استقبلوا العرب الفارين من الاضطهاد الأوروبي في إسبانيا. كما ان ملوك إسبانيا والبرتغال كانت عندهم دوافع إقتصادية لاحتلال موانئ دول المغرب العربي حيث كانت خطتهم تقضي بالتحكم في خيرات شمال إفريقيا وإجبار سكان هذه المنطقة على دفع ضرائب لهم وتمويل حروبهم الاستعمارية. وعليه، فإن هذه الاعتداءات الاسبانية والبرتغالية هي التي دفعت بالأخوين العثمانيين عروج وخير الدين إلى التصدي إلى الغارات الاسبانية على بلدان المغرب العربي ووضع حد للقرصنة الأوروبية. وهذا ما دفع، أيضا، بسكان الجزائر أن يستنجدوا بالأخوين عروج وخير الدين ويتعاونوا معهما من أجل احباط المحاولات الأوروبية الرامية لاستيلاء إسبانيا على المدن الساحلية الجزائرية. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن عروج وخير الدين قد لمع إسمهما في مطلع القرن السادس عشر الميلادي وذلك بسبب جهادهما

---

(1). منير شفيق، الإسلام في معركة الحضارة. تونس: الشركة الساحلية للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص 137 .

ونضالهما من أجل إنقاذ بواخر المسلمين الفارين من الاضطهاد الاسباني وبروزهما كقوة مضادة للقرصنة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط.

ونتيجة للمقدرة الفائقة التي أظهرها عروج وخير الدين في مقاومة الغزو المسيحي وحماية المسلمين الفارين من الأندلس، فقد استنجد بهما سكان مدينة بجاية في عام 917 هـ (1512م) وطلبوا منهما مساعدتهم على طرد الجيش الاسباني من بجاية. كما استنجد بهما سكان مدينة تلمسان وطلبوا من خير الدين وعروج بإسم الاسلام القضاء على السلطان أبي حمو الثالث الذي تحالف مع الإسبان. وكانت النتيجة طرد الاسبان من تلمسان. لكن ذلك كلف عروج حياته حيث توفي في إحدى المعارك ضد الجيش الإسباني سنة 1518م[1]. وقد طلب سكان تلمسان هذه المساعدة بعد النجاح الهائل الذي أحرز عليه عروج وخير الدين في صد الحملة الإسبانية لاحتلال مدينة الجزائر سنة 1516م.

وفي الحقيقة أن سكان مدينة الجزائر وتلمسان وبجاية قد طلبوا مساعدة عروج وخير الدين للتخلص من الخطر الإسباني المحدق بهم لأنهم أدركوا بأنهم غير قادرين على مواجهة الجيوش المسيحية وذلك بسبب ضعفهم وصراعاتهم الداخلية. وعندما نجح عروج وشقيقه خير الدين في قهر القوات الإسبانية وإلحاق هزائم متوالية بها، حاول الحكام الضعفاء أن يقوموا بمحاولات للتخلص من عروج وخير الدين وذلك بتحريض من الاسبان. ولكن خير الدين وعروج تفطنا لهذه الحيلة، وقررا التخلص من كل حاكم محلي يسعى لتقليص نفوذهما في الجزائر. وهذا ما حصل سنة 1518 م حيث إستاء عروج من تآمر الحاكم المحلي عليه. فبادر بقتل حاكم مدينة الجزائر بنفسه، سالم التومي وأعلن نفسه سلطانا على الجزائر.

---

(1). عبد الله شريط محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1985، ص 149 .

وبعد استشهاد عروج في معركة حامية الوطيس بتلمسان في شهر ماي من سنة 1518 م قرر خير الدين أن يسلك سياسة جديدة تتمثل في الحصول على تأييد السكان الجزائريين وذلك بالتودد إلى علمائهم وكسب ودهم، وإقناعهم بأهمية انضمام بلدهم إلى السلطة العثمانية التي تزود جيشه بالسلاح والمؤونة والدعم السياسي لمواجهة الهجومات الإسبانية. وبهذا الأسلوب تمكن خير الدين من تقوية جيشه وبسط نفوذه وضمن سيطرته على الدوام بعد أن أصبح ممثلا للسلطان التركي في أرض الجزائر.

وفي الحقيقة أن خير الدين قد قرر الاستعانة بالأمبراطورية العثمانية حتى يتمكن من الحصول على الأموال والقوة العسكرية اللازمة لمواجهة الخطر الإسباني في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخاصة أن إسبانيا كانت تتزعم العالم المسيحي وتعتبر القوة المهيمنة في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا. وتحقيقا لهذا الهدف قام خير الدين ببناء أسطول حربي مجهز بوحدات بحرية خفيفة وسريعة الحركة، وتهيأ لتخليص تونس والجزائر من السيطرة الإسبانية. كما ان معارضة القيادات المحلية في كل من تونس والجزائر للنفوذ العثماني في شمال إفريقيا وخوف هذه القيادات على فقدان إمتيازاتها وسلطاتها ،قد عجلت بتحرك خير الدين لكي يقيم علاقات قوية مع الإمبراطورية العثمانية ويقضي على النفوذ الإسباني والقيادات المحلية المبعثرة والرافضة للزعامة العثمانية.

وبفضل الدعم العثماني تحول خير الدين من مجرد أمير البحر إلى رئيس دولة مرتبطة بالإمبراطورية العثمانية ومتحالفة معها ضد إسبانيا زعيمة العالم المسيحي.و نتيجة لهذا التحالف مع العثمانيين استطاع خير الدين أن يؤثر في مجرى الأمور بشمال إفريقيا ويوحد هذه البلدان بحيث تمكنت القوات الجزائرية والعثمانية من إخراج الإسبانيين من تونس وطرابلس في القرن السادس عشر.كما ساعد خير الدين فرنسا على تحرير ميناء نيس من القوات الإسبانية المرابطة به وذلك سنة 1543 م.

وباختصار، فإن انقاذ شمال إفريقيا من الإستعمار الإسباني يرجع فيه الفضل إلى الأخوين عروج وخير الدين وتعاونهما مع الأمبراطورية العثمانية التي زودتهما بالمال والرجال لمواجهة الخطر الإسباني. وقد أدرك الإسبان البعد الحقيقي لإستراتيجية خير الدين وشقيقه عروج ورغبتهما القوية لتحرير بلدان شمال إفريقيا من الإحتلال الإسباني (المسيحي) يوم إستطاع خير الدين أن ينتصر على الإسبانيين في هجومهم العنيف على مدينة الجزائر سنة 1519م (926 هـ)، و كذلك طرد الإسبان من برج الفنار في شهر ماي 1629 م (935هـ). ونتيجة لهذه الانتصارات الهائلة على المسيحيين، قام السلطان سليمان العثماني باستدعاء خير الدين إلى القسنطنطينية يوم 15 أكتوبر 1535م (942هـ) وعينه قائدا للبحرية التركية، ووضع تحت تصرفه البوارج الحربية والمعدات العسكرية التي كسرت شوكة الإسبان في تونس وطرابلس والجزائر. وعند تغيبه عن أرض الجزائر وانشغاله بتنظيم البحرية التركية وتعيين إبنه حسن باشا قائدا للجزائر، حاول ملك إسبانيا في عام 1541 م أن يحتل الجزائر حيث شن حملة عليها بجيش تعداده 6.000 مقاتل. لكن سوء الأحوال الجوية وتعرض مدينة الجزائر لعاصفة هوجاء، تسببت في اقتلاع الخيام وتحطيم السفن وفساد البارود الذي تسربت إليه المياه وانتشار الوباء. وكانت نتيجة هذا الإعصار هي انهيار معنويات جنود شارلكان وعودته إلى إسبانيا بدون أن يحقق أية نتيجة إيجابية ضد حسن باشا، إبن خير الدين[1].

---

(1). جلال يحي، المغرب الكبير. القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشرو 1966، ص 26 .

مراحل الحكم العثماني في الجزائر

1518 - 1830 م

في بداية الحديث عن الحكم العثماني في الجزائر ينبغي أن أشير في المقدمة إلى أن الجزائر كانت بعيدة عن القسنطنطينية وبالتالي كانت تسير من طرف بعض العناصر القوية في مدينة الجزائر. وفي المرحلة الأولى كانت الطبقة الحاكمة بالجزائر هي فئة " الرياس" التي هي عبارة عن مجموعة من أبناء البحر الأبيض المتوسط أو المدن الساحلية، الذين اختاروا البحر ميدانا لحياتهم ومصدرا لرزقهم[1]. وكان خير الدين وشقيقه عروج ينتميان بطبيعة الحال إلى هذه الفئة التي تعيش على أعمال الغزو البحري والجهاد ضد الأوروبين المسيحيين الذين كانوا يحاولون تصفيتهم وقطع الرزق عنهم بسبب المنافسة وإجبارهم على تقاسم الخيرات التي كانت تنقلها السفن عبر البحر الأبيض المتوسط. وبعبارة أخرى، فإن المسيحيين والمسلمين، على حد سواء، كانوا يتنافسون على الثروة والنفوذ وبيع الغنائم إلى التجار وتغطية نفقاتهم اليومية. وقد تقلص مدخول الغزوات البحرية في نهاية القرن السابع عشر وذلك بسبب المعاهدات التي عقدتها الجزائر مع الدول الأروبية وإلتزمت فيها بإيقاف عمليات دفع الضرائب إلى حكومة الجزائر وإلى فئة "الرياس " التي كانت تقوم بمراقبة السفن التي تعبر البحر الأبيض المتوسط.

أما الفئة الثانية التي سيطرت على الجزائر لمدة طويلة فهي فرقة "اليولداش" المتكونة من الجيش البري. وينحدر معظم هؤلاء من أصل تركي، ومنهم تتشكل فرق الإنكشارية، أي الجنود المتطوعون الذين ينخرطون في الجيش العثماني منذ نعومة أظفارهم. ويقودهم في العادة ضابط برتبة مقدم

---

(1). محمد إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية. دمشق: العربي للأعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص 46 .

في الجيش البري، وهم أعضاء في الديوان العالي الذي كان يحكم في الجزائر بجانب الداي. وعليه، فإن" اليولداش" لا يشعرون بالأنتماء إلى الجزائر، والشيء المهم بالنسبة إليهم هو السيطرة على البلاد وقتل كل من يعترض طريقهم. والحقائق التاريخية تؤكد أنهم كانوا يخلعون الحاكم الذي لا يرضيهم ويضعون بدله الشخص الذي يروق لهم. ولم ينته نفوذهم الا في سنة 1817م عندما قام الداي علي خوجة بحملة ضدهم وطهر الجزائر من الأعمال القذرة التي كانت تقوم بها هذه الفئة المتلهفة على الثروة والنفوذ.

وباختصار، فإن مراحل الحكم العثماني بالجزائر قد مرت بأربع فترات مختلفة، وكل مرحلة تميزت بأسلوب معين في تسيير شؤون البلاد. وتتمثل هذه المراحل أو العصور فيما يلي :

1- عصر الباي لا ربايات 1514- 1587م (920- 995هـ)

2- عصر الباشوات : 1587 - 1659م (995 - 1065هـ)

3- عصر الأغاوات :1659 - 1671م (1065 - 1081هـ)

4- عصر الدايات : 1671 - 1830م (1081 - 1246هـ)

1 . عصر الباي لاربايات (أمير الأمراء) 1514- 1587 م: يمثل هذا العصر أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة "الرياس" في القيادة وأبناء الجزائر. وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهارتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري. وقد تميزت هذه الفترة من تاريخ الجزائر بحقائق يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1) دام عهد الباي لاربايات مدة 70 سنة.
2) يأتي قرار تعيين الحاكم في الجزائر من طرف السلطان العثماني.
3) كانت السلطة في يد رياس البحر أو جنود البحرية.

4) تحرير برج فنار عام 1529م من الإسبان، وتحرير بجاية من الاحتلال الإسباني عام 1555م وإنهاء الوجود الإسباني في تونس عام 1574م.

5) إزدهرت الجزائر في هذه الفترة التي تميزت الحياة السياسية فيها بالاستقرار وتحالف الجميع ضد العدو الإسباني.

2 . **عصر الباشوات 1587 – 1659 م** : تعتبرهذه الفترة مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر وذلك لأن السلطان العثماني أراد أن يخفف حدة النزاع بين فئة الرياس وفئة اليولداش وخاصة أن الفئة الأخيرة كانت مستاءة من تمتع فئة الرياس أو جنود البحرية بلقب الباي لا ربايات (أو أمير الأمراء). ولذلك قرر السلطان العثماني إلغاء هذه الرتبة وتعويضها برتبة أخرى هي رتبة الباشا. ونتيجة لهذا التغيير، أصبح السلطان العثماني يقوم بتعيين باشا لمدة 3 سنوات يقوم بإرساله من تركيا ويستدعيه بعد إنتهاء فترة تعيينه، على أن يقوم بإرسال باشا آخر من هناك. لكن المشكل هو أن كل باشا معين في الجزائر لمدة قصيرة لا تتجاوز 3 سنوات كان ينصرف إلى السلب والنهب وجمع الثورة قبل عودته إلى القسنطنطينية، وهذا ما دفع باليولداش أو رجال الجيش البري أن يثوروا على الباشوات ويضعفوا نظام الحكم في الجزائر.

وباختصار، فإن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر قد تميزت بما يلي :

1) تعيين باشا تركي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس بعد أن كان هناك حاكم واحد للمنطقة يوجد مقر حكمه بالجزائر.

2) بدأت تظهر الخلافات والتناقضات بين جنود البحرية الجزائرية (الرياس) وبين جنود البحرية العثمانية وخاصة عند ما حاول الأتراك أن يخضعوا المصالح الجزائرية لمصالح الإمبراطورية العثمانية.

3) برزت قوة "الرياس" أو قوة رجال البحرية الجزائرية إلى درجة أن دول أوروبا أصبحت تخشى الجزائر وتسعى لإقامة علاقات تعاون معها. وعندما تعثرت المفاوضات قامت الدول المسيحية بشن حملة عسكرية على الجزائر في شهر سبتمبر من عام 1701م.

4) حصل في هذه الفترة تصادم وتنافر بين جنود البحرية وجنود القوات البرية (اليولداش) وخاصة أن رجال البحرية كانوا يحصلون على غنائم كبيرة من جراء غاراتهم البحرية الناجحة على أساطيل القوات الأروبية، وهذا الصراع هو الذي تسبب في أضعاف الدولة الجزائرية.

3 . **عصر الأغوات 1659 – 1671 م** : يعتبر هذا العهد من أقصر العهود وذلك نظرا لإقدام قادة الجيش البري (اليوليداش) على خلع الباشا وتعويض هذا القائد بقائد آخر من فئتهم أطلق عليه إسم "الآغا". وفي الحقيقة أن هذا الانقلاب قد جاء بمثابة انقلاب على "الباشا" المعين من طرف الإمبراطورية العثمانية والمدعوم من طرف فئة "الرياس". ولكي لا يستأثر "الأغا" بالسلطة فقد تقرر أن يكون الحكم ديمقراطيا، أي يستعين الحاكم بالديوان العالي الذي كان يضم في البداية أعضاء الفرق العسكرية البرية، ثم توسعت العضوية فيه بحيث أصبح يضم ممثلين عن فئة "الرياس" وبعض كبار الموظفين ومفتي الجزائر[1]. وتمشيا مع هذه الخطة، فإن الجيش البري هو الذي أصبح يعين "الأغا" حاكما للجزائر لمدة سنتين، يترقى بعدها إلى رتبة "أغا شرف" ويحل محله "أغا" آخر. وهكذا إستفحل الصراع بين الأغوات من جهة، والرياس من جهة أخرى، وكانت النتيجة هي انتشار الفوضى وانعدام الأمن، واستياء تركيا من انفصال حكام الجزائر عنها وقطع كل المساعدات عنهم. وفي عام 1671 م إنهار نظام الأغوات وحل محله نظام الدايات.

وباختصار، فإن هذه الفترة القصيرة من نظام حكم الأغوات في الجزائر قد تميزت بما يلي :

1) إضمحلال نفوذ السلطان العثماني وغياب السيادة العثمانية في الجزائر.

---

(1). محمد إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية. دمشق: العربي للأعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص 43 .

2) استفحال الصراعات المحلية سواء بين ضباط الجيش البري أوضباط الجيش البحري، وتذمر أبناء الشعب من الفساد السياسي وانتشار الفوضى في البلاد.

3) نجح "اليولداش" في قلب نظام الحكم والإنفصال عن العثمانيين والحد من سلطة "الرياس" لكنهم فشلوا في إنشاء نظام سياسي ديمقراطي ناجح.

4) كان الانقلاب على الباشوات عبارة عن انتقام من طائفة أو فئة الرياس التي كانت كلمتها مسموعة في عهد الباشوات.

4 . عصر الدايات : 1671 – 1830: لقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة في هذا البلد بحيث حاولوا ترضية السلطان العثماني وتقوية مركز الحاكم (الداي) وذلك عن طريق تعيينه في منصبه مدى الحياة، بناء على اقتراح من الديوان العالي وتعيين رسمي من طرف السلطان العثماني. وبكلمة مختصرة، فإن الجزائر قد أصبحت دولة مستقلة عن تركيا وخاصة ان الداي أصبح ينتخب من طرف الديوان العالي (المجلس) الذي صار بمثابة برلمان في عصرنا الحالي، والسلطان العثماني لا يلعب أي دور في اختيار داي الجزائر وينحصر دوره في إصدار مرسوم (أو فرمان) لتثبيت اختيار الديوان العالي بالجزائر. وفي حالة شغور المنصب، فإن الديوان العالي هو الذي يختار خليفته بنفس الأسلوب الآنف الذكر. وعندما حاول السلطان العثماني في عام 1711م أن يقوم بتعيين حاكم على الجزائر، قام داي الجزائر : علي شاوس بطرده وتنصيب نفسه بدلا منه. وعليه، فإن تركيا قد احتفظت لنفسها بسلطات شكلية في الجزائر تمثلت بصفة خاصة في الدعاء للسلطان العثماني في صلاة الجمعة، والأعتراف بمراسيم التعيين والتعاون في مجال الحروب بحيث تقوم الجزائر بتقديم المساعدة العسكرية للبحرية التركية في حالة تعرض تركيا لاعتداء خارجي (كما حصل في معركة نافارين سنة 1827م).

وبدون شك، فإن عصر الدايات (1671 - 1830م) هو عصر القوة العسكرية، والحاكم هو الذي يختار وزراءه بحرية تامة ويشكل مجلس الدولة بأسلوبه الخاص. لكن إنصافا للحقيقة ينبغي أن نقول بأن نفوذ الجيش البحري (الرياس) وازدياد نفوذ الدايات لم يخدم أبناء الجزائر الأصليين ولم يستجب لمطالبهم، ولهذا فإن هذه القوات العسكرية و السياسية قد توجهت لخدمة مصالحها وتحقيق الغنائم لقادتها، وبالتالي، فإن العناصر الجزائرية الأصل بقيت على الهامش ولم تكن لها مشاركة حقيقية في قيادة البلاد.

ومع كل هذا ينبغي أن نؤكد على حقيقة أساسية وهي أن الدولة الجزائرية في عهد الدايات قد تمتعت بحرية العمل في المجال السياسي وبنت جيشا قويا وعندها ميزانية مستقلة لا تقل أهمية عن ميزانيات الدول القوية في تلك الفترة. وقد كان الداي يعقد المعاهدات بإسم الجزائر ويبعث بقناصل الجزائر إلى الدول الكبرى ويوافق على اعتماد القناصل في الجزائر بدون مشاورة تركيا، ويعلن الحرب، ويستعمل العملة الخاصة بالجزائر، وهذه العوامل كلها تبين استقلالية القرار الجزائري.

وباختصار، فإن فترة حكم الدايات قد تميزت بخصائص يمكن إيجازها فيما يلي :

1) في عهد الدايات تحول جنود البحرية من جنود مناضلين ومقاتلين ضد القوات المسيحية المناهضة للإسلام، إلى رجال يبحثون عن الغنائم لأنفسهم وللحكام.

2) إهتم حكام الجزائر في القرن السابع عشر والثامن عشر بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر، ولم يهتموا بتطور الدخل من الثروة الفلاحية وتوفير الغذاء للسكان.

3) نتيجة لاعتماد الحكام على الحروب والصراعات الداخلية بين فئات الجيش، فقد لقي العديد من الحكام مصرعهم على يد المجموعات المعادية لهم بحيث أصبحت قضية اغتيال المسؤولين عملية عادية.

4) تمكن حكام الجزائر في هذه المرحلة الأخيرة من القضاء نهائيا على الوجود الإسباني في الجزائر وخاصة في سنة 1792م حيث تمكن قادة الجزائر من طرد الجيش الإسباني من وهران والمرسى الكبير.

التنظيم الإداري للجزائر في العهد العثماني

عندما يحاول الإنسان دراسة التنظيم الإداري الذي كان سائدا بالجزائر في العهد التركي فإنه يصطدم بحقيقة واضحة للعيان وهي أن تغير الحكام وتغير تسمياتهم واختلاف تصرفاتهم وطرق حكمهم تدفع بالكاتب إلى إبداء آراء عامة يغلب عليها طابع الشمولية في بعض الأحيان. ولهذا، فإن الأفكار الواردة في هذا التحليل تعبر عن النظام العام الذي تميزت به هذه الفترة الغامضة من تاريخ الجزائر.

وبصفة إجمالية، فإن الدولة الجزائرية في العهد العثماني كانت عبارة عن جمهورية عسكرية تربطها بتركيا علاقات دينية واتفاقات شكلية. وقد اعتبر حكام الجزائر أنفسهم حلفاء للسلطان العثماني، ويتعاملون مع قادة الدول الأوروبية بصفة مباشرة ويبرمون الاتفاقيات التجارية معهم ويتفاوضون مع جميع الدول إنطلاقا من مبدأ الدفاع عن مصالح الجزائر وليس مصلحة تركيا. وتظهر هذه السياسة الجزائرية بوضوح في تجاهل الدول الأوروبية للوجود التركي بالجزائر وتعاملهم مباشرة مع حكام الجزائر. وفي بداية القرن التاسع عشر أقدمت فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين الجزائر مماثلة لتلك العلاقات الموجودة بينها وبين المغرب الأقصى الذي لم يكن خاضعا للسيادة العثمانية بحيث أطلقت على ممثلها السياسي بكل من المغرب والجزائر لقب: مكلف بالأعمال[1].

---

(1). ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 22 .

وباختصار، فإن السلطة المركزية بالجزائر العاصمة هي التي كانت توجه دفة الأمور السياسية بالبلاد. وحسب التقسيم الإداري الموجود في عهد الدايات، فإن الجزائر كانت مقسمة إلى أربعة مقاطعات إدارية تتمثل في الآتي :

1) - **دار السلطان** : وهي عبارة عن مقاطعة إدارية توجد في الجزائر العاصمة ونواحيها، يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني أو الداي. وتمتد هذه المقاطعة من مدينة دلس شرقا إلى مدينة شرشال غربا، ويحدها من الجنوب بايليك التيطري.

2) - **بايليك الشرق** : ويعتبر من أكبر الولايات الموجودة في الجزائر حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء. وكانت مدينة قسنطينة عاصمة هذه المقاطعة.

3) - **بايليك الغرب** : الذي كانت عاصمته مازونا حتى سنة 1710م، ثم مدينة معسكر. وعندما إسترجعت مدينة وهران من الإسبان في سنة 1792م صارت هي عاصمة هذه المقاطعة. وكانت هذه المقاطعة تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا. وتأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة، أي بعد ولاية قسنطينة.

4) **بايليك التيطري** : كانت عاصمته مدينة المدية، وهو أصغر ولايات القطر، يحده من الشمال سهل المتيجة، ومن الجنوب الصحراء.

التنظيم السياسي للدولة

إنه لمن الإنصاف أن نقول بأن وحدة التراب الجزائري وبروز قيادة سياسية متمركزة بالجزائر العاصمة قد تدعمت بشكل ملحوظ في العهد التركي. ففي عهد الأتراك، قامت القيادة السياسية بتحرير جميع المناطق التي كانت تحتلها قوات الدول المسيحية وتعيين المسؤولين المحليين في جميع

المقاطعات الإدارية التي تشتمل عليها الدولة الجزائرية. وباختصار، فإن التنظيم السياسي للدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني(عهد الدايات) كان كالتالي :

أولا، الداي : هو رئيس الدولة (الحاكم الأعلى) وهو القائد العام للجيش في البلاد. وبصفته المسؤول الأول عن سياسة الجزائر، فقد كان يمارس كل صلاحيات رئيس السلطة السياسية المتمثلة في : تطبيق القوانين المدنية والعسكرية، توقيع المعاهدات، استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر، اختيار وزراءه وحكام المقاطعات أو الولايات، والإشراف بنفسه على مراقبة إيرادات الدولة وخزينتها[1].

وفي العادة يتم انتخاب الداي من طرف أعضاء الديوان العالي الذي يتكون من رؤساء الوحدات العسكرية وبعض كبار المسؤولين في الدولة. وقد كان عدد أعضاء الديوان العالي يترواح بين 80 و300 عضو، وحين يختلف أعضاء الديوان العالي يرفعون العلم الأحمر، وإذا اتفقوا على انتخاب داي جديد فإنهم يرفعون العلم الأخضر.

وقد جرت العادة أن يتفرغ الداي للحكم بمجرد انتخابه وتنصيبه في عمله في قصر الجنينة ولا يسمح له بالخروج من القصر إلا مرة واحدة في الاسبوع حيث يذهب إلى بيته لقضاء أمسية وليلة واحدة مع عائلته وأولاده ثم يعود إلى القصر لاستئناف عمله. وجرت العادة أن يخصص كل صباح لاستقبال المواطنين والنظر في الشكاوي والمظالم التي تعرض عليه لكي يفصل فيها بالعدل والإنصاف، ثم يتفرغ في كل مساء لتسيير شؤون الدولة والاجتماع بوزارئه واستقبال رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدين بالجزائر.

ويلاحظ هنا أن الداي كان يتقاضى راتبه على أساس رتبته العسكرية في

(1). محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية. دمشق : العربي للأعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص 49 .

الجيش بصفته "أغا". ولهذا، تقرر أن يحصل على أموال إضافية و مساعدات تتمثل في هدايا ثمينة يتلقاها من البايات الثلاث لتغطية نفقاته ورواتب حراسه. كما كان يحصل الداي على هدايا ثمينة من كبار موظفي الدولة عند تنصيبهم في وظائفهم، ومن القناصل الأجانب الذين يعينون بالجزائر، ونسبة محددة من غنائم الغزوات البحرية. وأكثر من ذلك فإن الداي كان يتولى بنفسه الإشراف على تسيير مؤسسات تجارية وذلك بقصد جلب أموال لخزينة الدولة. وفي حالة وفاته أو عزله، فإن هذه الأموال التي يحصل عليها الداي تحول إلى خزينة الدولة.

ثانيا، **الديوان (مجلس الوزراء)** : كان ديوان الداي هو الساعد الأيمن لرئيس الدولة لأنه يضم الشخصيات المقربة إليه والتي يعتمد عليها في تنفيذ سياسة الحكومة التي يقودها الداي. والديوان في الحقيقة هو بمثابة مجلس الوزراء في يومنا هذا، وقد أشتهر باجتماعاته اليومية لدراسة المسائل العادية المسجلة في جدول أعمال الديوان. أما اجتماع يوم السبت فكان يخصص لدراسة المسائل ذات الأهمية[1]. وحسب بعض الدراسات، فإن هذا الديوان يتكون من 35 شخصية مدنية وعسكرية تشرف على تسيير شؤون الدولة في المسائل المالية والعدالة والأمن. وبالإضافة إلى القاضي والمفتي وغيرهما من الشخصيات المرموقة التي كانت تعمل في إطار الديوان، فإن الداي كان يستعين بالعناصر القوية التي كانت تساعده في أداء مهامه وتتمثل هذه العناصر في :

1) **الخزناجي** : وهو بمثابة وزير المالية حيث كان مسؤولا عن خزينة الدولة، ولا يمكن أن تفتح الخزينة إلا بحضوره لأنه هو الوحيد الذي يحتفظ بمفاتيح الخزينة العامة.

---

(1). جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ، الجزائر الحديث: 1500 ـ 1830 . الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 106 - 107 .

2) **الأغا** : وهو قائد الجيش البري (بما في ذلك فرق الإنكشارية ووحدات الخيالة العرب، والمتطوعون).

3) **خوجة الخيل** : هو المشرف على أملاك الدولة حيث يعتبر المسؤول الأول عن جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة وإعادة استثمارها، والاتصال بالقبائل عند تعاملها مع الحكومة.

4) **بيت المالجي** : هو المسؤول عن جميع المسائل المتعلقة بالوراثة وتحديد نصيب خزينة الدولة من الوراثة أو من الأملاك التي تصادر سواء بسبب عزل الموظفين أو وفاة أصحاب الثروة أو غيابهم عن الجزائر. وفي حالة غياب صاحب الثروة، فإن هذا المسؤول يتولى تسيير العقارات والأموال الموروثة. وعند وفاة المسؤول عن بيت المالجي فإن جميع أمواله والثروات المتوفرة لديه تذهب إلى خزينة الدولة.

5) **وكيل الخرج** : وهو المكلف بالشؤون الخارجية مع الدول الأجنبية وعن كل ما له علاقة بالبواخر والتسليح والدخيرة والتحصينات ومواجهة الخصوم في عرض البحر الأبيض المتوسط.

6) **الباش كاتب** : هو الأمين العام للحكومة حيث يتولى تسجيل صياغة وجميع القرارات التي يتخدها الديوان في اجتماعاته اليومية تحت إشراف الداي. وفي جميع القرارات التي يتخذها الديوان كان الباش كاتب يبدأ بكتابة العبارة التقليدية التالية : "نحن باشا ديوان جند الجزائر المنيع"[1].

وبالإضافة إلى كبار هؤلاء المسؤولين في الدولة الذين يعتمد عليهم الداي في تنفيذ سياسته بالبلاد، كان هناك موظفون سامون يقومون بأعمال محددة تدل على حسن التنظيم السياسي الموجود في الدولة الجزائرية. ومن جملة الوظائف المحددة لهؤلاء المسؤولين نخص بالذكر:

(1). محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية. دمشق : العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977 ص 53 .

- **الكاتب الأول** المسؤول عن المراسلات الخارجية والداخلية للداي، والمشرف على ثلاث سجلات خاصة بأموال الدولة، رواتب الجنود، رواتب رجال الجمارك، وكل سجل يمسكه كاتب خاص.

- **الكاتب الثاني** الذي يتمثل دوره في متابعة ومراقبة السجل الخاص بالجنود، وهذا السجل عبارة عن نسخة ثانية من السجل الموجود لدى الكاتب الأول.

- **الكاتب الثالث** ويتمثل دوره في متابعة ومراقبة كل المعلومات الموجودة بسجل أموال الدولة وذلك انطلاقا من النسخة الثانية التي يسلمها له الكاتب الأول.

- **الكاتب الرابع** ويتمثل دوره في ضبط السجل الثاني من إيرادات الدولة من الجمارك الذي يسلمه له الكاتب الأول.

- **رئيس التشريفات** أو البروتوكول وهو بمثابة مدير البلاط وينحصر دوره في تسهيل عمليات الاتصال بين الداي والشخصيات التي يستقبلها. وفي العادة يتميز رئيس التشريفات بمعرفة اللغات الأجنبية بالإضافة إلى العربية والتركية.

- **الكاخيا** وهو المكلف بحراسة خزينة الدولة والاحتفاظ بمفاتيحها.

- **الخزنادار** وهو الشخص المسؤول عن خزن المال والاحتفاظ به إلى أن يتلقى الأمر بإنفاقه.

- **الحكيم باشي** والذي هو رئيس أطباء قصر الداي.

- **الشاوش** وهو الحاجب أو البواب الذي يتولى مراقبة الدخول والخروج إلى قصر الداي.

ثالثا، **الباي** : هو بمثابة الوالي في يومنا هذا، ويقوم بأعماله في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة عن الداي الذي هو رئيس الدولة ورمز للسيادة الوطنية.

ومثلما ذكرنا سابقا، فإن الجزائر كانت مقسمة إلى ثلاثة مقاطعات أو ولايات هي : بايليك الشرق وبايليك الغرب، وبايليك التيطري بالإضافة إلى الجزائر العاصمة ونواحيها التي كانت تسمى دار السلطان.

والنقطة التي ينبغي التأكد عليها هنا هي أن الباي كان يعتبر من كبار موظفي الدولة والداي هو الذي يختاره من بين الشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري التي تلتزم بدفع رسوم مرتفعة وتقديم هدايا قيمة وفي مستوى هذا المنصب. لكنه في واقع الأمر، كان الباي يتصرف بحرية تامة في تسيير ولايته والداي لا يراقبه، وكل ما هو مطلوب من الباي هو إظهار الولاء للداي، وإرسال الضرائب السنوية مع نائب الباي (الخليفة) إلى الداي في وقتها المحدد بدون تأخير. وعندما تنتهي فترة تعيينه في المنصب والتي تدوم 3 سنوات، يتعين على الباي أن يحضر إلى الجزائر العاصمة ويحضر معه جميع أنواع الهدايا التي تساعده على استمراره في عمله أو تعيينه في منصبه إذ كان ذلك لأول مرة. وفي العادة تكون هذه الزيارة بمثابة فرصة سانحة للداي لكي يحاسب الباي ويقرر الزج به في السجن إذا كان قد أخطأ وتجاوز صلاحية ممارسته لوظيفته. ويستخلص من بعض الدراسات أن الداي كان يعتمد على البايات في جمع المال الضروري لتغطية نفقاته ودفع رواتب حراسه. ففي سنة 1861 كان الداي يتقاضى مرتبا يقدر بحوالي مائة وستة قروش في السنة وهو أعلى مرتب يمكن تقاضيه من طرف ضابط قديم في الجيش بينما كان البايات الثلاثة يدفعون للداي ثلاثة الاف قرش كل سنة[1].

وبالنسبة لكبار الموظفين في كل ولاية، فقد كان الباي يستعين بموظفين سامين في إدارته وهم :

1) الخليفة الذي يعتبر نائبا للباي، وهو الذي يحمل الضرائب السنوية إلى الداي ويمثل الباي في بعض المناسبات.

---

(1). جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830 الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 106 .

2) قائد الدار وهو مسؤول عن حراسة المدينة والعناية بها ودفع رواتب الجنود.

3) أغا الدائرة وهو قائد الفرسان من العرب التابعين للدولة.

4) الباشكاتب الذي يعتبر مسؤولا عن كتابة رسائل الباي ومسك دفاتره المالية.

5) الباش سيار الذي يقوم بمهمة نقل الرسائل بين الباي والداي.

6) الباش سايس الذي يتولى العناية بخيول البايليك وتربيتها[1].

رابعا، **الأوطان** : هي الوحدات الإدارية الموجودة بكل بايليك أو ولاية ويرأس كل وطن مسؤول يحمل إسم قايد، يتسلم عند تعيينه ختما وبرنوس أحمر وذلك دلالة على تفويضه السلطة، واعتماده كمسؤول مدني وعسكري في الوحدة الإدارية التي توضع تحت تصرفه. والقايد في العادة هو الممثل الرسمي في منطقته حيث يتكفل بجمع الضرائب والمحافظة على الأمن العام والاتصال بالسلطات العليا عند الضرورة. ويتفرع عن كل وطن مجموعة من الدواوير يرأس كل واحد شخص يحمل إسم : شيخ الذي يكون في أغلب الأحيان من أبناء القرية أو الدوار الذي يحكمه.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن القياد كان يتم اختيارهم بناء على مواصفات معينة بحيث ينتمون إلى الأتراك أو إلى الكولوغلي وهم الأشخاص الذين ولدوا من أباء أتراك وأمهات جزائريات، وهذا يعطينا فكرة عن تمسك حكام الجزائر بمبدأ عدم الاعتماد على أبناء البلد الأصليين وحرمانهم من المشاركة في الحكم.

وفي نفس الإطار يجدر بنا أن نشير إلى أن حكام الجزائر قد دأبوا على انتهاج سياسة قمعية ضد السكان الذين لا يتعاونون مع العثمانيين. فمنذ

(1). الهندي، مرجع سابق، ص 57 .

سنة 1563م مارس حكام الجزائر سياسة تقسيم السكان إلى ثلاثة مجموعات. المجموعة الأولى وهي قبائل المخزن التي تتحالف مع الحكام وتتعاون معهم في جمع الضرائب والمحافظة على الأمن، ومقابل ذلك يعفى سكان تلك القبائل من دفع الضرائب. المجموعة الثانية أطلقوا عليها إسم قبائل الدائرة، وهي القبائل التي تلتزم بتمويل الجيش بالرجال والمال عند الضرورة، ومقابل ذلك يدفع أفرادها ضرائب من حين لآخر وبصفة غير منتظمة. المجموعة الثالثة هي قبائل الرعية وهي القبائل التي لا يتمتع أفرادها بأية امتيازات، ويدفعون الضرائب بانتظام وتسلط عليهم العقوبات الصارمة أن هم قصروا في ذلك[1].

وبالنسبة لمدينة الجزائر (أو دار السلطان) فإن حكام الجزائر قد قاموا بتقسيم سكان الجزائر العاصمة إلى مجموعات عرقية ومهنية، ويتعين على كل مجموعة أن تختار زعيما لها يطلق عليه إسم : شيخ يكون همزة الوصل بين مجموعته وبين شيخ البلد (الذي هو بمثابة رئيس البلدية في يومنا هذا). وعليه، فإن كل مجموعة عربية وقبائلية وأندلسية مهاجرة ويهودية، كان لها (شيخ) يمثلها ويتحكم فيها ويحرص على خلق التأييد والدعم للحكومة. أما بالنسبة لأصحاب المهن، فقد كان لكل مهنة رئيس يدعى : الأمين، هو الممثل الشرعي لأصحاب مهنته في بلديته. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن شيخ البلد كان يتم اختياره من بين وجهاء مدينة الجزائر ويكون دوما من أصل عربي.

نظام القضاء خلال العهد العثماني

لقد كان الداي في الجزائر مصدر السلطة السياسية والقضائية، وفي إمكانه تفويض هذه السلطات إلى البايات والقضاة. لكن إذا كانت الأحكام التي يصدرها القضاة لا تحظى بموافقة الداي في الجزائر العاصمة أو موافقة الباي في مقاطعته، فإنه يكون بإمكان القائد السياسي أن يسحب هذا التفويض من

---

(1) الهنداوي، مرجع سابق، ص 58 - 59 .

القاضي أو الباي. وبما أن السلطان العثماني كان من المتعلقين بالمذهب الحنفي، وسكان الجزائر من المتعلقين بالمذهب المالكي، فقد جرت العادة أن يقوم السلطان العثماني بتعيين المفتي الحنفي ويقوم الداي بتعيين المفتي المالكي، وهذا معناه، أنه كانت توجد بالجزائر محاكم خاصة بالمسلمين الذين ينتمون إلى المذهب الحنفي، ومحاكم أخرى خاصة بالسكان الذين ينتمون إلى المذهب المالكي. كما كانت توجد محاكم خاصة بالأسرى المسيحيين، ومحاكم أخرى خاصة باليهود. وفي حالة ما إذا كانت هناك خصومات بين المسيحيين والمسلمين فإن الداي هو الذي يفصل في هذه القضايا.

وفي القضايا المدنية (مثل البيع والشراء والإيجار والزواج والطلاق الخ...) فقد كان الداي يفوض إلى القضاة لكي ينظروا في القضايا والمنازعات المعروضة عليهم وتنفيذ الأحكام بسرعة. وكل مسلم يحق له أن يعرض نزاعه على القاضي الحنفي أو المالكي سواء كان جزائريا أو فرنسيا أو مغربيا. وفي العادة يكون القاضي هو صاحب الكلمة الأخيرة في الموضوع، ويساعده في عمله أحد أعوانه، بالإضافة إلى كاتبين يقومان بتسجيل الأحكام وتوثيق العقود، وكذلك شاوش في المحكمة يتمثل دوره في المحافظة على الأمن خلال جلسات المحكمة والإشراف على تنفيذ الأحكام التي يصدرها القاضي. ولم تكن الدولة هي التي تدفع مرتبات القضاة، وإنما يحصلون على رسوم ومبالغ مالية عن كل عقد يسجلونه ويضعون ختما عليه. وفي القرى والمناطق النائية، كان القاضي يقوم بتدريب المساعدين له ويرسلهم إلى القرى الصغيرة لكي ينظروا في القضايا المعروضة عليهم ويصدروا الأحكام نيابة عنه. ويطلق على هذا الشخص إسم : **الوكيل**.

وبالنسبة للطعن في أحكام القضاة، فقد جرت العادة أن ترفع الطعون إلى " المجلس الشريف" الذي يضم القاضي المالكي والقاضي الحنفي، والمفتي المالكي والمفتي الحنفي. وفي كل يوم خميس يجتمع أعضاء المجلس في الجامع الكبير بالجزائر العاصمة وينظرون في الطعون المقدمة إليهم داخل المسجد. أما

إذا كان المتخاصمون من غير المسلمين، فإن القضاة يخرجون إلى صحن الجامع لكي يستمعوا إلى المشتكين.

أما بالنسبة للمسائل الجنائية (مثل القتل والسَرقة والخيانة والتآمر... إلخ) فقد كانت من اختصاص الداي أو الباي. وفي المسائل البسيطة، فإن الداي يفوض للقيادة والشيوخ أو الباي لكي يعاقبوا المخالفين. أما القضايا الخطيرة فإن الداي أو الباي هو الذي يصدر الحكم. وفي "دار السلطان" أو العاصمة ونواحيها، فإن الداي يفوض خوجة الخيل لكي يحاكم العرب، والأندلسيون يحاكمون من طرف الكيخيا والأتراك من طرف الأغا. وفي العادة توجد لدى الداي أو الباي مجموعة من رجال الأمن تتكون من 11 شاوش يرتدون اللباس الأخضر وهم الذين يقومون بتنفيذ حكم الإعدام في المسلمين غير الأتراك وذلك أمام دار الحكومة. وبالنسبة لعملية الشنق فقد كانت تتم في باب عزون، أما العبيد فكانوا يشنقون أمام السجن الذين كانوا موقوفين فيه. والمسيحيون كانوا يشنقون. أما إعدام اليهود فكان يتم حرقا في باب الواد. وإذا قام أي شخص بقتل أي تركي فإن العقوبة تكون برمي الفاعل من المرتفعات إلى البحر. وإذا لم يتم التعرف على القاتل فإن سكان الحي الذي توجد فيه الجثة يتعرضون لعقوبة جماعية[1].

وباختصار، فإن الأتراك كانت لهم امتيازات مقارنة بالأهالي حيث كانوا يعاقبون سرا في دار أغا الإنكشارية حتى لا تهان كرامتهم. أما بقية السكان فكانت الأحكام قاسية ومجحفة بالنسبة إليهم. وعند إدانتهم والحكم عليهم بالإعدام، تعلق جثثهم أو تحرق حتى يكونوا عبرة لغيرهم من السكان. وبما أن القاضي ومساعديه لم يكونو يتلقون رواتب حكومية، فقد كانت الرشوة متفشية والرسوم مرتفعة ،و الأحكام التي يصدرها القضاة أو الداي أو نوابهم في الأرياف لارجعة فيها تقريبا.

---

(1) محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية. دمشق : العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص 65 - 67 .

الحياة الاجتماعية والسياسية في العهد العثماني

تشير بعض الدراسات إلى أن عدد سكان الجزائر العاصمة قد بلغ خلال القرن السابع عشر حوالي 100.000 نسمة، منهم 30.000 أوروبي. وعند احتلال الجزائر من طرف فرنسا عام 1830 لم يكن في العاصمة سوى 32.000 ساكن، منهم 18.000 عربي، 4.000 تركي، 1.000 قبائلي، 2.000 زنجي، 2.000 كولوغلي (أي ينحدر من أب تركي وأم جزئارية) و5.000 يهودي[1]. ولكن عدد السكان الجزائريين بدا يتضاءل تدريجياً بسبب الأوبئة والمجاعات والانتقال إلى الريف للتهرب من دفع الضرائب والضغوطات السياسية.

وبالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية عن سكان القطر الجزائري في العهد العثماني، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن سكان الجزائر في نهاية العهد العثماني كان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ونصف مليون نسمة، وأن 5 ٪ من هؤلاء السكان كانوا يعيشون في المدن، و95 ٪ من السكان الجزائريين كانوا يعيشون في الريف[2].

وحسب التنظيم الإجتماعي السائد بالبلاد في نهاية حكم الداي، فإن التقسيم الإجتماعي والمهني كان كالتالي :

1) **الطبقة الأرستقراطية التركية** : وهي الفئة المسيطرة على الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني بالجزائر في سنة 1830 . وبالرغم من قلة عدد أفراد هذه الجالية التي لم يتجاوز عدد أفرادها سنة 1830م 20.000 نسمة فإنها كانت قوية وذات نفوذ واسع في البلاد، ويحرص أفرادها على إبقاء المناصب الحكومية بين أيديهم، وعزل السكان الأصليين للبلاد عنهم حتى لا ينافسوهم في السلطة

---

(1). محمود إحسان الهنداوي، مرجع سابق، ص 74 - 75 .

(2). ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 41 .

والنفوذ. وتميز الأتراك عن غيرهم من السكان باتباع تقاليد تركية والافتخار بأعمالهم العسكرية والاعتزاز بلغتهم الأصلية والعزوف عن خدمة الأرض. وكان معظم الأتراك يفضلون كسب عيشهم من المرتبات التي يحصلون عليها من خزينة الدولة أو من إيجار المحلات التي تحمل أسماءهم أو من إيجار البساتين التي يملكونها في المناطق التي يقيمون بها. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن الأتراك كانوا يفضلون استقدام أبناء وطنهم من منطقة الأناضول في حالة الاحتياج إلى رجال آخرين، ويرفضون باستمرار تشغيل أبناء البلد إلا عند الضرورة. ولهذا بقيت العلاقة بين الأتراك وسكان الجزائر تتصف بالجفاء والعداء والنفور حتى يوم مغادرة الأتراك لأرض الجزائر. وهذا السلوك يختلف عن سلوك أتراك آخرين في تونس ومصر حيث عملت الأسرة الحسينية في تونس على خلق التقارب والتعاون بين أبناء البلد والحاكمين الأتراك، ونفس الشيء حصل في عهد محمد علي حيث حصل تقارب بين سكان مصر والطائفة التركية بذلك البلد.

2) **جماعة الكراغلة** : وهي الجماعة التي برزت إلى الوجود بفضل من السكان إلى درجة أن عددهم بلغ في نهاية القرن الثامن عشر بمدينة الجزائر حوالي 6.000 نسمة. كما تزايد عددهم بشكل ملحوظ في مدينة تلمسان. وبالرغم من انتمائهم إلى آباء من أصل تركي، فإن الكراغلة لم يحصلوا على امتيازات أو يشاركوا في الحكم. ولم يكن لهم الحق في الانتساب إلى الجيش أو الحصول على مناصب إدارية بحكم أنهم قد يتحالفون مع أبناء الجزائر الأصليين. وكان الكراغلة يملكون ثروات ويستثمرونها في المزارع ويترفعون عن خدمة الأرض أو القيام بأعمال يدوية.

3) **المهاجرون الأندلسيون** : كانوا يشكلون قوة تجارية هائلة بالجزائر حيث ساهموا في تنمية التجارة وإنشاء صناعات رفيعة بالبلاد. وقد ارتفع عددهم بالجزائر بعد أن قامت إسبانيا بطردهم بصفة جماعية سنة 1610 . وبما أنه لم يكن في إمكانهم الالتحاق بالجيش والوظائف العليا بالدولة، فقد توجه

معظمهم إلى التجارة والصناعة حيث أظهروا مهاراتهم وكفاءاتهم بفضل الأموال التي جلبوها معهم من الأندلس وخبرتهم الكبيرة في ميادين صناعة الأسلحة والبارود والنجارة والخياطة وصناعة الخزف. وقد اشتهروا أكثر من غيرهم في تجارة الجملة وتمويل السفن بالبضائع. كما اشتهروا بإنتاج الحرير في مدينة القليعة، وزراعة قطن جديد في مستغانم.

أما أبناء البلد الأصليين فقد كان معظمهم يشتغلون بالزراعة والتجارة. وتميز بني مزاب بتواجدهم في الحمامات العمومية والمجازر والمطاحن. أما الزنوج فكانوا يشتغلون كغسالين وخبازين وخدم.

4) **فئة اليهود** : بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية فإن الجماعة النشيطة التي إرتفع شأنها في الجزائر هي جماعة اليهود لأن اليهود كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش (الرياس) ويقومون بشراء وبيع البضائع أو الغنائم التي يحصل عليها رجال الجيش. كما اشتهر اليهود بعمليات السمسرة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية إلى درجة أنه أصبح من الصعب على أي عربي أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود[1]. وقد اغتاظ سكان الجزائر من الكسب الفاحش والأموال الهائلة التي تحصل عليها اليهود على حساب الدولة الجزائرية وسكانها إلى درجة أن أحد الجنود الإنكشاريين غامر بحياته وأقدم يوم 28 جوان 1805 على قتل زعيم الجالية اليهودية نفتالي بوشناق عند خروجه من قصر الجنينة حيث خاطبه بعبارته المشهورة " السلام عليك يامللك الجزائر". ونتج عن هذا الاغتيال نهب الحي اليهودي وقتل الداي مصطفى (1798 - 1805) المتعامل مع كبار التجار اليهود وذلك يوم 30 أوت 1805م[2].

---

(1). سعيدوني، مرجع سابق، ص 46 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 47 .

أسباب التدهور السياسي والإقتصادي بالجزائر

لقد كان حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق في العالم حيوية ونشاطا من حيث التجارة والقيام بهجومات عسكرية على المدن الساحلية واحتلالها، وفرض الرسوم المالية عليها لكي يعيش سكانها في سلام. وقد ازدهرت تجارة الرقيق والاستيلاء على البواخر التي تحمل بضائع، والقرصنة خلال الحروب الصليبية. وانتشرت القرصنة بصفة خاصة في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط منذ اليوم الذي سقطت فيه غرناطة سنة 1492 بيد المسيحيين الإسبان الذين كانوا يلاحقون المسلمين الفارين من بطشهم حتى مدن المغرب العربي الساحلية التي لجأوا إليها. وكان هذا دافعا قويا للجزائر لكي تحمي المسلمين وتصد غارات المسيحيين البحرية عليها وتحمي تجارة المسلمين. وفي الحقيقة أن الجزائريين لم يكن هدفهم القيام بالقرصنة وإنما الجهاد والدفاع عن وطنهم وعن بَلَدٍ هُمْ أسياده. كما أن العمليات الحربية كانت موجهة ضد أساطيل الدول التي تعتدي عليهم وتستولى على بواخرهم ولم تكن الغاية من الهجومات على السفن الأجنبية هي الحصول على الغنائم فقط[1].

وباختصار، فإن قوة الدولة الجزائرية في العهد التركي كانت مستمدة من وجود جيش بحري بلغت قوته في عهد الرايس حميدو ما يقرب 500 قطعة بحرية يعمل على متنها ما بين 30.000 و40.000 بحار. وبفضل هذا الأسطول البحري تمكنت الجزائر من :

1 . مساعدة مهاجري الأندلس وحمايتهم من إعتداءات القراصنة المسيحيين.

2 . التصدي للغارات البحرية التي كان يشنها الأوروبيون على مدن المغرب العربي وسفن المسلمين التجارية.

---

(1). جلال يحي، المغرب الكبير في العصور الحديثة وهجوم الإستعمار. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص 49 - 54 وص 87 - 106 .

3 . القيام بعمليات تحريرية لطرد الغزاة الإسبان من مدن المغرب العربي التي تمكنوا من النزول بها مثل جيجل، عنابة، بجاية، وهران، تونس، مراكش.

4 . الاشتراك مع القوات البحرية العثمانية لصد غزوات التحالفات الأوروبية الصليبية ضد الجيوش الإسلامية.

5 . حماية التجارة الوطنية وإغناء الخزينة بعائدات مالية جاءت من الغنائم الحربية[1].

وفي الحقيقة أن مشكلة الرياس أو الجيش البحري الجزائري تنبع من ارتباط القيادة بتركيا حيث أن التعاون بينهما في البداية، وخاصة عندما كانت تركيا في أوج عظمتها وعزتها، قد عزز مكانة الجيش البحري في الجزائر الذي كان يحصل على غنائم ويفرض رسوما مالية على الدول التي تمر بواخرها عبر السواحل الجزائرية. لكن ضعف تركيا أثر سلبيا على حكام الجزائر حيث كان من الصعب عليهم مواجهة الدول الأوروبية التي تحالفت فيما بينها ضد الجزائر. والنقطة الثانية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار هي أن فرنسا قد ساهمت إلى حد كبير في إضعاف الجزائر. ففي عام 1577 تمكن الفرنسيون من تعيين قنصل لهم في مدينة الجزائر، ثم استطاعوا في السنة التالية أن يحصلوا على إذن بالبحث عن المرجان في سواحل الشرق الجزائري وتعهدوا بدفع ضرائب ولكن بشرط أن لا يقيموا أية تحصينات على الشواطئ. وبطبيعة الحال، لم يحترم الفرنسيون هذه التعهدات وقاموا بتحصين المركز التجاري الذي أقاموه بالقرب من مدينة عنابة وأطلقوا عليه إسم "باستيون" وذلك بالرغم من معارضة السلطان العثماني. وفي سنة 1604 أظهر الأتراك إستياءهم من إقدام فرنسا على شراء القمح من الأهالي وبيعه إلى أوروبا في حين أن القحط قد عم بلاد الجزائر و السكان يعانون من مجاعة. ولذلك قاموا بتهديم المركز التجاري الفرنسي مرتين، عام 1604 وعام 1637 . لكن الباي اضطر إلى بناء الباستيون مرة ثالثة

---

(1). عبد القادر زبادية، الصادق الغولي، صالح السماوي، تاريخ المغرب العربي الحديث. الجزائر : المعهد التربوي الوطني، 1982، ص 37، 38 .

سنة 1640 وذلك لتهدئة سكان المنطقة الذين قاموا بالثورة على الباي لأنهم ينتفعون بالاتجار مع الفرنسيين. وبعد نجاح الثورة الفرنسية في عام 1779 وفرض الحصار عليها من طرف الدول الأروبية المناهضة لفرنسا، قامت الجزائر بتأمين الغذاء الضروري من القمح إلى الدولة الفرنسية. وعندما طالب التاجران الإيطاليان سنة 1797 بكري وبوشناق (وهما من أصل يهودي ويقيمان في الجزائر) ثمن القموح المصدرة إلى فرنسا أجابت الدولة الفرنسية بأنها ترفض دفع الأموال لليهوديين لأن عليهما ديون للفرنسيين الذين التجأوا إلى المحاكم الفرنسية للمطالبة بأموالهم. وهكذا تطور النزاع بين الجزائر وفرنسا لأن الداي حسين لا يستطيع الحصول على الأموال التي توجد في ذمة بكري وبوشناق مادامت فرنسا ترفض دفوع ديونها إلى التاجرين اليهوديين.

وفي عام 1824 أرسل الداي ثلاثة رسائل إلى الحكومة الفرنسية بشأن الأموال الموجودة في فرنسا ولكنها لم تقدم له أي جواب. وفي تلك الفترة علم حسين باشا بأن فرنسا قد قامت بتسليح مركز "الباستيون" وذلك بالرغم من وعد الشرف الذي قطعه قنصل فرنسا "دوفال" بعدم تحصين المراكز التجارية الفرنسية. فزاد هذا الخبر من غضب الباشا. وانتهز الباشا فرصة قدوم القنصل الفرنسي "دوفال" للتهنئة بعيد الفطر يوم 29 أفريل 1827 فاستفسر منه عن سبب عدم رد الحكومة الفرنسية على رسائله. وهنا أجابه القنصل دوفال (Duval) :" أن ملك فرنسا وشعبها لا يحررون لك ورقة، ولا يرسلون ردا حتى على رسائلك المرسلة" وآنذاك نهض الداي من مكانه محتدا، وضرب القنصل بالمروحة التي كانت بيده مرة أو ثلاثة. وكانت نتيجة هذه اللطمة هي إعلان الحرب على الداي يوم 16 جوان 1827 ومحاصرة مدينة الجزائر بحرا إلى أن تم الإستيلاء عليها 5 جويلية 1830 (1).

والنقطة الثالثة التي ينبغي أن نشير إليها بالنسبة لتدهور الأوضاع

---

(1). أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر (ترجمة عبد الجليل التميمي). تونس : الشركة التونسية لفنون الرسم، 1970 ص 30 - 34 .

السياسية والأقتصادية بالجزائر في مطلع القرن التاسع عشر هي أن التحالف بين الدول الأروبية ضد الجزائر وإجبارها على عدم مهاجمة السفن الحربية والتجارية للدول الأروبية التي تمر بالبحر الأبيض المنوسط، قد أثر سلبيا في الوضع المالي والسياسي للجزائر. فبالرغم من التبريرات التي قدمها الداي حسين إلى الدول الكبرى التي قررت في مؤتمر فيينا ومؤتمر "إكس لاشابيل" سنة 1818 أن تعتبر أن كل نيل أو مساس بتجارة إحدى الدول الأروبية ينتج عنه رد فعل سريع من طرف الدول الأروبية المتحالفة، فإن بريطانيا لم تقتنع بتبريرات الداي وقامت بمحاصرة ميناء الجزائر والهجوم على البواخر الراسية فيه وذلك يوم 12 جويلية 1824 . وقد حاول الداي حسين أن يقنع الدول الكبرى بأن الجزائر لا تستطيع أن تتخلى عن حقها في التعرف على البواخر الأجنبية لأن هذه الوسيلة الوحيدة للتعرف على البواخر العدوة من الصديقة. لكن بريطانيا وروسيا والنمسا وهولاندا، كانت مصممة على تجريد حكومة الجزائر من الدخل المالي الأساسي لخزينتها وبذلك يصعب عليها دفع مرتبات جنودها والمحافظة على ولائهم لها. وهذا ما حصل بالضبط حيث أن قلة المدخول من الغنائم و الجمارك جعل خزينة الداي شبه فارغة وهو غير قادر على دفع مرتبات جنوده[1].

والنقطة الرابعة التي تجدر بنا أن نركز عليها للإلمام بأسباب تدهور الأوضاع في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر هي أن سوء تصرفات الداي مع قناصل الدول الأروبية في الجزائر وتلهفه على المال، ومعاناة خزينة الدولة من غلاء المواد المجهزة المستوردة وبخس أثمان المواد الأولية المصدرة، وبالإضافة إلى صعوبة تنمية الموارد الداخلية للبلاد، قد نتج عنها إنهيار الأسطول البحري وانتشار المجاعة والأمراض في البلاد وتعدد الانتفضات الشعبية والاغتيالات. ولهذه الأسباب تمكن الجيش الفرنسي من محاصرة الجزائر واحتلال سيدي فرج يوم 14 جوان، والاستيلاء على العاصمة يوم 5 جويلية 1830 [2].

---

(1). عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ. قسنطينة: مطبعة البعث 1965 ص 134 .

(2). سعيدوني، مرجع سابق، ص 82 - 84 .

ونستخلص من ما تقدم أن ضآلة الموارد الخارجية للدولة الجزائرية مثل : (1) الرسوم الجمركية على الواردات، (2) الغنائم التي كان يحصل عليها الرياس من الغزو، (3) الفدية التي كانت تدفع لتحرير الأسرى والعبيد، (4) الهدايا التي كانت تقدم للداي عند تعيين القناصل بالجزائر، (5) الجزية المفروضة على الدول الأوروبية مقابل عدم التعرض لسفنها، هي التي جعلت حكومة الداي تعيش في ضائقة مالية حادة. ونتيجة لاضمحلال المدخول المالي للدولة، أبدى الداي وحكومته إهتماما خاصا بالشؤون الداخلية للبلاد، وصمم على تعويض المداخيل الآتية من الغنائم والجمارك والهدايا، بمداخيل محلية يتحمل أعباءها سكان الجزائر. وكانت تلك المداخيل تتمثل في :

(1) **الزكاة** التي تفرض على الماشية والحبوب والأموال.

(2) **الحكر** وهو الإيجار الذي يدفعه الفلاحون مقابل استثمارهم للأراضي التي تملكها الدولة.

(3) **الخراج** وهي الضريبة التي يدفعها الأجانب من مسيحيين ويهود.

(4) **العشور** وهي الضرائب على المحصول.

(5) **اللازمة** وهي ضريبة استثنائية تدفع كمساهمة من المواطنين في نفقات الجيش والدفاع عن الوطن[1].

وكانت النتيجة الحتمية لزيادة الضرائب هي تزايد السخط الشعبي على حكم الداي، وتهرب السكان من دفع الضرائب جملة واحدة، وقيام ثورات شعبية في عدة نواحي بالبلاد وهذا ما يفسر الانهيار السريع للنظام التركي بالجزائر[2].

---

(1). محمود إحسان الهنداوي، مرجع سابق، ص 68 - 67 .

(2). عبد الله شريط محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985 ص 176 .

الفصل الرابع

الإحتلال الفرنسي (1830 – 1962)

مقدمة

هناك العديد من الكتاب الذين يعطون إنطباعا في تحاليلهم لتاريخ الجزائر بأن سبب إقدام فرنسا على غزو الجزائر والقضاء على الدولة الجزائرية وتعويضها بسلطة إستعمارية جديدة، يرجع إلى حادثة المروحة بين الداي وقنصل فرنسا بالجزائر في أفريل من عام 1827 . والحقيقة أن لهذا الغزو عدة أسباب مخفية ومعلن عنها، وأن هناك عدة جهات فرنسية تعاونت فيما بينها لمحي أو قلع الجدور العربية – الإسلامية للشعب الجزائري والتحكم في خيراته وإذلاله حتى يبقى خاضعا لهم إلى الأبد. وقد أفصح عن هذا الإتجاه شارل العاشر ملك فرنسا يوم أعلن في مارس عام 1830 "أن التعويض الحاسم الذي أريد الحصول عليه وأنا أثأر لشرف فرنسا، أن يتحول بمعونة الله لصالح المسيحية". ونفس التعبير نجده في التقرير الذي رفعه وزير الحربية الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسي يوم 14 أكتوبر 1827 حين قال : "لعله مع الوقت سيكون من حظنا أن نمدنهم وذلك بجعلهم مسيحيين"[1].

الأسباب الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر

ظاهريا، فإن حادثة ضربة المروحة يوم 29 أفريل 1827 هي التي أدت إلى تأزم العلاقات بين الجزائر وفرنسا. لكن من الناحية الواقعية، فإن فرنسا كانت

(1). محمود إحسان الهنداوي، مرجع سابق، ص 84 .

تخطط لإحتلال الجزائر والاستيلاء عليها منذ 1792، أي سنة إبعاد إسبانيا وتصفية قاعدتها العسكرية في المرسى الكبير بوهران. فقد كانت هناك رغبة قوية للتجار الفرنسيين والقيادة السياسية بتلك البلاد أن تحل فرنسا محل إسبانيا في شمال افريقيا وتسيطر على هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية. وبصفتها موقعا إستراتيجيا هاما من الناحية العسكرية، فإن الجيش الفرنسي كان يسعى باستمرار لتقوية أسطوله وإنهاء السيطرة الإنجليزية على حوض البحر الأبيض المتوسط، لكن المشكل هو أن فرنسا لم تكن قوية أو قادرة على فرض نفسها في حوض البحر الأبيض المتوسط لأن الدول الكبرى القوية بأوروبا غير مستعدة لقبول أي توسع فرنسي في شمال إفريقيا يكون على حسابها. كما أن قيام الثورة الفرنسية قد غير مجرى الأمور في فرنسا ذاتها حيث وجه نابليون إهتمامه إلى الطبقة الأرستقراطية التي قهرها، وصمم على إضعاف بريطانيا والدول الكبرى التي كانت تساندها وتتحالف معها. ولهذه الأسباب تأجل غزو الجزائر إلى غاية إنهزام نابليون وعودة جيشه المهزوم إلى فرنسا سنة 1815 .

وإبتداء من هذه السنة التي عادت فيها الرجعية الفرنسية للحكم بمساعدة الحلفاء، بدأ الصراع الداخلي بين رجال العهد القديم والجيل الثوري الجديد. وفي الحقيقة أن مجرد عودة شارل العاشر وبقية أفراد الحاشية المطرودين من قبل قيادة الثورة قد أثار مخاوف الفرنسيين خاصة وأن الأسرة الملكية قد أعيدت إلى البلد من طرف الحلفاء وليس تلبية لرغبة شعبية. ولعل الشيء الذي زاد الوضع سوءا هو تصميم المطرودين من أبناء الأسرة الملكية الذين عادوا إلى فرنسا على إستعادة نفوذهم ومعاقبة الأفراد الذين تعاملوا مع الحكم الثوري الذي وضع حدا لإمتيازاتهم. وهكذا وجد الملك نفسه وجها لوجه مع أعضاء البرلمان الجديد الثائرون على الأسرة الملكية، ورأى أن الحل الوحيد للتغلب على الأزمة هو ترضية رجال الجيش بتجشيعهم على تحقيق إنتصار عسكري يعيد لهم الثقة بالنفس والهيبة الإجتماعية التي فقدوها بعد إنهزامهم في أوروبا. كما رأى أنه من الضروري خلق تحالف مع التجار الذين جردتهم الثورة من مكانتهم الإجتماعية المرموقة في المجتمع والإمبراطورية قضت على أرباحهم الهائلة غداة

إنهزام نابليون وإعادة السيطرة البريطانية على التجارة في العالم[1]. كما أن الدول الكبرى مثل بريطانيا والنمسا قد شجعتا شارل العاشر على القيام بغارة على الجزائر بحيث يحافظ على عرشه ويبقى في الحكم لمدة أطول.

وباختصار، فإن مصالح الدول الكبرى المتمثلة في إبعاد فرنسا من أوروبا، وتشجيعها على الاهتمام بمناطق أخرى غير أوروبا، والرغبات القوية لقادة الأسرة الملكية، المنفيين في عهد الثورة وأصحاب السفن والتجارة وقادة الجيش الفرنسي لكي يغزوا الجزائر ويخدموا مصالحهم الذاتية، هي العوامل الرئيسية التي دفعت بفرنسا إلى احتلال الجزائر في سنة 1830 .

ونستخلص من كل ما تقدم أن الأسباب الحقيقية لإحتلال الجزائر والاستيلاء على خيراتها يمكن تلخيصها فيما يلي :

1) - **الأسباب السياسية** : وتتمثل في إعتبار حكومة الرياس في الجزائر تابعة للإمبراطورية العثمانية التي بدأت تنهار، والدول الأوروبية تتهيأ للاستيلاء على الأراضي التابعة لها، وخاصة أن الفرنسيين كانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على غنيمة تقدر بـ 150 مليون فرنك توجد بخزينة الداي[2]. كما أن شارل العاشر ملك فرنسا كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر الأبيض المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية في هذا البحر والتمركز في ميناء الجزائر الذي كان يعتبر في نظر الملك الفرنسي تابعا للإمبراطورية العثمانية المنهارة[3]. ثم ان المعارضة التي سيطرت على مجلس النواب في انتخابات نوفمبر 1827 خلقت مصاعب داخلية للملك الفرنسي الذي كان يعتقد أن الحل الوحيد لإسكات المعارضة هو إحراز إنتصار باهر على داي الجزائر. وإذا لم

---

(1). عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979، ص 38 - 40 .

(2). Charles A. JULIEN, Histoire de l'Algérie Cotemporaine. Paris: Presses Universitaires de FRANCE, 1964, p. 38.

(3). Ibid, pp. 33-34.

يتمكن من ذلك فإن المعارضة ستحرز إنتصارا آخر في الانتخابات البرلمانية[1].

2) **الأسباب العسكرية** : إن إنهزام الجيش الفرنسي في أوروبا وفشله في احتلال مصر والإنسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية في سنة 1801، قد دفع بنابليون بونابرت أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 24 ماي إلى 17 جويلية 1808 لكي يضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر (مثلما عملت روما في الماضي). وفي عام 1809 قام هذا الضابط العسكري "بوتان" بتسليم المخطط العسكري لاحتلال الجزائر إلى نابليون واقترح فيه على الإمبراطور الفرنسي أن يحتل مدينة الجزائر عن طريق البر، ثم التوسع لإحتلال بقية أراضي الجزائر لأن بقية المقاطعات الجزائرية سوف تتعاون فيما بينها وتطيح بالسلطات الفرنسية في الجزائر العاصمة. وعند إنهزام نابليون في معركة واترلو سنة 1815 وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي في أوروبا، شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل أن يعتمد على سياسة التوسع في إفريقيا ويعمل على إنشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في إحتلال الجزائر وتحقيق إنتصار باهر هناك، وبالتالي يتخلص الملك من إمكانية قيام الجيش بإنقلاب ضده في فرنسا[2]. وبالفعل، فإن الجيش الفرنسي قد إنشغل بإحتلال الجزائر وأقام سلطة عسكرية متينة بهذا البلد إلى غاية نوفمبر 1954 يوم قامت الثورة الجزائرية ووضعت نهاية لخرافة الجزائر الفرنسية.

3) **الأسباب الإقتصادية** : إن الجوانب الإقتصادية قد لعبت دورا قويا في إقدام فرنسا على إحتلال الجزائر. ويظهر هذا بوضوح في الدراسة التي نشرها السيد تاليران في شهر جويلية من عام 1797 والتي كان عنوانها

---

(1). Ibid, p. 38.

(2). Claude BONTEMPS, Manuel des Institutions Algériennes: de la Domination Turque à l'Indépendance. Paris: Editions CUJAS, 1976, pp. 90-93.

"محاولة حول الإمتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الحالية". وقد طلبت حكومة فرنسا في عهد نابليون بونابرت من قنصلها في الجزائر أن يجيبها بدقة عن بعض الأسئلة المتعلقة بمشروع إحتلال الجزائر.

وانطلاقا من هذه الحقائق، فقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى التوسع والعثور على أسواق جديدة ومواد خام ضرورية لهم، مع رجال الجيش الفرنسي الذين كانوا يبحثون عن المغامرات وملء جيوبهم بواسطة النهب حتى يرتقوا إلى مصاف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي. كما أن مجموعة كبيرة من التجار كانت متحمسة لفكرة إحتلال الجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة بها وزراعة العنب والبحث عن الذهب في المناجم الجزائرية.

واستجابة لرغبة هؤلاء التجار، قام الجنرال "كلوزيل" في بداية الاحتلال بإصدار قانون يقضي بتسليم الأراضي الجزائرية الخصبة للمهاجرين الأروبيين، وبرزت قوة التجار والنواب الفرنسيين في تكوين كتلة قوية بالبرلمان للدفاع عن مكتسبات الأروبيين في الجزائر وطرد كل من يحاول مراقبتهم أو الحد من سيطرتهم. وقد أحرزوا على نجاح هائل إلى درجة أنهم إستطاعوا شراء أغلب أراضي متيجة في سنوات قليلة. وفي أغلب الحالات، كان التجار المتلهفون على امتلاك خيرات الجزائر يشترون أراضي وهم لم يرونها بتاتا، لأنها تباع لهم من طرف شخص ثالث يكوٓن في العادة يهودي يستحود على الدراهم المدفوعة له. والأشخاص الذين كانوا يقومون بالوساطة لبيع الأراضي للفرنسيين في معظمهم يهود، وهم وحدهم الذين رحبوا بقدوم الجيش الفرنسي إلى الجزائر وبرجال التجارة. وليس هناك جدال بأن مجموعة صغيرة من اليهود الذين كانوا يقومون بالوساطة في كل عملية تجارية قد كانت الفئة المستفيدة من غزو الجزائر لأن الاحتلال الفرنسي قد حقق للجالية اليهودية بالجزائر أمنيتها الكبرى المتمثلة في الثأر من المعاملة القاسية التي كان يعاملها بها أبناء البلد الأصليين

والأتراك والعرب الذين قدموا من الأندلس[1].

4) **الأسباب الدينية :** في الحقيقة أن الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأروبية والدولة العثمانية الاسلامية قد انعكس على الجزائر لأن الأسطول الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية الأروبية عبارة عن امتداد للأسطول العثماني الذي كان يسيطر على منطقة المشرق العربي. وليس هناك شك بأن التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية المؤيدة لها في الدفاع عن حوزة الإسلام، قد دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر وفي إستانبول. وقد كان المسيحيون الأوروبيون يتهمون الجزائريين بأنهم كانوا يقومون بالقرصنة في عرض البحر الأبيض المتوسط بقصد الحصول على الغنائم والثروة، وسجن المسيحيين الذين يعملون في السفن إلى أن تدفع عنهم دولهم فدية. لكن داي الجزائر لم يبالي بهذه الإتهامات وأجاب الدول المسيحية بأنه يستحيل على حكومته أن تتخلى عن حقها في الاشراف على ما يجرى في البحر الأبيض المتوسط للاطلاع على البواخر المعادية، وهي بذلك تعمل على صيانة استقلال الجزائر. وبعبارة أخرى، أن عملية إحتجاز السفن وإلقاء القبض على المسيحيين المتواجدين على ظهرها، هي عبارة عن عملية جهاد ودفاع عن الأوطان ورد فعل من جنس العمل ونفس النزعة المنبثقة في أوساط المعسكر المسيحي[2].

وتظهر النية المبيتة من طرف فرنسا المسيحية لإحتلال الجزائر المسلمة في التقرير الذي رفعه السيد كليرمون وزير الحربية الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسي المؤرخ في 14 أكتوبر 1827 والذي قال فيه "بأنه من الممكن ولو بمضي الوقت أن يكون لنا الشرف في أن نمدنهم وذلك بجعلهم مسيحيين".

---

(1). عمار بوحوش، **العمال الجزائريون بفرنسا**. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 45 - 47 .

(2). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام** (الجزء الثالث). بيروت : دار الثقافة، 1983، ص 351 .

ونفس الإستنتاج نستخلصه من خطاب ملك فرنسا شارل العاشر الذي أعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 2 مارس 1830 بأن "التعويض الهائل الذي أريد الحصول عليه وأنا أثأر لشرف فرنسا، سيتحول بمعونة الله لفائدة المسيحية"[1].

5) **التواطؤ اليهودي – الفرنسي** : لقد كانت الجزائر تزود فرنسا بالقمح منذ مدة طويلة من الزمن وخاصة في عهد نابليون بونابرت الذي كان يحرص على إقتناء الغذاء الضروري لشعبه من الجزائر. وفي عهد الداي حسن المتوفي سنة 1798م (1213هـ) أستطاع اليهوديان : باكري وبوشناق اللذان قدما من إيطاليا إلى الجزائر سنة 1770 أن يحصلا على موافقة هذا الداي باحتكار تجارة الحبوب ودفع علاوات عالية للدولة. وفي نفس الفترة قام التاجران اليهوديان باقناع المسؤولين الفرنسيين (و خاصة تاليران وزير خارجية فرنسا) باستيراد القمح الجزائري من شركتهما بدلاً من استيراده (كما جرت العادة) من الوكالة الوطنية لإفريقيا التي هي شركة فرنسية. وباختصار، فإن الحكومة الفرنسية استمرت في شراء القمح الجزائري ومواد أخرى حتى بلغت ديون الجزائر على فرنسا 24 مليون فرنك. وقامت فرنسا بدفع النسبة الكبيرة من ثمن القمح الجزائري إلى الشركة اليهودية. لكن الشركة اليهودية تواطأت مع قنصل فرنسا بالجزائر ووزير خارجيتها وقامت بمخادعة حكومة الجزائر بحيث تراخت في سعيها لقبض ما تبقى من ديون الجزائر في ذمة فرنسا وذلك إمعانا منها في تعقيد القضية وإحداث مشاكل مع فرنسا وتعكير صفو العلاقات الجزائرية–الفرنسية[2].

وعندما علم الداي بهذه الخدعة، واجه الشركة اليهودية بالحقائق وشدد عليها الخناق لكي تدفع أموال الجزائر المجمدة لديها. وبدلاً من أن تستجيب

(1). محمود احسان الهندي، الحوليات الجزائرية. دمشق: العربي للاعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص 84 .

(2). عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ص 345 .

وتلبي طلب دولة الجزائر المؤرخ في 28 أكتوبر 1819، قام المسؤولون في الشركة اليهودية بمراوغة خبيثة تمثلت في تقديم رشوة إلى سفير فرنسا بالجزائر وممثل الشركة اليهودية بباريس (نيقولا بليفيل) لا تقل عن مليونين من الفرنكات الفرنسية وذلك بقصد المماطلة وعدم دفع الأموال المستحقة للجزائر. وهكذا تشكلت لجنة من ثلاثة خبراء فرنسيين لدراسة مسألة الديون وكانت نتيجة حكمها بأن للجزائر الحق في مطالبة فرنسا بمبلغ 7 ملايين فرنك فرنسي فقط. وفي يوم 24 أكتوبر 1820 وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) على قرار اللجنة، وتأكد أن الشركة اليهودية كانت قد استلمت من فرنسا مبلغا من المال قدره 3,175,631 فرنكا على أن تسلمه الشركة إلى حكومة الجزائر ولكنها لم تفعل[1].

كما أعلنت الحكومة الفرنسية عن استعدادها لدفع المبلغ الباقي إلى الحكومة الجزائرية على اقساط بمعدل 385,000 فرنك فرنسي كل أسبوع. وبالفعل شرعت فرنسا في تسديد الديون إلى أن بقي مبلغ 2,500,000 فرنك فرنسي. وآنذاك قامت جماعة فرنسية بافتعال أزمة تمثلت في الإدعاء بأن أصحاب الشركة اليهودية التي باعت القمح إلى فرنسا، مطالبة بدفع أموال لمواطنين فرنسيين ولا بد من وضع المال المتبقي في صندوق الودائع حتى تبرأ ذمة الشركة اليهودية من ديون الفرنسيين الذين رفعوا دعوة على الشركة اليهودية في المحاكم الفرنسية. وبناء على هذه التحركات المشبوهة، قامت فرنسا بإيقاف عملية الدفع. واحتج الداي على هذا التصرف الغريب لأنه لا يحق لمحكمة فرنسية أن تتدخل في قضية خارجية عن إختصاصاتها. فالخلاف، في نظر الداي بين مواطنين فرنسيين ويهوديان يعتبران من رعاياه، والقضية يختص بها مجلس القضاء في الجزائر، وأعلن الداي أنه مستعد لرد المبلغ المستحق للفرنسيين في مدة 24 ساعة في حالة ما إذا كان أحد رعاياه مدينا

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 346 .

لملك فرنسا[1]. وناشد الداي حكومة فرنسا بعدم تجميد أموال الخزينة الجزائرية. وقد رفضت فرنسا أن تدفع الأموال المستحقة للخزينة الجزائرية بالرغم من ثلاثة رسائل وجهها حاكم الجزائر إلى ملك فرنسا الذي لم يكلف نفسه حتى مشقة الإجابة عليها. وعندئذ أدرك الداي بأن أمواله وجميع حقوق دولته ضاعت نتيجة لتواطؤ المسؤولين الفرنسيين ودسائس الشركة الفرنسية وتلاعب القنصل الفرنسي (ديفال) بالجزائر. وبمجرد إفتضاح أمر اليهوديان يعقوب بوخريص وبوشناق، هربا من الجزائر خفية، ولكن بعدما أتما دورهما في العمل على تخريب البلاد وخلق أزمة سياسية حادة بين الجزائر وفرنسا انتهت بلطم القنصل الفرنسي في الجزائر من طرف الداي يوم 29 أفريل 1827، واعتبار تلك اللطمة بمثابة إهانة لفرنسا، يتعين على الداي أن يقبل الذل وينحني أمام قادة جيشها أو يتحمل مسؤولية احتلال الجزائر واعتبارها جزءا من فرنسا.

وقد تحصل التاجران اليهوديان على المبلغ المستحق لخزينة الجزائر وهرب بوشناق إلى ليفرون (بإيطاليا) بينما إلتحق بوخريص بفرنسا، وتحصلا على الجنسية الفرنسية، بعد أن تركا داي الجزائر يدفع ثمن تواطئه معهما ويقع في الفخ الذي نصباه له بالتعاون مع الساسة الفرنسيين.

ونستخلص من الحقائق التي أتينا على ذكرها، أن هناك عدة أسباب حقيقية دفعت بفرنسا إلى شن هجوم على الجزائر وإحتلالها، وأن حادثة المروحة ما هي إلا ذريعة لمحاصرة عاصمة الجزائر وإجبار الداي على الإستسلام. ويظهر هذا بوضوح في تصرف الكومندان "كولي" الذي أرسلته فرنسا على رأس قوة بحرية يوم 11 جوان 1830 لمطالبة الداي بتقديم الاعتذارات إلى قنصل فرنسا بالجزائر على ظهر سفينة فرنسية، وبرفع العلم الفرنسي فوق حصون مدينة الجزائر، وعلى الأخص فوق قصر الداي، وفي مقر البحرية، ثم توجيه التحية للعلم الفرنسي بمائة طلقة مدفعية جزائرية . وقد أنذر الضابط

---

(1). عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ص 347 .

الفرنسي الداي بأن عدم الإستجابة لهذه المطالب في ظرف 24 ساعة يعني إعلان الحرب على الجزائر. وبالفعل، فقد رفض الداي هذه الشروط المجحفة والمهينة، وبذلك أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر يوم 16 جوان 1827 (1).

كيف تم إحتلال الجزائر

لقد كان طبيعيا أن تسقط الجزائر بسهولة في أيدي الفرنسيين يوم 5 جويلية 1830 وذلك بسبب إنفراد الداي بالسلطة واعتماده الكلي على مجموعة صغيرة من الجنود والأقرباء الذين كانوا يخدمونه. أما أبناء الجزائر فقد كانوا يعيشون في عزلة تامة ولم تكن لهم مسؤولية في السلطة ولذلك لم يكن لديهم حماس أو رغبة للوقوف بجانب الداي والدفاع عن نفوذه وسلطته من الانهيار. كما أن سقوط حكومة الداي بسهولة وبسرعة فائقة يرجع في الأساس إلى عدم إعطاء الأهمية لتكوين جيش جزائري بأتم الكلمة وتدريبه على فن القتال. ولهذا لم يصطدم الفرنسيون بجيش حقيقي يقاومهم ويردهم على أعقابهم. ثم أن الداي قد انهار ولم يكن في مقدوره المقاومة بسبب اعتماده على العناصر القادمة من الأناضول وتعاقده مع اليهوديين بوشناق وبكري ومنحهما حق شراء القمح وتصديره حتى يمونا الجيش الفرنسي والجيش الإنجليزي المرابط بجزيرة مالطا وجبل طارق. وبذلك أظهر الداي جشعه وطمعه في تكوين ثروة مالية هائلة يدفع منها رواتب جنوده ونفقاته الكبيرة وذلك بدون أن يعتمد على السكان المحليين ويحصل على مدخول مالي منتظم للدولة.

وباختصار، فإن الداي حسين كان يعتقد بأن الجزائر محصنة وأن جيشه النظامي الذي كان لا يتجاوز 6,000 جندي تركي قادر على مواجهة

(1). عبد الله شريط، محمد الميلي، مختصر تاريخ الجزائر. الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب 1985، ص 201 - 202 .

الفرنسيين في حالة هجومهم على موانئ الجزائر المحصنة. لكن عندما تأكد نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج يوم 14 جوان 1830، وبدأ يستعد لكي يزحف على الجزائر العاصمة من الغرب، شعر بالخوف على نفسه وعلى سلطته، وقرر الداي حسين باشا أن يجتمع برؤساء الهيآت المهنية الموجودة في المدينة وأعيان البلاد ورجال القانون واستعرض معهم الوضع الخطير الذي كانت عليه المدينة وطلب منهم إعطاءه رأيهم حتى يمكن التوصل إلى وسيلة تحقق السلامة وتقضي على الشرور. وقال لهم حسب شاهد عيان "أصدقائي لا تتحرجوا، وقولوا رأيكم بصراحة. ففي مثل هذه الظروف يجب أن نتداول على أنجع الوسائل ولست إلا واحدا منكم. فماذا ترون؟ هل من الممكن أن نقاوم الفرنسيون مدة أطول؟ أم هل يجب أن نسلم المدينة بمعاهدة تسمى "استسلام"؟[1]. وبما أن كلام الداي غامض ولا أحد يعرف ماذا يريد من أعيان المدينة، فقد أجابوه بأسلوب مماثل حيث كان ردهم كالآتي : "سنحارب إلى أن نستشهد عن آخرنا. ومع ذلك فإذا فضل سموكم وسائل أخرى ،فإنه حر في أن يعمل ما يراه صالحا وسيجدنا عند إرادته"[2].

وفي الحقيقة أن إشارة الداي إلى قبول الاستسلام للفرنسيين وتسليم المدينة حسب نصوص معاهدة يمضيها معهم تدل دلالة واضحة على قناعته بأنه غير قادر على المقاومة وأن انهيار حكومته هي مسألة وقت فقط. والمؤرخون الذين عايشوا الداي وتعرفوا على ما يجري في الأوساط المحيطة به، أكدوا بأن الصراع الذي كان يدور بين معاونية منذ مدة قد مهد الطريق للاحتلال الفرنسي بسرعة فائقة. وكانت الغلطة الفادحة التي إرتكبها الداي وكلفته فقدان نفوذه وسلطته في الجزائر هي إقدامه على إعدام قائد جيشه البارع الأغا يحيى الذي شغل هذا المنصب مدة 12 سنة في عهد الداي

---

(1). حمدان بن عثمان خوجة، المرآة (تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص 200 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر ونفس الصفحة.

حسين. فقد كان هذا القائد من أكفأ القادة العسكريين في عهد الدايات، وهو الذي دعم سلطة أحمد باي في شرق البلاد، ويحظي بمحبة الجنود العرب والقبائل، ولكن الخزناجي أو وزير مالية الداي غار من القائد يحيى وخشي أن يكون دايا في يوم من الأيام، قام بتقديم تقارير كاذبة إلى الداي، أتهم فيها الأغا يحيى بأنه ينوي القيام بإنقلاب ضد الداي وأنه وعد بعض الأشخاص بإسناد مناصب وزارية إليهم في حالة نجاح خطته الانقلابية. فاغتاظ الداي وأمر بنفي قائد الجيش واستبدله بصهره إبراهيم الذي لايفهم شيئا في فن الحرب أو قيادة الجيش. وخوفا من اكتشاف خيوط المؤامرة وعودة الآغا يحيى إلى قيادة الجيش أو إلى الحكم، قام المتآمرون بتوجيه تهمة أخرى إلى الآغا يحيى وأخبروا الداي بأنه يتصل برؤساء العرب والقبائل الذين يزورونه ليلا في منفاه بالبليدة. كما أكد الخزناجي وجماعته في تقاريرهم المزيفة للداي بأن الآغا يحيى يعقد الإجتماعات في بيته ويعد خطة لمهاجمة الجزائر والاستيلاء على السلطة وتعيين نفسه رئيسا للحكومة. واقتنع الداي بأن القائد يحيى خائن فأمر بإعدامه في سنة 1827 . وابتداء من ذلك اليوم وإلى يوم 5 جويلية 1830 بقي الجيش بدون قائد حقيقي لأن صهر الداي إبراهيم الذي أسند إليه هذا المنصب لم يكن يفقه شيئا في فن الحرب.

ولهذا، فإن تعيين الآغا إبراهيم على رأس الجيش قد مهد الطريق للاحتلال الفرنسي. فالقائد الجديد للجيش لم يتخذ أية إجراءات محددة لمواجهة الغزاة الفرنسيين وإنما قام بتصور خطة تقضي بإعطاء أوامر للقبائل العربية الذين سيكونون بجانبه لكي يطوق الجنود الفرنسيين ويقضي عليهم. ونسي هذا القائد أن مجيء القبائل العربية يتطلب وقتا طويلا وأن الخيالة العرب يسكنون في أماكن بعيدة عن العاصمة ومن الصعب الإتصال بهم بسرعة.

وبناء على هذه الخطة، فإن الجيش الذي كان يحيط بهذا الأغا لم يكن مكونا إلا من سكان متيجة الذين لا يعرفون حسب حمدان خوجة، سوى بيع الحليب[1]. ولا يفوتنا أن نلاحظ هنا بأن المجموعة القليلة من القبـائل العـربية

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 190 .

التي وصلت إلى الجزائر العاصمة لم تكن لديهم المؤونة والذخيرة ولم يكن في إمكانهم شراء ذلك على نفقتهم الخاصة. ولذلك كانوا يعودون من حيث أتوا ويتركون أغا إبراهيم وحده. وبإيجاز، فإن الداي الذي كان على علم مسبق بخطة الفرنسيين القاضية بالدخول من ميناء سيدي فرج، لم يأمر قائد جيشه بحفر الخنادق أو نصب المدافع هناك والتصدي للأعداء بمجرد أن تطأ أقدامهم أرض الجزائر. وفي اليوم الذي نزل فيه الجيش الفرنسي من بوارجه الحربية لم يكن بسيدي فرج سوى 12 مدفعا، و300 فارس تحت تصرف صهره إبراهيم. وعندما وقعت معركة سطاوالي وانهزم فيها إبراهيم أغا وجماعته، غادر المعسكر وترك جيشه واختفى في دار ريفية مع ثلاثة أو أربعة من جنوده. وفي هذه الأثناء، قرر الداي أن يطلب من المفتي (شيخ الإسلام) أن يتولى تجنيد الناس وأن يقوم بجمع الشعب للدفاع عن البلاد. ولكن لسوء الحظ، كان الأوان قد فات. كما أن شيخ الإسلام رجل عادل وفاضل ولكنه بعيد عن أن يكون محاربا. وفي هذه اللحظة الحرجة لم يكن من الممكن أن يقود جيشا ويصد عدوا[1]. ونتيجة لكل هذا فلم يبق إلا تسليم مدينة الجزائر للفرنسيين[2].

والخطأ الثاني الذي وقع فيه الداي ونتج عنه تسهيل عملية إحتلال الجزائر يكمن في ثقته العمياء وإعتماده على وزيره للمالية (الخزناجي) وإرساله للدفاع عن قلعة مولاي حسن (حصن الإمبراطور). وكان ما يصبوا إليه الخزناجي هو أن ينجح في الحصول على تأييد الميليشيا (الإنكشارية) ويتمكن من عزل الداي ويستولي على الحكم. ويبدو أن وزير مالية الداي كان يهدف إلى التفاوض مع الفرنسيين وإبرام معاهدة معهم حسب شروط فرنسا مقابل الإعتراف بالخزناجي كبديل للداي[3]. وكان الكاتب الخاص للداي مصطفى

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 197 - 198 .

(2). جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث. الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 300 .

(3). حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 199، 203 .

قادري ينتمي إلى جماعة الخزناجي. وعندما أرسله الداي حسين لمفاوضة الجنرال بورمون والتفاهم معه بشأن معاهدة الإستسلام كان مصطفى قادري يتفاوض بإسم الخزناجي وليس بإسم الداي. وقد وعد بورمون بأنه سيحمل إليه رأس الداي حسين وأنه مستعد للتفاهم مع فرنسا على ما تشاء. ولكن الجنرال الفرنسي أجاب مصطفى قادري بأنه لم يأت لمساعدة المتآمرين ولكنه جاء لكي يحارب[1]. ونستخلص من هذه الحقائق أن جماعة الداي المحيطة به كانت تتآمر عليه في الخفاء وتتواطأ مع أعدائه، ولذلك كان من الصعب عليه أن ينجح في محاربة فرنسا وصد هجوماتها على الجزائر.

والغلطة الثالثة التي ارتكبها الداي تتمثل في عدم وجود إنضباط في صفوف رجال الأمن والسماح لبعض العناصر أن تتصل بالعدو وتنقل معلومات تضليلية من مخابراته وتنشرها في الأوساط الشعبية بالجزائر. وعلى سبيل المثال نلاحظ أنه بمجرد إنزال الجنود الفرنسيين بسيدي فرج، قام جزائري يدعى أحمد بن شعنان بالاتصال بالمعسكر الفرنسي للتعرف على ما إذا كان الفرنسيون قد جاءوا مستعمرين أو محررين من النفوذ التركي. وانتهز الفرنسيون هذه الفرصة لكي يقنعوه بأنهم جاءوا كمحررين من المستعمرين الأتراك، وزودوه في نفس الوقت بنسخ من البيان الفرنسي الذي حملوه معهم من فرنسا، وهو مطبوع باللغة العربية، وأوضحوا فيه أن الفرنسيين جاءوا إلى الجزائر للإنتقام لشرفهم من الباشا أو الداي، وأن الفرنسيين سيعاملون الجزائريين كما عاملوا إخوانهم المصريين من قبل[2]. وبطبيعة الحال، إن نقل هذه المعلومات المضللة إلى الأوساط الشعبية في الجزائر يعتبر خدمة للعدو الفرنسي وتثبيطا لعزائم كل الجزائريين الذين كانوا يرغبون في مواصلة النضال والدفاع عن البلاد.

والغلطة الرابعة التي إرتكبها الداي وجماعته هي أنهم لم يضعوا خطة

---

(1). أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 45 - 46 .

(2). أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق ص 41 .

مدروسة لمواجهة الفرنسيين، ولم توجد القيادة التي تستعين بآراء الخبراء ويتفق أعضاءها على خطة دقيقة. فقد إدعى الداي أنه يعرف مكان نزول الفرنسيين بسيدي فرج لأن جواسيسه في فرنسا ومالطة وجبل طارق قد زودوه بكل التفاصيل عن خطة فرنسا. لكن المجلس الذي انعقد لتحديد خطة معينة للدفاع عن البلاد وشارك فيه الأغا إبراهيم قائد الجيش وصهر الداي، مصطفى باي التيطري وخوجة الخيل، وخليفة باي العرب وحمدان بن عثمان خوجة لم يتمكن من وضع إستراتيجية دقيقة لمواجهة الجيش الفرنسي. واستناد إلى ماقاله أحد أعضاء هذا المجلس وهو حمدان بن عثمان خوجة، فإن الإجتماع الذي عقد بمكان قرب سيدي فرج تمخض عن بروز آراء متضاربة . فقائد الجيش الآغا إبراهيم الذي إفتتح الإجتماع كان يرى أنه "يجب بناء حصون على شاطئ البحر وتزويدها بمدافع قوية حتى تمنع الفرنسيين من النزول". أما حمدان بن عثمان خوجة فقد أجابه "بأن هذا الرأي سديد ولكننا لا نستطيع العمل به حينا" ومن المستحسن أن يبدأ الجزائريون بالمقاومة ومهاجمة الفرنسيين بحيث يتم عرقلة نزولهم. وأكد حمدان بن عثمان خوجة للآغا إبراهيم بأنه " إذا وضعنا كل أملنا في إقامة التراسين والحصون فإنكم لن تنتصروا لأن نيران المراكب الفرنسية ستقضي على هذه المنجزات المقامة بسرعة وتكون أعمالكم قد ذهبت سدى. ثم أنكم لن تتمكنوا من تسليح الحصون دون تعرية مدينة الجزائر التي ينبغي أن تهتموا كل الإهتمام بالدفاع عنها"[1]. ومن جهته لاحظ باي قسنطينة بأنه من الصعب على الجزائريين أن يتمركزوا في موقع واحد ويتغلبوا على الجيش الفرنسي. وحسب رأيه أنه ليس من الحكمة أن تجمع القوات الجزائرية في نقطة واحدة، ومن الأفضل أن توزع بحيث ينقل جزء منها إلى غرب سيدي فرج. ومعنى ذلك فإذا قرر الفرنسيون ملاحقة الجزائريين فإنهم سيبتعدون عن هدفهم الذي هو مدينة الجزائر، وسيكون ذلك لصالح الجزائر

---

(1). حمدان بن عثمان خوجة في كتاب : جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث. الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987، ص 301 .

لأن الجيش الجزائري سيبدأهم بالهجوم. وإذا قصد الفرنسيون مدينة الجزائر فإن الجيش الجزائري سيهاجمهم من الخلف والإنتصار عليهم. كما إقترح باي قسنطينة أن يتولى كل قائد الإشراف على وحدة من وحداث الجيش، ويكون مقر القيادة هو مدينة الدار البيضاء. وكانت إجابة الآغا إبراهيم على ملاحظات باي قسنطينة جافة وقاسية حيث قال له: "أنكم لا تعرفون التكتيك الأروبي، أنه يتعارض كل المعارضة مع تكتيك العرب"(1). وهكذا باءت كل مجهودات الجزائريين لوضع خطة دقيقة لمجابهة العدو الفرنسي، بالإضافة إلى أن الأغا إبراهيم جاء ليحارب فرنسا "بدون جيش منظم وبدون دخيرة، وبدون مؤونة وبدون شعير للخيل وبدون المقدرة الضرورية على مواجهة الحرب"(2).

أما بالنسبة للجانب الفرنسي، فإن الأروبيين قد جاءوا وفي حوزتهم الخطة التي رسمها الضابط الفرنسي لإحتلال الجزائر "بوتان" يوم 24 ماي 1808 . كما أن رئيس مجلس وزراء فرنسا " بولينياك " قام بإعداد خطة وعرضها على مجلس الوزراء قبل أن يرسل الجيش الفرنسي من مدينة طولون إلى الجزائر يوم 25 ماي 1830 . وتتمثل خطة " بولينياك" فيما ينبغي أن تكون عليه الجزائر بعد الإنتصار عليها . واقترح على مجلس الوزراء حرية الإختيار بين البدائل التالية:

1) إبقاء الداي في حكم الجزائر على أن تشرف فرنسا عليه من الناحية العسكرية فيحدد له عدد الجيش والأسطول الذي يستطيع الداي الإحتفاظ به.

2) أو إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية لإنشاء حكومة منظمة فيها تضمن إحترام الجزائريين للملاحة في البحر الأبيض المتوسط.

3) أو أن تتقاسم فرنسا الجزائر مع الدول الأروبية وخاصة إنجلترا.

---

(1). حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 192 .

(2). نفس المصدر الآنف الذكر، ص 185 .

4) أو أن تحتل فرنسا الجزائر بصورة دائمة وأن تستغلها إقتصاديا[1].

وطبعا فإن الحل المقترح في النقطة الرابعة هو الذي وقع عليه الإختيار بعد الإنتصار الفرنسي على الداي وانقراض حكومته.

وعشية مغادرة الأسطول الفرنسي لميناء طولون لشن الحرب على الجزائر، قامت الحكومة الفرنسية بطبع منشور باللغة العربية لكي يتم توزيعه على الجزائريين وأبناء الأتراك قبل دخول الأراضي الجزائرية وتوضيح وجهة النظر الفرنسية بالنسبة لهذا الغزو الأوروبي لأرض إسلامية. وقد جاء هذا البيان بمثابة خطة لخلق البلبلة في صفوف الجزائريين وإعطائهم إنطباع بأن الفرنسيين جاءوا لتخليص الجزائريين من السيطرة التركية. وبذلك يتضامنون مع فرنسا ولا يتصدون لها. وتظهر هذه الحقائق من خلال البيان الذي جاء فيه ما يلي:

" إننا نحن أصدقاءكم الفرنسيين نتوجه الآن نحو مدينة الجزائر. إننا ذاهبون لكي نطرد الأتراك من هناك. إن الأتراك هم أعداؤكم وطغاتكم الذين يتجبرون عليكم ويضطهدونكم والذين يسرقون أملاككم وإنتاج أراضيكم، والذين يهددون حياتكم باستمرار. إننا لن نأخذ المدينة منهم لكي نكون سادة عليها. إننا نقسم على ذلك بدمائنا. وإذا إنضممتم إلينا، وإذا برهنتم على أنكم جديرون بحمايتنا فسيكون الحكم في أيديكم، كما كان في السابق، وستكونون سادة مستقلين في وطنكم.

إن الفرنسيين سيعاملونكم كما عاملوا المصريين إخوانكم الأعزاء الذين لم يفتأوا يفكرون فينا ويتأسفون على فراقنا طوال الثلاثين سنة الماضية، منذ خروجنا من بلادهم، والذين ما زالوا يرسلون أبنائهم إلى فرنسا ليتعلموا القراءة والكتابة وكل فن وحرفة مفيدة. ونحن نعدكم بإحترام نقودكم وبضائعكم ودينكم المقدس لأن ملك فرنسا المعظم حامي وطننا المحبوب يحمي كل دين.

---

(1). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص 381 .

فإذا كنتم لا تثقوا في كلمتنا وفي قوة سلاحنا، فابتعدوا عن طريقنا ولا تنضموا إلى الأتراك الذين هم أعداؤنا وأعداؤكم، فابقوا هادئين. إن الفرنسيين ليسوا في حاجة إلى مساعدة لضرب وطرد الأتراك. إن الفرنسيين لكم، وسيظلون أصدقاءكم المخلصون، فتعالوا إلينا وسنكون مسرورين بكم، وسيكون ذلك فرصة لكم. وإذا أحضرتم إلينا الأطعمة والأغدية والأبقار والأغنام فسندفع ثمن ذلك بسعر السوق. وإذا كنتم خائفين من سلاحنا فأشيروا علينا بالمكان الذي يقابلكم فيه جنودنا المخلصون دون سلاح مزودين بالنقود في مقابل التموين الذي تأتون به. وهكذا يحل السلام بينكم وبيننا لمصلحتكم ومصلحتنا[1]".

وكان لهذا البيان وبيانات أخرى وزعت في الجزائر الأثر الكبير في نفوس وجهاء مدينة الجزائر الذين كانوا يقولون: "لا ينبغي لنا أن نعرض العاهل ولا سكان المدينة إلى أخطار محققة باستعمالنا وسائل الشدة والعنف"[2]. وقد تحطمت معنويات التجار والمحاربين في الجزائر بمجرد استيلاء بورمون على حصن الأمبراطور وتأهبه لكي يزحف على الجزائر العاصمة بجيشه المتكون من 37,617 جندي و2963 مدفع جاءوا على متن 123 بارجة حربية فرنسية و383 مركب للشحن وعدد كبير من السفن التجارية من إيطاليا والنمسا وروسيا. ففي هذه الفترة الحرجة طلب الداي من أعيان المدينة أن ينصحوه ماذا يفعل؟ هل يواصل المقاومة أم يستسلم؟ وبعد مشاورات مقتضبة، إجتمع أعيان الجزائر في حصن باب البحرية، وكان معظمهم من رجال التجارة والرأسماليين، وقرروا أنه من الأفضل قبول الإختيار الثاني الذي إقترحه الداي لأن الجزائر ضائعة لا محالة، ولو دخل الفرنسيون بالقوة على أثر هجوم، فإنهم

---

(1). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق ص 382 (نقلا عن أبو القاسم سعد الله) في كتابه : أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر (ص 271 - 280) وقد اعتمدنا على نص البيان الوارد في كتاب الجيلالي وذلك نظرا لوضوحه وصفاء معانيه.

(2). حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 201 .

سينهبون المدينة ويقتلون جميع السكان والنساء والأطفال العزل. وكان تبريرهم لقبول فكرة تسليم المدينة إلى الفرنسيين وفقا لمعاهدة "إستسلام" هو أن أمة شريفة مثل فرنسا، لا تنكث بعهودها "وأننا سنتمتع بحريتنا ونعامل بكل عدل وبقطع النظر عن كون زيد أو عمر هو الذي يحكمنا، فإن المهم هو أن نحكم كما ينبغي وفقا لمبادئ الحكومة الفرنسية وأن لا تمس ديانتنا. ومن جهة أخرى، فإن عماد الحضارة هي حقوق الأنسان، ولذلك فإننا لا نخشى شيئا من أمة متحضرة . وهذا هو التفكير الذي أدى في نهاية الأمر إلى عدم مقاومة الجيش الفرنسي"(1). وعندما أرسل أعيان المدينة وفدا إلى القصبة لمقابلة الداي وتقديم هذه الإقتراحات له، أجابهم الداي أنه سيعمل في يوم الغد وفقا للرغبات التي عبر عنها أعيان المدينة . وبالفعل فقد أرسل الداي وفدا يتكون من المقطاجي وأحمد بوضربة (المتعاطف مع فرنسا) والحاج حسين إبن حمدان خوجة الذي كان يجيد الفرنسية والإنجليزية وقنصل إنجلترا بالجزائر وذلك للتفاوض مع القائد العام للقوات الفرنسية وتحديد شروط الإستسلام. وبعد نقاش قصير تم الإتفاق على ما يلي:

1) تسليم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح (أي 5 جويلية 1830) على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا.

2) يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته وكذلك ثرواته الشخصية.

3) يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه. وما دام مقيما في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي. وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وأمن عائلته.

---

(1). حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 202 .

4) يؤمن القائد العام لجميع أفراد الميليشيا نفس الإمتيازات ونفس الحماية.

5) تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة. كما أنه لن يقع أي إعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونساؤهن سيحترمن.

6) يتعهد القائد العام بشرفه على تنفيذ ما جاء في البنود المذكورة أعلاه[1].

وفي يوم 6 جويلية 1830 دخل الجنود الفرنسيون مدينة الجزائر من الباب الجديد بأعلى المدينة وأنزلت أعلام دولة الداي من جميع القلاع والأبراج وإرتفعت في مكانها رايات الإحتلال الفرنسي. وأقيمت صلاة للمسيحيين وخطب فيها كبير قساوسة الحملة، فقال مخاطبا قائد الحملة الفرنسية: "لقد فتحت بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا"[2].

وفي يوم 10 جويلية 1830 رحل الداي عن مدينة الجزائر وتوجه إلى نابولي بإيطاليا ثم إلتحق بفرنسا، وأخيرا توجه إلى الإسكندرية حيث أقام بها حتى يوم وفاته ودفنه بها سنة 1834 . وبعزل الداي من طرف الجيش الفرنسي وجبره على الاستسلام، إنتهى العهد التركي بالجزائر الذي دام 326 سنة.

الالتجاء إلى سياسة السلب والنهب

إنه لمن الواضح أن أعيان مدينة الجزائر قد قبلوا بفكرة التفاوض مع الفرنسيين وتسليم مدينة الجزائر إليهم بدون مقاومة وذلك لقناعتهم أنّ الفرنسيين ينتمون إلى أمة متحضرة وإنهم جاءوا لكي يحرروا الجزائر من الهيمنة التركية. كما أن أعيان مدينة الجزائر قد أكدوا في أحاديثهم اليومية يوم تعرض

(1). حمدان بن عثمان خوجة، مرجع سابق، ص 203 - 204 أو جمال قنان، مرجع سابق، ص 303 - 304 .

(2). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص 407 .

مدينة الجزائر إلى هجوم الفرنسيين بأن أمة شريفة مثل فرنسا لا تنكث بعهودها، وأن حكم البلاد سيكون وفقا لمبادئ الحكومة الفرنسية. وأعتقدوا بأن "عماد الحضارة هي حقوق الإنسان، ولذلك فإننا لا نخشى من أمة متحضرة"[1]. وعندما غادر الداي منزله بالقصبة وإنتقل إلى منزله الخاص، قام قائد الحملة االفرنسية بورمون بطمأنة أعيان الجزائر وإعطاهم إنطباعا بأن الجيش الفرنسي لن يبقى في الجزائر أكثر من ستة أشهر. وأكد بأن هذه هي نية الحكومة، وبأنه عندما يشرع في الجلاء فإنه "سيترك البلاد بين أيدي أعيانها وتحت تصرفهم. وكان يقول كذلك أن الجزائر كانت من ممتلكات الباب العالي"[2]. وقد أحاط بعض الناس الذين كانوا يطمحون في الوصول إلى الحكم بالمارشال بورمون، وتقربوا إليه وأظهروا له إخلاصا لا حدود له لمواصلة مشاريعهم الجنونية آملين أنهم سيخلفون الفرنسيين فيما بعد[3].

لكن أعيان الجزائر الذين كانوا يشكلون طبقة غنية منحدرة من أهل البلاد ومن مهاجري الإندلس، قد خاب أملهم في الفرنسيين حين أدركوا أن فرنسا جاءت لتبقى، وأن أموالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكا للدولة الجديدة، وأنّ مساجدهم وزواياهم قد إحتلت من طرف الجيش الفرنسي أو تحولت إلى كنائس. وقد إندهشوا حين اكتشفوا أن السلطات الفرنسية تعطي عهد الأمان وتنقضه، وتقوم بعزل وطرد ونفي أولئك الذين قبلوا التعاون مع فرنسا بدعوى عدم القيام بالواجب، أو التآمر لإستعادة الحكم الإسلامي أو الإنضمام إلى الثائرين ضدها[4]. وبطبيعة الحال، لم تكن لهم قوة كافية لمجابهة

(1). حمدان بن عثمان خوجة، المرآة (تعريب: محمد العربي الزبيري). الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . 1975، ص 201 - 202 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 213 .

(3). نفس المرجع الآنف الذكر ص 214 .

(4). أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 66 .

الفرنسيين أو وسائل للضغط عليهم وبالتالي إستطاع الفرنسيون أن يشتتوهم بالنفي والمحاكمات وتسليط الطائفة اليهودية عليهم(1).

وتأكدت جشاعة الفرنسيين وتهافتهم على الثروة وخيرات الجزائر يوم هرع رجال الجيش الفرنسي إلى دخائر قصر الداي والإستيلاء عليها ثم تهريبها إلى فرنسا. ويستفاد من بعض المصادر التاريخية أن الفرنسيين قد استولوا على:

- 7 أطنان و312 كيلو غرام من الذهب (من قصر الداي)
- 108 طنا و704 كيلو غرام من الفضة (من قصر الداي)
- 24,700,000 فرنكا، وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية
- 527،23,984 فرنكا، وهي قيمة نقود الفضة الموجودة بالخزينة الجزائرية
- 80,000,000 فرنك فرنسي من العملات الإجنبية الموجودة بالخزينة(2).

ونستخلص من بعض الوثائق أنّ ضباط الحملة الفرنسية قد إختلسوا لأنفسهم ما قيمة 50 مليون فرنك فرنسي وإكتفوا بتسليم ما يعادل ذلك للحكومة الفرنسية. وقد أرسلت هذه الأموال والثروات الجزائرية في صناديق خاصة إلى فرنسا على ظهر 5 بواخر فرنسية، وتبلغ قيمة المبلغ الإجمالي لهذه المسروقات 4,868,794,452 فرنكا فرنسيا(3).

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر ص 67 .

(2). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص 418 - 419 .

(3). عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، مرجع سابق، ص 420 .

ولعل الشيء الذي زاد الوضع خطورة هو أن قادة الجيش الفرنسي وكبار رجال الأعمال أو التجار قد قرروا إنتهاج سياسة إحتلال الجزائر وتجريد الجزائريين من أراضيهم. وقد قام بهذه العملية الجنرال "كلوزيل" وهو أول جنرال يعين حاكما عاما للجزائر، من شهر سبتمبر 1830 إلى غاية فبراير 1831 . ففي هذه الفترة تقرر أن يتم تنحية باي التيطري، وأقترح على باي تونس أن يعين أحد أشقائه بايا على وهران وآخر يعين بايا على قسنطينة، وبذلك يتعاون معه باي تونس على التخلص من أية مقاومة جزائرية في شرق البلاد أو غربها. كما قام هذا الحاكم العام بمحاولة مع التجار والفلاحين الفرنسيين لإقناعهم بالقدوم إلى الجزائر والاستيلاء على الأرض وزرع العنب فيها والبحث عن الذهب في المناجم الجزائرية. وعندما باءت هذه المحاولة بالفشل، قرر أن ينتهج سياسة الإستيلاء على الأراضي الجزائرية الخصبة وتسليمها للمهاجرين الأوروبيين، وبذلك تجد الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة لإحتلال الجزائر بصفة نهائية وتقديم المساعدة المالية للمستوطنين الفرنسيين بالأرض المحتلة في الجزائر.

ولهذا قام بإصدار قرار في الشهور الأولى من إحتلال الجزائر يقضي بتسليم الأراضي للمعمرين. ونتيجة لذلك أصبحت مرسيليا زاخرة بالتجارة والأموال المتدفقة عليها من الجزائر. وبإختصار، فإن ضعف الحكومة الفرنسية وغموض سياستها في الجزائر قد دفع بالمعمرين أن يلتجئوا إلى الدسائس والمؤامرات وطرد أية شخصية مدنية أو عسكرية تحاول الحد من سلطة المستوطنين الأوروبيين أو تسعى لمراقبتهم أو الحد من سيطرتهم. وقد أحرزوا على نجاح هائل في خططهم إلى درجة أنهم إستطاعوا شراء أغلب أراضي متيجة في سنوات قليلة. كما أن بعض الموظفين الفرنسيين نالوا مراتب عالية في الإدارة في حين أنهم لو بقوا في

فرنسا لن يلتفت إليهم أي واحد. وكان شعار الغزاة والمستعمرون الجدد " أن العربي في نظرهم ما هو إلا حيوان، مخلوق وهو ممتلئ بالتعصب الإسلامي ولا يمكن وقفه عند حده إلا بالقوة"[1].

---

(1). عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص 45 - 46 .

الفصل الخامس

المقاومة الشعبية ضد الغزاة الفرنسيين

مقدمة

لعله من المفيد أن نشير في بداية حديثنا عن المقاومة الحقيقية لإبناء الجزائر عن بلدهم أنّ الشخصيات البارزة في الجزائر العاصمة أو أعيان المدينة لم تكن لهم قوة يضغطون بها على الجيش الفرنسي. وقد كانت الشخصيات المرموقة في الجزائر معزولة عن أبناء البلد، وينتمي معظم أعيان البلد إلى مهاجري الأندلس أو طبقة غنية تملك الأرض في سهل متيجة وتسيطر على التجارة . ولهذه الأسباب، لم يتحالف الفرنسيون المحتلون مع الشخصيات البارزة في الجزائر سواء كانوا أتراك أو عرب وإنما قاموا بنفي وطرد الأتراك إلى بلدهم الأصلي وذلك بدعوى أنهم يقومون بمؤامرات ضد الفرنسيين في الجزائر (وهذا بالرغم من التزام الفرنسيين في معاهدة الاستسلام بأن الأتراك يعتبرون من سكان المدينة وفي إمكانهم البقاء في الجزائر).

وبالنسبة لغير الأتراك، فإن فرنسا قد عمدت إلى انتهاج سياسة تشتيتهم ونفيهم وتسليط الطائفة اليهودية عليهم. والشيء الذي فتح أعينهم على الخطأ الذي وقعوا فيه حين تعاونوا مع قوات الاحتلال هو عزل وطرد ونفي أولئك الأشخاص الذين قبلوا التعاون مع فرنسا وذلك بدعوى عدم القيام بالواجب أو التآمر لإستعادة الحكم الإسلامي أو الانضمام إلى الثائرين ضدها[1].

---

(1). أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 66 .

وحسب بعض المصادر الموثوق بها، فإن قائد الجيش في الجزائر (كلوزيل) قد طلب من أعيان مدينة الجزائر قائمة باسماء العائلات الكبيرة في المدينة وذلك لكي يختار منها بايا جديدا على ولاية التيطري خلفا لباي التيطري السيد مصطفى بومزراق الذي رفض الخضوع لسلطة فرنسا وأعلن نفسه باشا ورئيسا مستقلا للايالة . وبالفعل فبتاريخ يوم 23 نوفمبر 1830 قام الجنرال كلوزيل بتعيين مصطفى بن عمر، وهو إبن خال زوجة حسين باشا، بايا على التيطري. وكان هذا الشخص قليل المبادرة ولم تكن له قدرة لا على التنظيم ولا على الحكم. كما أن الجنرال كلوزيل أمره عند تعيينه أن لا يغير شيئا من الإدارة السابقة وأن يعمل كأنه باي قديم[1]. ولهذا فقد وجد الباي الجديد نفسه وجها لوجه مع السكان ولا يملك أي جيش يساعده على تدعيم سلطته، لكن عليه أن يقوم بجمع الضرائب على الطريقة التي كانت تجمع بها في عهد الأتراك. وبكل بساطة، رفض سكان المدية أن يدفعوا الضرائب ولم يكن لهذا الباي الوسائل لإرغامهم على ذلك. والمشكل هنا أن الباي قد حاول أن يعتمد على سكان مدينة المدية لكن هؤلاء السكان كانوا يخشون البدو أكثر مما يخافون السلطات الفرنسية[2].

وعندما تصاعدت المقاومة ضد فرنسا والباي الجديد في التيطري، طلب مصطفى بن عمر النجدة من القائد الفرنسي الجديد (بيرتوزين Berthezene) الذي قرر إنهاء مهامه وجلبه معه إلى الجزائر حيث حاول أن يبعث به إلى وهران ويعينه بايا عليها. لكن الجنرال بواي (Boyer) الذي كان مسؤولا عن تلك الناحية رفض التعاون مع الباي المخلوع. وهكذا قام الجيش الفرنسي بتعيين حمدان بن أمين السكة، إبن مصطفى بن عمرو، "أغا العرب". وكان الفرنسيون يتوقعون من "أغا العرب" أن يكسب ود وصداقة العرب، وأن

(1). سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 69 .
(2). حمدان بن عثمان خوجة، المرآة. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1975، ص 251 - 252 .

يتعرف على المشاريع التي يفكرون فيها. ولكنه لم يفعل، فكثرت الثورات وواجه الفرنسيون إضطرابات لم يتوقعوها. ونتيجة لذلك قام الجيش الفرنسي بعزله يوم 7 جانفي 1831 وإبعاده إلى فرنسا، خوفا من أن يشترك في مؤامرة ضد السلطات الفرنسية أو يتعاون مع القبائل العربية ضد قوة الإحتلال الفرنسي[1]. وباختصار، فإن الفرنسيين قد استخدموا الباي وإبنه ثم تخلوا عنهما ثم نفيهما إلى فرنسا والتخلص منهما مثلما تخلصوا من مصطفى بومزراق عن طريق أسره يوم 23 نوفمبر 1830 بالجزائر العاصمة.

وما يمكن أن نستخلصه من ما تقدم، أن استسلام حسين باشا وتوقيع معاهدة السلام والخضوع لفرنسا يوم 5 جويلية 1830 لم تكن هي نهاية المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي للجزائر. إن انهزام فئة الحاكمين الذين ينحدرون في معظمهم من أصل تركي كان بداية لمقاومة شعبية حقيقية من أبناء الجزائر الأصليين. وتمثلت هذه المقاومة في رجال البادية الذين تصدوا لقوات الاحتلال في سهل المتيجة حيث حاول إبن زعمون وعدة قبائل في سهل متيجة أن يمنعوا بورمون وجيشه من التقدم نحو المدن الجزائرية في داخل البلاد. وفي يوم 26 نوفمبر 1830 هاجم إبن زعمون الجيش الفرنسي المتواجد في مدينة البليدة وأجبر الجنرال كلوزيل على سحب جيشه المتكون من 2,000 جندي إلى مدينة الجزائر. كما انضم إلى إبن زعمون زعيم آخر هو المرابط الحاج سيدي السعدي الذي حث الناس على حمل السلاح والجهاد في سبيل الله والوطن. وفي خريف 1831 وقعت معركة كبيرة بين جيش إبن زعمون الصغير وجيش فرنسي قوي يتكون من ستة فرق عسكرية، وكانت الغلبة في هذه المعركة لجيش الإحتلال الفرنسي نظرا لتفوقه في العدد والتنظيم. لكن هذه الهزيمة لم تمنع الحاج السعدي من مواصلة المقاومة إذ أنه إلتحق بالأمير عبد القادر ليواصل

---

(1). سعد الله، محاضرات في التاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 72 - 73 .

جهاده ضد الفرنسيين. ونفس الشيء فعل الأغا محي الدين بن المبارك، زعيم مدينة القليعة، الذي إنضم إلى الأمير عبد القادر وأصبح خليفة له في مدينة مليانة[1].

الأمير عبد القادر يتزعم حركة المقاومة الجزائرية

وبالنسبة لغرب البلاد، فإن الباي حسن الذي كان يحكم ايالة الغرب قد تخلى عن السلطة يوم 7 جانفي 1831 وذهب ليعيش في المنفى (الاسكندرية ثم مكة). وقد جاء هذا الاستسلام للعدو بعد أن قام الجيش الفرنسي باحتلال ميناء المرسى الكبير يوم 4 جانفي 1831 كما قام مولاي سليمان، سلطان المغرب الأقصى، باحتلال تلمسان يوم 7 نوفمبر 1830 . وفي وقت لاحق، قام كلوزيل بتعيين باي تونسي لكي يحكم وهران بحيث يكون المقر في الجزائر العاصمة ويدفع أموالا كبيرة مقابل ذلك إلى فرنسا. إلا أن المغاربة قد انسحبوا من تلمسان في شهر مارس 1831 بسبب مقاومة السكان الذين ينحدرون من أمهات جزائريات وأباء أتراك، وكذلك ضغط فرنسا على سلطان المغرب الذي كان يعاني من اضطرابات داخلية. أما التونسيون فقد انسحبوا بسبب عدم وجود أية سلطة تدفع رواتبهم وكذلك بسبب استياء باي تونس من المبلغ المالي الكبير الذي يدفعه الباي أحمد إلى فرنسا.

ونظرا لوجود قوات الاحتلال وتصميم قادتها على افتكاك الأرض واستبعاد أبناء الجزائر، طلب سكان غرب البلاد من الشيخ محي الدين بن مصطفى أن يقود المعركة ضد الغزاة الأجانب، فاعتذر لهم بحكم كبره في

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 90 .

السن ونصحهم بمبايعة إبنه عبد القادر. وهذا ما حصل يوم 27 نوفمبر 1832 (الموافق 3 رجب 1248 هـ) حيث شرع في تنظيم الدولة الجزائرية الجديدة، تكون مدينة معسكر هي مقرها. وبالإضافة إلى تشكيل الحكومة قام الأمير عبد القادر بتكوين مجلس للشورى يشتمل على 11 عضوا برئاسة القاضي أحمد بن الهاشمي المراحي. وقد قام التنظيم السياسي لدولة الأمير عبد القادر على أسس فدرالية يتمثل في وجود 8 مقاطعات إدارية يرأس كل مقاطعة خليفة للأمير. ويتواجد هؤلاء الخلفاء في :

1 . تلمسان (محمد البوحميدي الولهاصي)
2 . معسكر (محمد بن فريحة المهاجي ثم مصطفى بن أحمد التهامي)
3 . مليانة (محي الدين بن علال القليعي ثم محمد بن علال)
4 . التيطري (مصطفى بن محي الدين ثم محمد البركاني)
5 . مجانة (محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد الخروبي)
6 . بسكرة (فرحات بن سعيد ثم الحسين بن عزوز)
7 . برج حمزة (أحمد بن سالم الدبيسى)
8 . المنطقة الغربية من الصحراء (قدور بن عبد الباقي)[1].

وبإيجاز، فإن الأمير عبد القادر قد شرع في تكوين جيش وطني وفي إنشاء المؤسسات وفي وضع قوانين جديدة مستمدة من الشريعة الإسلامية، وصك عملة بإسمه . وعند تأسيسه لدولة جزائرية حقيقية قام الأمير عبد القادر بتحديد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من خلال تنظيم المقاومة الجزائرية وهي:

1 . نشر الأمن، وتأديب الخونة العصاة
2 . توحيد القبائل حول مبدأ الجهاد

---

(1). كيف تحررت الجزائر ؟ الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 13 - 14 .

3 . مقاومة الفرنسيين بكل الوسائل

4 . دفع الفرنسيين إلى الاعتراف بالجزائر كدولة وبعبد القادر أميرا للبلاد[1].

وتميزت دولة الأمير عبد القادر بحسن التنظيم إذ كانت كل منطقة تنقسم إلى دوائر، وكل دائرة يرأسها (أغا) الذي كان يعين لمدة سنتين قابلتين للتجديد. وكل دائرة كانت تنقسم إلى وحدات إدارية صغيرة يحكمها (قايد) يعين لمدة سنة قابلة للتجديد. ويساعد هذا القايد شيوخ في كل قبيلة أو قرية يعينون لمدة غير محددة.

وفي العادة يتعين على جميع المسؤولين في دولة الأمير عبد القادر أن يقوموا بأداء القسم في حفل ترسيمهم وذلك قبل إستلام مهامهم. وبعد تعهدهم بأن لا يحيدوا عن الحق في خدمتهم يقوم الأمير بتسليمهم برنوسا من الصوف يختلف لونه باختلاف رتبهم لكي يرتدوه، ثم يعطيهم خاتما خاصا يحمل إسم الخليفة والموظف ولقبه، وبعد إنتهاء مهام الموظف أو عزله يعاد ذلك الختم إلى إدارة الإمارة[2].

وفيما يتعلق بالمقاومة العسكرية ضد جيش الاحتلال الفرنسي، فإن الأمير عبد القادر قد بدأ هجوماته العسكرية على أعدائه ابتداء من يوم 4 فيفري 1833 . وفي الحقيقة أن الأمير عبد القادر كان يحارب على جبهتين في آن واحد. فقد كان يحارب القبائل المتمردة ويحاول أن يوحد الصفوف ويعيد الأمن إلى نصابه لأن الأمير كان يدرك أن الولاء والطاعة واحترام قرارات دولته تعتبر عناصر أساسية لنجاحه أو فشله في مواجهة الفرنسيين الذين كانوا يراهنون

---

(1). محمد الطيب العلوى، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 - 1954 . قسنطينة : دار البعث، 1985، ص 35 .

(2). محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية. دمشق : العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص 89 - 90 .

على فشل العرب في تنظيم أنفسهم وعدم قدرتهم على جمع تيار عربي كفء للنضال والمقاومة[1].

وبالفعل، فقد تمكن الأمير عبد القادر في المرحلة الأولى من مواجهة الجيش الفرنسي وإجباره على التمسك والاكتفاء بالبقاء في مدن مستغانم، أرزو، ووهران. واضطر الجنرال الفرنسي ديميشيل أن يبرم معاهدة مع الأمير عبد القادر في سنة 1833 والتزم فيها الطرفان بما يلي :

1 . يعين الأمير عبد القادر وكلاء له في مدن مستغانم، ووهران، أرزو. كما تعين فرنسا وكيلا لها في معسكر.

2 . احترام الديانة الإسلامية

3 . التزام الفريقان برد الأسرى

4 . اعطاء الحرية الكاملة للتجارة

5 . التزام كل طرف بإرجاع كل من يفر إلى الطرف الآخر

6 . لا يسمح لأي أوروبي أن يسافر داخل البلاد إلا إذا كان يحمل رخصة من وكلاء الأمير وموافقة الجنرال الفرنسي[2].

ولكن النكسة الكبيرة التي أضعفت الأمير عبد القادر وجيشه تمثلت في الصراع الداخلي بين القبائل وبين بعض قادته. ففي يوم 12 أفريل 1834 وقعت معركة كبيرة بين قبائل بني عمرو والقائد مصطفى بن إسماعيل رئيس الدوائر بدولة الأمير عبد القادر. وانتهت المعركة بانهزام الأمير الذي نجا من الموت بأعجوبة لأنه كان يسعى للتوفيق بين القبائل التي لا ترغب في دفع ضرائب للدولة وبين مسؤولين كبار في دولته. غير أن الأمير عبد القادر تمكن يوم 12 جويلية 1834 من احراز انتصار كبير على مصطفى بن إسماعيل والسيطرة على الموقف.

---

(1). إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (بدون تاريخ نشر) ص 46 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 54 – 55 .

وعندما ازداد نفوذ الأمير عبد القادر في المنطقة، بدأ العسكريون الفرنسيون يشعرون بالخوف من اتساع نفوذه وتجنيد كل الناس ضد قوات الاحتلال. ولهذا قررت فرنسا في جانفي 1835 أن تنقل ديمشيل إلى باريس وتعيين جينرال تريزل مكانه. وكان هذا الأخير يرى أن فرنسا تضيع وقتا حين تترك الفرصة للأمير ليشتد سلطانه ويقوي نفوذه. وعليه، فلابد من محاربة الأمير والقضاء على قواته. وهكذا اتفق الجنرال تريزل ووالي الجزائر دورلون الذي تم تعيينه في هذا المنصب الجديد يوم 22 جويلية 1834 على خلق ذريعة لمحاربة الأمير عبد القادر وإلحاق هزيمة بجيشه.

وعندما بدأت القوات الفرنسية تضغط على الأمير وتحاول إخضاعه أمر عبد القادر القبائل المتواجدة بالقرب من مراكز الفرنسيين في مدن مستغانم أرزو، ووهران، أن يقاطعوا فرنسا وأن لا يتعاونوا معها اقتصاديا وذلك نظرا لأهمية سلاح المقاطعة. وإذا كانت قبائل الدوائر قد استجابت من الناحية المبدئية، فإن قبائل الزمالة والغرابة رفضتا الاستجابة لهذا الطلب. وبسرعة فائقة اظهرت فرنسا تعاونها التام مع القبيلتين المواليتين لها وتطوعت لحمايتهما من أي هجوم عليهما. ومقابل هذه الحماية اعترفت القبيلتان بسيادة فرنسا والتزمتا بدفع ضريبة سنوية. وأعتبر الأمير هذا العمل منافيا ومخالفا للاتفاق المبرم بين دولته ودولة فرنسا حيث ينص الاتفاق" أن لا تقبلوا من يلتجئ إليكم من العرب، كما أننا لا نقبل من يفر إلينا من الفرنسيين". واجابت فرنسا أن المعاهدة لا تشمل أشخاص يريدون تغيير محل إقامتهم وإنما تشمل على كلمة "هارب ". وأجاب الأمير " إن الحكومة الفرنسية ملزمة بأن ترد إلي كل مذنب إلتجأ إليها، إذا كان رجلا واحدا، فكيف بالعشيرة والقبيلة"[1].

وفي يوم 26 جويلية 1835 وقعت معركة " المقطع " الشهيرة، وتمكن الجيش الفرنسي من الانتصار على جيش الأمير المتواضع في البداية، لكن الأمير

(1). إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 78 - 79 .

اعاد تنظيم قواته وألحق هزيمة فظيعة بجيش تريزل الذي انسحب إلى مدينة أرزو وتقهقر هناك . وآنذاك طلب الحاكم العام بالجزائر من وزير الحرب في فرنسا أن يقوم بسحب الجنرال تريزل من الجزائر حتى يمكنه أن يتعامل من جديد مع الأمير عبد القادر بحرية تامة.

وفي يوم 8 أغسطس 1835 قررت فرنسا أن تثأر لنفسها من الأمير عبد القادر وقامت بتعيين الماريشال كلوزيل المعروف بميوله القوية لاحتلال الجزائر والاستيلاء على خيراتها. وفي يوم 3 ديسمبر 1835 نشب القتال بين جيش الأمير وجيش فرنسا في معسكر، وقاوم الأمير مقاومة هائلة لكن سوء تنظيم الأفراد وخوفهم على أموالهم جعلهم يتركون الأمير وأنصاره يواجهون الجيش الفرنسي القوي بمفردهم، واستطاع كلوزيل أن يتفوق في المعركة وأجبر الأمير على الانسحاب منها، وانخفضت معنوية القائد الجزائري إلى درجة أنه أعلن عن رغبته في الانتقال إلى المغرب الأقصى. إلا أن الرجال المخلصين التفوا حوله وقالوا له : "وإذا تركتنا فمالنا إلا أن نذل لعدونا".

وباختصار، فإن الأمير عبد القادر بجيشه الصغير قد قاوم جنرالات فرنسا في تلمسان في بداية 1836 وتمكن من إلحاق هزيمة شنعاء بهم في معركة تافنا المشهورة سنة 1836، ولكن المشكلة الكبيرة التي واجهها الأمير عبد القادر في حروبه مع العدو هي قلة الذخيرة والأسلحة الفتاكة التي كان يستعملها الجيش الفرنسي وعدم انضباط المقاومين الجزائريين. ولهذا قبل الأمير عبد القادر بمعاهدة التافنة في يوم 30 ماي 1837 . وبالنسبة للحكومة الفرنسية، فإنها قد أدركت أنه من مصلحتها مهادنة الأمير بقصد :

1 . تخفيف شدة الحصار الجزائري على المراكز الفرنسية

2 . التفرغ للقضاء على مقاومة أحمد باي في الأقليم الشرقي

3 . إعداد فرق خاصة بحرب الجبال[1].

---

(1). عبد القادر زبادية، الصادق الغولي، تاريخ المغرب العربي الحديث. الجزائر : المعهد التربوي الوطني، 1982، ص 75 .

واستغل الأمير هذه الهدنة لكي يجدد اتصالاته مع المسؤولين الجزائريين في جميع المناطق. واستفاد الفرنسيون من هذه الهدنة حيث تفرغوا لمحاربة أحمد باي في قسنطينة والقضاء على سلطته هناك.

وطبعا، فإن إحتلال فرنسا لقسنطينة كان عبارة عن عملية توسع في الجزائر، ولهذا أدرك الأمير أن انتقال الفرنسيين إلى مناطق جزائرية بدون موافقته، مثلما تنص معاهدة تافنا، ما هي إلا بداية لاستئناف الحرب بين الجزائريين والفرنسيين. وبعد مراسلات عديدة مع المسؤولين الفرنسيين وتذكيرهم بضرورة احترام الاتفاقات المبرمة بين البلدين والتي كانت بدون جدوى، أعلن الأمير عبد القادر يوم 19 نوفمبر 1839 الحرب على فرنسا. وفي يوم 21 نوفمبر من تلك السنة قام رجال المقاومة الجزائرية بهجوم على معسكر، ثم وادي علاق في المتيجة وقتلوا جميع من فيه (108 جندي وضابط).

وبما أن الأمير عبد القادر كان يخوض حرب العصابات ضد الفرنسيين ويسيطر على مناطق شاسعة من البلاد وذلك نظرا لضخامة قوة الجيش الفرنسي الذي أصبح يبلغ عدده سنة 1841 حوالي 78,000 جندي وضابط[1]، فقد قرر الجيش الفرنسي تحت قيادة بيجو بأن تكون الحرب في هذه المرة حرب إبادة وافناء ضد الثوار على إمتداد المناطق المتواجدين بها. كما أصدر بيجو أوامر إلى قادة الجيش الفرنسي بعدم قبول خضوع القبائل إلا بواسطة زعمائها الذين يعتبر كل واحد منهم مسؤولا عن تصرفات أبناء قبيلته. ونظرا للقوة الهائلة التي خصصتها فرنسا لتدمير مقر قيادته ومحاصرته في كل منطقة يتوجه إليها، إلتجأ الأمير عبد القادر إلى المغرب الأقصى في شهر أكتوبر من عام 1843 . إلا أنه إضطر لمغادرة المغرب والعودة إلى الجزائر في شهر سبتمبر 1845 بعد أن أرغمت فرنسا سلطان المغرب مولاي عبد الرحمن على عدم السماح للأمير بالبقاء في

(1). إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 209 .

المغرب الشقيق. وقد حاول الأمير مواصلة نضاله ولكنه وجد نفسه مضطرا في عام 1847 أن يقبل بالشروط التي فرضها عليه القائد الفرنسي لاموريسيير، شريطة السماح له بالسفر إلى البلد الذي يريد أن يهاجر إليه. لكن فرنسا لم تحترم هذا العهد الذي قطعته للأمير وقامت بسجنه لمدة خمس سنوات في سجن "أمبواز" في فرنسا. وفي نهاية الأمر، سمحت له السلطات الفرنسية بالتوجه إلى دمشق حيث عاش هناك إلى أن وافاه الأجل يوم 24 ماي 1883 ودفن هناك. وعندما إستقلال الجزائر، نقل جثمانه إلى مقبرة العالية يوم 5 جويلية 1966 .

مقاومة أحمد باي بنواحي قسنطينة

وبالنسبة للمقاومة في شرق البلاد، فإنها لم تكن أقل ضراوة من تلك التي حصلت في غرب البلاد. وقد كان يقود حركة المقاومة في شرق البلاد الحاج أحمد بن شريفة التي هي من عائلة بن قانة الشريف (أحد مشائخ الصحراء). ولهذا فهو يعتبر كرغليا، أي من أب تركي وأم جزائرية. ويلاحظ هنا أن الحاج أحمد قد أقام علاقة مودة ومصاهرة مع عائلات إبن قانة والمقراني وذلك بقصد الحصول على دعم العرب والقبائل. وعندما استقبله الداي حسين في عام 1830 أثناء قدومه إلى العاصمة لتقديم الدنوش أو القيام بالرحلة التقليدية التي يقوم بها كل باي إلى الجزائر العاصمة ويدفع المساهمات المالية التي يتعين عليه أن يدفعها للداي ولخزينة الدولة، طلب منه أن يتهيأ لمحاربة الفرنسيين ونصحه أن يقوم بتحصين ميناء عنابة. ونظرا لوجوده بالعاصمة غداة هجوم الجيش الفرنسي على مدينة الجزائر، فقد ساهم الحاج أحمد في تقديم الاقتراحات لمواجهة الغزو الفرنسي. لكن خطته القاضية بعدم مواجهة الفرنسيين بالمدافع الثقيلة رفضت لأن صهر الباشا إبراهيم اعتبر أن عدم مجابهة العدو ليس من عمل الرجال الشهام. وبعد انهزام جيش الداي في معركة اسطاولى،

توجه أحمد باي إلى قسنطينة ومعه حوالي 1600 شخص من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي. وعندما بلغ أولاد زيتون وصلته رسالة من قائد الحملة الفرنسية الجنرال بورمون يطلب فيها منه أن يوقع على معاهدة الاستسلام ويعرض عليه اعتراف فرنسا به كما هو إذا قبل دفع الجزية التي تعود دفعها إلى الباشا. وكان جواب الحاج أحمد على هذا العرض هو أن السلطة توجد بيد جميع سكان قسنطينة ومقاطعاتها وسيستشيرهم في الموضوع بعد العودة إلى المدينة.

إلا أن المشكل هو أن خصوم أحمد باي بقسنطينة وخاصة الذين ينحدرون من أصل تركي قاموا بانقلاب ضده . ولهذا تمركز في الحامة التي تبعد ببضع كيلوميترات عن مدينة قسنطينة واتصل بأنصاره وخليفته إبن عيسى وبعض العلماء، وتمكن من استعادة سلطته بعد أن أدرك خصومه أنهم لا يحظون بتأييد سكان قسنطينة. ونتيجة لذلك، قام أحمد باي بالتخلص من الأتراك واعتمد على تأييد الجيش العربي الذي أخذ في تكوينه[1].

وعندما استقر في مدينة قسنطينة اجتمع أحمد باي بأعضاء الديوان وتباحث معهم في المسألة المتعلقة باعتراف فرنسا به بايا على أن يواصل دفع الجزية إليها. فكان رد جميع أعضاء الديوان هو الرفض لأن قسنطينة تابعة لباشا الجزائر وتمتثل لأوامره، وهي بدورها تمتثل لأوامر اسطنبول. ولهذا لا بد من الكتابة إلى السلطان محمود الثاني والحصول على موافقته. وفي هذه الأثناء علم أحمد باي أن القائد الفرنسي في الجزائر قد عزله من منصبه وعين في مكانه سي مصطفى شقيق باي تونس، وبذلك صارت قسنطينة تابعة لتونس حسب رأي الجنرال كلوزيل الذي كان يحكم الجزائر. وهذا هو الذي دفع بالباي أحمد أن يعين بن عيسى خزناجيا (أي أمين الخزينة) ويضرب النقود بإسمه.

---

(1). أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع، سابق ص 135 .

وعندما تمكنت فرنسا من احتلال ميناء عنابة بدأت تهدد أحمد باي بالإطاحة به وأرسلت جيشا قويا بقيادة كلوزيل للقضاء عليه. ولذلك جند أحمد باي 1500 رجل من المشاة و5000 من الفرسان واستعد لمواجهة الجيش الفرنسي في واد الكلاب (واد الأحد الذي يوجد تحت سيدي مبروك) لكنه انسحب إلى مدينة قسنطينة عندما شعر أنه غير قادر على محاربتهم لأن جيشهم كان أقوى[1]. وبناء على ذلك، استدرجهم الباي أحمد إلى المدينة ثم هاجمهم من الخلف ومن داخل المدينة وألحق هزيمة بالفرنسيين الذين قهرتهم الطبيعة حيث أن الأمطار الغزيرة التي تهاطلت في تلك الأيام قد ساهمت في التأثير سلبيا على خطط الفرنسيين. واعترف الحاج أحمد باي أنه كان على استعداد للتفاوض مع الجيش الفرنسي والاحتفاظ بمرتبه كبايا " ولكنني عندما رأيت أنهم جاءوا بباي ليستبدلوني وأكثر ليهينوني إذ اختاروا لهذا الغرض مملوكا من تونس، لم أعد أرى شيئا آخر غير المقاومة النشيطة، وهو مافعلت وقد كان على أن أفعله من قبل"[2].

وبدون شك، فإن هذه الهزيمة الثقيلة التي ألحقها الحاج أحمد باي بالفرنسيين في عام 1836 هي التي دفعت الجيش الفرنسي إلى إعداد جيش ضخم يتكون من 16000 جندي يقودهم كبار جنرالات فرنسا المعرفون بقدراتهم القتالية تحت قيادة دامريمون. وفي اليوم الأول من شهر أكتوبر 1837 إبتدأ الجنرال دامريمون قائد الحملة الفرنسية ورئيس أركانه "بيريقو" العمليات العسكرية ضد قوات أحمد باي وذلك انطلاقا من سطح المنصورة المطلة على مدينة قسنطينة. وقد حاول أحمد باي أن يعتمد نفس الخطة التي ساعدته على الانتصار في المرة الأولى وهي مواجهة الجنود الفرنسيين من داخل المدينة المحصنة وضربهم من الخلف، لكن في هذه المرة لم تنجح الخطة لأن عدد

---

(1). مذكرات احمد باي (ترجمة محمد العربي الزبيرى) . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973 ص 47 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر ص 54 - 55 .

الجنود الفرنسيين كبير، وتمكنوا في هذه المرة من معرفة فجوة ساعدتهم على التسرب إلى المدينة واحتلال الثكنة الكبيرة التي كانت توجد بالمدينة. وعندما رأى إبن عيسى، خليفة أحمد باي والمسؤول عن الدفاع، أن الفرنسيين تسربوا إلى المدينة وأنّ المقاومة أصبحت غير مجدية، أمر السكان أن يخرجوا من المدينة. وقد استشهد في هذه المعارك محمد بن البجاوي قائد الدار، وذلك بالإضافة إلى شخصيات كبيرة في المدينة. ولكن الشيء الذي ينبغي التذكير به هنا هو أن الجنيرال دامريمون Damrement ورئيس أركانه "بيريقو Perregaux" قد لقيا حتفهما في بداية المعارك حيث أن الباي أحمد قد صوب مدفعه الكبير الموجود في باب الجديد نحو مكان تجمع القادة الفرنسيين وتمكن من إطلاق النار على الفرنسيين وقتل رئيس العمليات العسكرية ورئيس أركانه. وقد خلفه في منصب القائد العام للقوات الفرنسية الجنرال فالي الذي استولى على المدينة فيما بعد، لكن الجنرال "كومب" مات هو الآخر في معارك قسنطينة وكذلك زميله الجنرال كارامان الذي توفي بعد بضعة أيام[1].

وبالنسبة للباي أحمد فإن هذا الاحتلال لمدينة قسنطينة سنة 1837 ما هو إلا بداية للمقاومة الجزائرية ضد قوة الاحتلال الأجنبية. وبالفعل، فقد اجتمع بقادة المقاومة وأعد معهم خطة تقضي بقطع جميع الاتصالات مع مركز القوات الفرنسية بمدينة عنابة. لكن أحد مساعديه المقربين بوعزيز بن قانة الذي فقد سلطته في الصحراء لصالح فرحات بن سعيد، اعترض على خطة الباي أحمد واقترح عليه أن لا يبقى الجيش في قسنطينة وإنما يتوجه إلى الصحراء حيث يوجد فرحات بن سعيد الذي أصبح يعمل مع الأمير عبد القادر الذي اعترف به شيخا على قبائل الصحراء . وخوفا من وقوع انشقاق في صفه، وافق الباي أحمد. وأثناء ذهابه إلى الصحراء بعث إليه الفرنسيون رسالة يطلبون فيها منه الاستسلام.

---

(1). Charles - André Julien; Histoire de l'Algérie contemporaine. Paris; P.U.F. 1964, p. 141.

ومع أن فرحات بن سعيد كان يعتبر هو الخليفة المعتمد من طرف الأمير عبد القادر على الصحراء، فإنه كان ينوي الذهاب إلى قسنطينة والتحادث مع أحمد باي أو الفرنسيين. إلا أن ذهاب أحمد باي للصحراء، حسب نصائح بن قانة، دفع بسعيد بن فرحات أن ينضم إلى الفرنسيين ويتحالف معهم مقابل أن يعترفوا به كشيخ للعرب وان يمدوه بجيش قوي ليحارب أحمد باي وبن قانة. ولكن الفرنسيون رفضوا اقتراحه هذا وطلبوا منه أن يقوم بهجوم على أحمد باي ويأتيهم برأسه وآنذاك يعترفون به. وبالفعل دخل مع أحمد الباي في معركة حامية الوطيس ضد أعدائه ولكنه انهزم وهرب إلى وادي سوف. ثم إن مرض أحمد باي وعدم قدرته على جمع وتوحيد الصفوف لمحاربة الفرنسيين وتمركز الجيش الفرنسي في كل المناطق، قد أنهكت قواه وأجبرته على التفاوض مع فرنسا والاستسلام لها يوم 5 جوان 1848 . وكما هو معروف، فقد رفض التوجة إلى فرنسا، ومات بمدينة الجزائر، سنة 1850 وتم دفنه بزاوية سيدي عبد الرحمن.

وباختصار، فإن أحمد باي قد قاوم الفرنسيين لمدة 18 سنة وقد ظن الفرنسيون أنه ضعيف نظرا لعدم وجود قبيلة تحميه وتشد ازره، لكنه فاجأهم وتحدى جبهة الخونة في الداخل وجبهة باي تونس وقاوم حتى النهاية. ويلاحظ هنا:

1 - أن الباي أحمد هو الوحيد الذي اعترف له الشعب بالقيادة واعاد تنصيبه بعد انهيار الإدارة التركية بالجزائر.

2 - أن أحمد باي استفاد من ثقة الشعب فيه ومبايعته له على الجهاد دون أن تدعمه قبيلة أو مركز ديني، وهذا التخلي عن العصبية القبلية هو الذي ساعده على توحيد الأعراش.

3 - أن أحمد باي الذي هو كورغلى دافع عن المنطقة المتواجد فيها حتى النهاية ولم يقبل أن يضع سلاحه إلا يوم تقدم به السن واشتد المرض عليه[1].

(1). محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية. قسنطينة: مطبعة البعث، 1985، ص60 - 62 .

الفصل السادس

فرض الحكم العسكري على الجزائر 1830-1870

مقدمة :

عندما احتل الجنرال بورمون Bourmont مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830، بادر في اليوم التالي بإنشاء لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية. لكن هذه اللجنة المتكونة من الشخصيات المقربة من قائد القوات الفرنسية في الجزائر فشلت في المهام المسندة إليها.

وفي يوم 16 أكتوبر 1830 قرر القائد الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كلوزيل Clauzel إنشاء لجنة حكومية جديدة تحل محل الأولى ولكنها تكون متخصصة في مجالات محددة هي: العدالة، الداخلية والمالية. إلا أن هذا التغيير لم يحقق أية نتيجة لأن الحكومة في فرنسا كانت بدورها تعيش في فوضى لا مثيل لها.

ونتيجة للتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر وانفرادهم بالسلطة، إضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية[1]. وحسب هذا التنظيم الإداري الجديد فإن إدارة الشؤون الجزائرية تتم بالشكل التالي :

1 . المسؤول الإداري والمالي المدني (L'Intendant Civil) :

وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل المالية الخاصة

---

(1). Ordonnance du 1er décembre 1831.

بالجزائر. كما أنه هو الوسيط بين الوزارات في فرنسا والقضايا التي تخصهم في الجزائر. ويتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء الذي يعتبر رئيسه في العمل.

2 . **رئيس وحدات الإحتلال في إفريقيا** (Le Commandant en Chef) : وهو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية، ويتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا. كما يدخل في اختصاصاته قضايا الشرطة والقضايا التي لها طابع أمني.

3 . **مجلس الإدارة** : (Le Conseil d'administration) : يتكون هذا المجلس من رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا الذي يرأس المجلس ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي المدني. وزيادة عن هاتين الشخصيتين يوجد في المجلس مسؤول البحرية الفرنسية والمسؤول العسكري للجيش. ومن الجانب المدني يوجد ممثل الجمارك والمسؤول عن أملاك الدولة . لكن العسكريون الفرنسيون رفضوا السماح للمدنيين ان يتدخلوا في الشؤون الجزائرية.

إلا أن كثرة الشكايات من تعسف القادة العسكريين وخدمة مصالحهم الذاتية وإبادة أبناء الجزائر وإصرارهم على عزل المدنيين الفرنسيين وعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون الإدارة الجزائرية، دفعت بالحكومة الفرنسية أن تنشئ يوم 7 جويلية 1833 اللجنة الإفريقية لكي تحقق في الموضوع وتقترح :

1 . الحلول المناسبة لأهم المشاكل الناتجة عن الاحتلال.

2 . دراسة الأوضاع الراهنة بنزاهة وموضوعية[1].

وبعد ان قامت اللجنة بتحقيق في الفترة الممتدة من 9/2 /1833 إلى غاية 10/25 /1833 عادت إلى فرنسا يوم 9 نوفمبر 1833 وقدمت تقريرها إلى الحكومة الفرنسية واقترحت أن تحتفظ فرنسا بالجزائر وأطلقت عليها إسم "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا".

---

(1). مذكرات أحمد باي، مرجع سابق، ص 132 .

وفي 12 ديسمبر 1833 تشكلت لجنة ثانية موسعة تتألف من 19 شخصية عسكرية ومدنية برئاسة الذوق ديكازيس (Decazes) الذي كان عضوا بمجلس الشيوخ الفرنسي. وبعد عقد 56 جلسة أكد أعضاء اللجنة الثانية اقتراحات اللجنة الأولى ونصحوا الحكومة الفرنسية ببسط السيادة الفرنسية على القطر الجزائري بأكمله والعمل على استغلال الأرض والسيطرة على جميع ثروات البلاد. وباختصار، فإن اللجنة لم تكن محايدة ولكنها كانت وسيلة لتنفيذ برنامج الحكومة في الجزائر[1]. وكما قال حمدان خوجة "فقد أجمع أعضاء اللجنة على مواصلة الإحتلال وعدم التخلي عن الفريسة لأن الجزائر تقدم لفرنسا منافع كثيرة في الميادين الاقتصادية والسياسية والحربية. فهي سوق لترويج بضائعها ومنفى للمشوشين من أبنائها، ومركز إستراتيجي تستعمله في حروبها وفي نشر سلطانها على البحر الأبيض المتوسط"[2].

وباختصار، فإن التقرير الذي قدمته اللجنة الثانية للحكومة الفرنسية بتاريخ 10 مارس 1834، اشتمل على اقتراحات ذات أبعاد خطيرة تتمثل في:

1 . خلق منصب الحاكم العام بالجزائر واعتباره مسؤولا عن الشؤون المدنية والعسكرية.

2 . إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.

3 . إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر، وهران، وعنابة.

4 . إنشاء ميزانية خاصة للجزائر.

5 . تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21,000 جندي.

---

(1). أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 104 - 105 .

(2). مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، (ترجمة، محمد العربي الزبيري). الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973، ص 130 - 140 .

ونستخلص من ما تقدم، أن الجزائر أصبحت تحكم بطريقة عسكرية وهي خاضعة لوزارة الحربية الفرنسية (أي أنها لا تنطبق عليها القوانين الفرنسية بصفة طبيعية لأن عندها نظام عسكري خاص بالجزائر). كما أن السياسة الرسمية لفرنسا أصبحت منذ صدور الأمر الرئاسي يوم 22 جويلية 1834 تقوم على أساس وجود حاكم عام Gouverneur General ينفذ السياسة العسكرية لوزارة الحرب الفرنسية. وحسب النصوص القانونية التي وردت في الأمر الرئاسي الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834 [1]، فإن الحاكم العام يعين من طرف مجلس الوزارة بناء على اقتراح من وزير الحرب الفرنسي. وفي البداية أعطيت له كل الصلاحيات بحيث يقوم بإعداد الميزانية التي تدخل في إطار ميزانية وزارة الحرب التي تقدم للبرلمان الفرنسي. كما أنه يشرف على قضايا جمع الضرائب وفرضها و معاقبة من لا يدفعها. كما يختص بقضايا العدالة وإشرافه على أعمال رجال القضاء . وبصفته الحاكم العام فإنه المسؤول الأول عن قضايا الأمن والشرطة وكل المسائل العسكرية[2].

وانطلاقا من هذا التنظيم الجديد المتمثل في خضوع الجزائر لوزارة الحرب الفرنسية حتى سنة 1870، ووجود حاكم عام يشرف على تنفيذ أوامر وزارة الحرب في باريس، فإن الحكومة الفرنسية قد تركت الجزائر لوزارة الحرب لكي توجهها حسبما تقتضي مصلحة القادة العسكريين ومصلحة المغامرين الأجانب الذين جاؤوا من جميع أنحاء أوروبا للاستيلاء على خيرات الجزائر وتسخير أبناء هذا البلد لخدمة الغزاة بأبخس الأثمان . وتحقيقا لهذه الأهداف، تقرر أن يستعين الحاكم العام بستة شخصيات عسكرية ومدنية لإقامة إدارة قوية قادرة على التحكم في مجرى الأمور بالجزائر وإخضاع الجزائريين بالقوة إلى رغبات الغزاة الأوروبيين. وفي هذا الإطار قام الحاكم العام بتعيين:

---

(1). Ordonnance du 22 juillet 1834.

(2). Claude Bontemps, Manuel des Institutions Algériennes. Paris: Editions cujas, 1976. pp. 183-184.

1 . قائد للجيش لكي يساعده في الميدان العسكري

2 . قائد للبحرية مسؤول عن القوات الفرنسية في قطاعه

3 . مسؤول عن القضايا المالية والإدارية في الميدان العسكري

وفي الحقيقة أن الحاكم العام لم يكن هو المسؤول المباشر عن هؤلاء المسؤولين من الناحية العملية لأن وزارة الحرب الفرنسية هي التي كانت تأمرهم بما ينبغي عمله في كل خطة. لكن الحاكم العام كان يشرف بطريقة مباشرة، وبتنسيق مع وزارة الحرب، على المساعدين الثلاثة المدنيين، وهم :

1 . **المسؤول الإداري المدني** (L'Intendant Civil) : هو الشخص القوي في الجزائر بعد الحاكم العام. إن سلطاته تعادل سلطة عامل العمالة في فرنسا (le Prefet) حيث كانت تسميته في هذا المنصب تأتي من طرف الملك بناء على اقتراح من وزير الحرب في فرنسا. ويعتبر هو المحرك الرئيسي للإدارة الاستعمارية لأنه يشرف على توجيه كبار الموظفين الذين يخضعون لتعليماته وأحكامه.

2 . **النائب العام** (Le Procureur General) : ويمكن وصفه هنا بالشخصية القوية التي تسيطر على القضاء والقضاة. وقد حاول أن يحصل على دعم وتأييد المعمرين ومناصرة قضاياهم وذلك لكي يحصل على رضاهم. لكن المشكل الذي واجهه النائب العام أنّ المعمرين كانوا يطبقون القانون على أنفسهم بالطريقة التي تحلوا لهم، ولم يكن في إمكانه الوقوف في وجههم.

3 . **المدير المالي** (Le Directeur des Finances) : الذي كان يعتبر بمثابة وزير المالية في الإدارة الاستعمارية، إذ أنه كان يشرف على إعداد الميزانية وجمع الضرائب ويتمتع بحق الآمر بالصرف في الجزائر[1].

أما الهيئة الثالثة التي كانت تقوم عليها الإدارة الاستعمارية بالإضافة إلى

---

(1). Ibid; p. 185.

الحاكم العام وكبار الموظفين المساعدين له، فكانت تتمثل في مجلس الإدارة Conseil d'Administration الذي يمكن اعتباره هو السلطة العليا لاتخاذ القرارات الجماعية، وفي إمكان الحاكم العام توسيعه وتعيين أعضاء آخرين فيه. ويختص هذا المجلس بدراسة قضايا الميزانية في الجزائر، والجباية المالية في الميدان الجمركي، والأمن والعبادات. وبالرغم من عدم وجود صلاحيات لاعتراض هذا المجلس على قرارات الحاكم العام أو الحد من سلطاته، فإن مجلس الإدارة هو الذي كان يحدد سياسة فرنسا في الجزائر ويتخذ الاجراءات التي يراها أعضاؤه ملائمة لمصلحة المعمرين الفرنسيين في الجزائر. وطبعا، فإن وزارة الحربية الفرنسية هي التي ترجع إليها الكلمة الأخيرة في كل مسألة يناقشها مجلس الإدارة ويعرضها عليها للموافقة وإبداء الرأي قبل تنفيذها. وبما أن عدد أفراد الجالية الأوروبية في الجزائر كان في يوم 31 مارس 1839، يفوق عدد الفرنسيين بكثير (21,526 أجنبي مقارنة بـ 9,032 فرنسي)، فمعنى هذا أن المعمرين الأوروبيين (غير الفرنسيين) هم الذين كانوا يشكلون النسبة الكبيرة من المعمرين في الجزائر وبالتالي يسيطرون ويتحكمون في مصير الجزائر وخيراتها(1).

وبعد أن استقر رأي المسؤولين الفرنسيين على الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا سنة 1845، تركزت السياسة الفرنسية على فكرة إقامة إدارة في الجزائر مشابهة للإدارة الموجودة في فرنسا. وهكذا تقرر في الأمر الرئاسي الصادر في 15 أفريل 1845 تقسيم الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات هي : الجزائر، وهران وقسنطينة. وبهذا الأسلوب تقلصت سلطات الحاكم العام وأصبحت حكومة باريس تسيطر على مجرى الأمور بحيث أن رئيس الدولة الفرنسي هو الذي يصدر المراسيم المتعلقة بالجزائر ووزير الحرب الفرنسي هو الذي يصدر التعليمات والقرارات الخاصة بالجزائر. وتمشيا مع هذا التنظيم الجديد، تم تعيين

(1). Ibid; p. 188.

مدير إداري، ومدير للشؤون الداخلية والأشغال العمومية، ومدير للمالية والتجارة، ووكيل للجمهورية، ومدير للشؤون العربية. والجميع يعملون تحت إشراف مدير الشؤون المدنية.

لكن التغير الجذري في وضعية الجزائر حدث في عام 1848 حين وقعت الثورة، وشارك المعمرون الفرنسيون فيها بوفد، وطالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية وإعطائهم 4 مقاعد في البرلمان الجديد. وبالفعل، فقد تمكنوا من القيام بضغوط على الحكومة الجديدة وتعيين 4 نواب لكي يمثلوهم في البرلمان الفرنسي. وقد تحصلوا على هذا المكسب السياسي بمقتضى الدستور الجديد الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1848 والذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية.

لويس نابليون يحاول تغيير الأوضاع لصالحه

إلا أن إنتخاب لويس نابليون بونابرت كرئيس للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر من عام 1848، غير مجرى الأمور بعض الشيء لأن الجمهوريين اليساريين كانوا يظنون أنه سيخدمهم ويعمل على تحقيق مطالبهم فأيدوه، ورجال الكنيسة والمحافظون اعتقدوا أنه ليس مثل عمه نابليون بونابرت الأول الذي كان يتميز بالثورية واستعمال القوة العسكرية فوضعوا ثقتهم فيه. غير أن لويس نابليون فاجأ الجميع بانتهاجه سياسة خاصة به وحسب مزاجه حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على الاستقرار والأمن، وتخلص من خصومه، وعمل على كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة. وفي شهر ديسمبر من عام 1852 ألغى النظام الجمهوري وأنشأ الأمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها لغاية انهزام جيشه في معركة سيدان واعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870 .

وباختصار، فإن لويس نابليون قد أعطى إنطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا. وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852، حيث أعلن بأنه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا. غير أنه في واقع الأمر كان يخطط للإنفراد بالسلطة و إنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون، أصغر الأشقاء لنابليون بونابرت الذي كان مشهورا بفضائحه وعدم وجود رغبة لديه لمغادرة باريس وقصور الأمبراطورية بفرنسا. وادعى الامبراطور نابليون الثالث أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857 . ولهذا يتعين على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر ويوضع حد لوزارة الحربية التي تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية 1857 .

وتحقيقا لهذا الهدف، قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة للجزائر والمستعمرات وعين على رأسها الأمير جيروم نابليون. وحسب النصوص القانونية، فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيآت التي تعمل بالجزائر بحيث تصير تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة[1]. والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر، ذلك المنصب الذي ألغي بعد أن أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس. والمهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة، والشؤون الدينية والتعليم، وهذا بالإضافة إلى ثلاثة إدارات رئيسية هي : إدارة الشؤون الداخلية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية. ومن مجموع هذه المصالح تشكل : **المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات**. وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة إستشارية لوزارة الجزائر.

---

(1). المصلحة الوحيدة التي إنتقلت إلى وزارة أخرى هي مصلحة الجمارك التي أصبحت تابعة لوزارة المالية.

وفي يوم 24 نوفمبر 1860 قرر نابليون الثالث إلغاء وزارة الجزائر وذلك بسبب الفشل الذريع في انتهاج سياسة واضحة المعالم، و قيام صراعات قوية بين المحبذين للتخلص من النظام العسكري الموجود بالجزائر وإنهاء مهام المكاتب العربية وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين. وابتداء من يوم 10 نوفمبر 1860 تقرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق والمتمثل في وجود حاكم عام بالجزائر العاصمة يخضع لسلطة نابليون الثالث. ويبدو أن نابليون الثالث قد كان يختلف مع المعمرين الأوروبيين الذين كانوا ينادون بتشكيل قوة تمثلهم في الجزائر وباريس وتجبر السلطات الفرنسية على إقامة نظام خاص بالجزائر يسمح لهم فيها بحرية التصرف في شؤونها وعدم التدخل في شؤونهم سواء من طرف رجال الجيش الفرنسي أو من طرف السلطات العليا بباريس. وكانت وجهة نظر نابليون الثالث تتمثل في دمج الأوروبين والجزائريين وخلق سلطة محلية ومنفصلة عن فرنسا لأنه من الصعب على مجموعة صغيرة من الأوروبيين أن يسيطروا على الموقف ويتحكموا في زمام الأمور. لكن غلاة الاستعمار بالجزائر تفوقوا على نابليون الثالث و تمكنوا من شن حملة عليه خلاصتها أن نابليون الثالث كان يسعى لقيام مملكة عربية يرأسها أحد أبناء العرب أمثال الأمير عبد القادر، ويضعون حدا للوجود الأروبي بالجزائر . ونتيجة لهذه الحملة القوية المفعول، تمكن الأوروبيين المتواجدون بالجزائر أن يفرضوا أنفسهم على فرنسا بمجرد سقوط حكومة الأمبراطورية في شهر جويلية من عام 1870 [1].

وباختصار، فإن سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أية نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين سواء بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية والمتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر. وعليه، فإن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الفرنسيين

---

(1). Bontemps, Op.Cit; pp. 201-207.

والجزائريين في الحقوق والواجبات لم تتجسم في أرض الواقع. وكل ما عمله في حقيقة الأمر هو تمكين قادة الجيش من التصدى لمقاومة الجزائريين في بلاد القبائل وفي الجنوب وتدعيمهم من أجل الانتصار على رجال المقاومة الجزائرية، وبذلك حقق رغبة الفئة العسكرية. وبالنسبة للمعمرين، فقد ساعدهم على تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدال تلك المؤسسات بهياكل إدارية جديدة فرنسية سواء في ميدان التسيير الإداري أو القضائي أو المالي.

دور المكاتب العربية في القضاء على مقومات الدولة الجزائرية

عندما حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في الجزائر ويبسطوا نفوذهم في مختلف المناطق، واجهتهم صعوبات كثيرة من جراء رفض وامتناع أبناء الجزائر من التعاون معهم ومهادنتهم. ولهذا، قرر الجيش الفرنسي في عام 1833 إنشاء هيئة مكلفة بجمع المعلومات عن الجزائريين وجعل هذه الهيئة عبارة عن جسر يربط بين الفرنسيين والجزائريين. وكان هدف روفيقو Rovigo من إنشاء "الديوان العربي" هو الاعتماد على المترجمين أو المختصين في الشؤون العربية لكي يتصلوا برؤساء القبائل في جميع أنحاء الوطن وطمأنتهم بأن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تنوي إلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا مع فرنسا. وكان أول شخص عين في هذا المنصب هو النقيب لامورسيير Moriciere الذي كان يجيد اللغة العربية. وفي عام 1837 تحولت هذه الهيئة إلى " إدارة للشؤون العربية" مسؤولة عن تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر و التفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل إلتزام هذه الأخيرة باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الأمن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم. ونظرا لازدياد دور هؤلاء العملاء في مساعدة الجيش الفرنسي على احتلال بقية المناطق في البلاد، فقد قرر بيجو

(Pugeaud) في عام 1844 أن يؤسس بصفة رسمية المكاتب العربية ويضع لها الهياكل الإدارية بحيث تصبير هذه المكاتب العربية هي الوسيلة الأساسية التي سيستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية. وحسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي، فإن إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية قد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر . وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى، ووحدات ثانوية من الدرجة الثانية. وباختصار، فإن المكاتب العربية تحولت إلى إدارات محلية للتحكم في السكان الجزائريين. وفي عام 1865 بلغ عدد المكاتب العربية في عمالة قسنطينة 15 مكتبا، وفي عمالة الجزائر 14 مكتبا، و12 مكتبا في عمالة وهران.

تتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة جزائرية من :

1 . مدير
2 . ضابط مسؤول عن الصحة
3 . ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية
4 . مترجمان
5 . ضابط صف
6 . خوجة (كاتب عربي)
7 . وكيل الضياف
8 . حاجبان (الشاوش)

وحسب القرار الصادر بتاريخ 1 فيفري 1844 والمتعلق بمهام المكاتب العربية[1]، فإن الوظائف الرئيسية لمدير كل مكتب عربي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد ورؤساء العشائر الجزائريين. وفي حالة ما إذا وجد مدير المكاتب العربية أو أحد أعوانه أن هناك

أخطاء أو مخالفات للقانون الفرنسي، فإنه بإمكانهم إتخاذ الاجراءات والقرارات الإلزامية تجاه الإنسان الذي يعتبرونه مذنبا. وبمضي الوقت، إزداد نفوذ المكاتب العربية وأصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب هو تعيين وخلع المسؤولين المحليين، وجمع الضرائب، واستصدار قرارات في المسائل الشرعية أو القضائية. وفي بعض الحالات، فإن سلطات رؤساء المكاتب العربية كانت تتجاوز وتفوق السلطات التي يمارسها نائب رئيس العمالة أو رئيس الدائرة في وقتنا الحالي[2].

لكن في واقع الأمر، تعتبر المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب العربية بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه. وتتمثل هذه المعلومات في إحصاء الأراضي، والتعرف على مجاري المياه، وأخذ فكرة عن التنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر، وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على أموال كبيرة عند جمع الضرائب[3]. كما كان المسؤولون في المكاتب العربية يقومون بدور القضاة حيث يشرفون على عملية تنفيذ الأحكام القضائية وتعديل الأحكام القضائية التي لا تروق لهم.

والشيء الملاحظ هنا أن رؤساء المكاتب العربية لا يسمحون للجنود الفرنسيين أن يتدخلوا في المناطق التي تخضع لهم أو معاقبة الجزائريين في الجهات التي تخضع لهم. إنهم وحدهم المسؤولون عن جمع الضرائب وفرض الأحكام على الجزائريين الذين يعيشون تحت سلطتهم.

وبما أن المكاتب العربية كانت تابعة للجيش وتعمل لتدعيم نفوذه، فقد شن المعمرون الأوروبيون حملة شعواء ضد هذه المكاتب واتهموها بأنها مكلفة لهم ماليا إذ أنهم يتحملون التكاليف الباهظة والأموال الكثيرة التي يقوم

(1). وكذلك القرار المتمم له والصادر بتاريخ 12 فبراير 1844 .

(2). Bontemps, Op.Cit; p. 232.

(3). Ibid; p. 230.

بتنفيذها رؤساء المكاتب العربية. وبمجرد سقوط الإمبراطورية وانهزام نابليون الثالث واعتقاله من طرف الألمان، تم حل المكاتب العربية بقرارين صادرين بتاريخ 24 أكتوبر، 10 نوفمبر 1870، وتحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني الذي يوجد بين يدي المعمرين في المقاطعات أو العمالات الثلاثة.

مراحل تطور الإدارة المحلية (1830 – 1870)

في الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1845 كانت الجزائر خاضعة لسيطرة وسلطة الجيش الفرنسي الذي كان يحكم الجزائر بدون منافس. وابتداء من يوم 15 أفريل 1845 صدر مرسوم ملكي يقضي بانشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية. كما تقرر في هذه السنة إنشاء ثلاثة مقاطعات بالجزائر هي : الجزائر، وهران وقسنطينة. وفي هذه المقاطعات توجد الأراضي التي تخضع للحكم المدني، وأراضي تخضع للحكم العسكري، وأراضي مختلطة. وبكلمة أخرى، فإن هذا التنظيم قد جاء لوضع السلطة في يد المعمرين الأروبيين بدلا من ضباط الجيش الذين يرفضون تقاسم السلطة مع المدنيين . ولهذا رفض "بيجو" الحاكم العام للجزائر الذي يخضع لوزارة الحربية تحويل السلطة إلى المعمرين واستمر في العمل بالأسلوب القديم المتمثل في خضوع جميع المسؤولين الإداريين إلى السلطات العسكرية. ولم يتغير الوضع إلا في سنة 1847 حين استقال "بيجو" من منصبه ثم جاءت بعد ذلك ثورة 1848 التي انحازت إلى فكرة إعطاء نفس جديد للسلطة المدنية في الجزائر.

وابتداء من يوم 9 ديسمبر 1848 قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجودين في فرنسا نفسها وذلك استجابة لرغبات المعمرين الأوروبيين بالجزائر . ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية 1962 تقرر إلغاء نظام

المقاطعات الإدارية واستبدالها بنظام العمالات Departements وإنشاء نظام عامل العمالة Prefet (أي مثل فرنسا). لكن، عكس ما هو موجود في فرنسا، فإن عامل العمالة يخضع لسلطة وزير الحربية (وليس إلى وزير الداخلية). كما أن علاقاته مع الحاكم العام غير واضحة، ولذلك بقي الخلاف قائما بين الحاكم العام الذي هو رجل عسكري وبين عامل العمالة الذي هو رجل مدني . وطبعا فإن وزارة الحربية كانت تساند العسكريين و ترفض أن تحدد المناطق الخاضعة للسلطات المدنية والمناطق الخاضعة للسلطات العسكرية. وعندما حاول بعض المسؤولين المدنيين فرض سلطاتهم على المناطق التابعة إليهم، قامت وزارة الحربية بعرقلتهم واستبدالهم بمسؤولين موالين للجيش.

وبالنسبة للتنظيم الإداري في كل عمالة في أرض الجزائر، فقد كان يوجد بكل عمالة أو مقاطعة إدارية مجلس Conseil de Prefecture يتكون من رئيس المقاطعة و3 أعضاء يشاركونه في تنظيم ودراسة القرارات التي ينبغي اتخاذها سواء في المجال الاقتصادي أو العمراني. وباختصار، فإن هذا المجلس للعمالة أو المقاطعة الإدارية هو المسؤول عن أملاك الحكومة والشؤون الإدارية في العمالة. كما كان يوجد مجلس آخر منتخب هو المجلس العام le Conseil General الذي يعتبر بمثابة برلمان صغير للمعمرين على مستوى المقاطعة. والشيء المهم بالنسبة لهذا المجلس أن سلطاته تمتد من المناطق التابعة للمدنيين إلى المناطق التابعة للسلطة العسكرية، وبالتالي، فإنه لم يكن مقبولا للعسكريين. وحسب الخطة الأولية في سنة 1858 فإن عدد أعضاء هذا المجلس كان محددا بـ 18 عضوا بمقاطعة الجزائر، و16 عضوا بالنسبة لمقاطعة قسنطينة، وكذلك مقاطعة وهران . إلا أن هذا الرقم ارتفع في سنة 1860 إلى 25 عضوا بالنسبة لمقاطعة الجزائر، و23 عضوا في مجلس قسنطينة ونفس العدد في مقاطعة وهران. ويدخل ضمن هذا العدد اثنان من المسلمين الجزائريين، وإسرائيلي واحد في كل مجلس، والإمبراطور هو الذي كان يقوم بتعيينهم في هذه المجالس لمدة 3 سنوات، على أن يتم تغيير ثلث الأعضاء في كل سنة.

والمقياس الأساسي للتعيين في هذا المجلس هو الملكية للأرض. وحسب النصوص القانونية فإن هذا المجلس مسؤول عن دراسة جميع القضايا التي تخص المالية والقوانين وأملاك الدولة في المقاطعة.

وفيما يخص البلديات الخاضعة للنظام المدني فقد مر تنظيم الإدارة المحلية بعدة مراحل إلى أن استقر الرأي على أسلوب موحد للعمل. ففي الفترة الممتدة من 1830 إلى 1833 قامت فرنسا بإنشاء لجان بلدية Commissions Municipales لإدارة مدينة الجزائر والمدن الكبرى التي استولت عليها القوات العسكرية. لكن في عام 1833 تغيرت الأمور بعد الاقتراحات التي قدمتها لجنة التحقيق البرلمانية والخاصة بإقامة نظام جديد للبلديات بالجزائر. وبناء عليه، قررت الحكومة الفرنسية في مطلع شهر سبتمبر من عام 1834 أن تنشئ بلديات في الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، ومستغانم، وكلها تخضع للمسؤول الإداري (l'Intendant Civil). وفي العادة كان يتكون المجلس البلدي من رئيس بلدية ونواب له ينتمون إلى فئات تمثل فرنسا ومسلمين جزائريين وإسرائيليين. وتتمثل اختصاصات المجالس البلدية في الاهتمام بالحالة المدنية والشرطة البلدية ودراسة ميزانية الإدارة المحلية. وفي العادة يحصل الأوروبيون على ثلثي المقاعد في المجالس البلدية، والثلث الباقي يعود إلى الجزائريين المسلمين واليهود. وطبعا، فإن الحاكم العام هو الذي يقوم بتعيين جميع أعضاء المجالس البلدية.

بعد ثورة 1848 حاولت الحكومة الفرنسية أن تعتمد أسلوب الانتخاب وتتخلص من أسلوب التعيين في المجالس البلدية. لكن الجيش الفرنسي أحبط هذه الخطة حيث قام بتزوير الانتخابات التي جرت يوم 29 أكتوبر 1848. كما أن البلديات قد أصابها الإفلاس نتيجة لعدم وجود مداخيل مالية كافية لتسيير هذه الإدارات المحلية. وقد ارتفع عدد البلديات من 47 في عام 1856 إلى 71 بلدية في عام 1863.

إلا أن التنظيم الجديد الذي أتى به نابليون الثالث في يوم 27 ديسمبر 1866 غير مجرى الأمور بالنسبة للبلديات في الجزائر. وابتداء من تلك السنة،

فقد تقرر أن يقوم رئيس الدولة (الامبراطور) بتعيين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم رئيس المقاطعة أو العمالة (Prefet) بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي لمدة 5 سنوات. كما تقرر في مرسوم 1868 أن يرتفع عدد أعضاء المجلس البلدي وذلك بارتفاع عدد السكان. فإذا كان عدد السكان أقل من 2,000 نسمة يكون عدد أعضاء المجلس 9 أفراد في تلك البلدية. وإذا بلغ عدد السكان 10,000 نسمة يرتفع عدد أعضاء المجلس البلدي إلى 12 . وفي حالة ما إذا بلغ عدد السكان 30,000 نسمة يرتفع عدد أعضاء المجلس البلدي إلى 18، وأكثر من 30,000 نسمة يكون العدد 24 عضوا بالمجلس البلدي. وبالنسبة لكيفية اختيار أعضاء المجلس البلدي، فإن القانون ينص على اختيار أو انتخاب أعضاء المجلس البلدي من طرف أعضاء الجاليات : الفرنسية والجزائرية والإسلامية، واليهودية والأجنبية، لكن ثلثي المقاعد (66٪) مخصصة للفرنسيين والثلث الباقي من المقاعد مخصص لبقية الفئات الاجتماعية المتواجدة بالجزائر. ويشترط في كل مترشح تنتخبه جماعته على انفراد، أن تكون عنده أملاك، أو تجارة أو صناعة ويدفع الضرائب المحلية، أو موظف، أو يحمل وسام الشرف الفرنسي أو متقاعد بعد أن خدم الدولة لمدة طويلة من الزمن، مع العلم أن عدد الفرنسيين كان يبلغ 22,750 سنة 1856، و74,920 مستعمر أوروبي (غير فرنسي).

أما فيما يتعلق بالمناطق العسكرية والتي لا تخضع للنظام المدني، فقد كان الأمر يختلف اختلافا كليا. فالقيادة العسكرية التي تعتمد على المكاتب العربية للتحكم في الناس وفي ممتلكاتهم، هي التي كانت تقرر ما تراه مناسبا وملائما للمعمرين الموالين للسلطات العسكرية حيث كانت قيادة الجيش تصادر بكل سهولة جميع الأراضي التي هي ملك لكل عرش بدعوى أنها تفوق احتياجات السكان وتقوم بتوزيعها على المعمرين المتلهفين للاستيلاء على ثروات الجزائريين.

وفي الحقيقة أنّ استراتيجية الجيش الفرنسي في الجزائر كانت تقوم منذ

البداية على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية في كل منطقة يتم احتلالها وذلك بقصد تكسير العلاقات العائلية وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين . وتحت غطاء المحافظة على الأمن وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية وتوزيع الأراضي الفائضة عن احتياجات كل عرش، قامت السلطات العسكرية بالاستيلاء على أراضي الأعراش لأن وجود الأراضي في حوزة جماعات جزائرية يمنع أو يحول دون توسع الاستيطان الأوروبي بالجزائر. كما أن فلسفة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على أساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين. وقد شعر نابليون الثالث بهذه السياسة المجحفة والهادفة لتحطيم الشخصية الجزائرية، فأصدر قانونا بتاريخ 22 أفريل 1863 يحدد كيفية المحافظة على ملكية الأراضي في الجزائر. كما قام يوم 23 ماي 1863 بتوجيه رسالة إلى الحاكم العام للجزائر قال له فيها بأن الجزائر ليست مستعمرة بأتم الكلمة لكن مملكة عربية. وأكد له فيها أن للسكان الأصليين للجزائر حقوقا شرعية ويتمتعون بحمايتي مثل المعمرين . وختم رسالته إلى هذا القائد العسكري الذي يحمل رتبة ماريشال بالقول "بأنني إمبراطور العرب والفرنسيين في آن واحد"[1].

وباختصار، فإن نابليون الثالث قد حاول أن يوفر حماية شكلية للجزائريين وممتلكاتهم وذلك عن طريق الإعتراف : (1) بملكية أراضي البايلك، (2) الأراضي المملوكة لفرد أو جماعة، (3) الملكية الجماعية التابعة للبلديات. غير أن نظام العمل الجديد قد قضى على التنظيم القديم المتمثل في العروش وتواجد العائلات في منطقة واحدة يسيطرون عليها. فقد أنشأت فرنسا نظام الدواوير وهو نظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعات من السكان غير متجانسة في منطقة معينة. وهذا يعني إلغاء نظام ملكية الأراضي للعرش

(1). Bontemps, Op.Cit; p. 287.

وتعويضه بنظام ملكية البلدية التي يتبعها الدوار. كما أن ملكية الأراضي من طرف الإدارة المحلية (وليس العرش) يعني حق البلدية في التنازل عنها أو بيعها للمعمرين مادامت هي الحائزة للأرض. وفي نهاية 1870 تمكنت فرنسا من القضاء على 374 عرش وإنشاء 656 دوارا يتواجد بها 1,057,066 نسمة يقيمون في مساحة لا تقل عن 6,833,751 هكتار[1].

إنهيار الإمبراطورية وقيام نظام إستعماري جديد

في الأيام الأخيرة من حكم لويس نابليون، بدأ المعمرون الأوروبيون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية ويؤثرون في مجرى الأمور وخاصة أن سياسة نابليون الداخلية كانت مهزوزة والباريسيون يعارضون مشاريعه الارتجالية. وقد شعر الإمبراطور بضعفه أمام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وحاول إرضاءهم عن طريق إصدار مرسوم يوم 31 ماي 1870 بحيث يتحرر رؤساء العمالات الثلاثة في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية . وحسب هذا المرسوم فإن رؤساء العمالات صاروا يتمتعون بالإستقلال التام في العمل، والعسكريون لا يسيطرون على المناطق المدنية وينحصر نفوذهم في المناطق العسكرية. وفي يوم 11 جوان 1870 أصدر الإمبراطور مرسوما آخر يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء الذين يمثلوهم في المجالس العامة. وقد أثارت هذه التنازلات للمعمرين غضب الجيش والحاكم العام مكماهون الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع للضغوط المتوالية على الامبراطور لنقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوروبيين.

لكن انهيار الإمبراطورية ووقوع الإمبراطور نفسه أسيرا في يد الألمان كان بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير

---

(1). Ibid; p. 289.

الجزائر. فالعسكريون الذين انهزموا في معركة "سيدان" فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، والمجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية، وبذلك تركوا المبادرة للمدنيين لكي يفعلوا ما يشاءوا بالجزائر. وبمجرد تعيين أدولف كريميو كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين الأروبيين. وبناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر أن :

1 . أن يتم إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر (التابع لوزارة الحرب) ويعوض بحاكم عام مدني، يوضع تحت تصرفه 3 رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية.

2 . أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية

3 . أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعيينه من طرف مجلس الوزراء (وليس وزارة الحرب) بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

4 . أن يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين 6 مسلمين.

ثم جاء المرسوم الثاني والذي سمح لليهود أن يأخذوا الجنسية الفرنسية ويشاركوا في الحكم مع الأروبيين الغزاة. وبذلك تبقى الفئة الوحيدة المحرومة من المشاركة السياسية هي أبناء البلد الأصليين الذين حرموا من حق التصويت في الإنتخابات وحق التعبير عن أفكارهم وآرائهم السياسية.

وفي يوم 24 ديسمبر 1870 جاء مرسوم آخر لإلغاء المناطق العسكرية

وتحويل تلك المناطق تدريجيا إلى يد السلطة المدنية. وهذا معناه بسط نفوذ المعمرين على جميع المناطق التي كانت تخضع سابقا إلى سلطة العسكريين(1).

وفي إطار هذه القرارات والمراسيم المؤيدة للمعمرين الفرنسيين، قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية وحولت تلك المكاتب إلى "مكاتب لشؤون الأهالي أو أبناء البلد". كما تقرر منح التمثيل النيابي لكل ولاية جزائرية في البرلمان الفرنسي، ثم السماح للمعمرين الأوروبيين سنة 1875 أن يكون لكل ولاية ممثل لهم في مجلس الشيوخ الفرنسي. وفي مجال القضاء أصبحت المحاكم تتشكل من الفرنسيين فقط وتصدر الأحكام التي تراها أنها تخدم قضايا المعمرين فقط.

وبعد تحقيق هذه الإنتصارات السياسية، حول قادة الجالية الأوروبية أنظارهم إلى مسألة تعمير الجزائر بعناصر أوروبية قادرة على إستغلال الأراضي والإستفادة من الطاقة البشرية المتوفرة بأبخس الأثمان. وقد وضع الأوروبيون خطة لجلب 1,600,000 مهاجر جديد، وهذا بقصد الإستيلاء على نصف أراضي العرب سواء بإبعادهم أو عزلهم أو مصادرتها، ثم الإعتماد على الدولة لتمويل مشاريع الاسكان والإقامة. والشيئ الذي جعل المعمرين مقتنعين بنجاح خطة مشاركة الدولة في مساعدتهم للتغلب على الصعاب التي تعترض سبيلهم هو تفاقم عدد اللاجئين الفرنسيين القادمين من مقاطعة "الزاس – لورين" التي أصبحت تابعة لألمانيا بعد هزيمة فرنسا سنة 1870 . فالحكومة كانت مجبورة على إيجاد العمل لاولئك الفرنسيين الفارين من المنطقة المحتلة، والمكان الوحيد الذي يسعهم هو الجزائر التي في إمكانها أن تستوعبهم وتجنب الحكومة الفرنسية قضية مزاحمة سكان فرنسا من طرف اللاجئين الجدد(2).

---

(1). Yves Lacoste, André Nouschi, et André Prenant, l'Algérie: passé et présent. Paris: Editions sociales, 1960, pp. 367-369.

(2). عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 70 – 71 .

ونستخلص من ما تقدم، أن النظام العسكري، بعيوبه ومساوئه التي لا تعد ولا تحصى، يعتبر أهون من الحكم المدني في العصر الجمهوري. فبالرغم من تعنت القادة العسكريين واستيلاهم على الأراضي الخصبة لكي يصبحوا هم أسياد البلاد في القطر الجزائري ويقيموا المخططات الواسعة التي مكنت الدخلاء على البلاد من توطيد قدمهم وقهر أبناء شمال إفريفيا، فإن القادة الجمهوريين هم الذين ساعدوا الأروبيين على فرض إرادتهم على الملاك الجزائريين وتحويلهم إلى مجرد عاملين بالإجرة أو أجبروهم على الهجرة إلى أماكن أخرى للبحث عن العيش. كما أن القادة الجمهوريين هم الذين جاءوا بالبرامج المسطرة لتوسيع نطاق "التعمير الرسمي" وتقديم المساعدات الحكومية الضخمة لإنشاء المشاريع التجارية والعمرانية الخاصة بتسهيل إقامة الجاليات الأجنبية في الجزائر. وأكثر من هذا، عمد قادة الجمهورية الثالثة إلى اتباع سياسة إخضاع تونس والمغرب، ووضعهما تحت الحماية الفرنسية. وبفضلهم أيضا، منحت الجالية اليهودية بالجزائر حق الحصول على الجنسية الفرنسية دون أن يتخلى هؤلاء اليهود عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية. وبهذه القرارات استطاع المهاجرون الفرنسيون والأجانب أن يستولوا على مساحات كبيرة من أراضي الجزائر ويضمنون لأنفسهم مستقبلا في شمال إفريقيا.

وبعبارة أخرى، فإن سياسة الجمهوريين في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت ترمي إلى رفع معنويات المستوطنين الأجانب بالجزائر عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية إليهم حتى يتمكنوا من توطيد إقدامهم بالجزائر. وتحقيقا لهذا الهدف، تعهدت الدولة الفرنسية بتخصيص إعانات مالية لبناء المدن والمدارس والعمارات في الأماكن التي يقطنها الفرنسيون وتوفير القروض لرجال الأعمال الذين يرغبون في القيام بمشاريع تجارية. كما قدمت الحكومة تسهيلات بشأن الهجرة إلى الجزائر ووضعت تحت تصرف المهاجرين الجدد الأراضي الشاسعة لإستغلالها دون مقابل. وتجسمت هذه السياسة في

القانون الصادر يوم 21 جوان 1871 والذي وافق فيه مجلس النواب الفرنسي على منح 100,000 هكتار للاجئين الفرنسيين من ألزاس - لورين. كما إقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340,000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لتسكين الوافدين الجدد على الجزائر . ولم يكتف البرلمان بهذا، بل استغل ثورة الجزائريين على فرنسا سنة 1871، وأعطى موافقته على فرض "ضريبة الحرب الإجبارية" كعقاب على حمل الأسلحة ضد فرنسا. ومع أن مجلس النواب الفرنسي حدد قيمة الأموال التي يدفعها الجزائريون بـ 25 مليون فرنك إلا أن هذا المبلغ قد إرتفع إلى 36,582,298 فرنك في جوان 1872 [1]. غير أن مجلس النواب الفرنسي سرعان ما شعر بالعبء المالي الثقيل على كاهل الشعب الفرنسي فأصدر قانونا في 15 سبتمبر 1871 يقضي بأن يكون في حوزة كل مهاجر فرنسي إلى الجزائر ما يعادل 5,000 فرنك فرنسي على أن تتكفل الدولة الفرنسية بنقلهم على حسابها الخاص وتشييد القرى والمدارس والبلديات في الأماكن التي يستقرون بها[2].

وبعد عامين من تدفق المهاجرين الفرنسيين والأجانب على الجزائر إتجهت نية قادة الجمهورية إلى توسيع رقعة المعمرين على حساب ملاك الأراضي الجماعية حيث تقرر أن لا يسمح لأهل البلد الأصليين بأي شبر من الأراضي يفوق ما يستطيعون خدمته من الأرض. كما نص قانون 26 جويلية 1873 الذي أقره مجلس النواب الفرنسي على إعتبار كل الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي. وهذا يعني أن أراضي الوراثة ينبغي أن تقسم وأنه لم يعد من حق المسلمين المحافظة على الأملاك الجماعية التي هي عادة مرعية في الشريعة

---

(1). Charles, Robert Ageron, **Les Algériens Musulmans et la France; 1871-1919.** Paris: Presse Universitaire de France, 1968, 1968 - pp. 26-27.

(2). Jean-Marie Antoine, Lanissan (editor), **l'expansion coloniale de la France.** Paris: Ancienne Librairie Germen Baillière et Cie, 1886, p. 42.

الإسلامية. وزيادة على ذلك فإنه نتج عن هذا القانون نوع من المضاربة والتسابق إلى التخلص من الأراضي الشيئ الذي أدى إلى قيام نزاعات وحزازات محلية بين المواطنين الجزائريين. ثم أن الفرنسيين أنفسهم إستغلوا هذه النقطة بالذات وحرضوا الملاك الصغار والورثة على المطالبة بحقوقهم للتغلب على خصومهم في حالة ما إذا آل الأمر إلى المحاكم لتبت في الأمر. ومما لا جدال فيه هو أن عددا لا يستهان به من سكان البلد الأصليين قد خسروا أراضيهم في النهاية وذلك نظرا لقلة إلمامهم بالإجراءات القانونية الدقيقة التي ينبغي إتباعها لإثبات حقوق الملكية وربح المعركة ضد المهاجرين الأجانب(1).

(1). Stephen H. Robert, Histoire of the french colonial policy: 1870 - 1925. London: p. s. king, 1929, p. 200.

الفصل السابع

المقاومة الجزائرية ضد الحكم المدني تنتشر في كل مكان

مقدمة

إنه لمن البديهي أن نقول بأنه ابتداء من سنة 1870 تفاقمت المشاكل وازداد وضع الجزائريين سوءا وذلك نتيجة للضغوط التي كان يمارسها الجيش الفرنسي من خلال مكاتبه العربية، والمجاعة و الأمراض التي قضت على الأخضر واليابس في الجزائر في الفترة الممتدة من عام 1866 إلى غاية 1870 . وبانهيار السلطة السياسية في باريس ووقوع نابليون الثالث أسيرا في يد الألمان، بعد معركة سيدان، استولى المعمرون الأوروبيون على السلطة في الجزائر وتخلصوا من جميع القيود التي كانت تحول دون فرض نفوذهم المطلق على أبناء البلاد الأصليين.

ففي الفترة الممتدة من 1866 إلى 1872 إرتفع عدد الأوروبيين من 220,000 إلى 279,000 بينما انخفض عدد الجزائريين من 2,700,000 مواطن إلى 2,100,000 نسمة، أي هلاك 600,000 جزائري بسبب الجفاف ومرض الكوليرا، والجراد[1].

وطبعا، فإن انقراض الماشية وانعدام الغلات الزراعية، وإصرار رجال المكاتب العربية على أن يدفع الجزائريون الضرائب إلى السلطة الفرنسية قد

---

(1). Yves LACOSTE, André NOUSCHE et André PRENANT, L'Algérie, Passé et Présent. Paris : Editions Sociales, 1960, p. 372.

حطمت إرادة كل جزائري على مواجهة الاحتلال الفرنسي بحيث لم يعد في امكان المواطنين الحصول على القوت الضروري لبقائهم على قيد الحياة. ثم أن المستوطنين الأروبيين كانوا قد قاموا بحملة كبيرة في فرنسا ذاتها للتخلص من أي زعيم جزائري سواء في قريته أو مدينته أو في وطنه، ونجحوا إلى حد كبير في إقناع النواب وأصحاب الشركات الكبرى بأن التوسع الاستيطاني والاستيلاء على أراضي العرش من طرف المستوطنين الأروبيين وعدم تطبيق جميع القوانين الفرنسية على المسلمين، هي عوامل أساسية لبقاء فرنسا بالجزائر، وما دام رؤساء القبائل وزعماء المسلمين يعملون بحرية تامة فلا يمكن أن تنجح فرنسا في انتهاج سياسة الادماج والقضاء على الشخصية العربية المناهضة للوجود الفرنسي بالجزائر. وفي يوم 9 مارس 1870 وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على إنهاء نظام الحكم العسكري وتعويضه بالنظام المدني في الجزائر، وهذا معناه نقل السلطة إلى يد المعمرين والقضاء على العادات والتقاليد والشريعة الإسلامية وإحلال القوانين والعادات والتقاليد الفرنسية محل القوانين الجزائرية.

وابتداء من يوم 4 سبتمبر 1870 وهو اليوم الذي وقعت فيه الثورة ضد النظام الفرنسي، استغل المستوطنون الفرنسيون بالجزائر الفراغ السياسي الموجود وقاموا بشن حملات عدائية ضد الجزائريين، وفي بعض الحالات قاموا باعتقال بعض الشخصيات الجزائرية بدعوى أنهم كانوا عملاء للأمبراطور نابليون الثالث ومتعاونون مع المكاتب العربية المعادية للمستوطنين. وكانت نتيجة هذه الاضطهادات هي قيام ثورات مضادة للحكم المدني قادها زعماء القبائل والشخصيات الجزائرية ذات النفوذ القوي في المجتمع الجزائري.

وباختصار، فقد كان هناك إجماع على مقاومة غلاة الاستعمار لكن أبناء الجزائر لم يوحدوا جهودهم وينسقوا فيما بينهم ويتفقون على قيادة مشتركة تجمعهم. ولهذا تمكن الفرنسيون من التصدي لرجال المقاومة الجزائرية

والانفراد بكل قائد والقضاء على ثورته وسجن أنصاره بسهولة تامة. وعلى سبيل المثال، فقد كانت هناك:

1 . **ثورة أولاد سيدي الشيخ** : بالجنوب الغربي للجزائر حيث قام الأعلى بن بوبكر بن حمزة بخوض معركة واد فوليلة في 13 مارس 1871، ثم قام في شهر سبتمبر من عام 1871 بخوض معركة حامية الوطيس ضد قوات الكولونيل (قائد) ولكن قوات الإستعمار الفرنسي كانت أكثر عددا وعدة من جيش الأعلى بن بوبكر بن حمزة وأجبرته على الفرار إلى الساورة حيث ظل مختفيا هناك حتى وفاته سنة 1886 .

2 . **ثورة محمد بن تومي بوشوشة** : كان هذا القائد العملاق من الرجال الجزائريين الذين تعاونوا مع ثوار أولاد سيدي الشيخ، ومن المؤسسين لحركة التوارق بالصحراء الذين قرروا حمل السلاح ضد الاستعمار الفرنسي. وفي شهر أفريل من عام 1870 هاجم مدينة القليعة واستولى في 5 ماي 1870 على مدينة متليلي بعدحصار دام عدة أيام. وابتداء من هذا التاريخ أصبح بوشوشة هو قائد المقاومة الجزائرية في الجبهة الجنوبية بصحراء الجزائر. وفي أواخر سنة 1870 انتقل من مركزه بعين صالح إلى واحة الرويسات قرب ورقلة ثم اتجه إلى وادى سوف. وفي يوم 5 مارس 1871 هاجم حامية ورقلة فهزمها واستولى عليها بمساعدة أنصاره الكثيرين الموجودين داخلها، وعين ابن ناصر بن شهرة خليفة عليها لكي تكون قاعدة للثورة. وفي يوم 13 ماي من نفس السنة قام بمهاجمة توقرت وانتصر على القوات الفرنسية المرابطة بها. إلا أن القوات الفرنسية تمكنت يوم 27 ديسمبر 1871، من شن هجوم كبير على مدينة توقرت، ثم احتلت من جديد مدينة ورقلة يوم 2 جانفي 1872 وذلك بعد معركة عسكرية بقيادة الجنرال (دولاكرا) ضد حاكمها بوشوشة. واستأنف هذا الأخير حرب العصابات ضد القوات الفرنسية في المنيعة وحارب إلى أن وقع في الأسر في معارك مارس 1874 فاقتيد إلى ورقلة عاصمته الأولى في بداية

ثورته، ثم نقل إلى سجن قسنطينة حيث قدم إلى المحاكمة فصدر الحكم عليه بالإعدام الذي نفذ فيه بتاريخ 29 جوان 1875 بمعسكر الزيتون بقسنطينة[1].

3 . **ثورة الصبايحية** : المتمثلة في قيام هؤلاء الجنود بتمرد في شرق البلاد في أواخر شهر سبتمبر عام 1870 وذلك عندما حاولت فرنسا أن تنقلهم إلى أوروبا لمحاربة الألمان في بروسيا . وقد قامت السلطات الفرنسية بإصدار أحكام إعدام ضد البعض من الجنود ونفذتها فيهم بالساحة العامة بمدينة سوق أهراس، وصادرت أملاك وأراضي سبعة دواوير وأخذت عشرات المواطنين كرهائن.

4 . **إنتفاضة أولاد عيدون بالميلية** : في يوم 15 فيفري 1871 قام سكان الميلية بشمال قسنطينة بثورة على الأوروبيين المتواجدين بالمدينة وأرغموهم على الاعتصام بقلعة المدينة وأحرقوا عددا من مزارعهم. وتضامن معهم سكان بني تليلان بنفس المنطقة، واضطرت السلطات الفرنسية أن تستعين بجنود البحرية الفرنسية وسبعة فيالق استعملت في حرق معظم القرى المعزولة. وفي معركة زرزور الفاصلة التي خاضوها ضد القوات الفرنسية يوم 26 فيفري 1871، استطاعت القوات الفرنسية أن تتغلب على الثوار وتأخذ 400 رجل كرهائن.

5 . **ثورات المقراني والشيخ الحداد وبو مزراق** : عندما تدهورت الأوضاع بشرق الجزائر، طلب الشيخ محمد المقراني من السلطات الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه بصفته باشاغا لأنه لا يرغب في أن يعمل مع السلطات الفرنسية. لكن السلطات الفرنسية رفضت طلب إستقالته يوم 9 مارس 1871، وطلبت منه تقديم استقالة أخرى لها مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يرد له الجواب بالقبول أو الرفض. فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له وإهانة بالغة، فأقدم على الثورة وحمل السلاح. وفي يوم 16 مارس 1871 قام بمحاصرة مدينة برج بوعريريج إلا أن

---

(1). كيف تحررت الجزائر؟ نشر وزارة الثقافة والإعلام بالجزائر، 1979، ص 31 - 32 .

القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار على المدينة يوم 26 / 3 / 1871 . وفي يوم 8 أفريل 1871 إنضم إلى المقراني الشيخ الحداد، ودارت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية وقوات الثوار يوم 12 أفريل 1871 قرب جبل تفارطاست. وفي معركة أخرى يوم 5 ماي 1871، واجهت قوات الشيخ المقراني قوات الكولونيل (تروملي) الذي كان يحكم سور الغزلان. وعندما خف الاقتتال اغتنم المقراني الفرصة لأداء صلاة الظهر مع رفاقه. وبينما كان يؤدي فريضة الصلاة فاجأه جنود الزواف الذين كانوا يراقبون الثوار من بعيد، فأصابوه في جبهته وسقط شهيدا مع ثلاثة من رفقائه. وقد تم نقل جثمانه إلى قلعة بني عباس ودفن في مسقط رأسه. أما الشيخ الحداد الذي انضم إلى الشيخ المقراني يوم 8 أفريل 1871 والذي استقر أجداده في قرية صدوق منذ القرن الخامس عشر الميلادي، فقد استطاع أن يشكل جيشا جزائريا يتكون من 120,000 مجاهد (بينما جيش المقراني لم يكن يتجاوز 25,000 مجاهد) وخاض معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي بحيث أحدث هلعا كبيرا في الأوساط العسكرية. لكن الشيخ الحداد الذي تمكن أنصاره من التطوع للجهاد في مناطق كبيرة من البلاد لم يتمكن من جمع السلاح الضروري لخوض معارك حاسمة ضد قوات الاحتلال، وبذلك فشلت خطة الحداد لإيقاف الزحف الفرنسي في جبال القبائل وتمكن الجنرال لالمان الفرنسي يوم 24 جوان 1871 من تشتيت العائلات وحرق المنازل وإجهاض حركة المقاومة الجزائرية. كما تمكن نفس الجنرال من اعتقال أبناء الشيخ محمد أمزيان الحداد، ثم اعتقال الشيخ الحداد نفسه بعد عشرة أيام وأرسلته القوات الفرنسية إلى بجاية حيث وضع في قلعة (بارال).

وكان لاستسلام الحداد أثره الكبير على معنويات القائد أحمد بومزراق شقيق الباشاغا محمد المقراني، الذي ثار على الفرنسيين بناحية سور الغزلان. وقد حاول بومزراق أن يخلق الانسجام بينه وبين قادة الأخوة الدحمانيين لكنه لم يوفق. وفي يوم 8 أكتوبر 1871 خاض بومزراق معركة فاصلة ضد قوات

الجنرال الفرنسي (سوسى) بجوار قلعة بني حماد بناحية بجاية، انتهت بتغلب الفرنسيين على قواته. وبعد ذلك إتجه إلى ورقلة والتقى بالقائد بوشوشة وأبن شهرة والزبير ولد سيدي الشيخ. وعندما أدرك أنه غير قادر على مواجهة القوات الفرنسية بقواته المتواضعة حاول أن يجد مكانا آمنا يلتجئ إليه في الصحراء، تاه هناك، واكتشفته دورية فرنسية يوم 20 جانفي 1871، أمام بركة ماء قرب واحة الرويسات في حالة إغماء، فحملته القوات الفرنسية إلى معسكر الجنرال (دولاكروا) بالرويسات، فتم التعرف عليه وإسعافه، ثم أرسل إلى السجن في كاليدونيا الجديدة حيث بقي هناك قرابة 30 سنة إلى أن وافته المنية هناك[1].

6 . **إنتفاضة الشمال القسنطيني** : يعتبر الحسين بن أحمد (الملقب بمولاي الشقفة) من الشخصيات الجزائرية القوية في شمال قسنطينة حيث أقام علاقات وثيقة مع الشيخ عزيز بن الحداد وانضم إلى هذا الأخير يوم 20 جوان 1871، واشترك مع ثوار الزواغة يوم 4 جويلية 1871 في الهجوم على قافلة فرنسية كانت متجهة من قسنطينة إلى سطيف وعسكر بعد ذلك في بني خطاب. وقد اشتهر مولاي الشقفة وزميله المقدم محمد بن فيالة بهجومهما القوي على جيجل يوم 16 جويلية 1871 وكذلك مهاجمة قواتهما برج الميلية يوم 19 جويلية 1871 وتخريب خط السكك الحديدية الذي يربط بين سكيكدة وقسنطينة. وفي يوم 27 جويلية 1871 خاضت قوات مولاي الشقفة المدعمة بقوات إبن فيالة معركة كبيرة ضد القوات الفرنسية في واد شرشال، وانتهت بهزيمة قوات مولاي الشقفة وحليفه إبن فيالة وذلك بسبب قلة الأسلحة وضعف خطة الهجوم. وتمكنت الفرنسية من إلقاء القبض عليهما يوم 21 أوت 1871، وإنهاء هذه الانتفاضة التي انطلقت من بني فتح وبني خطاب بالقرب من العنصر، ناحية جيجل.

7 . **ثورة واحة العمري** : جاءت هذه الثورة ضد العائلات الموالية

---

(1). كيف تحررت الجزائر؟ الجزائر : وزارةالثقافة والإعلام، 1979، ص 36 - 38 .

لفرنسا في جنوب البلاد. وقد قاد الثورة ضد فرنسا والموالين لها السيد يحي بن محمد (من أولاد بوزيد) ضد بولخراص بن قانة الذي كان متسلطا على السكان ويعاملهم بخشونة كبيرة وفرنسا تدعمه. وفي صباح يوم 11 أفريل 1871 نشبت معركة حامية الوطيس بين قوات يحي بن محمد وجيشه المتكون من 2.000 مقاتل وبين فرقة كبيرة من القوات الفرنسية بقيادة الجنرال (كارتيري). وبالرغم من وفاة الزعيم يحي بن محمد وإصابة داعيته أحمد بن عايش بجروح في اليوم الأول من المعركة، فإن الثوار قد واصلوا الكفاح حتى النهاية. وفي يوم 22 أفريل 1871 وصلت نجدات فرنسية من قسنطينة، ونجدات أخرى من بوسعادة يوم 24 أفريل من تلك السنة، والتحق الجنرال (روكبرون) بزميله كارتيري المتواجد في منطقة القتال بواحة العمري، وآنذاك قامت القوات الفرنسية بشن هجوم على الثوار يومي 27، 28 أفريل 1871، واضطر الثوار الذين بقوا على قيد الحياة أن يستسلموا للقوات الفرنسية. ومباشرة بعد الانتصار على الثوار، قام الجنرال (كارتيري) بإعطاء أوامر بتخريب الواحة كلها على غرار مافعله (هيربيون) بواحة الزعاطشة عام 1849 [1].

8 . **إنتفاضة الأوراس** : وهي في الحقيقة مشابهة لانتفاضة واحة العمري حيث كان سبب الانتفاضة هو محاربة الموالين لفرنسا. وقد ابتدأت الانتفاضة يوم 30 ماي 1879 وذلك حين قام أنصار محمد أمزيان عبد الرحمن (المسمى محمد بن عبد الله) باغتيال قايد بني سليمان ثم قائد أولاد داود وذلك لأنهما كانا يقودان مجموعة من عملاء فرنسا للقضاء على الثوار المناهضين للاحتلال الفرنسي في الأوراس. وتدخلت القوات الفرنسية لضرب الثائرين وإلقاء القبض على عدد كبير منهم. ونظرا لعدم تكافؤ القوة، إنسحب الثوار وتوجهوا إلى الصحراء ومن هناك دخلوا جنوب تونس. لكن الباي التونسي ألقى عليهم القبض وسلمهم إلى السلطات الفرنسية التي أنشأت

---

(1). كيف تحررت الجزائر؟ وزارة الأعلام والثقافة، 1979، ص 39-49 .

مجلسا عسكريا وحكمت على 14 من قادة ثورة الأوراس بالإعدام، و26 بالأشغال الشاقة و16 بالبراءة. إلا أن رئيس الجمهورية الفرنسية تدخل يوم 9 نوفمبر 1880 وخفف الأحكام الخاصة بالإعدام إلى الأشغال الشاقة. وكعادتها قامت فرنسا بمصادرة أراضي هذه القبائل المتمردة عليها بالأوراس والتي تقدر بـ : 2,777 هكتار من أخصب الأراضي(1).

9 . **ثورة الشيخ بوعمامة** : يمكن وصف هذا الثائر بعبد القادر الجزائري الثاني وذلك بسبب قدرته على محاربة الفرنسيين لمدة 23 سنة (1881 - 1904). ومثل الأمير عبد القادر الذي ينتمي إلى عائلة عريقة وذات سمعة شعبية، فإن الشيخ بوعمامة بن العربي بن التاج الذي ولد في الفقيق (على الحدود المغربية – الجزائرية) ينتمي إلى عائلة أولاد سيدي الشيخ التي حاربت الفرنسيين لمدة طويلة من الزمن. وقد اشتهر الشيخ بوعمامة بقدراته على مواجهة الفرنسيين وفشل فرنسا في إلقاء القبض عليه. وكما هو معروف، فإن فرنسا قد حاولت منذ 1845 أن تقسم عائلة أولاد سيدي الشيخ بين الجزائر والمغرب وتخلق صراعات بينهم. لكن الشيخ بوعمامة استغل فرصة تواجد أفراد عائلته في المغرب والجزائر وأصبح ينتقل بين البلدين ويقاتل الفرنسيين متى شاء. وفي يوم 22 أفريل 1881 أرسلت فرنسا فرقة عسكرية كبيرة للقضاء على الشيخ بوعمامة وزعماء الثورة في الصحراء الجزائرية. لكن رجال بوعمامة تمكنوا من نصب كمين لقائد الفرقة الفرنسية الملازم الثاني (واينبرينار Weinbrenneur) وقضوا عليه قبل أن يتمكن من القضاء على الثوار بمساعدة بعض الخونة في مدينة فرندة. وامتدت ثورة بوعمامة إلى ناحية وهران في شمال البلاد، لكن لنجاحه الكبير كان في الصحراء حيث أسر الجزائريون في عهده بعثة عسكرية فرنسية كانت متواجدة في الهوقار بقصد اكتشاف مجاهل الصحراء وقتلوا قائد البعثة الكولونيل (فلاتير). وفي معركة

---

(1). Charles Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France, Tom.I, (1871-1919). Paris : P.U.F. 1968, p. 59.

أخرى استطاع بوعمامة أن يأسر ثلاثمائة فرنسي[1]. وفي الأخير استطاع الفرنسيون أن يحاصروا بوعمامة في الصحراء بحيث لا تتسرب أخبار مقاومته إلى شمال البلاد. كما تغلبوا عليه بسبب تفوقهم في السلاح (وخاصة المدفعية) وكذلك ازدياد النفوذ الفرنسي في المغرب وصعوبة تنقله بين البلدين. وقد توفي بوعمامة بصفة طبيعية يوم 7 أكتوبر 1908 في دائرة وجدة بالمغرب الأقصى الشقيق.

هذه، باختصار، بعض الثورات والانتفاضات التي وقعت بالجزائر خلال القرن التاسع عشر، والتي تثبت لنا أن الجزائريين قد تصدوا لقوات الاحتلال الأجنبي وحاولوا باستمرار أن يناضلوا من أجل استرداد السيادة للدولة الجزائرية وإجبار العدو على مغادرة الجزائر وتركها لأهلها الأصليين. لكن قوة العدو وتفوقه في السلاح، وحيله المعروفة بانتهاج سياسة "فرق تسد" واستيلائه على ثروات الجزائريين، ساهمت في أضعاف المقاومة الجزائرية وتخفيف حدتها.

وكما سنرى لاحقا فإن قوات الاحتلال الفرنسي والمستوطنون الأوروبيون قد قاموا بحركة قمع وتعذيب الجزائريين وحرمانهم من الحقوق السياسية إلى درجة أن الجزائريين تحولوا إلى سجناء وعبيد في وطنهم الأصلي.

(1). كيف تحررت الجزائر؟ مرجع سابق، ص 40 .

الفصل الثامن

السياسة الجديدة للمستوطنين الأوربيين باالجزائر بعد سنة 1870

مقدمة :

لكي نأخذ فكرة واضحة عن سياسة المستوطنين الأروبيين في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة ينبغي أن نشير إلى أن البرنامج السياسي للمستوطنين الأروبيين بالجزائر كان جاهزا ومهيئا للعمل به منذ 1848، لكن الجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه على الجزائر منذ احتلاله لها في سنة 1830، لم يسمح للمستوطنين الأروبيين أن يطبقوا برامجهم حيث كان هو المطبق للسياسية التي تخدم مصالح الجيش ثم مصالح الأوروبيين. وكما هو معروف، فقد استعان الجيش بالمكاتب العربية لكي يقيم جسورا للتعاون بينه وبين المواطنين الجزائريين.

وبأيجاز، فإن الصراع السياسي على السلطة كان قائم بين الأوروبيين والجيش لغاية 1870، أي حين اندحر الجيش في معركة سيدان وألقي القبض على نابليون الثالث من طرف الألمان، وآنذاك فقط مالت الكفة لصالح المستوطنين الأروبيين الذين استولوا على السلطة في الجزائر وأصبحوا هم يسيرون البلاد ويحكمونها بأسلوبهم الخاص لغاية أول نوفمبر 1954 .

وباختصار، فإن المستوطنين الأروبيين بالجزائر قد قاموا بإعداد برنامج سياسي مكثف لتدعيم نفوذهم في الجزائر وإقامة نظام سياسي يخدمهم إلى الأبد. وكان الزعيم المفكر والمحرك لمخططات المستوطنين الأروبيين بالجزائر هو

الدكتور (أوغيسط وورنير August Warnier) الذي يعتبر هو المتكلم الرسمي بإسمهم في عهد نابليون الثالث. ومع أنه طبيب عسكري في السابق، فقد ناضل لتحقيق برامج المستوطنين وذلك من خلال تقلده لمنصب مدير الشؤون المدنية بمقاطعة وهران في عهد الجمهورية الثانية. كما اشتغل كمستشار للحكومة الفرنسية في الجزائر إلى أن قام نابليون الثالث بإبعاده من هذا المنصب، وتحول بعد ذلك إلى مستوطن يشتغل بالصحافة. وقد اشتهر هذا المفكر بالفكرة الأساسية التي قامت عليها سياسة الاستيطان في الجزائر وهي: **نظرية الإدماج التدريجي للجزائريين**. وحسب نظرية (وورنير) فإنه لا يمكن قبول مجتمع متخلف وهمجي في مجتمع أوروبي يتزعم الحضارة الغربية. وعليه فلا بد من العمل تدريجيا لإدماج الجزائريين في المجتمع الأوروبي وذلك برفع المستوى الاجتماعي لأبناء البلد الأصليين. وتتمثل خطة المستوطنين الأوروبيين التي وضعها هذا الطبيب فيما يلي:

1 . التمثيل النيابي للمستوطنين الأوروبيين في البرلمان الفرنسي

2 . إقامة حكم مدني (بدلا من الحكم العسكري)

3 . إنشاء مجلس أعلى للحكومة يتكون من شخصيات منتخبة

4 . إعلان التل منطقة مدنية يحكمها الولاة ورؤساء بلديات

5 . السماح للمحاكم الفرنسية بالنظر في القضايا الجنائية

6 . عدم السماح للعرب أن يشتروا الأراضي التي تصادر منهم

7 . عدم الإعتراف بأراضي الأعراش وإقامة نظام للملكية الخاصة الفردية[1].

وعندما تعرضت الجزائر لأزمة غذائية حادة في الفترة الممتدة من 1866 إلى غاية 1868، استغلها المستوطنون الأوروبيون لصالحهم وقاموا بحملة إعلامية واسعة النطاق لخلق إنطباع لدى الرأي العام أن هذه الأزمة جاءت نتيجة لسوء

---

(1). Charles Robert AGERON, Op.Cit; pp. 41-42.

الإدارة من طرف الإمبراطورية التي كانت تعمل على تشجيع إنشاء "الإمبراطورية العربية". وبالفعل فقد نجحت الحملة، وتقرر إنشاء لجنة تحقيق برلمانية في الأزمة التي نتج عنها وفاة 500,000 جزائري. وكانت هذه فرصة لأعضاء اللجنة البرلمانية لكي يحضروا إلى الجزائر ويستمعوا إلى المستوطنين الأوروبيين ويعملوا على تحقيق الأهداف المرسومة من طرف هؤلاء المحتلين. وكان رئيس اللجنة البرلمانية لوكونت لوهون (Le Comte Lehon) من الشخصيات البرلمانية الفرنسية المرموقة التي كانت لها سمعة كبيرة في فرنسا. واشتمل تقرير اللجنة على عدة مطالب للمستوطنين الأوروبيين تمثلت في:

- توسيع نطاق الحكم المدني
- إلغاء المكاتب العربية
- تقسيم أراضي الأعراش
- تطبيق نظام الملكية الفردية
- إحلال نظام العدالة الفرنسي محل القضاء الجزائري
- التخلص من قادة القبائل العربية
- الإعتماد على نظام المحلفين الفرنسيين في المحاكم الجنائية[1].

كما طالب المستوطنون اللجنة البرلمانية بأن لا تطبق عليهم القوانين الفرنسية في ميادين الضرائب، والتسجيل العقاري وأداء الخدمة العسكرية. لكن بالنسبة للمسلمين الجزائريين ينبغي فرض جميع القوانين عليهم دون استثناء.

وبالفعل، فقد أبدت اللجنة البرلمانية موافقتها على الاندماج التدريجي. وفي اجتماع للبرلمان يومي 13 و14 أفريل 1869 طالب رئيس اللجنة البرلمانية بتحقيق المطالب التي هي مفيدة للمعمرين. إلا أن وزارة الحرب الفرنسية تفطنت

(1). Ibid., p. 44.

لخطة المستوطنين وأبلغت نابليون الثالث يوم 24 أفريل 1869 بخطة النواب وهدفهم المتمثل في تدعيم المستوطنين الأوروبيين لكي يستولوا على السلطة في الجزائر والتخلص من الحكم العسكري . وبناء على هذه التوصية من وزارة الحرب، قام نابليون الثالث باتخاذ إجراء يتمثل في تشكيل لجنة من 9 أعضاء برئاسة الماريشال راندون (Randon) وإعطائه وصفا دقيقا للأوضاع العامة بالجزائر. وتمكن أعضاء اللجنة الجديدة من عقد 27 جلسة عمل مع المسلمين والمستوطنين الأوروبيين بالجزائر. وفي يوم 25 مارس 1870 قدمت اللجنة تقريرها إلى البرلمان الفرنسي. واشتمل التقرير على فقرات تدين الإدارة العسكرية ولكنه دعا إلى إعطاء حق انتخاب النواب للمسلمين الجزائريين. كما أوصت اللجنة البرلمانية بإنشاء دستور للجزائر يتمتع فيه المسلمون بحق التصويت وانتخاب نواب يمثلونهم في البرلمان الفرنسي. ومات هذا المشروع ولم تتم الموافقة عليه.

وتعقدت الأمور في الجزائر سنة 1870 يوم تحالفت الكنيسة مع زعماء الأوروبيين أمثال (وورنير) حيث اتفق لافيجري (Lavigerie) معهم، أي الأوروبيين، على انتهاج سياسة جديدة تتمثل في المطالبة بإيقاف المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر والعمل على إدماج السكان المسلمين وتحويلهم إلى مسيحيين متحضرين، أي الحضارة الغربية التي كانت حضارة آباء الجزائريين في السابق، وزعم (وورنير) أنه من السهل أن يرجع المسلمون إلى الديانة المسيحية. وعليه، فالخطوة الأولى التي ينبغي القيام بها هي تعليم الأطفال الجزائريين اللغة الفرنسية وتعريفهم بالديانة المسيحية. ولقبول هذه الخطة، دعم لافيجري المستوطنون الأوروبيون من الناحية السياسية ونادى بضرورة إقامة حكم مدني، والسماح بالملكية الفردية، وضرورة إخراج الجيش من الجزائر وإرساله إلى تونس ليخلصها من الفوضى الموجودة بها. فالجزائريون، في رأيه، ينبغي أن يحكمهم المدنيون الفرنسيون.

لكن هذا التحالف بين الكنيسة وبعض الشخصيات السياسية الأوروبية في الجزائر إنهار بمجرد ظهور معارضة قوية في أوساط المستوطنين الأوروبيين

الذين عارضوا التعليم الكاثوليكي في الجزائر، وقاموا بطرد جميع المدرسين الكاثوليكيين من الأباء البيض في الجزائر و إرسالهم إلى فرنسا لأنهم يريدون أن يكون التعليم لائكيا في الجزائر. كما قاموا بحملة عنيفة ضد (لافيجري) الذي يعتبر في نظرهم من المؤيدين للملك والمناهضين للنظام الجمهوري.

وبمجرد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث يوم 2 سبتمبر 1870 وإلقاء القبض عليه وسجنه في ألمانيا لغاية 1871 ثم نفيه إلى بريطانيا حيث مات في عام 1873، جاءت حكومة الدفاع الوطني لتتخذ إجراءات خطيرة لصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وتحقق جميع مطالبهم التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة. وتزعم حركة التغييرات الجديدة لصالح الأوروبيين السيد أدولف كريميو الذي كان المسؤول الأول عن الشؤون الجزائرية في حكومة الدفاع الوطني المناهضة لنابليون الثالث المهزوم. وتتمثل السياسة الجديدة في دمج الجزائر بفرنسا وذلك عن طريق إصدار 36 مرسوما تتعلق بالجزائر وبانتقال السلطة من يد العسكريين إلى يد المستوطنين الأوروبيين. ومن أهم هذه المراسيم نخص بالذكر:

1 . المرسوم الصادر يوم 4 أكتوبر 1870 والمتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من 4 فقط عام 1848، وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوروبيين في فرنسا.

2 . المرسوم الصادر يوم 8 أكتوبر 1870 والخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.

3 . المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870 والذي انشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم في 3 ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا (وليس وزارة الحرب كما كان الحال سابقا).

4 . المرسوم الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1870 الذي يسمح للمعمرين الأوروبيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري، أي يتحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين.

5 . المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870 الذي سمح للمستوطنين الأوروبيين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا، وكذلك إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني.

6 . المرسوم الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870 والمعروف بـ"مرسوم كريميو" وهو الذي سمح فيه لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون للرعاية الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية.

وباختصار، فإن هذه المراسيم قد جاءت لتحقيق رغبات المستوطنين الأوروبيين المتمثلة في تقوية عدد السكان الأوروبيين واليهود حتى تنجح سياسة الإدماج بسرعة وفعالية، والقضاء على المكاتب العربية التي تقوم عادة بالجوسسة لحساب القيادة العسكرية بالجزائر. وفي شهر نوفمبر 1870 إتهمت جريدة "مستقبل الجزائري" التي تصدر بوهران رجال المكاتب العربية بأنهم هم الذين حرضوا الجزائريين على الثورة وأنهم خونة يعملون ضد المصلحة الوطنية الفرنسية[1].

وبعد تحقيق هذه الإنتصارات السياسية، حول قادة الجالية الأوروبية أنظارهم إلى مسألة تعمير الجزائر بعناصر أوروبية قادرة على استغلال الأراضي والاستفادة من الطاقات البشرية المتوفرة بأرخص الأثمان. وحسب بعض الإحصائيات الواردة في المصادر الفرنسية، فإن المستوطنين الفرنسيين والأجانب كانوا يطمحون إلى جلب حوالي 2 إلى 6 أو 7 ملايين. إلا أن الرقم الحقيقي الذي كانوا يعملون على تحقيقه هو 1,600,000 مهاجر جديد[2]. وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف، رسموا خطة محكمة تتلخص فيما يلي:

---

(1). AGERON, Op.Cit., pp. 24-25.

(2). Ibid., p. 53.

"أخذ نصف أراضي العرب سواء بإبعادهم وعزلهم أو مصادرتها" ثم "الاعتماد على الدولة لتمويل مشاريع الإسكان والإقامة". والشيء الذي جعل المستوطنين مقتنعين بنجاح خطة مشاركة الدولة في مساعدتهم للتغلب على الصعاب التي تعترض سبيلهم هو تزايد عدد اللاجئين الفرنسيين القادمين من مقاطعة "الألزاس-لورين" التي أصبحت تابعة لألمانيا بعد هزيمة فرنسا في سنة 1870 . فالحكومة مجبرة، في هذه الحالة، على إيجاد العمل لأولئك الفرنسيين الفارين من المنطقة المحتلة، والمكان الوحيد الذي يسعهم هو الجزائر التي في إمكانها أن تستوعبهم وتجنب الحكومة الفرنسية قضية مزاحمة سكان فرنسا من طرف اللاجئين الجدد[1].

نستخلص من كل ما تقدم أن المستوطنين الفرنسيين حاولوا، بعد 1870، أن يضعوا برامج نهائية لمستقبل الجزائر بحيث لا يمكن أن تفلت من أيديهم. وحسب الخطة التي اعتمدوها، فلا بد من العمل في الاتجاهات التالية:

1) منح الجنسية الفرنسية لجميع الأوروبيين وتوسيع القاعدة بحيث تعطى الجنسية الفرنسية بصفة أوتوماتكية لجميع أبناء الأوروبيين المولودين بالجزائر. وفي هذا الإطار أعلن (مينرفيل) أول رئيس لمحكمة الجزائر بأنه يتعين على جميع السكان أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية، وأن يدركوا أن قدوم شعب من الشمال جاء ليستقر. وأكد أن المشكل الذي يواجه سياسة الإدماج هو وجود مجتمعان مختلفان في كل شيء: في العقيدة، في الفكر، في العادات وفي التقاليد. ولذلك لا يمكن دمجهما إلا بإبتلاع شعب لشعب[1]. وفي نفس الإطار طلب (ديفال) جلب 2.000.000 أوروبي جديد. أما في عام 1875، فإن السيد (لوبلان بريبوا Le Blanc Prebois) قد اقترح جلب 6 إلى 7 ملايين أوروبي جديد، ولو في رأيه، فإن 1.600.000 مهاجر أوروبي جديد يعتبر

(1). عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 70 - 71 .

(2). AGERON, Op.Cit., pp. 52-53.

كافيا[1]. وفي الحقيقة إن سياسة المستوطنين الأروبيين قد تركزت على هذا المبدأ المتمثل في إغراء الأروبيين بالقدوم إلى الجزائر والاستيلاء على نصف أراضي الجزائريين، والدولة تتكفل بإسكان المهاجرين الجدد في كل مكان. لكن المشكل هنا هو أن تجربة المهاجرين من الألزاس واللورين أثبتت فشل هذه المحاولة حيث قامت الدولة بمساعدة 900 عائلة، وخسرت عليهم 6 ملايين فرنك، ولكنهم عادوا إلى فرنسا وتركوا تلك الأراضي بمجرد توقف المساعدة المالية من طرف الحكومة.

2) النقطة الثانية في برنامج المستوطنين الأروبيين بعد سنة 1870 هي القمع ومصادرة أراضي الجزائريين وخاصة بعد الثورات العارمة في سنتي 1870 و1871 . ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في تعليق لأول رئيس للجمهورية الثالثة الذي قال بأنه "يمكن للعرب أن يقوموا بثورات لكن سيتم إحتواءهم أو إبتلاعهم." ففي سنة 1871 قام المستوطنون الفرنسيون بالإستيلاء على 500.000 هكتار حيث قامت الدولة بمصادرتها على أساس أنها أملاك عامة. كما قام الحاكم العام (قيدون) بفرض غرامات مالية على 298 بلدية قام ساكنوها بثورات ضد فرنسا، قدرت بـ 36.282.298 فرنك دفعها المسلمون كتعويض عن الحرب. وكانت قيمة الأموال التي جمعت كتعويض عن الحروب التي خاضها السكان ضد فرنسا هي 34.906.887 فرنك فرنسي[2].

وللحصول على الأراضي التي يحتاجها المستوطنون الأروبيون، قامت الولاية العامة بمصادرة أراضي 313 بلدية قدرت مساحتها بـ 2.639.600 هكتار. أما الأراضي التي لا يحتاجها المستوطنون الأروبيون فقد تقرر السماح ببيعها إلى المسلمين الجزائريين بسعر 50 فرنك للهكتار إذا كانت الأرض مثمرة، و10 فرنكات إذا كانت غير مثمرة.

---

(1). AGERON, Op.Cit., p. 53.

(2). JULIEN, Op.Cit., pp. 14-15.

وبالنسبة للبلديات التي تمرد أصحابها ضد فرنسا والذين قدر عددهم بـ 800,000 شخص، فإن فرنسا قد أجبرتهم على دفع تكاليف الحرب المقدرة بـ 64.739.075 فرنك أي 81 فرنك للشخص الواحد. وتشكل هذه الأموال 70٪ من مجموع 92 مليون فرنك كانت في حوزة هؤلاء السكان.

وبأيجاز، فإن المقصود من هذه السياسة هو تفقير الناس وتجويعهم عن طريق إجبارهم على بيع ما عندهم من بقر وغنم وأرض لدفع الديون المفروضة عليهم. وتأكيدا لهذه الحقائق، قال الحاكم العام للجزائر السيد (قيدون) أن فرنسا أجبرت المسلمين على الطاعة وذلك بالتجائها إلى أساليب إلقاء القبض على السكان وحجزهم واعتبارهم رهائن. ففي ولاية قسنطينة، مثلا، تم حجز 2,000 شخص واعتبارهم رهائن. وهكذا نلاحظ أنه بعد هزيمة نابليون الثالث، انشغل السياسيون الفرنسيون بالهزيمة وتركوا المستوطنين الأروبيين يفرضون أنفسهم على الجزائرين ويعطون إنطباعا لأبناء البلد الأصليين أن هناك حضارة أوروبية قوية ستبلع حضارة إفريقية ضعيفة، وأن الغالب يعبث بمصير المغلوب. ونتيجة لهذا الاتجاه المتمثل في الاستيلاء غلى أراضي الجزائرين بدون حق، انتشرت مجاعة في أوساط المسلمين الجزائرين. وحسب إحصائية 1872 فقد ثبت بأن ما يزيد 600.000 جزائري قد لاقوا حتفهم بسبب المجاعة والفقر[1]. وقد أكد هذه الحقيقة أيضا (جيل فيري) الذي اعترف يوم 6 مارس 1891 بما كان يجري في الجزائر حيث قال: في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب. وبعد سقوطها ومنذ 1871 إلى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية[2].

3) أما النقطة الثالثة التي تمحور حولها برنامج المستوطنين الأروبيين في الجزائر فتتمثل في تقوية التمثيل السياسي في فرنسا وفي داخل الجزائر حتى لا

(1). Ibid, pp. 14-16.

(2). JULIEN, Op.Cit., p. 19.

تتجرأ الحكومات الفرنسية على اتخاذ أية إجراءات سياسية أو إدارية لصالح المسلمين الجزائريين. وقد حرص المستوطنون الفرنسيون على ضرورة حرمان الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي لهم سواء في البرلمان الفرنسي أو في داخل الجزائر وأبدوا تصميما على التخلص من فكرة نابليون الثالث التي تدعوا إلى إعطاء التمثيل السياسي للأروبيين والمسلمين سواء في البرلمان الفرنسي أو في الجزائر. وفي الحقيقة أن نابليون الثالث كان يفكر في بداية 1870 أن يسمح للمسلمين وخاصة الشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري والأغنياء أن يشاركوا بالثلث في المجالس المنتخبة. لكن الحاكم العام (شانزي) في هذه الفترة تراجع عن هذه الفكرة، واكتفى تحت ضغط المستوطنين الأروبيين أن يسمح لبعض الجزائريين بالمشاركة في مداولات المجالس المحلية وعدم السماح باجراء الانتخابات والاعتماد على سياسة تعيين بعض الأميين الذين كانوا لا يفهمون ما يدور في المناقشات. وبعبارة أخرى، فالسكان الأروبيون يقومون باجراء انتخاب ممثليهم، ويصوتون ويتخذون القرارات ثم يقومون بانتقاء وتعيين أعوانهم للعمل معهم في المجالس المحلية[1].

وفي شهر أوت 1871 كتب الحاكم العام الجديد الماريشال (دوقيدون De Geydon) رسالة إلى والي قسنطينة طمأنه فيها بأنه جاء لإضفاء الشرعية على سياسة المستوطنين الأروبيين وتحقيق طموحاتهم السياسية. وأكد له فيها أن كل العرب الذين تمردوا يعتبرون كأنهم قاموا بعصيان مدني وليسوا كمحاربين.

وتتلخص سياسة المستوطنين الفرنسيين في عهد الجمهورية الثالثة فيما يلي:

1 . حصول المستوطنين الأروبيين على حقوقهم السياسية، أي إقامة مؤسسات مدنية تخدم مصالح هذه الفئة الأروبية المقيمة في أرض الجزائر.

2 . التمثيل التام في البرلمان الفرنسي، وفي التجمعات والبلديات المحلية.

---

(1). Charles F. GALLAGHER, The United States and North Africa. Cambridge, Mass: HARVARD University Press, 1963, pp. 64-74.

3 . ربط الإدارة في الجزائر بالوزارات المركزية في فرنسا.

4 . نقل السلطة من يد العسكريين إلى يد المدنيين الأوروبيين في إطار الحكم المدني.

5 . بيع أراضي الأعراش للمعمرين أو المستوطنين الأوروبيين، والتخلص من الدواوير الجزائرية بحيث تصبح عبارة عن بلديات يقودها مسؤول فرنسي (مثلما هو موجود في فرنسا).

6 . حل القبائل والعروش العربية، أي ضرورة تحطيم البورجوازية العربية وخاصة الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع السلطات العسكرية وكانت تحد من نفوذ سلطات الحكم المدني.

7 . جعل أراضي الجزائريين ملكية فردية وجاهزة للبيع وبذلك يتمكن المستوطنون الأوروبيون من التوسع في كل مكان في أرض الجزائر.

8 . إقامة تجمعات سكنية في مناطق محددة للعرب[1].

وباختصار، الإدماج والحقوق السياسية لجميع الأوروبيين. أما الجزائريون فهم لا يريدون أي شيء ولا يحتاجون أي شيء (مثلما قال أحد المسؤولين الأوروبيين) فالمستوطنون، بعبارة أخرى، يريدون الأدماج وضم الجزائر إلى فرنسا، لكن بشروط تتمثل فيما يلي:

– الامتناع عن دفع الضرائب

– عدم أداء الخدمة العسكرية في الجيش

– عدم دفع أية تكاليف مالية

– اعتبار 35,000 مواطن أوروبي عدد كافي للحصول على نائب يمثلهم في البرلمان الفرنسي[2].

---

(1). JULIEN, Op.Cit., Tom II, p. 11.

(2). Ibid; pp. 12 - 13

ولكي تكتمل سياسة الإدماج في فرنسا، فقد دعا لافيجري إلى انتهاج سياسة قوية للتبشير بحيث تجعل من الجزائريين مجموعة من الكاثوليكيين المتحضرين (مثلما كانوا أجدادهم من قبل، على حد قوله). وبناء على ما تقدم، فقد قرر تقديم مساعدات مالية سخية لكل مشروع يهدف إلى القضاء على العروشية والقبلية حتى يمكن دمج السكان المسلمين في فرنسا[1].

التحولات السياسية الجديدة في عهد الجمهورية الثالثة

إن انهزام الجيش وفقدان هيبته واقتران سمعته بالديكتاتورية التي حاول نابليون الثالث فرضها على سكان فرنسا والجزائر، قد خلقت إستياء شعبيا ضد السلطات العسكرية في الجزائر وفي فرنسا، وانشغل الرأي العام الفرنسي بالهزيمة ولم يظهر أي اهتمام بالقضية الجزائرية، وكان يتوقع من الحكومة الجديدة في فرنسا أن تقوم بإرسال اللاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين إلى الجزائر حيث يمكن استيعابهم. وإستجابة لهذه الرغبة، قررت السلطة التشريعية في فرنسا يوم 21 جوان 1871 منح هؤلاء اللاجئين 100.000 هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية.

وانطلاقا من ما تقدم، قام الممثلون السياسيون للمستوطنين الأوروبيين في البرلمان الفرنسي (وعددهم 6 نواب) بالضغط على الحاكم العام في الجزائر وإجباره على الخضوع التام لإرادة الأوروبيين في الجزائر وذلك بتشكيلهم قوة ضاغطة في فرنسا. وفي نفس الوقت واجه الماريشال (دو قيدون) مشكلة خطيرة مع قادة الجيش في الجزائر الذين استاءوا من قبول قائد عسكري كبير منصب الحاكم العام وإظهار استعداده للتعامل مع الإدارة المدنية التي جاءت

(1). Ibid, p. 13.

لتقضي على نفوذ الإدارة العسكرية في الجزائر. وهكذا وجد الحاكم العام نفسه بين نارين: الأوروبيون يريدون أن يتحكموا فيه ويخضعوه لإرادتهم، والقادة العسكريون في الجزائر ناقمون لأنه جاء ليقدم خدمات للإدارة المدنية على حسابهم. لكنه، في الحقيقة، رفض (أي الماريشال دوقيدون) أن يخضع لأية جهة كانت، وحاول تطبيق السياسة التي يراها متلائمة والمصلحة العليا لفرنسا، وذلك بتطبيق القوانين الفرنسية وعدم السماح لأية جهة كانت أن تسيطر على الوضع في الجزائر ما عدا الحاكم العام. وفي هذا الإطار قام بمراسلة مع وزارة الداخلية يوم 24 جويلية 1871 واقترح على هذه الوزارة أن يكون النواب الستة في البرلمان الفرنسي عبارة عن مندوبين (ليسوا نوابا) وذلك لكون هذه الجماعة الضاغطة تجاوزت صلاحياتها وعددها صغير، وتعمل على خلق مشكلة سياسية له مع المسلمين الذين عندهم عدد غزير من الأفراد لكنهم غير ممثلين في البرلمان الفرنسي. ولهذا فقد اقترح على وزارة الداخلية أن يكون للمسلمين والأوروبيين واليهود مندوبين في البرلمان الفرنسي لتمثيل مصالح هذه الفئات. وبعبارة أخرى، فإن الحاكم العام كان يعمل بمفرده وبالتعاون مع رئيس الحكومة آنذاك (تيير Thiers) الذي كان يساند الحاكم العام ويدعمه لكي يخدم مصالح فرنسا. وقد اشتهر (دوقيدون) بمحاولاته الرامية لخلق ميزانية خاصة بالجزائر (بدلا من الميزانية المعطاة لكل ولاية والتي يصرفها المستوطنون على أنفسهم فقط). وبهذا الصدد قام بشن هجوم ضد المستوطنين الأوروبيين والدكتور طرولار (Dr. Trolard) وإتهمهم بأنهم يعملون لدمج الجزائر في فرنسا لتحقيق مصالحهم الذاتية وذلك بجعل سلطة فرنسا في الجزائر سلطة شكلية. وكان جواب المستوطنين الأوروبيين على السياسة الحازمة ضدهم من طرف الماريشال (دوقيدون) هو أنهم اتهموا هذا الأخير بأنه يعمل لفصل الجزائر عن الوطن الأم (فرنسا).

وفي الواقع كان الماريشال (دوقيدون) يسعى لتطبيق سياسة جديدة تتمثل في الاستقلال الذاتي للجزائر الفرنسية، وعدم دمجها في فرنسا أو تطبيق

القوانين الفرنسية. وفي رأيه، كحاكم عام للجزائر، إنه ينبغي إقامة إدارة خاصة بالجزائر وسن قانون خاص بهذا البلد.

والنقطة الأساسية التي يمكن إستخلاصها من هذا المنهج السياسي أن الحاكم العام للجزائر كان ضد المسلمين الجزائريين، من الناحية العملية، حيث كان يرفض إعطاءهم الجنسية الفرنسية (مثلما كان يطالب بعض الجزائريين المدافعين عن سياسة المساواة والاندماج). كما كان يشجع (دوقيدون) المهاجرين الأوروبيين على القدوم إلى الجزائر وتقوية صفوف أبناء الجاليات الأوروبية بهذا البلد الأسلامي. كما أكد في كل تصريحاته بأنه ضد قادة القبائل العربية، وضد تطبيق الشريعة الأسلامية في الجزائر، ولا يوافق على وجود مدارس عربية - فرنسية[1].

ومن القرارات المشهورة التي اتخذها الحاكم العام (دوقيدون، 1871 - 1873) القرار الذي أصدره يوم 15 جويلية 1871 والمتعلق بمصادرة الأراضي التابعة للأعراش ويملكها كذلك الأفراد، وذلك تمشيا مع قرار البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1871 والقاضي بتسليم 100,000 هكتار إلى الفرنسيين النازحين إلى الجزائر من الألزاس واللورين. كما أنه هو المهندس والمنفذ لعملية مصادرة 340.000 هكتار وإجبار الجزائريين على دفع تعويضات حرب لفرنسا قدرت في يوم 29 ماي 1871 بعشرة ملايين فرنك ثم إرتفعت إلى 35 مليون فرنك في شهر جوان من عام 1872 . وحسب معلومات بعض المؤرخين الفرنسيين، فإن الحاكم العام قد قام بفرض غرامة مالية على كل جزائري تقدر بـ 70 فرنكا لكل بندقية عند أية قبيلة و140 فرنكا لكل من شارك في حروب وطنية ضد قوات الاحتلال الفرنسي في سنة 1871، و240 فرنكا بالنسبة لكل مواطن جزائري أظهر عدواة لفرنسا. وتمكن في النهاية من إجبار 98 عرش على دفع 34,325,914 فرنك فرنسي إلى خزينة الدولة الفرنسية. وأكثر من هذا، قام

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., pp. 50-52.

يوم 3 أفريل 1872 بتعيين لجنتين للتعرف على الأراضي التي يتعين مصادرتها وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين. وتعددت اللجان فيما بعد بحيث بلغ عددها ثمانية لجان في عام 1874 وأشرفت على معاينة 2.639.600 هكتار وتحديد الأراضي التي تخصص للاستيطان. وفي حالة ما إذا كانت الأراضي غير صالحة للمستوطنين فإن هذه اللجان هي التي تقرر إذا كان يحق للمسلمين شراءها بثمن 50 فرنكا للهكتار الواحد إذا كانت الأرض صالحة للزراعة وبـ 10 فرنكات للهكتار إذا كانت غير صالحة للزراعة[1].

وإبتداء من عام 1873 شرع المستوطنون الأوروبيون في تطبيق "قانون الغالب على المغلوب" أو ما أسماه زعيم الاستيطان الأوروبي بالجزائر الدكتور وارنيير بـ "قانون المستوطنين"[2]. ويتمثل هذا القانون في الاستيلاء على الأرض وأضعاف المجتمع الجزائري والتوسع وأحكام السيطرة على الجزائريين.

ولكي نفهم السياسة الهدامة التي كان يخطط لها غلاة الاستعمار الأوروبي في الجزائر بقصد تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على شخصية الفرد الجزائري، ينبغي أن نشير إلى أن معظم المستوطنين الأجانب الذين قدموا إلى الجزائر من حوض البحر الأبيض المتوسط كانوا فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية لإنشاء مشاريع تجارية أو صناعية.

ولهذا اتجهوا إلى الزراعة وطلبوا من الدولة الفرنسية أن تقدم لهم مساعدات مالية، وحاولوا تسخير أبناء البلد للعمل وخدمتهم بأبخس الأثمان، وبالتالي يصعب على الجزائري أن يحصل على عيشه وقوته اليومي إذا لم يخضع للأوروبي. ولهذا سعت الدولة الفرنسية من جهتها إلى تمكين المستوطنين الأوروبيين من الحصول على الأرض بدون مقابل، وإعطائهم القروض المالية التي كانت تقدم للأوروبيين بكل سخاء. وفي غالب الأحيان كان المستوطنون

---

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., pp. 26-29.

(2). Ibid, p. 102.

الأوروبيون يقومون بالمضاربة في الأرض والحصول على عوائد مالية معتبرة وذلك عن طريق تأجير الأراضي التي لا يستطيع أن يستغلها الأربيون. وبهذا الأسلوب استطاع المستوطنون الأوروبيون أن يتحكموا في 90٪ من الجزائريين الذين كانوا يقطنون بالريف إلى درجة أن 9,4 ٪ من الجزائريين فقط أصبح عندهم مستوى معيشة مقبول(1).

وإذا كان المستوطنون قد واجهوا صعوبات قبل 1870 في مسألة الحصول على عقود للأراضي التي يستولون عليها بالحيل والتلاعب وذلك في حالة ما إذا كانت فيها وراثة والفريضة إجبارية، فإن المرسوم الصادر في 31 ماي 1870 قدسمح لهم بتقسيم أراضي الوراثة إلى قطع صغيرة، ومن حق كل مالك لأية قطعة أن يبيعها ولا يحق لأي وريث أو مالك أرض أو مشارك فيها أن يعترض على عملية البيع لأن القوانين الفرنسية هي التي تطبق في جميع عمليات بيع الأراضي، وبذلك استفاد منها الأروبيون والإسرائليون(2).

وباختصار، فإن قانون 26 جويلية 1873 هو الذي حطم نظام الملكية في الجزائر وأباح للمستوطنين الأوروبيين أن يتصرفوا في أراضي الجزائريين كما يحلوا لهم. وتتمثل هذه القوانين في تطبيق القانون الفرنسي على جميع عمليات بيع الأرض حتى ولو كان الأمر يتعلق بالبيع بين مسلم ومسلم آخر ! هذا يعني محو مهنة القاضي و منعه من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية واحلال الموثق الفرنسي (Le Notaire) محل القاضي . وفي وقت لاحق، تقرر إنشاء مصالح خاصة لإثبات عقود الملكية الخاصة في كل ولاية بالجزائر (مارس 1883). ثم جاء قانون 22 أفريل 1887 والذي بمقتضاه أصبحت الدولة هي التي تحدد الأراضي التابعة لكل دوار، وهي التي تقوم بتقسيم الأراضي بين الأفراد والعائلات. وبهذه التشريعات الهادفة إلى التسرب إلى جميع المناطق في الجزائر

---

(1). Pierre MONTEGNON, *La guerre d'Algérie*. Paris: Pygmalion, Gérard Watelet, 1984, p. 74.

(2). AGERON, *les Algériens Musulmans et la France*, Op.Cit., p. 77.

والاستيلاء على الأراضي التي تعجب المستوطنين الأجانب، تمكن الأروبيون من شراء أراضي الأعراش لأن القانون الأخير يسمح لكل فرد أن يستولي على أراضي الأعراش عن طريق قيام المصالح المختصة بإجراء تحقيق جزئي في الموضوع[1].

السلطة تنتقل إلى رؤساء البلديات

منذ 1870 ولغاية 1891 تخلت السلطات الفرنسية في باريس عن ممارسة نفوذها في الجزائر للمستوطنين الأروبيين بحيث صار في إمكانهم أن يتصرفوا في هذه المستعمرة كما يشاءون. فإذا كانوا يريدون الإدماج في فرنسا فالحكومة الفرنسية لا إعتراض لها . وإذا كانوا يريدون الاستقلال الداخلي فهذا أيضا شيء يخصهم. وانطلاقا من هذه الحقائق، فقد قرر المستوطنون الأروبيون بالجزائر منذ 1871 ان ينتهجوا سياسة تتمثل في منع الحكومة الفرنسية من التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وذلك عن طريق الضغوط التي تفرضها مجموعة من النواب الذين يمثلون المستوطنين الأروبيين بالبرلمان الفرنسي على الحكومات الفرنسية. كما قرر المستوطنون الأروبيون إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وبذلك لا تستطيع الحكومات الفرنسية في باريس أن تضغط عليهم أو تتدخل في شؤونهم الداخلية. وفي نفس الوقت، عمل المستوطنون الأروبيون على إضعاف الحاكم العام وتركيز السلطات الفعلية في رؤساء البلديات الأروبيين الذين يخدمون أنفسهم ومصالحهم ويتجاهلون مصالح السكان المسلمين الذين لا سلطة ولا قوة تحميهم ولا يوجد أي تمثيل سياسي لهم في فرنسا أو في مؤسساتها التشريعية كالبرلمان ومجلس الشيوخ. وكما قال جول

---

(1). Ibid, p. 49.

فيرى ذات يوم "فإن الحاكم العام ماهو إلا مفتش للإستيطان في قصر ملك كسول"[1].

وباختصار، فإن المستوطنين الأوروبيين قد غيروا خطتهم السياسية في سنة 1871 حيث لم يعودوا يطالبون بالإدماج في فرنسا ولكن يطالبون بسياسات جديدة تقوم على الإنفراد بالسلطة في الجزائر وحرمان المسلمين من أي تمثيل سياسي أو الحصول على الجنسية الفرنسية. وتركزت خطتهم على:

1 . التخلص من رؤساء القبائل أو الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع المكاتب العربية.

2 . إنهاء العمل بالشريعة الإسلامية وتطبيق القوانين الفرنسية

3 . إلغاء المكاتب العربية في جميع أنحاء الجزائر

4 . تحويل المناطق العسكرية إلى الحكم المدني

فبالنسبة للنقطة الأولى والمتمثلة في إبعاد الشخصيات الجزائرية التي كانت عندها سلطة في الدواوير، فقد تقرر إبعادها وتعيين القياد في محلها. كما أصبحت السلطات الولائية هي التي تعين القياد الذين أصبحوا هم عماد سلطة فرنسا في كل قرية جزائرية. وبما أن الجهة التي تعين القايد هي التي تلغي منصبه، فإن القياد يخافون من الجهات الولائية التي قد تقدم على عزلهم إذا لم يظهروا طاعتهم وولاءهم التام لفرنسا. وطبعا فإن التعيين في منصب القايد لا يتوقف على كفاءات أو مؤهلات وإنما يتوقف على الولاء لفرنسا. وكما قال الشريف بن حبيلس سنة 1913 فإن 8/13 من القياد (أو نواب رؤساء البلديات) المعينين لا يعرفون القراءة والكتابة[2]. والقياد يأخذون رواتبهم بنسبة 10٪ من

---

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 26.

(2). Ibid; p. 186.

مجموع الضرائب العربية التي تجمع في المنطقة التي تخضع لكل قايد. وتتراوح رواتب القياد في نهاية القرن التاسع عشر بين 1,000 فرنك و4,000 فرنك. ويبلغ عددهم في تلك الفترة حوالي 850 قايد في الأراضي الخاضعة للحكم المدني، بينما كان عددهم في الأراضي الخاضعة للحكم العسكري في جنوب الجزائر لا يتجاوز 207 قايد، ويعتبرون بمثابة نواب لرؤساء البلديات في المناطق الخاضعة للحكم العسكري. وحسب القرار الصادر بتاريخ 20 ماي 1868 فإن البلديات المختلطة (أي التي تسكنها الأغلبية الساحقة من المسلمين) يتم تسييرها من طرف لجان بلدية تتشكل من موظفين عسكريين ومستشارين أوربيين ومسلمين وإسرائليين. ويترأس هذه اللجان القائد العسكري للناحية الذي يتولى قضايا العدالة والأمن وجمع الضرائب وكل دوار تابع لبلدية وعنده ميزانية خاصة به.

وبمرور الوقت إزداد نفوذ القياد إلى درجة أنه صار من حقهم إختيار المستشارين العامين (Les Conseillers Generaux) في البلديات. وفي عام 1924 قرر مجلس "المندوبين الماليين (Les Delegations Financieres) تقديم مساعدة مالية للقياد بحيث لا يقل دخلهم السنوي عن 1,200 فرنك فرنسي بالنسبة لكل قايد، وهذا تقديرا للخدمات التي يقدمها القياد لفرنسا في الجزائر بصفتهم أداة أو وسيلة للهيمنة الأروبية. وفي واقع الأمر، ان القياد عبارة عن موظفين عند فرنسا، يحصلون على رشاوي مقابل تقديم الخدمات للذين يتعاونون معهم ومع الإستعمار[1]. وابتداء من سنة 1879، وهي السنة التي طرد فيها المستوطنون الأوروبيون آخر حاكم عام للجزائر ينتمي إلى العسكريين وهو الجنرال "شانزي Chanzy" إرتفع عدد البلديات التي تخضع للمستوطنين من 181 بلدية خاضعة للحكم المدني إلى 249 بلدية في سنة 1891 (انظر الجدول الموجود في الصفحة التالية).

---

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., pp. 187-189.

تطور نظام البلديات في نهاية القرن التاسع عشر (1891 - 1879) (*)

السنة	مساحة أراضي البلديات المدنية	عدد السكان مسلمون ومسيحيون	بلديات فيها حكم مدني	بلديات فيها حكم مختلط
1879	5.349.646	1.417.879	181	44
1880	7.383.583	1.884.124	184	63
1881	10.482.946	2.135.350	196	77
1884	10.659.344	2.770.667	209	75
1886	12.075.692	3.224.475	232	78
1891	12.855.053	3.620.585	249	73

(*) Source : C.R. AGERON, Les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., p. 162.

وبمقتضى المرسوم الصادر في 23 سبتمبر 1875 أصبح من حق المستوطنين الأوروبيين أن ينتخبوا ممثليهم في البلديات الخاضعة للحكم المدني.أما المسلمون الجزائريون فلا حق لهم في انتخاب ممثليهم الذين لا يتجاوز عددهم 6 في أي مجلس بلدي. وقد ارتفع عدد الممثلين الجزائريين إلى 1/4 (الربع) يوم 7 أفريل 1884، لكن غير مسموح للجزائريين المعينين من طرف إدارة الاحتلال الأروبي أن يشاركوا في انتخابات رؤساء البلديات أو نوابهم. وكما هو معروف، فمنذ 1882 أعطيت صلاحيات سياسية كبيرة للبلديات حيث قرر الحاكم العام لويس تيرمان، تحت ضغوط السلطات المحلية، أن تكون المجالس البلدية هي التي تشرف على مصالح كل دوار تابع لها وتحصل على الأموال التي تحتاجها لتلبية احتياجات السكان . وبما ان ميزانية البلديات تأتي من الضرائب العربية المفروضة على المسلمين منذ 1845 والمتمثلة في العشور

(على الغلات والآلات) والزكاة (على الماشية) واللزمة والتي يدفعها السكان المسلمون فقط بمعدل 80-86٪، فإن ذلك يعني أن المسلمين الجزائريين يتحملون بمفردهم الأعباء المالية شبه الكاملة لتمويل مشاريع المستوطنين الأروبيين. ففي الفترة الممتدة من 1882 إلى غاية 1891 (وهي الفترة التي كان فيها لويس تيرمان حاكما عاما للجزائر) دفع الجزائريون المسلمون في السنة ما لا يقل عن 2.324.000 فرنك للبلديات في حين دفع الأروبيون في نفس الفترة 558,074 فرنكا فقط[1].

وابتداء من عام 1881 جاء الأروبيون بقانون جديد يسمى "قانون الأنديجينا" (Code de l'Indiginat) وهو عبارة عن مجموعة من النصوص وضعت بقصد فرض النظام والانضباط في صف السكان المسلمين بحيث يتعين عليهم أن يظهروا الطاعة العمياء للأروبيين. وقد بقي ساري المفعول حتى سنة 1944 . وبفضل هذا القانون الصادر يوم 26 جوان 1881، حدد المستوطنون الأروبيون اجراءات معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب العربية بدون نقاش، ومنعهم من حمل السلاح، وعدم الذهاب إلى الحج بدون رخصة مسبقة، وإظهار الطاعة التامة لسلطة الأروبيين[2].

وقد بدأ يستفحل خطر القضاء على الشخصية الوطنية للمسلم الجزائري يوم قرر المستوطنون الأروبيون تعيين مسؤولين إداريين لتنفيذ العقوبات الواردة في قانون الإنديجينا وذلك بأساليبهم الخاصة. وقد انطلقت الحملة في عام 1896 حيث تقرر تعيين متصرف إداري (أو حاكم كما نسميه في الجزائر) Un administrateur في معظم البلديات وذلك بقصد تطبيق القوانين على المسلمين وجبرهم على الانضباط. وقد بلغ عددهم في مطلع القرن العشرين 260 حاكم أو متصرف إداري ويخضع لهم بطريقة مباشرة القياد حيث

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France 1871-1919. Tom. I, Paris: P.U.F., 1968, p. 190.

(2). Montegnon, Op.Cit., p. 64.

يعتبرون بمثابة أعوان لهم. وهذا يعني أن ظلم القياد للمسلمين وتسلطهم عليهم قد أضيف إليه ظلم جديد هو ظلم هؤلاء الإداريين الأروبيين الذين كان يتم اختيارهم من بين الموظفين الأروبيين الذين يشتغلون في كل ولاية ويجيدون العربية. لكن في عام 1897 تقرر عدم مطالبتهم بإجادة اللغة العربية، ونجاحهم في قمع المسلمين هو الذي يؤهلهم للترقية إلى مناصب نائب للوالي أو مفتش عام. وحسب النصوص القانونية، فإنهم لا يخضعون لسلطة الوالي أو رئيس أية بلدية أو القضاة. وهم في الحقيقة عبارة عن ضباط بدون مراقبة ينفذون الأحكام ويفرضون الغرامات على المسلمين، وفي بعض الأحيان يتحولون إلى قضاة ورجال أمن ينفذون أحكامهم وقراراتهم بأنفسهم على السكان المسلمين. وبصريح العبارة، فإنهم أداة لقمع المسلمين لأنه لا توجد سلطة أخرى تلغي قرارات هؤلاء الإداريين الذين تحولوا إلى وكلاء للمحاكم القمعية ابتداء من سنة 1902، و عندهم سلطات مطلقة لتأديب وفرض العقوبات. فالمسلم الذي ينتقل بدون رخصة يدفع غرامة، وإذا لم يستطع دفعها يذهب إلى السجن[1].

وباختصار، فإن هؤلاء الإداريين، مثل القياد ورؤساء البلديات، يعملون ليلا ونهارا لإستغلال المسلمين والحصول على أموال منهم ونهب ثرواتهم بأية صفة كانت[2]. ففي سنة 1883، مثلا، تم إصدار 30.837 حكم ضد الجزائريين في البلديات المختلطة، وإجبارهم على دفع غرامات مالية قدرت بـ 213.023 فرنك، وقضاء 82.402 يوما بالسجن. وفي حالة ما إذا رفض الجزائري القيام بأي عمل فإن عقوبته السجن لمدة خمسة أيام ودفع غرامية مالية لا تقل عن 15 فرنكا[3].

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Tom. 1, Op.Cit., p. 189.

(2). Ibid, p. 190.

(3). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 25.

تحطيم نظام العدالة

وبالإضافة إلى سياسة التعسف المسلطة على الجزائر من طرف رؤساء البلديات الأروبيين والقياد والمتصرفين الإداريين، فقد قام الأروبيون بإنهاء العمل بالقوانين الجزائرية وإحلال القوانين الفرنسية محل قوانين الشريعة الإسلامية. وقد تقرر في سنة 1841 أن تكون المحاكم الفرنسية هي التي تنظر في القضايا الهامة، والقضاة أصبح دورهم شكليا ويتمثل في توثيق بعض العقود وإصدار الفتاوي في المسائل الشرعية. والوالي هو الذي يقوم بتعيين القضاة في ولايته. وحسب المرسوم الصادر أول أكتوبر 1854 الذي اقترحه الماريشال راندون، فإن كل محكمة إسلامية تتكون من قاضي بالإضافة إلى شخصيتين تحملان لقب "عادل"، ومن مجموعة من المحاكم، يتكون مجلس الاستئناف الذي يضم 4 من العلماء (أو مفتي) و2 يحملان لقب "عادل". لكن في يوم 31 ديسمبر 1859 جاء مرسوم جديد يتضمن إلغاء مجالس الاستئناف وإعطاء هذه الصلاحيات إلى المحاكم الفرنسية. كما أصبح القضاة، وفقا لهذا المرسوم، يخضعون في عملهم ويراقبون من طرف القضاة الفرنسيين. وبما أن الجزائريين لا يعرفون القوانين الفرنسية ومعظمهم لا يجيدون الحديث باللغة الأجنبية، فإنه أصبح من المحتم عليهم الالتجاء إلى الوسطاء الفرنسيين عند عرض قضاياهم على المحاكم الفرنسية. وفي عام 1872، مثلا، وجهت تهم إلى 620 جزائري مسلم، فصدر 71 حكم بالإعدام وذلك بدعوى أنهم أشعلوا النار في المزارع كتعبير عن مساندتهم للثوار[1].

وعندما رفض الجزائريون المسلمون التخلي عن القوانين والشريعة الإسلامية ولم يعرضوا قضاياهم على المحاكم الفرنسية، قرر المستوطنون الأروبيون توجيه ضربات قوية إلى نظام العدالة الجزائري. وبصريح العبارة قال

---

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., p. 207.

الحاكم العام (دوقيدون) يوم 22 مارس 1874 "إن العدالة تدخل في إطار السيادة، وعلى القاضي المسلم الانحناء أمام القاضي الفرنسي، وعلى كل واحد أن يفهم أننا الغالبون"[1].

وهكذا تقرر أن لايكون أي جزائري مسلم في لجان المحاكمات بدعوى أن الجزائريين ليسوا حازمين في معاقبة المسلمين! وأصبح الموثقون الفرنسيون هم الذين يقومون بتوثيق القضايا، بدلا من القضاة، و ادعى الفرنسيون أن القضاة كانوا يقومون بتسجيل 22,000 فريضة فقط بينما أصبح الموثقون الأوروبيون يقومون بتوثيق 137,000 قضية مدنية. وهكذا صار الموثقون الأوروبيون (Les Notaires) هم وحدهم المسؤولون عن تطبيق الفرائض المستمدة من القرآن والشريعة الإسلامية[2]!

وفي عام 1880 تم إلغاء 13 محكمة وبقيت في الجزائر كلها 61 محكمة صغيرة للنظر في بعض القضايا الشكلية. والدافع الرئيسي لعدم إلغاء مناصب القضاة بصفة نهائية هو عدم وجود قضاة فرنسيين لكي يحلوا محلهم. ثم أنهم، أي القضاة الأوروبيون، لا يعرفون العربية ولا يفقهون شيئا في القانون الإسلامي، ولهذا قاموا بتوظيف خبراء ووضعوهم بجانب كل قاضي ! وفي بلاد القبائل، قررت السلطات الفرنسية في عام 1906 منع القضاة والموثقين من كتابة العقود باللغة العربية وأجبرتهم على كتابتها باللغة الفرنسية. لكن رجال القبائل الكبرى رفضوا كتابة أية فريضة باللغة الفرنسية وأصروا على الكتابة باللغة العربية، وهذا ما دفع بأحد الأوروبيين المختصين في القانون إلى القول في عام 1913 بأن الجزائر ككل يغلب عليها الطابع الإسلامي، والبربر لا تربطهم أية صلة بفرنسا، وهم مثل العرب في هذا الشأن[3].

---

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., p. 201.

(2). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 36.

(3). Ibid; p. 145.

ونستخلص من ما تقدم، أن المستوطنين الأروبيين قد استعملوا سلاح العدالة لقمع الجزائريين المسلمين وذلك عن طريق تطبيق القوانين الفرنسية عليهم وتشكيل مجالس القضاء من الفرنسيين فقط، وإعطاء الشرعية القانونية للقضايا المسجلة عند الأروبيين الذين يتحكمون في ملفات العدالة وكسب أموال كبيرة من الجزائريين. وإلغاء العمل بالقانون الجزائري والشريعة الإسلامية معناه حرمان آلاف الجزائريين من كسب العيش والضغط على الجميع لكي يثوروا.

إلغاء المكاتب العربية وإبعاد الجيش من سلطة الحكم

الإدارة العسكرية في الجزائر كانت على الدوام هي الهيئة المنافسة للأروبيين على السلطة في الجزائر وذلك من بداية الاحتلال حتى يوم الإطاحة بالأمبراطورية الثانية في صيف 1870 . وخلافا لرغبات المستوطنين الأروبيين المتمثلة في فرض الضرائب المرتفعة على المسلمين وقمعهم بجميع الوسائل القانونية والبوليسية، فإن الجيش كان يستعمل أسلوبا آخر في حكم الجزائر وهو الاعتماد على المكاتب العربية للإتصال بالسكان المحليين واستعمال القياد والشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري للحصول على المعلومات المتعلقة بالأمن وإقامة جسور تعاون بين السكان المسلمين وقيادة الجيش . وابتداء من سنة 1841 حتى سنة 1858 كانت المكاتب العربية هي التي تحكم الجزائر بصفة فعلية. وقد زاد في تدعيم قوة هذه المكاتب العربية الماريشال فايان (Vaillant) حيث ساهم في إصدار مرسوم 8 أوت 1854 الذي يقضي باعتبار المكاتب العربية في كل ولاية هي السلطة الرئيسية لتسيير الشؤون الجزائرية في كل ولاية، وكل مسؤول رئيسي في المكاتب العربية يخضع للوالي (العسكري). إلا أن مجيء وزارة الجزائر في عهد نابليون الثالث سنة 1858 غير مجرى الأمور،

إذ تحولت المكاتب العربية إلى إدارة تنفيذية، وبذلك فقد القياد والشخصيات الموالية لفرنسا نفوذهم في الجزائر. وخوفا من الانعكاسات السلبية على سياسة فرنسا في الجزائر، قرر نابليون الثالث أن يعاد الاعتبار للشخصيات الجزائرية بحيث يحق لهم توجيه رسائلهم إلى رؤساء الوحدات العسكرية وليس إلى رؤساء المكاتب العربية.

لكن رجال الاستيطان الأوروبي قاموا بضغوطات كبيرة على الحكومة الفرنسية لإجبارها على اتخاذ قرارات لصالحهم وخاصة بالنسبة للبلديات ذات الحكم المدني أو ذات الحكم العسكري. فالمستوطنون الأوروبيون لم يكونوا يسيطرون على أكثر من 69 بلدية مدنية حتى سنة 1869، وبالتالي لم يكن في إمكانهم التسرب إلى المناطق الشاسعة التي توجد بها خيرات الجزائر، والشخصيات الجزائرية المتعاونة مع قيادة الجيش هي التي بقيت تحكم الريف الجزائري. وبما أن البلديات ذات الحكم المختلط تتشكل من الضباط والشخصيات الجزائرية التي يتم تعيينها من طرف الإدارة العسكرية، فإن المستوطنين الأوروبيين لا يحصلون على الضرائب العربية حيث أنها تبقى في البلديات الخاضعة للجيش والتي تتكون من 8 إلى 12 عضوا. ولهذا طالبوا ولجحوا في تحقيق أهدافهم وهي إلغاء المكاتب العربية وتحويل سلطاتها وصلاحياتها إلى رؤساء البلديات المدنيين . وهذا التوجه للسياسة الاستيطانية الجديدة في الجزائر برز إلى الوجود بفضل المرسوم الصادر في 8 أوت 1868 الذي ألغي المكاتب العربية في الولايات.

وبمجرد سقوط الإمبراطورية الثانية بعد معركة (سيدان) سنة 1870، جاءت المراسيم التي نقلت السلطة السياسية من يد المكاتب العربية والعسكريين إلى يد الأوروبيين المدنيين بصفة نهائية. فبموجب المرسوم الصادر بتاريخ 8 أكتوبر سنة 1870 انتقلت السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية في الأراضي التي توجد بها أقليات أروبية. ثم جاء يوم 10 نوفمبر 1870 المرسوم الذي جعل من الأراضي الخاضعة للحكم العسكري تابعة لسلطات الولاة. وكان الجنرال

شانزي (Chanzy) هو آخر حاكم عام عسكري ينتمي إلى الجيش وإلى المكاتب العربية (حكم الجزائر من 1873 لغاية 1879). ففي عهده، تم توسيع رقعة الأراضي الخاضعة للحكم المدني إذ بلغت 53,416 ك.م. في سنة 1879 . كما ارتفع في عهده عدد البلديات التي يحكمها الأوروبيون من 126 بلدية مدنية في سنة 1873 إلى 176 بلدية في سنة 1879 . وفي يوم 6 مارس 1891 نطق "جيل فيرى" بجملة معبرة عن تغيرالأوضاع لصالح المستوطنين الأوروبيين حيث قال : "في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب، وبعد سقوطها ومنذ 1871 إلى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الإستيطان ... والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية"[1]. وعندما استلم المستوطنون البلديات من المكاتب العربية التابعة للجيش، ارتفعت الضرائب العربية بمعدل 17 مرة عن تلك التي كانت تجمعها المكاتب العربية[2]. وفي يوم 15 مارس 1879 جاء البير قريفي (Albert Grevy) كحاكم عام مدني، وهو شقيق رئيس الجمهورية الفرنسية، وكان أول قرار له هو منح الحكم المطلق للأوروبيين في الجزائر بحيث يشعرون كأنهم في بلدهم (فرنسا). وتحقيقا لرغبات المستوطنين الأوروبيين، جاء مرسوم 26 أوت 1881، الذي جعل جميع المصالح الإدارية في الجزائر ملحقة بباريس (مثلما يطالب الأوروبيون). وهكذا أصبح دور الحاكم العام شكليا حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس إلى الجزائر، ويتابع الاستيطان، والشرطة والعدالة والتعليم الخاص بالمسلمين.

وعندما قال جيل فيري بأن "الحاكم العام ماهو إلا مفتش للاستيطان في قصر ملك كسول" اغتاظ السيد "البيرقريفي" واستقال من منصبه كحاكم عام للجزائر.

---

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 19.

(2). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., p. 25.

الخوف من تعلم أبناء الجزائر

لقد كانت سياسة فرنسا في البداية تميل إلى تعليم أبناء الشخصيات الارستقراطية والاعتماد عليهم كإطارات متوسطة لمساعدتها على تسيير الشؤون الجزائرية. لكن المستوطنون الأوروبيون اعتبروا ذلك بمثابة خطر عليهم وعلى مستقبلهم في الجزائر لأن انتشار التعليم عند العرب يعني أن أبناء الجزائر سيتكلمون بصوت واحد : "الجزائر للعرب". وفي عام 1902 عندما قرر أعضاء مجلس الوفد المالي (Les Delegations Financieres) تخفيض ميزانية المدارس التابعة للمسلمين بـ 15٪ ورفع نسبة الميزانية للمدارس الأوروبية، قال رئيس هذا المجلس "إننا نرفض تخصيص الأموال للمدارس الجزائرية لأن بناء المدارس للمسلمين تعتبر عملية مكلفة وخطيرة"[1].

وإذا كان أحد المسؤولين الفرنسيين قد قال مرة بأن "فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد"[2]، فإن المستوطنين الأوروبيين كان عندهم رأي مضاد. إنهم لا يريدون أن يتعلم الشباب الجزائري ثم يطالب بحقوقه السياسية وبالإدماج وبالمساواة مع الأوروبيين. ولهذا نجح المستوطنون الأوروبيون في إقامة مدارس لأبنائهم وأكاديميات لمواصلة التعليم العالي لكنهم أغلقوا الباب في وجوه أبناء الجزائر. والفضل في فتح أول مدرسة عربية - فرنسية في الجزائر يرجع إلى نابليون الثالث الذي أصدر مرسوما بتاريخ 14 مارس 1857، على أساس أن يلتحق بها 150 تلميذ من أبناء المسلمين والمسيحيين الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية واللغة الفرنسية. وفي سنة 1863 أمر نابليون الثالث بفتح مدرسة لترشيح المعلمين والمعلمات، وابتدأت تشتغل بصفة ملموسة سنة 1865 . وفي نفس

---

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., ר. 57 - 161.

(2). Ibid; p. 161.

السنة (أي 1865) تقرر إنشاء مدرسة عربية- فرنسية في قسنطينة وأخرى في وهران. وإذا كان من الصعب العثور على بناية في وهران، فإنه كان من السهل العثور على بناية في قسنطينة وقبول 108 تلميذ بها. ثم تقرر إنشاء مدرسة عربية - فرنسية بمدينة تيزي وزو، لكنه تم غلقها بعد ثورات 1871 . وفي الجزائر العاصمة بلغ عدد التلاميذ في المدرسة العربية -الفرنسية 154، وذلك في سنة 1871، و199 تلميذ في مدرسة قسنطينة (منهم 117 مسلم)، لكن ابتداء من سنة 1872 بدأ العدد ينخفض تدريجيا حيث صار العدد 85 تلميذا فقط في مدرسة الجزائر العاصمة وذلك بسبب محاربة المستوطنين الأوروبيين لهذه المدارس العربية - الفرنسية. وفي عام 1882 لم يكن عدد التلاميذ الجزائريين في جميع مراحل التعليم أكثر من 3,172 تلميذ مسلم. وفي عام 1902 كانت النسبة لا تتجاوز 4,26٪ من أبناء الجزائريين المسلمين الذين أتيحت لهم فرص التعلم . ويلاحظ هنا أنه منذ أن استولى المستوطنون على السلطة في نهاية 1870، تراجع عدد الأساتذة الذين تم توظيفهم لتعليم أبناء الجزائريين. فقد انخفض العدد من 216 معلم في سنة 1877 إلى 198 سنة 1882 . وفي عام 1886 انخفض عدد المدرسين إلى 115 ثم تقلص إلى 81 معلما في سنة 1889، ووصل إلى 69 معلما فقط سنة 1893 [1].

التمثيل السياسي هو الأساس

منذ 1870 ولغاية 1962 والأوروبيون في الجزائر يعملون بكل إرادة وحزم لمنع الجزائريين المسلمين من الحصول على أي تمثيل سياسي سواء في المجالس المحلية أو التمثيل في البرلمان الفرنسي. ولهذا حاول المستوطنون الأوروبيون على

(1). Ibid, p. 156.

الدوام إضعاف الحاكم العام في الجزائر حتى لا يتدخل في شؤونهم الداخلية وتمكنوا من خلق قوة ضاغطة من ممثليهم في البرلمان الفرنسي بحيث لا تستطيع أية حكومة أن تقترح قوانين على البرلمان تكون منصفة للجزائريين وتخدم مصالحهم. فالشيء المهم بالنسبة للأوروبيين هو : كيف تكون الإدارة في الجزائر مستقلة عن فرنسا والجزائريون غير ممثلين سياسيا في المجالس المحلية أو البرلمان الفرنسي؟ وهذا بالضبط ما عبر عنه "جيل فيري" حين قال: - "إنه لمن الصعب أن تجعل الأوروبي يسمع بأن هناك مصالح غير مصالحه في بلد عربي وبأن إبن البلد الأصلي قابل للتأقلم والعيش معه[1].

ولعل الشيء العجيب في التاريخ السياسي لفرنسا أن المستوطنين الأوروبيين لم يكونوا يخدمون ويؤدوا الخدمة العسكرية إلا لمدة سنة واحدة لغاية 1905 بينما كان الفرنسيون في فرنسا يخدمون الجيش لمدة 3 سنوات. وبالرغم من عدم المساواة بين أبناء البلد الواحد، فإن الأوروبيين بالجزائر قد كانوا ممثلين بـ 3 نواب في البرلمان الفرنسي. وفي عام 1881 ارتفع العدد إلى 6 نواب (أي إلى الضعف) وبذلك صاروا هم القوة الهائلة في البرلمان وفي الوزرات ويوجهون الأمور في الجزائر من باريس[2]. وابتداء من سنة 1876، فإن مقرر اللجنة المالية في البرلمان الفرنسي لا بد أن يكون من النواب الأوروبيين القادمين من الجزائر، وبذلك يحصلون على الأموال التي هم في حاجة إليها والخزينة الفرنسية تدفعها لهم بسخاء. وبما أن المدخول المالي للجزائر الذي يأتي في معظمه بنسبة 80-86 ٪ من الضرائب العربية، يعتبر غير كاف لتمويل المشاريع الزراعية والتجارية للأوروبيين، فقد بدأ نوابهم بالبرلمان الفرنسي يعملون على إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر (مثل ميزانية أية وزارة) حتى لا يتدخل الفرنسيون في فرنسا بشؤونهم الداخلية ولا يتخذون العبء المالي كذريعة لهذا التدخل. وعلى سبيل المثال، فإن المدخول المالي للجزائر لم يكن يتجاوز 47 مليون فرنك

---

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 47.

(2). *Le décret du 26 Août complété par un autre décret du 26 Novembre 1881.*

في حين أن المصروفات تجاوزت 126 مليون فرنك. وفي عام 1889 انخفض المدخول المالي للجزائر إلى 45 مليون فرنك بينما ارتفعت مصاريفها إلى 128 مليون فرنك[1]. وحتى لا يتخذ البرلمان قرارا بتخفيض ميزانية الجزائر، قام المستوطنون الأوروبيون بتنظيم رحلة دعائية لـ 25 نائب بالبرلمان الفرنسي بحيث زاروا الجزائر لكي يتعرفوا على الدور الإيجابي الذي يقوم به الأوروبيون في الجزائر الفرنسية.

وبمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900 أصبحت الجزائر مستقلة ماليا وعندها مجلس من المندوبين يمثلون مصالح أربعة شرائح اجتماعية متميزة في الجزائر وهي :

- المستوطنون الأوروبيون (المالكون للأراضي) ...... 24 مقعد
- المستوطنون الأوروبيون (غير المالكين للأراضي) ... 24 مقعد
- الجزائريون (المتكلمون باللغة العربية) .... 15 مقعد
- الجزائريون (المتكلمون بالقبائلية) .... 6 مقاعد

ونستخلص من هذا التنظيم أن للجزائر، ابتداء من يوم 19 ديسمبر 1900، حكم ذاتي في ميدان التنظيم المالي، ولكن ينبغي أن نتذكر بأن هذا المجلس للمندوبين الماليين قد جاء ليدعم الشرعية السياسية للأوروبيين في داخل الجزائر لأن للأوروبيين بهذا المجلس أكثر من الثلثين من المقاعد، وبالتالي، فإن قرارات هذا المجلس تخدم مصالحهم والمسلمون لا يمكنهم الإعتراض على أي قرار يتخذه الأوروبيون. ثم إن إعطاء 6 مقاعد للقبائل وفصلهم عن العرب كان بمثابة حيلة لخلق الشقاق والصراع بين أبناء الجزائر المسلمين، لأن إعطاء 6 مقاعد لحوالي 700,000 قبائلي و15 مقعد لتمثيل ما يزيد عن 3,300,000 جزائري يتكلمون باللغة العربية، ليس فيها مساواة سياسية. وسنرى فيما بعد أن

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 47.

عملية "فرق تسد" أو خلق الشقاق بين الجزائريين ستفشل لسبب بسيط وهو أن مصالح جميع الجزائريين مهضومة في جميع الحالات والأوروبي لا يفكر إلا في ذاته وفي مصلحته الذاتية، وهذا ما سيدفع بجميع الجزائريين أن يتوحدوا ضد عدوهم المشترك.

وبالنسبة للمجلس الأعلى للجزائر Le Conseil Superieur de l'Algerie الذي يعتبر بمثابة الهيئة السياسية والإدارية العليا لتسيير الجزائر، فإن الجزائريين لم يكونوا ممثلين فيه إلا شكليا. وقد اقترح الحاكم العام جيل كامبون (Jules Cambon) يوم 4 نوفمبر 1896 بأن يكون فيه تمثيل المسلمين بـ 9 مقاعد. لكن المرسوم الذي صدر يوم 23 أوت 1898 جاء مثبطا لعزائم الجزائريين حيث تقرر فيه أن يتم تشكيل المجلس الأعلى للجزائر من الفئات التالية:

- 27 من المنتخبين الأوروبيين
- 07 مندوبين معينين من الجزائريين المسلمين
- 21 موظف من مختلف المصالح الحكومية بالجزائر[1].

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وأثيرت ضجة حول عدم وجود تمثيل سياسي للجزائريين المسلمين في فرنسا أو في الجزائر، قررت اللجنة الخاصة بالشؤون الجزائرية في البرلمان الفرنسي (تحت ضغط ممثلي الجالية الأوروبية في البرلمان نفسه) عدم السماح للجزائريين أن يحصلوا على أي تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي بدعوى إن الجزائريين لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية. واكتفت هذه اللجنة بتقديم اقتراحات عبارة عن تغيير شكلي في المؤسسات السياسية الموجودة بالجزائر، خلاصتها (حسب المرسوم الصادر في 1923/12/21) أن المجلس الأعلى للجزائر يتكون من :

---

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 53 et p. 145.

- 36 ممثل للأوروبيين المنتخبين

- 16 ممثل للجزائريين المسلمين المنتخبين (بدون تفرقة بين العرب والقبائل).

كما تقرر في نفس المرسوم الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 1923 أن يتشكل مجلس المندوبين الماليين من :

- 54 ممثل أوروبي منتخب

- 21 ممثل جزائري منتخب

ولهذين المجلسين السيادة المطلقة في فرض الضرائب ومناقشة ميزانية الجزائر وإبداء الرأي في المراسيم التي تخص الجزائر. لكن الشيء الملاحظ أن هذا المرسوم دعم موقف المستوطنين الأوروبيين وذلك بإعطائهم السلطة في اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين، وعدم السماح للجزائريين أن يكون لهم تمثيل في البرلمان (مثل الأوروبيين الذين عندهم 6 نواب فيه و3 ممثلين في مجلس الشيوخ)، وبالتالي فإن مصالح الجزائريين بقيت غير ممثلة وحقوقهم السياسية مهضومة سواء في الجزائر أو في فرنسا.

وإبتداء من سنة 1889 حاول المستوطنون الأوروبيون أن يتضامنوا فيما بينهم بحيث تعطى الجنسية بصفة آلية إلى كل مولود جديد بالجزائر. وهكذا تضخم عدد الأوروبيين وكبر عددهم مقارنة بالسنوات الماضية بحيث أصبح التمثيل السياسي قويا وفي إمكانهم فرض وجودهم على الجزائريين. وفي مطلع القرن العشرين، أي سنة 1901، أصبح يوجد في الجزائر 27,500 شخص من أصل فرنسي و346,000 شخص من أجناس أخرى.

وبما أن المهاجرين الأوروبيين (غير فرنسيين) قد حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم وتراثهم ولم يقبلوا الاندماج بالرغم من حصولهم على الجنسية الفرنسية واستفادتهم من القوانين الفرنسية، فإن الفرنسيين الحقيقيين وجدوا أنفسهم أقلية في معظم البلديات، والمستوطنون الأوروبيون الذين ينتمون إلى

ثقافات أجنبية هم الأغلبية الساحقة . وهذا الشيء لم يعجبهم لأن المستوطنين المنحدرين من أصل إسباني عندهم أغلبية في المجالس المحلية الموجودة بناحية وهران، و هم يتصرفون كما يحلوا لهم. ففي عام 1906، مثلا، كان عدد السكان الفرنسيين في ولاية وهران لا يتجاوز 85,792 نسمة بينما كان عدد الإسبانيين 156,925 نسمة في تلك السنة. وهذا معناه أن نتيجة الانتخابات في المجالس البلدية أو تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي تكون لصالح الإسبان وليس الفرنسيين، وهذا ما دفع بالفرنسيين أن يغيروا سياستهم ويعلنوا الحرب على الأجانب، بحيث يقبلون الفرنسة ويندمجون في المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى الإسبانيين الذين بلغ عددهم 157,560 نسمة سنة 1896، كان هناك الإيطاليون الذين تراوح عددهم بين 31,865 نسمة سنة 1881 و37,000 نسمة سنة 1911، وفي الدرجة الثالثة يأتي المالطيون الذين بلغ عددهم 15,675 نسمة سنة 1891 . وباختصار، فإن محاولة تقوية التمثيل السياسي للأوروبيين بالجزائر عن طريق تضخيم السكان قد نجم عنه خلق ولاء سياسي للمجموعات الأوروبية المتواجدة بالجزائر وتدهور الولاء السياسي لفرنسا. وعندما قامت لجنة برلمانية فرنسية باستجواب أحد الأوروبيين المنتخبين في مدينة وهران، قال "لا يوجد هنا فرنسيون وأجانب وإنما يوجد جزائريون !" وقد فسر هذا بأنه يعني أن الأجانب كانوا يريدون أن يسيطروا ويقيموا لهم دولة في الجزائر[1].

العمل على تقوية النفوذ الإقتصادي

لقد كانت المشكلة الرئيسية التي يواجهها المستوطنون الأوروبيون القادمون إلى الجزائر هي أنهم فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية للتجارة أو

(1). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., pp. 120-128.

الصناعة. ولهذا كانوا يفضلون العمل في الزراعة ويطلبون من الدولة أن تعطيهم الأرض مجانا والقروض بفائدة بسيطة يدفعونها بعد بيع الغلات، واستعمال اليد العاملة الجزائرية بأرخص الأثمان. وفي هذاالأطار قام نابليون الثالث بتشجيع الشركات على الإستثمار في الجزائر وتوطين الأوروبيين هناك والدولة الفرنسية تدفع الأثمان. وفي شهر أفريل من عام 1853 تعاقدت الحكومة الفرنسية مع "شركة جنيف"[1] التي يوجد مقرها في مدينة سطيف ومنحتها الدولة 20,000 هكتار لكي تبني مستوطنات جديدة للأروبين قيمتها بـ 300 مليون فرنك. وفي عام 1865 قامت الدولة الفرنسية بإنشاء "الشركة العامة الجزائرية"[2] ومنحتها قروضا بـ 100 مليون فرنك فرنسي تدفع فيما بعد بنسبة 5,25 ٪ وذلك لبناء قرى الإستيطان، ومقابل ذلك تحصل الشركة على 100,000 هكتار من الأرض على أن تدفع فرنكا واحد للهكتار الواحد وذلك على مدى 50 سنة! لكن الذي حصل عمليا، هو أن الشركة الأولى، أي شركة جنيف، استولت على الأراضي المعطاة لها وقامت بتأجيرها للمسلمين لكي يعملوا بها وتتقاسم معهم أرباح تلك الأرض ! وفي عام 1900 أصبح يشتغل عند هذه الشركة 3,674 مسلم، وبلغ مدخولها السنوي في تلك السنة 461,275 فرنك، ثم ارتفع في سنة 1910 لكي يصل إلى 774,000 فرنك. أما بالنسبة للشركة الثانية، أي الشركة العامة الجزائرية، فقد إستولت على 89,000 هكتار من أخصب الأراضي في ولاية قسنطينة، واقامت لها فروعا في الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة وأصبحت تمنح القروض التي تحصل عليها من الدولة بـ 5,25 ٪ وتحصل على نسبة 6 ٪[3].

أما في الفترة الممتدة من 1870 إلى غاية 1904 (وهي السنة التي قررت فيها الحكومة الفرنسية توقيف عملية تشجيع الاستيطان الرسمي) فإن الدولة قد

---

(1). La Compagnie Genevoise.

(2). La Société Générale Algérienne.

(3). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., p. 91.

فسحت المجال أمام الأروبيين لكي يهاجروا إلى الجزائر ويستولوا على أخصب الأراضي بسهولة تامة. وقد ابتدأت هذه العملية رسميا بقرار البرلمان الفرنسي يوم 4 مارس 1871 بمنح 100,000 هكتار للمستوطنين الفارين من الألزاس واللورين ومساعدة مالية تقدر بـ 400,000 فرنك. وبلغ عدد المهاجرين إلى الجزائر حوالي 5,000 مستوطن جديد. وباختصار، فقد استولى المستوطنون الأروبيون في أطار سياسة -"الاستيطان الرسمي" على 897,000 هكتار في الفترة الممتدة من 1887 إلى 1921 . ثم أن الدولة قد استولت في نفس الفترة على 3,114,792 هكتار. أما الأراضي الخاصة والتي يملكها المستوطنون فقد بلغت 2,317447 هكتار. وفي الفترة الممتدة من 1880 إلى عام 1900 خسر المسلمون أكثر 2,000,000 من أراضيهم. وبصفة إجمالية، فإن سياسة الاستيطان قد كلفت الجزائريين خسارة 5,056,000 هكتار من الأراضي التي كانوا يكسبون منها عيشهم[1].

ما العمل لوقف التجاوزات السياسية

لقد نتج عن سياسة إعطاء الحكم الذاتي للمستوطنين الأروبيين بالجزائر عواقب خطيرة حيث أصبحوا يشكلون خطرا على الوجود الفرنسي بالجزائر. وقد ظهر هذا بوضوح في التسعينات من القرن التاسع عشر عندما كان هناك فائض من القمح ولم يستطع المستوطنون أن يبيعوه لفرنسا، فهددوا بالانفصال عن فرنسا التي لا تقدر الدور الذي يلعبونه في الجزائر، وقام نائب منهم في البرلمان الفرنسي ليهدد فرنسا بقوله : "لا تنسوا أن سبب انفصال أمريكا عن بريطانيا هي مسألة مالية"[2]. وقد بدأ يستفحل هذا الخطر بسرعة فائقة منذ 26

(1). Ibid, p. 766.

(2). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 59.

نوفمبر 1881 وذلك حين قام (قامبيطا) بتعيين لويس تيرمان كحاكم عام على الجزائر، وهذا ماكان يطالب به الأوروبيون. ففي عهده، سيطر النواب الأوروبيون (الذين يمثلون الجزائر في فرنسا) على الحاكم العام وجعلوه لا يفكر إلا في ترضيتهم إلى درجة أنه أهمل مصالح فرنسا ومصالح السكان المسلمين. وكما هو واضح من السجلات التاريخية فإن البلديات التي أصبحت تخضع للحكم المدني في عهده بلغت 249 في سنة 1891 . وفي أثناء فترة حكمه بدأ المستوطنون الأوروبيون يطالبون بالإستقلال وإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر حتى لا تتدخل فرنسا في شؤونهم الداخلية، وهذا ما حصل فيما بعد حيث تحصلوا على ميزانية خاصة لهم في عام 1900، وتحملت الخزينة الفرنسية أعباء نفقات الجيش التي كانت تقدر بـ 55 مليون فرنك في سنة 1898، وتدفع كذلك الأرباح على الفوائد ومرتبات المتقاعدين، أي حوالي 84 مليون فرنك فرنسي في السنة، مع العلم أن مدخول الجزائر المالي لم يكن يتجاوز 53 مليون فرنك في نهاية القرن التاسع عشر[1].

وفي يوم 16 مارس 1891 جاء رد الفعل من جيل فيري الذي قرر إنشاء لجنة برلمانية مكونة 18 من عضو لوضع قانون محدد لتسيير الجزائر. وقرر أيضا تعيين جيل كامبون حاكما عاما على الجزائر وذلك بالرغم من معارضة المستوطنين الأوروبيين وتقديم اقتراح مضاد يتمثل في تعيين برلماني يسمى بيرديو Buredeau كحاكم عام وخاصة أنه رئيس لمنظمة حماية المستوطنين في الجزائر، وهو أيضا رئيس اللجنة المالية بالبرلمان الفرنسي. وقد عينوه في هذا المنصب لكي يقترح ميزانية ضخمة للجزائر. وعند استقبال كارنو، رئيس الجمهورية الفرنسية للحاكم العام الجديد الذي إقترحه جيل فيري، قال له رئيس الجمهورية : "إني أطلب منك أن تبين للجزائريين (المسلمين) أن فرنسا تحبهم"!

(1). Ibid, p. 66.

كما طلب منه أن يعمل على إعادة الإعتبار والإستقلال للإدارة الجزائرية التي إستولى عليها المستوطنون الأوروبيون[1]!

وعندما تمكن النواب الأوروبيون في البرلمان الفرنسي من القيام بضغوط على لجنة التحقيق البرلمانية وعرقلوا عملها، تقرر تشكيل لجنة جديدة من مجلس الشيوخ. وكان رئيسها جيل فيري المتحمس لتغيير أسلوب تسيير المستعمرات الفرنسية. وبعد أن سافرت اللجنة إلى الجزائر وحققت في الأوضاع هناك لمدة 53 يوما واستمع أعضاؤها إلى مختلف الشخصيات في 102 مركز، قال رئيس اللجنة : "إن ما عمله المستوطنون يلطخ سمعة فرنسا، وأنه لا توجد عدالة، ولا سياسة واعية". وأكد جيل فيري "أنّ الأوروبيين قد جعلوا من أهل البلد الأصليين شبه أشباح الرجال". في حين، وصف زميل له مأساة الجزائريين كما يلي : "لقد حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري دون أن نفتح المجال للجزائريين لكي ينضموا إلى مجتمعنا". وخلال مناقشة القضية الجزائرية في مجلس الشيوخ الفرنسي، حلل السيد جيل فيري نفسية المستوطن الأوروبي بالجزائر فقال بأنه من الصعب على المرء أن يقنع المهاجر الأوروبي أن هناك حقوقا لأناس غيره في بلد عربي. كما أنه من الصعب على الإنسان أن يقنع الأوروبي بأن الجزائري ينتمي إلى جنس غير ذلك الجنس البشري الذي خلق لنفرض عليه الضرائب واستعباده. وبالنسبة لما ينبغي عمله، فقد اقترحت لجنة مجلس الشيوخ أن تبقى السلطة في يد الأوروبيين لكن يتعين على فرنسا أن تغير أسلوب الحكم وتعمل على كسب صداقة وثقة الجزائريين وتتخلص إقتراحات لجنة الشيوخ فيما يلي :

1 . إلغاء مرسوم كريميو الصادر في 24 أكتوبر 1870 والذي تقرر بمقتضاه حرمان المسلمين من حق المشاركة كمحلفين في المحاكم.

---

(1). Charles Robert AGERON "Jules Ferry et la question Algérienne en 1892". Revue d'histoire moderne et contemporaine, vol. 10 (avril - juin), 1963, pp. 130-132.

2 . إنهاء العمل بقانون الغابات الفرنسي الصادر سنة 1827 والذي طبق في الجزائر في إطار قانون آخر صادر بتاريخ 6 جوان 1851 وهو يقضي بمنع المسلمين الجزائريين من تربية المواشي وزرع الأراضي التي هي تابعة للدولة.

3 . إنهاء العمل بقانون الأراضي الذي صدر سنة 1873 والذي ينص على تجريد المسلمين في الجزائر من الملكية الجماعية.

4 . إعادة السلطة إلى القاضي بحيث يتولى النظر في المنازعات والخصومات التي تقع بين أبناء المسلمين.

5 . إدخال نظام اللامركزية على الجزائر بحيث يكون الحاكم العام غير متحيز لأية فئة ولا يكفي القيام بدور المفتش العام للاستعمار.

6 . إعطاء ضمانات وحقوق لأبناء الجزائر وذلك بأن يختاروا من يمثلهم في المجالس البلدية لأن عدم السماح لهم بانتخاب من يمثلهم قد ينتج عنه بروز قادة وطنيين معادين لفرنسا[1].

وتناقش أعضاء البرلمان الفرنسي والمجلس في هذه الاقتراحات لمدة 3 سنوات (1893 - 1896) ولكن بدون نتيجة لأن أعضاء الحزب الكولونيالي في باريس مارسوا ضغوطا كبيرة على رجال السلطة التشريعية إلى درجة أن القضية أصبحت مملة وغير مجدية. وظهر هذا بوضوح في القرارات التي اتخذها البرلمان الفرنسي في عام 1896 حيث طلب من الحكومة أن :

1 . تعيد تنظيم الإدارة العليا في الجزائر

2 . تعيد النظر في كيفية مراقبة الإدارة

3 . تغير أسلوب تشكيل ودور المجلس الأعلى للحكومة

وبناء على ذلك قامت الحكومة بإصدار مرسوم 31 ديسمبر 1896، والذي يتضمن إلغاء جميع القوانين التي تتعلق بإلحاق الجزائر بفرنسا. وبالرغم

(1). Ibid, pp. 131 - 139.

من سيطرة الممثلين الأوروبيين على البرلمان الفرنسي وقدرتهم على إفشال أية محاولة لحماية مصالح فرنسا والجزائر من تسلط الأوروبيين في الجزائر، فقد قام الحاكم العام جيل كومبون بمحاولات جادة لتنظيم الأمور وتحسين الجو بين المسلمين والأوروبيين حتى يثق أبناء الجزائر في فرنسا ويتعاونوا معها. وقد استمد تأييده في البداية من جيل فيري ومجلس الشيوخ الفرنسي وحاول أن يطبق ما قاله جيل فيري وهو أن لا يكون الحاكم العام مجرد مفتش عام للاستعمار ولكن أداة فعالة لصيانة مصالح فرنسا في الأراضي التابعة لها. واعتمد في عمله على فكرة رئيسية وهي أن الجزائر لا يمكن تسييرها إلا من الجزائر.

وفي البداية ظهر قويا ومصمما على أن يكون في خدمة الجميع ويكون هناك تعاون بين الجزائريين والأوروبيين. وشرع في العمل على أساس أن تكون الأرض في يد الأوروبيين واليد العاملة التي يخدمها تأتي من طرف أبناء البلد الأصليين. وحاول أن يعطي انطباعا للجزائريين أن فرنسا تنوي حمايتهم من المستوطنين وتقديم المساعدات اللازمة لهم وبأنها لن تهملهم من الآن فصاعدا. وأبدى مرونة مع الجزائريين حيث عمد إلى إتباع سياسة جديدة تجاه المواطنين الجزائريين تتمثل في التغلب على الفوارق التي تفصل بين أبناء البلد والجالية الأجنبية المهاجرة إلى الجزائر وذلك بمحاولة إقناع السكان أن فرنسا جاءت إلى شمال إفريقيا لكي تفيد وتثقف وتقود المجتمع إلى حياة أفضل والانتساب إلى الحضارة الفرنسية العريقة. وبهذه الطريقة، في رأيه، يخرج الجزائريون من البوادي وعزلتهم ويلتحقون بالمدن ليسدوا الفراغ الموجود في اليد العاملة الضرورية لخدمة الأراضي المصادرة وبناء الطرق التي تمكن فرنسا من التسرب إلى قلب الريف الجزائري. وكان يهدف من وراء هذه الخطة التي تمكن فرنسا من كسب معركة أخرى وهي أن تكسب ثقة الجزائريين حتى يتحولوا من ثوار يكلفون الميزانية الفرنسية ملايين الفرنكات إلى منتجين ومساهمين في تخفيف عبء الضرائب على أبناء الشعب الفرنسي. ونجح جيل كامبون في تدعيم سلطته بالجزائر يوم وافقت الحكومة الفرنسية على تجريد ثمانية وزارات في

باريس من ممارسة سلطاتها على الجزائر، واعتبارا الحاكم العام هو الرئيس الذي بيده السلطة التنفيذية في العاصمة الجزائرية.

وبناء على ذلك أصبحت التعيينات السياسية تخضع للحاكم العام. وفي هذا الإطار، قرر إنشاء مصلحة خاصة بمتابعة قضايا الجزائريين وجعلها مرتبطة بمكتبه للتعرف على ما يجري في المناطق الخاضعة للحكم المدني أو الحكم العسكري.

ولكن إختفاء جيل فيري من الساحة السياسية، وتعاون رؤساء البلديات في الجزائر والنواب في البرلمان الفرنسي على الإطاحة بالحاكم العام، وخلق أزمة أمن في الجزائر واتهام جيل كامبون، بأنه يميل إلى العرب، كل هذه العوامل عجلت بإبعاده من منصبه في شهر سبتمبر من عام 1897 وبقيت الجزائر لا هي مقاطعة فرنسية ولا هي مستعمرة تتحكم فيها فرنسا وإنما دولة شبه مستقلة تتحكم فيها الجالية الأوروبية المهاجرة إليها وتدفع الأغلبية الساحقة من أبناء البلد الأصليين الضرائب الباهظة لتمويل مشاريع الطبقة الأوروبية التي استولت على السلطة وقررت توجيه عنايتها واهتمامها إلى الناحية الإقتصادية والتمثيل السياسي وذلك بخلق مجلس المندوبين الماليين في سنة 1900 الذي يتكون من 48 أوروبي و21 جزائري أي عندهم أغلبية الثلثين لاتخاذ أي قرار مالي أو قانون يخدم مصالحهم الضيقة.

وبمقتضاه لم تعد الجزائر امتدادا لفرنسا وإنما أصبحت عندها الشخصية المدنية والاستقلال المالي عن فرنسا.

الفصل التاسع

إعطاء الإستقلال الذاتي للأروبيين في الجزائر

مقدمة :

إنه لمن الواضح إن سياسة الإحتلال الفرنسي للجزائر التي إنطلقت يوم 14 جوان 1830 حين قامت القوات الفرنسية بإنزال قواتها العسكرية في سيدي فرج والاستيلاء على العاصمة الجزائرية يوم 5 جويلية 1830، كانت تهدف إلى بسط نفوذ فرنسا في منطقة شمال إفريقيا والإستيلاء على خيرات وثروات هذه المنطقة. ومنذ البداية كانت خطة فرنسا تتمثل في خلق منطقة نفوذ فرنسية وإخضاع السكان بالقوة للسلطات الفرنسية. ولذلك عمد السياسيون الفرنسيون إلى إنتهاج سياسة الإندماج في الجزائر وإصدار القوانين التي تجعل من الجزائريين رعايا أوروبيين، يقيمون في بلد يخضع قانونيا للسيادة الفرنسية، لكنهم لا يتمتعون فيه بأية حقوق سياسية أو إجتماعية أو ثقافية. وبعبارة أخرى، إنهم أداة لخدمة الغزاة الأوروبيين الذين إستولوا على السلطة والثروة والجيش الفرنسي الذي يحميهم من أية ثورة شعبية أو مقاومة جماعية للتخلص من طغيانهم وجبروتهم.

خطوات الاستيطان الرسمي في الجزائر

إن سياسة فرنسا في الجزائر، مثلما قال منيرفيل، أول رئيس لمحكمة الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، كانت تقوم على أساس فكرة أساسية

خلاصتها هي أنه : "ينبغي أن يذوب السكان (المسلمون) في الحضارة الفرنسية لأن الشعب القادم من الشمال جاء ليستقر في الجزائر". والمشكل في، رأيه، أنه لا يمكن لمجتمعين مختلفين في كل شيء، من عقيدة إلى تقاليد أن يندمجا إلا بإبتلاع شعب لشعب[1]. ولهذا فلابد من خلق وتكوين شخصية جديدة للجزائر تختلف عن شخصية إبن البلد الأصلي وغير مشابهة لشخصية الفرنسي الحقيقي المتواجد بفرنسا، وبالتالي، فالجزائري الجديد هو المهاجر الأجنبي الذي يحافظ على ثقافته وعاداته وتقاليده وثروته ونفوذه ويرفض الإندماج في المجتمع الجزائري الأصلي أو المجتمع الفرنسي الأصلي الموجود في فرنسا ذاتها. وتأكيدا لهذه الفكرة كتب الحاكم العام رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي بتاريخ 12 نوفمبر 1898 يلفت فيها إنتباهه إلى أنّ أولئك الإيطاليين والإسبانيين الذين أعطتهم الدولة الفرنسية حق التصويت في الإنتخابات هم الذين يعملون على الإخلال بالأمن ويعملون على الإنفصال عن فرنسا[2]. وبطبيعة الحال، فقد قبلوا أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية وذلك لكي يستفيدوا ويحصلوا على مقاعد في البرلمان الفرنسي ويدافعوا عن مصالحهم. وفي حديث مع أحد المنتخبين المحليين في مدينة وهران سنة 1900 أجاب هذا المسؤول المحلي اللجنة البرلمانية الفرنسية التي كانت تستجوبه عن إمكانية إدماج الأوروبيين في المجتمع الفرنسي بأنه «لا يوجد هنا فرنسيون وأجانب وإنما يوجد جزائريون»!

وهذا معناه أن المهاجرين الأوروبيين كانوا يريدون أن يسيطروا ويقيموا دولة في الجزائر بدلا من الولاء لفرنسا[3]. وفي الحقيقة أن المشكل الذي كان يزعج هؤلاء المهاجرين الأوروبيين هو أنه بالرغم من حصولهم على الجنسية الفرنسية وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي هو أن الجزائر التي أصبحوا يسيطرون عليها لا زالت عالة على باريس والمجتمع الفرنسي من الناحية المالية، وخاصة

---

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., p. 52.
(2). AGERON, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 65.
(3). Ibid; p. 128.

بعد إنخفاض الضرائب العربية من 21 مليون سنتيم سنة 1887 إلى 15 مليون سنتيم سنة 1910[1]. ففي عام 1889 كان مدخول ميزانية الجزائر الذي يأتي بنسبة 80٪ من الضرائب العربية في حدود 45 مليون فرنك قديم في حين كان مصروف الجزائر في تلك السنة 128 مليون سنتيم. لهذا قرر زعماء المهاجرين الأروبيين في الجزائر الذين يصنعون القرار السياسي في الجزائر وفي فرنسا ذاتها أن يعملوا على إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر ومجلس مالي في الجزائر بحيث لا يتدخل الفرنسيون في شؤونهم الداخلية. وبعد محاولات عديدة، نجح المهاجرون في خلق حكومة لهم في أرض عربية. فبمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900 لم تعد الجزائر إمتدادا لفرنسا وإنما أصبحت عندها الشخصية المدنية والإستقلال المالي، وفرنسا تقوم بصرف الأموال على الجيش الذي ينحصر دوره في توفير الأمن لهم!

ولكي نفهم حقيقة ما كان يجري في الجزائر حتى سنة 1962 ينبغي أن نشير إلى أن قوة الحكم المحلي في الجزائر ليست نابعة من الحكومة العامة لأن الحاكم العام هو عبارة عن شخصية لتمثيل فرنسا في الجزائر لا غير. وإذا كان ظاهريا ونظريا يعتبر الحاكم العام هو السلطة التنفيذية في الجزائر، فإن الواقع هو أنه غير منتخب ولا يملك جيشا. وعليه فإنه يعمل بمفرده، وبقاؤه في السلطة يتوقف على رضاء الأروبيين عليه. وقد تجسم هذا، على سبيل المثل، يوم 6 فيفري 1956 عندما عين غي مولي الجنرال "كاترو" حاكما عاما على الجزائر، فضرب الأروبيون رئيس حكومة فرنسا بالبيض والطماطم على رأسه وإضطر غي مولي أن يتراجع عن تعيين الجنرال "كاترو" ويعوضه بشخص آخر هو "روبير لاكوست". وفي يوم 13 ماي 1958 تمكن الأروبيون في الجزائر من إسقاط حكومة "لاغايار" وحرمان "فليملان" من تشكيل حكومة جديدة بحيث تراجع البرلمان الفرنسي عن منح الثقة لحكومة "فليملان" وكانت النتيجة

(1). Ibid; p. 195.

الإطاحة بالجمهورية الرابعة وجلب ديغول إلى السلطة لكي يحافظ على نفوذ الأروبيين في الجزائر(1).

وعليه، فإن السلطة الحقيقية كانت موجودة في يد النواب الأروبيين في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي، وفي كل منهما كانت الجالية الاروبية ممثلة تمثيلا قويا. ومنذ صدور قانون 19 ديسمبر 1900 إنتقلت السلطة الفعلية إلى يد النواب الأروبيين في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة وبدأوا يشرعون فيه لأنفسهم ويتخذون جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم، بدون تدخل من باريس، بعد أن سمح لهم قانون 1900 أن يكون عندهم إستقلال مالي، والحاكم العام ينفذ قراراتهم التي يتخذونها في هذا البرلمان الصغير الذي تم انشاؤه أساسا لخدمة مصالح 1/10 السكان الذين ينحدرون من أصل أروبي ويهودي وحرمان 9/10 السكان المسلمين من الحقوق الطبيعية التي يحصل عليها عادة أي إنسان يقيم في أرض آبائه وأجداده. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن هؤلاء المنتخبين الأروبيين الذين يمثلون الأقلية الأروبية في الجزائر هم الذين كانوا يؤثرون في مجرى الأمور في باريس وفي الجزائر بحيث لا يتعين أي حاكم عام إلا بعد موافقتهم عليه وقبولهم، ولا يسن قانون في البرلمان الفرنسي إلا بعد الحصول على رضاءهم عليه. كما أنهم هم الذين أوقفوا جميع المحاولات الرامية لتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي لغاية 6 أكتوبر 1946، وأصروا على عدم إقرار نظام الإقتراع العام في الجزائر وإجراء إنتخابات حرة بحيث يشارك فيها جميع السكان وينتخبون مجلسا نيابيا جزائريا بطريقة ديمقراطية. وكما سنرى فيما بعد، فإن دعاة الإندماج في فرنسا أمثال بن جلول وفرحات عباس وعبد الرحمن فارس، سيشعرون بالتذمر والمرارة من سياسة العناد والإصرار على عدم وجود تمثيل نيابي حقيقي للجزائر في المجلس الجزائري، وينضموا في سنة 1956 إلى قوافل الثوار التي إلتحقت بالجبال

---

(1). Edgar O'Ballance, The Algerian Inserruction, 1954-1962. Hamden, Conn. Archon Books, 1967, pp. 102-109.

لتقوم بالعمل المسلح بقصد إقتلاع جذور هذه العناصر الخبيثة من أرض الجزائر وإجبارها على الاعتراف بحقوق ومصالح أبناء البلد الأصليين.

وبالرغم من أهمية الدور الهام الذي لعبه النواب الأروبيون في مسألة التشريع وسن القوانين التي تخدم مصالحهم وحرمان الجزائريين من الحصول على أي تمثيل حقيقي أو السماح بإجراء انتخابات موحدة لجميع السكان القاطنين بالجزائر، فإن النفوذ الحقيقي والأساسي كان في يد رؤساء البلديات الأروبيين الذين كانوا يسيطرون على المجالس المحلية المنتخبة ويحكمون في البلديات مثلما يطيب لهم. فبصفتهم منتخبون من طرف سكان البلديات، كان رؤساء البلديات يملكون سلطات واسعة في مجالات التعليم والصحة وجمع الضرائب وتقديم الخدمات الضرورية للسكان. والشئ المؤلم والمحزن بالنسبة للمسلمين الجزائريين إن الإضطهاد الكبير كان يأتيهم من عملاء رؤساء البلديات من قياد ومأجورين حيث يفرضون عليهم غرامات ويسلموهم إلى رجال الجندرمة والشرطة إذا لم يدفعوا للقياد وعملاء فرنسا رشاوى ويصوتوا لصالح الخونة ويظهروا ولاءهم وطاعتهم لفرنسا! وبإيجاز، فإن سكان الريف كانوا يعانون من الفقر بسبب الضرائب العربية التي يتعين عليهم دفعها لتمويل ميزانيات البلديات ودفع رشاوى للقياد حتى يسترد هؤلاء الأموال التي دفعوها كرشوة للحصول على منصب قايد، ودفع أثمان باهظة مقابل الحصول على أي تصريح أو إذن للقيام بأي عمل تجاري وكسب العيش منه. وفي حالة عدم الإمتثال لرغبات القياد، فإن بنود قانون الإنديجينا تطبق على كل جزائري لا يظهر ولاءه وطاعته التامة لفرنسا. وطبعا فإن المحاكم الخاصة بمحاكمة المسلمين المخالفين للقانون، كانت تشتغل بإستمرار ولم يتم إلغاؤها إلا في سنة 1944.

من كل ما تقدم يمكننا أن نستخلص أن الأقلية الأروبية في الجزائر قد مارست ضغوطا على جميع الحكومات الفرنسية منذ 1830 لغاية 1900 بحيث نجحت الخطة المرسومة والتي إشتملت على ثلاثة مراحل متتالية. المرحلة الأولى، تتمثل في إدماج الجزائر في فرنسا من الناحية القانونية، أي إتخاذ الإجراءات

القانونية التي تسمح بإبتلاع الجزائر وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا. وفي هذا المجال، نشير إلى بعض القوانين التي تم سنها بقصد ضم الجزائر إلى فرنسا، وهي:

1. مرسوم 22 جوان 1834 الذي نص على إعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية

2. مرسوم 4 مارس 1848 الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا

3. قانون 14 جويلية 1865 الذي نص على إعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين

4. مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي أصبحت الجزائر بموجبه تشكل 3 مقاطعات فرنسية والقوانين الفرنسية تطبق على الجزائريين المسلمين

5. مرسوم 29 مارس 1871 الذي نص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر خاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي

6. قانون 23 مارس 1882 الخاص بإنشاء دفاتر الحالة المدنية للمسلمين الجزائريين

7. قانون 19 ديسمبر 1900 الذي يسمح للجالية الأروبية في الجزائر أن تنشئ المجلس المالي، ثم المجلس الجزائري فيما بعد، وذلك لكي تحكم قبضتها على الجزائر وتمنع السكان المسلمين من الحصول على حقوقهم السياسية والإقتصادية، وحقهم في الحصول على تمثيل نيابي عادل سواء في المجالس البلدية أو المجلس الجزائري.

أما المرحلة الثانية أو الخطوة المكملة للإندماج من الناحية القانونية فتتمثل في الإستيلاء على الأراضي الخصبة وإعطاء الجنسية لجميع المهاجرين والمقيمين الأجانب في الجزائر والحصول على دعم مالي من الدولة لبناء المدن الصغيرة في جميع أنحاء الجزائر. فبالنسبة للأرض والإستيلاء على خيراتها، تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة في سنة 1954 إلى أن فرنسا دعمت 24,900

أوروبي لكي يحصلوا على 2,720,000 هكتار من أخصب الأراضي بحيث كانت نسبة ملكية الأوروبي 109 هكتارات للفرد الواحد، في حين كان 532,000 مسلم جزائري يملكون 7,612,100 هكتار، أي بمعدل 14 هكتار للفرد الواحد[1]. وفيما يتعلق بمسألة جلب مهاجرين من الخارج وإعطاء الجنسية الفرنسية لليهود والأجانب حتى يكثر عددهم ويكون لهم الوزن السياسي الكبير في هذه الأرض العربية المحتلة، فإن قانون 24 أكتوبر 1870 قد منح الجنسية الفرنسية لليهود في الجزائر، ثم جاء بعده قانون 1889 الذي تقرر بموجبه منح الجنسية الفرنسية بصفة جماعية إلى جميع أبناء الجاليات الأوروبية المقيمة في الجزائر[2]. أما الاستيطان الرسمي الذي كان الهدف منه إعطاء المال للبلديات والشركات والمؤسسات لبناء المستعمرات وقرى الإستيطان في الريف الجزائري فلم يتوقف بصفة جزئية إلا في عام 1904. ففي الفترة الممتدة من 1871 إلى 1895 تم بناء 248 مركز إستيطاني من جديد. وكما هو معروف في التاريخ السياسي لشمال إفريقيا، فإن الأوروبيين الذين إستقروا في تونس والمغرب قد جلبوا معهم الأموال وإستثمروها في المشاريع الزراعية والصناعية، أي إن المبادرات الخاصة كانت هي السائدة في المحميتين المجاورتين للجزائر. أما في الجزائر فلم يكن للأوروبيين أموال عندما قدموا إليها لأنهم أساسا جاؤا إلى الجزائر ليعملوا ويبحثوا عن العيش فيها. ونظرا لفقرهم وعدم توفر أموال لديهم، قامت الدولة الفرنسية بتخصيص أموال طائلة لإستثمارها في بناء المدارس والطرقات وشراء الأجهزة والمعدات الفلاحية، وإعطائهم أراضي بدون مقابل لإستغلالها والتمتع بخيراتها على حساب المواطن الجزائري الذي لا يجد من يمد له يد المساعدة. وبهذا الأسلوب الخبيث، ساهمت الدولة الفرنسية في تحطيم عنصر بشري (جزائري) وإثراء عنصر أوروبي دخيل على البلاد وذلك

---

(1). Robert, Aron, Les Origines de la guerre d'Algérie. Paris: Fayard, 1962, p. 224.

(2). للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع كتاب: عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 85 .

عندما قامت بتسخير مواردها وموارد السكان المحليين لدعم الأوروبيين وتمكينهم من إخضاع أبناء البلد لنفوذهم السياسي وقوتهم المالية[1].

وعندما إكتملت المرحلة الاولى (مرحلة الإدماج) والمرحلة الثانية (مرحلة جلب المهاجرين ومنحهم الأراضي الخصبة وإغداق المال عليهم لبناء القرى في الريف الجزائري) وذلك في بداية القرن العشرين، جاءت المرحلة الثالثة كتتويج للمرحلتين السابقتين وهي إعطاء الجالية الأوروبية حكم ذاتي يسمح لها بإستعمال الغش والمناورات والدسائس لفرض نفوذها على الجزائريين والتحكم فيهم إلى الأبد. لقد كانوا يظنون أن قوانين الإدماج وتحالف الأوروبيين واليهود ووجود هيآت تشريعية ومجالس بلدية شكلية يتحكمون فيها عن طريق الغش في الإنتخابات وإنتقاء العملاء من القياد لملء المقاعد المخصصة للجزائريين المسلمين، سوف تمكنهم من سد جميع الأبواب الحديدية في وجوه الجزائريين المقهورين في أرض آبائهم وأجدادهم. لكن، كما يقول المثل: تهب الرياح بما لا تشتهي السفن.

يقظة أبناء الجزائر

إذا كان الأوروبيون قد قهروا الجزائريين بالسلاح، وأخذوا منهم الأرض بالقوة، وسدوا الأبواب في وجوههم حتى لا يتحرروا، ولم يقبلوهم حتى شركاء في تسيير شؤون بلدهم، فما الفائدة من التخلي عن الشخصية الجزائرية والدين الإسلامي واللغة العربية والعيش في فقر مدقع وفي ذل تحت رحمة الأوروبيين؟ لقد كتب أحد المسلمين الجزائريين رسالة إلى الحاكم العام ذات يوم،

---

(1). للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع كتاب: عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 85 .

وهو يعبر بذلك عن الشعور الحقيقي لأغلبية الجزائريين حيث قال:"إننا نفضل أن نحرق نحن وأطفالنا على أن نصير فرنسيين"[1]. وحسب الإحصائيات الفرنسية، فإنه بالرغم من الإغراءات والضغوط على المسلمين لكي يتخلوا عن هويتهم العربية-الإسلامية ويقبلوا بأخذ الجنسية الفرنسية، لم يتجاوز عدد الجزائريين الذين قبلوا أخذ الجنسية الفرنسية 435 فرد في الفترة الممتدة من 1865 إلى غاية 1878. كما أن الحاكم العام للجزائر السيد "فيوليت" الذي عين حاكما عاما للجزائر سنة 1925 قد إشتكى في سنة 1926 من عدم إقبال الجزائريين على طلب الجنسية الفرنسية حيث لاحظ أنه في الفترة الممتدة من 1919 إلى غاية 1925 لم يتقدم لطلبها سوى 641 فردا[2].

وفي الحقيقة أن الجنرال شانزي (Chanzy) الذي تم تعيينه حاكما عاما على الجزائر سنة 1873 قد حذر السكان الأروبيين من غضب وثورة أبناء البلد الأصليين، إذ أنه طلب منهم أن لا يتوسعوا في إحتلال أراضي الجزائريين وقرر أن يعمل على إحتفاظ كل فرد بحقه في الملكية حتى لا يتذمر الناس ويثوروا ويخلقوا الفوضى[3]. لكن الأروبيين واصلوا ضغوطاتهم على مختلف الحكومات الفرنسية حتى تمكنوا سنة 1887 من الحصول على قانون يسمح لهم بتقسيم أراضي الأعراش وبيعها لهم بعد تحقيق جزئي تقوم به السلطات المحلية.

الأسلوب الجديد لنضال حركة "الشبان الجزائريين"

لقد تميزت المقاومة الجزائرية لقوات الإحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر بإنحصارها في مناطق صغيرة وتحالفات عشائرية غير مجدية لأن قوات

---

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, Op.Cit., p. 1117.
(2). Ibid; p. 33 et 393.
(3). Ibid; p. 83.

الإستعمار الفرنسي كانت تحاصر المنطقة التي يتواجد فيها المقاومون للإحتلال وتقضي عليهم بسهولة. لكن في بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال حيث بدأ رجال النخبة في الجزائر يتحركون ويتحالفون ضد إدارة الإحتلال ودسائسها في بلدهم وذلك على المستوى الوطني. ويرجع الفضل في هذا التنظيم السياسي إلى رجال النخبة الذين تعلموا في المدارس الفرنسية وأصبحوا يحسون ويشعرون بإنعدام المساواة بين الجزائريين والأروبيين، وعدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة. ولهذا فإن المناضلين قد بدأوا في مطلع القرن العشرين ينتهجون سياسة جديدة ترتكز ليس على مقاومة الغزاة الأجانب بالسلاح فقط ولكن ترتكز أيضا على الإتصال والقيام بضغوطات متوالية على حكومة باريس لإنصاف الجزائريين وتمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي، والسماح لهم بالمشاركة في الإنتخابات المحلية والإعتراف بالشخصية الجزائرية.

ومنذ 1892 بدأت حركة "الشباب الجزائري" تقوم بالإتصالات مع المسؤولين الفرنسيين وتنقل إليهم هموم المواطن الجزائري وإنشغالاته وتقترح عليهم ما ينبغي عمله لإنصافه. ومن جملة الشخصيات الفرنسية التي إستمعت إلى آراء حركة "الشباب الجزائري" السيد "جول فيرى" عندما زار الجزائر في سنة 1892 بصفته رئيسا للجنة مجلس الشيوخ التي مكثت في الجزائر لمدة شهرين وذلك للتعرف على أوضاع الجزائريين[1]. وتزعم حركة الشبان الجزائريين مجموعة من الشخصيات الوطنية التي كانت تشتغل في ميادين الترجمة والتعليم والتجارة والسياسة والطب. وبالرغم من عدم وجود خطة مشتركة لمحاربة الظلم والإستبداد والتعسف المسلط على الجزائريين من طرف أعضاء الجالية الأروبية بالجزائر، فإن المشكل العويص الذي واجه هؤلاء الشباب ولم يتغلبوا عليه هو عدم التجانس وبالتالي عدم إتفاقهم على إنتهاج سياسة

(1). Charles R. Ageron "Jules Ferry et la question algérienne en 1892", Revue d'Histoire Moderne Contemporaine, (Avril-Juin), 1963, p. 130.

مشتركة أو تقديم فكر موحد. ولهذا سنلاحظ أنه بالرغم من المجهودات التي قاموا بها لتغيير الأوضاع السيئة في الجزائر، فإن نجاحهم كان محدودا جدا.

وفي واقع الأمر، يمكن أن يقال بأن قادة حركة "الشبان الجزائريين" كانوا يقومون بنشاط هائل في الميدان الثقافي وفي المدن الكبرى بالذات لأنهم كانوا يجيدون اللغة الفرنسية ويختلطون بالمفكرين الفرنسيين ويدافعون عن مبادئ تتمثل في التقدم والرقي وحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية والإقتصادية. وفي عام 1904 انشأوا جريدة "المشعل" وحاولوا من خلالها نشر أفكارهم التقدمية وإظهار التعلق بالشخصية الجزائري وذلك مثل حرصهم على التمسك بالقيم الإسلامية والتقاليد الجزائرية. لكن مواقفهم السياسية ومعارضتهم العلنية للسياسة الفرنسية في الجزائر ظهرت بوضوح في عام 1908 حين صدر مرسوم بتاريخ 17 جويلية 1908 ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر وذلك بقصد تجنيدهم في الجيش الفرنسي. وقد أثار هذا القرار غيظ وتذمر الجزائريين المسلمين الذين دأبت السلطات الفرنسية على إحتقارهم وتجريدهم من حقوقهم السياسية بدعوى أنهم مسلمون ولا يتخلون عن دينهم وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ثم تأتي نفس السلطات وتفرض عليهم في نفس الوقت أن ينخرطوا في جيش هذه الدولة التي تضطهدهم في بلدهم ويدافعوا عن علمها. وفي شهر أكتوبر من عام 1908 قدمت حركة "الشبان الجزائريين" إحتجاجا إلى الحكومة الفرنسية على قرارها المتعلق بتجنيد الشباب الجزائري، ودعت إلى إلغائه وعدم قبوله إلا إذا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تتمثل في تعديل قانون الإنديجينا وإلغاء بعض بنوده وتخفيض العقوبات الواردة فيه ورفع نسبة التمثيل في الإنتخابات المحلية، والمساواة بين المسلمين والأوروبيين[1].

إلا أن هذا الإحتجاج الخفيف اللهجة لم يكن في مستوى غضب وتمرد

---

(1). *Philippe Millet, "Les Jeunes Algériens"*, **Revue de Paris (Novembre) 1913, pp.171-172.**

أبناء الشعب الجزائري على قرار تجنيد الجزائريين حيث إلتجأ بعض السكان إلى الهجرة إلى الخارج لكي يتجنبوا التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي. ولذلك ظهرت حركة "الشبان الجزائريين" ضعيفة وغير معبرة عن إرادة الجزائريين في عدم التعاون بينهم وبين الأوروبيين الذين يخترقون كل القوانين الفرنسية والإسلامية ويعاملون الجزائريين كأنهم عبيدا للأوروبيين.

ولكن بفضل مقاومة السكان المسلمين للخدمة العسكرية الإجبارية بدون الحصول على مقابل، ونتيجة أيضا لقيام حملة دعائية كبيرة من طرف رجال الدين خلقت إنطباعا في أذهان الناس بأن الدفاع عن علم الكفار يعني تسخير الإسلام لخدمة الدولة المسيحية، وكذلك بفضل إتصال بعض العناصر الوطنية من حركة "الشبان الجزائريين" بالمسؤولين الفرنسيين ، تبلورت في أذهان المسؤولين في الحكومة الفرنسية مسألة إعطاء حقوق سياسية للمسلمين وإدخال إصلاحات على نظام الحكم في الجزائر مقابل العمل في الجيش الفرنسي. لكن تحت ضغط الإدارة الإستعمارية في الجزائر وممثليها في البرلمان الفرنسي، تراجعت الحكومة الفرنسية عن فكرة إدخال إصلاحات سياسية على نظام التمثيل السياسي في المجالس المحلية، واكتفت بإعطاء مكافأة مالية قدرها 250 فرنكا لمن يعمل في الجيش الفرنسي.

وعندما تأزم الوضع في الجزائر بسبب رفض المسلمين التجنيد الإجباري في الجيش وإصرار المستوطنون الأوروبيون على عدم السماح للمسلمين أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي لأن ذلك يقود إلى خلق المساواة بينهم وبين المسلمين، بعث رجال حركة "الشبان الجزائريين"بوفد إلى باريس يوم 18 جوان 1912 وذلك لمقابلة رئيس الحكومة "بوانكارى Poincare" وتقديم إحتجاج له على عدم إقدام الحكومة الفرنسية على إتخاذ إجراءات سياسية لصالح السكان المسلمين. وطالب وفد "الشبان الجزائريين" بمنح الجزائريين حقوقا أساسية مثل :

1-إلغاء قانون الإنديجينا

2-المساواة في دفع الضرائب

3-المساواة في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي.

ومقابل هذه الحقوق السياسية ، يقبل المسلمون الجزائريون الإنخراط في الجيش الفرنسي ولكن بشرط أن تلغى المكافأة المالية[1].

والشيء الأكيد الذي يتضح من خلال العريضة التى رفعتها حركة "الشبان الجزائريين" إلى الحكومة الفرنسية هو أن أعضاء هذه الحركة كانوا يسعون في الحقيقة إلى تحقيق مكسب هام بالنسبة إليهم وهو التمتع بالجنسية الفرنسية والحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي[2]. وهذان المطلبان يحققان، بطبيعة الحال، مطامح الشبان المتعلمين الذين كانوا يطمعون في أن يحصلوا على مناصب سياسية مرموقة في باريس، ومن خلالها يدافعون عن حقوق أبناء وطنهم المهضومة في الجزائر. ولكي لا تكون هناك قطيعة بينهم وبين الفلاحين وبقية الجزائريين غير المتعلمين، فقد كانت المجموعة القيادية في حركة "الشبان الجزائريين" تحرص على مطالبة الأوروبيين بتعليم اللغة العربية في المدارس، بالإضافة إلى الفرنسية ، وإحترام الأعياد والشعائر الإسلامية. كما أعلنوا عن تأييدهم للعثمانيين (بصفتهم مسلمين) في حربهم ضد الإيطاليين الذين إحتلوا ليبيا، وضد الأروبيين الذين تآمروا على تركيا في البلقان وهزموها. وقد نتج عن تأييدهم لتركيا الإسلامية ودفاعهم عن القيم الإسلامية في الجزائر، تأييد شعبي لهذا الموقف سواء في داخل الجزائر أو خارجها حيث هب التونسيون والمصريون والسوريون للدفاع عن الإسلام والمسلمين وطالبوا بأن يتصدى العرب للغربيين الذين يتعاونون فيما بينهم للقضاء على الإسلام من خلال قضائهم على تركيا.

وإستغل أعضاء حركة "الشبان الجزائريين" التأييد الشعبي لتدعيم مكانتهم السياسية في داخل الجزائر وخارجها، فقاموا بحملة قوية في جريدة

(1). Lazlo J. La Naissance et le Développement du Mouvement de Libération Nationale en Algérie: 1919-1947. Budapest: A Cademial Kido, 1989. pp. 40-41.
(2) Ibid; p 41.

"الحق" ضد الإدارة الفرنسية في الجزائر وطالبوا في مقالاتهم بإنشاء بنك إسلامي وإعطاء قروض للفلاحين والتجار، وإعطاء ضمانات للفلاحين بأن لا يغادورا أراضيهم، وإنشاء مركز لتدريب وتكوين الجزائريين في المهن الصناعية، والإهتمام بالتعليم الذي ينبغي توفيره لأبناء المسلمين[1]. وفي إتصالاتهم المستمرة مع المثقفين الفرنسيين ورجال السياسية، لم يتوقفوا عن المطالبة بإلغاء قانون الإنديجينا، وإعطاء حق التصويت في الإنتخابات لجميع الجزائريين، ومنح المسلمين مقاعد في البرلمان الفرنسي لتمثيلهم والدفاع عن مصالحهم فيه.

ولعل الشيء المثير للإنتباه هو أن بروز حركة "الشبان الجزائريين" في بداية القرن العشرين قد تزامن مع وجود حركة الشبان التونسيين التي كانت على إتصال وثيق بقيادة النهضة الإسلامية في المشرق العربي. وبمرور الوقت، أخذت حركة "الشبان الجزائريين" شكل حركة إصلاحية تدعوا إلى قيام نهضة عربية في الدول الإسلامية. وبالرغم من تعاطف الناس مع حركة "الشبان الجزائريين"، فإنها لم تعمل على تحريك الشارع الجزائري، ولم تكن حركة جماهيرية قادرة على محاربة قوات الإحتلال، وإنما كانت عبارة عن حركة تقوم بحملة سياسية تستهدف الضغط على الإدارة الفرنسية لكي تقبل بمبدأ السماح للجزائريين أن يأخذوا مناصب سياسية عليا ويشاركوا في تسيير البلاد. كما يبدوا أن خطتهم كانت ترمي إلى خلق تأييد لهم على مستوى النخبة وكسب إحترام المثقفين الفرنسيين. أما بالنسبة للإشتراكيين الفرنسيين وموقفهم من هذه حركة ، فلم يكن عندهم أي إستعداد للتعامل مع "الشبان الجزائريين" وكل ما أظهروه لهوءلاء الشبان هو أنهم كانوا يفكرون في كيفية تحسين أوضاع الجزائريين من الناحية الإجتماعية.

وفي عام 1913 ، تمكن قادة حركة "الشبان الجزائريين" من التفاهم والتحالف مع شخصية جزائرية مرموقة على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثلة

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919, Op.Cit; p. 1046.

في شخصية الأمير خالد إبن الهاشمي، حفيد الأمير عبد القادر الذي كان بدوره يلقى محاضرات في باريس ويطالب بإدخال إصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر. وعندما تسلم منصب مسؤول الإعلام فيها قام بدور إيجابي حيث تقرر يوم 2 أفريل 1914 تشكيل "الإتحاد الفرنسي - الإنديجيني L'UNION FRANCO-INDIGENE" الذي كان القصد منه إقامة تعاون بين العرب وفرنسا. وسار الأمير خالد على نفس المنهج الذي كانت تتبعه حركة "الشبان الجزائريين" فطالب بالتعليم للمسلين وتمثيلهم في المجالس المحلية وفي البرلمان الفرنسي، وإلغاء القوانين الإستثنائية التى كانت تطبق على المسلمين فقط، وطالب كذلك بحماية العمال الجزائريين في فرنسا[1].

إلا أن إنضمام الأمير خالد إلى حركة "الشبان الجزائريين" قد أثار ضجة كبيرة في أوساط رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر حيث كانوا يعتبرونه العدو رقم واحد بالنسبة إليهم لأن الشعارات السياسية التى كان يستعملها الأمير خالد، تعتبر بالنسبة إليهم، بمثابة تحريض للسكان الجزائريين على الثورة ضد الأوروبيين في الجزائر. ثم إن تحقيق مطالبهم أو جزء منها ، يعني إعطاء إمتيازات للجزائريين المسلمين على حساب الأوروبين. وبإختصار، فإن حركة "الشبان الجزائريين" بما فيها الأمير خالد والشريف بن حبيلس المتكلم بإسم الحركة، أصبحت هي العدو اللذود للأوروبيين في الجزائر الذين أتهموا هذه الحركة بأنها تهدف إلى طرد الفرنسيين من الجزائر وإعادتها للجزائريين. ففي رأي رئيس بلدية الجزائر العاصمة "دوريدو DE REDON" أن ماتقوم به حركة "الشبان الجزائريين" هو عبارة عن محاولة لإعطاء فرصة للبورجوازية الجزائرية الإسلامية لكي تكون عندها السلطة والشهرة وتستعملها ضد الأوروبيين في الجزائر. ولهذا قال رئيس بلدية الجزائر ينبغي منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي لأن قبولهم في أية هيئة إنتخابية يعني خلق وتدعيم حركة وطنية من الشباب ضد الإحتلال الفرنسي.

---

(1). AGERON, les Algériens Musulmans et la France; 1871-1919, Op.Cit., pp. 1054-1055.

الإضطهاد السياسي بتسبب في الهجرة إلى الخارج

إن مشكلة أي جزائري في بلاده تكمن في عدم السماح له أن يعمل أو ينشط، سواء في الميدان الإقتصادي أو الثقافي أو السياسي، لأن الأروبيين ضيقوا الخناق عليه إلى درجة أنه وجد نفسه دائما مضطرا إلى الإختيار بين الهجرة إلى الخارج والعيش في المنفى، وبالتالي، لا يكون مفيدا لشعبه ولا يستطيع أن يخدمه، أو يبقى في الجزائر لكي يعاقب ويعيش في زنزانة مغلقة. وهذه الحقيقة قد ذكرتني بما كانت قد كتبته صحيفة "الشرق الجزائري" في عددها الصادر بتاريخ 8 جوان 1871 حيث طالبت بإبعاد الجزائريين (المسلمين) إلى الصحراء والجزائريون الذين لا يقبلون بهذا الإجراء ينبغي تجريدهم من السلاح ونفيهم إلى الصحراء بدون شفقة أو رحمة[1] كما ذكرتني أيضا بما كانت قد كتبته في نفس الفترة جريدة "صدى وهران " في عددها الصادر بتاريخ 29 جوان 1871 حيث طالب كاتب المقال بضرورة القضاء على نفوذ وقوة الجزائريين (المسلمين) وجعلهم ضعفاء وفقراء وعددهم محدود إلىدرجة أن أي هجوم منهم لا يشكل خطرا على فرنسا[2].

إن بيت القصيد هنا هو أن هذه السياسية التى دأبت فرنسا على إنتهاجها في الجزائر منذ 1871، قد حققت أهدافها إلى درجة أن الجزائريين أصبحوا يعيشون في شبه مجاعة سنة 1912 . ففي تلك السنة وقع جفاف في فصل الربيع وإنخفض محصول الشعير من 4,726,809 قنطار في سنة 1911 إلى 2,686,344 قنطار في سنة 1912 . كما إنخفض محصول القمح من 3,674,733 قنطار في سنة 1911 إلى 2,197,567 في سنة 1912 . وهذا يعني انخفاض المحصول الغذائي بنسبة 44 ٪ بالنسبة للشعير ، وانخفاض إنتاج

---

(1). Le Journal de l'Est Algérien du 8 Juin 1871.
(2). Le Journal L'Echo d'Oran du 29 Juin 1871.

القمح بنسبة 41 ٪[1] كما أن الضرائب العربية قد إرتفعت في الفترة الممتدة من 1900 إلى سنة 1914 بنسبة 15٪ لضريبة اللزمة و11٪ لضريبة الزكاة[2].

وبالإضافة إلى المجاعة وارتفاع الضرائب، واجه المسلمون في بداية القرن العشرين ضغوطات جهنمية من طرف 260 من الحكام المحليين (Les Administrateurs) ونوابهم من القياد الذين يخضعون لسلطتهم مباشرة حيث كانوا يتفننون في تعذيب المسلمين عن طريق تطبيق قانون الإنديجينا أو قانون الأهالي، مثلما يسميه بعض الكتاب، على المسلمين. فالمسلم الذي يمشي بدون رخصة في جيبه يتعين عليه أن يدفع غرامة، وإذا لم يستطع دفعها يذهب إلى السجن[3]. والحكام المحليون بدأوا يشتغلون في سنة 1896 لكن نفوذهم ازداد بعد سنة 1902 حيث صاروا هم وكلاء المحاكم القمعية، ولا يحكم فيهم نواب الوالي، وبالتالي، فلا يوجد من يراقبهم أو يتحكم فيهم. فقد كانت عندهم الصلاحيات المطلقة لتأديب الجزائريين وخاصة بعد أن أصبحوا هم القضاة وضباط ينفذون القرارات ورجال أمن يفرضون الضرائب. وبالإضافة إلى ماتقدم، فقد تقرر في سنة 1908 أن يقوم القياد بتعيين المستشارين العامين (بدلاً من إنتخابهم). ونستنتج من هذه الخلاصة أن الحكام المحليين ونوابهم القياد (المتعاونون معهم) قد أضطهدوا السكان المسلمين وطبقوا الإجراءات التعسفية على السكان حتى يخضعوا ويرضخوا لإدارة الإحتلال، وفي نفس الوقت إستفاد الأوروبيون والقياد من أموال طائلة جمعوها من الغرامات علىالجزائريين وأصبحوا أثرياء على حساب الضعفاء المقهورين[4].

ونتيجة لهذا الظلم وهذه التجاوزات الخطيرة، تأزم الوضع في سنة 1912 وخاصة بعد أن قررت فرنسا في مرسوم صدر يوم 31 جانفي 1912

---

(1). André Nouschi, Enquête sur le Niveau de Vie des Populations Rurales Constantinois. Paris: P.U.F. 1961, pp. 650-652.

(2). Ibid; pp. 650-652.

(3). AGERON, les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919, Op.Cit., p. 187.

(4). Ibid; pp. 189-190.

وفي مرسوم ثاني صدر يوم 3 فيفري 1912، أن تجند الشبان الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 20 سنة وذلك للدفاع عن فرنسا بدون أن تمنحهم هذه الأخيرة الحقوق السياسية التى تصحب عادة أداء الواجب العسكري. فصدرت إحتجاجات من حركة "الشبان الجزائريين" الذين إندهشوا من إقدام فرنسا على فرض الخدمة العسكرية بدون إعطاء الحقوق السياسية. كما إجتاحت الجزائر كلها موجه من الإستياء والغضب إلى درجة أن آلاف الناس بدأوا يحاولون الهروب إلى خارج الجزائر ويهاجرون إلى أي بلد إسلامي يوفر لهم الحماية من ظلم الأروبيين المتسلطين عليهم. وحسب بعض المؤرخين الفرنسيين ، فإن أسباب هذه الهجرة إلى الخارج والهروب من جحيم الإستعمار في الجزائر ترجع إلى مايلي :

1. فرض الخدمة العسكرية على الشبان الجزائريين بدون الحصول على حقوق سياسية.

2. إستيلاء فرنسا بصفة نهائية على الأموال والأراضي التابعة للحبس.

3. خلق عقبات في وجه الجمعيات الثقافية التى أنشئت للمحافظة على الثقافة الإسلامية العربية بالجزائر خاصة وأنه لم يعد للمدارس الحرة مصدر مالي لتسييرها.

4. احلال قضاة السلام الفرنسيين محل القضاة المسلمين الذين يتبعون الشريعة الإسلامية.

5. إجبار أبناء البلد الأصليين على تسجيل أراضيهم و إلقاء القبض على الأفراد الذين أحتجوا على هذا الإجراء.

6. مضايقة الأشخاص الذين يطالبون التصريح لهم من طرف المسؤولين الفرنسيين بالتنقل من مكان إلى آخر.

7. إقامة محاكم إستثنائية لفرض عقوبات صارمة.

8. تصاعد نسبة الضرائب.

9. بروز أزمات إقتصادية وتدهور حالة الأسواق.

11. إنخفاض مستوى الصناعات اليدوية بسبب مزاحمة الأوروبيين.
12. تعيين اليهود في مناصب حساسة ليقوموا بدور الشرطي السري.
13. القضاء على نشاط المنظمات الثقافية التى كانت سائدة في المجتمع الجزائري[1].

وعند إستفساره من طرف النواب الفرنسيين في الجمعية الوطنية الفرنسية عن أسباب هجرة أبناء البلد الأصليين إلى الخارج، أجاب الحاكم العام للجزائر "ليتو LUTAUD" (1911 -1918)، أن هذه الهجرة الجماعية جاءت تنيجة لتحريضات من الخارج، والتعصب الإسلامي، والأزمة الإقتصادية التى تواجهها الجزائر[2].

وجاءت شهادة الحاكم العام بمثابة أدلة قاطعة على تحيزه إلى جانب الجالية الأوربية بالجزائر وعدم إستعداده لكي يقوم بدور الوسيط بين السكان المسلمين والسكان الأوروبيين، مثلما كان ينادي ويصرح وزير المستعمرات الفرنسية آنذاك السيد أدولف ميسيمي (A. MESSIMY) وخاصة في سنة 1910 [3]. ومن هنا بدأ رواد الحركة الوطنية الجزائرية يبحثون عن مخرج آخر للأزمة الجزائرية وتنظيم أنفسهم لإبلاغ مطالبهم إلى المسؤولين في باريس لأن مطاردة الأوروبيين للجزائريين في بلادهم وغلق الباب في وجوههم لتوضيح قضيتهم إلى قادة الشعب الفرنسي سيقود في النهاية إلى فرض الأمر الواقع وتقوية النفوذ الإستعماري في البلاد. وبالفعل فقد أخذ قادة حركة "الشبان الجزائريين" زمام المبادرة يوم 20 جوان 1912 وتقابلوا مع رئيس الحكومة الفرنسية حيث عرضوا عليه مشروعا يقضي بقبولهم مبدأ الخدمة العسكرية وفي

---

(1). Charles R. Ageron, "L'Emigration des Musulmans Algériens et l'Exode de Tlemcen: 1830-1911". **Annales Economiques, Sociétés, Civilisation.** Vol. 22, Numéro 5, (Septembre-Octobre), 1967, p. 1063.

(2). Ibid; p. 13.

(3). A. Messimy, "Ressources Militaires de l'Afrique du nord, **Revue de Paris,** Vol. XVII, Numéro 6 (Novembre), 1910, pp. 336-346.

مقابل ذلك تعترف فرنسا بحقوق الجزائريين وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي. وكان هذا الإتصال المباشر بين: "الشبان الجزائريين" ورئيس وزراء فرنسا بمثابة تحدي للجالية الأروبية التى جندت جميع النواب الفرنسيين المناصرين لها لإحباط هذه المساعي الجزائرية. وفي اللحظات الحرجة لمناقشة الإصلاحات السياسية بالجزائر عام 1914 أثبت الأروبيون سيطرتهم التامة على أعضاء البرلمان الفرنسي حيث حضر 8 نواب فقط وقاطع جلسة مناقشة الإصلاحات في الجزائر الباقي من جملة 597 نائب في البرلمان الفرنسي آنذاك[1]. وبهذا الإنتصار أثبت قادة الجالية الأروبية في الجزائر أنهم في مأمن من إمكانية حصول أية مساومة بين الجزائريين وفرنسا مادامت أصواتهم في البرلمان الفرنسي ضرورية لكل حكومة، وأجهزة إعلامهم نشيطة وفي مقدورها حجب الحقيقة عن الرأي العام الفرنسي.

الحرب العالمية الأولى والحاجة الماسة لخدمات الجزائريين

عندما تفاقمت الأزمة السياسية في بداية 1912 وأظهر قادة الحركة الوطنية الجزائرية إستياءهم من تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بدون الحصول على حقوقهم السياسية، قررت الحكومة الفرنسية أن تستجيب لبعض مطالب الجزائريين حيث أصدرت يوم 19 سبتمبر 1912 مرسوما يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية أن يشاركوا في الإنتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من أداء الخدمة العسكرية. كما صدر مرسوم آخر بتاريخ 13 جانفي 1914 ينص على رفع عدد المستشارين العامين (المسلمين) في البلديات من 1/4 إلى 1/3، وأكدت

(1). Gilbert Meynier, L'Algérie Révelllé. Genève: Librairie Droze, 1981, p. 13.

نصوصه من جديد على السماح للشبان الذين خدموا الجيش الفرنسي أن يصوتوا في الإنتخابات المحلية، أي يرتفع العدد من 6 إلى 10 مستشارين عامين في البلديات. لكن الحاكم العام (ليتوا LUTAUD) لم يكن، في واقع الأمر، متحمسا للإصلاحات التى كانت تنادي بها شخصيات فرنسية يسارية أمثال وزير المستعمرات "ميسيمى" الذي كان ينادي بالتخفيف من قانون العقوبات، وإلغاء الأعمال الشاقة، وإعطاء تمثيل حقيقي للسكان المسلمين في المجالس المنتخبة، وتوسيع نطاق التجنس والإستفادة من القوانين الفرنسية[1]. لقد كان الحاكم العام يرى أن بقاء قانون الأهالي (الإنديجينا) ضرورة لتأديب السكان، ولكنه بقي مصمما على بقاء المجلس المالي على حاله، أي في يد أبناء الجالية الأروبية حيث يتشكل من :

24 أوروبي متجنس بالجنسية الفرنسية

24 أوروبي غير متجنس بالجنسية الفرنسية

15 عضوا يمثلون السكان العرب

6 أعضاء يمثلون سكان القبائل[2]

كما إمتنع الحاكم العام عن تطبيق فكرة توسيع نطاق الجنسية أو السماح للمسلمين أن يشاركوا في إنتخاب رووساء البلديات أو إرسال من يمثلهم في البرلمان الفرنسي لأن الأروبيين في الجزائر لن يقبلوا بأي شكل من الأشكال منح الجنسية الفرنسية للمسلمين أو إعطاءهم حق التصويت في إنتخابات المجالس المحلية إذ يرون في تلك نهاية تواجدهم بالجزائر وإنتقال السلطة إلى الأغلبية الذين هم المسلمون الجزائريون.

وإبتداء من سنة 1916 بدأت فرنسا تغير سياستها بعد أن أصبحت تعاني من أزمة اليد العاملة والجنود الذين يدافعون عن عملها وبقائها كدولة

---

(1). AGERON, Les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919, Op.Cit., pp. 224-257.

(2). Félix Falck, Guide Economique de l'Algérie. Paris: Albin Michel, Editeur, 1922, p. 19.

ذات سيادة. وآنذاك صدر مرسوم بتاريخ 7 سبتمبر 1916 ينص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890 وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء. وبعد أسبوع من ذلك، صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا بـ 17,500 عامل جزائري، ثم إرتفع العدد إلى 78,000 عامل[1]. إلا أن المشكل هنا هو ان معظم الجزائريين قد رفضوا أن يتجندوا وأن يخدموا دولة ترفض أن تنصفهم وتمنحهم حق التمثيل السياسي. ففي خريف 1916 وقعت مناوشات ومصادمات بين الجزائريين وبين المسؤولين الفرنسيين في نواحي خنشلة وبسكرة وباتنة، وقامت فرنسا بإرسال وحدات من جيشها إلى هذه المناطق لتأديب المتمردين وأخذهم بالقوة للإنخراط في الجيش الفرنسي. وفي يوم 2 فيفري 1916 بلغت الأزمة أوجها حيث تمكن المقاومون الجزائريون الرافضون للعمل في الجيش الفرنسي من إغتيال حاكم باتنة ورئيس الدائرة وكانت نتيجة ذلك محاكمة 825 معارض جزائري وإصدار عقوبات قاسية ضد 805 أشخاص والحكم عليهم بالسجن لمدة 715 سنة في المجموع. كما قامت السلطات الفرنسية بتقديم 165 شخص إلىمحكمة عسكرية في قسنطينة (مجلس حرب) ومحاكمة 45 شخص في محكمة عسكرية (مجلس حرب) في باتنة. و إنتقمت السلطات الفرنسية من62,347 شخص حيث فرضت عليهم غرامات مالية لاتقل عن 706,656 فرنك[2].

وبإختصار، فقد تمكنت فرنسا من إجتياز محنة الحرب العالمية الأولى بعد أن جندت 82,751 جزائري في إطار الخدمة العسكرية وإنخراط 87,519 جزائري آخر في الجيش بصفة دائمة. كما جلبت 78,000 عامل جزائري إلى

---

(1). هناك بعض الكتاب، امثال الدكتور جلال يحي، الذين ذكروا في ابحاثهم ان الحكومة الفرنسية جندت ما يزيد عن 400,000 جندي جزائري وحشدت 80,000 للعمل في المصانع الفرنسية بدلا من العمال الفرنسيين المجندين. كما اعترفت فرنسا بمقتل 25,000 من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى. انظر: جلال يحي، المغرب الكبير، الذي نشرته الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة 1966، ص 1045 .

(2). AGERON, Les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919, Op.Cit., pp. 259-261.

العمل في المصانع الفرنسية وذلك لتعويض العمال الفرنسيين الذين إلتحقوا بالجيش. وحسب الإحصائيات الرسمية الفرنسية فقد خسرت الجزائر في هذه الحرب ما لايقل عن 25,711 قتيل (من المسلمين)، و 72,035 جريح، أي 14,5 ٪ من القوات الجزائرية التى جندت للدفاع عن فرنسا، وهذه النسبة قريبة جدا من نسبة الفرنسيين الذين ماتوا في الحرب العالمية والتى هي 16,5٪[1].

الإصلاحات السياسية المحدودة سنة 1919

لقد أعطت الحرب العالمية الثانية فرصة سانحة للعمال المهاجرين والجنود الجزائريين لكي يلتقوا بأبناء فرنسا الحقيقيين ويعملون معهم جنبا إلى جنب في مصانع الذخيرة والمعامل الحربية التى أنشأتها الدولة الفرنسية لمد الجيش الفرنسي بكل ما يحتاجه من موؤنة وعتاد. وكان لهذا الإختلاط أثره الكبير في نفوس الجزائريين الذين إكتشفوا أن الفرنسيين في أروبا أكثر إتزانا وأقل غطرسة من الأروبيين المقيمين بالجزائر.

وباختصار، نلاحظ أنه عندما وضعت الحرب أوزارها، عاد الجزائريون إلى بلدهم أين وجدوا وجوه الأروبيين العابسة وتلك النظرة المعهودة التى تدل على قلة الإحترام وعدم تقدير الجنس العربي. وكانت هذه النظرة والمعاملة للذين دافعوا عن شرف فرنسا وكرامتها بمثابة صدمة قوية للجزائريين خاصة وأن إختلاطهم بالفرنسيين الأصليين في فرنسا قد أقنعهم بأن العنصر الأروبي المقيم في الجزائر ماهو إلا جنس شرير وغريب الطباع. وهذه الصدمة النفسية هي التى ستزيد الهوة إتساعا بين أبناء المجموعة الأروبية في الجزائر وأبناء الجزائر

(1). Ibid; p. 261.

الأصليين الذين شعروا أكثر من أي وقت مضى بضرورة تصعيد الصراع السياسي وتحرير بلدهم كما تحررت فرنسا من الإحتلال الألماني[1].

وأخيرا وبعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر وبين جورج كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية، بادرت الحكومة الفرنسية يوم 6 فبراير 1919 بإتخاذ قرارات سياسية لترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بإصلاحات من جهة، ولتعبر لهم، من جهة أخرى، عن إعترافها بالدور الهام الذي لعبه الشباب الجزائري في تحرير فرنسا من الإحتلال الألماني. وتتمثل هذه القرارات التى أتخذها "جورج كليمانصو" رئيس الحكومة الفرنسية في عام 1919، في منح التصويت في الإنتخابات المحلية لحوالى 421,000 مسلم جزائري وإعطائهم الإمتيازات التى يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية[2]. وحسب القانون الذي أمضاه "كيلمانصوا" يوم 6 فيفري 1919، فإنه يحق لبعض الجزائريين أن يشاركوا في الإنتخابات المحلية لإختيار من يمثلهم من المسلمين (وليس إنتخاب أي مترشح لأن الأروبيين لا يقبلوا بالمساواة مع المسلمين ولا يسمحوا لهم بالمشاركة حتى في إنتخاب رؤساء البلديات). وحسب النصوص القانونية للإصلاحات السياسية الصادرة في عام 1919، فإنه لايسمح لأي جزائري أن يحصل على حق التصويت في الإنتخابات المحلية إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية :

1- أن لايقل سن أي مصوت على 25 سنة
2- أن يكون أعزب أو متزوج من إمرأة واحدة
3- أن لايكون قد إرتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا
4- أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين
5- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي

---

(1). عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 99 .

(2). AGERON, Les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919, Op.Cit., p 1218

6- أن يأتي بشهادة حسن السلوك
7- أن يعرف القراءة و الكتابة باللغة الفرنسية
8- أن يملك أرضا أو عمارة أو مسجل بأنه يدفع الضرائب
9- إذا كان الشخص عنده منحة التقاعد
10- إذا كان عنده وسام شرف فرنسي
11- إذا كان إبنا لوالد يحمل الجنسية الفرنسية
12- إذا كان حاملا للشهادة الأهلية أو دبلوما أعلى[1].

أولا، ماذا تعني هذه الشروط التعجيزية ؟ إنها عبارة عن حواجز وضعت بقصد منع الجزائريين من المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين وهم المسلمين. فمثلا، طلب شهادة حسن السيرة والسلوك يعني حرمان الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الأهالي الذي عانى منه كل مسلم عاش في الفترة الممتدة من 1896 إلى غاية 1944 . ثم أن السلطات المحلية التى هي المكلفة بإعطاء شهادة حسن السيرة والسلوك هي التي لاتريد من المسلمين أن يتجنسوا أو يحصلوا على حق التصويت في الإنتخابات المحلية. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن تحديد مكان الإقامة بسنتين متتاليتين ، حيث أن هذا يعني أنه لا يحق لمعظم الشباب المتنقل والذي يذهب في مواسم حصد القمح والشعير إلىمناطق الشغل أن يصوت في الإنتخابات المحلية. ونستخلص من ماتقدم، أن الأفراد القلائل الذين يحق لهم التصويت هم تلك المجموعة الصغيرة من المسلمين الذي خدموا الجيش الفرنسي أو حصلوا على أوسمة مقابل تقديم خدمات جليلة لفرنسا، أو الذين يمكلون أرضا وأموالا وعندهم الولاء التام لفرنسا. فهؤلاء لايمكنهم خلق مشاكل للأروبيين في الجزائر والإدارة الإستعمارية متأكدة من ولاءهم لفرنسا، وبالتالي تسلمهم شهادات

---

(1). André Nouschi, La Naissance du Nationalisme Algérien, 1914-1954. Paris: Les Editions de Minuit, 1962, pp. 53-54.

حسن السيرة والسلوك وتظهر رضاءها عنهم مادموا قد أظهروا رضاءهم عن إدارة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر.

ثانيا، وبالنسبة للتمثيل في المجالس البلدية فلم يتغير الوضع حيث بقي قانون 13 جانفي 1914 ساري المفعول. وحسب القانون المشار إليه آنفا، فالمسلمون ينتخبون ثلث 1/3 المترشحين في البلديات والثلثين 2/3 للأوربيين.

ثالثا، وفيما يخص التمثيل في المجالس العامة، فقد إرتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20٪ إلى 33٪ أي إرتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 في عام 1914 إلى 29 في عام 1919 . أما الأوروبيون فقد إحتفظوا بعددهم الغزير وهو 87 . وعليه فإن عدد أعضاء المجالس العامة قد إرتفع من 105 (87 لأروبيين و 18 للجزائريين المسلمين) عام 1914 إلى 116 (87+29) عام 1919 .

رابعا، أما تمثيل المسلمن الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس (مثل الأروبين) فقد أهملته الإصلاحات تماما ولا توجد أية إشارة للموضوع بتاتا[1]. وهذه النقطة هي التى ستوحد جيمع الجزائريين ضد الأوروبين في المجال السياسي.

---

(1). Gilbert Meynier, l'Algérie Réveillé, Genève: Librairie Droz, 1918, p. 712.

الفصل العاشر

الأمير خالد والمثقفون يدخلون في صراع سياسي ضد الأروبيين

مقدمة :

إن الإصلاحات السياسية الهزيلة التى إقترحها الحاكم العام للجزائر السابق "جونار" على الحكومة الفرنسية قد خلقت إحباطا كبيرا لدى جميع المثقفين الجزائريين وخاصة "الشبان الجزائريين" الذين كانوا يتطلعون إلى تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي و الضغط على الأروبيين في الجزائر من حكومة باريس. وقد تزعم حركة النضال من أجل المساواة السياسية والتمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي الأمير خالد الذي ضايق المستوطنين الأروبيين إلى درجة أنهم أعتبروه العدو رقم واحد بالنسبة إليهم. ومنذ عودته إلى الجزائر من المغرب الأقصى في عام 1916 حيث قضى 18 شهرا هناك خلال الحرب العالمية الأولى، وهو يقوم بالمحاولات المستمرة للدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين. ومع أنه كان يتعاون مع حركة "الشبان الجزائريين" فإنه قد إبتعد عن هذه الجماعة بعض الشيء بعد أن أصبح يطالب بعد إستقراره في الجزائر العاصمة بالحقوق السياسية لأبناء البلد الأصليين بينما بقيت حركة "الشبان الجزائريين" تطالب بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمثقفين أن يمثلوا الجزائر في البرلمان الفرنسي.

وباختصار، فإن الأمير خالد قد قام بخطوة جريئة في عام 1917 وذلك حين شارك مع إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس وطالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ وذلك

بدون تخلي الجزائريين عن هويتهم العربية الإسلامية[1].

وقد ظهرت وطنية الأمير خالد بقوة وبصفة ملموسة في بداية 1919، أي حين طالب زملاءه أن يقوموا بتشكيل وفد جزائري لحضور مؤتمر السلام الذي سينعقد بباريس وذلك مثل وفود الدول المستعمرة من قبل بريطانيا والتى ستحضر مؤتمر السلام بباريس. وبالفعل فقد تم تشكيل وفد جزائري يتكون من الأمير خالد وأربعة من زملائه، وتوجه إلىباريس في شهر ماي من عام 1919 لتقديم مطالب الوفد الجزائري إلى المؤتمر. ونجح الأمير خالد في يوم 19 ماي 1919 في تسليم رسالة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي ويلسون بواسطة أحد المرافقين للرئيس الأمريكي وهو "جورج ب.نوبل GEORGE B. NOBLE". وتتضمن الرسالة مطالب الوفد الجزائري الذي كان متواجدا في باريس مع الأمير خالد[2]. وهذا الموقف هو الذي جعل المسؤولين الأوروبيين في الجزائر يشعرون بالخوف من الأمير خالد لأنه هو الذي حاول أن يبعث روح الوطنية وأن يقلد الوطنيين الهنود الذين جاؤا إلى مؤتمر السلام للمطالبة باستقلال الهند بينما ذهب الأمير ليطالب هو الآخر باستقلال الجزائر[3].

وإمتاز الأمير خالد بمحاولاته الرامية لتوحيد صفوف المناضلين الجزائريين وتشجيعهم على خلق حزب جزئري موحد وذلك قبل المشاركة في الإنتخابات البلدية التى تجري في شهر نوفمبر 1919 . لكن والي الجزائر "لوفيبور LEFEBURE" الذي كان متخوفا من إستراتجية الأمير خالد المتمثلة في توحيد الوطنيين الجزائريين وحثهم على تكوين حزب إسلامي، تدخل في الموضوع وتمكن من خلق التفرقة بين الأمير خالد وحركة "الشبان الجزائريين" من جهة، وتشتيت بقية المثقفين من جهة أخرى. فقد أثار والى الجزائر المسألة

---

(1). Charles R. Ageron, Politiques Coloniales au Maghreb. Paris: P.U.F. 1972, p. 258.
(2). Meynier, Op.Cit., p. 716.
(3). Ageron, Politiques Coloniales au Maghreb, Op.Cit., p. 259.

الواردة في قانون 6 فيفري 1919 والمتعلقة بإرتباط الجنسية الفرنسية بالتخلي عن الهوية العربية الإسلامية. وهنا أنقسم أعضاء حركة "الشبان الجزائريين" حول هذا الموضوع. فالدكتور بن ثامي والمحامي بوضربة والأستاذ صوالح (وهم يحملون الجنسية الفرنسية) تبنوا موقف والي الجزائر وهو أن تعطى الجنسية الفرنسية للجزائريين بعد التخلي عن الهوية العربية الإسلامية وذلك على أمل أن يكونوا متساويين مع الأروبين ويصير عدد المسلمين المتجنسين كبيرا وبالتالي تكون لهم الأغلبية في المجلس المالي الجزائري. في حين نجد الأمير خالد والحاج موسى والمهندس قايد حمود مدير جريدة "الأقدام" يطالبون بحق الحصول على الجنسية الفرنسية لكن بدون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وبذلك يتحصلون على تأييد الجماهير التي ترفض التخلي عن الإسلام. وبعد هذا الإنقسام، جاءت الإنتخابات البلدية في شهر نوفمبر من عام 1919 ونجحت قائمة الأمير خالد وزملاءه الذين يرفضون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية. فاغتاظ الدكتور بن ثامي وأعتبر حصوله على 332 صوتا مقابل 925 صوت للأمير خالد بمثابة مؤامرة ضده، واتهم الأمير «خالد بأنه يتآمر ضد السلطات الفرنسية وأنه يستعمل نفوذه الديني». وفي الحال ناداه رئيس مكتب والي الجزائر وطلب منه كتابة تقرير ضد الأمير خالد، وأصطحبه معه إلى باريس لتقديم حججه إلى المسؤوليين الفرنسيين هناك. وكانت النتيجة هي إلغاء الإنتخابات البلدية التى فاز فيها الأمير خالد وزملاءه في النضال وذلك من طرف مجلس ولاية الجزائر. وكان التبرير لهذا الإلغاء هو "التعصب الإسلامي".

وتكررت نفس الظاهرة في الإنتخابات التي جرت في النصف الأول من عام 1920 (أفريل، جوان)، وتمكن الأمير خالد أن يلحق هزيمة ساحقة بمترشح مدعوم من طرف الإدارة الإستعمارية حيث نال الأمير خالد 7,000 صوت للحصول على مقعد في المجلس المالي (Les Delegations Financieres) الجزائري، بينما لم يحصل منافسة زروق محي الدين سوى على 2,500

صوت. واستطاع أيضا أن يهزم الدكتور تامزالي بحصوله على 2,500 صوت مقابل 256 لخصمه ويحصل على مقعد في المجالس العامة[1].

واغتاظ الأروبيون من النجاح الباهر الذي حققه خالد وزملاءه وأتهموه بأنه زعيم ديني يقوم بتحريض المسلمين ضد الأروبيين، وبدأوا يبحثون عن الطريقة المثلى للتخلص من هذا المناضل الجزائري الذي أصبح يرفض الإندماج ويطالب بقيام إتحاد بين الجزائر وفرنسا. كما قامت الصحافة الأروبية في الجزائر بشن حملة قوية على الأمير خالد وأعتبرته زعيما للحركة المناهضة للسيادة الفرنسية بالجزائر.

وفي يوم 2 ماي 1921 شعر الأمير خالد أن كلمته غير مسموعة سواء في المجلس المالي أو المجالس العامة، وأن الأروبيين في الجزائر، بالتعاون مع المسلمين الموالين للإدارة الفرنسية، يتخذون القرارات التى تحلوا لهم بدون مشقة. وعند تحليله لدور المجلس المالي في حل المشاكل الجزائرية وذلك بصفته عضو منتخب فيه، قال أننا لانتوقع أي خير من هذا البرلمان المحلي ونفضل أن نبقى تحت سلطة باريس[2]. ولهذا فقد رأى أنه لافائدة تجدى من وجوده في هذه المجالس المحلية التي يسيطر عليها الأروبيون سيطرة تامة، فقام بتقديم إستقالته من المجلس المالي ومن مجلس المستشارين العامين .. إلا أن زملاءه إقنعوه بضرورة التراجع عن موقفه. فقرر في شهر جويلية 1921 أن يترشح في الإنتخابات الجزئية الخاصة بإنتخاب المستشارين بالبلديات، فوافق على ذلك، وتمكن من الإنتصار على خصمه الكبير زروق محي الدين الذي يعمل بتواطؤ مع والي الجزائر.

وفي نهاية جويلية 1921، جاء حاكم عام جديد هو"ستيق T. STEEG" وظن الجميع أنه سيكون أحسن من الحاكم العام الذي كان موجودا من قبله.

---

(1). Ibid; p. 261.
(2). Ageron, les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919, Op.Cit., p. 304.

وتركزت إستراتيجية خالد في هذه المرحلة على تنظيم حملات خاصة بمشاركة المسلمين وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي وتدخل فرنسا في النزاع القائم بين المسلمين والأوروبيين بحيث تلعب دور الحكم بين الطرفين المتنازعين على السلطة. وعندما جاءت لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى الجزائر لدراسة الإصلاحات السياسية في البلاد قام السيد بلول أحمد بتقديم عرض مفصل عن الوضعية السياسية والإقتصادية السائدتين بالجزائر كان قد تم إعداده من طرف السيد قايد حمود ووافق عليه جميع الأعضاء المسلمين في المجلس المالي يوم 31 ماي 1921 . واقترح النواب المسلمون في هذا التقرير على لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي أن يكون هناك تمثيل للمسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي. وفي نفس السياق، إستطاع الأمير خالد أن يحصل على مقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية "ميليراند MILLERAND" في مسجد سيدي عبد الرحمن بالجزائر وعرض عليه من جديد طلبه الخاص بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي. ولكن الرئيس الفرنسي الذي جاء ليطمئن الأوروبيين بأن مستقبلهم مضمون في الجزائر، أعطاه إجابة مبهمة وقال له بأنه ينبغي التأني وانتظار قطف الثمار من إصلاحات فيفري 1919 [1].

وأثارت هذه المقابلة غضب الأوروبيين الذين أعتبروها كأنها تحدي من طرف المسلمين للأوروبيين. لكن الأمير خالد وبقية أعضاء المجلس المالي المسلمين لم يأبهوا باحتجاجات الأوروبيين وقرروا القيام بمبادره يوم 20 ماي 1921 خلاصتها هي عدم موافقهم على أي تعديل في الدوائر الإنتخابية إلا بشرط تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي ورفع عدد ممثليهم في المجالس العامة[2]، وانسحبوا من المجلس المالي. وفي هذا الوقت ظهر شعار سياسي قوي وهو : "من لايكون ممثلا (في البرلمان) لا يمكنه الدفاع عن نفسه"[3].

---

(1). Ageron, Politiques Coloniales au Maghreb, Op.Cit., p. 273.
(2). Ibid; p. 273.
(3). Ibid; p. 274.

وفي شهر سبتمبر 1922 جاءت الموجة المضادة أو العاصفة الهوجاء التى ستغير مجرى الأمور وتقضي على طموحات الأمير خالد. فبعد العطلة الصيفية قررت الإدارة الفرنسية في الجزائر أن تتخلص بصفة نهائية من نشاط الأمير خالد وذلك في إطار إتفاق مسبق بين والي الجزائر "لوفيبور LeFebure" وبين الحاكم العام "ستيق T. STEEG". وكانت الضربة القاسية التى وجهها والي الجزائر إلى الأمير خالد هي الغش في الإنتخابات، وتحريض المتجنسين بالجنسية الفرنسية ضد الأمير خالد. ونتج عن ذلك تشويه سمعته وهزمه عن طريق الغش والتحايل في إنتخابات 1922 المتعلقة بتجديد نصف أعضاء المجالس العامة حيث لم يفز فيها أي أحد من أنصاره. كما تعالت، في نفس الوقت، أصوات النواب الأوروبيين في البرلمان الفرنسي الذين طالبوا بعدم دفع المستحقات المالية للأمير خالد بالرغم من خدماته الطويلة في الجيش الفرنسي لأنه يعتبر في نظرهم المحرض رقم واحد لثورة المسلمين ضد الوجود الفرنسي في الجزائر. وتزامنت هذه الحملة مع حملة إعلامية موجهة من طرف الأوروبيين عن طريق الصحافة حيث إتهمته وسائل الإعلام بأنه مهرج وإنفصالي ومحرض على الحرب الأهلية وعميل للحزب الشيوعي.

وحسب بعض المفكرين الجزائريين الذين عاشوا في تلك الفترة العصيبة من تاريخ الجزائر، أمثال الشيخ توفيق المدني، فإن الحاكم العام "ستيق" الذي كان ينتمي إلى الحزب الراديكالي، هو الذي تواطأ مع والي الجزائري العاصمة وإتفقا على نفي الأمير خالد وإبعاده عن الجزائر. فقد لاحظ توفيق المدني أن نشاط الأمير خالد قد خف يوم "تحالفت القوى الحكومية و القوى الإستعمارية والقوى التابعة للإستعمار ضد الحركة التى قادها الأمير خالد ومعه جماهير الشعب التى رفعته إلى مقام الزعامة الحقيقية وإستعدت للسير معه حيث يسير، وأكتسحت تحت قيادته من أراد التعرض له في ميادين الإنتخابات. فالإندفاع الشعبي الذي حصل في القطر الجزائري

تحت زعامة خالد هو نفس الإندفاع الذي نسمع عنه في مصر تحت زعامة كبار الوفديين"[1]. ونتيجة للمجهودات المكثفة التى بذلها المسؤولين الأروبين بالجزائر وباريس لتضييق الخناق حول خالد وأنصاره فقد إنفض من كان حوله من أولئك الذين كان يعتمد عليهم، وعاداه من كان قد والاه، ووجد الأمير خالد نفسه وحيدا أمام أمة منقادة طائعة، قصارى ماتستطيع عمله هو أنها توصله إلى كرسي النيابة. وأكد السيد توفيق المدني أنه أصبح من الصعب على الأمير خالد أن يواجه بمفرده "قوة إستعمارية رهيبة آلت على نفسها أن تمحي إسمه من الوجود في الجزائر". كما تأثر الأمير خالد كثيرا عندما شعر أن هناك رجالا كونهم من العدم السياسي و أخرجهم لعالم الظهور، فإنقلبوا ضده وتعاونوا مع أعدائه. وفي الوقت الذي قررت فيه السلطات الحكومية بالجزائر وباريس أن تستعمل جيمع وسائلها الخاصة وبدأت تجهز "قوتها للقضاء عليه بصفة زاجرة، وتهيء عدتها لتنفيذ ذلك بعد أن مسكت بين أيديها زمام سائر النواب المسلمين وجعلتهم كتلة مع زملائهم الفرنسيين ضد خالد وجموع الأمة التى تدين له بالولاء، عندئذ تدخل في الموضوع عمر بوضربة من أعيان الجزائر، ومن أضداد خالد سياسيا منذ الساعة الأولى، ومن أصدقائه الشخصيين رغم ذلك، فخابره في أمر التوسط بينه وبين الحكومة على أن يترك القطر الجزائري مختارا، فتنتهي تلك الأزمة التى وصلت إلى أقصى حدود التحرج، وله أن يعود بعد ذلك عندما تهدأ الأعصاب وتنتهي حالة الهيجان"[2].

وبالفعل فقد إضطر الأمير خالد إلى الإنسحاب من الميدان السياسي في سنة 1923 حيث أنه كان من المقرر أن يشارك في إنتخابات 23 مارس 1923 ويتنافس مع خصمه المعهود عبد النور تامزالى الذي تدعمه الإدارة الفرنسية بالجزائر ، ولكنه قرر الإنسحاب من الإنتخابات والتنازل لخصمه عندما شعر

---

(1). احمد توفيق المدني "رثاء الأمير خالد" في جريدة الشهاب، عدد فبراير، 1936، أو أنظر: محمد قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الافريقي: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 17- 24 .

(2). احمد توفيق المدني، "رثاء الأمير خالد" في جريدة الشهاب، عدد فبراير 1936 .

بوجود مضايقات رهيبة ضده واستحالة نجاحه في الإنتخابات. وحسب بعض المؤرخين فإن الأمير خالد قد شعر في هذا الوقت "أن بقاءه في الجزائر عديم الجدوى، وأنه ربما إستطاع أن يخدم أمته بالإبتعاد عن الوطن أكثر مما يخدمها بمواصلة النضال تجاه قوة متحالفة ضده ولا قبل للأمة بمقاومتها. فقبل المفاوضات مع الحاكم العام "ستيق" على قاعدة الإرتحال. وقام السيد بوضربة بهذه الوساطة فتم الأمر على أن تدفع الحكومة للأمير خالد سائر ديونه (كانت حوالي 85,000 فرنك) وأن توصله للقطر السوري حيث يقيم أعمامه وبنو عمومته، وتترك له جرايته التى يتقاضاها عن تقاعده العسكري والجراية التى يتقاضاها بصفته ينتمي إلى عائلة الأمير عبد القادر[1].

وفي يوم 11 أفريل 1923 أعلن الأمير خالد أنه سيتوجه إلى سوريا. واعترف في رسالة كتبها إلى أحد أصدقائه يوم 30 جويلية 1923 بقوله : "إننا لا نستطيع أن نعيش في الجزائر حيث أن الحياة لا تطاق بالنسبة إلي. إنني أنسحب إلى بلد أكثر هدوءا"[2]. غير أن صحيفة الحزب الشيوعي "ليمانيتي" أكدت أن قرار نفي الأمير خالد قد تم إتخاذه في بارس من طرف "ريموند بوانكاري" رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك، وقام بتنفيذه الحاكم العام للجزائر "ستيق"[3].

ولعل الشيء المثير هنا هو أن فراسة عبد الحميد بن باديس تأكدت حيث تنبأ في سنة 1923 بأن فرنسا قد أجبرت الأمير خالد أن يأخذ عطلة إجبارية إلى الخارج ثم تمنعه من العودة[4]. وعندما إلتحق الأمير خالد بفرنسا يوم 25 سبتمبر 1925 أعلن في مرسيليا "أن الحكومة الفرنسية قد أجبرتني على الذهاب

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر.
(2). Ageron, Politiques Coloniales au Maghreb, Op.Cit., p. 279.
(3). Ageron, les Algériens Musulmans et la France, 1871-1919, Op.Cit., p. 288.
(4). Ibid; p. 288.

إلى الإسكندرية لأسباب سياسية وقد أعطتني منحة للتقاعد بشرط أن أبقى هناك"[1].

وخلاصة القول حول الأمير خالد أنه مثلما قال المؤرخ الكبير توفيق المدني أنه كان "صريحا إلى أقصى درجات الصراحة، صلبا في الحق ولا يلين ولا يعترف بوجوب المرونة السياسية، يحسن قيادة الجموع ولا يحسن قيادة الأفراد وكان ذلك من أهم أسباب فشله، كانت صرامته و صلابته سببا في نجاح المستعمرين لتأليب عصبة من بني جلدته ضده"[2].

وبالرغم من الضغوط التي تعرض إليها لكي يتخلى عن النضال السياسي، فقد حاول عدة مرات أن يجدد نشاطه الساسي ويدافع عن أفكاره التحريرية وخاصة في فرنسا وفي سوريا. وعندما إنتصرت أحزاب اليسار في فرنسا في شهر ماي من عام 1924 وصار "إدوارد هيريو EDOUARD HERRIOT" رئيسا للحكومة الفرنسية والذي كان متعاطفا مع حركة الشبان الجزائريين، بعث إليه الأمير خالد برسالة تهنئة، ولكنه بعث في نفس الوقت رسالة إلى جريدة "لومانيتى" الناطقة بإسم الحزب الشيوعي الفرنسي وطالب فيها كعادته بـ:

1. المساواة مع الفرنسيين والتمتع بالحقوق التامة بما في ذلك الخدمة العسكرية.
2. تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي (مثل الأروبيين).
3. السماح للجزائريين أن يحصلوا على أي منصب في الوظائف العامة.
4. إحترام حرية التعبير وإنشاء الصحافة بحرية تامة.
5. فصل الدين عن الدولة.
6. إصدار عفو عام.

---

(1). Ibid; p. 228.

(2). احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 24 .

7. إصدار قوانين تشريعية تسمح للعمال الجزائريين أن يحصلوا على حقوق مماثلة لحقوق العمال الفرنسيين[1].

وكانت هذه الرسالة هي التى زادت في حقد الأروبيين في الجزائر على الأميرخالد وعجلت بترحيله إلى المنفى في دمشق . وقبل مغادرته إلى دمشق، طلب الأمير خالد من رفقائه أن يتوحدوا وأن لاينشئوا جمعيات ذات طابع عرقي، ونصح الجميع أن ينضموا إلى النقابات اليسارية التى أصبحت تنتهج سياسة موالية للجزائر. وهذا ماسيحصل بالفعل في الشهور التالية لمغادرته الجزائر ، أرض الآباء و الأجداد ، ومغادرة أرض فرنسا حيث تأسس حزب "شمال إفريقيا "وعين الأمير خالد رئيسه الشرفي. كما قرر أعضاء هذا الحزب الجديد مواصلة نشر جريدة "أقدام شمال إفريقيا" وهي جريدة أسبوعية كان يصدرها الأمير خالد قبل رحيله عن أرض الوطن. وقد عاش الأمير خالد بالمنفى في دمشق إلى أن وافته المنية يوم 9 جانفي 1936 ودفن هناك. وعندما بلغ خبر وفاته إلى الجزائر، قامت جمعية العلماء بنعيه وإعتباره شهيدا، وصلى عليه 6 ملايين مسلم جزائري صلاة الغائب يوم العيد الكبير[2].

تأسيس الأحزاب السياسية للدفاع عن حقوق الجزائريين

بعد أن قرر رؤساء بلديات الجزائر في إجتماعهم بتاريخ 28 ماي 1920، العودة إلى تطبيق القوانين التعسفية الواردة في قانون 15 جويلية 1915، تأكدت نوايا المستوطنين الأروبيين بأنهم لم يسمحوا للجزائريين أن يحصلوا على أية حقوق سياسية، وأن المواجهة بين المسلمين والأروبيين قادمة لا محالة. وقد تدعم هذا الموقف المتصلب ضد الجزائريين يوم أن وافق المجلس المالي أو البرلمان

(1). Ageron, les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919, Op.Cit., p. 289.
(2). Ibid; p. 289.

الجزائري الصغير على هذا الإجراء في إجتماعه بتاريخ 4 أوت 1920 حيث تقرر العودة إلى الأسلوب القديم المتمثل في معاقبة الجزائريين طبقا لقانون الأهالي (الإنديجينا) وإفراغ قانون 1919 من محتواه، وعدم السماح للجزائريين أن يشاركوا في إنتخاب رؤساء البلديات. كما ظهر إتجاه آخر في سياسة المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وهو جلب مهاجرين أروبيين جدد إلى الجزائر وتقوية النفوذ والسيطرة الأروبية على المدن الكبرى في الجزائر.

لكن ينبغي أن نشير في البداية إلى أن بروز الأحزاب الوطنية في منتصف العشرينات من القرن العشرين قد جاء نتيجة لعوامل أخرى متعددة يمكن تلخيص معظمها فيما يلي:

1. أن عدد المثقفين باللغة الفرنسية من أبناء الجزائر قد تزايد بحيث أصبحت هذه النخبة تشكل تيارا سياسيا قويا يطالب بالإندماج والمساواة والتخلص من التفرقة العنصرية.

2. أن مشاركة الجزائريين في الدفاع عن فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى والمشاركة في تحريرها من النفوذ الألماني قد دفع بالجزائريين أن يشعروا بأنه من حقهم الحصول على المساواة في الحقوق وفي التصويت في الإنتخابات.

3. أن الهجرة إلى أروبا خلقت وعيا قويا ومشاركة فعالة في النقابات العمالية اليسارية التى كانت تناضل ضد الإمبريالية والقوات الإستعمارية أينما وجدت.

4. أن تحالف المستوطنين الأروبيين بالجزائر وفي أوربا ضد تركيا قد نتج عنه بروز حركة قومية عربية وصحوة إسلامية في الجزائر غيرت مجرى الأمور.

5. أن تزوير الإنتخابات البلدية والمجالس العامة وطرد الأمير خالد قد قضت على أي تعاون بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر، ودفعت بالجزائريين لتكوين أحزاب للدفاع عن أنفسهم وعن بلدهم[1].

---

(1). Marc Lamunière, Histoire de l'Algérie illustrée de 1830 à nos jours. Paris: Gonthier, 1962. pp. 149-151.

والشيء الأكيد، أن الأحزاب السياسية التى برزت إلى الوجود في الجزائر كانت إمتدادا لحركة الأمير خالد الذي حاول بجميع الوسائل أن يوحد صفوف المثقفين باللغة الفرنسية ويجعل منهم حزبا وطنيا قويا يستمد نفوذه من الجماهير الكادحة ويعمل من أجل المحافظة على الشخصية العربية – الإسلامية للجزائري حتى لايذوب في الحضارة الفرنسية ويفقد هويته الوطنية. لكن الفرق بين الأمير خالد الذي كان عنده حس وطني قوي وتعلق كبير بالإسلام وبين حركة "الشبان الجزائريين" الذين إستهوتهم الحضارة الأوروبية فربطوا مصيرهم بمصير فرنسا، هو أن معظم المثقفين باللغة الفرنسية كانوا يعتقدون أن "مأساة شعبهم تكمن في التفرقة العنصرية التى فرضتها الإدارة الإستعمارية هذه، وأن العلاج الحقيقي يتمثل في محاربة تلك التفرقة العنصرية وتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية الأوروبية المسيحية والأغلبية الجزائرية المسلمة". وبهذا ركزوا على فكرة الإدماج والحصول على الجنسية الفرنسية، واعتبروا ذلك بداية الطريق لتحقيق أهدافهم ومراميهم[1].

ولعل الدافع الرئيسي لبداية التكتلات السياسية في الجزائر هو أن الأوروبيين في الجزائر عاملوا المثقفين الجزائريين باللغة الفرنسية معاملة سيئة أو على الأقل كغيرهم من المسلمين الجزائريين وذلك بالرغم من إجادتهم الفرنسية وقبولهم التخلي عن هويتهم الإسلامية. ومن الراجح أن هذه المعاملة الجافة من طرف الأوروبيين هي التى شجعتهم على تكوين أحزاب سياسية مناهضة لفرنسا، وإبداء رأيهم والإفصاح عن مايرونه صالحا لقضية بلدهم وشعبهم[2].

وكيفما كان الحال، فإن الحركات السياسية في الجزائر قد إنطلقت من نقاط مختلفة في الساحة السياسية الجزائرية. فبالنسبة للحركات اليمينية نلاحظ أن بن جلول الذي أسس حركة "فدرالية المنتخبين القسنطينيين

---

(1). يحي بوعزيز. اليمين في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912–1948 . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 42 .
(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 41 .

قد (F.E.M.A.)[1] "Federation des Elus Musulmans d'Algerie حاول أن يعمل على تحقيق الإندماج لكن حزبه لم يكن مدعوما ولم يكن معبرا عن رغبات السكان المسلمين ولم يكن مقبولا من طرف الأروبيين في الجزائر. ولهذا فشل بن جلول في الأفكار التى كان يدعو إليها والمتمثلة في محاربة القوانين الفرنسية التى تحول دون وجود مساواة بين الجزائريين والأروبيين. ونظرا لعدم فعالية هذه الفدرالية التى إرتبط إسمها بالسلطات المحلية وأصبحت متهمة بأنها متعاونة مع الإدارة الفرنسية في الجزائر، فقد إنسحب منها بن جلول في عام 1938، وإنسحب منها أيضا فرحات عباس. وفي تلك السنة قام بن جلول بإنشاء حركة سياسية جديدة يتزعمها وأطلق عليها إسم "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري"[2]. وبالرغم من تغيير إسم الحركة السياسية التى يتزعمها بن جلول، فإن الهدف الأساسي لم يتغير وهو إدماج الجزائر في فرنسا ومحاربة القوانين الفرنسية التى لاتسمح بالمساواة بين المسلمين والأروبيين. وقد إشتهر الدكتور بن جلول بالتقلبات السياسية في موقفه والدخول في صرعات ومناوشات مع كل الجماعات التى يشتغل معها إلى درجة أنه أصبح غير مقبول من طرف القادة السياسيين الآخرين. وفي الحقيقة، لقد إنتهى سياسيا يوم 18 مارس 1936 عندما تصدى له المناضلون من "نجم شمال إفريقيا" وعزلوه نهائيا عن جميع الحركات الوطنية. ثم إنتهت مصداقيته السياسية في جويلية عام 1938 يوم شكل حركته السياسية "التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري" وتحالف مع شخصيات فرنسية لمواجهة حركة "الوطنيين الجزائريين". وبإختصار، فإن نشاطه قد إنحصر في مدينة قسنطينة وكان يتعامل مع المسؤولين الفرنسيين أكثر مما يتعامل مع أبناء وطنه. ولهذا لم تكن له قاعدة شعبية في الجزائر.

---

(1). La Fédération des Elus Musulmans d'Algérie (F.E.M.A.).
(2). Le Rassemblement Franco-Musulman Algérien (R.F.M.A.).

الفصل الحادي عشر

حزب فرحات عباس يتزعم الإصلاحات السياسية

فرحات عباس زعيم معتدل :

يعتبر فرحات عباس الذي ولد بالطاهير يوم 1899/10/24 والمتوفى يوم 1985/12/24 من الشخصيات البارزة في الساحة السياسية الجزائرية التى لعبت دورا مرموقا سواء في المطالبة بإندماج الجزائر في فرنسا أو المشاكة في حرب التحرير والدعوة إلى إستقلال الجزائر. إنه في الحقيقة مثل الدكتور بن جلول، كان يطالب بإندماج الجزائر في فرنسا، وتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي، والمساواة في الحقوق والواجبات بين الأروبيين والمسلمين. وفي العشرينات من القرن العشرين، كان ينتمي إلى حركة "الشبان الجزائريين" ويناضل مع أعضاء هذه الحركة من أجل الحصول على إصلاحات تخدم الجزائريين المسلمين. ومن الصفات المعروفة عنه أنه كان "يكره العنف ويؤمن بسياسة المراحل ومسايرة الظروف". وقد إستهوته الحضارة الفرنسية وأصبح شغوفا بها إلى درجة أنه صرح في عام 1931 "إن الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون، لنا قانوننا الشخصي الإسلامي" . كما أكد أنه لا يوجد هناك شيء في القرآن يمنع الجزائري من أن يكون فرنسيا وإنما المانع هو الإستعمار[1].

وعندما يقرأ الإنسان كتابه المتواضع "الشباب الجزائري" الذي أعاد نشره في عام 1981، والذي هو عبارة عن مقالاته القديمة التى نشرها في صحيفة

---

(1). يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 45 .

الأمير خالد "الأقدام" وفي صحيفة "التقدم" التي كان يصدرها الدكتور بن الثامي وفي صحيفة "الوفاق" التى كان يصدرها الدكتور بن جلول[1]، يخرج القاريء بفكرة واضحة وهي أن فرحات عباس الذي زاول تعليمه الإبتدائي والثانوي بجيجل، ثم سكيكدة وقسنطينة، ثم تعلمه الجامعي بالجزائر العاصمة، قد شارك في الحياة السياسية منذ نعومة أظفاره. وحسب رأيه، فإن هدفه كان يتمثل في تخليص الجزائر من التفرقة العنصرية والقضاء على فكرة تفوق الغالب على المغلوب، ومحو الأسطورة التى تقول أن الأوروبيين متحضرون وأن الجزائريين متخلفون. وحسب زعمه، فإن نضاله كان من أجل إخراج الجزائر من قبضة الإستعمار وبناء جزائر تسودها المساواة. وعليه، فإن الأمر يتطلب في رأيه إتاحة الفرص للمسلمين لكي يتعلموا، ويحصلوا على الجنسية الفرنسية ويتحسن مستواهم الإجتماعي[2].

وباختصار، فإن فرحات عباس يعتبر من الشخصيات السياسية التى كانت تتصف بالإعتدال وعدم إستعمال العنف للتخلص من القوانين الفرنسية الجائرة. وقد إنخرط منذ الصغر في فدرالية المنتخبين للسكان الأصليين بالجزائر[3]، وهي جمعية سياسية كانت تتشكل في الأساس من الشخصيات الجزائرية التى كانت مثقفة باللغة الفرنسية وأعتبرت نفسها ممثلة للمسلمين في البلديات والمجالس العامة والمجلس المالي. وعندما عقدت هذه الفدرالية أول إجتماع لها في الجزائر العاصمة في شهر سبتمبر من عام 1927، حضره مايزيد عن 150 شخصية سياسية جزائرية . وفي نهاية هذا الإجتماع، أصدرت هذه الفدرالية بيانا حددت فيه مطالبها والمتمثلة فيما يلي :

1. تمثيل السكان المسلمين في البرلمان (الفرنسي).
2. المساواة في الأجور والعلاوات بين الأوروبيين والمسلمين.

---

(1). Ferhat Abbas, **Le Jeune Algérien: de la Colonie vers la Province.** Paris: Editions Garnier Frères, 1981, p. 26.

(2). Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie Contemporaine** (Tom. II). Paris: P.U.F. 1979, pp. 321-322.

(3). La Fédération des Elus Indigènes d'Algérie.

3. المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الأروبيين و المسلمين .

4. إلغاء رخصة الذهاب إلىفرنسا بالنسبة للعمال.

5. إلغاء قانون الإنديجينا الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين .

6. توفير التعليم والتدريب المهني لأبناء البلد الأصليين .

7. تطبيق القوانين الإجتماعية الفرنسية في الجزائر .

8. إعادة تنظيم الدوائر الإنتخابية ومراجعة قانون 1910 الذي يجري تطبيقه(1).

وكما نلاحظ من هذه المطالب، فإن أعضاء هذه الحركة السياسية اليمينية لا يطالبون إلا بالمساواة مع الأروبيين، ولا يطالبون بإستقلال الجزائر مثلما سنرى بالنسبة للأحزاب اليسارية، ولا يدافعون عن الهوية الإسلامية- العربية للجزائر مثلما تطالب جمعية العلماء(2).

وفي شهر جوان من عام 1936 نجحت أحزاب اليسار الفرنسي المتعاطف مع الجزائريين المقربين من فرنسا أمثال عباس فرحات وبن جلول، واعتقد الجميع أن مطالب فدرالية المنتخبين المسلمين المذكورة أعلاه ستتحقق. لكن رئيس الحكومة الفرنسية السيد "بلوم" واجه معارضة شديدة من النواب الفرنسيين وممثلي الأروبيين في الجزائر واضطر للتخلي عن فكرة إعدد مشروع قانون يسمح للجزائريين المسلمين أن ينالوا حقوق المواطنة الفرنسية بدون أن يتخلوا عن هويتهم العربية الإسلامية. وقد إتهم الأروبيون "بلوم" بأنه يحرض المسلمين على الثورة ضد الفرنسيين. كما أن زعماء "حزب الشعب الجزائري" قد وقفوا ضد مشروع "بلوم فيوليت" وعملوا على إفشال هذا المشروع حيث قال

---

(1). André Nouschi La Naissance du Nationalisme Algrien. Paris: Editions de Minuit, 1962, p. 63.

(2). Badra Lahouai, "Politique Coloniale, Identité nationale et supr-nationale en Algérie, 1830-1937", Revue d'Histoire Maghrébine. Vol. 15. Numéro: 49-50 (juin) 1988, pp 71-87.

مصالي الحاج أن المشروع عبارة (عن أداة لإبقاء هيمنة المستوطنين الأروبيين)[1]. كما أن وفدا من الأروبيين قد قابل رئيس الحكومة "بلوم"، آنذاك، وأبلغه أعضاء الوفد أنهم لن يقبلوا أبدا أن يكون أي مسلم رئيسا حتى لبلدية صغيرة. وحذروه كذلك من مغبة المساواة بين الأروبيين والمسلمين في التصويت لأن ذلك يعني فقدان سيطرتهم على البلاد وإنتقال السلطة إلى الأغلبية الساحقة من المسلمين .

وكان فشل مشروع "بلوم Blum" بمثابة صدمة لعباس فرحات وبن جلول وجميع العناصر المثقفة بالفرنسية والمؤيدة لسياسة الإندماج. وإبتداء من هذه الهزيمة التى لحقت بالشخصيات الموالية لفرنسا والمؤيدة لفكرة الإندماج، بدأت جميع الحركات السياسية في الجزائر تعمل من أجل وحدة الصف ومعارضة الأروبيين بصفة جماعية. وتكون في هذا الإطار شبه حزب أو تحالف يضم جميع الأحزاب وأطلق عليه إسم "التجمع الإسلامي-الفرنسي الجزائري"[2]. وقد إقترح بن جلول في فيفري 1938 إرسال وفد من ممثلي هذه الأحزاب إلى باريس والسعي لإقناع الحكومة الفرنسية أن تعيد النظر في موضوع الإصلاحات السياسية. لكن الحكومة الفرنسية تجاهلت الموضوع، والأحزاب المتحالفة لم تخرج بخطة موحدة أو مشتركة لأن مواقفها متباعدة. كما أن الحكومة الفرنسية قد أصبحت منشغلة بالحرب العالمية الثانية ولم يكن لديها أي إستعداد للحوار مع الجزائريين الموالين لها.

وخلال الحرب العالمية الثانية حاول فرحات عباس وأنصاره أن يستغلوا فرصة إنهيار الحكومة الفرنسية في باريس ويتفاوضوا مع حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر بشأن الإعتراف بالحقوق السياسية للجزائريين مقابل تعاون أبناء الجزائر مع فرنسا، وخاصة أن "دارلان" و "جيرو" قد طلبا من السكان المسلمين

---

(1). Robert Aron, Les Origine de la Guerre d'Algérie. Paris: Fayard, 1962, pp. 72-73.
(2). Le Rassemblement Franco-Musulman Algérien.

مساعدة فرنسا في التخلص من الإحتلال الألماني، ومقابل ذلك ستأخد فرنسا مطالبهم السياسية بعين الإعتبار. وبالفعل، فقد قام فرحات عباس في بداية 1943 بتحرير بيان وقعه مع 28 شخصية سياسية من زملائه المنتخبين، وأبدوا فيه إستعدادهم للمشاركة في المعركة من أجل تحرير فرنسا ولكن بشرط أن تلتزم فرنسا بعدم السماح لأية تفرقة عنصرية بين الأفراد، سواء كانت هذه التفرقة عرقية أو دينية. وأكدوا في هذا البيان على ضرورة إعطاء الحقوق السياسية للجزائريين ومنح حرية التعبير للجميع. كما طالبوا بعقد مؤتمر للمنتخبين وممثلي جميع المنظمات الإسلامية وذلك بقصد إعداد قانون يتضمن جميع المسائل السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

لكن "جيرو" ممثل حركة المقاومة الفرنسية في الجزائر أظهر معارضته وعدم مبالاته بهذا البيان حيث أجاب الوفد الجزائري الذي جاء لمقابلته بعد ذلك بأنه منشغل بالحرب وليس بالسياسية. وبالرغم من هذا الرد السلبي، فلم يستسلم فرحات عباس و 28 من زملائه المنتخبين حيث قاموا يوم 10 فيفيري 1943 بإصدار وثيقة جديدة أطلقوا عليها إسم "بيان الشعب الجزائري[1]"، ثم أضافوا إليها مشروعهم للإصلاحات السياسية والإقتصادية، وقاموا بتسليم الوثيقتين إلى الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1943 . كما سلموا في نفس الوقت نسخا أخرى إلى الجنرال "كاترو" الذي عين في سنة 1943 مسؤولا عن الجزائر. وتتلخص نقاط البيان في المطالبة بإنشاء دولة جزائرية يكون لها دستورها الخاص بها، يتم إعداده من أعضاء في مجلس جزائري إنتقالي منتخب من طرف جميع سكان الجزائر.

وبعد رفض المشروع الذي تقدم له فرحات عباس إلى السلطات الفرنسية في الجزائر قرر هذا الأخير أن يقترب من مصالي الحاج زعيم حزب الشعب والشيخ البشير الإبراهمي زعيم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

---

(1). Le Manifeste du Peuple Algérien.

والحزب الشيوعي الجزائري وبدأ يعمل من أجل التحالف معهم ضد الجالية الأروبية في الجزائر. كما غير خطته وأصبح يعمل على توسيع قاعدة حزبه في الأوساط الشعبية فلربما يتمكن من تحريك الجماهير ويستمع الفرنسيون إلى مطالبه التى لاتجد صدى لدى المسؤولين الفرنسيين في باريس والأروبيين في الجزائر. وبالفعل فقد أقام علاقات ودية مع مصالي الحاج وزاره في المعتقل. وعندما أطلق سراح مصالي الحاج يوم 26 أفريل 1943 بعد أن جاء الحلفاء إلى الجزائر وصدر عفو عن جميع المساجين الذين تمت محاكمتهم في عهد حكومة "فيشي"، مر زعيم حزب الشعب بسيطف والتقى بالسيد فرحات والبشير الإبراهمي والسيد موريس لابور (من الحزب الشيوعي) وتحاور الزعماء الأربعة في كيفية وضع إستراتجية مشتركة وإتخاذ موقف موحد بالنسبة للقضايا التى تهم مصير البلاد[1]. وفي هذا الإجتماع إتفق الزعماء الأربعة على إصدار وثيقة مشتركة تعبر عن إرادتهم القوية لتأسيس دولة جزائرية ووضع دستور لجمهورية جزائرية مستقلة وذلك بقصد تكوين فدرالية مع الجمهورية الفرنسية. وقد أطلق على هذا البيان الذي صدر يوم 14 مارس 1944 إسم "أصدقاء البيان والحرية"[2]. وفيه وافق فرحات عباس على إقتراح من مصالى الحاج بأن يلغي منصب الحاكم العام في الجزائر ويتحول الحاكم العام إلى سفير.

وفي إجتماع سطيف بين عباس ومصالي والبشير الإبراهيمي وموريس لابور (Maurice Labour) قال فرحات لمصالي الحاج مايلي : "لقد كنت ضدك، أدافع بحرارة عن الإندماج ووقفت ضدك. لقد أثبتت الأحداث أنك كنت على صواب وكنت أنا على خطأ. اليوم أعترف لك بأنني سأتبع خطاك"[3].

---

(1). Jeanson, Op.Cit., p. 71.

(2). Les Amis de Manifeste et de la Liberté (A.M.L.).

(3). Benjamin Stora, Messali Hadj 1898-1994. Paris: Editions Le Sycamore, 1982, p. 189.

ونستخلص من ما تقدم أن فرحات عباس قد فقد أي أمل في التفاهم مع الفرنسيين وأن التعاون مع الأحزاب الجزائرية المعارضة للأروبيين و الداعية لإستقلال الجزائر، هو السبيل الوحيد لتحقيق طموحات أبناء الشعب الجزائري. وهذه الحقيقة قد أكدها له مصالي الحاج عندما قال له ذات يوم : "إنني أثق فيك، في العمل من أجل إقامة جمهورية جزائرية في نظام فدرالي مع فرنسا، لكنني، بالمقابل، لا أثق في فرنسا. إن فرنسا لن تعطيك شيئا ولن تتنازل عن أي شيء إلا بالقوة لأن ما أخذته بالقوة لا يمكن انتزاعه إلا بالقوة "[1].

وباختصار، فإن تحالف عباس فرحات مع مصالي الحاج وجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري في أفريل 1943، وتعيين الجنرال كاترو حاكما عاما على الجزائر ومحافظا للدولة مكلفا بالشؤون الجزائرية في شهر جوان من عام 1943 غيرت مجرى الأمور بالنسبة للمستقبل السياسي لفرحات عباس. وبمجرد أن إستلم السلطة في بداية شهر جوان 1934 أعلن الحاكم العام كاترو " أنه يعتبر الجزائر جزءا لا يتجزء من فرنسا وأنه لايقبل أن تكون النقاط المقترحة من طرف الجزائريين قواعد للعمل والتفاوض". وكان هذا الجواب بمثابة صدمة وتأكيدا للحوار الذي جرى بين فرحات عباس ومصالي الحاج.

وفي يوم 22 سبتمبر 1943 جاء الرد من فرحات عباس وزملاءه في المجلس المالي حيث قرروا أن يقاطعوا إجتماع المجلس المالي وأصدروا بيانا أعلنوا فيه بأنهم متمسكون بالنقاط الواردة في الوثيقة التى سلمت إلى الجنرال "كاترو" ولا بد أن تكون الإصلاحات المقترحة هي القواعد الأساسية لأي عمل أو أي تفاوض. وآنذاك إنزعج "كاترو" من هذا الموقف، وأصدر بدوره أمرا بإلقاء القبض على السيد فرحات عباس والسيد السائح عبد القادر (رئيس مجموعة النواب المسلمين في المجلس المالي) ووضعهما تحت الإقامة الجبرية وذلك بحجة أنهما يحرضـان النواب على العصيـان في وقت الحرب. كما

---

(1). Ibid; p. 189.

أمضى قرارا بتنحية النواب الذين يمثلون العرب في المجلس المالي. إلا أن الحاكم العام تراجع عن قراره بطرد النواب العرب من المجلس المالي بعد أن تدخل النواب الأوروبيون في المجلس المالي. لكن "كاترو" أصر على بقاء السيد فرحات عباس والسايح عبد القادر رهن الإعتقال ولم يتم الإفراج عنهما إلا يوم 2 ديسمبر 1943 بعد أن تحرك الرأي العام وتأزم الوضع في الجزائر بسبب حجزهما بطريقة تعسفية[1].

وفي يوم 14 مارس 1944 تدعم موقف فرحات عباس وبرنامجه السياسي حيث تم الإعلان عن خلق كتلة وطنية أطلق عليها إسم :"أصدقاء البيان والحرية"[2]، وهي حركة سياسية تضم حزب الشعب وجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري وذلك بالإضافة إلى حزب فرحات عباس الذي أصبح يتزعم هذه الحركة. وهكذا إستطاع فرحات عباس أن ينجح في خطته الرامية لتوحيد صفوف الأحزاب الجزائرية، وبدأ يعمل لتوسيع قاعدة حزبه في الأوساط الشعبية. وفي يوم 13 سبتمبر 1944 أصدر جريدة " المساواة " وذلك للدفاع عن الموقف المشترك لـ"أصدقاء البيان والحرية " وأصبحت توزع 50,000 نسخة. وطالب فرحات عباس في العدد الأول من جريدته بإنشاء جمهورية جزائرية وذلك بقصد تكوين إتحاد فدرالي مع الجمهورية الفرنسية ضد الإمبرالية وضد الإستعمار. وحسب بعض التقديرات، فقد إنضم إلى حركة "أصدقاء البيان والحرية "500,000 مناضل[3].

وإستغل فرحات عباس قرار فرنسا بنفي وإبعاد مصالي الحاج في الفترة الممتدة من 23 أفريل 1945 إلى 20 جوان 1946، وحاول أن يكون هو المنسق بين الأحزاب الوطنية ويواجه السلطات الفرنسية بقائمة موحدة في الإنتخابات ويحصل على نتائج إيجابية. لكن الأمور فلتت من يد فرحات عباس عندما قام

---

(1). Collette et Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi. Paris: Seuil, 1955, pp. 70-71.

(2). Les Amis du Manifest et de la Liberté (A.M.L.).

(3). Jeanson, Op.Cit., p. 70.

المناضلون يوم 8 ماي 1945 بالمشاركة في الإحتفالات الخاصة بالإنتصار على النازية وتحرير فرنسا من الإحتلال الألماني، ورفعوا لافتات كتب عليها "تحيا الجزائر "، " أطلقوا سراح مصالي"، "تحيا الجزائر المستقلة "[1].

ففي هذا اليوم الذي هو الثلاثاء قام الأروبيون بقمع وتحويل المظاهرة السلمية (المسموح بها قانونيا) إلى مجزرة رهيبة وذلك بقصد خلق الفزع والهلع في النفوس وحل الأحزاب السياسية المناهضة لهم ولسياستهم الهادفة إلى الإستئثار بالسلطة والنفوذ والثروة وعدم السماح للجزائريين أن يتقاسموا معهم السلطة. وبالفعل فقد قامت السلطات الفرنسية بحل "حزب الشعب" و"أصدقاء البيان والحرية " وألقت القبض على فرحات عباس وحوالي 4,560 مناضل، منهم 3,096 في ولاية قسنطينة وحدها، و505 في ولاية وهران، و359 في ولاية الجزائر[2]. وقد أستشهد في معارك 8 ماي وما بعدها حوالي 45,000 جزائري، ولقي 104 مستوطن أروبي حتفهم في هذه المواجهة بين السكان المسلمين والقوات الفرنسية. وقد طالب الأروبيون الحكومة الفرنسية بإعدام المتسببين في أحداث 8 ماي 1945 ومنهم فرحات عباس.

وبعد خروجه من السجن يوم 16 مارس 1946 بعد إصدار عفو عام عن الأفراد الذين ألقي عليهم القبض لأسباب سياسية يوم 9 مارس 1946 وتأكده بأن حزب الشعب وأنصار مصالي كانوا وراء تنظيم مظاهرات 8 ماي 1945، قرر الإبتعاد بصفة نهائية عن مصالي الحاج، وقام بتكوين حزب جديد أطلق عليه إسم "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[3]. وفي الحقيقة، أنه لم يكن متضايقا من مصالي الحاج ولكنه كان متضايقا من المتطرفين في حزب الشعب أمثال الدكتور سعدان، والسيد بومنجل والسيد ساطور[4]. وفي خطابه يوم أول

---

(1). Benjamin Stora, Op.Cit., p. 192.
(2). Jeanson, Op.Cit., pp. 70-71.
(3). L'Union Démocratique de Manifeste Algérien (U.D.M.A.).
(4). Aron, Op.Cit., p. 250.

ماي 1946 أعلن فرحات عباس عن سياسته الجديدة والمتمثلة في الشعارات الثلاثة:

لا للإندماج،

لا للأسياد الجدد،

لا للإنفصال[1].

وبعد أن أظهر إعتداله والتزامه وتعهد بعدم الإنفصال عن فرنسا، سمحت له السلطات الفرنسية بالمشاركة في الإنتخابات التى جرت يوم 2 جوان 1946، لتأسيس البرلمان الفرنسي الجديد حيث سمح قانون 5 أكتوبر 1946 للجزائريين المسلمين أن ينتخبوا 15 نائبا لتمثيلهم فيه و 6 نواب في مجلس الشيوخ الفرنسي، ونال فرحات عباس 72٪ من أصوات المصوتين المسلمين أي 11 من جملة 13 مقعد وذلك بصفته الحزب الكبير المعترف به. أما حزب الشعب فقد بقي محظورا ولم يشارك في هذه الإنتخابات.

وفي يوم 9 أوت 1946 قدم فرحات عباس باسم حزبه المشروع الجديد للإصلاحات السياسية والذي يتضمن النقاط التالية :

1. جمهورية ذات إستقلال ذاتي تتمتع بالسيادة وعلمها.

2. دولة منضمة إلى الإتحاد الفرنسي.

3. برلمان يتم إنتخاب أعضائه في إقتراح سري من طرف جميع الجزائريين.

4. حكومة تتكون من رئيس جمهورية يتم إختياره بطريقة مباشرة .

5. يمثل فرنسا في الجزائر مندوب عام ويكون له صوت إستشاري في مجلس الوزراء[2].

---

(1). Ibid; p. 250.
(2). Aron, Op.Cit., p. 253.

وعندما إنتهى النواب الفرنسيون من مناقشة مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر وصوتوا عليه يوم 27 أوت 1947 بـ 319 صوت ضد 89 وإمتناع 184 عن التصويت، شعر فرحات عباس وزملاءه في الحزب بخيبة أمل كبيرة لأن القانون الجديد لم يتضمن أية نقطة من النقاط التى إشتمل عليها برنامجه المقترح[1]. وقد رفض فرحات عباس وزملاءه أن يحضروا الجلسة التي وقع فيها التصويت، وإمتنع الشيوعيون كذلك عن التصويت.

وباختصار، فإن التصويت على الإصلاحات السياسية في الجزائر التى تضمنها قانون 20 سبتمبر 1947، قد أغلق باب العمل الشرعي ولم يبقى مفتوحا إلا باب العمل عن طريق العنف. ولعل الشيء الذي ثبط عزيمة فرحات عباس الذي رفع شعار "التعبير الثوري عن طريق القانون" هو أن حكومة "روبير شومان" الضعيفة خضعت لضغوطات الأوروبيين بالجزائر وخاصة لممثلهم المنتخب من قسنطينة "روني مايير"، وقامت يوم 11 فيفري 1948 بعزل الحاكم العام للجزائر "شاطينو Chataignaux" الذي كان معتدلا وعينت في محله رجلا محابيا ومؤيدا للأوروبيين هو "مارسيل- إدموند نيجيلان Marcel-Edmond Naegelen" الذي سيقوم بتزوير الإنتخابات ويقضي على أي تعاون أو حوار بين المسلمين والأوروبيين[2].

وكان من المفروض أن تجري الإنتخابات البرلمانية في الجزائر لتكوين المجلس الجزائري الجديد المتكون من 60 نائب يمثلون الأوروبيين و 60 نائب يمثلون المسلمين يوم 15 جانفي 1948 لكنها تأجلت إلى أن جاء الحاكم العام الجديد البارع في تزوير الإنتخابات يوم 11 فيفري 1948، وآنذاك تقرر أن تجرى الإنتخابات في أفريل 1948 ، فقام نايجيلان بتزوير تلك الإنتخابات ونجحت قائمة المستقلين (عملاء الإدارة الإستعمارية) وبقي فرحات عباس باهتا لا يصدق ما تراه عينيه[3].

---

(1). André Nouschi, La Naissance du Nationalisme Algérien. Paris: Seuil, 1962, p. 149.
(2). Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 610.
(3). Nouschi, Op.Cit., p. 153.

وإستمر الوضع متأزما بين فرحات عباس والفرنسيين إلى أن قامت ثورة أول نوفمبر 1954 وغيرت الموازين، وأدرك فرحات عباس أن الطريق مسدود أمامه ولا يستطيع أن يفعل أي شيء لتغيير مجرى الأمور، فقرر في شهر جانفي 1955 أن يتصل بالمسؤولين في جبهة التحرير عن طريق السيد عمار القامة. وجاءه الرد بالإيجاب يوم 26 ماي 1955 حيث إلتقى بالسيد عبان رمضان والسيد أو عمران فأستفسرهما عن إمكانية نجاح الثورة وقوة جيش التحرير. فأجابه عبان رمضان : "إن جيش التحرير يملك أسلحة كافية وقادر على دحر الجيش الفرنسي ودفعه إلى البحر". وطلب عباس من عبان رمضان إذا كان في إمكانه أن يتكلم مع المسؤولين الفرنسيين عن إمكانية المفاوضات وإيقاف القتال. فقال له عبان رمضان: "نحن نوافق على ذلك لكن بشرط أن تكون المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني"[1]. ويبدوا أن فرحات عباس كان متخوفا من الإنضمام المتأخر إلى ثورة الشعب، فسأل عبان رمضان ذات يوم : "إننا نخشى أن يتهمنا بعض أعضاء الوفد الخارجي بأننا أخذنا قطار جبهة التحرير وهو يسيرا" فطمأنه عبان رمضان بقوله : إن جبهة التحرير ليست ملكا لأحد. إنها ملك للشعب الذي يناضل"[2]. وفي شهر أفريل من عام 1956 إلتحق بالقاهرة مع الدكتور فرنسيس، وانضم إلى جبهة التحرير وتحول من رجل حوار وتغيير عن طريق القانون إلى رجل ثوري يستعمل العنف والقوة لإسترداد حقوق شعبه المهضومة، ولعله كان يتذكر بإستمرار ماقاله له ذات يوم مصالي الحاج بأن ما أخذته فرنسا بالقوة لا يمكن إستعادته وإنتزاعه إلا بالقوة[3].

(1). Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre. Paris: Editions Garnier, 1980, pp. 77-83.
(2). Ibid; pp. 150-153.
(3). Benjamin Store, Op.Cit., p. 189.

الفصل الثاني عشر

حركة جمعية العلماء تتحدى الغزو الأروبي للجزائر

جمعية العلماء تدافع عن القيم الاسلامية للشعب الجزائري :

تعتبر "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" حركة سياسية ذات قاعدة شعبية لامثيل لها في تاريخ الجزائر. وخلافا لحركة الإتحاد الديقراطي للبيان الجزائري التى كان يلهث زعماؤها من أجل الحصول على مقاعد سياسية في المجالس المنتخبة محليا والدخول في حوار مع السلطات الأروبية من أجل الحصول على حقوق سياسية في إطار القوانين والسيادة الفرنسية، فإن جمعية العلماء قد إتجهت منذ البداية إلى غرس بذور الروح الوطنية في نفوس الشباب الجزائري وتعليمهم بلغة آبائهم وأجدادهم وتعريفهم بالتراث العربي-الإسلامي بحيث تكون لهم عزيمة قوية وتعلق كبير بالجزائر التى إبتليت بالغزو الأجنبي والإحتلال الأروبي الذي يهدف إلى إبتلاعها ومحو مقوماتها العربية-الإسلامية. ولهذ يمكننا أن نقول أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي حركة سياسية ذات رسالة ثقافية وعلمية إجتماعية تهدف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأروبية، وبعث الروح الوطنية في النفوس عن طريق تعليم الشباب و خلق الوعي الإجتماعي ومحاربة رجال الدين المزيفين الذين حاولت فرنسا أن تستعملهم لتثبيط عزائم الجزائريين، ونشر إسلام مزيف يخدم مصلحة قوة الإحتلال ويساعد على تنفير الجزائريين من دينهم الإسلامي الحنيف.

ومنذ البداية ينبغي أن نشير إلى أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد برزت إلى الوجود كحركة سياسية إسلامية ذات جذور إجتماعية قوية وذلك

في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرير العربية التى عمت العالم العربي والعالم الإسلامي في بداية العشرين. كما أنها ظهرت إلى الوجود في وقت تكاثر فيه الحديث عن إندماج الجزائر في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية (مثلما نصت على ذلك إصلاحات جورج كليمانصو سنة 1919). وعليه، فإن محاولة الأروبيين للإستيلاء على عدة بلدان إسلامية بعد إلحاق هزيمة قاسية بتركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، وإحتفال الأروبين في الجزائر سنة 1930 بمرور قرن على إحتلال البلاد وفرض الهيمنة الفرنسية على الجزائريين ومعاملتهم للجزائر معاملة جافة وقاسية من طرف الأروبيين المتواجدين بالجزائر، قد مهدت الطريق لجمعية العلماء وساعدتها على أداء رسالتها الوطنية وإلتفاف الناس حولها. ونستخلص من ما سبق ذكره، أن جمعية العلماء قد جاءت في وقت مناسب لتحقيق رغبة شعبية عارمة وهي البحث عن وسائل لإيقاف الهجمة الإستعمارية الشرسة على المسلمين والتعاون مع رجال الإصلاح المسلمين في تونس والمغرب ومصر وبقية الدول العربية والإسلامية بقصد بعث الروح الوطنية وتوحيد الصف لمجابهة الغربيين المتحالفين ضد المسلمين[1]. كما أنها أسست بقصد محاربة أصحاب الزوايا لأن الزاوية كانت تعتبر في نظر جمعية العلماء هي حجر عثرة أمام الحركة الوطنية وجهود رجالها. و الطرق الصوفية، في رأي جمعية العلماء، هي: "علة العلل في الإفساد ومنبع الشرور". ففي رأي عبد الحميد بن باديس: "إن كل ماهو متفش في الأمة من إبتداع في الدين وضلال في العقيدة وجهل بكل شيء وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة، فمنشوءه من الطرق ومرجعه إليها"[2].

وفي واقع الأمر أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد أنطلقت في

---

(1). Saadedine Ben Chneb, "Quelques Historiens Arabes Modernes d'Algérie" Revue Africaine, Tom. C, 1956, pp. 475-499.

(2). نصر الجويلى "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الدين والسياسة" المجلة التاريخية المغاربية، عدد 49-50 (جوان) 1988، ص 109 .

أعمالها كمنظمة تعليمية ذات أهداف محددة تشتغل في إطار دولة إستعمارية عملاقة. فقد كانت جهودها وأعملالها الحضارية تهدف إلى :

1. إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التى علقت به خلال القرون الأخيرة
2. العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية
3. السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام
4. توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل
5. إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية
6. الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب
7. نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية[1].

ولعله من المفيد أن نضيف هنا حقيقة آخرى عن سبب من أسباب إنشاء جمعية العلماء في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين وهي الوقوف في وجه بعض الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية ذلك أن مجموعة كبيرة منهم تنكرت لقيم الأمة الجزائرية المستمدة من الإسلام. ومن الغريب أن يعقد هؤلاء المثقفون إجتماع في شهر جوان 1930 بعاصمة الجزائر تمردا على الماضي وإنسلاخا منه وتنكرا للقومية الجزائرية، جاء ذلك على لسان أحد أعضائها البارزين وهو فرحات عباس إذ يقول :"ولو إني أكتشفت القومية الجزائرية لكنت من القوميين ولما خجلت من ذلك، فالرجال الذين ماتوا من أجل مثلهم الوطنية مكرمون محترمون، ولاتساوي حياتي أكثر من حياتهم، ومع ذلك فلن أموت من أجل وطن جزائري لأن ذلك الوطن ليس له وجود. ولقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر فلم يحدثني أحد عنه، ولا يمكن البناء على

(1). عبد الكريم بوصفصاف "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وموقفها من ظهور الحركة البربرية في الجزائر" المجلة التاريخية المغاربية، عدد 63-64 (جويلية) 1991، ص 243-244 .

الهواء. ولقد إستبعدنا جميعا هذه الأوهام لنربط نهائيا مستقبلنا بما حققته فرنسا لهذه البلاد"[1].

وأكد الأستاذ نصر الجويلي أن "هذا الموقف ليس مستبعدا من فريق تثقف ثقافة فرنسية وتتلمذ على مستشرقين دأبهم الوحيد طمس معالم التاريخ القومي للشعوب العربية الإسلامية والتنكر لكل ما أبدعوه من حضارة وتقدم في شتى المجالات بحيث أن هؤلاء نجدهم قليلي التحمس والشعور بالوطنية الحقة. وقد تصدت جمعية العلماء لهذه الجماعة وفندت أقوالها ومزاعمها بما كانت تنشره في الصحف القائمة آنذاك. ومما تقوله الجمعية :"إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ، وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة مكونة موجودة كما وجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح شأن كل أمة في الدنيا"[2].

والحقيقة التى ينبغي أن تقال عن جمعية العلماء أنها كحركة سياسية تميزت عن غيرها من الحركات الوطنية الأخرى بشخصية عبد الحميد بن باديس القوية وكذلك بوجود نخبة نشيطة من رجال الإصلاح في الجزائر يرجع إليهم الفضل في تنشيط جرائد جمعية العلماء وإقامة علاقات وطيدة مع الحركات الإسلامية في تونس وفي المشرق العربي وذلك بحكم خبرتهم وزياراتهم لعدة بلدان عربية وإسلامية[3]. فبالنسبة لشخصية عبد الحميد بن باديس، نلاحظ أنه ينتمي إلى عائلة مرموقة بمدينة قسنطينة التي ولد بها سنة 1889 وتوفي بها كذلك يوم 16 أفريل 1940 . ولقد كان والده، المكي، نشيطا في السياسة، فاشتغل قاضيا ومستشارا بالمجلس العام لمدينة قسنطينة،

---

(1). مجلة الشهاب، جـ 1، م 12، 1936 .

(2). الجويلي، مرجع سابق، ص 110 .

(3). Ali Merad, Le Reformisme Musulman en Algérie: de 1925 à 1940. Paris: Mouton & Co. 1967, p. 79.

ونائب في المجلس النيابي المالي وعضو المجلس الأعلى في الجزائر. وإذا كان شقيقه مولود الزبير قد تعلم الفرنسية وأصبح محاميا، فإن عبد الحميد بن باديس لم يلتحق بأية مدرسة فرنسية ولكنه تتلمذ على يد الشيخ حمدان الونيسي والتحق بجامعة الزيتونة في تونس ثم عاد في سنة 1911 إلى مدينة قسنطينة حيث فتح مدرسة بالجامع الأخضر وشرع في تكوين جيل جديد يؤمن بفكرته التى روج لها منذ الصغر والتي أصبحت شعارا لجمعية العلماء وهي "العربية لغتنا، الإسلام ديننا، الجزائر وطننا". وعندما إندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914، توجه إلى السعودية لإداء مناسك الحج، وقام بزيارة بعض العواصم العربية لتبادل الآراء مع بعض المسؤولين هناك، ثم عاد إلى قسنطينة لإستئناف عمله هناك.

وباختصار، فإن عبقرية عبد الحميد بن باديس تتمثل في تحديد برنامج عمله السياسي منذ البداية وهو الدفاع عن اللغة العربية وبعث نهضة إسلامية في الجزائر والتمسك بالشخصية الوطنية الجزائرية. ولتحقيق هذه الأهداف المسطرة في برنامجه، قام عبد الحميد بن باديس بتوظيف بعض الطاقات الخلاقة من رجال الإصلاح في الجزائر وتحفيزهم للعمل السياسي والثقافي الهادىء وذلك في إطار الجرائد التى بدأ يصدرها إبتداء من سنة 1925 . ففي يوم 2 جويلية 1925 قرر إصدار جريدة "المنقذ" وساعده في ذلك السيد أحمد بوشمال بقسنطينة. ومن خلالها بدأ هذا المفكر والجماعة المدعمة له، يقومون بنشر أرائهم وتبليغها للسكان حتى يتعرفوا عليها وينضموا إليهم. وتفطنت فرنسا إلى الكلام الخطير الذي يهدف إلى إيقاظ ضمائر الجزائريين، فقامت في شهر نوفمبر من عام 1925 بمنع جريدة "المنقذ" من الظهور بعد صدور 18 عددا منها. وآنذاك قرر عبد الحميد بن باديس تعويضها بجريدة "الشهاب" التى إستمرت في الصدور حتى عام 1939 . وإستعان عبد الحميد بن باديس بزميله الوفي له، الذي يتمتع بمقدرة هائلة في الكتابة، فعين الشيخ البشير الإبرهيمي (1889-1965) مسؤولا عن نشر جريدة "الشهاب" مع العلم أن الشيخ البشير

الإبراهيمي كان قد تجول في المشرق العربي وعاش هناك لمدة 10 سنوات (1912-1922) وتربطه بزعماء الحركة الإسلامية في المشرق العربي علاقات حميمة . وعند تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1930 بالجزائر العاصمة، تم تعيين الشيخ الإبراهيمي نائبا لإبن باديس، وكلفه هذا الأخير بالإقامة في مدينة تلمسان وتنشيط حركة جمعية العلماء ومدارسها بالغرب الجزائري. وإستعان عبد الحميد بن باديس كذلك بالشيخ مبارك الميلي (1897-1945) الذي كان يعتبر بمثابة المفكر الكبير لجمعية العلماء والذي تم تعيينه أمين مال جمعية العلماء عند إنشائها يوم 5 ماي 1931 . وبالإضافة إلى مساهمته الكبيرة في إنشاء مدرسة بالعربية في الأغواط والتدريس بها من 1927 إلى غاية 1933، فإن الشيخ مبارك الميلي قد قام بنشر كتابه المشهور "تاريخ الجزائر في الحاضر والماضي" سنة 1929 وتصدى فيه للفرنسيين الذين كانوا يقولون أن الحضارة الرومانية قد أثرت في الجزائريين وأن الإسلام جاء بالدين فقط ولم يأت بأية حضارة. وكان لكتابه الذي نشر الجزء الأول منه سنة 1929، والجزء الثاني سنة 1932، أثر كبير في نفوس الجزائريين الذين أقبلوا على قراءته بشغف كبير[1]. وإستفاد عبد الحيد بن باديس أيضا من خدمات الأستاذ أحمد توفيق المدني (1899-1983) الذي يجيد العربية والفرنسية، وتعلم بتونس، وساهم في إنشاء حزب الدستور التونسي. وعندما قامت فرنسا بإبعاده من تونس إلى الجزائر سنة 1925، إستعان به عبد الحميد بن باديس في تحرير جريدة "الشهاب" وكان هو المسؤول السياسي فيها وعن التعليقات السياسية التى تكتب بها. وسنرى فيما بعد أنه هو الذي سيشرف على جريدة "البصائر" فيما بعد، ويعطيها صبغة جريدة عصرية من النوع الرفيع. وأكثر من ذلك، كان للأستاذ أحمد توفيق المدني إتصالات مستمرة مع الشيخ شكيب أرسلان، زعيم الحركة الإسلامية في المشرق العربي. وإستفادت جمعية العلماء

---

(1). Saadedine Ben Chneb "Quelques Histoires Arabes Modernes d'Algérie", Revue Africaine, Tom C, 1956, pp. 475-499.

كذلك من خدمات الطيب العقبي (1888-1960) الذي عاش في المشرق العربي لمدة طويلة ثم عاد إلى الجزائر واستقر بمدينة بسكرة، وصار فيما بعد رئيس تحرير جريدة "البصائر". واستعان عبد الحميد إبن باديس بالشيخ الأمين العمودي في الفترة الممتدة من 1931 إلى غاية 1935 وكلفه بإصدار جريدة "الدفاع" باللغة الفرنسية، وتبليغ رسالة جمعية العلماء إلى الجزائريين الذين تعذر عليهم تعلم لغتهم العربية[1].

وبالرغم من عدم تحديد موقفها السياسي وعدم تقديم مطالب سياسية محددة أو الترشح للإنتخابات المحلية فقد كان لجمعية العلماء وزن سياسي في الساحة الجزائرية لأنها تضم كبار الشخصيات ذات الإتجاه الإسلامي في الجزائر. فإن كان عبد الحميد بن باديس مفكرا إسلاميا كبيرا، فإن الشيخ البشير الإبراهيمي كان مفكرا ثقافيا وإجتماعيا. وإذا كان الشيخ مبارك الميلي مؤرخا مرموقا، فإن توفيق المدني كان صحفيا وسياسيا بارعا. ومن خلال العمل المشترك لهذه المجموعة، برزت جمعية العلماء ككتلة سياسية ذات إتجاه ديني، تتلخص أهدافها في الدفاع عن اللغة العربية والإسلام في بلاد الجزائر. ولكي لاتتعرض الجمعية إلى مضايقات سياسية من طرف الإدارة الإستعمارية، قرر القادة التاريخيون لجمعية العلماء أن يبتعدوا عن العمل السياسي وأن يؤسسوا حزبا دينيا يضم جيمع المفكرين الإسلاميين الذين عندهم ميول تعليمية ورغبة لتدريب وتكوين الشباب الجزائري واستعمال اللغة العربية. وعندما تأسست جمعية العلماء يوم 5 ماي 1931 بالجزائر العاصمة، برز خلاف كبير بين الشيخ الطيب العقبي الذي قال بأنه رجل سياسي بالدرجة الأولى وسيبقى كذلك حتى يوم قيام الثورة وبين الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي يمقت المشاحنات السياسية[2].

---

(1). Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine. Paris: P.U.F. 1979, p. 326.

(2). Merad, Op.Cit., p. 49.

وانتهى الصراع بخروج الشيخ مولود الحافظي وجماعته من جمعية العلماء بعد سنة واحدة وتأسيس جمعية أخرى منافسة لجمعية العلماء أطلق عليها إسم "جمعية علماء السنة الجزائريين". لكن هذه الجمعية المنشقة التى أسسها الشيخ مولود الحافظي يوم 15 ستبمبر 1932 تعثرت في شهر نوفمبر 1935 (1).

التوجهات السياسية لجمعية العلماء في عهد إبن باديس

لقد تكونت جمعية العلماء في البداية من الشيخ عبد الحميد بن باديس (رئيسا) والشيخ البشير الإبراهيمي (نائبا للرئيس)، والأمين العمودي (أمين عام) والطيب العقبي (الأمين العام المساعد) والشيخ مبارك الميلي (أمين المال)، والشيخ إبراهيم بيوض (نائب أمين المال). وفي سنة 1932 واجهت الجمعية ضغوطات متعددة بعد أن قام هؤلاء الأعضاء بجولات عبر التراب الوطني وإلقاء محاضرات في المساجد وفي المدارس الحرة، وفي بيوت الشخصيات التى كانت تستدعيهم. ومنذ اليوم الذي صدر فيه قرار من ولاية الجزائر بتاريخ 16و18 فيفيري 1933، أصبح محظورا على أعضاء جمعية العلماء أن يتحدثوا في المساجد، وتم غلق جميع المدارس الحرة التى كانت تستقبلهم. كما قامت الإدارة الفرنسية بفرض رقابة قوية على الشخصيات المسؤولة في جمعية العلماء(2).

وتزعم هذه الحركة المناهضة لجمعية العلماء رجال الدين المزيفين أمثال علي مبارك إبن علال (عضو المجلس المالي) الذي يمثل القليعة حيث إقترح على فرنسا أن تمنع رجال جمعية العلماء من إلقاء خطبهم بالمساجد(3).

---

(1). Ageron, Histoire d'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 331.
(2). Merad, Op.Cit., p. 49.
(3). Ibid; p. 100.

وفي سنة 1932 بدأت تظهر المواقف السياسية لجمعية العلماء حيث قام قادة الجمعية بحركة نشيطة تدعوا إلى مقاطعة البضائع اليهودية، ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الجماعية للجزائريين. ففي عدد جويلية 1935 نشرت جريدة "الشهاب " مقالا سياسيا جاء فيه : " أن الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا الجنسية (الفرنسية) ولن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم إلا إذا أخذوا الجنسية. إنهم يفضلون الموت في فقر، وفي جهل، محرومين من كل شيء، عميان، لايتكلمون، فذلك أحسن لهم من العيش بعد التخلي عن هويتهم الإسلامية. إن التنكر للقوانين الإلهية من أجل التمتع في الدنيا، والحصول على الجنسية يعتبران جريمة نكراء"[1]. وارتكزت سياسة العلماء على المناداة بتحقيق العدالة الإجتماعية بدون التخلي عن الجنسية الجزائرية.

وفي رأي بعض المفكرين، فإن عبد الحميد إبن باديس يعتبر شخصية وطنية جزائرية من الدرجة الأولى في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك نظرا لنجاح حركة جمعية العلماء في تقوية العداء للفرنسيين[2]. وخلافا لحركة حزب "نجم شمال إفريقيا" الذي تأسس خارج البلاد وتمركز نشاطه في فرنسا فإن جمعية العلماء قد تأسست داخل التراب الجزائري وأنشأت مايزيد عن 130 فرع لها داخل البلاد سنة 1937 .

لكن النجاح الكبير لجمعية العلماء كان في بناء المدارس الحرة ونشر أفكارهم في جرائد "المنقذ" و"الشهاب" و "الدفاع" باللغة الفرنسية ثم "البصائر" في سنة 1936 . ففي نهاية 1936، تمكنت جمعية العلماء من تأسيس 136 مدرسة حرة في الجزائر، وأخذ الناس عنها فكرة حسنة وانتشر نفوذها في مختلف ولايات القطر. وإذا كان الأروبيون لا يرغبون في تعليم أبناء الجزائر حتى لا ينافسوهم في المستقبل، فإن الجمعية قد تكلفت بالشبان

(1). Ageron, Histoire d'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 333.
(2). Alf Andrew Heggoy, Insurgency and Counter Insurgency in Algeria. Bloomington, Indiana: Indiana University Press, 1972, p. 11.

الجزائريين الذين لم تستوعبهم المدارس الفرنسية، ووفرت لهم التعليم بلغتهم الوطنية وأنقذتهم من الجهل، وأتاحت لهم الفرصة لكي يقرأوا تاريخ بلادهم ويتحصنوا بمعرفة تراثهم الإسلامي ولغتهم العربية[1]. وعليه فإن استراتجية جمعية العلماء قد قامت منذ البداية على أساس إستثمار طاقات الإسلاميين في تكوين الشباب وتزويدهم بالعلم والمعرفة حتى يتمكنوا من فرض وجودهم على الإستعمار الأوروبي في بلادهم. وقد اعتمد العلماء هذه الخطة لقناعتهم بأنها ستكون مثمرة في المستقبل، وخاصة وأن الشخصيات البارزة في جمعية العلماء كانت تنتمي إلى سلك التربية والتعليم وليس إلى الأحزاب السياسية المتنافسة على كراسي المسؤولية والسلطة في المجالس المحلية المنتخبة[2].

وفي البداية إتخذت الإدارة الفرنسية في الجزائر موقفا معتدلا ولم تظهر أية عداوة لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ولكن بعد سنة واحدة من إنشائها ونجاحها في إستقطاب نسبة كبيرة من الشبان والمفكرين، غيرت الإدارة الفرنسية موقفها من جمعية العلماء وأعتبرتها جمعية "خطيرة نظر لمواقفها الوطنية وكراهتها للأجانب". وأكد الأمين العام لولاية الجزائر سنة 1932 أن جمعية العلماء عندما تأسست كانت تسعى لتقوية العلاقات بين جميع المسلمين في الجزائر، لكنها تحولت فيما بعد إلى قوة سياسية تقوم بدعاية مغرضة في صفوف الشباب وتحرضهم على معادة فرنسا. ولهذا، قررت الإدارة الفرنسية في الجزائر في سنة 1932 أن تعمل من جديد بقانون 18 أكتوبر 1892 وتمنع جمعية العلماء من فتح أية مدرسة حرة إلا بموافقة السلطات الفرنسية في الجزائر. ويلاحظ هنا أن في تلك السنة، قام الحاكم العام للجزائر السيد "كارد Carde" بمحاولة لتمزيق وحدة الصف في جمعية العلماء وتشجيع بعض العناصر الموالية للإدارة الفرنسية على إنشاء جمعية أخرى مضادة

---

(1). Ibid; p. 13.
(2). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 337.

أطلق عليها إسم "جمعية علماء السنة الجزائريين". وعندما فشلت هذه الجمعية في مهمتها، تم حلها في نوفمبر 1935 [1].

وباختصار، فقد توتر الوضع في بداية 1933 بين العلماء والإدارة الفرنسية في الجزائر وخاصة بعد صدور منشور "ميشيل" المؤرخ في 16 فيفري 1933 والذي طلب فيه الأمين العام لولاية الجزائر من جميع المسؤولين أن يمنعوا أنصار جمعية العلماء من القيام بأي نشاط ثقافي أو سياسي أو ديني وذلك لأنه تبين للسلطات الفرنسية أن أعضاء جمعية العلماء يختفون تحت إسم الدين لكي يقوموا بنشاط سياسي يخدم قضايا المذهب الوهابي والوحدة الإسلامية والإتصال بأحزاب سياسية خارجية أمثال الحزب الدستوري التونسي. وإدعى الأمين العام للولاية في الجزائر العاصمة أن المسلمين الموالين لإدارة الإحتلال قد اشتكوا من الدعاية المغرضة لجمعية العلماء، وخاصة أن الشباب المتعلم في المدارس القرآنية قد يتأثر بدعاية جمعية العلماء. وحذر كذلك الأمين العام للولاية من الدور السلبي الذي يلعبه بعض أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري في خلق العداوة لإدارة الإحتلال الفرنسي بالجزائر[2].

وعندما تأزم الوضع، طلبت جمعية العلماء من وزير الداخلية الفرنسي أن يستقبل وفدا عنها لكي تشرح موقفها وتقدم إحتجاجا على سوء معاملة أعضائها، ولكن وزير الداخلية رفض أن يستقبل الوفد الذي توجه إلى باريس بناءا على طلب من الحاكم العام للجزائر، وآنذاك توجهت جمعية العلماء بطلب إلى المنتخبين المسلمين أن يستقيلوا من مناصبهم بصفة جماعية. وتحت ضغط جمعية العلماء وجمعية المنتخبين المسلمين، وعد الحاكم العام بإدخال إصلاحات سياسية في الجزائر[3].

---

(1). Ibid; p. 342.

(2). André Nouschi, La Naissance du Nationalisme Algérien. Paris: Minuit, 1962, pp. 69-70.

(3). Ibid; pp. 70-71.

لكن الحاكم العام تباطأ في العمل من أجل الإصلاحات السياسية، واستمر الوضع متأزما وخاصة بعد أن منعت السلطات الفرنسية رجال جمعية العلماء من الصلاة في مسجد تلمسان سنة 1933، وقامت بغلق مدارس جمعية العلماء في ناحية وهران بدعوى أن هذه المدارس تقوم بتقديم تعليم مضاد للفرنسيين في الجزائر. وعندما قامت مظاهرات مؤيدة لموقف جمعية العلماء يوم 27 فيفري 1933 بالجزائر العاصمة، قام فرحات عباس وعدة شخصيات سياسية بتأييد موقف جمعية العلماء وطالبوا بحرية التعبير وعدم التدخل في الشؤون الدينية للمسلمين. لكن والي الجزائر قام بعمل مضاد وأصدر قرارا يقضي بعدم القيام بأي نشاط ثقافي في المساجد، وأنشأ لجنة إستشارية للشؤون الدينية يرأسها "ميشيل" الأمين العام للولاية. وأعتبرت الأحزاب الأخرى هذه العملية بمثابة إستفزاز للمسلمين حيث صرح فرحات عباس: "إذا كان غير ممكن أن نختار القادة الروحيين منا فما بقي إلا أن نغلق المساجد". وأحتج الأمين العام لجمعية العلماء الأمين العمودي على هذا القرار التعسفي، وتساءل :"إذا كان الدخول لمساجدنا ممنوعا على غير المسلمين، فكيف يترأس ويوجه الهيآت الدينية الإسلامية مسيحيون؟"[1].

لكن التركيز الكبير على إحباط المجهودات التى تقوم بها جمعية العلماء من أجل خلق وعي سياسي ونهضة ثقافية إسلامية بالجزائر، جاء في مجال الإعلام حيث قامت الإدارة الإستعمارية في الجزائر بمنع جريدة "السنة" من الصدور. وعندما قررت جمعية العلماء إصدار جريدة أخرى هي "الشريعة المطهرة" سارعت الإدارة الأروبية بالجزائر إلى حجزها ومنعها من الصدور. وبعد أن عوضتها جمعية العلماء بجريدة "الصراط" عمدت السلطات الإستعمارية في الجزائر إلى إصدار قرار بمنعها عن الصدور، وأخطرت جمعية العلماء أنه ممنوع عليها إصدار أية جريدة باللغة العربية بدون موافقة السلطات

---

(1). Ageron, Histoire d'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 343.

المحلية في الجزائر. والعجيب في الأمر، أن السيد أحمد بوشمال، مدير جريدة "السنة" الذي تقدم بإحتجاج إلى مجلس الدولة الفرنسي يوم 29 جوان 1933 ضد القرار التعسفي بغلق مقر جريدته قد تلقى جوابا من مجلس الدولة الفرنسي غريبا نوعا ما، إذ أبلغه أنه يحق للسلطات الفرنسية أن تقوم بمنع صدور أية جريدة تنشر بلغة أجنبية في الأراضي الفرنسية[1].

ويرى بعض المفكرين، أن الحملة المسعورة التى شنتها الإدارة الإستعمارية ضد جمعية العلماء قد أظهرت متانة وتماسك ووحدة صف جمعية العلماء في منتصف الثلاثينات. والتغيير الذي حدث في صفوف جمعية العلماء نتيجة لإضطهاد أعضاء هذه الجمعية هو تقرب بن باديس من الحركات السياسية في الجزائر وسعيه للحصول على دعم الأحزاب السياسية لتأييد مواقفة المعلنة ضد الإدارة الفرنسية. ونظرا لتعاطف الأحزاب السياسية مع جمعية العلماء فقد أصبح قادة الجمعية يعاملون قادة الأحزاب السياسية بالمثل، ويعملون معهم سواء بقصد منحهم أصوات المنخرطين في جمعية العلماء أو بقصد الحصول على تدعيم مشاريع جمعية العلماء والقيام بضغوطات مشتركة على السلطات الفرنسية في باريس لكي تستجيب إلى مطالبهم[2].

وفي الحقيقة، واجهت جمعية العلماء إمتحانا عسيرا في سنتي 1934 - 1935 حيث تزعم الأمين العمودي، الأمين العام للجمعية حملة لانضمام جمعية العلماء إلى الأحزاب السياسية وخاصة حركة المنتخبين المسلمين. إلا أن الشيخ الطيب العقبي، وقف ضد هذا الإتجاه وأصبح عبد الحميد بن باديس حائرا ولا يعرف كيف يمكنه أن يحافظ على وحدة الصف. وجاءت مظاهرات أوت 1934 ضد اليهود لكي تبرهن على وطنية جمعية العلماء وتمتعها برصيد سياسي قوي في الأوساط الشعبية، وخاصة في قسنطينة ونواحيها. وفي يوم 30 مارس 1935 جاء الرد من الإدارة الأروبية في الجزائر، حيث صدر

(1). Ibid; p. 344.

(2). Merad, Op.Cit., p. 179.

"مرسوم رونيبي Le decret Regnier" المشؤوم الذي يمنع القيام بالمظاهرات أو القيام بأي عمل يمس بالسيادة الفرنسية[1]. ولحسن الحظ فإن وزير الداخلية الفرنسي الذي يحمل إسمه هذا المرسوم التعسفي، قد تم إبعاده من وزارة الداخلية في التغيير الوزاري الذي جرى بفرنسا يوم 7 جوان 1935 ، وبذلك خف الضغط على جمعية العلماء وبقية الأحزاب السياسية لأن حكومة "بيير لافال Pierre Laval" كانت ترغب في تهدئة الوضع السياسي في الجزائر وعدم القيام بأعمال قد تزيد الأوضاع تأزما. كما أن تغيير الحاكم العام للجزائر المعادي للحركات الإسلامية "جيل كارد Jules Carde" قد غير مجرى الأمور حيث تم تعويضه يوم 21 سبتمبر 1935 بشخصية معتدلة نسبيا "جورج لوبو Georges Le Beau".

وتبلوت شخصية جمعية العلماء كحركة سياسية ذات نفوذ شعبي في شهر سبتمبر من عام 1935 . ففي الفترة الممتدة من 6 إلى 10 سبتمبر 1935 إنعقد المؤتمر الخامس للطلبة المسلمين بشمال إفريقيا في مدينة تلمسان، وتطابقت لوائح الطلبة المسلمين مع مطالب جمعية العلماء التى تمثلت في التضامن بين أقطار المغرب العربي، وتعليم اللغة العربية بطرق عصرية، ومحاربة الأمية والإنحرافات الإجتماعية. وجاء هذا الإلتحام والتفاهم بين الطلبة المسلمين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بنتيجة إيجابية وهي أن جمعية العلماء تحظى بتأييد الشباب الجزائري، وأن خطتها لخلق الوعي واليقظة في الأوساط الجزائرية بدأت تثمر وتحقق الأهداف المنشودة.

وفي أعقاب هذا المؤتمر الهام للطلبة المسلمين، إنعقد المؤتمر الأول لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالجزائر العاصمة في 15 سبتمبر 1935، ذلك المؤتمر الإسلامي الأول الذي كان يهدف إلى توحيد جميع الحركات الإسلامية في الجزائر. وفي هذا المؤتمر الهام، قام قادة جمعية العلماء بمراجعة شاملة لأعمال

---

(1). Le Journal Officiel de la République Française du 5 avril, 1935, p. 3867.

الجمعية منذ التفكير في إنشائها سنة 1925 إلى سنة 1935 وخرجوا بقرارات هامة تمثلت في تعيين مسؤولين جدد، والإتفاق على تكليف شخص معين بأن يكون المتكلم الوحيد بإسم المسلمين في الجزائر والقيام بأعمال سياسية تخدم الوطن[1].

وبرزت قوة جمعية العلماء ككتلة سياسية متماسكة في سنة 1936 وخاصة منذ أن قام عبد الحميد بن باديس يوم 3 جانفي 1936 بدعوة جميع المسلمين في الجزائر إلى مناقشة القانون السياسي للمسلمين الجزائريين[2]. وحسب جريدة "الدفاع" فإن بن باديس قد طالب بضرورة مشاركة جميع الأحزاب في مناقشة البرنامج السياسي للجزائري والخروج بخطة مشتركة حول الموضوع. لكن أهمية هذه الفكرة لم تظهر بصفة ملموسة إلا يوم نجاح الجبهة الشعبية في فرنسا في إنتخابات 3 ماي 1936 وتشكيل حكومة يسارية برئاسة "ليون بلوم Leon Blum" يوم 4 جوان 1936 .

واستفادت جمعية العلماء من التغييرات التى حدثت في الجزائر (مثل تعيين الحاكم العام الجديد "لوبو" يوم 21 سبتمبر 1935) ومجيء حكومة "بيير لافال" يوم 7 جوان 1935، فقامت بتدعيم موقفها الإعلامي عن طريق إصدار جريدة هي جريدة "البصائر" في شهر فيفري 1936 . وكما سنلاحظ فيما بعد، فعن طريق هذا المولود الإعلامي الجديد لجمعية العلماء، سوف تتمكن جمعية العلماء من نشر أفكارها التحريرية في جميع أنحاء الجزائر وتبليغ الرسالة السياسية والثقافية والإعلامية إلى جميع السكان المسلمين بالجزائر وبالخارج. وبالرغم من توقف هذه الجريدة عن الصدور غداة قيام الحرب العالمية الثانية، فإنها قد استأنفت صدورها عام 1947 ولم تتوقف عن الصدور إلا بعد قيام حرب التحرير في أول نوفمبر 1954 وإنضمام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى جبهة التحرير سنة 1956 .

---

(1). Merad, Op.Cit., p. 184.

(2). La Défense, Journal des Oulémas, numéro 88 du 3 janvier, 1936, p. 1.

إلا أن الحدث الكبير في تاريخ جمعية العلماء جاء يوم 15 ماي 1936 وذلك حين دعا بن باديس زعيم "فدرالية المنتخبين المسلمين" الدكتور بن جلول إلى عقد مؤتمر إسلامي ومناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر (مثلما طالب إبن باديس في جريدة "الدفاع" يوم 3 جانفي 1936). وقد شارك في هذا الإجتماع، بالإضافة إلى الدكتور بن جلول، السيد فرحات عباس والسيد محمد عزيز كسوس. وبسرعة، تم التوصل إلى عقد إجتماع تحضيري يوم 6 جوان 1936 بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، ثم أنعقد المؤتمر الإسلامي في اليوم التالي، أي يوم الأحد 7 جوان 1936 . وانضم إلى المؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري وحزب نجم شمال إفريقيا الذي يتزعمه مصالي الحاج، مع العلم أن مصالي يعتبر يساريا وموقفه تجاه فرنسا واضحا، حيث يطالب بإقامة دولة جزائرية مستقلة وبرلمان جزائري منتخب من طرف الجزائريين[1].

وباختصار، فإن جمعية العلماء قد تحولت إلى حزب سياسي، وهدفها هو خلق "جبهة إسلامية" مثلما خلق الفرنسيون "الجبهة الشعبية" في فرنسا. وبطبيعة الحال، فإن إنغماسها في السياسة سوف يترتب عنه إنشقاق في صفوفها لأن نسبة كبيرة من أعضاء الجمعية كانوا يفضلون عدم التحالف مع "فدرالية المنتخبين المسلمين" الموالية لفرنسا والداعية للحصول على الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الهوية الإسلامية للجزائريين.

وكيفما كان الحال، فقد إنعقد المؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان 1936 بالجزائر العاصمة، وخرج المؤتمرون ببرنامج سياسي موحد (مثلما كانت ترغب جمعية العلماء). ويستخلص من توصيات المؤتمر الإسلامي أن كل فريق إستطاع إدراج النقاط التى يراها أساسية وجزء من برنامجه السياسي. فقد طالب المؤتمرون بـ:

---

(1). Ali Merad, Le Reformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940. Paris: Mouton, 1967, pp. 188-189.

1. إلغاء القوانين الإستثنائية التي لاتنطبق إلا على المسلمين.
2. إلغاء الولاية العامة ومجلس المندوبين الماليين ونظام البلديات المختلطة وإلحاق الجزائر بفرنسا رأسا.
3. المحافظة على الشخصية الإسلامية وتطبيق القانون الإسلامي.
4. فصل الدين عن الدولة.
5. إلغاء كل القوانين التى إتخذت ضد اللغة العربية، وعدم إعتبارها لغة أجنبية.
6. الحرية التامة في تعليم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية.
7. التعليم الإجباري للبنين والبنات وبناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.
8. جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوروبيين.
9. المساواة التامة في الراتب إذا تساوت الكفاءة.
10. توزيع الإعانات والقروض على الفلاحين حسب الإحتياج ودون تمييز بين الأجناس.
11. الإقلاع عن إنتزاع ملكية الأرض.
12. إعلان العفو السياسي.
13. إنشاء هيئة إنتخابية واحدة لا فرق فيها بين الأوروبي والمسلم.
14. لكل ناخب الحق في ترشيح نفسه.
15. إرسال نواب لتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي[1].

وبعد المؤتمر، سافر وفد برئاسة بن جلول إلى باريس واستطاع مقابلة صديقه الحميم رئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم" يوم 23 جويلية 1936

---

(1). أنظر جريدة الشهاب، عدد جويلية 1936، أو يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، 1912-1948 . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 52-54 .

وقدم له الوفد الإسلامي اللوائح والمطالب المنبثقة عن المؤتمر والتي وافقت عليها الأحزاب السياسية المجتمعة في الجزائر يوم 7 جوان 1936 . وبعد خروج الوفد من مقر رئاسة الحكومة، أصدر رئيس الحكومة الفرنسية بيانا أوضح فيه بأنه كان سعيدا بإستقبال الوفد الذي جاء من الجزائر وأن حكومته قد أتخذت إجراءات لصالح الجزائر وسوف تتخذ إجراءات أخرى في المستقبل. وعندما عاد وفد المؤتمر الإسلامي إلى الجزائر تم إستقباله بحفاوة كبيرة.

لكن إبتداء من شهر جويلية 1936، بدأت جمعية العلماء تعاني من المشاكل التى نجمت عن تزعمها للمؤتمر الإسلامي وتعاونها مع الأحزاب السياسية الأخرى بقصد الحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي وتعليم اللغة العربية في المدارس الجزائرية. وقد إبتدأت المؤامرة يوم 18 جويلية 1936 أي يوم تمكن الحاكم العام للجزائر أن يضغط على مفتي الجزائر العاصمة آنذاك (الذي يطلق عليه إسم كحول) لكي يصدر فتوى يقول فيها بأن أعضاء المؤتمر الإسلامي لا يمثلون السكان المسلمين الجزائريين وبأنهم عبارة عن أقلية من المهرجين الذين يريدون إثارة الفوضى في البلاد. كما قال بأن من يدعون بأنهم العلماء وهم لا يحملون شهادات علمية أو رتب حقيقية، قد ذهبوا إلى باريس بقصد مطالب سياسية ودينية. ثم قال في فتوته التي بعث بها إلى الحكومة الفرنسية بأن أعضاء المؤتمر الإسلامي غير مؤهلين ولا يحق لهم الحديث بإسم المسلمين الجزائريين، وأن مفتي الجزائر يحتج على تدخل أعضاء المؤتمر الإسلامي في الشؤون الدينية للجزائريين[1].

وفي شهر أوت لقي هذا المفتي حتفه حيث تم إغتياله من طرف شخص مجهول. ولكن السلطات الفرنسية أتهمت الشيخ الطيب العقبي (الذي هو من الشخصيات المقربة لعبد الحميد بن باديس) باغتيال مفتي الجزائر، وبادرت بإلقاء القبض عليه بدون وجود أية حجة ملموسة على قيام الطيب العقبي بأي

(1). André Nouschi; La Naissance du Nationalisme Algérien. Paris: Minuit, 1962, p. 86.

دور في إغتيال هذا المفتي الذي استغلت الإدارة الفرنسية اسمه للنيل من سمعة أعضاء المؤتمر الإسلامي. والرجل المستهدف من هذه العملية، في الحقيقة، هو الشيخ عبد الحميد بن باديس ومن ورائه جمعية العلماء.

ثم جاء يوم 10 أكتوبر 1936 وهو اليوم الذي نشرت فيه جريدة "الوقت" المعادية لليسار الفرنسي، مقالا أبرزت فيه مخاوف فرنسا من إقدام حكومة الجبهة الشعبية على إصدار مراسيم للإصلاحات السياسية ووضع الجميع أمام الأمر الواقع. وأثار هذا المقال إحتجاجات كبيرة في الجزائر وفي فرنسا ضد حكومة الجبهة الشعبية التى وجدت نفسها مضطرة إلى إصدار بيان أنكرت فيه وجود أية نية لإصدار مراسيم خاصة بالإصلاحات السياسية وأعلنت أنها ستتقدم بمشاريع سياسية تتعلق بإعطاء بعض الحقوق السياسية لأبناء الجزائر الأصليين إلى البرلمان الفرنسي لكي يناقشها. وجاء هذا الإعلان بمثابة تمهيد وتحضير لحملة منسقة قام بها ممثلوا الأوروبيين في البرلمان الفرنسي، ورؤساء البلديات في الجزائر الذين قاموا بإضرابات كانت نتيجتها إصابة الإدارة الجزائرية بشلل تام. ونتيجة لرفض النواب في فرنسا أن يناقشوا المشروع الذي تقدمت به الحكومة للبرلمان وتهديد الأوروبيين في الجزائر بإحداث فوضى في الجزائر، تخلى رئيس الحكومة عن مشروعه الخاص بالجزائر، وحاول إيهام أعضاء المؤتمر الإسلامي بأنه سيطبق الإصلاحات السياسية في الجزائر عن طريق إصدار مراسيم تنفيذية لكنه كان يدرك جيدا أن مجلس الدولة الفرنسي يستطيع أن يرفض المراسيم الحكومية التى لا تستند على قواعد قانونية معترف بها في التشريع الفرنسي[1].

وفي يوم 11 جويلية 1937 تم إنعقاد الإجتماع الثاني للمؤتمر الإسلامي بالجزائر العاصمة وذلك بقصد المحافظة على وحدة الصف ومواجهة الضغوط الأوروبية على رئيس الحكومة الفرنسية لكي يتخلى عن مشروع الإصلاحات

---

(1). Robert Aron, Les Origines de la Guerre d'Algérie. Paris: Fayard, 1962, pp. 72-74.

السياسية في الجزائر[1]. وحاولت جمعية العلماء أن تتعاون مع بن جلول وفرحات عباس، واتفق الجميع (بإستثناء مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري الذي لم توجه إليه الدعوة والذي هاجم المؤتمر الإسلامي بعنف يوم (2 أوت 1936) على تقديم إستقالات جماعية من طرف المنتخبين الجزائريين إذا لم تتم الموافقة على مشروع "بلوم-فيوليت". ولكن هذا التهديد لم يحقق أية نتيجة ملموسة، واستقال عبد الحميد بن باديس من منصبه كرئيس للجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بعد إنتخابه في هذا المنصب يوم 19 ديسمبر 1937 .

وفي شهر سبتمبر 1938 رفض مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع "بلوم-فيوليت" واظطرت الحكومة لسحبه. وبذلك أنتهت أحلام جمعية العلماء وأحلام بن جلول بأن حكومة اليسار الفرنسية ستنصف الجزائريين وتجعلهم متساوين في الحقوق مع الأروبيين في الجزائر .

وباختصار، فإن سنة 1938 كانت البداية لتقلص النفوذ السياسي للجمعية وتعرضها لأزمات داخلية ومواجهات عديدة مع الإدارة الفرنسية في الجزائر. فمنذ بداية 1938 قررت فرنسا أن تمنع الأناشيد الوطنية، وأن تقدم الشيخ الطيب العقبي إلى المحاكمة بدعوى أنه كان وراء إغتيال مفتي الجزائر بن دالي. كما صدر مرسوم يوم 13 جانفي 1938 يقضي بفرض رقابة مشددة على نوادي جمعية العلماء ومنعها من القيام بأي نشاط ثقافي أو سياسي إلا بعد الحصول على موافقة من الإدارة الفرنسية. ثم جاء بعد ذلك مرسوم 8 مارس 1938 يقضي بعدم السماح لأي معلم أن يفتح مدرسة في الجزائر إلا بعد الحصول على إذن من الإدارة الفرنسية. وقد أعتبر بن باديس هذا اليوم الذي صدر فيه هذا المرسوم بأنه أكبر يوم مشؤوم في تاريخ الإسلام بالجزائر. وتلاه كذلك مرسوم آخر صدر بتاريخ 27 أوت 1939 يقضي بمصادرة جميع الجرائد

---

(1). Samia El-Machat, "Le Gouvernement du Front Populaire de la Poussée Nationaliste du Maghreb: 1936-1937", Revue d'Histoire Maghrébine N°. 33-34 (Juin) 1984, pp 85-91

التى تتعرض إلى قضايا الأمن الوطني، وبذلك أصيبت صحافة جمعية العلماء بالشلل التام وتم تجميد نشاطها السياسي عن طريق فرض هذه القيود على مناضليها[1].

ثم إن بن باديس قد واجه مشاكل داخلية وضغوطات متوالية عليه من طرف الشيخ العقبي الذي طلب من إبن باديس أن يوجه برقية إلى الحكومة الفرنسية، يجدد فيها الولاء لفرنسا وتأييدها في الحرب ضد ألمانيا. لكن عبد الحميد بن باديس رفض هذا الطلب وقال له : "كيف نكون مع فرنسا مع أنها لم تقم لنا وزنا، ولم تعترف لنا بحق، وأمعنت في إهانتنا وإحتقارنا، فكيف تجدنا ساعة الخطر أعوانا وأنصارا ؟ يجب علينا أن نسكت عنها ولانقول لها كلمة"[2]. وآنذاك قرر العقبي أن يستقيل من إدارة جمعية العلماء يوم 26 سبتمبر 1938 [3].

كما أن سنة 1938 قد شهدت إنفصال جمعية العلماء عن بن جلول وفرحات عباس. ففي شهر جويلية من عام 1938 قام بن جلول، الذي تم عزله من رئاسة المؤتمر الإسلامي سنة 1936، بإنشاء "التجمع الفرنسي-الإسلامي الجزائري"[4] في حين أسس فرحات عباس حزبا جديدا أطلق عليه إسم "الإتحاد الشعبي الجزائري"[5]. وبتشتت الحركات الوطنية في الجزائر، وجدت جمعية العلماء نفسها شبه معزولة وصحفها معرضة للحجز، ومدارسها مغلقة. وعندما إندلعت الحرب العالمية الثانية، طلب عبد الحميد بن باديس من أعضاء الجمعية البقاء على الحياد وانتظار النتيجة التى ستسفر عنها الحرب. لكن عبد الحميد بن

---

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 347.

(2). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثاني). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص 261 .

(3). رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس: فلسفته وجهوده في التربية والتعليم. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1969، ص 178 .

(4). Rassemblement Franco-Musulman Algérien.

(5). L'Union Populaire Algérien.

باديس وافته المنية يوم 16 أفريل 1940 أي 5 سنوات قبل أن تنتهي الحرب، ولم يتعرف على النتيجة النهائية لهذه الحرب التى إستمرت لغاية 1945 .

البشير الإبراهيمي يقود جمعية العلماء

عند وفاة عبد الحميد بن باديس يوم 16 أفريل 1940، كان الشيخ البشير الإبراهمي منفيا في أفلو وذلك منذ بداية الحرب العالمية الثانية. لكن تم إطلاق سراحه بعد إستيلاء الحلفاء على الجزائر وتحريرها من جماعة "فيشي" الموالين للألمان. وفي شهر ديسمبر من عام 1942 إتصل الجنرال دارلان بفرحات عباس وطلب منه أن يقوم قادة الحركة الوطنية الجزائرية بمساعدة فرنسا الحرة (وهي حركة المقاومة الفرنسية التى يرأسها ديغول) في تجنيد الجزائريين من أجل المشاركة في تحريرها. وآنذاك إتصل فرحات عباس بدوره بجمعية العلماء التى شاركت في تحرير البيان المقدم للمسؤولين الفرنسيين فيما بعد والذي أشترط فيه فرحات عباس وتوفيق المدني من جمعية العلماء "أن تظهر فرنسا رغبتها في الإصلاح الحقيقي وذلك بإنجازات علنية وصادقة وسريعة". وقد طالب الوفد الجزائري من المسؤولين الفرنسيين الجدد في الجزائر، أن يعقد مؤتمر عام يضم النواب الجزائريين وممثلي كل الهيآت الإسلامية وذلك بقصد إصدار قانون أساسي يشتمل على الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبذلك يشعر المسلمون أن مطالبهم هي في طريق التحقيق ويفهموا جيدا الواجبات التى يقومون بها في سبيل المجهود الحربي. لكن القادة الفرنسيين رفضوا هذه المطالب(1).

---

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثاني). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص 366 .

وفي شهر جانفي من عام 1943 إتفق قادة الحركات الوطنية في الجزائر أن يعقدوا إجتماعا مشتركا بقصد تكوين تحالف بين الحركات السياسية في الجزائر وتحديد المطالب السياسية للشعب الجزائري. وحضر الإجتماع التأسيسي لهذا التحالف الدكتور بن جلول وفرحات عباس وتوفيق المدني من جمعية العلماء. وقد تم الإجتماع في مكتب المحامي أحمد بومنجل، وكان يرأسه الدكتور بن جلول. وبعد نقاش طويل، إتفق الجميع على إصدار وثيقة تتضمن النقاط التالية :

1. إنشاء مجلس تأسيسي لتحرير دستور لدولة الجزائر.

2. تكوين حكومة جزائرية مستقلة، تشارك مع فرنسا ومع المتحالفين في المجهود الحربي بصفة جزائرية معترف بها.

3. إلغاء تبعية الجزائر لفرنسا، على أن تكون العلاقات بينهما محددة بواسطة معاهدة حرة.

4. إلغاء نظام الإستعمار، وتحديد ملكية الأرض، وتوزيع الأرض من جديد على الفلاحين الذين إنتزعت منهم في الماضي.

5. الكف عن سياسة وحدة العلم البحري التى تجعل الجزائر أسيرة خاضعة لشركات النقل البحرية الفرنسية وتخسر بذلك أموالا طائلة.

6. إنشاء النقد الجزائري الخاص بالدولة الجزائرية على قاعدة:

الدينار يساوي 1000 فرنك - الدرهم يساوي 100 فرنك، الفلس يساوي فرنكا.

7. دخول الجزائريين المستحقين حالا ميدان الوظائف العامة، على أن تصبح بعد قليل أغلبية الوظائف بيدهم حسب عددهم.

8. إعلان وجود "الجنسية الجزائرية" على أن تشمل كل المسلمين، مع من يريد من الفرنسيين واليهود.

9. إنشاء مجلس إستشاري يضم نخبة الجزائريين حالا لكي يقف على

تنفيذ هذا المنهج.

10. تدعى الدولة الجزائرية حالا، دولة مشاركة مع المتحالفين "تقاتل معهم، ثم تحضر كل مؤتمرات السلام، وتكون عضوا بهيئة الأمم المتحدة، بعد قرار السلام"(1).

ومن خلال هذه الوثيقة قام فرحات عباس بكتابة "بيان الشعب الجزائري" الذي قدمه لرجال المقاومة الفرنسية والسيد مورفي ممثل الولايات المتحدة بالجزائر. لكن ديغول وجماعته رفضوا مطالب الحركات السياسية الجزائرية، وأعلنوا عن تشكيل لجنة لدراسة الإصلاحات السياسية في الجزائر. وقد تم إستدعاء فرحات عباس نيابة عن الحركات الوطنية لتقديم مطالب جمعية العلماء وبقية الحركات السياسية. إلا أن النتيجة كانت سلبية. ولم تظهر أية بادرة لتغيير الأوضاع السياسية في الجزائر إلا يوم 12 ديسمبر 1943 عندما خطب ديغول بقسنطينة ووعد فيها بإعطاء الجنسية لبعض الجزائريين مع المحافظة على هويتهم الإسلامية -العربية.

وفي شهر أفريل من عام 1943، أي بعد خروج مصالي الحاج من السجن ووضعه تحت الإقامة الجبرية في قصر البخاري، شارك البشير الإبراهمي في إجتماع القمة الذي إنعقد في مدينة سطيف بين فرحات عباس ومصالي الحاج والسيد موريس لابور من الحزب الشيوعي الجزائري، والذي تم الإتفاق فيه بين هؤلاء الزعماء على مبدأ إقامة دولة جزائرية بعد أن تنتهي الحرب، وإنشاء برلمان إنتقالي يتكلف بوضع الدستور الجزائري الجديد. لكن البيان الثاني الذي حرره فرحات عباس وقدمه إلى الجنرال كاترو رفضه الفرنسيون لأنه يتضمن مبدأ دولة جزائرية، لها برلمانها الخاص بها.

---

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثاني). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص 368 .

وبعد إنتهاء الحرب، قررت جمعية العلماء يوم 6 ماي 1945 توسيع نشاطاتها السياسية والثقافية إلى بقية دول المغرب العربي فأرسلت وفدا إلى تونس وآخر إلى المغرب الأقصى وذلك بقصد توحيد العمل على مستوى أقطار المغرب العربي[1].

وعندما وقعت أحداث ماي 1945 الدامية، بادرت السلطات الفرنسية بإلقاء القبض على البشير الإبراهمي رئيس جمعية العلماء وأتهمته بالمشاركة في إنتفاضة 8 ماي 1945 لكنه تم إطلاق سراحه بعد صدور قانون العفو العام. والحقيقة التى ينبغي أن تقال عن جمعية العلماء أنها أصبحت منذ أحداث ماي 1945 تنتهج سياسة متقاربة من سياسة حزب البيان الجزائري الذي يقوده فرحات عباس. وقد أكد فرحات عباس نفسه هذه الحقيقة والسبب في هذا التحالف والتقارب هو أن قيادة جمعية العلماء ضد تطرف بعض العناصر في حزب انتصار الحريات الديمقراطية وتحبذ قيام تحالف إسلامي بين الجمعيات السياسية في الجزائر. لكن قادة حزب مصالي الحاج كانوا يعارضون هذا التحالف الذي يعتبرونه بورجوازيا وغير ثوري ويقفون ضده باستمرار. وعليه، فإن موقف جمعية العلماء من القضايا السياسية متقاربة من موقف حزب البيان. وقد أكد فرحات عباس أن جمعية العلماء قد ساندت وأيدت مشروع حركة "أصدقاء البيان و الحرية " الذي ينص على إقامة "جمهورية جزائرية" في سنة 1946 [2].

وفي الفترة الممتدة من سنة 1946 إلىغاية 1954 تركز نشاط جمعية العلماء على بناء المدراس لتعليم العربية، وجمع المال لتوظيف الأساتذة وإرسال البعثات من الجزائر إلى المشرق العربي وإقامة علاقات ثقافية وسياسية وتعليمية مع دول المشرق العربي. وتحقيقا لهذا الهدف، قامت جمعية العلماء بإرسال

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 379-380 .

(2). Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre. Paris: Editions Garnier Frères, 1980, p. 17.

رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي إلى القاهرة في سنة 1952 لكي يقيم إتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية والإسلامية في المشرق، ويعرف بالجزائر هناك. وكان يساعده في هذه المهمة النبيلة الأستاذ الفضيل الورتلاني.

ثم إن جمعية العلماء تعتبر من أكثر التنظيمات السياسية نجاحا بعد الحرب العالمية الثانية في الميدان الإعلامي، حيث قامت بنشر جريدة "البصائر" بانتظام حتى قيام ثورة التحرير، وساهمت بذلك في توعية أبناء الشعب الجزائري والتعبير عن آراء الفئة المثقفة في الحرية والإستقلال والتمسك بالمبادىء الثلاثة التى هي شعار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهي:

"الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا".

وبما أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت لها قاعدة شعبية عريضة في الريف الجزائري، وتدافع عن الشخصية الجزائرية وعدم التخلي عنها حتى في حالة الحصول على الجنسية الفرنسية، وتطالب باستمرار بالمحافظة على اللغة العربية والتمسك بالإسلام، فقد كانت الأحزاب السياسية الوطنية في الجزائر تحترم مواقفها وتتفق معها في هذه النقاط. وفي هذا السياق، كانت جمعية العلماء من أوائل الحركات الوطنية الجزائرية التى شاركت في التحالف الذي وقع في الجزائر بين الأحزاب الوطنية في جوان 1951 . فقد كان يمثلها في ذلك التحالف الشيخ العربي التبسي و الشيخ محمد خير الدين، بالإضافة إلى أحمد توفيق المدني. أما ممثل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في ذلك التحالف، فقد كان احمد مزغنة، مولاي مرباح، وعبد الرحمن كيوان. وبالنسبة لحزب أصدقاء البيان، فقد كان يمثله احمد فرنسيس، أحمد بومنجل، البشير بويجرا، وقدور ساطور. وفيما يتعلق بالحزب الشيوعي الجزائري فقد كان ممثله يونس كوش والسيد كاباليرو.

وتعتبر هذه الجبهة التي تمتد من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى الحزب الشيوعي بمثابة إتحاد مقدس كانت تنشده جمعية العلماء وتناضل من أجل تحقيقه قرابة 40 سنة. لقد كانت بالفعل جبهة الدفاع عن الحرية، ويجتمع

أعضاءها بمكتب جمعية العلماء، وأمين مال الجبهة هو الشيخ العربي التبسي النائب الأول لرئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1]. وكانت مطالب هذه الجبهة تتمثل فيما يلي:

1. إطلاق سراح مصالي الحاج الذي كان يعيش تحت الإقامة الجبرية في بوزريعة

2. إلغاء الإنتخابات المزورة وإجراء إنتخابات جديدة لاتتدخل فيها الحكومة

3. التوقف عن القيام بأعمال تعسفية ضد المناضلين

4. الحرية التامة للصحافة في التعبير بطريقة ديمقراطية

5. تحرير الدين الإسلامي من رقابة الإستعمار[2].

إلا أن هذه الجبهة، فشلت بسبب رفض الحزب الشيوعي مبدأ المشاركة في الإنتخابات لأن قيادته قررت أن تشارك في الحملة الإنتخابية وذلك بقصد أن تعطي فرصة للشعب لكي يسمع صوت الحزب ويتعرف على مواقفه السياسية وحقيقة ما يجري بالبلاد . وإستاء حزب البيان من ذلك وقرر الإنسحاب من الجبهة. ثم إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على ممثل الحزب الشيوعي في الجبهة (كاباليرو) وأتهمته بالتآمر على أمن الدولة.

وإبتداء من فيفري 1952 قررت جمعية العلماء تعيين أحمد توفيق المدني أمينا عاما لجمعية العلماء الذي نجح نجاحا باهرا في جريدة "البصائر" بحيث جعل منها نبراسا يضيء طريق الحرية والتقدم في الجزائر. كما تدعم موقف جمعية العلماء بتنقل الشيخ البشير الإبراهمي إلى الخارج وتوثيق الصلات بين جمعية العلماء والدول العربية والإسلامية. وقد أكد هذه الحقيقة الدكتور

---

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثاني). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، ص 402-403 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 402 .

محمد فاضل الجمالي حيث قال بأن البشير الإبراهيمي قد زاره في خريف 1951 وذلك أثناء إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس وطلب منه، بصفته ممثلا لدولة العراق ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك السنة، إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة. وأشار الدكتور محمد فاضل الجمالي إلى أن البشير الإبراهيمي قد حضر حفل إحتفال ليبيا باستقلالها سنة 1951 بباريس وألقى خطابا قال فيه : "ان الجزائر ستقوم قريبا بما يدهشكم من تضحيات وبطولات في سبيل نيل إستقلالها وإبراز شخصيتها العربية الإسلامية"[1].

وتعتبر شهادة الدكتور محمد فاضل الجمالي على ما قام به البشير الإبراهيمي من مجهودات للتعريف بالجزائر من أكثر الأدلة فقد قال : " لقد عرفت الشيخ البشير الإبراهيمي مسلما صادقا في إسلامه وعالما مجاهدا في سبيل أمته. وكان له الفضل الكبير في تعريف الأوساط الشعبية العراقية بالقضية الجزائرية. كما كان خير محفز لي شخصيا لأن أكرس كل طاقتي في خدمة القضية الجزائرية سواء في العرق أو في المحافل الدولية". "لقد كانت رسالة الشيخ الإبراهيمي رسالة إيمان وعلم وتحرير للشعب الجزائري المسلم العربي. وكان رحمه الله قد كرس حياته من أجل نشر الوعي الإسلامي والعلم بين أبناء الجزائر. وكانت جمعية العلماء التي يرسها قد أنشأت عشرات المدارس الإسلامية في الجزائر وقامت بإرسال البعثات العلمية إلى المشرق العربي لينالوا قسطا من الثقافة العربية – الإسلامية. ولما كنت أنا من المؤمنين بأن التربية العربية الإسلامية الصادقة هي السلاح الماضي في مكافحة الإستعمار بكل أنواعه، فقد كنت أتجاوب مع الشيخ المجاهد بكل حرارة. ولذلك فقد كان العراق من جملة أقطار المشرق العربي التى فتحت أبواب مدارسها لمن يستطيع القدوم إليها من الجزائر"[2].

---

(1). محمد فاضل الجمالى، "الشيخ البشير الابراهيمي ورسالته التربوية" المجلة التاريخية المغربية، عدد 5 (جانفي) 1976، ص 57-61 .

(2). نفس المصدر الآنف الذكر، ص 58-61 .

وفي 6 جانفي من سنة 1954 يوم كنت رئيسا لمجلس وزاراء العراق، وكانت رئاسة مجلس الجامعة العربية هي من نصيب العراق، وجه إلي الشيخ البشير الإبرهيمي رسالة بصفتي رئيسا لمجلس الجامعة ، قال فيه على الخصوص : "أرجو من فخامتكم أن تقرأوا هذا البيان بإمعان وأن تعرضوه على مجلس الجامعة وأن تتولوا بيانه والدفاع عنه مشكروين".

كاتب هذا البيان إلى فخامتكم وإلى مجلس الجامعة الموقر هو رسول أمة عربية مسلمة في الجزائر تعد أكثر من عشرة ملايين من النفوس وتجاهد الجهاد العنيف في سبيل عروبتها وإسلامها. وهو قائد حركة ثقافية علمية أساسها العروبة والإسلام، وهو رئيس جمعية منظمة حققت في عقدين من السنين أشياء تعد من خوارق العادات في هذا العصر، فشيدت مائة وخمسين مدرسة إبتدائية عربية ومعهدا ثانويا فخما كامل الأدوات، وعلمت مئات الآلاف من مجموعة مليوني طفل محرومين من التعليم بجميع أنواعه كل ذلك بمال طفيف تدفعه أمة فقيرة ولكن مؤمنة بمعاني الجهاد ونتائج الجهاد.

رسالتي التى أحملها من الأمة الجزائرية العربية إلى أخواتها العربيات في الشرق العربي هي شرح الحالة على حقيقتها وطلب النجدة السريعة بإعانات مالية تحفظ الموجود في الجزائر وتدفعه خطوات إلى الأمام وتعين هذه الجمعية على إكمال رسالتها التى لا تتم إلا ببثات أخرى من المدارس تستوعب أكبر عدد من الأطفال المحرومين الذين يريد لهم الإستعمار أن يبقوا مشردين وبإيفاد مئات من الطلبة الحاصلين على الشهادة الإبتدائية العربية إلى معاهد الشرق العربي ليكملوا دراستهم فيها على نفقة حكوماتها وليرجعوا إلى أوطانهم معلمين مجاهدين".

ثم لخص البشير الإبراهمي دور جمعية العلماء وحقيقة الوضع في الجزائر كما يلي :

<u>أولا :</u> أن الشعب الجزائري مؤلف من عشرة ملايين وزيادة، كلهم عرب أصلاء، وكلهم مسلمون متصلبون، والإستعمار الفرنسي عامل على مسخهم

وإخراجهم من عروبتهم وإسلامهم، ولو لا خصال فطرية في التصلب والإعتزاز بجنسيتهم ودينهم وشرقيتهم، ولو لا جمعية العلماء وجهادها عشرة سنين في التمهيد وعشرين سنة في العمل لبلغ الإستعمار منهم ما أراد، ولو ضاعوا لكان ضياعهم مصيبة على المجموعة العربية لأنه نقص في رأس مالها من الرجال المتشددين في عروبتهم، والزمان زمان تكتل وتكاثر بالعدد ونحن نرى أقوياءه يكاثرون بمن ليس منهم ولا تجمعه بهم جامعة، فكيف بالأخ الأقرب المشارك في الدم واللسان والخصائص الجنسية.

ثانيا :أن جامعة الدول العربية ملزمة بروح ميثاقها العام أن تحرر كل عربي على وجه الأرض بالمستطاع من وسائلها التدريجية، ولا نشك أن للشعب الجزائري العربي مكانته في نفس الجامعة، وقيمته في تقدير الجامعة لمكانته في برنامج الجامعة، فإذا كانت الجامعة لاتستطيع أن تحرر القطر الجزائري كوطن فهي تستطيع أن تحرر العقول والأفكار بالعلم والمعرفة من الجهل والضلال اللذين هما أساس الإستعمار. والجامعة أول من يعلم أن الشعب الذي لم تتحرر عقوله وأفكاره من قيود الجهل والوهم يستحيل أن تحرر أبدانه أو يعسر أن تتحرر. وقد هيأت جمعية العلماء هذا الشعب للإستقلال بما لقنته من معاني الحياة الشريفة وبما ثبتت فيه معاني العروبة والوطنية والحرية وبما ربطته بالشرق ربطا محكما، وهي تربية لا على المطالبة بحقه بل أخذ حقه بيده، كل ذلك بالفعل الذي قامت عليه الشواهد لا بالأقوال الفارغة التى لا يقوم عليها شاهد، وأن هذه الجمعية تعلم أن ركب العرب لا يحدى الا بلغة العرب ولا يطرب الا على أغاني العروبة، وتعلم أن قافلة الإسلام لا تهدى إلا بدلالة القرآن، وكل هذا فعلته جمعية العلماء وما زالت تفعله، وقد صحت التجربة وصدقت النتيجة، وعلى هذا فلجامعة الدول العربية من جمعية العلماء الجزائريين سند قويم ودليل هاد ومعين أمين.

ثالثا : أن الشعب الجزائري العربي غريب في وضعه لا يقاس بشعب ولا

يقاس به شعب عربي آخر لأن كل شعب من الشعوب العربية المستقلة له رأس مال من الحرية والحكم والمال ومواريث الأسلاف من مدراس ومساجد ومعاهد وأوقاف، وتونس ومراكش المحيطان بالجزائر ما يزال فيهما شيء من تلك المواريث. ففيهما المساجد الكثيرة الضخمة وفيهما بقية أوقاف دارة وفيهما صور من الحكم وأنواع الوظائف العليا، وفي تونس جامعة الزيتونة التى تعتبر ثانية الجامعات الإسلامية بعد الأزهر وفي مراكش ثالثة الجامعات الإسلامية بعد الأزهر والزيتونة، ولكل واحدة من الجامعة ميزانية ضخمة من الأوقاف ومن الخزانة العامة، ولكل واحدة منهما محفوظة ومسيرة بميزانيتها القارة، أما الجزائر فلم يبق فيها أثر ولا عين من تلك المواريث. فالأوقاف الإسلامية العظيمة صادرها الإستعمار في السنة الأولى للإحتلاله والمساجد العظيمة صيرها كنائس ومرافق عامة في السنوات العشر الأولى إنتقاما من المقاومة التى كان يلقاها في الشعب الجزائري، وبقية المساجد أبقاها في وظائفها تحت يده وسلطانه وهي كذلك إلى الآن، وصير من وظائفها وسائل تسخر للجوسسة، ومن رجالها ألسنة للتسبيح بحمد فرنسا، حتى يكونوا (كذا) المسلمون بعضهم لبعض عدوا، وهم الآن حرب على التعليم العربي وعلى جميع الحركات المناهضة لفرنسا وفي ومقدمها جمعية العلماء، وفرنسا ترصد مئات الملايين من ميزانيتها لحرب اللغة العربية الإسلام في الجزائر وتجند الآلاف من أذنابها لمقاومتهما والتزهيد فيهما"[1].

وحسب مذكرات احمد توفيق المدني، الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في سنة 1945، فإن هذه الحركة الوطنية لم تشارك فعليا في الأعداد لثورة أول نوفمبر 1954، لكن بعض قادتها كانوا على علم بأنها ستقع في خريف 1954، وكانوا على إستعداد لتأييد حركة التحرير الكبرى بالجزائر

---

(1). محمد فاضل الجمالي، "الشيخ البشير الابراهيمي ورسالته التربوية" المجلة التاريخية المغربية. عدد 5 (جانفي) 1976، ص 57-61 .

منذ البداية. وقد أوحى له بهذه الفكرة، أي إقتراب قيام الثورة، المناضل عمر دردور الذي إستقبل أحمد توفيق المدني خلال زيارته لباتنة في أكتوبر 1954 يوم قيامه بإفتتاح مدرسة هناك. كما أكد أنه علم من مصدر موثوق به بعد أيام بأن الثورة ستندلع عن قريب ولكنه لا يعرف التاريخ المحدد لذلك. وحرصا منه على الإستجابه لنداء الثورة منذ البداية قام أحمد توفيق المدني بدعوة أعضاء المجلس الإداري للجمعية للاجتماع يوم غرة أول نوفمبر 1954 بمدينة قسنطينة، وقرر المجلس بأن الجمعية تساند الثورة بدون تحفظ[1].

وبالفعل، فقد بعث الأمين العام لجمعية العلماء برسالة إلى رئيس الجمعية الموجود بالقاهرة وأبلغه فيها بأن الثورة العارمة على الغاصبين قد أنطلقت وأسندت قيادتها لجبهة التحرير الوطني، لا لحزب واحد ولا لفرد، أي أنها قيادة جماعية. وطلب الأمين العام من رئيس الجمعية أن ينشر بإسمه بصفته رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين منشورا عاما، يبارك الثورة ويمجدها، ويدعوا الأمة للمشاركة فيها روحا وبدنا ومالا[2].

واستجاب البشير الإبراهيمي لهذا النداء وقام في القاهرة بمشاركة الفضيل الورتلاني بإصدار بيان للشعب الجزائري حثه فيه على المشاركة في الجهاد من أجل تحرير البلاد من الهيمنة الإستعمارية. وطلب من الجزائريين في ذلك النداء أن يذكروا دائما في جميع أعمالهم ما دعاهم إليه القرآن من الصبر في سبيل الحق، وقوله تعالى: **"وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم"** **وقوله تعالى: "كم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة بإذن الله والله مع الصابرين"**. وأكد الشيخ الإبراهيمي في بيانه للشعب الجزائري أنه يخجل من أن يراه الله ويرى الجزائريين مقصرين في الجهاد لاعلاء كلمة الله. وختم بيانه بقوله: "إنني كلما إستعرضت الواجبات وجدت أوجبها وإلزمها في أعناقنا الجهاد المقدس.

---

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثاني)، مرجع سابق، ص 411-412 .
(2). نفس المرجع الأنف الذكر، (الجزء الثالث) المنشور 1982، ص 23-24 .

فهو الذي يسقط علينا الواجب ويدفع عنا وعن ديننا العار. فسيروا على بركة الله بعونه وتوفيقه إلى ميدان الجهاد المقدس، فهو السبيل الواحد إلى إحدى الحسنيين: إما موت وراءه الجنة، وإما حياة وراءها العزة والكرامة"[1].

وفي يوم 11 جانفي 1955 جاءت الأخبار من القاهرة أن لجنة تمثل مختلف الحركات الوطنية الجزائرية قد تشكلت بحيث تكون نواة للحركة الوطنية الموحدة ويتزعمها احمد مزغنة (عن الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج)، ومحمد خيضر (عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل) وحسين لحول (عن اللجنة المركزية لحركة أنصار الحريات الديمقراطية). لكن مصالي الحاج إستنكر موقف مزغنة ورفض الإنضمام إلى الجبهة الجديدة لأنها تضم رجال الدين أمثال البشير الإبراهمي (من جمعية العلماء) والشيخ بيوض (من حزب البيان التابع لفرحات عباس)[2].

إلا أن البيان الحاسم لجمعية العلماء جاء يوم 7 يناير (جانفي) 1956 حيث أعلن قادة جمعية العلماء بعد إجتماع عقدوه بالجزائر العاصمة عن موقفهم بصراحة، وجاء في بيانهم مايلي: نحن المجتمعين من أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

"نعلن بكل صراحة أن الإستعمار المفروض بقوة السلاح على القطر الجزائري منذ سنة 1830 هو المسؤول الوحيد عن كل المآسي والمصائب والويلات التى وقعت في القطر الجزائري وذلك بما أحدثه فيه من تمييز عنصري مخجل، وما سلكه فيه من سياسة التفقير والتجهيل والحرمان من كل نعم الحياة بالنسبة للعنصر الإسلامي، وما حارب به الدين الإسلامي في أقدس مقدساته، وما أجهز به على التعليم العربي القرآني في كل جهة من جهاته، وما تعمده من

---

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 26-30 .

(2). Benjamin Stora, Messali Hadj: 1898-1974. Paris: Le Sycamore, 1982, pp. 236-237.

محق جنسية الأمة ومحاولته إبتلاعها ومحو كل مظهر من مظاهر سيادتها وما أعلنه مرارا رغم إرادتها، من إلحاقها وإدماجها، إلى أن أوصل الأمة بكل ذلك إلى درجة اليأس فعمدت إلى الأعمال التى يوجبها اليأس".

"ونقول كلمة صريحة علنية، نرجو أن يسمعها المسؤولون في باريس، وأن يسمعها العالم أجمع، وهي أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة سلمية وسريعة إلا بالإعتراف العلني الصريح بكيان الأمة الجزائرية الحرة، وجنسيتها الخاصة العربية، وحكومتها القومية ومجلسها التشريعي المطلق التصرف في دائرة إحترام مصالح الجميع، والمحافظة على حقوق الجميع".

" ونؤكد أنه لا يمكن وضع حد لحالة الحرب الحاضرة، والإقدام على بناء النظام الحر الجديد، إلا بواسطة التفاهم الصريح المخلص مع سائر الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري من رجال الحل والعقد الذين أظهرهم الكفاح الجزائري".

"ونوصي الأمة ختاما بالحق، ونوصيها بالصبر، ونستحثها على العمل الصالح والثبات وتوحيد الصفوف، ونسيان الخلافات القديمة، حتى تستطيع متحدة متظافرة أن تصل قريبا إلى الدرجة الرفيعة التى أهلها لها جهادها المستمر منذ أحقاب، وكفاحها الشريف الذي أصبح في العالم مضرب المثل، وتاريخها الحافل بجلائل الأعمال".

"وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

و"لينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز "

والسلام على الأمة العربية الحبيبة الماجدة ورحمة الله"[1].

---

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 35-37 .

وبعد تلاوة البيان الكامل الذي أخذنا منه بعض الفقرات فقط، من طرف احمد توفيق المدني الأمين العام لجمعية العلماء على أعضاء الجمعية، تساءل محرره إذا كان أعضاء الجمعية يوافقون عليه؟ فأجاب الشيخ العربي التبسي الذي أصبح هو الرئيس الفعلي للجمعية في الجزائر : من لم يوافق عليه فليس "مسلما"[1].

وفي الحقيقة، أن هذا البيان الرسمي لمساندة الثورة ماهو إلا قرار شكلي لتأكيد ما حصل في أرض الواقع. فمن الناحية العملية والفعلية يوجد مئات من المناضلين في صفوف جمعية العلماء الذين أنضموا إلى جيش وجبهة التحرير منذ 1955 . ومن جملة الذين إنخرطوا في جبهة التحرير ثم جيش التحرير في نهاية 1955 الأستاذ إبراهيم مزهودي الذي كان يرأس خلية قسنطينة والذي يرجع إليه الفضل في تجنيد محمد الصالح يحياوي، عبد الرحمن بوساعة، هجريس الهاشمي، تاركت عبد المجيد، عمار بن جامع والشهيد بوداود علي (من بوشقرون، ولاية تلمسان الذي كان يطلعني على هذه الحقائق). كما أن أساتذة آخرين أمثال: مصطفى بوغابة، محمد الميلي، محمود حمروش، قد كانوا يجمعون المال لجيش وجبهة التحرير في مدينة قسنطينة[2].

ونتيجة لإنضمام أعضاء جمعية العلماء إلى جبهة وجيش التحرير بدون تردد فقد قامت اليد الحمراء الفرنسية بإغتيال الشيخ العربي التبسي، في سنة 1956 وأعدمته في ظروف غامضة. أما الأستاذ احمد توفيق المدني الأمين العام لجمعية العلماء، فقد إتصل بالسيد عبان رمضان، أحد قادة الثورة، عن طريق الأستاذ مندوز المناضل في صفوف جبهة التحرير، الذي جنده للعمل في القاهرة. وقد ألتقى به في منزل المجاهد عباس التركي ثم في منزل الشيخ محمد

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 34 .

(2). لقد كنت حاضرا عندما كان احد اقربائي وهو الشهيد دودو احمد يسلم كميات كبيرة من النقود لجبهة التحرير الوطني إلى الاستاذ مصطفى بوغابة وذلك في المحل الخاص ببيع الصوف والموجود بـ: 9 نهج 11 نوفمبر بقسطينة، أي بحبى عوينة القول بقسنطينة.

خير الدين النائب الثاني لرئيس جمعية العلماء. وقد قال له السيد عبان رمضان "إننا لنشعر بنقص كبير بين صفوف وفدنا الخارجي، فسر إليهم بأسرع ما يمكن لكي تعمر ذلك الفراغ وأعلم أن حظك في الجهاد هنالك يعادل أو يفوق حظك لو أنك عمدت إلى جبل وحملت بين أخوانك السلاح. السلاح يحمله كل المجاهدين، أما القلم وأما الكلمة وأما المسعى الحميد فلا يقوم بإعبائها إلا الندرة من المجاهدين". وفي يوم الخميس 12 أفريل 1956 سافر إلى القاهرة عن طريق جنيف رفقة زميله في النضال الشيخ العباس بن الشيخ الحسين. وفي جنيف إلتقى بالسيد فرحات عباس، احمد فرنسيس وقدور ساطور الذين كانوا في طريقهم إلى القاهرة، أيضا، للإنضمام إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني[1].

أما بالنسة للشيخ محمدخير الدين، النائب الثاني لرئيس جمعية العلماء، فقد أرسله قيادة الجبهة في الجزائر إلى المغرب الأقصى حيث عين هناك سفيرا للجبهة لغاية 1962، وعين كذلك عضوا بمجلس الثورة الجزائرية.

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 45-111 .

الفصل الثالث عشر

النضال السياسي للحزب الشيوعي الجزائري

المبادئ العامة للحزب الشيوعي الجزائري :

إنه لمن العدل والإنصاف أن نقول منذ البداية أن الحزب الشيوعي الفرنسي يعتبر من أكثر الأحزاب الفرنسية تقربا وتفهما للقضية الجزائرية. وكان الحاج علي عبد القادر الذي يعتبر من الشخصيات المرموقة في الحزب الشيوعي الفرنسي هو الذي تبنى فكرة إنشاء حزب "نجم شمال إفريقيا" يوم 5 جوان 1926 بباريس. وفي البداية كان الشيوعيون الفرنسيون يؤيدون فكرة إستقلال الجزائر وتونس ومحاربة الإمبريالية وذلك بقصد إستقطاب اليساريين في الجزائر وتونس وإنضمامهم إلى الحزب الشيوعي. لكن المشكل هو أن العمال الأوروبيين سواء في الجزائر أو في فرنسا، أحتجوا على الحزب الشيوعي وبدأوا يتساءلون عن الفائدة من إستقلال الجزائر.

وقد كان الحزب الشيوعي الفرنسي هو المسؤول عن خلق تحالف بين الزملاء العرب والزملاء الشيوعيين في المستعمرات الفرنسية لغاية 1930 . وبما أنه لم يقم بهذا الدور على أحسن وجه، فإن قادة الحزب الشيوعي الفرنسي قرروا منذ 1931 إنشاء أحزاب شيوعية في تونس والجزائر والمغرب لأن الأحزاب الوطنية في هذه الأقطار الخاضعة للهيمنة الفرنسية بدأت تبتعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي وأعضاؤها يعملون بقصد نيل الإستقلال والإنفصال عن فرنسا. وبالفعل، ففي الجزائر قام مصالي الحاج بالإنفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي وبدأ يطالب بالإستقلال والعودة إلىمنابع الحضارة العربية

والإسلامية وتوحيد شعوب العالم العربي والعالم الإسلامي[1]. وبكل جراءة هاجم مصالي الحاج قادة الحزب الشيوعي الفرنسي وقال للسيد معروف محمد، وهو شخصية مرموقة في الحزب الشيوعي الفرنسي"، بأن الجزائريين يريدون الإستقلال لوطنهم وليس الوصاية الشيوعية التى تضر أكثر مما تنفع المسلمين الجزائريين". وأكد مصالي الحاج لأعضاء حزبه "إننا تركنا شيوعية الموت وتمسكنا بالوطنية التى هي رمز الحياة[2].

ولهذا فقد قطع الحزب الشيوعي الفرنسي مساعدته عن مصالي الحاج، وقرر قادته إنشاء حزب شيوعي في الجزائر وتعريبه بحيث يجلب أبناء الجزائر إلى صف هذا الحزب. وفي عام 1935 تجسم مشروع الحزب الشيوعي الفرنسي وذلك بإنشاء الحزب الشيوعي الجزائري المستقل نظريا عن الحزب الشيوعي الفرنسي[3]. ومن الشخصيات المرموقة في الحزب الشيوعي الفرنسي التى تم تحويلها إلى الحزب الشيوعي الجزائري وإعطائها مسؤوليات جديدة فيه نخص بالذكر عمر بوخرط وعمار أوزقان. لكن مشكلة الحزب الشيوعي الجزائري أنه كان ينادي بقيام ثورة من الفلاحين ضد الإمبريالية والإقطاع ولا يتطرق إلى الموضوع الجوهري، مثل بقية الأحزاب الوطنية، وهو تحرير الجماهير من الهيمنة الفرنسية. ولهذا بقي الحزب معزولا عن الجماهير ولا يحظى بتأييدها.

وإبتداء من يوم 26 جوان 1934 تغيرت إستراتجية الحزب الشيوعي الفرنسي وذلك حين تقرر إنشاء الجبهة الشعبية بالتعاون مع الحزب الإشتراكي الفرنسي، وبالتالي، تغيير موقف الحزب الشيوعي الجزائري حيث أقام تحالفا بينه وبين الحزب الإشتراكي في الجزائر. وقد إستاء مصالي الحاج من هذا التحالف بين الشيوعيين والإشتراكيين لأنهما لم يتعرضا إلى تحرير شمال إفريقيا من النفوذ

(1). Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine. Paris: P.U.F. 1979, p. 352

(2). Ibid; p. 352.

(3). Ibid; p. 352.

الفرنسي. وتضايق الشيوعيون في الجزائر من الجبهة الشعبية التي جاءت لمحاربة الفاشية وبالتالي وجدت تأييدا لدى الأوروبيين فقط.

وللتقرب من بقية الأحزاب الجزائرية، بدأ قادة الحزب الشيوعي الجزائري في بداية 1936 يتعاونون مع الأحزاب الوطنية في الجزائر. وكانت خطتهم تقوم على أساس أن جبهة المؤتمر الإسلامي تتحالف مع الجبهة الشعبية في فرنسا، وبالتالي التحالف مع الشعب الفرنسي. وتدخل هذه الخطة في إستراتجية الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعلن قائده "موريس طوريز" بأن المهمة الأساسية لفرنسا في العالم هي "توحيد الشعوب المستعمرة مع شعبنا"، أي الشعب الفرنسي. ومن جهة أخرى، أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر التاسع للحزب الشوعي الفرنسي المنعقد في شهر ديسمبر من عام 1937 "بأن المسلمين لايرغبون أن يكون هناك طلاق بينهم وبين فرنسا بعد الإنجازات التى إستفادوا منها". وأكد السيد قدور بلقاسم الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري :" إننا لم نعرف إلا في الوقت الحاضر بأن الإتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي يعتبر ضروريا وسيبقى كذلك إلى الأبد"[1].

ونستخلص من ما تقدم أن قادة الحزب الشيوعي الجزائري كانوا يعملون بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي وأنهم كانوا في صراع مستمر مع حزب الشعب الجزائري وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية لأنهم يعتبرون مصالي وحزبه بمثابة "منظمة إنفصالية تعمل ضد فرنسا". وقد وصفت صحيفة الحزب الشيوعي الجزائري جماعة مصالي الحاج بأنهم من المشاغبين وينتمون إلى الفاشية الدولية ويقومون بإستفزازات عندما يطالبون بإستقلال الجزائر[2].

وبفضل التعاون بين الإشتراكيين والشيوعيين خلال فترة التحالف بين أحزاب اليسار الفرنسية في إطار الجبهة الشعبية، تزايد عدد الأفراد الذين

---

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 385.
(2). Ibid; p. 385.

أنضموا إلى الحزب الشيوعي الجزائري لكن بمجرد إنتهاء ذلك التحالف تضاءل عدد المنخرطين في الحزب الشيوعي الجزائري إلى أقل من 100 عضو في ولاية الجزائر في عام 1938 بعد أن كان عددهم حولي 1000 في منتصف 1937 .

وبعد فشل الجبهة الشعبية وفشل مشروع "فيوليت -بلوم" غير الحزب الشيوعي الفرنسي خطته في العمل. وظهر هذا التغير في الخطاب الذي ألقاه زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي موريس طوريز بمدينة الجزائر يوم 11 فيفري 1939 حيث تحدث عن التحالف بين الجزائر وفرنسا ضد الفاشية العالمية، وأكد أن الأمة الجزائرية، في رأيه، تتكون من حوالي 20 جنسية مختلفة (بربر، قرطاجنيون، عرب، أتراك، يهود، يونانيون، مالطيون، إسبانيون، إيطاليون، وفرنسيون) وكلهم ينتمون في الأصل إلى فرنسا والجمهورية الفرنسية التى لاتتجزأ ولايمكن تقسيمها . وباختصار، فإن الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن وراءه الحزب الشيوعي الجزائري، أصبح يدافع عن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا وخلق كيان جزائري يشتمل على الأوروبيين واليهود، على أن يضاف إلى هذا الكيان أبناء البلد الأصليين[1].

والفكرة العامة التى ارتسمت في أذهان الناس عن الحزب الشيوعي الجزائري ومن ورائه الحزب الشيوعي الفرنسي، أنهما لايملكان برنامج سياسيا واضحا، وأنهما لايثقان في مقدرة الشعب الجزائري عل القيام بثورة تحرير نفسه من قيود الإحتلال الفرنسي. وهذه السياسة كانت مسطرة من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي منذ مؤتمره المنعقد بمدينة "تور" الفرنسية سنة 1920 حيث ألقى فيه الكاتب الفرنسي المعروف "شارل أندري جوليان" خطابا قال فيه بأن أبناء الجزائريين لن ينجحوا في القيام بأية ثورة . وفي حالة ما إذا حصلت ثورة فإنها لا تستطيع أن تفعل إلا شيئا واحدا وهو إقامة نظام يحل محل النظام الإستعماري، يكون في يد نخبة من المسلمين، ويكون هذا النظام السياسي

(1). Danièle Joly, The French Communist Party and The Algerian War. New York: St. Martin's Press, 1991, pp. 15-16.

أسوأ بالنسبة للشعب الجزائري من ذلك النظام الإستعماري[1].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وقام الإتحاد السوفياتي بغزو فنلندا، إستقال الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري من منصبه وذلك إحتجاجا على قيام الحزب الشيوعي السوفياتي بإستعمال الأسلوب النازي وغزو دولة أخرى، ثم انضم فيما بعد إلى الحزب الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يرأسه فرحات عباس. لكن زعماء الحزب الشيوعي الجزائري غيروا مرة أخرى سياستهم وأصبحوا يطالبون بالعمل من أجل تحرير فرنسا من الإمبريالية الألمانية، على أن تقوم فرنسا بمساعدة الجزائر على نيل إستقلالها فيما بعد. وعليه، فإن الحزب الشيوعي الجزائري الذي أصبح محظورا في الجزائر منذ 1939، توجه إلى العمل من أجل تحرير فرنسا من النفوذ الألماني. وبمجرد نزول قوة الحلفاء في الجزائر يوم 8 نوفمبر 1942، أعلن قادة الحزب الشيوعي الجزائري أنهم يعملون من أجل تكوين إتحاد عام بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي وذلك بقصد محاربة الفاشية وإقامة جزائر حرة. وتحقيقا لهذا الهدف، قاموا بعدة محاولات لإقامة جبهة مشتركة مع الأحزاب الوطنية يوم 14 مارس 1944 لكنهم قرروا الإنسحاب من هذا التحالف في شهر سبتمبر 1944 وأنشأوا تحالفا آخر هو"أصدقاء الديمقراطية". ويعتبر هذا الإنسلاخ والإبتعاد عن الأحزاب الإسلامية شيئا طبيعيا لأن قادة الحزب الشيوعي الجزائري فرنسيون ماركسيون ولا يقبلون أن تكون الجزائر دولة مستقلة ذات سيادة ومنفصلة عن فرنسا.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، حاول قادة الحزب الشيوعي الجزائري إدخال عدة عناصر مسلمة فيه أمثال الصادق هجريس، مبروك بلحوسين، بوعلام خالفة، عمر أوصديق، وبدأ يطبع دورية باللغة العربية عنوانها "الجزائر الجديدة". ونجح في رفع عدد المنخرطين فيه من 9,000 عضو في عام 1945 إلى حوالي 15,000 عضو في سنة 1947 . وقد حافظ الحزب على هذا العدد

---

(1). Pierre Leffont, Histoire de la France en Algérie. Paris: Plon, 1980, p. 314.

الأخير لغاية 1952 حيث انخفض إلى 12,000 مناضل، مع فرق بسيط وهو أن الأروبيين قد تضاءل عددهم بعد سنة 1946 في حين إرتفع عدد المسلمين في اللجنة المركزية للحزب. وفي المؤتمر السادس للحزب المنعقد في شهر فيفري 1952 حضره 142 مندوب من المسلمين الجزائريين و 104 مندوب من الأروبيين، وتشكلت اللجنة المركزية للحزب من 30 مناضل مسلم و 17 مناضل أروبي[1].

وكيفما كان الحال، فإن قادة الحزب الشيوعي الجزائري لم يتمكنوا من تحقيق أمنيتهم المتمثلة في الحصول على تأييد شعبي وخاصة بعد إتهام أعضاء حزب الشعب في أحداث 1945 بأنهم من المشاغبين ومن المؤيدين للفاشية الدولية. فمنذ ذلك التاريخ إزدادت العلاقات بين الوطنيين الجزائريين والشيوعيين سوءا ولم يطرأ عليها أي تحسن. ثم إن أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري لم يقبلوا أبدا فكرة إنفصال الجزائر عن فرنسا، وهم في هذا يختلفون مع بقية الأحزاب الوطنية. ففي سنة 1950 طالبوا بإنشاء برلمان جزائري لكنهم لم يتخلوا عن فكرة تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي. وأكثر من هذا، فإن الشيوعيين كانوا متهمين بأنهم عندهم ولاء وتعلق بالشيوعية الدولية ويتلقون التعليمات من هناك. ولهذا لم يكن في الإمكان قبول الشيوعيين في أسرة ومجموعة الحركات الوطنية الجزائرية التى تحالفت فيما بينها وأنصهرت في جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956 .

وفي الحقيقة أن مشكلة الحزب الشيوعي الجوهرية هي أنه لم يكن معتبرا حزبا جزائريا بأتم الكلمة. ولهذا لم يتمكن من تجنيد الجماهير ونيل ثقتها، مع العلم أنه أتهم أعضاء جيش وجبهة التحرير يوم 14 نوفمبر 1954 بأنهم لا يثقون في الجماهير ولهذا التجأوا للعمل العسكري[2]. ثم أن مشكلتهم الثانية

---

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 599.

(2). Mohamed Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité. Paris: Editions Jeune Afrique, 1980, p. 138.

هي أنهم كانوا يحاولون المحافظة على مصالح فرنسا ومصالح الجزائر في آن واحد، ولهذا فشلوا في ترضية أي طرف. وأكثر من ذلك، فإن مشكلتهم الثالثة هي أنهم كانوا ضد إستعمال العنف وحمل السلاح لجبر فرنسا على الإعتراف بحقوق الجزائريين. ولهذا فإن إلتزامهم بإستعمال الأسلوب الديمقراطي والمشاركة في الإنتخابات المزورة من طرف الإدارة الإستعمارية قد جعلهم يفقدون المصداقية في الأوساط الشعبية. وبالإضافة إلى ماتقدم، فإن مشكلتهم الرابعة هي أنهم كانوا ينتهجون سياسة مستمدة ومستوحاة من الخارج وليس من الجزائر. فقد كانوا يعملون وفقا للإستراتجية المسطرة من الشيوعية الدولية أو الكتلة الإشتراكية وليس وفقا لمصلحة الجزائر[1].

ونستخلص من ما تقدم، أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يشكل في أي يوم من الأيام قوة معتبرة في الجزائر، ولم يؤثر في مجرى الأمور سواء قبيل قيام ثورة التحرير في سنة 1954 أو بعدها. وقد كان أمينه العام السيد العربي بوهالي (من 1947 إلى غاية 1962) متصارعا مع قادة حزب إنتصار الحريات الديمقراطية الذي يرأسه مصالي الحاج، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يرأسه فرحات عباس، ولم يحقق أية نتيجة إيجابية. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن بشير حاج علي الذي صار يعمل في الخفاء بعد قيام ثورة نوفمبر 1954 . ولعل الشخص الوحيد الذي لعب دورا في جر الحزب الشيوعي الجزائري إلى الوقوف بجانب جبهة وجيش التحرير الوطني ضد فرنسا، هو السيد صادق هجريس الذي أنضم إلى الحزب سنة 1950 ثم ترقى في المسؤولية وأصبح عضوا باللجنة المركزية للحزب سنة 1952 ثم عضو المكتب السياسي سنة 1955 . وفي شهر مارس من عام 1956 قرر قادة الحزب الشيوعي الجزائري إنشاء منظمة عسكرية خاصة بهم وأطلقوا عليها إسم "المحاربون للتحرير"[2]. وتتكون هذه المنظمة من بشير حاج علي، الصادق

(1). Ibid; p. 138.
(2). "Les Combattants de la Libération".

هجريس، قروج (مسؤول عن ناحية الجزائر) بوعلام خالفة (مسؤول عن ناحية وهران). ومن الأوروبيين كامي لاريبير، جاك سالور، ويليم سبورطيس (مسؤول عن ناحية قسنطينة)[1]. وفي يوم 5 جوان 1956 تمكن الجيش الفرنسي من القضاء على معظم الأفراد الذين جندتهم هذه المنظمة وأرسلتهم إلى ناحية الشلف وتنس. وفي أول جويلية 1956 تفاوض الصادق هجريس مع عبان رمضان بشأن قبول البقية من المحاربين الشيوعيين في صف جيش التحرير الوطني. وفي نفس السنة، أي 1956 ، تم تكليف عمر أوصديق بالولاية الرابعة بالعمل من أجل دمج الشيوعيين في حركة التحرير الوطنية في الولاية الرابعة[2].

---

(1). Les Communistes Européens sont: (1) Camille Larribère, (2) Jacques Salord, et (3) William Sportisse.

(2). Harbi, Op.Cit., p. 138.

الفصل الرابع عشر

حزب نجم شمال إفريقيا يمهد الطريق لمعركة الحرية

مقدمة :

يعتبر حزب "نجم شمال إفريقيا" حزبا سياسيا وطنيا مرموقا وذلك نظر للمواقف الثورية والمعارك السياسية العنيفة التى خاضها أعضاء هذا الحزب ضد الوجود الفرنسي بالجزائر. ويرجع الفضل في تأسيسه إلى الحاج علي عبد القادر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في الفترة الممتدة من 1924 إلى 1925 . فقد كان هذا المناضل الجزائري المقيم في باريس يمارس التجارة ويشارك مع مناضلين آخرين من شمال إفريقيا في القيام بأعمال سياسية داخل صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي. وفي 20 مارس 1926 تقرر إنشاء حزب يضم قادة المغرب العربي الذين يناضلون ضد الإمبريالية والإستعمار وخاصة بعد أن قررت لجنة المستعمرات في الحزب الشيوعي الفرنسي السماح للمناضلين من المغرب العربي أن يؤسسوا حزبا خاصا بهم وينفصلوا عن الحزب الشيوعي الفرنسي. وإنطلاقا من هذه الفكرة تأسس حزب "نجم شمال افريقيا" بصفة رسمية يوم 15 جوان 1926 بباريس. ومن الناحية النظرية، كان رئيس الحزب هو الشاذلي خير الدين (من تونس). لكن من الناحية العملية، كان الحاج علي عبد القادر هو الرئيس الحقيقي للحزب، ومصالي الحاج الأمين العام، وشبيلة الجيلالي أمين المال . وعندما قامت فرنسا بطرد الشاذلي خير الدين من فرنسا يوم 27 دسمبر 1927 أصبح الحزب جزائريا وليس مغاربيا. وبما أن الحاج علي عبد القادر كان منشغل بتجارته فقد قرر التخلي عن قيادة الحزب إلى مصالي

الحاج الذي كان متفرغا للنضال السياسي وذلك في شهر جوان من عام 1926 [1].

وفي الحقيقة لقد كانت الظروف مواتية لإنشاء حزب من هذا النوع في باريس سنة 1926 وذلك نظر لتزايد العمال الجزائريين المغتربين بفرنسا في الفترة الممتدة من 1920 حيث كان عددهم لا يتجاوز 48,000 عامل مغترب. أما في سنة 1929 فقد إرتفع عددهم إلى 105,000 عامل مغترب جزائري. ثم إن هؤلاء العمال قد انخرطوا في نقابات العمل اليسارية الفرنسية وشرعوا في توحيد الصف ضد القوات الإستعمارية في الجزائر. ومن ضمن هؤلاء العمال يوجد مصالي الحاج الذي إنضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1925 . وعندما تأسس حزب " نجم شمال إفريقيا " أنضم إليه ما يزيد عن 8,000 عامل مغترب من الجزائر ودعموا صفوفه. كما تميزت فترة العشرينات من القرن العشرين ببروز صحوة إسلامية، ومنظمات إشتراكية دولية، تعمل كلها ضد الإستعمار وتحرير الشعوب من الهيمنة الإمبريالية.

وباختصار، فإن حزب "نجم شمال إفريقيا" قد إستطاع أن يجمع في صفوفه جميع العناصر الجزائرية المتحمسة للعمل من أجل خلق كتلة وطنية ضد الأروبيين في الجزائر وإسترجاع السيادة الوطنية للجزائر. ومنذ البداية أعلن مصالي الحاج أن حزبه يسعى ويناضل من أجل:"إستعادة الأراضي المغتصبة وحصول الجزائر على إستقلالها التام، وخروج القوات الفرنسية منها، وإنشاء جيش وطني جزائري، وإنتخاب برلمان جزائري عن طريق الإقتراع العام"[2]. وأنزعجت فرنسا من موقف الحزب وبرنامجه السياسي، فقامت بحله يوم 20 نوفمبر 1929 بدعوى أن أعضاء حزب "نجم شمال إفريقيا" يقومون بدعاية مغرضة وأعمال تمس بالسيادة الوطنية الفرنسية. و أضطر مصالي الحاج وزملاؤه

---

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 350.

(2). André Nouschi, La Naissance du Nationalisme Algérien, Paris: Editions de Minuit, 1962, p. 62.

في النضال أن يشتغلوا في سرية تامة لغاية 1933 حيث قرر مصالي الحاج، عيمش علي، وراجف بلقاسم إعادة تأسيس الحزب تحت إسم جديد هو :"نجم شمال إفريقيا المجيد"[1]. وفي المؤتمر العام للحزب الجديد الذي عقد يوم 28 ماي 1933 بفرنسا، إتفق أعضاء الحزب على وضع برنامج شامل للحزب تضمن ما يلي :

1. مطالبة فرنسا الإعتراف بالحريات الأساسية.
2. إلغاء نظام البلديات المختلطة والأراضي العسكرية.
3. الإعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف.
4. التعليم الإجباري باللغة العربية.
5. إلغاء القوانين الجائرة.
6. إنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الإقتراع العام.
7. إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان إنتقالي.
8. إعادة البنوك والمناجم والسلك الحديدية والإملاك العامة إلى الدولة الجزائرية.
9. مصادرة الأملاك الكبيرة الحجم.
10. التعليم يكون مجانا وإجباريا في جميع المستويات والتدريس باللغة العربية.
11. تعترف الدولة الجزائرية بحق الإضراب والعمل النقابي وسن القوانين الإجتماعية.
12. تقديم مساعدات عاجلة إلى الفلاحين وهذا عن طريق تقديم قروض للفلاحة بدون فائدة[2].

---

(1). "Glorieuse Etoile Nord Africaine".

(2). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 351.

ولعل الشيء الذي زاد في سمعة مصالي الحاج ورفقائه هو أنه تبنى فكرة إحياء الشخصية العربية – الإسلامية للجزائر وإبتعد عن الحزب الشيوعي الفرنسي. وبكل شجاعة تحدى مصالي الحاج الأروبيين الذين كانوا يقولون أن العرب متخلفين وليس لهم حضارة. فقد رد على هؤلاء بقوله ذات يوم "لا يمكن مقارنتنا بالسينغاليين، إننا ناس نبلاء، خلقنا من جنس نبيل، وبفضل الإسلام إستطاع شعب شمال إفريقيا أن يتخلص من مصائب المبشرين وقضى على محاولاتهم الرامية للإدماج". وأبدى تفاوءله بالعودة إلى منابع الحضارة العربية الإسلامية وتوحيد شعوب العالم العربي والعالم الإسلامي[1]. وبالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي فقد هاجمه مصالي بعنف يوم قال للسيد معروف محمد، أحد الممثلين للحزب الشيوعي الفرنسي "بأن الجزائريين يريدون الإستقلال لوطنهم وليس الوصاية الشيوعية التيتضر أكثر مما تنفع الجزائريين المسلمين". كما قال لمجموعة من المناضلين في حزبه لقد تركنا شيوعية الموت وتمسكنا بالوطنية التى هي رمز الحياة[2].

فرنسا تضطهد مصالي الحاج

وباختصار، فإن السلطات الفرنسية قد بادرت في بداية سنة 1934 بإلقاء القبض على قادة الحزب الجديد "نجم شمال إقريقيا المجيد" بدعوى إعادة تنظيم حزب تم حله من طرف السلطات الفرنسية. وفي أفريل سنة 1934 جرت محاكمة مصالي ورفقائه عيمش وراجف، وأصدرت المحكمة الفرنسية حكما على الأول بستة شهور سجنا، وعلى الثاني بأربعة شهور سجنا وعلى الثالث بثلاثة شهور سجنا، ودفع 5 آلاف فرنك كغرامة من طرف القادة الثلاثة. وفي

(1). Ibid; p. 352.
(2). Ibid; p. 352.

يوم 4 جويلية 1934 أصدرت محكمة فرنسية حكما يقضي بعدم شرعية القرار الخاص بحل حزب "نجم شمال إفريقيا" لأنه لم ينفذ في الوقت القانوني المحدد له. وهكذا أصبح حزب "نجم شمال افريقيا" الأول معترف به رسميا لكن السلطات الفرنسية قامت من جديد بإعتقال مصالي الحاج ورفيقاه عيمش عمار وراجف بلقاسم يوم أول نوفمبر 1934 وذلك بدعوى أنهم يقومون بدعاية معادية للعسكريين والتحريض على الثورة. وفي يوم 5 نوفمبر 1934 أي نفس الأسبوع، صدر الحكم على المناضلين الثلاثة بستة شهور سجنا لكل واحد ودفع غرامة مالية تقدر بـ 2,000 فرنك فرنسي وهذه قيمة مالية معتبرة آنذاك، وتم تحويل مصالي الحاج ورفقائه إلى سجن "لاسانتي" المشهور. ومنذ اللحظة الأولى لدخوله السجن أعلمه مدير هذه المؤسسة أنه لايحق له المطالبة بأن يعامل كسجين سياسي لأنه عربي. وأثناء وجوده بالسجن، قرر مصالي الحاج يوم 6 فيفري 1935 إنشاء حزب جديد يحمل إسم: الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا[1]. وبقي مصالي في السجن إلى غاية أول ماي 1935 حيث خرج من السجن لكي ينتقل إلى محكمة أخرى يوم 7 ماي 1935 ويحاول تبرئة نفسه من التهمة الموجهة إليه بأنه قام بإعادة إنشاء منظمة محظورة قانونيا وعدم الطاعة والقيام بأعمال فوضوية. وبكل هدوء ورزانة اجاب مصالي القاضي الفرنسي: "يبدو أنك تريد أن تحاكمنا بالقوانين التي تطبق على المدنيين". فأجابه القاضي الفرنسي : " أنني لا أريد أن أسمع الحقيقة من فم عربي"[2]. وبعد أن هيأ الأرضية لإستئناف نضاله السياسي، قام مصالي الحاج يوم 9 جوان 1935 بعقد المؤتمر الأول للحزب الجديد : "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا". لكن يوم 3 جويلية 1935 قررت إحدى المحاكم الفرنسية إلغاء القرارات السابقة بتارخ 1935/1/24 و 1935/11/5 والخاصة بمنع حزب "نجم شمال إفريقيا". وهكذا أستأنف مصالي نضاله السياسي تحت شعار حزبه الأصلي "نجم شمال إفريقيا".

---

(1). "L'Union Nationale des Musulmans Nord Africains".

(2). Benjamin Stora, Messali Hadj: 1898-1974. Paris: Le Sycamore, 1982, p. 127.

واستاء مصالي الحاج في صيف 1935 من التفاهم الذي حصل بين الحزب الشيوعي والحزب الإشتراكي الفرنسي لأنهما لم يتعرضا إلى قضية تحرير شمال افريقيا من الهيمنة الإستعمارية . لكن بالرغم من عدم رضائه على التحالف بين أحزاب اليسار فقد أعلن إنضمامه إلى الجبهة الشعبية، وشارك يوم 14 جويلية 1935 في الإستعراض الذي نظم بماسبة العيد الوطني لفرنسا، ورفع في ذلك الإستعراض علم حزب نجم شمال إفريقيا (المتكون من اللون الأخضر والأبيض ونجمة وهلال في الوسط) وأعلن مصالي الحاج أن الغاية من المشاركة في الإستعراض هي إظهار وطنية أبناء شمال إفريقيا وعدم إعطاء إنطباع بأنهم فرنسيون[1].

وابتداء من شهر سبتمبر 1935 بدأ مصالي يحرض على العنف ضد الإمبريالية الفرنسية والإيطالية في إثيوبيا، ويدعوا إلى القيام بأعمال ثورية ضد الحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية. وآنذاك شعر المسؤولون الفرنسيون بالخطر والفوضى التى ستعم الجزائر وفرنسا نفسها إذا لم يضعوا حدا لنشاطات حزب "نجم شمال إفريقيا" وقيادته الثورية. وفجأة بدأت الشرطة الفرنسية تضطهد قادة الحزب وتقدمهم للعدالة الفرنسية واحد بعد واحد، وتضع حدا لنشاطاتهم السياسية. والشيء الذي زاد الطين بلة أن مصالي الحاج كثف إتصالاته بالخارج مع زعيم الحركة الإسلامية في أروبا آنذاك السيد شكيب أرسلان. وفي يوم 19 سبتمبر 1935 أكد مصالي الحاج للفرنسيين تخوفهم من تدعيم الصف الإسلامي ضد الأروبيين بالجزائر حيث توجه مصالي الحاج على رأس وفد يضم عيماش- بنون -بديك و الجزيرى إلى جنيف لحضور مؤتمر مسلمي أروبا تحت رئاسة شكيب أرسلان.

وباختصار، فإن مصالي قد أصبح في سنة 1935 الرجل القوي الذي يحرك الشارع، والقائد الذي يتزعم ويقود الجزائريين نحو الإستقلال والمعترف

---

(1). Stora, Op.Cit., p. 133.

به محليا ودوليا بأنه يحظى بتأييد جماهيري في فرنسا وفي الجزائر. ولكن حزب "نجم شمال إفريقيا" أصبح يعاني ليس فقط من التعسف المستعمل ضد قاعدته من طرف الشرط الفرنسية ولكن يعاني أيضا من نقص المال ومن صعوبة إقامة إتصال وثيق بين المناضلين في القاعدة وقيادة الحزب. ولهذا قرر مصالي في شهر ديسمبر 1935 أن يلتجىء إلى جنيف حيث يوجد الأمير شكيب أرسلان، ويترك الخلايا الحزبية في القاعدة تشتغل تحت قيادة مساعديه أمثال سي جيلاني، يحياوي، بنون، أكلي، بورنان، خضير عمار[1]. فالمحافظة على القيادة خارج السجون وعدم عزلها هي الإستراتجية الجديدة لمصالي الحاج.

إلا أن غياب مصالي وابتعاده عن ساحة النضال السياسي في فرنسا وخاصة في بداية 1936 نتج عنه بروز خلافات بين أعضاء قيادة الحزب، وانضمام العديد من أنصار حزبه إلى الجبهة الشعبية في فرنسا وخاصة بعد نجاحها في إنتخابات 1936 واستلامها مقاليد الحكم. ومن حسن حظه أن حكومة الجبهة الشعبية قد برزت إلى الوجود في فرنسا بعد حصول أحزاب اليسار على الأغلبية في البرلمان الفرنسي بعد الإنتخابات التشريعية التى جرت يوم 27 أفريل 1936 وأصدرت قرارا يقضي بالعفو عن المساجين والمضطهدين السياسيين. وهكذا عاد مصالي الحاج من جنيف في شهر ماي وخرج عيمش وراجف من السجن[2].

وبمجرد عودته من منفاه في جنيف إلى باريس، شرع مصالي الحاج وجماعته في العمل من أجل تقوية نفوذ الحزب وخاصة في فرنسا. وفي يوم 20 جوان 1936 شكل وفدا يتكون من عيمش، وجيلالي، وبنون وأكلي واتجه إلى وزارة الداخلية الفرنسية لتقديم مطالب حزبه المتمثلة في إنشاء برلمان جزائري منتخب من طرف الجزائريين المسلمين والأوروبيين. وطلب وفد "نجم شمال

---

(1). Ibid; p. 137-141.

(2). محمد قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 11 .

إفريقيا" من السيد "راؤل أوبو"[1] كاتب الدولة لوزارة الداخلية العمل على إلغاء المجلس النيابي المالي الموجود حاليا وتعويضه بالبرلمان الجزائري المقترح من طرف مصالي الحاج. وطبعا، فإن هذا المطلب المتمثل في إنشاء برلمان جزائري يختلف عن مطالب الأحزاب الجزائرية الأخرى التى تشكل منها المؤتمر الإسلامي وهي فدرالية المنتخبين وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري الذي قرر الحزب الشيوعي الفرنسي في جانفي 1936 أن يحوله من فرع له في الجزائر إلى حزب شيوعي جزائري[2]، لأن هذه الأحزاب طالبت في مؤتمرها المنعقد بالجزائر يوم 7 جوان 1936 بإصلاحات سياسية تتمثل في الحصول على الجنسية الفرنسية بدون التخلي عن الهوية الإسلامية، وتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.

ويبدو أن مصالي الحاج قد تخوف من حصول إنقسام في حزبه لأن جماعة من حزبه قد شاركت في الإعداد للمؤتمر الإسلامي بالجزائر وحضروا في اجتماع يوم 7 جوان 1936 . إلا أن هؤلاء الأشخاص من فروع حزب "نجم شمال إفريقيا" في الجزائر العاصمة وتلمسان ومستغانم لم يأخذوا الكلمة في المؤتمر. واكتفى حزب نجم شمال إفريقيا وقيادته في باريس بإرسال برقية تأييد للمؤتمر وموافقته على المطالب التى تكون مفيدة ومساعدة لتحسين حالة الشعب. وأكد حزب "نجم شمال إفريقيا" في تلك البرقية رفضه لأي إقتراح يخدم مصالح أقلية صغيرة أو يمس بالقوانين الإسلامية[3].

كما نلاحظ أن مصالي الحاج قد حاول أن يظهر الإعتدال في موقف حزب "نجم شمال إفريقيا" ويثبت بأنه غير متطرف. وقد ظهر موقفه هذا بوضوح في الفترة الممتدة من شهر نوفمبر 1936 إلى غاية مارس 1937 بحيث أعلن أنه مستعد للتخلي مؤقتا عن مطالبه المتعلقة باستقلال الجزائر وأنه يكتفي

(1). Raoul AUBAUD, Secrétaire d'Etat à l'Intérieur.

(2). Stora, Op.Cit., p. 143.

(3). قنانش، قداش، مرجع سابق، ص 60 .

بالمطالبة بمنح الحريات الديمقراطية. وكان هدفه من وراء ذلك هو عدم تقسيم المسلمين[1]. لكن في قرارة نفسه كان يعتقد أن جوهر الموضوع بالنسبة لحزبه هو السيادة الجزائرية وليس التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي (مثلما كان يطالب المؤتمر الإسلامي).

وعليه، فبالرغم من عدم قناعته بالمطالب التى تمخض عنها المؤتمر الإسلامي بالجزائر يوم 7 جوان 1936، فقد إجتمع مصالي الحاج بالوفد الذي جاء إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر الإسلامي إلى الحكومة الفرنسية يوم 22 جوان 1936 وتناقش مع أعضاء الوفد في مختلف القضايا التى تخص الجزائر. لكن هذا الحوار لم يكن مجديا. وبعد إجتماع وفد المؤتمر الإسلامي بوفد الحكومة الفرنسية المتكون من رئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم" ووزيره للداخلية "جيل موك" وكاتب الدولة للشؤون الجزائرية "فيوليت" يوم 23 جويلية 1936، أعلن رئيس الحكومة الفرنسية بأنه سيدرس مطالب الوفد الجزائري وينظر فيها في إطار العدالة والمساواة والمحبة والأخوة الحقيقية[2].

وبعد إنتهاء اللقاء بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، قام مصالي الحاج بمحاولة أخرى لعقد إجتماع بينه وبين أعضاء المؤتمر الإسلامي واستجاب لدعوته الشيخ عبد الحميد بن باديس وفرحات عباس والسيد طهرات. وشارك في هذا الإجتماع من جانب حزب "نجم شمال إفريقيا" عيمش، مصالي الحاج، بنون، جيلاني. ولكن مجهودات مصالي ومحاولاته لإقناع أعضاء المؤتمر بالتخلي عن فكرة التمثيل في البرلمان الفرنسي والحصول على الجنسية الفرنسية لم تكن مجدية.

وبعد هذا الفشل في وجود من يستمع إليه من قادة الأحزاب السياسية بالجزائر، قرر مصالي الحاج أن ينقل نشاط حزبه من أرض أروبا إلى الجزائر ومنافسة خصومه هناك. وفي نفس اليوم المقرر لعودة أعضاء وفد المؤتمر

---

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 354.
(2). Stora, Op.Cit., p. 145.

الإسلامي من باريس إلى الجزائر، حل مصالي الحاج بميناء الجزائر، واشترك في الإجتماع الذي تقرر عقده بالملعب البلدي من طرف وفد المؤتمر الإسلامي والمخصص لتقديم عرض عن نتائج رحلة الوفد إلى فرنسا. وفي هذا الإجتماع التاريخي الذي إنعقد يوم 2 أوت 1936 بالملعب البلدي بالجزائر العاصمة وحضره مايزيد عن 20,000 مناضل جزائري، أعلن مصالي الحاج في خطاب له باللغة العربية ثم بالفرنسية بأنه يرفض الإصلاحات التى إقترحها أعضاء المؤتمر الإسلامي على الحكومة الفرنسية. وفي البداية قال: "باسم نجم شمال إفريقيا" أحييكم وأحمل إليكم تضامن 200,000 شمال إفريقي يقيمون في فرنسا، واحتراما للغتنا الوطنية، اللغة العربية، التى نعتز بها كلنا، وتقديرا لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم، أردت أن أعبر لكم بلغة الأم، بعد 12 سنة من النفي، عن سعادتي بالاتصال معكم". ثم بدأ يتكلم بالفرنسية وانتقد بشدة ربط الجزائر بفرنسا، وقال هناك فرق بين ربط الجزائر بفرنسا عن طريق مؤتمر يقولون عنه أنه يمثل إجماع الشعب الجزائري وبين ربط الجزائر بفرنسا عن طريق إرادي وعن طريق طيبة خاطر. ولهذا قال مصالي الحاج، إننا أبناء الشعب الجزائري، لن نقبل أبدا أن تكون بلادنا ملحقة ببلد آخر رغم إرادتنا. ثم قال بأنه ضد أي قرار يخص مستقبل البلاد لأن المستقبل "يخص أيضا الجيل الصاعد الذي يحق له تقرير مصيره بنفسه". وأكد بأن حزب "نجم شمال إفريقيا" يؤيد فكرة إلغاء المجلس المالي ومنصب الحاكم العام ويطالب بإنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الإقتراح العام بدون تمييز عنصري أوديني . إن هذا البرلمان، حسب رأي مصالي، الذي يتشكل في الجزائر، سيعمل تحت المراقبة المباشرة للشعب ومن أجل الشعب. ثم أضاف قائلا، بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التى تسمح للشعب الجزائري أن يعبر عن إرادته بحرية تامة وبصراحة وذلك بعيدا عن كل الضغوطات والمناورات الإدارية. وفي نهاية خطابه حاول أن يلطف من هجومه على أعضاء المؤتمر الإسلامي فقال بأننا علمنا وسررنا بانعقاد المؤتمر الإسلامي في يوم 7 جوان 1936 بالعاصمة وأيدناه رغم أننا لاحظنا عليه الضعف والتسرع فيما يقوم به. وأضاف قائلا في نفس

الخطاب، بأنني هنا ألتزم باسم منظمتي وأمام الشيخ الجليل ابن باديس أن أعمل كل ما في وسعي لتأييد مطالب المؤتمر الإسلامي وذلك خدمة للقضية النبيلة التى ندافع عنها جميعا. لكننا نقول بصراحة وبشكل لايقبل التراجع بأننا نتبرأ من قائمة المطالب المتعلقة بإلحاق بلادنا بفرنسا والتمثيل السياسي في برلمانها. والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إداريا وهي تابعة لسلطتها المركزية، ولكن هذا الإلتحاق كان نتيجة غزو فظيع، تلاه إحتلال عسكري يشرف عليه الفيلق التاسع عشر من الجيش. إن الشعب الجزائري لم يوافق على هذا الضم بالقوة. وعليه، ينبغي عليكم أن تتنظموا وتتوحدوا في منظمات لكي تكونوا أقوياء ومحترمين ويكون صوتكم قويا ومسموعا في الطرف الآخر من البحر الأبيض المتوسط. وباختصار، لنيل الحرية ونهضة الجزائر، ألتفوا جميعا حول منظمتكم الوطنية : "نجم شمال إفريقيا" الذي يعرف كيف يدافع عنكم ويوجهكم لطريق التحرير[1].

وقد مكث مصالي بالجزائر 3 شهور، قام خلالها بتنصيب 30 خلية لحزبه وإعداد خطة لإنشاء 31 خلية أخرى في المستقبل. وفي إجتماع له بمدينة تلمسان بأعضاء لجنة السلام يوم 25 أوت 1936 قال مصالي الحاج "إن الشعب المغلول اليدين لا يعرف معنى السلم إلا إذا حرر من قيوده. فأعينوا الشعب الجزائري على تحريره، وهنا يفهمكم ويساعدكم"[2].

وفي يوم 17 نوفمبر 1936 صدر النشيد الوطني الجزائري : فداء الجزائري الذي قام بتأليفه مفدي زكاريا المناضل في حزب "نجم شمال إفريقيا" والذي نقتطف منه الأبيات التالية:

فداء الجزائر روحي ومـــالي ألا في سبيـــــل الحريـــة
فليحي حزب الإستقـــــلال نجم شمـــال افريـــقـيـــة

(1). محمد قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي: وثائق وشهادات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 61-64 .
(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 12 .

وليحي زعيم الشعب مصالي ... مـثـــال الفدا والوطنية
ولتحي الجزائر مثل الهـــلال ... ولتـــحي فيـهـــا العربية

سلاما سلاما أرض الجـــدود ... سلامـــا مـهـد معـالينـا
فأنت في الكون دار الخـلود ... غرامـــك صـــار لنا دينا
فإنا حـولك مثـل الجنـــود ... لســـان هـــواك يناجينا
سنرعـــى حقك مثل الأسود ... ولـــو قـبـضـــوا بتراقينـا

سرى بالروح دم الفـاتـحيـــن ... فأذكى فيها معاني الفدا
نخوض الكون مع الخاضعين ... ولا نـــرتـــد ولو بالردى
ونعلي الصرخة في الصارخين ... نـــادي: العزّة والسؤددا
فلسنا نـــرضـــى مـع العـالمين ... حيــــاة نبقى بها أعبدا

فلسنا نرضـــى الإمتزاجـــــا ... ولسنا نرضى التجنيسا !
ولسنا نرضى الإندماجـــــا ... ولا نرتد فرنسيـــســـا !
رضيــــــنا بالإسلام تـــاجـــا ... كفى الجهال تدنيـــســا !
فكل من يبقى إعوجـــاجـــا ... رجمناه كإبليـــســـا !

ويبدو أن مصالي الحاج كانت تربطه علاقة وثيقة بالشيخ عبد الحميد بن باديس وذلك نظرا لتقارب وجه نظرهما حول محافظة الجزائر على عروبتها وإسلامها وعدم التخلي عن الهوية العربية الإسلامية كشرط للحصول على الجنسية الفرنسية. وتأكيدا لهذه الحقيقة والإنسجام بين الزعيمين الجزائريين، قام مصالي الحاج في شهر سبتمبر من عام 1936 بزيارة إلى الجزائر العاصمة وحضر مؤتمر جمعية العلماء الذي إنعقد بنادي الترقي.

لكن مصالي الحاج واجه صعوبات عديدة بعد عودته إلى الجزائر حيث وقع إنشقاق في حزبه، وهاجمه الدكتور بن جلول رئيس المؤتمر الإسلامي وإستنكر موقفه الحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول يوم 17 أوت 1936 من

خلية للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر إلى حزب شيوعي جزائري. فبالنسبة للخلافات الداخلية، نجد جناحا في الحزب يقوده عيمش ويسعى إلى عدم الإرتباط بأي حزب فرنسي، والعمل بحرية تامة حتى حصول الجزائر على إستقلالها، في حين نجد جناحا آخر يقوده يحياوي كان يدعو إلى تأييد الجبهة الشعبية التى تضم أحزاب اليسار الفرنسي والعمل من أجل الإستقلال. أما مصالي الحاج فكان يرى أنه لابد من توحيد صفوف الحركة النقابية للعمال في فرنسا ولكنه ضد الجبهة الشعبية. وفي الإجتماع السنوي لحزب "نجم شمال إفريقيا" بتاريخ 27 ديسمبر 1936 نجح مصالي في عزل يحياوي وإبعاده من اللجنة المركزية للحزب. وبالنسبة لعيمش فقد أتهم مصالي الحاج بأنه ديكتاتوري ويستغل أموال الحزب لصالحه.

وبعد عودته من فرنسا إلى الجزائر في شهر نوفمبر 1936، وجهت عدة تهم إلى مصالي الحاج وبدأ القضاة الفرنسيون يستنطقونه باستمرار. وتتمثل هذه التهم في الإساءة إلى السلطات، والمس بالسيادة الفرنسية، وإلقاء خطب لتحريض العرب على مقاومة الوجود الفرنسي وعدم الأمتثال للقوانين الفرنسية والإخلال بالأمن العام[1].

وفي شهر جانفي 1937 قامت الصحافة الفرنسية بتحريك الرأي العام ضد مصالي الحاج واتهمته بأنه يريد إقامة دولة جزائرية مستقلة ولا يقبل أن تكون مرتبطة بفرنسا[2]. أما جريدة "لوفيغارو" فقد وصفت مصالي بأنه شيوعي ويقود حزب "نجم شمال إفريقيا" الذي يقوم بحملة معادية لفرنسا[3]. وخلال إجتماع للمؤتمر الإسلامي بالجزائر يوم 27 جانفي 1937 قام أعضاء الحزب الشيوعي بطرد مناضلي حزب "نجم شمال إفريقيا" من الإجتماع لأن المصاليين كتبوا نشيد إستقلال الجزائر[4].

---

(1). Stora, Messali Hadj 1898-1974, Op.Cit., p. 155.
(2). La Liberté du 8 Janvier 1937.
(3). Le Figaro du 14 Décembre 1936.
(4). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., p. 159.

وفي يوم 26 جانفي 1937 تمكن الحاكم العام للجزائر "لوبو Le Beau" من الحصول على مرسوم من حكومة الجبهة الشعبية يقضي بحل حزب "نجم شمال إفريقيا". وأندهش مصالي من إقدام حكومة الجبهة الشعبية على حل حزبه، فكتب عنوانا رئيسيا في جريدة "الأمة" التى يصدرها حزب "نجم شمال إفريقيا" كمايلي : "لقد خانونا"[1] ويقصد بذلك حكومة الجبهة الشعبية التى أنضم إليها ووضع ثقته فيها.

تأسيس حزب الشعب الجزائري

بعد أن يئس من إستئناف نشاطه في إطار حزب "نجم شمال إفريقيا" قرر مصالي الحاج إنشاء حزب وطني جزائري جديد يجسم نفس المبادىء التى قام بها عليها حزبه المنحل. وفي يوم 11 مارس 1937 أنشأ حزبه الجديد الذي أصبح يحمل إسم "حزب الشعب الجزائري" وذلك بمساعدة أصدقائه مبارك الفيلالي، معاوية عبد الكريم، وقراندي. ويبدوا أن مصالي قد أدخل تعديلات جزئية على برنامج حزبه الجديد. فقد وضع ميثاقا إقتصاديا وأصبح يركز على التجارة والفلاحة والإسلام . ولعل الهدف الرئيسي من هذا التغيير هومنافسة جمعية العلماء والحصول على دعم التجار البورجوازيين وفسح المجال لجميع الفئات أن تشارك في حزبه وبذلك يكون لهذا الحزب قاعدة شعبية عريضة وخاصة في الجزائر التى أصبح يتنافس فيها مع الأحزاب ذات القاعدة الإجتماعية العريضة.

ونتيجة للضغوط المسلطة على مصالي ورفقائه في النضال فقد حاول مصالي الحاج أن يكون معتدلا حتى لا تنقطع الصلة واللقاءات بين أعضاء

(1). El-Oumma Numéro 45 du 29 janvier 1937.

الحزب من جهة، ولا يظهر أنه متطرف ويخلق مشاكل لحكومة الجبهة الشعبية المتعاطفة مع مطالب الأحزاب الجزائرية من جهة أخرى. وهكذا قرر مصالي وأنصاره أن يكون الشعار الجديد لحزبه الشعب هو: "لا للإندماج، لا للإنفصال، لكن نعم للتحرر"[1]. ونستخلص من هذا الشعار أن مصالي الحاج قد إختار طريق المرونة السياسية والإبتعاد عن المواجهات السياسية التى قد تحطم حزبه. ولهذا تخلى عن استعمال كلمة الإستقلال وركز جهوده على مسألة تحرير البلاد من الهيمنة الفرنسية. وقد إعترف بهذه الحقيقة حين أعلن في مقابلة صحيفة مع جريدة "الزهرة" التونسية يوم 5 جوان 1937 بأنه ليس ضد الفرنسيين ولكنه ضد الإمبرياليين، وبأنه يعمل من أجل التحرر والتخلص من السيطرة الأجنبية. وبالنسبة لبرنامج حزب الشعب فإنه يهدف إلى إجبار فرنسا على الإعتراف بالشخصية الجزائرية، وسن دستور للجزائر وإقامة برلمان تكون فيه الأغلبية للمسلمين الجزائريين[2].

كما أن مصالي الحاج قد حاول أن يدعم حزبه عن طريق المشاركة في الإنتخابات الجزئية التى جرت في الجزائر وذلك بعد عودته من فرنسا يوم 20 جوان 1937 . وقد نال حزبه 9٪ من أصوات المشاركين في الإنتخابات البلدية، لكن المشكل هنا أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي يدعم حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا تصدى لمصالي الحاج ودخل في حرب ضده لأن مصالي الحاج يعارض سياسة تلك الجبهة. وفي هذه الفترة كان الحزب الشيوعي مدعوما من طرف الحكومة الفرنسية التى تتألف من الشيوعيين والإشتراكيين.

ففي إجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي بتاريخ 8 جوان 1937 قرر الشيوعيون الدخول في صراع مع مصالي الحاج وحزبه واتهموه بأنه قومي عربي وبأن حزبه هو عبارة عن منظمة سياسية تسعى

(1). "Ni assimilation ni séparation, mais émancipation".
(2). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., pp. 164-165.

لاستقلال الجزائر. كما وصفوه بأنه يملك منهجا خاصا به وبأن أسلوبه وبرامج عمله تختلف تماما عن برامج ومشاريع الحزب الشيوعي ولايمكن بأية صفة من الصفات الموافقة عليها[1]. ثم إن عمار أوزقان، أحد زعماء الحزب الشيوعي الجزائري قد أتهم مصالي الحاج في إجتماع ببلدية تلمسان في شهر أفريل عام 1937 بأنه يخدم مصالح الامبريالية والإستعمار[2].

وتضاعفت مشاكل حزب الشعب الجزائري في صيف 1937 وخاصة بعد أن أظهر قائد هذا الحزب معارضته للإصلاحات التى تبنتها حكومة الجبهة الشعبية ولكنها واجهت صعوبات في داخل فرنسا لقبولها. وقد وصف مصالي الحاج الإصلاحات السياسية في الجزائر التى كانت تعمل حكومة الجبهة الشعبية لتحقيقها بأنها عبارة عن "عظم للتمشيش" ولا تقضي على التعسف والإضطهاد الموجودين بالجزائر[3].

وبلغت حدة الصراع بين الشعب والحزب الشيوعي الجزائري أوجها في شهر جويلية 1937 . ففي يوم 1937/7/10 علم مصالي الحاج أن الحزب الشيوعي الجزائري وأحزاب الجبهة الشعبية سيشاركون في إحتفلات 14 جويلية وينظمون إحتفالا كبيرا لهذه المناسبة. وبسرعة، قرر مصالي الحاج تنظيم مظاهرة أخرى، يقودها حزب الشعب الجزائري. وفي مدة قصيرة إستطاع أن يحصل على علم للجزائر من زوجته بتلمسان، وجند 3,000 مناضل للمشاركة في إحتفالات 14 جويلية. وبالفعل فقد إنطلق الموكب الإستعراضي بصفة طبيعية. لكن المشاركون من حزب الشعب الجزائري في الموكب رفعوا علم الجزائر، وبدأوا ينشدون نشيد : فداء الجزائر، وهو نشيد حزبهم. كما حملوا شعارات ولافتات كتب عليها ما يلي: "برلمان جزائري، إحترموا الإسلام، الأرض للفلاحين، المدارس للعرب".

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 355.
(2). Stora, Op.Cit., p. 169.
(3). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 356.

وفي نفس الوقت ساءت العلاقة بين مصالي الحاج والأحزاب التى شكلت فيما بينها المؤتمر الإسلامي. فقد حاول مصالي أن يشارك في المؤتمر الثاني للمؤتمر الإسلامي ولكن طلبه رفض وذلك في شهر جويلية 1937 . وعلى الساعة الخامسة من صبيحة يوم 27 أوت 1937 جاءت الشرطة إلى بيت مصالي الحاج لتلقي القبض عليه وتنقله إلى سجن بربروس مع بعض قادة حزبه. وخوفا من وقوع إضطرابات خلال إستجوابه بالمحكمة، قرر قاضي التحقيق في نهاية شهر أكتوبر من عام 1937 الإنتقال إلى سجن بربروس و استجوابه هناك، وأثناء محاكمته يوم 2 نوفمبر 1937، ألقى كلمة أمام قضاة المحكمة عبر فيها عن إندهاشه من إتهامه بأنه ضد الفرنسيين، وقال لرئيس المحكمة، أن المطلب الرئيسي لحزبه هو التحرير وإنشاء برلمان جزائري . وتساءل أمام هيئة المحكمة: "هل المطالبة بتحويل المجلس النيابي إلى برلمان ينتخب عن طريق الإقتراع العام يعتبر جريمة؟ هل المطالبة بإنشاء برلمان وطني جزائري يدل على إننا ضد الفرنسيين ؟" ، وأكد لأعضاء المحكمة حقيقة لا يستوعبها الفرنسيون عندما قال لهم: "أننا ياسيادة الرئيس، شعب، عندنا لغتنا، وهذه اللغة غنية جدا. عندنا ماضينا المجيد. إننا نملك كل شيء لتكوين شعب"[1]. وفي نهاية الأمر حكمت عليه المحكمة، مع 3 من زملائه بالسجن لمدة 24 شهرا، ثم نقل الأربعة إلىسجن الحراش. وفي داخل السجن، عمل مصالي على تحويله إلى مدرسة حيث تطوع مفدي زكريا لتدريس اللغة العربية للمساجين السياسيين وحسين لحول تحول إلى معلم للغة الفرنسية، بينما تطوع مصالي الحاج لإلقاء محاضرات سياسية[2]. وفي داخل ذلك السجن بلغه وفاة والده وإزدياد بنته جنينة في شهر مارس 1938 .

وخلال تواجده بالسجن إستلم زمام القيادة في باريس، راجف، سي الجيلالي وعمار خيضر. لكن مصالي الحاج كان هو الذي يوجه نشاط حزب

---

(1). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., pp. 181-182.
(2). Ibid; p. 182.

الشعب الجزائري من السجن. وعندما حاول راجف وبعض المؤيدين لألمانيا أن يستغلوا جريدة "الأمة" التى تصدر بإسم الحزب في باريس أن يظهروا تأييدهم للألمان قام مصالي باتخاذ إجراءات مضادة لهم تمثلت في التنكر لمواقفهم وإنشاء جريدة "البرلمان الجزائري" وأعلن فيها تأييده للحلفاء ضد ألمانيا النازية. ومثلما فعل في سنة 1936 عندما وقف ضد اليساريين الإسبانيين في الحرب الأهلية هناك، فقد عمل قدر ما استطاع لطرد المناضلين الذين أظهروا إنحيازهم لألمانيا أمثال أحمد بوده، والأمين دباغين.

وكانت سنة 1939 هي سنة الكوارث بالنسبة لحزب الشعب . ففي تلك السنة مات في السجن الصديق الحميم لمصالي الحاج وخليفته في القيادة وهو أرزقي كيحل. كما قامت الشرطة بإلقاء القبض على مناضلين ناشطين في الحزب أمثال محمد خيضر. وفي يوم 27 أوت 1939 قامت السلطات الفرنسية بمنع جريدة "الأمة" وجريدة "البرلمان الجزائري" عن الصدور. وبعد شهر من ذلك أي يوم 26 سبتمبر 1939 صدر مرسوم يقضي بحل حزب الشعب الجزائري بدعوى أنه يتعامل مع ألمانيا النازية. وفي يوم 4 أكتوبر 1939 قامت الشرطة باعتقال 28 شخصية سياسية مرموقة في حزب الشعب الجزائري، ومن بينها مصالي الحاج الذي أطلق سراحه من سجن الحراش يوم 27 أوت 1939 فقط، محمد خيضر ومبارك الفيلالي، وذلك بدعوى أن هؤلاء الأشخاص قاموا بإعادة تنظيم حزب تم حله من طرف السلطات الفرنسية والقيام بأعمال عدائية ضد فرنسا(1).

وبعد إنهزام فرنسا في جوان من عام 1940 وقيام حكومة "فيشي" العميلة لألمانيا النازية، حاولت السلطات الفرنسية المتواطئة مع ألمانيا النازية أن تجلب مصالي الحاج إلى جانبها بحيث يتعاون مع حكومة "بيتا Petain" ولكن مصالي الحاج أجاب مفدي زكريا في نوفمبر 1940 والسيد علي بـومـنـجـل

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 585.

(محامي مصالي الحاج) في ديسمبر 1940 بأنه يرفض التعاون مع أي طرف. واتصل به كذلك مبعوث من ألمانيا النازية، هو السيد المهدي، وطلب منه الإنضمام إلى صف الألمان، ولكنه رفض أيضا. وآنذك تقرر تقديمه للمحاكمة يوم 17 مارس 1941 . وعندما سأله القاضي ماذا يريد "حزب الشعب الجزائري؟" ، قال مصالي: نريد المساواة التامة واحترام تقاليدنا، لغتنا، ديننا. إننا لانريد الإنفصال لكننا نريد التحرر من فرنسا في إطار السيادة الفرنسية. وإذا أعطانا الفرنسيون حريتنا فإننا سنموت من أجلهم. إنهم لغاية الآن أهملوا إحترامهم في هذا البلد. لكن أتمنى أن يكون هناك تغيير يسمح بإقامة علاقات جديدة في المستقبل. إن ما نريده هو تعاون حقيقي"[1].

وبعد مداولات شكلية أصدرت المحكمة الفرنسية حكمها عليه بالسجن لمدة 16 سنة وذلك بدعوى قيام مصالي الحاج بمظاهرات ضد السيادة الفرنسية وإخلاله بأمن الدولة. كما قررت المحكمة منعه من الإقامة في الجزائر لمدة 20 سنة ومصادرة أمواله في الحاضر والمستقبل[2] وبقي في سجن "لامبيز" معزولا عن جميع إصدقائه حتى يوم 26 أفريل 1943، أي بعد إنهزام القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي في الجزائر واستيلاء القوات الأمريكية والقوات الفرنسية الموالية لديغول على الجزائر في شهر نوفمبر 1942 . وقد صدر عفو عام من طرف ديغول وجماعته عن جميع المعتقلين السياسيين الذين زجت بهم في السجون حكومة باريس العميلة لألمانيا النازية.

لكن مصالي الحاج لم يتم الإفراج عليه مثل بقية المساجين السياسيين الذين عادوا إلى منازلهم. فقد قرر الفرنسيون أو الحكام الجدد في الجزائر وضعه تحت الإقامة الجبرية في قصر البخاري لمدة شهرين فقط . وعند خروجه من السجن، عرج على مدينة سطيف أين إلتقي بالسيد فرحات عباس والبشير الإبراهيمي من جمعية العلماء والسيد موريس لاهور من الحزب الشيوعي

(1). Robert Aron, Les Origines de la Guerre d'Algérie. Paris: Fayard, 1962, p. 79.
(2). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., p. 186.

وتناقش معهم في إمكانية إقامة تحالف سياسي بين الأحزاب الجزائرية. وتم الإتفاق بين عباس فرحات ومصالي الحاج على مبدأ إقامة دولة جزائرية بعد إنتهاء الحرب ووضع دستور خاص بالجزائر يتم إعداده من طرف مجلس نيابي جزائري مؤقت . وبناء على ذلك قام فرحات عباس بإضافة هذه النقاط إلى البيان الذي كان أصدره في فيفري 1943 وأطلق عليه إسم "البيان الثاني". لكن البيان الثاني الذي تضمن أفكار مصالي المتمثلة في قيام دولة جزائرية وبرلمان لها، رفضه الجنرال كاترو في شهر جوان من عام 1943 .

وبدلا من إطلاق سراحه ،كما وعدوه، قام الفرنسيون يوم 10 ديسمبر 1943 بنقل مصالي الحاج إلى عين صالح (في الصحراء) ووضعه تحت الإقامة الجبرية. وبعد قضاء عدة أسابيع هناك، تقرر نقله إلى قصر الشلالة في شمال البلاد، وطلب الفرنسيون منه أن يعطي رأيه في الإصلاحات السياسية التى تشكلت لجنة خاصة لدراستها في شهر ديسمبر 1943 . وأمام هذه اللجنة تكلم مصالي الحاج عن ضرورة قيام مفاوضات بين الطرفين وتحرير جميع المساجين السياسيين.

وعندما صدر مرسوم 7 مارس 1944، والذي تقرر بموجبه إعطاء الجنسية لحوالي 60,000 جزائري، والسماح لحوالي 1,500,000 جزائري بالتصويت على المترشحين المسلمين فقط، ورفع نسبة تمثيل المسلمين في الإنتخابات المحلية من 1 على 3 إلى 2 على 5، لم يعطها حزب الشعب أي إهتمام. كما أن أنصار هذا الحزب بدأوا ينشطون في إطار الأحزاب الأخرى ويتعاونون معها بقصد إقامة برلمان جزائري بدلا من المجلس المالي الذي يعتبر مرفوضا من جميع الفئات السياسية في الجزائر.

وبالفعل، فقد تم ميلاد تحالف جديد بين الحركات السياسية يوم 14 مارس 1944 وهو:"أصدقاء البيـان و الحرية"[1]. ويضم هذا التحالف حزب

(1). Les Amis du Manifeste et de la Liberté (A.M.L.).

الشعب الجزئري وجمعية العلماء وحزب فرحات عباس. وكانت الغاية من هذا التحالف هي العمل من أجل إقامة برلمان جزائري. غير أن أعضاء الحزب الشيوعي رفضوا هذا التحالف وقرروا في شهر سبتمبر من عام 1944 إنشاء تحالف آخر هو "أصدقاء الديمقراطية".

لكن أنصار "حزب الشعب الجزائري" بدأ يظهر عليهم التطرف والإلتجاء إلى العنف ومقاومة السلطات الفرنسية بالقوة وذلك في نهاية 1944 . وقد طلب منهم فرحات عباس أن يلتزموا بالإنضباط وعدم التطرف إذا كانوا حقيقة يرغبون في المحافظة على التحالف القائم بين الجميع في إطار : "أصدقاء البيان و الحرية ". وفي إجتماع لأعضاء هذا التحالف يوم 2 أفريل 1945 تبين بما لا يدع مجالا للشك أن أنصار حزب الشعب الجزائري كانوا يعملون من أجل المطالبة بالإستقلال وإقامة دولة جزائرية مستقلة، وطالبوا شركاءهم في التحالف أن يؤيدوهم في موقفهم. غير أن المؤتمر لم يوافق على مقترحات أعضاء حزب الشعب الجزائري.

وفي الحقيقة أن أعضاء حزب الشعب قد تمكنوا من السيطرة على خلايا التحالف الذي أطلق عليه إسم :"أصدقاء البيان والحرية ". ففي يوم 16 أفريل 1945 تمكن قادة حزب الشعب من السيطرة على فرع قسنطينة حيث تم تشكيل مكتب يتكون من الشاذلي المكي، الحاج سعيد، دردور، وبوقادوم. وبفضل التعاون الموجود بين هذه المجموعة من المناضلين في حزب الشعب والزعيم الجديد الذي أصبح يقود الحزب في غياب مصالي وهو السيد الأمين دباغيين الذي وقع عليه الإختيار في شهر أكتوبر من عام 1942 لكي يقود الحزب الذي كان يشتغل في الخفاء، تم تحضير و إعداد خطة للقيام بعمل ثوري في شهر ماي من عام 1945 [1].

---

(1). Mohamed Harbi, Aux Origines du front de Libération Nationale: La Scission du P.P.A.-M.T.L.D. Paris: Christian Bourgois (Editeur), 1975, p. 21.

وفي 19 افريل 1945 ذهب والي الجزائر لإجراء مقابلة مع مصالي الحاج في منفاه، فقام أنصار حزب الشعب بمظاهرة طالبوا فيها بإطلاق سراح زعيمهم من المكان المعتقل فيه. واعتراف مصالي الحاج بأن حسين عسلة والدكتور الأمين دباغين قد إتصلابه قبل ذلك وعرضاً عليه مشروع للقيام بثورة ووافق عليه[1].

وقد تم تكليف السيد بناي واعلي، حسب هذا المشروع، بتهريب مصالي من المكان الذي يوجد فيه تحت الإقامة الجبرية، ويلتحق بمزرعة توجد بجنب مدينة سطيف يملكها السيد معيزة، وكان من المفروض أن تكون مقرا لحكومة جزائرية يتم الإعلان عليها بعد نجاح عملية القيام بالثورة.

لكن هذه الخطة تم إكتشافها من طرف الشرطة على ما يبدو، حيث قامت الشرطة الفرنسية باعتقال مصالي الحاج ونقله إلى القليعة ثم نفيه يوم 23 أفريل 1945 إلى برازافيل (الكونغو). كما أن أعضاء حزب الشعب قد اختلفوا حول اليوم الذي تقوم قيه الثورة ولم يتمكنوا من إقناع زملائهم في التحالف من أجل القيام بعمل مشترك. ولذلك اندلعت الثورة في ناحية قسنطينة يوم 8 ماي 1945 وقادتها مجموعة حزب الشعب المتواجدة بتلك الناحية، ولم تكن الثورة عامة، مثلما كان يخطط لها قادة حزب الشعب في قسنطينة والجزائر، ووهران. وكان لهذا الإرتباك آثاره السلبية. فقد أكتشفت الشرطة أسماء عدة شخصيات كانت مستعدة للمشاركة في الثورة، وتمكنت من إلقاء القبض على البعض من المسؤولين في حزب الشعب، في حين إلتحق البعض الآخر بالجبال والعيش هناك في انتظار مشروع جديد للثورة.

وابتداء من سنة 1945 إنقسم أعضاء حزب الشعب إلى قسمين . هناك جناح ثوري يدعو إلى إنشاء تنظيم عسكري سري وتغيير إدارة الحزب الموجودة، وهناك جناح آخر يدعو إلى قيام تنظيم جديد يقوم على الشرعية

---

(1). Ibid; p. 21.

ومواصلة العمل الثوري. ويبدوا أن مصالي الحاج لم يكن مؤيدا للقيام بثورة آنذاك لأن الوقت لم يحن بعد للقيام بذلك العمل الهام[1].

كما أن فرحات عباس وقادة جمعية العلماء قد قرروا الإبتعاد عن أنصار حزب الشعب وبذلك طوي ملف التحالف بين الأحزاب الجزائرية الذي أطلق عليه إسم "أصدقاء البيان والحرية". وباختصار، فقد كانت سنة 1945 بالنسبة لحزب الشعب الجزائري سنة نضال مريرة لأن زعيم الحزب كان منفيا بالخارج والجيل الجديد من المناضلين في الحزب كان متسرعا ومستعجلا للقيام بأعمال ثورية ولكنه غير قادر على تجنيد الجماهير وقيادتها مثلما كان يفعل مصالي الحاج. وعليه، فقد حاول قادة حزب الشعب أن يكونوا حزبا جديدا ويتحالفوا مع أحزاب جزائرية أخرى ولكن بدون جدوى لكنهم تعاونوا مع أنصار فرحات عباس الذي تم اعتقاله ووضعه تحت الإقامة الجبرية بعد حوادث 8 ماي 1945، وطالبوا بإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين ومقاطعة الإنتخابات البلدية التى جرت في شهر جويلية وشهر أوت من عام 1945 .

وإذا كان فرحات عباس قد أصبح حرا وطليقا يوم 16 مارس 1946 بعد قرار العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1946، وأسس حزبه الجديد "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[2]، فإن مصالي الحاج لم يتم الإفراج عليه إلا في 20 جوان 1946، ولم يتمكن من الوصول إلى بوزريعة بالجزائر العاصمة إلا يوم 13 أكتوبر 1946 وذلك بدعوى أن الحكم الذي صدر ضده يوم 17 مارس 1941 (أي في عهد الحكومة الفرنسية الخاضعة للألمان) قد نص على عدم السماح لمصالي الحاج أن يقيم في الجزائر لمدة 20 سنة !

وفي يوم 2 جوان 1946 جرت الإنتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس التأسيسي في فرنسا وحاول أنصار حزب الشعب أن يقنعوا عباس فرحات

---

(1). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 587.
(2). L'Union Démocratique du Manifeste Algérien (U.D.M.A.).

وأنصاره أن لا يشاركوا في تلك الإنتخابات. لكن حزب عباس فرحات "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" شارك في الإنتخابات التشريعية وحصل على 11 مقعد من جملة 13 مقعد مخصصة للنواب المسلمين. وهكذا إنفراد فرحات عباس بإعداد مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في البرلمان الفرنسي. وبالفعل، فقد قدم فرحات عباس مشروعه إلى البرلمان الفرنسي يوم 9 أوت 1946 وطالب فيه الحكومة الفرنسية بإنشاء جمهورية جزائرية ذات إستقلال داخلي وحكومة جزائرية لها علمها الوطني[1].

وخلال تواجده بفرنسا، أرسل حزب "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي يرأسه فرحات عباس، وفدا يقوده الدكتور سعدان والمحامي بومنجل لمقابلة مصالي ومفاتحته في مشروع الإصلاحات السياسية. لكن مصالي الحاج رفض أن يلتزم بأي شيئ قبل قبل أن يطلع على الوضعية في الجزائر.

وبعد عودته إلى الجزائر يوم 13 أكتوبر 1946 شرع مصالي في العمل من أجل إعادة تأسيس حزب الشعب الجزائري من جديد والمشاركة في الإنتخابات التشريعية الخاصة بالبرلمان الفرنسي والمقررة يوم 10 نوفمبر 1946 . وعندما إنعقد المؤتمر، نشب خلاف بين مصالي الحاج الذي كان يدعو إلى المشاركة في الإنتخابات والعودة إلى العمل بالطريقة القانونية وبين الدكتور الأمين دباغين، وحسين لحول ، عمر أوصديق والطيب بولحروف، الذين كانوا يطالبون بإنشاء تنظيم سري للعمل العسكري[2]. وانتهى المؤتمر بإنسحاب الدكتور الأمين دباغين وزملاءه الذين يطالبون بالتوجه إلى العمل العسكري بدلا من الإكتفاء بالعمل الحزبي التقليدي. وهكذا قدم مصالي الحاج قائمة المترشحين من حزبه إلى السلطات الفرنسية تحت إسم حزب جديد هو:

---

(1). Harbi, Aux Origines du F.L.N.: La scission du P.P.A.-M.T.L.D., Op.Cit., p. 26.
(2). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 587.

"حركة إنتصار الحريات الديمقراطية"[1]. وحاول مصالي الحاج أن يرشح شخصيات بارزة من حزبه للإنتخابات التشريعية، وأطلق شعارا على قائمة المترشحين من حزبه هو : "قائمة لتحرير الشعب الجزائري". لكن الإدارة الفرنسية قامت بشطب أسماء حزبه من قائمة الإنتخابات التشريعية، بما فيها إسم مصالي الحاج نفسه وذلك بدعوى أن هناك أحكاما صدرت ضدهم لأسباب سياسية. إلا أن هناك مجموعة صغيرة من المترشحين تم قبولهم من طرف لإدارة الفرنسية وذلك بالرغم من الأحكام الصادرة ضدهم في الماضي. وقد إستطاع الحزب الجديد لمصالي الحاج أن يحصل على 5 مقاعد في الإنتخابات التشريعية، أي 18٪ من أصوات الناخبين المشاركين في الإنتخابات. والمشكل هنا أنه وقع إنقسام آخر في حزب مصالي الحاج. فهناك من دافع عن فكرة مشاركة النواب الخمسة في جلسات البرلمان الفرنسي والدفاع عن القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي، وهناك من اعترض على المشاركة في برلمان فرنسي يخدم مصلحة فرنسا وليس مصلحة الجزائر. وهكذا بقي النواب الخمسة في حيرة، وهم : محمد خيضر، جمال دردور، الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، واحمد مزغنة. وفي النهاية، استقر الرأي على مشاركة نواب الحزب في البرلمان الفرنسي. غير أن الأمور تعقدت بعد ذلك بقليل. فالمعارضون لمبدأ المشاركة في الإنتخابات بدأوا يقومون بحملة في داخل الحزب من أجل رفض دفع الإشتركات وعدم السماح لقادة الحزب أن يصرفوا أمواله. كما قرروا إنشاء لجنة خاصة لمتابعة مايجري في داخل الحزب. ثم أن عيمش قد عاد من فرنسا إلى الجزائر في خريف 1946 وبدأ يقوم بحملة مضادة لمصالي الحاج لأن الحزب الجديد، في رأيه، تخلى عن بعض المبادىء الموجودة في حزب "نجم شمال إفريقيا". ولذلك بدأ يمهد لإنشاء حزب جديد لمحاربة فكرة المشاركة في الإنتخابات ومقاومة التعصب الديني[2].

---

(1). Le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques (M.T.L.D.).

(2). Harbi, Aux Origines du F.L.N.: La Scission du P.P.A.-M.T.L.D., Op.Cit., p. 29.

وبعد مشاورات بين جميع الأطراف، تقرر أن تعقد حركة إنتصار الحريات الديقراطية مؤتمرها الأول يوم 15 فيفري 1947، وتخرج الحركة بموقف موحد. ولكن النتيجة كانت شيئا آخر. فقد ظهرت ثلاثة مجموعات قوية في داخل الحزب وكل مجموعة حققت جزء من أهدافها. وبالرغم من الضغوطات التي قام بها مصالي الحاج فقد خرج الدكتور الأمين دباغين وأنصاره المؤيدون للشروع في العمل العسكري منتصرين من هذا المؤتمر حيث لم يتمكن مصالي من تحقيق هدفه وهو إنشاء حزب موحد يشتغل في إطار الشرعية القانونية فقط.

واتفق المؤتمورن على إنشاء حزب "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" لكي يشتغل بطريقة قانونية ويشارك في الإنتخابات التى تجري بالجزائر. ويقود هذا الجناح مصالي الحاج ويؤيده عمراني سعيد، ومصطفاوي شوقي، والحاج شرشالي. أما الجناح الثاني الذي برز قويا فهو الجناح المؤيد للعمل العسكري والذي يقوده الدكتور الأمين دباغين. ولكن مشكلة هذه المجموعة التى أنشأت "المنظمة الخاصة" للعمل العسكري هي أنها غير منسجمة وغير متجانسة. فالسيد الأمين دباغين، بوقادوم، وفيلالي، وبوده كانوا يميلون إلى مصالي الحاج كثيرا ويحبذون الإسلام والعمل الحربي، بينما كانت مجموعة أخرى غير متحمسة للقيم الإسلامية والعربية وتتكون من عمر أوصديق، بناي واعلى، ولد حمودة. وسعيد أكلي. أما المجموعة الثالثة التى تقرر تشكيلها فهي مجموعة "حزب الشعب الجزائري" الذي يشتغل بطريقة سرية وليس علنية والتى يقودها بوده[1].

وفي 20 سبتمر 1947 وافق البرلمان الفرنسي على القانون الجديد للجزائر وعلى الإصلاحات السياسية المتمثلة في إنشاء "المجلس الجزائري" الذي يتكون نصفه من المسلمين والنصف الأخر من الأروبيين. واستاء قادة الأحزاب

(1). Ibid; p. 29.

الجزائرية من هذه الإصلاحات المحتشمة ورفضوها شكلا ومضمونا. لكنهم حاولوا إقامة إتحاد وطني بين الأحزاب الجزائرية والتقدم للإنتخابات التشريعية التى كان من المفروض أن تجرى بالجزائر يوم 1948/01/15 . وفي هذا الإطار، اقترح مصالي على الأحزاب الجزائرية يوم 9 أكتوبر 1947، أن تقوم خطة العمل المشتركة بين الأحزاب على أساس التمسك بمبدأ واحد وهو : "مجلس نيابي جزائري ذو سيادة تامة". ولكن الحزب الشيوعي الجزائري اشترط أن يكون هناك تفتح وإستعداد للتعاون مع الأروبيين. وعندما جرت الإنتخابات البلدية يوم 19 أكتوبر 1947، حصلت "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" على 31٪ من أصوات المسلمين.

وفي يوم 13 ديسمبر 1947 جاءت المبادرة من فرحات عباس وحزبه "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي طلب من مصالي الحاج أن يتخلى عن فكرة البرلمان الجزائري المستقل ويقبل بالتمثيل البرلماني في فرنسا. ولكن مصالي الحاج أعلن في بيان له يوم 17 جانفي 1948 أن المفاوضات بينه وبين فرحات عباس قد وصلت إلى مأزق، وأن أي إتفاق على أهداف إنتقالية يتوقف على وجود تفاهم تام حول نقطة رئيسية وهي : الحصول على الإستقلال عن طريق مجلس نيابي إنتقالي[1].

وفي هذا الوقت الذي إستفحل فيه الخلاف بين مصالي الحاج المؤيد للعمل الحزبي الشرعي والأمين دباغين المحبذ للعمل العسكري، تغيرت السياسة الفرنسية في الجزائر. ففي يوم 25 جانفي 1948 شرعت الشرطة في تنفيذ السياسة القمعية التى أقرتها السلطات الفرنسية حيث تم إلقاء القبض على عدة شخصيات مرموقة في "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" في مدن عنابة، ودراع الميزان، وبرج منايل.

(1). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., p. 206.

عهد تزوير الإنتخابات وسجن زعماء الأحزاب السياسية

في الحقيقة إن وضع الجزائر تغير بعد القانون الجديد الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي والذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947 . فالمجلس الجزائري الجديد يضم 60 نائبا للأوروبيين و60 نائبا للجزائريين، والتمثيل في البرلمان الفرنسي قد تحقق وأصبح من حق المسلمين إرسال 15 نائبا لتمثيلهم هناك. والمشكل الآن بالنسبة للأوروبيين: "هل يسمحون للوطنيين الجزائريين أن ينالوا مقاعد في البرلمان الجزائري أو البرلمان الفرنسي ويطالبوا بالمساواة التامة وتحويلهم من أغلبية مفروضة بالقوة إلى أقلية أوروبية حسب النظم الديمقراطية؟" إن الحل في رأيهم يكمن في تزوير الإنتخابات واختيار الشخصيات الهزيلة لتمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة. وعليه، فلا بد من تعيين حاكم عام يؤمن ويطبق هذه السياسة الجديدة. أما إستراتجية "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" التى يتزعمها مصالي فتتمثل في تدويل القضية الجزائرية والقيام بضغوط على فرنسا لكي تمنح الحقوق السياسية التامة للجزائريين. كما كانت خطته تقضي بتجنيد الجماهير وتهيئتها للقيام بمظاهرات وأعمال العنف لتغيير الوضع لصالح الجزائر. وفي هذا الإطار قام مصالي الحاج يوم 5 جانفي 1948 بمحاولة ناجحة لإنشاء "لجنة المغرب العربي" بالتعاون مع حزب الإستقلال في المغرب وحزب الدستور في تونس. وقد تقرر أن يكون مقر "لجنة المغرب العربي" بالقاهرة، ويكون هدفها تعريف دول المشرق العربي الإسلامية بقضايا المغرب العربي وتدعيم قضايا النضال والكفاح في بلدان المغرب العربي عن طريق الجامعة العربية[1]. إلا أن تعيين حاكم عام جديد لفرنسا في الجزائر يوم 11 فيفري 1948، قد غير مجرى الأمور بالجزائر. فالحاكم العام الجديد "نايجلان" معروف عنه بأنه شغوف باستعمال العنف ضد الإنفصاليين في الألزاس. ولذلك عينه "روبير شومان"

(1). Harbi, Aux Origines du F.L.N.: La Scission du P.P.A.-M.T.L.D., Op.Cit., p. 33.

بناء على نصيحة من "رونى مايير" زعيم الأقلية الأروبية بالجزائر لكي يشرف على الإنتخابات الخاصة بإنشاء أول "مجلس جزائري" يوم 4 أفريل 1948 والتى كان من المفروض أن تجري يوم 15/1/ 1948 ولكن تأخرت حتى يتم تعيين الحاكم العام البارع في تزوير الإنتخابات وتعيين الأشخاص الموالين لفرنسا. وقد أكد هذه الحقيقة متحدث باسم الأروبيين عندما قال له إنه لمن العبث إعطاء حق الانتخاب للمسلمين. لقد إستعملنا القوة لإحباط مشروع بلوم – فيوليت في عام 1936 واسقطنا الحكومة. إننا نستطيع أن نفعل نفس الشيء اليوم . لكن المسألة تتطلب رجال أقوياء في منصب الحاكم العام يعرفون كيف يتم إحترام حقوقنا واستعمال القوة[1].

وباختصار، فإن "نايجلان" قد جاء، حسب رأي المؤرخ الفرنسي "جوليان"، ليقضي على الإنفصاليين الموجودين في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" لأن السماح للوطنيين أن يستعملوا شعارات سياسية قوية معناه أن "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" سوف تتمكن من الحصول على 90٪ من أصوات الناخبين المسلمين في الجزائر. وعليه، فإن الحاكم العام الجديد الذي تم تعيينه يوم 11 فيفري 1948 قد جاء ليوقف أي تقدم أو أي نجاح إنتخابي لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية[2].

وبالفعل، فقد إنطلقت عمليات الغش وتزوير الإنتخابات قبيل إجراء الإنتخابات المقررة ليوم 4 أفريل 1948 والخاصة بانتخاب أعضاء المجلس الجزائري الجديد. وفي المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص الموالين لها ورشحتهم للإنتخابات على أساس أنهم مستقلون. وفي المرحلة الثانية قامت عشية إجراء الانتخابات باعتقال معظم الشخصيات التى رشحتها "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية". فقد ألقت الشرطة القبض على 32 من مجموع 59 مرشح من حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وأصدرت المحاكم

---

(1). Paris-Presse, numéro du 7 mars 1947.

(2). André Julien, l'Afrique en Marche. Paris: Juliard, 1952, pp. 325-326.

الفرنسية عليهم إحكاما لمدة 80 شهرا ودفع غرامات لا تقل عن 700,000 فرنك[1]. كما قامت الإدارة الفرنسية بمنع الجرائد عن الصدور وعدم السماح بتوزيع البيانات عن العمليات الإنتخابية. وفي دار الشيوخ، قرب الجلفة، قام محافظ الشرطة بالإشراف على صناديق الإقتراع. أما في مدن الثنية، عين بسام، إيسير، فإن بطاقات الإنتخابات لم توزع بتاتا. وفي مدينتي قالمة وسطيف لم يتم الإعلان عن النتائج الإنتخابية[2].

وهكذا جاءت المرحلة الثالثة التى قررت فيها الإدارة الفرنسية الإعلان عن النتائج التى قررتها بنفسها ولم تكن معبرة عن رغبات المسلمين الجزائريين، وأكدت بذلك أن المجلس الجزائري الأول يتكون كالتالي:

55 مقعد للأروبيين اليمينيين الذين شكلوا تكتلا فيما بينهم.

04 مقاعد للإشتراكيين الأروبيين

01 مقعد للشيوعيين الأروبيين

المجموع : 60 مقعد للأروبيين

أما بالنسبة للمسلمين الجزائريين فقد أعلنت الإدارة الفرنسية أن المجلس الجزائري يتكون من الأحزاب التالية:

41 مقعد للمستقلين الذين رشحتهم الإدارة الفرنسية

09 مقاعد لحركة إنتصار الحركات الديمقراطية

08 مقاعد للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر

02 مقعدان للمستقلين الإشتراكيين[3]

المجموع : 60 مقعد للمسلمين[4]

---

(1). Aron, Les Origines de la Guerre d'Algérie, Op.Cit., p. 278.
(2). Ibid; pp. 278-279.
(3). Charles H. Favrod, La Révolution Algérienne. Paris: Plon, 1959, p. 80.
(4). Aron, Les Origines de la Guerre d'Algérie, Op.Cit., p. 279.

الأزمة البربرية والإنقسام داخل حزب الشعب

وبالإضافة إلى القمع المسلط على أعضاء "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" وتزوير الإنتخابات فقد عانى أعضاء حزب الشعب الجزائري وحركة إنتصار الحريات الديمقراطية من مشكل آخر لا يقل خطورة عن تزوير الإنتخابات ويتمثل في مشكل الإنقسام في الحزب ووجود عناصر يسارية من القبائل الكبرى، متواجدة بكثرة في فرنسا، ومسيطرة على خلايا الحزب ولجنته المركزية . وقد بدأت الأزمة تظهر بوضوح في مؤتمر أكتوبر 1946 عندما اتهم مصالي الحاج بأنه يماطل ولا يرغب في القيام بالعمل العسكري. ثم بدأ التشكيك في عروبة الجزائر والإسلام، وبدأ واعلى بناي، منذ 1945، يطالب بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية، ولكن اللجنة المركزية للحزب رفضت هذا الطلب. وفي شهر نوفمبر من عام 1948 نجح رشيد علي يحي في مؤتمر "حركات إنتصار الحريات الديمقراطية" وأصبح عضوا في اللجنة الفدرالية للحزب بفرنسا وذلك بدعم من واعلي بناي وعمر ولد حمودة. وآنذاك شرع اليساريون في العمل من أجل إنشاء "حركة شعبية للبربرية" وأقر أعضاء اللجنة الفيدرالية بأغلبية 28 صوت من جملة 32 صوت إستعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب ورفض أية فكرة لإعتبار الجزائر عربية-إسلامية[1]. كما عارض السيد رشيد علي يحي فكرة جمع التبرعات لفلسطين وذلك بالرغم من قرار الحزب بمساعدة الفلسطينيين. وفي شهر أفريل من عام 1949 جاء رد الفعل من قيادة الحزب حيث قررت حل فدرالية الحزب بفرنسا وعزل رشيد علي يحي من رئاسة تحرير جريدة " النجم الجزائري" التي كان يستعملها كمنبر للتنكر للجزائر العربية الإسلامية. كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية وإبعادهم عن اللجنة المركزية للحزب، ولم يسلم من هذا

---

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité. Paris: Editions Jeune Afrique, 1980, p. 65.

التطهير إلا السيد آيت احمد الذي دافع مصالي الحاج عن بقائه في اللجنة المركزية للحزب[1]. لكن تقرر إبعاده من رئاسة المنظمة السرية للحزب وحل بن بلة محله في ذلك المنصب وذلك في شهر ديسمبر 1949 [2]. وفي الحين قامت قيادة الحزب بتعيين ثلاثة شخصيات وطنية، كلهم يتكلمون القبائلية، على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلبت من السادة: راجف بلقاسم، وسعدي صادق، وشوقي مصطفاوي أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا. كما قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على جميع المعارضين لمصالي وقيادته في بلاد القبائل وذلك محافظة على وحدة الحزب.

وبالنسبة للدكتور الأمين دباغين الذي كان يتزعم الجناح المؤيد للعمل العسكري والذي سكت عند مناقشة قضية أنصار البربرية في اللجنة المركزية للحزب، فقد تم فصله وإبعاده من الحزب يوم 2 ديسمبر 1949 وذلك بدعوى أنه غير منضبط ولم يدفع المكافأة المالية التى يحصل عليها بصفته نائب في البرلمان الفرنسي للحزب. ولكن يبدوا أن سبب الطرد يرجع في الأساس إلى وجود أنصار البربرية في الجناح الذي يتزعمه الأمين دباغين، وخاصة أنهم كانوا يتنكرون لعروبة الجزائر ويتهمون مصالي بالديكتاتورية والأمين دباغين لا يحرك ساكنا.

وهناك من يرى أن أنصار البربرية كانوا ينتمون إلى اليسار وخاصة الحزب الشيوعي الذي كان يزودهم بالمال لنشر جريدة "النجم" في فرنسا[3]. وبعد إبعاد الأمين دباغين، قام عبان رمضان بشرح سياسة الحزب الجديد في ناحية قسنطينة وتدعيم صفوف حزب "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية". ونستخلص من ما تقدم أن العناصر المتطرفة في الحزب قد فقدت نفوذها في نهاية 1949 .

---

(1). Harbi, Aux Origines du F.L.N., Op.Cit., p. 38.

(2). Benjamin Stora, **Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériens.** Paris: Editions L'Harmattan, 1985, p. 269.

(3). Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Op.Cit., p. 589.

لكن النتيجة السلبية للأزمة البربرية والخلافات الموجودة بين أعضاء الحزب هي أن اللجنة الفدرالية بفرنسا أصبحت تعين ولا تنتخب وذلك منذ ديسمبر 1949 . فالمسؤولون فيها أصبحوا يخضعون للجنة المركزية للحزب الموجودة بالجزائر العاصمة والقاعدة لا يحق لها إنتخاب قادتها بطريقة ديمقراطية[1].

المؤيدون للعمل العسكري يضغطون على حزب الشعب

وإذا كان زعيم الحزب، مصالي الحاج، قد نجح في المحافظة على وحدة الحزب والتخلص من العناصر اليسارية التى كانت تتعاون في الخفاء مع الحزب الشيوعي الفرنسي وتسعى للحصول على تأييد اليسار الفرنسي للقضية الجزائرية في فرنسا، فإنه لم يستطيع أن يجلب إلى صفه الجماعات التى تفضل العمل العسكري على العمل الحزبي في إطار الشرعية التى ترعاها فرنسا. ففي المؤتمر الأول لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947 تقرر تكوين "المنظمة الخاصة"[2] وهي منظمة شبه عسكرية يتمثل دورها في إقتناء السلاح وتدريب الأفراد الذين يخوضون معركة التحرير في المستقبل. وبالرغم من معارضة مصالي للقيام بأي عمل عسكري في ذلك الوقت لأنه كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لذلك، فقد وافق أعضاء الحزب على تكوين هذه المنظمة السرية كجناح عسكري للحزب، وأسندت قيادتها إلى محمد بلوزداد ويساعده في ذلك أحمد محساس. وقد تكونت المنظمة من 8 عناصر ثورية هم: (1)محمد بلوزداد (2)حسين آيت احمد (3)بلحاج جيلالي (4)احمد بن بلة (5)محمد بوضياف (6)رجمي جيلالي (7)احمد محساس (8)محمد مارouk[3]. وعقدت

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 65.
(2). L'Organisation Spéciale,(O.S.).
(3). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 70.

اللجنة أول إجتماع لها في منزل بلوزداد بالقبة (في العاصمة) يوم 13 نوفمبر 1947 . وبعد إجتماع ثاني، أصيب بلوزداد بمرض ونقل في شهر ديسمبر 1949 إلى فرنسا للعلاج حيث توفي هناك يوم 14 جانفي 1952 . وخلفه في منصب المسؤول الأول عن "المنظمة الخاصة" الشاب حسين آيت احمد الذي قام بعمل رائع . ونجح في تجنيد حوالي 1000 مناضل للقيام بالعمل العسكري. ونجحت المنظمة في توفير تدريبات عسكرية لمختلف المجموعات العسكرية في شهر جانفي 1948 و أوت 1948 .

وفي شهر ديسمبر 1949، قدم آيت احمد تقريرا إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الشعب (المحظور قانونيا) واقترح عليهم القيام بثورة مسلحة لأن التنظيم العسكري قد يتم إكتشافه من طرف السلطات الفرنسية وقمعه بدون هوادة. وأكد آيت أحمد في تقريره أن المشكل الجزائري هو مشكل قوة. وتساءل في تقريره إذا كان أعضاء حزب الشعب على إستعداد للقيام بالعمل العسكري أم يفضلون البقاء في إلقاء الخطب. وأشار في تقريره أن الحركة الوطنية الجزائرية تدور في حلقه مفرغة . ونصح قادة حزبه بعدم القيام بأعمال إنتقامية من المتعاونين مع الإدارة الفرنسية أو انتظار القيام بثورة جماهيرية على مستوى القاعدة[1]. وحسب أحد أعضاء اللجنة الخاصة فإن إدارة الحزب لم ترد بلا أو بنعم، وفضلت الإنتظار[2].

وفي شهر ديسمبر 1949 وقع تغيير في قيادة المنظمة الخاصة حيث تقرر تغيير رئيس المنظمة الخاصة السيد حسين آيت احمد وتعويضه بالسيد احمد بن بلة مسؤول القطاع الوهراني، وليس واضحا حتى الآن إذا كان حسين آيت احمد بالفعل ينتمي إلى الحركة البربرية التى أستولت على إتحادية الحزب بفرنسا وحاول قائدها علي يحي رشيد أن يجعل منها رأس حربة لتنظيم مستقل ذي نعرة جهوية منافسة للحزب الأصلي[3] أم أن إبعاده من رئاسة المنظمة الخاصة

(1). Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, Op.Cit., pp. 15-22.

(2). محمد عباس، ثوار...عظماء. الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص 154 .

(3). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 135 .

كان بسبب تخوف قيادة حزب الشعب من إقدامه على القيام بثورة حقيقية وجعل أعضاء الحزب أمام الأمر الواقع . والشيء الواضح حتى الآن أن كريم بلقاسم وعمر أوعمران تصديا للحركة البربرية في الجزائر ولم يدافعا عنها، مثلما فعل حسين آيت احمد. كان كريم بلقاسم يرى أن البربرية لا تخدم المصلحة العليا للبلاد واستقلالها، فهي سلاح رهيب كما قال يضعنا بين أيدي الإستعمار، العدو المشترك، ويؤدي بنا إلى الإقتتال بيننا نحن الذين نكافح من أجل قضية واحدة[1].

وباختصار، فإن بعض النشاطات السياسية التي قام بها أعضاء المنظمة السرية في بداية 1950 مثل تغيير قيادة المنظمة السرية في شهر ديسمبر من عام 1949 واكتمال التدريبات العسكرية لخوض معركة التحرير، وتحمس كبير للقيام بالعمليات العسكرية، قد أدت إلى إكتشاف قادة المنظمة السرية واعتقالهم من طرف الشرطة الفرنسية في النصف الأول من عام 1950 . فباستثناء عملية الاستيلاء على 3,170,000 فرنك فرنسي قديم من بريد وهران يوم 5 أفريل 1950، لم يتمكن أعضاء المنظمة السرية من القيام بأية عملية ناجحة ضد السلطات الفرنسية[2]. وقد نجحت هذه العملية بفضل التنظيم المحكم من طرف بختي جلول الذي زود المنظمة السرية بالمعلومات عن بريد وهران وآيت احمد الذي ساهم في رسم الخطة واحمد بن بلة الذي كان مسؤولا عن ناحية وهران، وكذلك مجموعة الكومندوس التى نفذت العملية والمتكونة من سويداني بوجمعة، بلحاج بوشعيب ومحمد خيضر (سائق سيارة الطبيب المختطفة لتهريب الأموال فيها إلى حي "قامبيطا" بمدينة وهران). وبما أن محمد خيضر عضو منتخب بالبرلمان الفرنسي، فقد خشيت قيادة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أن تصدر فرنسا قرار بمنع الحزب من مواصلة العمل

---

(1). محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 135 .
(2). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 56.

بطريقة شرعية وبالتالي، عدم المشاركة في الإنتخابات المحلية بالجزائر. ولهذا، قرر المكتب السياسي للحزب بقيادة أمينه العام حسين لحول، أن يقوم محمد خيضر بتسليم نفسه للشرطة الفرنسية بعد إكتشاف عملية مشاركته في الإستيلاء على الأموال الموجودة في خزينة بريد وهران. لكن خيضر رفض أن يسلم نفسه للشرطة الفرنسية لأنه لايثق في نظام العدالة الإستعماري .كما أن رئيس الحزب مصالي الحاج عارض فكرة إستسلام خيضر للشرطة الفرنسية. وانتهى الموضوع بهروب خيضر إلى القاهرة وذلك بمساعدة محمد يزيد وعبد الله فيلالي وذلك تحديا للمكتب السياسي للحزب الذي طالب باستسلام خيضر للشرطة حتى لا يتضرر الحزب ولا يتم حله[1]. ولكن العملية التى كانت مضرة بالمنظمة السرية التى تعتبر الجناح العسكري لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية هي عملية تبسة التى تم تنفيذها يوم 18 مارس 1950 وذلك بناء على قرار إتخذته قيادة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة (المتكونة من محمد بوضياف، ديدوش مراد، وزيغود يوسف) في بداية مارس 1950 . وتتمثل العملية أساسا في تأديب مناضلين بالحزب فشلا في تأدية واجباتهما النضالية بالمنظمة السرية. وعندما أرسلت لجنة التأديب إلى تبسة يوم 18 مارس 1950 بقيادة مراد ديدوش وعضوية عمار بن عودة، وإبراهيم عجامي، بكوش عبد الباقي، وحسين بن زعيم، تمكن أعضاؤها من الإنفراد بالسيد عبد القادر خيار وزميله في المنظمة السرية، وقاموا بمعاقبتهما عن طريق الضرب واستعمال بعض العنف، ثم رجع أعضاء لجنة التأديب باتجاه مدينة قسنطينة. إلا أن الشرطة الفرنسية تمكنت من إلقاء القبض على بكوش عبد الباقي وحسين بن زعيم في وادى الزناتي وذلك حين توقفت السيارة المقلة لأعضاء اللجنة الخمسة لكي تتزود بالبنزين. ولحسن الحظ لم يكن بداخل السيارة ساعة مهاجمتها من طرف الشرطة الأخوان ديدوش مراد وعمار بن عودة و إبرهيم عجامي، لكن

(1). Ibid; p. 56 et p. 83.

قيادة الحزب طلبت منهم عدم مقاومة الشرطة حتى لاينحل الحزب، وهذا ما حصل بالفعل[1]. وكانت النتيجة النهائية لهذه العملية وغيرها من العمليات غير الناجحة للمنظمة السرية هي إكتشاف أعضاء المنظمة الرئيسيين وإلقاء القبض عليهم، أمثال : زيغود يوسف، عمار بن عودة، احمد بن بلة، عبان رمضان والعربي أولبصير[2].

وحسب رأي محمد بوضياف الذي يعتبر من الشخصيات القوية في المنظمة السرية للحزب، فإن حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أصبح يبحث عن التحالفات السياسية من أجل النجاح في الإنتخابات بدلا من الكفاح في سبيل تحرير البلاد . ولهذا فإن إلقاء القبض على 363 من أعضاء المنظمة السرية من جملة 2,000 مناضل[3] سوف يترتب عنه العمل في السرية للتخلص من الزعامة الفردية لمصالي الحاج الذي يؤيد فكرة المشاكة في الإنتخابات والعمل بطريقة شرعية كبقية الأحزاب الجزائرية. كما أن بوضياف وبقية زملاءه الذين يؤيدون العمل العسكري قد ركزوا مجهوداتهم بعد سنة 1950 على حل الحزب، قبل إحياء فكرة إعادة إنشاء المنظمة الخاصة لأن قيادة الحزب، في رأي بوضياف، كانت تسعى للتخلص من اليساريين الذين يحبذون القيام بالعمل العسكري وتعتبرهم خطرا على الحزب. وباختصار، فإن الإتجاه السياسي في بداية الخمسينات بدأ يتجه إلى قيام جبهة مشتركة من جميع الأحزاب الجزائرية والدفاع عن الإصلاحات السياسية في الجزائر، وهذا الإتجاه، حسب رأي بوضياف، يميع الطابع الثوري لحركة إنتصار الحركات الديمقراطية[4].

---

(1). محمد عباس، ثوار...عظماء، الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص 54 .

(2). Harbi, Aux Origines du F.L.N.: La Scission P.P.A.-M.T.L.D., Op.Cit., p. 41.

(3). Ibid; p. 41.

(4). محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق، 113 .

إنشقاق في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية

إنه لمن الوضح أن الإنقسامات التى كانت موجودة بحركة إنتصار الحريات الديمقراطية قد بدأت تطفح على السطح ويعرفها العام والخاص بعد شهر مارس 1950 . ففي إجتماع للجنة المركزية لهذا الحزب يوم 18 مارس 1950 حاول أعضاء اللجنة المركزية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية أن يرسموا مخططا واضحا لهياكل الحزب ويوحدوا الصفوف. لكن أعضاء اللجنة المركزية لم يتفقوا على تصور محدد لهياكل الحزب، وتضاربت آراؤهم حول دور زعيم الحزب مصالي الحاج وهل تعطي له صلاحيات حق الفيتو وحق البقاء قائدا للحزب حتى وفاته. وفي النهاية، رفض أعضاء اللجنة المركزية فكرة إنفراد زعيم الحزب بالقيادة مدى الحياة أو حقه في إستعمال الفيتو، واتفقوا على تأجيل مناقشة التنظيم داخل الحزب إلى إجتماع قادم.

ولكن الموضوع الرئيسي الذي خلق إنشقاقا واسعا في صفوف قيادة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة موحدة للمشاركة في الإنتخابات التشريعية التى تجري يوم 17 جوان 1951 . وابتداء من شهر ديسمبر 1950 بدأت الإتصالات بين حزب البيان وجمعية العلماء من جهة، وأعضاء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية من جهة ثانية[1]. وفي الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 1951 جرت المفاوضات بين حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وحزب البيان الذي يرأسه فرحات عباس وجمعية العلماء التى يرأسها الشيخ الإبراهيمي. وقد طلب السيد أحمد بومنجل والدكتور احمد فرنسيس (من حزب البيان) والشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين (من جمعية العلماء) من مصالي الحاج أن

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 84.

يتحول من رجل ثوري إلى رجل سياسي. وهذا يعني أن التحالف بين الأحزاب الثلاثة يقتضي حل حزب الشعب الجزائري (المحظور قانونيا) وعدم القيام بأعمال العنف ضد فرنسا وقبول فكرة العمل القانوني في إطار إصلاحات 1947 . لكن مصالي الحاج لم يقبل في ماي 1951 التخلي عن المطالبة باستقلال الجزائر واعتبر هذه الإقتراحات مخالفة لبرنامج حزبه. وكلفه هذا الموقف إنهيار اللجنة المركزية لحزبه حيث انسحب منها مصطفاوي، شنتوف، عمراني وشرشالي[1]. وجاءت إنتخابات 17 جوان 1951 التى زورتها الإدارة الفرنسية وخسرت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية المقاعد الخمسة في البرلمان الفرنسي. كما أن اللجنة المركزية للحزب قررت خلال غياب مصالي وتواجده بفرنسا أن تشترك مع جمعية العلماء وحزب البيان والحزب الشيوعي في إنشاء جبهة مشتركة وطنية وذلك في إجتماعها يوم 5 أوت 1951 . وعندما سمع مصالي بذلك أبدى تحفظاته على هذا الإتفاق وإعتبره متضاربا مع برنامج حزبه الذي ينص على إنشاء برلمان جزائري مستقل. وبما أن الحزب الشيوعي الجزائري لا يرغب في الإنفصال عن فرنسا أو إنشاء برلمان جزائري لدولة مستقلة، فقد جدد هجومه على مصالي الحاج واتهمه بأن الحزب الذي يرأسه أصبح يمينيا ويقوده حسين لحول الأمين العام الذي يتزعم الجناح المعتدل في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية. وآنذاك قدم لحول إستقالته من الأمانة العامة للحزب وذلك في شهر مارس من عام 1951 [2].

وفي النصف الثاني من شهر أوت 1951 قام مصالي الحاج بتعيين بن يوسف بن خدة كأمين عام للحزب خلفا للسيد حسين لحول الذي استقال في شهر مارس 1951 . وكان بن خدة من الشخصيات المعتدلة في الحزب التى تحبذ فكرة خلق تعاون وتحالف متين مع بقية الأحزاب الجزائرية وذلك بقصد المحافظة على الحريات العامة[3]. ثم قرر مصالي بعد ذلك، أي في شهر

(1). Ibid; p. 84.
(2). Harbi, Aux Origines du F.L.N.: La Scission du P.P.A.-M.T.L.D. Op.Cit., p. 43.
(3). Ibid; p. 45.

سبتمبر 1951، أن يقوم بجولة في المشرق العربي ويتصل بعبد الكريم الخطابي وسفراء الدول العربية في الجامعة العربية بالقاهرة ويقوم كذلك بأداء مناسك العمرة. وكانت نتيجة التحالف بين الأحزاب بمثابة فشل ذريع لأن الإدارة الفرنسية زورت الإنتخابات وعينت عملاءها في كل دائرة إنتخابية ومكنتهم من الحصول على الأصوات الضرورية لنجاحهم في الإنتخابات التشريعية أو المحلية.

وبعد أن عاد مصالي الحاج من رحلته إلى المشرق العربي يوم 16 جانفي 1952، وجد قيادة الحزب تعاني من العزلة عن القاعدة وتذمر الثوريون في داخل الحزب الذين يطالبون بالعمل العسكري، وإصرار الرجال المتمسكون بمبدأ الشرعية القانوينة على المشاركة في الإنتخابات وكسب المعركة هناك. وفي الحين طلب مصالي من بن خدة أن يرسل مجموعة كبيرة من إطارات الحزب إلى القاهرة للتدريب هناك على العمل العسكري. لكن بن خدة لم يستجب ولم يبعث بأي مسؤول في الحزب إلى القاهرة ويتدرب هناك حسب الخطة التى أعدها مصالي مع عبد الكريم الخطابي.

وفي هذه الظروف الصعبة إرتأى مصالي الحاج أن الواجب يفرض عليه أن يتصل مباشرة بالجماهير ويقودها لخوض المعركة. وكان هذا القرار بمثابة ضربة قاضية لأعضاء اللجنة المركزية للحزب لأنه كان من المفروض أن يتم العمل داخل أجهزة الحزب ويتفق الجميع على السياسة التى ينبغي إتباعها. لكن مصالي الحاج الذي يعتبر شغوفا بالعمل الجماهيري، قام بجولة ناجحة في شرق الجزائر ونال إعجاب المناضلين في الحزب. إلا أن السلطات الفرنسية تضايقت من خطبه الثورية وقامت بإلقاء القبض عليه ونفيه إلى فرنسا وذلك يوم 14 ماي 1952 . وبذلك ترك المجال مفتوحا لخصومه أن ينفردوا بقيادة الحزب حتى يوم قيام الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 [1].

---

(1). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., p. 212.

وفي الحقيقة أن الجناح اليميني لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية قد استولى على الحزب بصفة عملية بعد عقد المؤتمر الثاني للحزب بالجزائر العاصمة في الفترة الممتدة من 4 إلى 6 أفريل 1953 . ففي ذلك المؤتمر الوطني الثاني للحزب استطاع لحول حسين وبن خدة وغيرهما أن يضعوا القوانين الجديدة للحزب ويقترحوا الأعضاء الجدد الذين يحبذون سياستهم . وفي ذلك المؤتمر الثاني أيضا تشكلت لجنة من :مصطفى بن بولعيد، مصالي الحاج (في المنفى)، لحول حسين، بن يوسف بن خدة ودخلي، وذلك بقصد تكوين المنظمة الخاصة (السرية) من جديد والشروع في التحضيرات للعمل العسكري . لكن هذه اللجنة لم تجتمع ولو مرة واحدة، وبذلك بقي الجناح العسكري خارج اللجنة المركزية للحزب[1].

لكن التغير الجوهري في أجهزة الحزب وقع عقب المؤتمر الثاني، أي يومي 4-5 جويلية 1953 . ففي ذلك اليوم التاريخي، اقترح مصالي الحاج، بصفته رئيسا للحزب، ثلاثة أسماء لإختيار واحد منهم أمينا عاما للحزب، على أن يقوم هذا الأخير باختيار المجموعة التى تساعده في إدارة الحزب. وهؤلاء الثلاثة الذين إقترحهم مصالي الحاج هم : بن خدة، لحول، مزغنة. وبعد جولتين من التصويت في اللجنة المركزية، وقع الإختيار على بن يوسف بن خدة لكي يكون أمينا عاما للحزب. وبمجرد إنتخابه في الجولة الثانية، قام بن يوسف بن خدة باختيار: حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، عبد الرحمن كيوان وفروخي كأعضاء مساعدين له في إدارة الحزب. وهذا يعني في الحقيقة إنقلابا على مصالي الحاج، لأن بن خدة تخلص من أنصار مصالي وأبعدهم عن القيادة بحيث إستغنى عن مولاي مرباح وبودا ومزغنة الذين يعتبرون من المقربين لمصالي الحاج. وابتداء من هذا اليوم الذي إنفرد فيه الجناح اليميني للحزب بالسلطة، والمشاكل التى يعاني منها مصالي الحاج وأنصاره تتفاقم يوما بعد يوم.

---

(1). Harbi, Aux Origines du F.L.N.: La Scission du P.P.A.-M.T.L.D. Op.Cit., p. 49.

كما أن الجناح العسكري للحزب الذي لم يكن له إلا تمثيل جزئي في اللجنة المركزية للحزب وليس له أي تمثيل حقيقي في قيادة الحزب، قد بدأ أعضاؤه في أفريل 1953 ينفصلون عن الحزب ويعملون من أجل تشكيل اللجنة الخاصة بعزيمة قوية[1].

وباختصار، فإن زمام الأمور قد فلتت من يد مصالي الحاج وأصبح يمثل أقلية صغيرة في حزبه. ومنذ سنة 1951 إنتقلت السلطة تدريجيا إلى المثقفين الذين أرتأوا إستعمال أسلوب الحوار وغرس مبادىء الديمقراطية في الحزب والتنافس مع الأحزاب الأخرى للحصول على مناصب سياسية. وهذا الجناح اليميني المتمركز في الجزائر العاصمة والمؤيد لفكرة المشاركة في الإنتخابات البرلمانية كان يقوده حسين لحول، سيد علي عبد الحميد وعبد الرحمن كيوان[2]. وفي الظاهر كان حسين لحول وجماعته يعملون حسب تعليمات رئيس الحزب مصالي الحاج والمتمثلة في المشاركة في الإنتخابات المحلية، والمحافظة على العمل القانوني والشرعي للحزب، والمشاركة في التحالف مع الأحزاب الأخرى بقصد تحطيم وإفشال مخططات الإدارة الفرنسية لتعيين عملاء لها في البرلمان الجزائري في الإنتخابات البلدية. لكن في الواقع كان هؤلاء المعتدلون في الحزب يعملون من أجل تقليص نفوذ مصالي الحاج وجبره على قبول مخططاتهم الرامية للتخلص من العناصر اليسارية التى لازالت تنادي بالعودة إلى العمل السري وتدريب الرجال لخوض معركة التحرير في المستقبل القريب.

ونستخلص من ما تقدم، أن المثقفين في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وضعوا إستراتيجية تقوم على أساس تقليص دور رئيس الحزب وإبعاد مؤيديه من اللجنة المركزية حتى يستطيعوا أن يطهروا الحزب من العناصر المؤيدة للزعيم. كما قاموا في نفس الوقت بتحريض رجال اليسار على مصالي

(1). Ibid; p. 50.

(2). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 90.

وخاصة الرجال الثوريين الذين قاموا بتأسيس المنظمة السرية في سنة 1947 (أمثال رمضان بن عبد المالك و مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف). ولهذا سنلاحظ في سنة 1953 و 1954 أن مصالي الحاج سحب ثقته من الأمين العام للجنة المركزية للحزب، والمؤيدون للعمل العسكري قرروا في شهر أفريل من عام 1953 إعادة تنظيم منظمة سرية جديدة.

وفي الحقيقة، أن الغلطة الكبيرة التى أرتكبها مصالي الحاج هي أنه رفض منذ 2 مارس 1952 فكرة عقد مؤتمر وطني للحزب وإعادة النظر في برامج الحزب وخططه. وهذا الرفض ناتج عن تخوفه من وقوع إنشقاق في الحزب وإدخال تغييرات جذرية على برنامج حزبه وانتصار الجناح المناهض لسياسته . ولهذا، فإن الأمين العام للحزب بن يوسف بن خدة قد جدد اتصالاته برئيس الحزب وطلب منه بصفة رسيمة يوم 2 أكتوبر 1953 أن يعقد الحزب مؤتمره الثاني ويتحاور الأعضاء في كيفية إعادة تنظيم الحزب وإثراء برنامجه. وقد رافق الأمين العام في زيارته لمصالي بالمنفى زملاءه لحول، سيد علي، دحلب، وصويح. لكن مصالي الحاج رفض من جديد عقد مؤتمر ثاني للحزب. وعندما حاول حسين لحول أن يلتقي به في المنفى ويتحادث معه في الموضوع، رفض مصالي الحاج أن يستقبله!

وإبتداء من يوم 27 ديسمبر 1953 إنطلقت حملة التصريحات المضادة وإنتقل الصراع بين مصالي والإدارة المركزية لحزبه إلى القاعدة، بعد أن كان محصورا على مستوى القيادة. ففي هذا اليوم التاريخي عقدت فدرالية فرنسا للحزب مؤتمرا لها بباريس، وبعث مصالي إلى المؤتمرين رسالة حررها بالتعاون مع مولاي مرباح وفيلالي، وأعلن فيها غضبه وخلافاته العميقة مع أعضاء اللجنة المركزية للحزب. واتهم أعضاء اللجنة المركزية بالإنحراف والإبتعاد عن المبادىء الثورية للحزب، وبأن أعضاء اللجنة المركزية يتصرفون بطريقة عشوائية ولم يطلعوه على مايجري لمدة سنتين، وأنهم أهملوا المصالح العليا للحزب وأبعدوا المناضلين الأكفاء عنه. ولهذا، أعلن مصالي عن قيام "لجنة الخلاص

العام" لكي تقوم بمهام الحزب وتقضي على البيروقراطيين الذين إستولوا على اللجنة المركزية للحزب[1]. وتشكلت "لجنة الخلاص العام" من فيلالي، بودشيش، عبد الله سعاجي، وعوين سعدى[2].

وكان لهذا الحدث أثره الكبير في الجزائر حيث تشكلت في الجزائر لجنة أخرى مؤيدة لمصالي الحاج بدأت تتحدى بن خدة والجماعة المعارضة للزعيم الموجود في المنفى. وتتكون هذه المجموعة من المؤيدين لمصالي داخل الجهاز المركزي للحزب وهم: مزغنة، مولاي مرباح، ممشاوي، وعيسى عبدلي. وأمام هذا الوضع المتأزم قررت إدارة الحزب بالجزائر أن تتواصل المجهودات لعقد مؤتمر للحزب، وطلبت من المناضلين أن يلتزموا الحياد ويعملوا من أجل نجاح المؤتمر القادم لحزبهم. وفي نفس الوقت بدأت الوفود تقوم بالزيارات المتواصلة لمصالي الحاج في منفاه في "نيور Niort". ولكن زيارات أعضاء اللجنة المركزية أمثال محمد يزيد، بن بوبلعيد، معيزة، حمود، مستارى، وكبير، لم تحقق أية نتيجة إيجابية لأن مصالي الحاج قطع الحبل الذي يربطه بأعضاء اللجنة المركزية لحزبه، ولا يقبل أبدا أن يوافق على عقد مؤتمر يحضرونه.

وفي اجتماعها المنعقد يوم 28 مارس بالجزائر العاصمة، قررت اللجنة المركزية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية أن تتخلى عن سلطاتها لمصالي لحاج من أجل عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب، وأصبح في إمكان مصالي الحاج أن يعين لجنة مؤقتة لتسيير شؤون الحزب.

لكن مصالي الحاج الذي كان يعتقد أن المؤتمر لا يمكن أن ينعقد إلا بناء على موافقة رئيس الحزب (حسبما تنص عليه قوانين الحزب) رفض الخضوع أو الإستجابة لمطلب أعضاء اللجنة المركزية المتمثل في عقد المؤتمر للحزب. وآنذاك

---

(1). Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne. Paris: Editions Jeune Afrique, 1981, pp. 52-56.

(2). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 94.

بدأ أعضاء اللجنة المركزية يتحركون ضد مصالي الحاج ويعرقلوا مجهوداته الرامية لإستعادة السيطرة على الحزب من جديد.

تحالف جديد ضد مصالي الحاج

وفي الحقيقة أن مشكلة مصالي الحاج أنه كان معزولا في منفاه في غرب فرنسا ولم يكن في وسعه أن يتحاور مع أعضاء اللجنة المركزية في حزبه. والتنافس الحقيقي أصبح بين المقربين من مصالي وبين المعارضين له. وبكل ذكاء استغل أعضاء اللجنة المركزية غيابه عن الساحة السياسية ومنعوا أنصار مصالي الحاج من بسط نفوذهم على قيادة الحزب. وبناء على هذه المعطيات، قام أعضاء اللجنة المركزية في أفريل 1954 بوضع إستراتيجية تقوم على مايلي:

1. حرمان أنصار مصالي الحاج من إستعمال الوسائل المادية والمعنوية ومنعهم من القيام بأي نشاط سياسي، وأعطاء تعليمات للمناضلين في الحزب أن لا يدفعوا إشتراكاتهم حتى يحرم أنصار مصالي الحاج من الدعم المالي الذي يعتبر ضروريا للقيام بأي نشاط سياسي.

2. إعطاء عطل مدفوعة الأجر مقدما لجميع المسؤولين البارزين في الحزب وحثهم على عدم القيام بأي نشاط يخدم المصاليين.

3. إقامة تحالف مع خصومهم السابقين (أعضاء المنظمة الخاصة) والسعي لإثبات حقيقة أساسية للمناضلين في الحزب وهي أن أعضاء اللجنة المركزية ليسوا باشوات وموظفين ومحامين يبحثون عن العمل بشرعية قانونية، مثلما يدعى مصالي، وإنما هم ثوريون ويعملون بانسجام وتفاهم مع الجناح المؤيد للعمل العسكري في الحزب[1].

---

(1). harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 95.

وفي هذا الإطار، قرروا إرسال محمد بوضياف وديدوش مراد إلى فرنسا لاستعادة سيطرة الحزب على فدرالية فرنسا ومحاربة النفوذ المصالي هناك بعد أحداث جانفي 1954 . وهذا يعني في الحقيقة إنحياز أعضاء التنظيم العسكري في الحزب إلى أعضاء اللجنة المركزية أو "المركزيين" كما يشار إليهم في الوثائق الرسمية للحزب. فبالنسبة للمصاليين، لقد أصبح الثوريون يناضلون في صفوف الحزب ضد الزعيم، وبالتالي فإن أنصار مصالي أصبحوا يتصارعون مع العناصر اليمينية والعناصر اليسارية في الحزب. وفي الرسالة التى بعث بها مولاي مرباح إلى مصالي الحاج يوم 10 ماي 1954، نبهه فيها إلى الدور الحيوي الذي لعبه محمد بوضياف في فرنسا ضد المصاليين وفيه تدعيم للمركزيين[1].

ولعل السؤال الذي يطرح هنا: لماذا تعاون الثوريون في الحزب مع "المركزيين"؟ والجواب على ذلك أن بوضياف وبن بولعيد وديدوش مراد كانوا يعانون من متابعة الشرطة لهم، بعد إكتشاف المنظمة السرية وهم في حاجة إلى تغطية سياسية شرعية لمواصلة العمل في إطار الحزب المعترف به قانونيا. كما أنهم في حاجة ماسة إلى المال لتغطية تكاليف العمل والتنظيم للثورة لأن أموال الحزب موجودة في يد "المركزيين" وإستعمال خلايا الحزب لتنظيم اللقاءات والإتصالات فيما بينهم. ثم إن بوضياف قد استاء من الأسلوب الذي اتبعه مصالي لتسوية الأزمة السياسية بينه وبين إدارة الحزب . فالمفروض، حسب رأي بوضياف، أن يتفاهم القادة فيما بينهم في الحزب ولا ينقلوا خلافاتهم السياسية إلى القاعدة حيث بدأ المناضلون يحاربون بعضهم البعض بعد أن كانوا متعاونين فيما بينهم. وفي يوم 9 ماي قام جماعة من أنصار مصالي بمهاجمة بوضياف وبيطاط لكن محاولة الإعتداء عليهم كانت فاشلة[2].

لكن في الواقع، لم يكن أعضاء المنظمة الخاصة مؤيدين لأعضاء اللجنة المركزية ضد مصالي الحاج ولم تكن هناك مشاريع مشتركة بينهم لأن هناك

(1). Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, Op.Cit., p. 62.
(1). harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 97.

خلافات كبيرة بين الطرفين. وحسب رأي محمد بوضياف، فإن أعضاء المنظمة الخاصة قد حافظوا على العلاقات التى تربطهم ببعضهم البعض، وقد كان هدفم في الأساس هو المحافظة على وحدة الحزب وإنهاء الخلاف القائم بين أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومصالي الحاج، ثم تنظيم أنفسهم لخوض معركة التحرير بالسلاح. وأكد محمد بوضياف أنه كان على إتصال وثيق بالمركزيين عن طريق بوشبوبة رمضان، المراقب العام، ومحمد دخلى مسؤول التنظيم في الحزب. وذات يوم سأل بوضياف بوشبوبة: ها هو مصالي يسعى لتنظيم خاص بأنصاره، ومن المحتمل أن تحذوا اللجنة المركزية للحزب حذوه، فما العمل؟ وهنا أجابه بوشبوبة بأنه يتعين على أعضاء المنظمة الخاصة الذين شكلوا لجنة بقصد المحافظة على وحدة الحزب وعقد مؤتمر موسع وديمقراطي لضمان الإلتحام الداخلي للحزب والخروج بقيادة ثورية أن يواصلوا مساعيهم للقيام بهذا الدور[1]. ولم يقبل الثوريون بهذه الفكرة لأن الاستمرار في العمل بدون نتيجة يعني فشل أعضاء اللجنة السرية ومنظمتهم الجديدة التى كانت تشتغل بطريقة سرية منذ ربيع 1952، حسب رأي بوضياف[2].

ونستخلص من ما تقدم أن العلاقات بين "المركزيين" والثوريين في الحزب كانت علاقة ظرفية وأن لكل مجموعة أهدافها الخاصة بها. وفي الحقيقة أن بوضياف كان يتعاون مع أعضاء اللجنة المركزية للحزب وذلك بحكم وظيفته في هذا الجهاز لأنه كان مسؤولا عن التنظيم في فدرالية الحزب بفرنسا. كما كانت تربطه علاقات وطيدة مع مسؤولين آخرين في الحزب وهما بوشبوبة، المراقب العام للحزب ودخلى مسؤول التنظيم بنفس الجهاز.

لكن يبدو أن قرار الثوريين بالتزام الحياد في الصراع القائم بين أعضاء اللجنة المركزية وأنصار مصالي الحاج قد أثار غضب مصالي الحاج لأن

---

(1). محمد عباس، ثوار..عظماء، مرجع سابق، ص 62 .
(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 60-61 .

الثوريين، في رأيه، لم يقفوا بجانبه. كما أن دعوة الثوريين لعقد مؤتمر موسع وديمقراطي للحزب والخروج بقيادة ثورية لم تكن مقبولة وغير محبذة من طرف مصالي الحاج الذي لايرغب في مشاركة المركزيين في المؤتمر. ثم إن الثوريين أمثال بوضياف قد ساهموا في الحملة التى قام بها أعضاء اللجنة المركزية لمنع المصاليين من الإستيلاء على خلايا الحزب وتشكيل اللجان المؤيدة لمصالي الحاج. وباختصار، كل هذه العوامل جعلت المصاليين يتهمون أعضاء المنظمة الخاصة بأنهم مجرد لعبة في يد اللجنة المركزية للحزب وبالتالي يفقدون مصداقيتهم وحيادهم في الموضوع وينصرف عنهم أنصارهم. كما أن هذه العوامل ساهمت في فشل الثوريين أن يقنعوا أي طرف على إنهاء الأزمة داخل الحزب وإنشاء قيادة ثورية جديدة.

وعندما أدرك قادة المنظمة الخاصة أن مساعيهم الفردية غير مجدية لعقد مؤتمر موحد لأعضاء الحزب، قرروا يوم 23 مارس 1954، إنشاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"[1]. وتشكلت هذه اللجنة من القادة الآتية أسماؤهم :

من الحياديين : محمد بوضياف (مسؤول في فدرالية الحزب بفرنسا) مصطفى بن بولعيد (عضوا اللجنة المركزية للحزب).

من المركزيين : بشير دخلى (عضو اللجنة المركزية ومسؤول التنظيم في الحزب) رمضان بوشبوبة (عضو اللجنة المركزية والمراقب العام للتنظيم بالحزب)

وأكد رابح بيطاط أن هذا التعاون الظرفي أقتضه مصلحة الثورة . وإذا كان هدف اللجنة المركزية من الإتصال بالعناصر الثورية والتعاون معها القصد منه محاولة إحتوائهم وتشجيعهم على الإنضمام إليها، فإن هدف العناصر الثورية من المحافظة على علاقاتها باللجنة المركزية هو الإتصال بالقاعدة "وتبليغ نداء الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لحل المشكلة الجزائرية"[2]. ومن

---

(1). Le Comité Révolutionnaire pour L'Union et l'Action (C.R.U.A.).

(2). محمد عباس، ثوار...عظماء، مرجع سابق، ص 78 .

جهة أخرى، أكد بلحاج وبوشعيب أن الجميع كان يعرف بأن الحزب لم يكن يريد حقيقة تكوين منظمة سرية. ولهذا فإن الثوريين كانوا على إتصال بالمركزيين لكن هدفهم هو تنظيم أنفسهم لخوض معركة التحرير في المستقبل وليس مساندة المركزيين. وأكد بلحاج بوشعيب أن محمد بوضياف قد جاء ليجتمع بهم ذات يوم وهو يحمل آثار إعتداء المصاليين عليه، بحجة أن ما يقوم به من نشاط يخدم المركزيين بالدرجة الأولى. وقد قال للمناضلين في تلك المناسبة ما يلي : "إن ورقتنا الأخيرة يمكن أن نلعبها اليوم وأشقاؤنا في تونس والمغرب يناضلون بحد السلاح. والمؤسف أن هناك من يتناحر من أجل قيادة الحزب بدل الإتحاد في سبيل الكفاح المسلح. إن هذا الحزب قد إنتهى ... وعلينا أن نخوض غمار الكفاح المسلح"[1]. وقد أصدرت "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" جريدة "الوطن" الذي صدر منه ستة أعداد.

وباختصار شديد، فإن الجناح اليميني في الحزب بقيادة حسين لحول وبن يوسف بن خدة هو الذي بدأ يسيطر على الحزب منذ تعيين حسين لحول أمينا عاما للحزب في أول جانفي 1949 . وتتمثل إستراتيجية حسين لحول في إنتهاج سياسة الإعتدال والتخلص من العناصر القديمة في نجم شمال إفريقيا والمتحمسة للقيام بالعمل العسكري، واتخاذ القرارات بصفة جماعية في الحزب وعدم السماح لرئيس الحزب أن ينفرد بالسلطة. والشيء العجيب في الأمر أن مصالي الحاج قد إقترح حسين لحول ثم بن يوسف بن خدة في أمانة الحزب لأنه كان يشاطرهما الرأي في القيام بإصلاحات داخل الحزب والمشاركة في الانتخابات والتحالفات مع الأحزاب الأخرى والعمل بطريقة شرعية وقانونية. ولكن غياب مصالي عن الساحة السياسية وقضاء معظم حياته في السجون والإقامة الجبرية فسحت المجال للمركزيين أن يأخذوا حريتهم في العمل

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 114 .

وينفردوا بإتخاذ القرارات، وفي نهاية الأمر السعي لإضعاف نفوذ رئيس الحزب وإبعاد أنصاره. وعندما تأكد مصالي من هذه النوايا الموجودة عند المركزيين، بعث بمذكرة إلى أعضاء اللجنة المركزية الذين اجتمعوا في الجزائر العاصمة إبتداء من 12 حتى 16 سبتمبر 1953، وانتقد فيها الإصلاحات التى ينوي أعضاء اللجنة إدخالها على أجهزة الحزب وأعلن سحب ثقته من الأمين العام للحزب بن يوسف بن خدة ومن أعضاء اللجنة المركزية، وطلب منهم إعطاءه السلطة المطلقة. لكن أعضاء اللجنة المركزية رفضوا إقتراحات رئيس الحزب وجددوا ثقتهم في الأمين العام للحزب بن يوسف بن خدة(1). وبعد أن هيأت اللجنة المركزية الارضية لعقد مؤتمر وطني للحزب، اقترحت على جيمع المناضلين أن يعملوا من أجل عقد مؤتمر وطني ثاني للحزب والخروج بقيادة جديدة. وكان رد مصالي على هذه الدعوة هو رفض مقابلة حسين لحول الذي ذهب لمقابلته يوم 10 ديسمبر 1953 .

وعندما تأزم الوضع بين رئيس الحزب واللجنة المركزية لحزبه، قررت هذه الأخيرة في إجتماع بتاريخ 28/ 3/ 1954، أن تستقيل وأن تسلم السلطة إلى رئيس الحزب بقصد تنظيم مؤتمر وطني، وأعطته نصيبا من المال لكي يعمل على تحضير اللقاء الهام للمسؤولين في الحزب خلال ثلاثة أشهر. وبالفعل فقد سلمت السلطة إلى اللجنة المؤقتة للحزب التى اقترحها مصالي والمتكون من مزغنة، مولاي مرباح، فيلالي، عبدلى، ولعجال وذلك في أول شهر أفريل 1954 . وبناء على تعليمات مصالي قام أعضاء اللجنة المؤقتة بإبعاد العناصر الموالية للمركزيين من الحزب وخاصة في القسمات التابعة للحزب. وهذا معناه تجاوز الصلاحيات المعطاة للجنة المؤقتة التى كان من المفروض أن تواصل تسيير الشؤون اليومية للحزب وتعمل على تحضير المؤتمر القادم للحزب. ورفض المركزيون هذه التطهيرات التى تقوم بها اللجنة المؤقتة المشكلة من مزغنة،

---

(1). Harbi, Aux Origines du F.L.N.: Scission du P.P.A.-M.T.L.D., Op.Cit., p. 51.

مولاي، مرباح، مبارك الفيلالي، عيسى عبدلي، ولعجال، وبدأوا يتحركون ضدها. وفي اجتماع بتاريخ 23 ماي 1954 أصدرت اللجنة المركزية للحزب بيانا إستنكرت فيه ماتقوم به اللجنة المؤقتة من أعمال مخالفة لقوانين الحزب.

وفي مطلع جوان 1954 إتصل مزغنة بأعضاء الوفد الخارجي في القاهرة الذين قاموا يوم 5 أفريل 1954 بإنشاء "لجنة تحرير المغرب العربي" وطلب من خيضر وبن بلة الحضور إلى سويسرا والتحادث معهما بشأن المؤتمر الذي سيعقد ببلجيكا من 14 إلى 17 جوان 1954 . لكن بن بلة وخيضر إتصلا بحسين لحول ومحمد يزيد (من اللجنة المركزية للحزب) وطلبا منهما الحضور إلى "بيرن" عاصمة سويسرا. وأثناء هذا الإجتماع الذي شارك فيه الوفد الخارجي للحزب، واللجنة المركزية والقيادة الجديدة التى اقترحها مصالي، حاولت الوفود الثلاثة أن تتوصل إلى حل وسط وإنهاء الخلاف القائم بين مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية للحزب. وبعد الإجتماع ذهب مزغنة إلى مصالي وعرض عليه إقتراح الوفود الثلاثة وإنهاء الخلافات . لكن مصالي الحاج وافق بشرط أن يعترف أعضاء اللجنة المركزية بذنوبهم وأخطائهم[1].

وباختصار، فقد عقد أنصار مصالي مؤتمر لهم في بلجيكا، بعد أن تعذر عليهم عقده في فرنسا بسبب رفض الحزب الشيوعي الفرنسي إعطاءهم قاعة لعقد الإجتماع في بلدية بباريس يسيطر عليها الشيوعيين وذلك في الفترة الممتدة من 14 إلى 17 جوان 1954 . ووافق الحاضرون على التقرير الذي بعث به مصالي الحاج إلى المؤتمر. وقد حاول مصالي أن يكون لينا في موقفه تجاه أعضاء اللجنة المركزية، فوجه الدعوة إلى مجموعة كبيرة منهم يوم 1954/6/12، ودعاهم لحضور المؤتمر. ولكن بن خدة، لحول، سيد علي، كيوان، بودا، يزيد، الونشي، وفروخي، رفضوا حضور مؤتمر المصاليين ببلجيكا. ومن القرارات الهامة التى تمخض عنها ذلك المؤتمر:

---

(1). Mea-Culpa.

1. العمل على إعادة الأعضاء المفصولين من الحزب.

2. حرمان أعضاء اللجنة المركزية و أعضاء اللجنة الثورية للعمل من المشاركة في الحزب.

3. إستعادة أموال الحزب المخبأة عند أعضاء اللجنة المركزية.

4. مساندة نضال الشعب التونسي و الشعب المغربي.

5. إنتهاج سياسة العمل الثوري التى تضمنتها وثائق حزب الشعب الجزائري.

وتقرر في هذا المؤتمر كذلك، بناء على إقتراح من مصطفى اسطنبولي، إنتخاب مصالي رئيسا للحزب مدى الحياة، وإنشاء مجلس وطني للثورة "بدلا من اللجنة المركزية. ويتكون هذا المجلس من 30 عضو[1] ومكتب سياسي يتكون من:

1. مولاي مرباح
2. احمد مزغنة
3. فيلالي عبد الله
4. عيسى عبدلي
5. محمد ممشاوي
6. مصالي الحاج

ويلاحظ هنا أن كريم بلقاسم قد بعث بوفد من القبائل الكبرى لتمثيل تلك المنطقة في مؤتمر بلجيكا، وكان على إتصال مستمر برئيس الحزب. وعليه، فقد حضر من القبائل الكبرى علي زعموم وآيت عبد السلام[1]. غير أنه حافظ أيضا على إقامة علاقات طيبة بالثوريين وخاصة محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد.

---

(1). يمكن التعرف على هذه الأسماء من خلال مراجعة كتاب محمد حربي الآتي:
- Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 110.
(2). Harbi, Aux Origines du F.L.N.. La Scission P.P.A.-M.T.L.D., Op.Cit., p. 57.

وباقصاء المركزيين والثوريين الذين أنشأوا "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" للتوسط بين مصالي وأعضاء اللجنة المركزية للحزب، من المجلس الوطني للثورة الذي شكله أنصار مصالي في بلجيكا يوم 17 جوان 1954 (بدلا من اللجنة المركزية للحزب المنحلة) إنقسمت "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية " إلى قسمين وسار كل فريق في طريقه الخاص حتى يوم قيام الثورة وحصول الجزائر على إستقلالها سنة 1962 . ولعل الشيء العجيب في الموضوع أن كلا منهما، أي مصالي وأنصاره، وأعضاء اللجنة المركزية وأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كان يعمل ويهيء نفسه للعمل العسكري لتحرير الجزائر، لكن الفرق بين هاتين الفئتين أن بوضياف وجماعته كانوا أسرع من مصالي وأنصاره في تحديد تاريخ إعلان الثورة ضد فرنسا. فالملتفون حول رئيس الحزب قد حددوا تاريخ جانفي 1955 لانطلاق العمليات العسكرية ضد فرنسا بينما قرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بدء العمليات العسكرية في أول نوفمبر 1954 . وقد أكد هذه الحقيقة السيد عبد الحميد مهري الذي عايش المسؤولين في تلك الفترة وكان ينتمي إلى حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في ذلك الوقت. ففي رأيه الخاص أن مجموعة مصالي الحاج قامت بإنشاء منظمة عسكرية بعد إنتهاء أشغال المؤتمر في جوان 1954، وهناك أيضا أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل الذين إتفقوا فيما بينهم على البدء في الكفاح المسلح، ثم إن أعضاء اللجنة المركزية قد أنشأوا لجنة لدرس تشكيل منظمة عسكرية تطبيقا لقررات المؤتمر[1]. وأكد عبد الحميد مهري أن التوجه نحو الإنتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح كان موجودا بدرجات مختلفة لدى أكثر من طرف، لكن مصالي الحاج كان لايثق في قرارات اللجنة المركزية وأيضا الأطراف الأخرى التى كانت لاتثق بنفسها. وعليه، فالمشكل في رأي

---

(1). عبد الحميد مهري في حديث لجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ أول نوفمبر 1990 أجراه معه الصحفي عز الدين ميهوبي.

عبد الحميد مهري هو أن الأزمة نفسها أزمة ثقة بين القيادات . لكن من الناحية العملية، نجد في النهاية أنهم إنتهوا إلى تصور واحد وهو الإنتقال إلى الكفاح المسلح[1]. وبكل موضوعية، أشار عبد الحميد مهري إلى أن كل جزائري كان يتمني، آنذاك، لو في إمكانه أن يقضي على الإستعمار الفرنسي، ولكن المشكل أن كل الأفراد والأحزاب في الجزائر كانوا يستبعدون إمكانية تحقيق ذلك. وقد كانت هذه هي حقيقة الوضع سواء بالنسبة لفرحات عباس أو أعضاء فدرالية فرنسا أو جمعية العلماء حيث كان كل واحد يتمنى لو كانت عنده القدرة لتحرير البلاد، لكن في قرارات أنفسهم كانوا يعتقدون أن حزب الشعب غير قادر على ذلك، وهنا يكمن الإختلاف الأساسي. ولهذا "عندما نقول أن حزب الشعب الجزائري هو الوحيد الذي هيأ ونظم وأنضج الكفاح المسلح ليس معناه أن بقية الهيآت الآخرى ليست وطنية"[2].

ونستخلص من ما تقدم، أن مصالي وأنصاره عقدوا مؤتمرهم ببلجيكا في منتصف شهر جويلية 1954 بقصد إعادة تنظيم الحزب ثم الشروع في العمل الثوري. وكان الهدف من إنشاء المجلس الوطني للثورة واستعادة أموال الحزب المحجوزة عند اللجنة المركزية للحزب المنحلة وكذلك إسترداد مقرات الحزب والأسلحة المخزونة عند أعضاء اللجنة المركزية للحزب .كما يبدوا أن مصالي الحاج كان يؤمن بضرورة إعادة تنظيم الحزب والإنطلاق من جديد لإستعادة سيادة الجزائر واستقلالها بالنضال المسلح من خلال تحرير الجماهير[3]. وحسب وجه نظر فرحات عباس في الموضوع، فإن مصالي الحاج لم يكن مرتاحا لرجال "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "عند إستقباله لهم لأنه لم يكن أحد المشاركين في إنشاء وخلق هذه اللجنة الثورية ولم يكن مشاركا في قراراتها، ولهذا كان يطلب منهم وقتا للتفكير[4]. وفي نفس السياق نلاحظ أن

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 3 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ونفس الصفحة.

(3). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., p. 218.

(4). Ferhat Abbas, L'Autopsie d'une guerre. Paris: Editions Garnier, 1988, p. 51.

مصالي الحاج قد إغتاظ من حسين لحول وأعضاء اللجنة المركزية للحزب عندما علم أن لحول كان يسعى لإنشاء حزب آخر يحمل إسم "المؤتمر الوطني الجزائري". ولعل النقطة التى ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن وجود مصالي الحاج في المنفى وابتعاده عن الساحة السياسية جعله غير قادر على التحاور مع أعضاء الحزب والتشاور معهم. ولهذا أصبح مصالي يتأثر بالتقارير المتحيزة التى تصله من مولاي مرباح الذي فشل في إقناع العديد من الشخصيات البارزة في الحزب للإنضمام إلى صف رئيس الحزب وتطويق الخلاف القائم بين مصالي الحاج وأعضاء الحزب. وحسب الحقائق التي أتى بها محمد بوضياف، فإنه قد حاول أن يتعرف على وجهات نظر "المركزيين" و "المصاليين" في حالة قيام الثورة، وطلب من كريم بلقاسم وعمر أعمران أن يطرحا على مصالي وأنصاره، وكذلك على أعضاء اللجنة المركزية للحزب، ثلاثة أسئلة ويجيبوا عليها بصراحة تامة وذلك سنة 1954، وهذه الأسئلة هي:

1) هل أنتم مع الثورة ؟ وإلا فلماذا ؟
2) ماهو نوع المساعدة التي يمكن أن تقدموها للثورة في حالة إندلاعها؟
3) كيف يكون موقفكم إذا إندلعت الثورة خارج صفوفكم؟

فكان جواب المركزيين :نعم للثورة ولكن ليس في الحين ! أما المصاليون فكان ردهم رفض المبادرة بنوع من الإزدراء. فقد وصفوا أصحاب المبادرة بالديماغوجية والإنفصالية. وأكثر من ذلك، تجرأ مولاي مرباح وطلب من كريم بلقاسم أن يكف عن الإتصال بأعضاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" حالا[1]. وهكذا يتضح لنا أن مولاي مرباح قد ساهم في عزل مصالي الحاج عن بقية قادة الثورة بتصرفاته الخفيفة والطائشة في معظم الأحيان.

---

(1). محمد بوضياف في حوار مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 16-17 نوفمبر 1988 .

وتضاعفت المصائب علىمصالي الحاج في صيف 1954، حيث قرر وزير الداخلية الفرنسي آنذاك، فرانسوا ميتران، نقل مصالي الحاج إلى منفى جديد وذلك بقصد عزله ومنعه من المشاركة في أي عمل ثوري. وهذا زاد الوضع سوءا لأن صعوبة الإتصال به أدت إلى عزله وعجزه عن التأثير في مجرى الأمور أو التفاوض من أجل الوصول إلى نتيجة إيجابية.

كما أن مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب، احمد مزغنة، قد توجه إلى القاهرة يوم 15 أكتوبر 1954 رفقة زميله فيلالي للتباحث مع خيضر وبن بلة في القاهرة بقصد تكوين جبهة مشتركة وخاصة أن اللجنة المركزية قد بعثت أيضا وفدا عنها يقوده لحول حسين ومحمد يزيد. وهناك إكتشف مزغنة ومبارك الفيلالي أن تاريخ الثورة قد تحدد ويكون يوم أول نوفمبر 1954، وأن السلاح متوفر لخوض معركة التحرير، وأن جمال عبد الناصر قد التزم بتقديم الدعم الضروري للعمل الثوري في الجزائر[1]. وعليه فقد دخل مزغنة في حوار مع المسؤولين في جبهة التحرير، وتوصل في النهاية إلى إبرام إتفاق مع جميع الأحزاب الجزائرية للعمل من أجل تحرير الجزائر بالسلاح . وفي يوم 11 جانفي 1955 جاءت أخبار من القاهرة مفادها أن لجنة لتحرير الجزائر تشكلت من ممثلين عن الحركة الوطنية الجزائرية التى شكلها المصاليون في ديسمبر 1954 (وممثلها هو مزغنة) وجبهة التحرير الوطني (وممثلها محمد خيضر) وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (وممثلها الشيخ البشير الإبراهيمي) والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التابع لفرحات عباس (وممثله الشيخ بيوض)[2]. ورفض مصالي هذا الإتفاق مع جمعية العلماء والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لأنهما يعتبران من البورجوازيين. أما مبارك الفيلالي الذي عاد من القاهرة، فقد صار هو المسؤول عن "الحركة الوطنية الجزائرية" التابعة لمصالي واستقر في فرنسا. وبالنسبة لأحمد مزغنة فقد بقي في القاهرة وحافظ على

---

(1). Stora, Messali Hadj: 1898-1974, Op.Cit., p. 223.
(2). Ibid; p. 236.

على ولائه لمصالي الحاج. ولذلك قررت جبهة التحرير وضعه في السجن، بالإضافة إلى الشاذلي المكي، ولم يخرج من السجن في القاهرة إلا في سنة 1962 .

ولكن مصالي الحاج حافظ على علاقته المتينة مع مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم وبقي يتحاور معهما لغاية أفريل 1955 حيث تولى عبان رمضان المسؤولية في داخل الجزائر وقطع كل الإتصالات معه. وهناك من يقول أن جبهة التحرير قررت في شهر جوان من عام 1955 الحكم على مصالي بالقتل بعد أن رفض الإلتحاق بجبهة التحرير الوطني الجزائري. وعلى أية حال، فقد مكث في السجن لغاية جانفي 1959 حيث تم إطلاق سراحه، وعاش في فرنسا لغاية جوان 1974 حيث وفته المنية وتم نقل جثمانه إلى مدينة تلمسان أين يوجد ضريحه هناك...

الفصل الخامس عشر

تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة للتحرير الوطني الجزائري

مقدمة :

إن أزمة حزب الشعب الجزائري ترجع في الحقيقة إلى عام 1946 حيث برز الخلاف الحاد بين أنصار الأمين دباغين الذي كان يرى أنه لافائدة تجدي من المشاركة في الإنتخابات النيابية والبلدية وأنه لابد من الإعتماد على العمل السري وتدريب المناضلين للقيام بعمل عسكري، بينما كان مصالي يرى أن التنظيم السياسي لحزب قوي والعمل بطريقة شرعية والمشاركة في الإنتخابات والمطالبة بإستقلال الجزائر هي الأسس الصحيحة للعمل السياسي. وقد كان رأي مصالي، بصفته رئيسا للحزب، هوالذي تم إعتماده والعمل حسب توجيهات رئيس الحزب.

وبناء على ذلك، شارك حزب الشعب الجزائري في إنتخابات 10 نوفمبر 1946 وفاز 5 من أعضائه بمقاعد في البرلمان الفرنسي وهم: الأمين دباغين، محمد خيضر، جمال دردور، بوقادوم مسعود واحمد مزغنة [1]. كما قام عيمش عمار في سنة 1947 بمحاولة لإنشاء حزب جديد لأنه كان ضد وجهة نظر مصالي واتهم زعيم الحزب بأنه ديكتاتوري. ورد عليه مصالي الحاج بأنه يساري ومتطرف.

لكن الجناح العسكري لحزب الشعب الجزائري أحرز على إنتصار معتبر في أول مؤتمر للحزب الجديد: "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" الذي عقد

(1). STORA, Messali Hadj : 1898-1974, op.cit. pp. 202-205.

يوم 15 فيفري 1947 . ففي هذا المؤتمر تقرر إبقاء حزب الشعب الجزائري يشتغل بطريقة سرية وإنشاء "المنظمة الخاصة" التي تعتبر هي الجناح العسكري للحزب. وتزعم هذا الجناح آنذاك محمد بلوزداد الذي أصابه مرض خطير وتوفي في سنة 1952 . وقد خلفه في هذا المنصب حسين آيت احمد الذي إستعان في إقامة هياكل المنظمة السرية بخبرة ومساندة الأمين دباغين ومسعود بوقادوم. وكما ذكرت سابقا، فقد إجتمع قادة المنظمة السرية في منزل محمد بلوزداد يوم 13 نوفمبر 1947 بحي القبة بالجزائر العاصمة، وهم السادة : محمد بلوزداد، حسين آيت أحمد (المسؤول عن المنظمة في الجزائر العاصمة)، جيلالي بلحاج، أحمد بن بلة (مسؤول المنظمة الخاصة بناحية وهران)، محمد بوضياف (مسؤول المنظمة الخاصة في شرق البلاد)، جيلالي رجيمي، أحمد محساس، محمد ماروك . وحسب خطة هذه المنظمة التي بلغ أعضاؤها حوالى 1500 مناضل، فإن التدريبات للثورة ستأخذ حوالي سنة. لكن فى ديسمبر 1949 وقع تغير في قيادة المنظمة حيث حل احمد بن بلة محل حسين آيت احمد الذي تم إتهامه بأنه متواطىء مع المجموعة البربرية التي حاولت الإستيلاء على الحزب بزعامة رشيد علي يحي. وعندما حاولت مجموعة من المنظمة تأديب عبد القادر خياري فى تبسة تمكنت السلطات الفرنسية من إكتشاف المنظمة الخاصة وألقت القبض على نسبة كبيرة من المسؤولين فيها وذلك يوم 18 مارس 1950 . وهكذا نجحت فرنسا فى تشتيت أعضاء المنظمة السرية حيث إستطاعت أن تعتقل رئيس المنظمة السرية احمد بن بلة ورفيقه احمد محساس وتضعهما فى سجن البليدة ولكنهما تمكنا من الفرار إلى القاهرة سنة 1952 . وبالنسبة لآيت أحمد فقد سافر إلى القاهرة سريا وإستقر هناك. أما محمد بلوزداد فقد كان يعانى من مرضه إلى أن توفي بفرنسا يوم 14 جانفى 1952 [1]. وفيما يتعلق بمحمد خيضر الذى يعتبر هوالمفكر الكبير والمستشار للمنظمة السرية فقد قرر الإلتحاق بالقاهرة وخلق التأييد السياسي

(1). Benjamin STORA, Dictionnaire Bibliographique des militants nationalistes Algériens. Paris: Editions l'Harmattan, 1985, p. 271.

والعسكري للثورة الجزائرية وذلك بعد أن رفض تسليم نفسه للعدالة الفرنسية فى الجزائر (مثلما طالبته قيادة حزبه) لأنه لا يثق فى العدالة الإستعمارية مثلما قال.

وباختصار، فإن الكثير من أعضاء المنظمة السرية قد أصبحوا يعانون بعد مارس 1950 من متابعة الشرطة الفرنسية لهم والبعض الآخر منهم تمت محاكمتهم وألقت بهم السلطات الإستعمارية في السجون، وبعض الأشخاص هربوا إلى القاهرة وشرعوا يعملون ويهيؤون للكفاح المسلح من هناك. والشئ الذي تجدر الإشارة إليه هنا هو أن المناضلين الثوريين إستاؤوا من موقف حزبهم وقيادته التي طلبت منهم أن لايقاوموا الشرطة حتى لاتقدم فرنسا على حل الحزب. ولهذا واصلوا العمل بطريقة سرية.

لكن في المؤتمر الثاني لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية الذي إنعقد بالجزائر من 4 إلى 6 أفريل 1953 برزت قوة المنظمة الخاصة بشكل ملحوظ. ففي ذلك المؤتمر طالب أحد أعضاء الجناح العسكري في الحزب وهورمضان بن عبد المالك بإنشاء منظمة عسكرية لأن الحزب، في رأيه، يقوم على رجل واحدة والرجل الثانية مهملة. وبالفعل فقد تقرر في ذلك الشهر، أي أفريل 1953، إعادة تنظيم المنظمة الخاصة ومشاركة مصالي الحاج فيها بالإضافة إلى مصطفى بن بوالعيد[1].

وفي الحقيقة تبين في هذا المؤتمر أن أعضاء الحزب كانوا منقسمين إلى قسمين: قسم ينادي بإعطاء الأولوية للكفاح السلمي وتطوير الحزب إلى حزب علني له قوانينه الداخلية المعروفة وهيآته وسيره الديمقراطي(وهذا الجناح الذي يقوده بن خدة وحسين لحول هوالذي إنتصر)، وقسم آخر كان يرى لابد من إعطاء الأولوية للكفاح المسلح ومقاطعة الإنتخابات (وهذا الجناح كان يقوده مصطفى بن بـولعيـد ورمضان بن عبد المالك، وقد تمكن من فرض وجوده

(1). HARBI, Le FLN : Mirage et réalité, op.cit, p.90

بالمؤتمر الثاني للحزب). وطبعا كان هناك قسم آخر كان ينادي بالتوازن بين الكفاح المسلح والكفاح السلمي. وحسب شهادات بعض القادة الذين ينتمون إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فإن رئيس الحزب مصالي الحاج لم يكن يتصور الثورة عملا مسلحا آنذاك، أي لم يكن يتصور الإنتقال من الكفاح السلمي إلى الكفاح المسلح (مثلما تمت عملية أول نوفمبر 1954) بل كان يريد أن يخرج الحزب من جموده وأن يدخل عمل معركة المواجهة بعمل جماهيري، وإذا تطلب الأمر يمكن اللجوء إلى العمل العسكري[1]. ولهذا قام في بداية 1952 بجولة في مختلف أنحاء ولايات القطر لتهيئة الجماهير للثورة. وأكد السيد عبد الحميد مهري أن الإصلاحيين في الحزب كانوا يتخوفون من التوجه إلى العمل العسكري لأن ذلك يعني إعطاء فرصة للإستعمار للإنتقام من الشعب. كما أن إدارة الحزب كانت تعارض جولة مصالي الحاج في مختلف ولايات الوطن لأنه إذا خرج وبدأت الجماهير تتحرك فإن الإستعمار سيقوم بإبعاده ونفيه حتما، خاصة وإن الحزب مقبل على عقد مؤتمره الثاني[2].

وكيفما كان الحال، فإن أعضاء المنظمة السرية كانوا يشتغلون بصفة سرية منذ 1952 ولم ينتظروا من قيادة الحزب أن تعطيهم الموافقة على إنشاء المنظمة السرية لأن العمل الثوري يتطلب السرية وعدم الخضوع لبيروقراطية الحزب. ويبدوأن إعادة تنظيم المنظمة الخاصة في 1952 له علاقة قوية بالروابط التي قامت بين حركات التحرر في تونس والمغرب في بداية الخمسينات. فقد أكد محمد بوضياف أنه في ربيع 1952، وهي السنة التي أعيد فيها تنظيم المنظمة الخاصة، حل بالجزائر يومئذ ضابطان من الريف المغربي كلفهما الأمير عبد الكريم الخطابي بالإعداد لعمل ثوري منسق على مستوى الأقطار المغربية الثلاث الخاضعة للحكم الفرنسي. وقد إتصلا بقيادة الحزب ولكن لم يجدا لديها التجاوب المطلوب. ولذلك إتصلا بطريقة غير رسمية بالأخ عبد الحميد

(1). عبد الحميد مهري في حديث مع الصحفي عزالدين ميهوبي، منشور بجريدة الشعب الجزائرية، يوم الخميس أول نوفمبر 1990 ص 2 .

(2). . عبد الحميد مهري في حديث مع عزالدين ميهوبي، مرجع سابق، ص 2 .

مهري عضو اللجنة المركزية للحزب الذي نظم إتصالا بين الضابطين المغربيين ومحمد بوضياف. وبناءا على ذلك قام هذا الأخير بإستدعاء ديدوش مراد ليحضر لقاءه مع الضابطين القادمين من المغرب وبحث عملية الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي. ثم بعد هذا اللقاء، قام محمد بوضياف المسؤول عن ناحية قسنطينة في المنظمة السرية ، بالإتصال بالعربي بن مهيدي، نائبه في ناحية الشرق الجزائري، وديدوش مراد الذي كان مسؤولا عن ولاية بنفس المنظمة السرية[1]. وأكد عبد الحميد مهري الذي كان من المفروض أن يكون عضوا فيها، أن هؤلاء القادة هم الذين حاولوا ربط الكفاح المسلح في الجزائر مع إخوانهم التونسيين والمغاربة، وأعادوا تنظيم الحركة السرية دون علم الحزب، وقرروا البدء في الكفاح المسلح حتى ولو لم توافق إدارة الحزب، إذا إقتضى الأمر ذلك. وكان من المفروض حسب خطة هذه المجموعة، أن يبدأ الكفاح المسلح في خريف 1953 . ولكن وقع حادث إنفجار القنابل عن طريق الخطأ في 17 جويلية 1953 بالأوراس وذلك حين كان يقوم مصطفى بن بولعيد بصنع القنابل وتخزينها في دوار الحجاج بالأوراس. وحسب خطة أعضاء اللجنة السرية، فالكفاح المسلح يبتدئ في المغرب ثم في تونس ثم يلتحق الجزائريون بإخوانهم المغاربة والتونسيين. غير أن إنفجار مستودع صنع الذخيرة في الأوراس جعل الأمر يتأخر إلى غاية نوفمبر 1954 [2].

ويبدو أن هذا الإنفجار الذي هز الأوراس قد كاد يخلق مشكلة للحزب لولا أن مصطفى بن بولعيد قد إتصل بالأمين العام بن يوسف بن خدة وطمأنه بأن هذا العمل الذي نفذ دون علم القيادة في الحزب، قد وقع في مستودع قديم تابع للمنظمة السرية وأن تغطية القضية تتم بإرسال بعض الناس القادرين على تغطيتها ... ويومذاك أعطي لمصطفى بن بولعيد مبلغ 250,000 فرك قديم

(1). محمد بوضياف، في حديث مع محمد عباس، جريدة الشعب الجزائرية، العدد 16 والعدد 17، نوفمبر 1988 .

(2). عبد الحميد مهري في حديث مع عزالدين ميهوبي، المنشور في جريدة الشعب الجزائرية يوم أول نوفمبر 1990 .

(ربع مليون سنتيم) وهومبلغ كبير بقيمته الحالية، وأعطاه هذا الأخير كرشوة بقصد عدم الكشف عن خلفيات الإنفجار[1].

وباختصار، فقد كان قادة المنظمة السرية يتهيأون للعمل الثوري على مستوى المغرب العربي وذلك بقصد أن لاتبقى الحركة الثورية في الجزائر منعزلة، وخاصة أن فرنسا كانت عندها إستراتيجية للتفاهم مع التونسيين والمغاربة مقابل عدم تعاونهما مع الجزائريين والإلتزام بعزلهم. ولتجنب الإنعزال، قام الجزائريون بإنشاء مكتب للحزب في القاهرة، واتصل بن بلة بالحبيب بورقيبة في تونس عدة مرات ثم جاء بعده بوضياف وشنتوف إلى تونس للقيام بنفس المهمة. وذهب عبد الحميد مهري إلى العراق حيث حصل على السلاح من نوري السعيد. وتمكن الجزائريون من الحصول على دعم مالي من المملكة العربية السعودية تم تحويله إلى الجزائر عن طريق مصر[2].

غير أن الخلاف الخطير الذي نشب بين أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومصالي الحاج في خريف 1953 هو الذي كان له الأثر الكبير على نشاط جميع المناضلين. وأكد عبد الحميد مهري أن نسبة كبيرة من المناضلين في الحزب كانوا في البداية يؤيدون مصالي الحاج لأنه بسط القضية وقال : " نحن راقدون والعالم يتحرك"، وهذا يستجيب لرغبات المناضلين بما في ذلك منطقة القبائل. ولكن الأمور تغيرت فيما بعد، أي حين عاد محمد بوضياف وديدوش مراد من فرنسا في بداية سنة 1954، وأقنعوا المناضلين بأن مصالي الحاج لا ينوي القيام بالعمل المسلح حقيقة وأن هدفه الأول هو تطهير القيادة[3]. وأكد بوضياف أنه أعرب عن رغبته للدخول إلى الجزائر في بداية مارس 1954 بقصد رد "العناصر الضالة" إلى طريق الصواب، أي الذين تأثروا بالدعاية المصالية وأخذوا يفكرون في الإنحياز إلى رئيس الحزب. ولكن جوهر المهمة التي كان

(1). نفس المرجع الآنف الذكر.
(2). نفس المرجع الآنف الذكر.
(3). نفس المرجع الآنف الذكر.

ينوي القيام بها هي الحيلولة دون إنحياز العناصر الباقية من المنظمة الخاصة إلى صف المصاليين[1].

وبالفعل فقد إتصل بوضياف بزملائه في المنظمة الخاصة بعد عودته إلى الجزائر العاصمة أمثال مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي ورابح بيطاط، وتدارس أعضاء المنظمة الخاصة فيما بينهم لعمل شيئ ما، لوقف التصدع والإنشقاق في الحزب وإبعاد القاعدة النضالية عن الإنقسام الخطير الجاري على مستوى القمة. ومن خلال هذا اللقاء إنبثقت فكرة إنشاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" التي برزت إلى الوجود بصفة رسمية يوم 23 مارس 1954 [2].

وهكذا تم تكوين "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" من الحياديين أمثال محمد بوضياف، مسؤول التنظيم في فدرالية الحزب بفرنسا، ومصطفى بن بولعيد، عضو اللجنة المركزية للحزب، ومن المركزيين وأعضاء اللجنة المركزية المناهضون لمصالي الحاج، بشير دخلي، عضو اللجنة المركزية ومسؤول التنظيم في الحزب، ورمضان بوشبوبة ، عضو اللجنة المركزية للحزب والمراقب العام للتنظيم بالحزب. وأكد محمد بوضياف أن مصالي الحاج وأنصاره قد إستاؤوا من تنظيم " اللجنة الثورية للوحدة والعمل" في الوقت الذي كانوا فيه على وشك الإنتصار على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الذين خضعوا لضغط القاعدة وتنازلوا عن صلاحيات اللجنة المركزية لرئيس الحزب وأعطائه قسما من مالية الحزب لتحضير المؤتمر الوطني للحزب خلال ثلاثة أشهر. لقد كان ميلاد "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بمثابة مبادرة قد يترتب عنها إعادة النظر في الإنتصارات التي حققها المصاليون على اللجنة المركزية[3]. وقد تضمن إعلان " اللجنة الثورية للوحدة والعمل" ما يلي:

---

(1). محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 16-17 نوفمبر 1988 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر.

(3). محمد بوضياف في حديثه مع محمد عباس، في جريدة الشعب الجزائرية عدد 16 وعدد 17 نوفمبر 1988 .

1. المحافظة على وحدة الحزب من خلال عقد مؤتمر موسع وديمقراطي للحزب وذلك لضمان الإلتحام الداخلي والخروج بقيادة ثورية.

2. دعوة المناضلين إلى إلتزام الحياد وعدم الإنضمام إلى أي فريق[1].

وإذا كانت خطة المركزيين وممثليهما في "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" دخلي وبوشبوبة هي المحافظة على وحدة القاعدة وعدم إنضمام رؤساء الدوائر والولايات في الحزب إلى المصاليين، فإن خطة بوضياف ومصطفى بن بولعيد كانت تقوم على أساس الإستيلاء على القاعدة للبدء في الكفاح المسلح[2].

وقد قام أعضاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بإجراء إتصالات مع المصاليين والمركزيين لعقد المؤتمر الوطني وإنهاء الخلافات القائمة بينهم، لكن مصالي الحاج رفض فكرة التعاون مع المركزيين لأنه لايثق فيهم. وحسب إنطباعات عبد الحميد مهري، فإن أعضاء اللجنة المركزية للحزب يعتبرون في رأي مصالي الحاج قد إنتزعوا منه بعض السلطات وأصبحوا يقومون بالدور القيادي الذي كان يقوم به رئيس الحزب بمفرده. وعليه فالخلاف بين المركزيين ومصالي قد تفجر يوم قام المركزيون بإبعاد بعض الشخصيات الموالية لمصالي من الإدارة السياسية للحزب. ثم أن مصالي كان يعتبر نفسه هو رئيس الحزب ومن حقه أن يعين القيادات في الحزب ويستغنى عنها. وأكثر من ذلك تصور مصالي أنه بصفته المؤسس للحزب يحق له القيام بأي تصحيح دون اللجوء إلى القاعدة[3]. وقد إتضح لأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل منذ البداية أن مصالي كان يدعو للثورة ويقول لقد تجاوزتنا الأحداث في تونس والمغرب. لكنه كان يصر على تطهير الحزب وتشكيل قيادة في المستوى وذلك لضمان

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر.

(2). عبد الحميد مهري في حديث مع الصحفي عزالدين ميهوبي، المنشور، بجريدة الشعب الجزائرية العدد الصادر يوم فاتح نوفمبر 1990 .

(3). عبد الحميد مهري في حديث مع الصحفي عزالدين ميهوبي، المنشور، بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ أول نوفمبر 1990 .

الخط السليم. وتأكدت هذه الافكار لأعضاء " اللجنة الخاصة " عندما التقى مصطفى بن بولعيد بمصالي الحاج وقال له : " ياسيد الحاج أنا جئت من عند الجماعة التي ترجوك أن لا تكسر قاعدة الحزب ووحدته ونحن نضمن لك الكفاح المسلح" . وكان رد مصالي الحاج على مصطفى بن بولعيد :"أنا أبدأ اولا بتطهير الدار قبل الشروع في أي شيء آخر"(1).

وبعد القيام بهذه الاتصالات وفشل أعضاء "اللجنة الثورة للوحدة والعمل" في إقناع مصالي بقيام تصالح بينه وبين المركزيين، واتجاه مصالي لعقد مؤتمر يقتصر على أنصاره فقط، قرر أعضاء " اللجنة الثورية للوحدة والعمل" طرح اسئلة على المصاليين والمركزيين وذلك بقصد التعرف على موقف الطرفين في حالة قيام ثورة مسلحة. وأكد محمد بوضياف أنه خلال آخر إجتماع لأعضاء " اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بالبليدة طرحنا على دخلي وبوشبوبة (من اللجنة المركزية للحزب) السؤال التالي : هاهو مصالي قد عقد العزم على تنظيم مؤتمر خاص بأنصاره ومن المحتمل أن تحذوا اللجنة المركزية حذوه، ومعنى ذلك " أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل " قد فشلت في مهمتها الأولى وهي توحيد صفوف الحزب من جديد، فما العمل ياترى ؟ وكان جواب دخلي أنه يتعين على اللجنة أن تواصل عملها. وهنا وقع الخلاف بين دخلي وبوضياف ووضع حد "للجنة الثورية للوحدة والعمل"(2). وأكد رابح بيطاط أن العناصر الثورية في "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" كانت قد حافظت على علاقتها بأعضاء اللجنة المركزية إلى أن تأكدت أنها حققت إلى حد ما، ماكانت تنتظره من هذه العلاقة وهو تبليغ نداء الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لحل مشكل الجزائر. وعندئذ تقرر حل "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" والدعوة إلى إجتماع تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح وذلك بقصد دراسة

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر.

(2). محمد مهدي في حديثه مع عز الدين ميهوبي المنشور في جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ أول نوفمبر 1990 .

الوضعية المترتبة عن الطريق المسدود الذي آلت إليه اللجنة الثورية وتقرير ما ينبغي عمله[1].

وفي يوم 25 جوان 1954 إجتمع الأعضاء 22 من الثوريين الذين قرروا الإنتقال إلى العمل المسلح بعد أن عجزت قيادة حزبهم عن الإنتقال من مرحلة النضال السياسي من خلال الإنتخابات المحلية المزورة إلى مرحلة النضال العسكري وإسترجاع السيادة الجزائرية بقوة السلاح . وقد ترأس الإجتماع الذى إنعقد بمنزل الياس دريش في المدنية بالجزائر العاصمة، المناضل مصطفى بن بولعيد بينما قام محمد بوضياف والعربي بن مهيدى وديدوش مراد بتقديم تقارير مختلفة عن ما يجري في الساحة السياسية آنداك. وختم محمد بوضياف تقريره عن تطور الحزب والأزمة التي يتخبط فيها بالعبارات التالية: "نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة، ينبغي علينا، أمام أزمة الحزب ووجود حرب تحرير بكل من تونس والمغرب، أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا"[2]. وبعد تقديم التقرير في الصباح ، خصصت جلسة مابعد الظهر لمناقشة محتواه . وقد تبين بعد الحوار الطويل بين الحاضرين أن هناك من كان يفضل التريث في القيام بالثورة إلى أن يحين الوقت المناسب ويكون هناك استعداد تام لخوض المعركة ، بينما كان هناك قسم آخر يدعوا إلى الشروع في العمل المسلح بسرعة.

وبعد أخد ورد، قام المناضل سويداني بوجمعة وألقى كلمة مؤثرة في الحاضرين، وتساءل أمامهم : هل نحن ثوريين أم لا ؟ وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر للقيام بالثورة ؟ وانتهى الإجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية :

1 . إدانة إنقسام الحزب والمتسببين فيه.

---

(1). رابح بيطاط في حديث أجراه معه محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 15 يناير 1986 .

(2). محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب يومي 16-17 نوفمبر 1988 .

2 . الإعلان عن عزيمة مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية بالجزائر من الإنهيار.

3 . ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية[1].

وتتكون لجنة 22 من المناضلين الآتية أسماءهم :

أ) المنظمون الرئسيون :

1 . محمد بوضياف (مولود بمسيلة)

2 . مصطفى بن بولعيد (مولود في آريس)

3 . العربى بن مهيدى (مولود بعين مليلة)

4 . مراد ديدوش (مولود بالجزائر)

5 . رابح بيطاط (مولود بالوادي)

ب) المشاركون من منطقة العاصمة

6 . عثمان بلوزداد (مولود بالجزائر العاصمة)

7 . محمد مرزوقي (مولود بالجزائر العاصمة)

8 . الزبير بوعجاج (مولود بالجزائر العاصمة)

9 . الياس دريش (صاحب المنزل ـــ مولود بالعاصمة)

ت) المشاركون من منطقة البليدة

10 . بوجمعة سويداني (مولود بقالمة)

11 . أحمد بوشعيب (مولود بعين تموشنت)

ج) المشاركون من منطقة وهران

12 . عبد الحفيظ بوصوف (مولود بميلة)

13 . رمضان بن عبد المالك (مولود بقسنطينة)

---

(1). محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 17-16 نوفمبر 1988 .

د) المشاركون من منطقة قسنطينة

14 .محمد مشاطي (مولود بقسنطينة)

15 . عبد السلام حباشي (مولود بعنابة)

16 . رشيد ملاح (مولود بالميلية)

17 . السعيد بوعلي (مولود بالميلية)

هـ) المشاركون من شمال قسنطينة

18 . يوسف زيغود (مولود بسمندو)

19 . لخضر بن طوبال (مولود بقسنطينة)

20 . عمار بن عودة (مولود بعنابة)

21 . مختار باجي (مولود بسوق أهراس)

و) المشارك الوحيد من جنوب قسنطينة

22 . عبد القادر العمودي (مولود ببسكرة)[1].

وبعد الإنتهاء من النقاش والموافقة الجماعية على الشروع في العمل لإنطلاق الثورة المسلحة، قام أعضاء مجموعة 22 بإنتخاب محمد بوضياف بالإقتراع السري كمسؤول وطني، وكلف بتشكيل أمانة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الثورية وتطبيق القرارات التي إتخذتها مجموعة 22 في ذلك الإجتماع التاريخي بالمدنية . وفي اليوم الثاني، قام بوضياف بتشكيل الأمانة التنفيذية من نفس المسؤولين الذين يرجع إليهم الفضل في تنظيم الإجتماع وهم :

بوضياف رئيسا، والأعضاء الأربعة : العربي بن مهيدي، مصطفي بن – بولعيد، مراد ديدوش، ورابح بيطاط.

(1). هذه القائمة مستخلصة من المرجعين التاليين :

(أ) محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس المنشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 16-17 نوفمبر 1988 .

(ب) أرشيف الثورة الجزائرية الذي أشرف على جمع معلوماته محمد حربي والمنشور باللغة الفرنسية سنة 1981 من طرف دار النشر في فرنسا "Jeune Afrique"، ص 542 .

وفي أول إجتماع لها في حي القصبة بالجزائر العاصمة في منزل عيسى كشيدة (شارع بربروس) عقدت الأمانة التنفيذية إجتماعها الأول، ودرس الأعضاء الخمسة لمجموعة 22، اللائحة المصادق عليها في إجتماع 25 جوان 1954، ووضعوا قانونا داخليا للجنة، وقرروا ما يلي :

1. تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.

2. إستئناف التكوين العسكري إعتمادا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.

3. تنظيم الفرق التي تتولي جمع السلاح وصنع المفرقعات اللازمة للثورة المسلحة[1].

كما تم في ذلك الإجتماع الأول، توزيع المهام بين أعضاء اللجنة الخماسية، والتعهد بمواصلة العمل كقيادة جماعية وذلك حتى لا تتكرر الأخطاء التي أدت إلى إنقسام الحزب بسبب النزعة الفردية للمسؤولين في القمة . وتقرر في ذلك الإجتماع كذلك تكليف مراد ديدوش، بصفته مسؤولا عن منطقة العاصمة، أن يتصل بجماعة القبائل الكبرى ويحاول إقناعهم بالإنضمام إلى مجموعة 22 حتى تكون الثورة عارمة ويصعب على فرنسا أن تحتويها وتقضي عليها في المهد إذا كانت منحصرة في منطقة واحدة.

أما القوة الثانية التي كانت مؤيدة للثورة ولكنها لم تكن مشاركة في لقاء 22 فهي منطقة القبائل الكبرى . وكان قائدها كريم بلقاسم من أعضاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" ويميل إلى رئيس الحزب مصالي الحاج الذي كان ينادي بالعمل من أجل الثورة لكن بدون مشاركة أعضاء اللجنة المركزية. كما أن كريم بلقاسم كان متحفظا من محمد بوضياف وأعضاء اللجنة الثورية وذلك بسبب وجود علاقة قوية تربطهم باللجنة المركزية للحزب. ولذلك أرسل

---

(1). محمد بوضياف في حديثه مع محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 16-17 نوفمبر 1988 .

وفدا إلى مؤتمر بلجيكا لتمثيل منطقة القبائل الكبرى في مؤتمر المصاليين الذي إنعقد في الفترة الممتدة من 14 إلى 17 جوان 1954 . لكن كريم بلقاسم وجماعته الذين كانوا يؤيدون فكرة القيام بعمل مسلح ، بدأوا يغيرون فكرتهم عن أعضاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بعد أن إجتمعوا في يوم 25 جوان 1954 وقرروا الشروع في العمل المسلح. وإبتدأت الإتصالات، في الحقيقة، تجري بين أعضاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وبين كريم بلقاسم وجماعته في شهر ماي من عام 1954 وذلك بواسطة الهاشمي حمود. وبعد إجتماع 22 تقرر إرسال ديدوش مراد للتباحث مع كريم بشأن الإنضمام إلى مجموعة الثوريين. ولكنه لم يوفق في مهمته أيضا. فتقرر آنذاك إرسال مصطفى بن بولعيد الذي إستطاع أن يقنع كريم بلقاسم وجماعته بحضور إجتماعات قيادة الثورة، على أن يقرروا عقب ذاك مايشاءون. وإرتاح كريم بلقاسم لهذه الفكرة وشارك في إجتماع قادة مجموعة 22 برفقة عمر أوعمران، واستمع إلى تدخلات مسؤولي النواحي، وخرج بفكرة طيبة عن مجهودات الثوريين لبدء العمل المسلح وإقتناع بجدية الجماعة التي لم تحاول إقناع كريم بلقاسم ورفيقه عمر أوعمران بتضخيم الإمكانيات حيث لا ينفع التضخيم[1].

وفي نفس الوقت إستطاع كريم بلقاسم أن يلتقي ويتباحث مع مولاي مرباح، الرجل الثاني في حركة مصالي ، لكن مولاي مرباح عامله بخشونة وجفاء وسأله بلهجة حادة : ما مصير النظام في منطقة جرجرة ؟ وماذا كنتم تفعلون منذ 6 شهور؟ ولماذا هذا التقارب مع عناصر ندد بها رئيس الحزب؟ ثم طلب منه بلهجة آمرة: ينبغي أن تترك هذه الجماعة! [2]

وأكد محمد بوضياف أنه كان يدرك أهمية إنضمام منطقة القبائل إلى مجموعة 22، ولذلك قررت اللجنة الخماسية المنبثقة عن مجموعة 22 تحرير

(1). رابح بيطاط في حديث مع محمد عباس المنشور في جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 15 يناير 1986 .

(2). محمد عباس "مع المناضل بلقاسم كريم: أسد جرجرة" الشعب الجزائرية عدد 12 و 26 ديسمبر 1988 .

إستبيان وتقديمه إلى كريم بلقاسم لكي يعرضه على المصاليين والمركزيين في آن واحد. وخلاصة هذا الإستبيان هو الآتي:

1. هل أنتم مع الثورة ؟ وإلا فلماذا ؟
2. ماهونوع المساعدة التي يمكن أن تقدموها للثورة في حالة إندلاعها ؟
3. كيف يكون موقفكم إذا إندلعت الثورة من خارج صفوفكم[1]؟

وكان رد المصاليين هورفض المبادرة ووصف أصحابها بالديماغوجية والعمل الإنقسامي. أما المركزيون فكان جوابهم : نعم للثورة ولكن ليس في الحين! وآنذاك إقتنع كريم بلقاسم بصواب رأي الثوريين وتخلى عن تحفظاته إزاءهم، وقبل الإنضمام إلى اللجنة الخماسية المنبثقة عن مجموعة 22 وسمح له باطلاع نائبه أوعمران على كل القرارات التي تتخذها قيادة الثوريين[2].

أما المجموعة الثالثة التي لم تشارك أيضا في إجتماع 22 وكانت موءيدة للعمل المسلح فهي مجموعة الوفد الخارجي للحزب التي إستقرت بالقاهرة . ويتكون الوفد الخارجي من محمد خيضر واحمد بن بلة وآيت احمد. وإذا كان بن بلة هو المسؤول عن شراء السلاح وتزويد الثورة بما تحتاجه من مؤونة وذخيرة ، فإن محمد خيضر كان هو المسؤول السياسي ويساعده آيت احمد.

وباختصار، فقد عقد القادة الستة سلسلة من الإجتماعات إبتداء من شهر سبتمبر 1954 وقاموا بمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة. وفي النهاية، إتفق القادة الستة على ما يلي:

1 . تسمية المنظمة السياسية بـ: "جبهة التحرير الوطني الجزائري"
2 . تسمية المنظمة العسكرية بـ: "جيش التحرير الوطني الجزائري"
3 . اللامركزية في العمل نظرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسييرا فعالا وخاصة في وقت صعبت فيه الإتصالات.

---

(1). محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب بتاريخ 16-17 نوفمبر 1988 .
(2). نفس المرجع الآنف الذكر.

4 . ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يحين موعد عقد مؤتمر وطني في المستقبل.

5 . نظرا لفشل الأحزاب في توحيدهم وإستحالة الإتفاق على من يقود حركة التحرير فقد تقرر خلق جبهة جديدة ينضم إليها الأشخاص بصفة فردية إذا كانوا متفقين مع أهدافها وتوجيهاتها.

6 . إعتبار يوم 15 أكتوبر هو إنطلاق عملية تحرير الجزائر. إلا أن هذا اليوم تغير إلي أول نوفمبر 1954 بعد أن تبين أن علال الفاسي أفشى سر إعلان الثورة إلى محمد يزيد في القاهرة، وإن لحول حسين تمكن من معرفة تاريخ إنطلاق الثورة عن طريق بعض المناضلين الذين جندهم سويداني بوجمعة في فرقته[1].

7 . إعطاء الأولوية للداخل ، لأن الوفد الخارجي يقتصر دوره على شراء السلاح والذخيرة والقيام بالدعاية ، والقرارت تنبع من القادة المحاربين داخل الجزائر.

8 . توزيع المسؤوليات في داخل الجزائر كالتالي:

المنطقة الأولى : بقيادة مصطفى بن بولعيد (ونائبه بشير شيهاني)

المنطقة الثانية : بقيادة مراد ديدوش (نائبه يوسف زيغود)

المنطقة الثالثة : بقيادة كريم بلقاسم (ونائبه عمر أوعمران)

المنطقة الرابعة : بقيادة رابح بيطاط (ونائبه بوجمعة سويداني)

المنطقة الخامسة : بقيادة العربي بن مهيدي (ونائبه عبد الحفيظ بوصوف)

المنطقة السادسة : تعيين قيادها فيما بعد[2].

---

(1). محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب بتاريخ 16 و 17 نوفمبر 1988 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر.

أما فيما يتعلق برئيس اللجنة الذي هو محمد بوضياف، فقد تقرر أن يلتحق بالقاهرة ويتصل بالوفد الخارجي حيث يزوده بالوثائق اللازمة لإعلان الثورة ، وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج "صوت العرب" من القاهرة. غير أن إجراءات الحصول على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا جعلته يتأخر ولا يصل إلى القاهرة إلا يوم 2 نوفمبر 1954 . ومع ذلك فقد تمكن من إرسال بيان أول نوفمبر بالبريد السريع إلى القاهرة وأذيع في الوقت المحدد له . ولكي لا تتسرب المعلومات عن بيان أول نوفمبر 1954، قرر قادة الولاية الثالثة فرض رقابة على الصحفي محمد العيشاوي الذي تولى طباعة وسحب بيان أول نوفمبر بعد أن قام بتحريره محمد بوضياف ومراد ديدوش[1].

وفي يوم 10 اكتوبر، ويوم الأحد 24 أكتوبر 1954 عقد أعضاء اللجنة الستة الإجتماعين الأخيرين قبل قيام الثورة ، وفيهما تقرر تسمية المنظمة الثورية الجديدة "جبهة التحرير الوطني الجزائري" وفتح باب العضوية فيها لكل من يرغب في المساهمة في تحرير الجزائر من الإستعمار الفرنسي، أي أن الإنضمام يكون فرديا وليس حزبيا . كما تمت الموافقة في هذين الإجتماعين على جميع الترتيبات الخاصة بالشروع في العمل الثوري.

وبإيجاز، فإن اللجنة التي تضم 6 أعضاء قد قررت الشروع في العمل الثوري صبيحة يوم الأحد أول نوفمبر 1954، ثم بعد ذلك يتم تنظيم الثورة وهياكلها وتكييف مؤسساتها. وحسب رأي لخضر بن طوبال، وهو من مجموعة 22 الذين ساهموا في الإعداد للثورة المسلحة، فإن الثوريين قد فكروا جيدا في مسألة التحضير الجيد للثورة وأخذ الوقت الكافي لذلك بحيث يتم تجنب أي فشل محتمل لها. لكن في الأخير إستقر الرأي على الشروع في العمل الثوري حالا، ثم يأتي التنظيم فيما بعد، لأن إنتهاء الحرب في الهند الصينية وتفاوض فرنسا مع تونس والمغرب من جهة أخرى، قد ينتج عنهما

---

(1). Amar HAMDANI, Krim Belkacem, Le lion des Djebels. Paris: Balland, 1973, pp. 129-131.

تمركز القوات الفرنسية بالجزائر(1). وعليه، فإن قرار الثوريين كان هو "الكفاح المسلح في أسرع وقت وبالوسائل المتوفرة"(2). ونفس الحقيقة أكدها محمد بوضياف عندما قال بأنه لم تكن لدينا صورة دقيقة عن كيفية العمل، لكن الشيء الواضح في أذهاننا هو الشروع في العمل حالا من أجل نيل الإستقلال، والرغبة القوية بجعل الجماهير تشارك في العمل الثوري من أجل نيل الإستقلال والإطاحة بالكيان الإستعماري(3).

ويبدو أن قيادة اللجنة الثورية لجبهة التحرير الوطني قد وضعت إستراتيجية بسيطة في الإجتماع الأخير ببولغين يوم 24 أكتوبر 1954 وخلاصتها وضع الجميع أمام الأمر الواقع ، أي الشروع في حرب التحرير، ومن لا يتقدم للمساهمة فيها يعتبر غير وطني. وتحقيقا لهذا الهدف ، إفترق القادة الستة في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1954 وإلتحق كل واحد من الزعماء الخمسة بالمنطقة التي يرأسها وتنطلق منها العمليات العسكرية في ليلة الأحد، أي اليوم الأول من شهر نوفمبر 1954، على أن يلتقي الجميع في شهر جانفي 1955 في القاهرة لمراجعة إستراتيجية العمل الثوري . أما رئيس اللجنة الثورية لجبهة التحرير الوطني الجزائري ، السيد محمد بوضياف ، فقد سافر إلى سويسرا يوم 27 اكتوبر 1954 حيث كان من المفروض أن ينقل بيان أول نوفمبر إلى الوفد الخارجي للجبهة بالقاهرة ويذيعه من هناك . وفي نفس الوقت كان عنده موعد بسويسرا مع أصدقائه من اللجنة المركزية للحزب، محمد يزيد وحسين لحول، ومع فيلالي مبارك وأحمد مزغنة من حزب مصالي الحاج والمفروض أن يتوجه الجميع إلى القاهرة وتقع المصالحة النهائية بين الجميع. وعندما تندلع الثورة في أول نوفمبر 1954 سيجد هؤلاء أنفسهم أمام الأمر

---

(1). HARBI, Le F.L.N. Mirage et réalité, op.cit; p. 122.

(2). احمد بوشعيب في حديث مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 23 و 30 مارس 1987 .

(3). Le Monde du 7 Novembre 1962.

الواقع وما عليهم إلا الإختياريين الإلتحاق بالثورة أوبطلان إدعاءاتهم بأنهم يحبذون العمل من أجل إستقلال الجزائر(1).

ماذا وقع لقادة الثورة بعد إنطلاقها ؟

فيما يخص قائد المنطقة الأولى، مصطفى بن بولعيد، فقد إجتمع بمساعديه وطلب من كل منهم أداء اليمين على كتمان السر، ثم أطلعهم على تاريخ وساعة إندلاع الثورة وقرأ عليهم بيان أول نوفمبر باللغتين العربية والفرنسية. وفي ذلك الإجتماع تم تحديد المراكز التي تشن عليها هجومات المجاهدين ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 . وقد قال مصطفى بن بولعيد لقادة العمليات العسكرية أن قيادة الثورة تعلق آمالا كبيرا على المجاهدين في المنطقة الأولى بحكم أن هناك أسلحة متوفرة في تلك الناحية، وتنتظر منها الصمود لمدة 6 أشهر ريثما تلتحق المناطق الأخرى بركب الثورة . وأكد لهم مصطفى بن بولعيد بأنه وعد قادة الثورة بالصمود لمدة 18 شهرا(2) . وكما كان مخططا، فقد تمكنت أفواج المجاهدين من ضرب الأهداف المحددة في الساعة الواحدة من صبيحة أول نوفمبر 1954 . إلا أن المشكل الكبير الذي واجه مصطفى بن بولعيد هو مشكل السلاح الذي كان ينقص كثيرا . ولهذا قرر أن يتولي بشير شيهاني ، نائبه، قيادة المنطقة ، ويتوجه في شهر جانفي 1955 إلى تونس ثم إلى ليبيا لجلب السلاح وبحث هذه المسألة مع أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الجزائري. لكنه وقع في الأسر يوم 11 فبراير 1955 على الحدود الليبية-التونسية، وتم نقله إلى تونس حيث تم إستنطاقه وتحويله إلى سجن الكدية بقسنطينة أين تمت محاكمته وإصدار حكم عليه بالإعدام. إلا أنه تمكن من الهروب من سجن قسنطينة يوم 4 نوفمبر 1955 رفقة الطاهر الزبيري والعيفة مغلاوي، وعاد إلى الاوراس لإستئناف الكفاح حيث إطلع على مأساة حصلت

---

(1). احمد بوشعيب في حديث مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 23 و 30 مارس 1987 .

(2). محمد عباس، جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 9 أفريل 1986 .

في غيابه وهي إغتيال نائبه بشير شيهاني من طرف مجموعة من زملائه في الكفاح . إلا أن المخابرات الفرنسية تمكنت من إغتياله يوم 27 مارس 1956 بعد أن أرسلت إليه جهازا للإتصال إنفجر في وجهه عندما كان يجري تجارب عليه بقصد إستعماله[1].

أما القائد الثاني، مراد ديدوش، ونائبه يوسف زيغود فقد تمكنا من القيام بعمليات عسكرية رائعة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 . وقد كان ديدوش مراد من أكبر المخططين للثورة، ونجح إلى حد بعيد في تنشيط عمليات القتال بالمنطقة الثانية وذلك بقصد تخفيف الضغط على منطقة الأوراس. وفي يوم 18 يناير (جانفي) 1955 تمكنت القوات الفرنسية من التعرف على مكانه، فقامت قوات من المظليين الفرنسيين بمحاصرته وأصابته برصاصات قاتلة عندما كان يوجه القوات الفرنسية بقصد إعطاء فرص لجنوده للإنسحاب بسرعة. ثم خلفه في القيادة زيغود يوسف الذي يرجع إليه الفضل في القيام بعمليات 20 أوت 1955، وتخفيف الضغط على منطقة الأوراس، وكذلك يرجع إليه الفضل في عقد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956 حيث إقترح على كريم بلقاسم وعبان رمضان عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية ووضع نظام جديد يوحد بين مختلف المناطق ويستجيب للتطورات التي تعيشها مسيرة الثورة. وبعد النجاح الكبير الذي حققه زيغود يوسف في مؤتمر الصومام، وتشكيل مجلس وطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عنه، تقرر أن يتوجه عمار بن عودة إلى تونس لحل مشكلة السلاح، وأن يتوجه زيغود يوسف، رفقة إبرهيم مزهودي إلى منطقة الأوراس لحل بعض المشاكل التي برزت بعد إستشهاد مصطفى بن بولعيد قائد تلك المنطقة. وفي يوم 26 سبتمبر 1956 وقع في كمين نصبه له العدو، وقاتل إلى أن أستشهد[2].

---

(1). Benjamin STORA, **Dictionnaire biographiques des militants nationalistes Algériens**. Paris: L'Harmattan, 1985, p. 273.

(2). علي كاف في حديث مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 27 أكتوبر و 1 نوفمبر 1986 .

أما قائد المنطقة الثالثة، كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران، فقد وفق في المساهمة في عمليات التحرير منذ البداية حتى النهاية. وفي فاتح نوفمبر 1954، كان كريم بلقاسم يوجه العمليات العسكرية من مقر قيادته في قرية إيغيل إيمولا. وفي يوم 26 جانفي 1955 بعث بنائبه عمر أوعمران لمقابلة عبان رمضان في "عزوزة" قرب عين الحمام وذلك بقصد تجنيده للعمل الثوري. وبعد إتصالات عديدة إلتقى كريم بلقاسم ورابح بيطاط مع عبان رمضان في الجزائر، ووافقا على تكليفه بمهام معينة وبالتعاون مع ياسف السعدي . لكن بعد إلقاء القبض على رابح بيطاط يوم 23 مارس 1955 بالجزائر العاصمة ، شعر كريم بلقاسم بحزن شديد لأن عدم وجود قيادة ثورية قوية بالعاصمة سوف يحدث خللا كبيرا في مسيرة الثورية. وعليه، فقد قرر تعيين عبان رمضان مسؤولا عن الجزائر العاصمة، ونائبه عمر أوعمران مسؤولا عن المنطقة الرابعة التي هي ناحية الجزائر وما جاورها من مدن قريبة منها[1]. ثم قام عبان رمضان بدوره بتعيين بن يوسف بن خدة وسعد دحلب ومحمد بجاوي في مراكز مسؤولية كبيرة بالجبهة. كما قام بتدعيم ياسف السعدي وشجعه على القيام بأعمال الكومندوس في الجزائر العاصمة. وفي نفس الوقت قام كريم بلقاسم، بمساعدة عبان رمضان، بالعمل من أجل إنضمام قادة الحركات الساسية الوطنية إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري، ولم يتخلف عن ذلك إلا "الحركة الوطنية الجزائرية" التي يرأسها مصالي الحاج. فقد إنضم إلى الجبهة فرحات عباس، والأمين دباغين، والشيخ أحمد توفيق المدني، والشيخ محمد خير الدين، ثم الصادق هجريس من الحزب الشيوعي الجزائري. وعندما إنعقد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956 وتقرر إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عنه، تم تعيين كريم بلقاسم بلجنة التنسيق والتنفيذ بصفته قائد عام لجيش التحرير الوطني الجزائري. وخلفه في منصبه العقيد محمدي السعيد. وعليه، فقد إنتقل كريم إلى العاصمة لكي ينسق مع زملائه في لجنة التنسيق

(1). HAMDANI, Op.Cit; pp. 150-153.

والتنفيذ بين الولايات الستة التي أقرها مؤتمر الصومام. وعندما إستحال العمل في العاصمة في مطلع 1957 قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 25 فيفري 1957، الخروج من العاصمة حتى لا تنطفىء شعله الثورة في حالة إلقاء القبض على قادة الجبهة في الداخل. وإذا كان القائد الكبير للثورة العربي بن مهيدي قد تم إلقاء القبض عليه في ذلك اليوم، فإن كريم بلقاسم ومعه بن يوسف بن خدة قد تمكنا من الذهاب إلى تونس، ثم القاهرة وواصلا عملهما في الخارج إلى غاية 1962 .

أما بالنسبة لقائد المنطقة الرابعة ، رابح بيطاط ونائبه بوجمعة سويداني فقد حاول الأول تنظيم مجموعة الفدائيين التي تقوم بالعمليات العسكرية في الساعات الأولى من صبيحة أول نوفمبر 1954 لكنه إصطدم بمشكلة عويصة وهي أن مجموعة المناضلين بالبليدة قد رفض أعضاءها المشاركة في العمليات العسكرية وذلك نتيجة لبعض الإتصالات التي أجراها معهم زعيم المركزيين هناك لحول حسين، على ما يبدو[1]. ولذلك إضطر كريم بلقاسم أن يبعت بنائبه عمر أوعمران لكي يشارك في عمليات الفاتح نوفمبر بمدينة البليدة ويتعاون مع سويداني بوجمعة. أما بيطاط فقد شارك مع زمليه أحمد بوشعيب، فقد قاما بالهجوم على ثكنة بيزو بمدينة البليدة. وفي يوم 23 مارس 1955 تمكنت القوات الفرنسية من إلقاء القبض على رابح بيطاط، وحكمت عليه محكمة فرنسية يوم 16 أفريل 1955 بالأشغال الشاقة. وفي شهر ماي من عام 1961 تم نقله إلى السجن الذي يتواجد فيه الزعماء الخمسة في فرنسا. وبقي هناك مسجونا حتي يوم 20 مارس 1962 حيث تم إطلاق سراحه. أما نائبه سويداني بوجمعة الذي كان مسؤولا عن الشريعة فقد استشهد يوم 16 أفريل 1956 في معركة مع رجال الدرك الفرنسيين[2].

---

(1). Ibid, p.132.

(2). Mohamed HARBI, **Dictionnaire biographique des militants nationalistes Algériens.** Paris: Edition L'Harmattan, 1985, p. 332.

وفيما يخص المنطقة الخامسة (ناحية الغرب الجزائري) التي أسندت رئاستها إلى العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف، فقد كانت فيها العمليات العسكرية صعبة في البداية وذلك بسبب قلة السلاح والمؤونة. إلا أن بن مهيدي تمكن من تنظيم عملية تهريب السلاح من المغرب وإسبانيا وتسريبه إلى ناحية الغرب الجزائري ، وبذلك إستطاعت الثورة أن تعم أنحاء الجزائر كلها ولم تبق منحصرة في الأوراس أو جرجرة. وبعد إلقاء القبض على رابح بيطاط في بداية 1955 ووجود فراغ في قيادة العاصمة، جاء العربي بن مهيدي إليها ليساهم في تنظيمها والعمل على نجاح العمل الفدائي فيها. وفي مؤتمر الصومام، في أوت 1956، ترأس جلساته وأشرف على تنظيم المجلس الوطني للثورة الجزائرية وساهم في تكوين لجنة التنسيق والتنفيذ التي كان عضوا بها. وقد كان العربي بن مهيدي هوالمسؤول عن العمل الفدائي بلجنة التنسيق والتنفيذ. إلا أن قوات الجنرال "ماسو" قد تمكنت من إلقاء القبض عليه، صدفة يوم 25 فيفري 1957 الجزائر العاصمة وذلك عندما كانت تبحث عن بن خدة. وقد قدم للمحاكمة، وحكمت عليه محكمة فرنسية بالإعدام الذي نفذ فيه يوم 4 مارس 1957 .

أما فيما يتعلق بالسيد محمد بوضياف رئيس اللجنة الثورية، فقد سافر إلى القاهرة في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1954، وذلك بقصد التنسيق بين القيادة الثورية في الداخل والوفد الخارجي للثورة الذي يوجد مقره بالقاهرة. وفي العاصمة المصرية عقد بوضياف اجتماعا مع محمد خيضر، واحمد بن بلة، آيت احمد وإتفقوا على تكوين "اللجنة العليا المؤقتة للثورة"، وهي تتكون من: احمد بن بلة، الأمين دباغين، محمد خيضر، آيت احمد (احمد بن بلة، ودباغين مسؤولان عن السلاح، وخيضر وآيت أحمد مسؤولان عن المهام السياسة). أما في الداخل فقد أسندت المسؤولية إلى محمد بوضياف والعربي بن مهيدي[1]. وقد عاد بوضياف إلى سويسرا حيث إتصل بصديقه في النضال

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 186 .

مراد طربوش وطلب منه تشكيل إتحادية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا، ثم سافر إلى المغرب، عبر إسبانيا، لجمع السلاح وتسريبه إلى الجزائر. وقد إلتقي بزميله العربي بن مهيدي في شهر مارس عام 1955 الذي طلب منه السلاح بسرعة "وإلا اختنقنا". وحسب رأي احمد بن بلة، فإن محمد بوضياف كان هوالمسؤول عن مالية الجبهة ودفع ثمن السلاح الذي يتم شراءه من الخارج[1]. ويبدو أن محمد بوضياف لم يكن موافقا على تشكيل "لجنة عليا للثورة" في عام 1956 وخاصة عندما إستشار العربي بن مهيدي عندما إلتقيا بالمغرب، وقال لبوضياف: "إن الشعب يموت ولا حاجة لتكوين قيادة ليس لديها الإمكانيات اللازمة للتسيير من داخل البلاد"[2]. وتوقف نشاط محمد بوضياف في مجال العمل الثوري يوم 22 أكتوبر 1956 وذلك عندما وجهت إليه الحكومة التونسية والحكومة المغربية دعوة لحضور مؤتمر في تونس يوم 23 أكتوبر 1956 وقامت فرنسا بتحويل الطائرة المغربية المقلة للزعماء الجزائريين الخمسة، إلى الجزائر ثم إلى باريس أين وضعوا في السجن لغاية مارس 1962 .

لماذا توحد الجزائريون ضد فرنسا

لقد توسعنا في شرح التطورات السياسية ودور الحركات الوطنية الجزائرية في العمل من أجل تحرير البلاد من السيطرة الإستعمارية. وبدون شك، فإن الحركات الوطنية الجزائرية هي التي أثرت في الرأي العام الجزائري وحرضته على القيام بثورة مسلحة ليلة أول نوفمبر 1954 من سيطرة الأجانب في بلدهم وإنهاء سياسة تزوير الإنتخابات المحلية وحرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية في وطنهم.

والسؤال الذي يطرح هنا بالحاح هو: كيف توحد الجزائريون ، بالرغم من إختلاف أحزابهم، وقاموا بتأييد الثورة منذ البداية، وضحوا بكل ما يمتلكون

(1). نفس المصدر الآنف الذكر، ص 155 .

(2). محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس المنشور في جريدة الشعب الجزائرية، يوم 16-17 نوفمبر 1988 .

من أجل نجاح ثورتهم التحريرية ؟ والجواب على ذلك هو أن الشعور بالظلم والحرمان وبتطبيق القوانين الجائرة على الجزائريين هي العوامل الرئيسية التي دفعت بأبناء الجزائر أن يلتحقوا بالجبال أو ينخرطوا بخلايا جبهة التحرير في المدن والمساهمة في تحرير وطنهم من الأروبيين الغاصبين لخيرات الجزائر. وفي الحقيقة، كان هناك من يطالب بتأجيل عملية القيام بعمل مسلح إلى أن يتم تدريب الرجال وشراء السلاح وتوحيد العمل السياسي . لكن الرأي الذي إتفق عليه قادة الحركة الوطنية هو الشروع في الثورة حالاً والسلاح يمكن اقتناؤه، والأحزاب تتوحد في جبهة واحدة عندما تجد نفسها أمام الأمر الواقع، والشعب سيساند الثورة لأن جميع أبنائه يشعرون بالظلم والحرمان، وهم على إستعداد للإنضمام لأية حركة سياسية تقوم بالثورة ضد الأجانب في بلدهم.

ونستخلص من ما تقدم، أن هناك عدة عوامل ساعدت على توحيد الجزائريين وتحمسهم للعمل الثورى . ومن هذه العوامل نخص بالذكر النقاط التالية التي نعتبرها حيوية لمساندة الثورة وحصول الجزائر على إستقلالها في سنة 1962 .

1. النقطة الأولى : هي إنعدام المساواة بين الجزائريين والأروبيين حيث نجد في فرنسا كل السكان يصوتون على إختيار ممثليهم في البرلمان الفرنسي بينما نجد في الجزائر أن أبناء البلد الأصليين لا يحق لهم التصويت على أي مرشح للبرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري الذي تم أنشاؤه بمقتضى قانون 20 سبتمبر1947 . فالأروبيون في الجزائر الذين لم يكن يتجاوز عدددهم في أول نوفمبر 1954 حوالي 1,042,000 نسمة، كان يحق لهم في القانون الفرنسي إنتخاب 60 نائبا في المجلس الجزائري و15 نائبا في البرلمان الفرنسي و6 نواب في مجلس الشيوخ بفرنسا (حسب قانون 5 أكتوبر 1946) بينما كان لايحق لحوالي 8,745,000 جزائري أن يساهموا في إنتخابهم أو إختيار عدد النواب الذين يمثلونهم في هذه المجالس حسب عددهم السكاني. فالمسلمون، في القانون الفرنسي، لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية وبالتالي فهم محرمون من

الحصول على عدد من النواب يتماشى مع عددهم الحقيقي. وبعبارة أخرى، ان عدد المسلمون يزيد ثماني مرات عن عدد الأروبيين في الجزائر، لكن المساواة منعدمة بينهم وبين الأروبيين في التمثيل السياسي. وإذا كان القانون الفرنسي قد منحهم الحق لأول مرة بعد الحزب العالمية الثانية أن يختاروا 60 نائبا لتمثيلهم في المجلس الجزائري و15 نائبا في البرلمان الفرنسي و6 نواب في مجلس الشيوخ[1]، فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد التجأت إلى تزوير الإنتخابات وتعيين عملائها في المجالس المنتخبة من طرف المسلمين. ولهذا توحد أبناء الشعب وقادة الأحزاب ضد فرنسا، لأنهم فقدوا الأمل في الحصول على التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة وعدم وجود مساواة بينهم وبين الأروبيين.

2. النقطة الثانية : هي إنعدام الديمقراطية وإستعمال " ألفيتو" أو حق الإعتراض على أي قرار يتخذه المجلس الجزائري. وحسب قانون 20 سبتمبر 1947 فالمجلس الجزائري يتكون نصفه من الأروبيين والنصف الآخر من الجزائريين، والقرارات في هذا المجلس تتخد بالأغلبية. لكن المادة 39 من القانون تعطي الحق للحاكم العام في الجزائر أو اللجنة المالية بالمجلس أو ربع أعضاء المجلس أن يعترضوا على قرارات المجلس لمدة 24 ساعة، وآنذاك لا تتخد القرارات إلا بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس. وهذا معناه عرقلة المجلس ومنعه من إتخاذ قرارات لتطبيق النصوص الواردة في القانون . وهذا ماحصل بالفعل حيث أن القانون كان ينص على إعتبار الأعياد الإسلامية ، عيد الفطر ، عيد الأضحى، عاشوراء، المولد النبوي الشريف، كلها أعياد إسلامية. لكن نظرا لاعتراض الأروبيين على ذلك ورفضهم لتطبيق النصوص القانونية، رفضت الإدارة الفرنسية في الجزائر أن تعترف بهذه الأعياد الإسلامية . ونفس الموقف إتخذته الإدارة الفرنسية ضد اللغة العربية التي كان من المفروض أن تستعمل كلغة رسمية، مثل الفرنسية في التدريس والإعلام ونشر الكتب[2]. ومعنى هذا

---

(1). Charles-Henri FAVORD, Le F.L.N. et l'Algérie. Paris: Plon, 1962, p. 139.

(2). André NOUSCHI, La naissance du Nationalisme Algérien. Paris: Minuit, 1962, p.150

أن المجلس الجزائري وضع بقصد حماية مصالح الأوروبيين فقط مادام عندهم حق الإعتراض والمطالبة بإتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين .

3. النقطة الثالثة هي الزيادة الهائلة في السكان الجزائريين والنتائج المترتبة عن ذلك سواء من ناحية صعوبة العثور على عمل أومن ناحية الحصول على تعليم . فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن عدد السكان المسلمين في الجزائر قد زاد بما لا يقل عن مليون نسمة في الفترة الممتدة من 1948 إلى غاية 1954 (أنظر الجدول الموجود أدناه). ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة في السكان، كثرت البطالة وتجاوز عدد العاطلين عن الشغل 1,000,000 عامل في سنة 1954، وإضطر 300,000 عامل جزائري إلى الهجرة إلى فرنسا والبحث هناك عن عمل، وتوفير العيش لحوالي 1,500,000 نسمة في الجزائر[1]. وباختصار، فإن الفقر قد إنتشر في الجزائر بشكل لا مثيل له، ولذلك شعر الناس بالظلم، والتحقوا بالثورة وأيدوها بدون تردد في بداية 1954 .

تطور عدد سكان الجزائر بين 1856 و 1954 *

السنة	الأوروبيون	المسلمون	المجموع[1]
1856	180,300	2,307,300	2,487,600
1876	344,700	2,462,900	2,807,600
1896	578,500	3,781,100	4,359,600
1906	680,300	4,447,800	5,158,100
1926	833,400	5,150,800	5,984,200
1936	946,000	6,201,100	7,147,100
1948	922,000	7,679,100	8,601,400
1954	1,042,000	8,745,000	9,784,000

.*: Source : Charles-Henry Favrod, Le F.L.N. et l'Algérie. Paris : Plon, 1962, p. 139.

(1). Ibid; pp. 176-183.
(2). FAVORD, Op.Cit; p. 139.

4. النقطة الرابعة: هي أن الأوروبيين في الجزائر قد إستولوا على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة في الجزائر وإستأثروا بخيرات الوطن وذلك على حساب أبناء البلد الأصليين. فالإحصائيات تشير إلى أن 72٪ من الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة مقابل 16٪ من الأوروبيين، لكن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي 109 هكتارات للأوروبي، و14 هكتار فقط للجزائري[1]. كما يلاحظ أن الجزائريين كانوا يعانون من الفقر والمجاعة في سنة 1954 حيث أن المدخول المالي للفلاح الجزائري لم يكن يتجاوز 20,000 فرنك فرنسي قديم، أي أن الفلاح الجزائري كان يحصل على أقل مدخول مالي في العالم بعد الفلاح الهندي الذي كان يقل عنه بعض الشيء[2]. وكما يتضح من الجدول التالي لتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة في سنة 1954، فإن 73٪ من الفلاحين الجزائريين كانوا يملكون أقل من 10 هكتارات. وإذا كان معدل ما يحصل عليه الجزائريين في سنة 1911 حوالي 163 كيلوغرام من القمح في السنة، فإن تلك الكمية قد إنخفضت في سنة 1953 إلى 119 كيلوغرام فقط. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن إنخفاض الكمية من الشعير حيث كان معدل ما يحصل عليه الجزائري في سنة 1911 حوالي 174 كيلوغرام وإنخفضت الكمية إلى 83 كلغ سنة 1953 . وهذه الحقائق تعطينا فكرة عن معاناة الجزائري وصعوبة حصوله على الغذاء الضروري له. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن 46٪ من الفلاحين الجزائريين كانوا في بطالة تامة ولا يجدون أي عمل يقومون به ويحصلون على راتب، ولو بسيط، لشراء الغذاء الضروري لهم ولعائلاتهم[3]. وحسب الإحصائيات الفرنسية فإن معدل مدخول الفلاح الجزائري في سنة كان 1954 كان لايتجاوز 20,000 أو 22,000 فرنك قديم بينما كان معدل مدخول الأوروبي 870,000 فرنك قديم[4]. وبإختصار ، فإن 7 ملايين فلاح جزائري كانوا يشعرون بالظلم والفقر والبطالة وكانوا على إستعداد تام لتدعيم الثورة والإنضمام إليها لإستعادة حقوقهم المهضومة.

---

(1). NOUSCHI, Op.Cit; pp. 116-120

(2). Colette et Francis JEANSON, L'Algérie hors la loi. Paris: Editions du seuil, 1955, p. 144.

(3). Robet ARON, Les Origines de la guerre d'Algérie. Paris: Fayard, 1962, pp. 224-233.

(4). Ibid; p. 227.

توزيع الأراضي الصالحة في الجزائر 1954 (بالهكتارات)*

أراضي يملكها الأوروبيون		أراضي يملكها المسلمون		
المساحة	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
40,000 هـ	8,000	1,850,000 هـ	391,000	10 هـ أو أقل
209,000 هـ	7,000	3,013,000 هـ	118,000	50-10 هـ
306,000 هـ	4,000	1,226,400 هـ	17,400	100-50 هـ
1,202,000 هـ	5,000	1,108,000 هـ	5,000	500-100 هـ
963,000 هـ	900	414,700 هـ	600	أكثر من 500 هـ
2,720,000 هـ	24,900	7,612,100 هـ	532,000	المجموع

* Sources : Robert Aron, Les Origines de la guerre de l'Algérie. Paris: Fayard, 1962, P. 224.

5. والنقطة الخامسة التي تؤخد بعين الإعتبار هي قضية القروض والدعم المالي للزراعة والصناعة. فالإحصائيات تشير إلى أن الأروبيين كانوا يسيطرون على المؤسسات التي تقدم دعما للزراعة. ففي سنة 1952 كان هناك 14,082 مزارع أروبي تلقوا قروضا مالية لاتقل عن 12,300 مليون فرنك قديم في حين تلقى 8,401 مزارع جزائري قروضا لا تتجاوز 2,600 مليون فرنك قديم[1]. وبالنسبة للقروض التي تعطى لتدعيم الصناعات الخفيفة، فإن إحصائيات 1954 تؤكد حقيقة مذهلة وهي أن 92 ٪ من القروض ذهبت إلى 65,000 مؤسسة صناعية أروبية حيث تلقت 375 مليار فرنك قديم، بينما تلقت 100,000 مؤسسة جزائرية 33 مليار فرنك قديم فقط[2]. ونستخلص من هذه الفروق الكبيرة في القروض، أن الجزائريين كانوا لايحصلون إلا على مساعدة مالية ضئيلة في ميدان القروض لا تتجاوز 8٪ وهذا ما جعلهم يشعرون بالظلم ويؤيدون الثورة بدون تحفظ.

---

(1). NOUSCHI, Op.Cit; p. 122
(2). ARON, Op.Cit; p. 228.

6. والنقطة السادسة التي يتعين علينا أن نشير إليها هي أن الموظفين الجزائريين، بصفة عامة، كان عددهم ضئيلا وذلك بسبب عدم حصول أبناء الشعب الجزائري على مستوى رفيع من التعليم، ولهذ لم يكن بإمكانهم منافسة أي أروبي. ففي بداية الثورة المسلحة عام 1954 لم يكن يتجاوز عدد الجزائريين الذين يحصلون على راتب شهري أكثر من 375,000 عامل، في حين كان عدد الأروبيين الذين كانوا يحصلون على راتب شهري بانتظام حوالي 250,000 عامل[1]. أما الجزائريون الموظفون في الحكومة العامة فلم يكن عددهم يتجاوز 8 أشخاص من جملة 2,000 موظف[2]. وبدون شك فإن هذه الحقائق تؤكد حرمان الجزائريين من الحصول على وظائف في الدولة، وهذا ما شجع كل متعلم لم يحصل على وظيفة أن يؤيد الثورة عند إندلاعها بدون تردد.

7 .والنقطة السابعة : هي حرمان الجزائريين من التعليم لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن التعلم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الإحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية. ولهذا كان الأروبيون يتدرعون بحجة أن الفلوس غير موجودة لتلبية حاجيات الجزائريين لكنها كانت موجودة لتنفق على كبار الأثرياء والمساهمين في البورصة والأملاك العقارية[3]. ففي سنة 1954 كان عدد الطلاب الجزائريين في 49 ثانوية بالجزائر لايتجاوز 5,308 تلميذ، مقارنة بـ 34,468 تلميذ أروبي. ومعنى هذا أنه كان هناك تلميذ واحد في التعليم الثانوي بالنسبة لـ 300 مواطن في فرنسا، بينما كانت النسبة في الجزائر تلميذ واحد لـ 227 مواطن فرنسي. أما المسلمون فلا تتجاوز النسبة تلميذ واحد لـ 15,342 مواطن جزائري. ولهذ كان هناك 1,800,000 طفل جزائري بدون تعليم ولا يعرفون القراءة والكتابة في سنة 1954، ومستقبلهم مظلم[4]. وبكل تأكيد فإن هذا الجيش من الأميين قد ساند الثورة منذ البداية بدون نقاش.

---

(1). Ibid; p. 228.

(2). JEANSON, Op.Cit; p. 167.

(3). Ferhat ABBAS, L'autopsie d'une guerre. Paris: Editions Garnier, 1980, p. 90.

(4). FAVORD, Op.Cit. p. 178.

وبطبيعة الحال، فإن شعور الناس بالظلم والحرمان والفقر قد مهد الطريق للثورة، وليست هناك مبالغة اذا قلنا أن هذه العوامل قد عجلت باندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1954 . لكن الغليان السياسي وإقدام الإدارة الأروبية في الجزائر على تزوير الإنتخابات البرلمانية والبلدية هي التي غيرت مجرى الأمور بصفة ملموسة بعد قانون 1947 . فالقادة السياسيون المسلمون قد تأكدوا بما لايدع مجالا للشك أن الإدارة الفرنسية كانت مصممة على حرمانهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الجزائري أو مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة، وإعطاء تلك المناصب لعملائها المتواطئين مع الإدارة الإستعمارية. وكان زعيم هذه الحركة الإستعمارية الذي إشتهر بتزييف الإنتخابات في الجزائر هو الحاكم العام "مارسيل أدومند نايجلان Neagelen" الذي عينته الحكومة الفرنسية في سنة 1948 لتطبيق القانون الجديد. ففي إنتخابات أفريل 1948 الخاصة بانتخاب النواب للمجلس الجزائري، قام نايجلان بتزوير الإنتخابات ومنح 43 مقعد للمستقلين (عملاء فرنسا) والسماح لحركة إنصار الحريات الديموقراطية أن تحصل على 9 مقاعد فقط والإتحاد الدمقراطي لحركة البيان الجزائري 8 مقاعد. وهذا معناه أن الأروبيين نالوا 60 مقعدا في المجلس الجزائري، بالإضافة إلى 43 مقعد انتزعت من الأحزاب الوطنية وأعطيت لعملاء فرنسا. وقد قام نائب في البرلمان الفرنسي بكتابة رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي جيل موك بتاريخ 14 أفريل 1949، وحذره من الأسلوب الذي إستعملته الإدارة الفرنسية في الجزائر لتزوير الإنتخابات لأن الإدارة هي التي عينت النواب المسلمين الموالين لها. لكن الحكومة الفرنسية لم تبالي ولم تقم بأي مجهود لإحترام قوانين الإنتخابات[1].

وبعد أن كثرت الفضائح السياسية وتزوير الإنتخابات بطريقة مفضوحة، قررت الحكومة الفرنسية إستدعاء الحاكم العام "نايجلان" يوم 15 أفريل 1951 وتعيين " روجي ليونارد " حاكما عاما على الجزائر الذي ينتمي إلى سلك

(1). FAVORD, Op.Cit. p. 110.

الشرطة[1]. وفي الإنتخابات البرلمانية يوم 17 جوان 1951، أثبت الحاكم العام الجديد مهارته في سلك الشرطة حيث تحالف مع عمداء بلديات الجزائر ضد الوطنيين الجزائريين، ونجح في منع قادة الأحزاب الجزائرية من الحصول على أصوات تمكنهم من الدفاع عن أبناء البلد الأصليين[2]. وقد إستفاد روجي ليونار من دعم وزير الداخلية الفرنسي السيد "ميتران" في سنة 1954 حيث أعلن "فرنسوا ميتران" أن تمرد الجزائريين يعتبر بمثابة تمرد مجموعة من المواطنين الفرنسيين في الأراضي الفرنسية. وهذا معناه، في رأيه، أن الثوار الجزائريين يعتبرون أعداء للوطن "والمفاوضات الوحيدة التي يمكن إجراؤها معهم هي الحرب"[3].

وبمجرد إندلاع الثوة في فاتح نوفمبر 1954، قامت السلطات الفرنسية في الجزائر، كعادتها، بحملة واسعة ضد كل الوطنيين الجزائريين وألقت القبض على كل من تشم فيه رائحة الوطنية الجزائرية. وفي يوم 5 نوفمبر 1954 أقدمت السلطات الفرنسية على حل حركة إنتصار الحريات الدمقراطية وإضطهاد قادة هذا الحزب وسجنهم، مع العلم أن قادة هذه الحركة لم يشتركوا في عمليات الاعداد للثورة والتحضير لها لأنهم كانوا دائما يشترطون توحيد جميع الأحزاب والقيام بعمليات عسكرية مشتركة بعد توحيد الصفوف[4]. ولكن بالنسبة للسلطات الفرنسية في الجزائر، فلا فرق بين جزائري شارك في الإعداد للثورة وجزائري آخر لم يقم بعمل وطني ضدها، فالجميع يتعرضون للإضطهاد والعقاب، وهذا العمل التعسفي من طرف الأروبيين في الجزائر هو الذي وحد بين جميع الجزائريين ضد السلطات الفرنسية. والدليل على هذه الحقيقة هي أن بن خدة وبودة (من حركة أنتصار الحريات الديمقراطية) قد إلتحقا بالثورة في شهر جوان من عام 1955 بعد سجنها وإقتناعهما بأنه لامفر من الإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني والمشاركة في التنظيم السياسي للجبهة الذي كان يشرف

(1). Ibid; p. 97.
(2). "Le tournant Algérien" Esprit, N° 10 (Octobre) 1951, pp. 328-348.
(3). JEANSON, Op.Cit; p. 183.
(4). Mohamed HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité. Paris: Editions Jeune Afrique, 1980, p. 134.

عليه عبان رمضان بالجزائر العاصمة. ونفس الشيء حصل بالنسبة لجمعية العلماء والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث إنضم الجميع إلى جبهة التحرير وتعاون قادة هذه الحركات الوطنية مع جبهة التحرير ضد السلطات الفرنسية في الجزائر.

وكما هو معلوم، فإن اليد الحمراء الفرنسية قامت بإغتيال نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ العربي التبسي في سنة 1956 . أما عباس فرحات، فقد تمكن من الهروب إلى القاهرة والإنضمام إلى جبهة التحرير في أفريل 1956 . ونستخلص من ما تقدم أنه لم تكن هناك رغبة أو إرادة للتعاون بين الأروبيين والجزائريين، وكل طرف حاول أن يفرض وجوده علىالطرف الآخر. وحسب إحصائيات 1948، فإن الجزائريين قد تمسكوا بالقيم الإسلامية وتكلموا اللغة العربية وحافظوا على هويتهم الوطنية. فبعد أكثر من قرن من الحكم الفرنسي لم يكن يتكلم الفرنسية في عام 1948 سوى 15٪ من الرجال المسلمين و6٪ من النساء المسلمات، و6٪ من الرجال و2٪ من النساء الذين يجيدون الكتابة باللغة الفرنسية. وبالنسبة للأروبيين لم يتجاوز عدد الذين يتكلمون اللغة العربية 20٪ من الرجال و 10٪ من النساء. أما الذين يكتبون باللغة العربية، فالعدد لا يتجاوز 1,7٪ من الرجال و0,5٪ من النساء[1]. وهذه الحقائق تكشف لنا عن الهوة الموجودة بين الأروبيين والمسلمين وإنعدام الإتصال والتخاطب بين الأفراد الذين يعيشون في بلد واحد. وعليه، فإن التعنت الأروبي قد ساهم في دفع الجزائريين إلى المحافظة على وحدتهم ولغتهم وثقافتهم العربية الإسلامية.

لكن، في الحقيقة، يعتبر قانون 20 سبتمبر 1947 الذي يحمل رقم 47-1853 هو الذي جسد فكرة التفرقة العنصرية وعدم المساواة بين الأروبيين والمسلمين. فحسب هذا القانون الأعوج، تعتبر الجزائر مجموعة من الولايات تخضع لحاكم عام، وتتمتع بالإستقلال المالي.وعليه، فإن الحاكم العام

---

(1). Robert Aron, Les origines de la guerre de l'Algérie. Paris: Fayard, 1962. p. 297.

هو السلطة المسيرة للجزائر والولاة يخضعون له، ويساعده في وظيفته مجلس للحكومة العامة ومجلس جزائري. وهذا معناه رفض فكرة إنشاء حكومة جزائرية مثلما كانت تطالب الأحزاب الساسية الوطنية في الجزائر. ولذلك توحدت الأحزاب الوطنية ضد الأروبيين الذين حافظوا على نفوذهم السياسي في الجزائر بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية. وتجسدت فكرة عدم المساواة في المادة 30 من القانون الصادر يوم 20 سبتمبر 1947، حيث نصت على التفرقة بين الناخبين الأروبيين الذين يحملون الجنسية الفرنسية وعددهم في حدود 50,000 ناخب، والذين يحق لهم إنتخاب نصف أعضاء المجلس الجزائري، وبين الناخبين الذين يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية، وعددهم حوالي 1,500,000 ناخب. وعليه فإن المسلمين الذين يعتبرون، حسب المادة الثانية من قانون 20 سبتمبر 1947، أحرارا يتمتعون بالمساواة التامة بين جميع السكان في الولايات الثلاثة بالجزائر، لايحق لهم إلا إنتخاب نصف أعضاء المجلس الجزائري حتى ولو أن عددهم ثلاثة أضعاف عدد الأروبيين! وباختصار، فإن هذه التفرقة بين الأروبيين والمسلمين تعني إنعدام المساواة وحصول الأروبيين على 60 مقعد في المجلس الجزائري، بينما يحصل المسلمون على 60 مقعد آخر لايزيد عن المقاعد المخصصة للأروبيين. ونفس التفرقة العنصرية نلاحظها في تكوين مجلس الحكومة العامة حيث نصت المادة السابعة من قانون 1947 على تشكيل المجلس كالتالي:

2 يعينهما الحاكم العام،

2 ينتخبهما المجلس الجزائري (واحد من الأروبيين وآخر مسلم)

1 رئيس المجلس الجزائري

1 نائب رئيس المجلس الجزائري.

وهذا يعني أن المسلمين لن يحصلوا إلا علىمقعدين من جملة 6 مقاعد (أي العضو المنتخب في المجلس الجزائري ونائب رئيس المجلس الجزائري) فنسبة التمثيل هي 2 لـ 4 أو 2 من 6، والأغلبية دائما للأروبيين.

أما بالنسبة للتمثيل في البلديات فقد تقرر في قانون 1947 أن تترك هذه المسألة للمجلس الجزائري وذلك بصفته السلطة التشريعية في داخل البلاد[1]. وعليه، فإن القانون الصادر في 20 سبتمبر 1947 قد جسم التفرقة بين سكان الجزائر ومنح للفرنسيين الذين لم يكن يتجاوز عددهم مليون شخص نفس التمثيل السياسي لحوالي 9 ملايين مسلم جزائري. وهذه التفرقة العنصرية وعدم المساواة هي التي وحدت صف المسلمين ضد الأوروبيين الذين إستحوذوا على السلطة بقصد المحافظة على نفوذهم السياسي في أرض الجزائريين المسلمين.

ومثلما ذكرت سابقا، فإن وحدة الجزائريين قد تدعمت بصفة ملموسة عندما التجأت الإدارة الفرنسية إلى تزوير الإنتخابات وحرمان المسلمين الوطنيين من الحصول على المقاعد المخصصة لهم في المجلس الجزائري. فالفلسفة السياسية للأوروبيين والحاكم العام في الجزائر قد قامت منذ 1830 لغاية 1954 على أساس خدمة مصالح الأوروبيين على حساب المسلمين. وقد أكد هذه الحقيقة نايجلان، الحاكم العام للجزائر في خطابه الإفتتاحي للمجلس الجزائري يوم 21 ماي 1948، إذ أبلغ النواب بأنه لا يمكن الفصل بين مصير السكان الذين قدموا إلى الجزائر وبين فرنسا. كما أطلعهم بأنه منشغل بشيء واحد وهو خدمة المصالح الأساسية لفرنسا وكذلك مصالح الجزائر. وكرر في خطابه عدة مرات أن مصير 8 ملايين ساكن بالجزائر مرتبط بصفة نهائية بمصير فرنسا. وبالفعل فقد قامت الإدارة الفرنسية بتزوير إنتخابات 1948 وقامت بتعيين 43 من عملائها في المجلس الجزائري ولم تسمح لحزب الشعب إلا بالحصول على 9 مقاعد وحزب البيان على 8 مقاعد. ونتيجة لهذا التزوير أدرك قادة الأحزاب الوطنية في الجزائر أنه يتعين عليهم أن يتوحدوا لأن الأوروبيين عقدوا العزم على إبقاء الجزائريين تحت نفوذهم وإعتبار الجزائر ملكا لهم وليس للشعب الجزائري. وباختصار، أن هذا البلد بالنسبة للأوروبيين، هوعبارة عن أرض مهجورة فاستولى عليها الأوروبيون وضموها إلى فرنسا[2].

---

(1). Colette et Francis JEANSON, L'Algérie hors la loi. Paris: Editions du Seuil, 1955, pp. 77-79.
(2). Ibid; p. 89.

الفصل السادس عشر

الإنطلاقة القوية لثورة أول نوفمبر 1954

مقدمة :

في الساعة الواحدة من ليلة أول نوفمبر 1954 إنطلقت الرصاصات الأولى لثورة التحرير الكبرى، كما هو مخطط لها. واستطاع قادة الولاية الأولى والثانية والثالثة والرابعة إلى حدما، أن يباغتوا القوات الفرنسية ويخلقوا الرعب في نفوس الأوروبيين الذين كانوا يعتمدون على الجيش الفرنسي لتوفير الأمن لهم في الجزائر.

وفي الحقيقة، إن إستراتجية قادة الثورة الجزائرية كانت تقوم على أساس خلق جهاز سياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري بحيث يكون هذا الجهاز قادرا على شرح معنى وأهداف الثورة وذلك بقصد كسب تأييد الشعب وخلق علاقات تعاون متينة بين السكان وقيادة الثورة. ولكي يثبت الجهاز السياسي مصداقيته ودعمه الشعبي فقد تقرر شن حملة واسعة ضد الخونة والمتعاونون مع الإستعمار الفرنسي. كما قامت إستراتجية قادة جبهة التحرير على أساس خلق عدم الإستقرار وإنشاء مناطق محررة من النفوذ الفرنسي، تكون بمثابة مقرات للقيادة الثورية.

ونظرا لإتساع الجزائر وصعوبة التنقل فيها، فقد قررت القيادة الثورية أن يقوم قادة كل منطقة أو ولاية بالعمليات العسكرية والسياسية بناء على مبادرات محلية لأنه كان من الصعب إقامة جهاز مركزي فعال وقادر على تسيير عمليات الكفاح. كما قرر قادة الثورة أن تعطى الأولوية للداخل على الخارج

بحيث أن القرارات الهامة المتعلقة بالثورة يتخذها قادة الثورة بالداخل[1]. وحسب الخطة المتفق عليها بين قادة الثورة، فقد تقرر عقد إجتماع في يناير 1955 وذلك لمراجعة إستراتجية جبهة التحرير الوطني.

لكن المشكل الأساسي الذي كان يشغل بال قادة الثورة في بداية ثورة نوفمبر 1954 هو مشكل السلاح والدخيرة والمؤونة. ولهذا قرر قادة الثورة جمع مبلغ مالي يقدر بـ 1,400,000 فرنك فرنسي قديم ينقله رابح بيطاط إلى سويسرا والحصول على أسلحة من عبد الكبير الفاسي (من المغرب) وعز الدين عزوز (من تونس). كما تحصل قادة الثورة على وعد من جمال عبد ناصر أن يزودهم بالأسلحة عندما تنطلق الثورة. وتحقيقا لهذ الهدف الإستراتجي، سافر مصطفى بن بولعيد إلى طرابلس للحصول على السلاح الضروري لمواصلة العمل الثوري. إلا أن فرنسا تمكنت من إلقاء القبض عليه يوم 11 أفريل 1955 على الحدود التونسية الليبية وأصدرت محكمة بتونس حكم السجن المؤبد على مصطفى بن بولعيد، ثم نقل إلى سجن الكدية بمدينة قسنطينة، أين تمت محاكمته من جديد وأصدرت محكمة فرنسية حكمها عليه بالإعدام. غير أن مصطفى بن بولعيد تمكن من الفرار من سجن قسنطينة يوم 10 نوفمبر 1955 وإلتحق بالمنطقة الأولى لمواصلة حرب التحرير هناك. إلا أن المخابرات الفرنسية قامت بتدبير عملية إغتياله يوم 22 مارس 1956 عن طريق جهاز إرسال ملغم، ففقدت بذلك ثورة أول نوفمبر أحد قادتها الكبار الذين وضعوا خطتها منذ البداية.

وفي نفس الإطار، توجه السيد محمد بوضياف و السيد العربي بن مهيدي إلى المغرب وذلك بقصد إقامة شبكة للاتصالات وجلب الأسلحة إلى المنطقة الخامسة التي كانت تفتقر إلى الأسلحة. وفي شهر مارس من عام 1955 التقى بوضياف بالعربي بن مهيدي، مسؤول المنطقة الخامسة في المغرب وتناقشا

(1). محمد بوضياف، في حديثه مع محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب عدد 16 و 17 نوفمبر 1988

في قضية السلاح. وحسب شهادة محمد بوضياف، فإن العربي بن مهيدي كان يلح في طلب السلاح ويقول :"السلاح ... وإلا إختنقنا "[1]. ولحسن الحظ، فقد وفت مصر بوعدها وأرسلت أسلحة هامة إلى الثورة الجزائرية عن طريق يخت الملكة دينا الذي كان يحمل على متنه مجموعة من الطلاب الجزائريين الذين تم تدريبهم بالقاهرة ومنهم محمد بوخروبة الذى أصبح يعرف فيما بعد بالعقيد هواري بومدين.

وفي القاهرة التي وصلها محمد بوضياف يوم 2 نوفمبر 1954، تناقش أعضاء الوفد الخارجي للثورة في مسألة تكوين "لجنة عليا للثورة" وإستقر الرأى على إسناد المهام السياسة إلى محمد خيضر والمهام العسكرية لمحمد بوضياف. لكن بن مهيدي رفض فكرة إنشاء قيادة عليا عندما فاتحه بوضياف في هذا الموضوع أثناء لقاءهما بالناظور (المغرب). وكانت حجة بن مهيدى أن الشعب يموت ولا حاجة لتكوين قيادة ليس لها الإمكانيات اللازمة للتسيير من داخل البلاد، ومن أفدح الأخطاء أن تنفصل الإدارة عن الشعب[2]. وعليه، فإن محمد بوضياف والوفد الخارجي لم يكن متحمسا لفكرة عقد مؤتمر الصومام وإنشاء قيادة عليا للثورة لأن الوقت لم يحن بعد. وأكد أن ما اتفق عليه قادة الثورة قبيل الإعلان عنها هو العمل بمبدأ اللامركزية إلى أن تبلغ الثورة مستوى معينا من التطور، وآنذك يمكن إنشاء قيادة مركزية للثورة[3]. ويبدو أن التخوف من وقوع إنقسام بين القادة المتواجدين بالخارج والمتواجدين بالداخل هوالسبب الرئيسي لتجنب إنشاء قيادة مركزية للثورة متفق عليها. فالقائد النشيط للمنطقة الثانية زيغود يوسف قد أكد حرصه على إنشاء قيادة واحدة للثورة سواء في الداخل أو الخارج واعترض على فكرة إنشاء قيادة في الداخل وقيادة في الخارج. أما نائبه بن طوبال فقد اقترح أن تكون القيادة كلها بالداخل حتى

---

(1). محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب عدد يوم الأربعاء 16 نوفمبر 1988، ص 5 .

(2). نفس المصدر الآنف الذكر.

(3). نفس المصدر الآنف الذكر.

يكون هناك فكر واحد ورأي واحد. أما زميلهما في الولاية الثانية عمار بن عودة فقد أيد بن طوبال واقترح أن لا يكون في القيادة أي إنسان لا يشارك في العمليات الحربية. وإذا رغب أي قائد أن يكون في قيادة الثورة، فعليه أن يدخل إلى الجزائر ويترك مهمة التمثيل في الخارج إلىعناصر ثانوية تتكفل بالإعلام والدعاية للثورة[1].

وبدون شك، فإن أهمية وجدية ثورة أول نوفمبر 1954 تكمن في وضع جميع المسؤولين والمناضلين في الأحزاب الجزائرية أمام الأمر الواقع لأن اندلاع الثورة قد فرض عليهم الإختيار بين الإنضمام إلى الثورة لتحرير الوطن أو البقاء مع غلاة الإستعمار وعملاء فرنسا في الجزائر. وبرزت هذه الإستراتجية الهامة في تسمية الحركة الوطنية الجديدة باسم "جبهة التحرير الوطني" وكان القصد من وراء هذه التسمية هو فتح باب الإنخراط في صفوف الحركة أمام الجميع لأن تحرير أي بلد لايمكن أن يكون حكرا على حزب واحد[2]. وليس هناك جدال بأن هذه الإستراتجية تعتبر حيوية وأساسية لنجاح الثورة ضد الإستعمار الفرنسي لكنها ستخلق إرتياحا في صفوف قيادة جبهة التحرير الوطني فيما بعد، وخاصة بعد إلقاء القبض على الزعماء الخمسة في شهر أكتوبر 1956 وانتقال القيادة إلى عناصر جديدة لم تكن هي التي مهدت الطريق لثورة أول نوفمبر 1954 .

وفي الحقيقة أن إنطلاقة أول نوفمبر الثورية كانت عملية حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث. فقد إستفاد ثوار 1954 من تجارب الأجداد في القيام بثورات شعبية في مناطق محددة وعدم إستطاعتهم في صد الهجومات الفرنسية عليهم. ففي هذه المرة، إنطلقت الثورة في عدة أماكن واعتمد الثوار أسلوب حرب العصابات الحديثة، وبذلك صعب على الفرنسيين أن يقضوا

---

(1). بن عودة، في حديث صحفي مع السيد محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب، في الأعداد الصادرة بتاريخ 23-24-25 مارس 1986 .

(2). احمد بوشعيب في الاستجواب الذي أجراه معه محمد عباس والمنشور بجريدة الشعب يومي 23 و 30 مارس 1987 .

على الثورة أين تقع، وإستحال عليهم سحق قوات الثوار المتواجدة في جميع المناطق الجبلية بالجزائر.

وباختصار، فإن الالتجاء إلى السلاح لاسترجاع السيادة الوطنية وإقامة نظام سياسي مستمد من المبادىء االإسلامية وإحترام مبادىء الحرية دون تمييز بين الأفراد في الجزائر (حسبما جاء في بيان أول نوفمبر 1954) تعتبر قرارت رائعة بالنسبة لجميع الفئات الإجتماعية في الجزائر. ومنذ البداية أظهر الأفراد والأحزاب والجمعيات الوطنية تأييدهم التام لأن الهدف المشترك لجميع الجزائريين المسلمين هو التخلص من الهيمنة الفرنسية وإسترجاع السيادة الوطنية. وهذا الهدف المشترك هو الذي دفع بالجزائريين إلى التخلي عن خلافاتهم الإديولوجية والسياسية والإنخراط في جبهة التحرير الوطني بصفة فردية، أي جبهة جديدة لمواجهة العدو المشترك الذي هو فرنسا. وتأكدت هذه الحقيقة في بيان أول نوفمبر 1954 حيث أوضح قادة جبهة التحرير أنهم لا ينتمون إلى الأطراف المتنازعة على السلطة وأن حركتهم "قد وضعت المصلحة الوطنية فوق الإعتبارات التافهة والمغلوطة ... وهي موجهة فقط ضد العدو الوحيد"[1].

التحالفات الجديدة داخل جبهة التحرير الوطني

لقد نجح المنشقون عن حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وعن مصالي الحاج في إنشاء جبهة التحرير الوطني وحمل مشعل الحرية بقصد تحرير الجزائر من الهيمنة الفرنسية. لكن مشكلة قادة الجناح العسكري هي أن الثورة إنطلقت بدون زعيم لها، وبدون خطة مرسومة وبدون وجود أسلحة كافية لخوض معركة التحرير الفاصلة. وفي الحقيقة أن القادة الستة للثورة كانوا على قناعة تامة بأن إنطلاق الثورة سيضع الجميع أمام الأمر الواقع، وأن المناضلين على مستوى القاعدة سيلتحقون بالثورة ويؤيدونها بدون تحفظ، وهذا هو الشيء

(1). بيان فاتح نوفمبر 1954، ملفات وثائقية رقم 24 : نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني الجزائري 1954-1962 . الجزائر: وزارة الاعلام والثقافة - 1976، ص 7 .

الذي حصل. فقد تسارع المناضلون من جميع الأحزاب إلى الإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني وقاموا بتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة بدون تحفظ. لكن السؤال المطروح هنا: هل يقبل الثوريون أن ينضم "المركزيون" و"المصاليون" الذين يتصارعون على السلطة فيما بينهم ويتسلمون زمام قيادة الثورة التي لم يساهموا في التحضير لها؟

والجواب على ذلك أنه بمجرد الإنطلاقة القوية للثورة في بداية نوفمبر 1954 وإنتقال بوضياف إلى الخارج وإلتحاقه بالسيد أحمد بن بلة والسيد محمد خيضر بقصد إقتناء السلاح لخوض معركة التحرير الكبرى، برزت على السطح بعض علامات الضعف في قيادة جبهة التحرير، وشعر الجميع بالفراغ السياسي في قيادة الجبهة. وقد تأكدت هذه الحقيقة بوضوح بعد إعتقال مجموعة كبيرة أمثال بيطاط رابح في شهر مارس من عام 1955 ومحمد بوضياف، احمد بن بلة، خيضر وحسين آيت احمد، بعد اختطاف الطائرة المغربية التي كانت في طريقها إلى تونس يوم 22 أكتوبر 1956 . كما عانت جبهة التحرير الوطني من فراغ سياسي كبير بعد إستشهاد قادتها الأوائل أمثال مراد ديدوش في يناير 1955، ومصطفى بن بولعيد يوم 22 مارس 1956، والعربي بن مهيدي يوم 4 مارس 1957 . وباختصار، نلاحظ أنه بعد إقدام الجيش الفرنسي على إعدام العربي بن مهيدي يوم 4 مارس1957، لم يبق في ساحة النضال من القادة الستة للثورة الجزائرية سوى كريم بلقاسم. ولهذا تغيرت إستراتجية العمل في الثورة نتيجة لتغيرات الأوضاع وإختفاء قادة الثورة من ميادين المعركة سواء نتيجة لاعتقالهم أو إستشهادهم في المعارك التي كانوا يخوضونها ضد الإستعمار. وكان من المفروض أن يلتقي قادة الثورة في بداية 1955 ويعيدوا الظر في إستراتجيتهم وإنشاء هياكل جديدة للثورة. لكن هذا الموعد الذى حدده قادة الثورة لم يكن من السهل الوفاء به وذلك نظر لصعوبة الإتصال بين قادة الداخل والخارج وإنشغال كل قائد بالمهام الملقاة على عاتقه. وابتداء من شهر جانفي 1955 شرع قادة الجبهة في انتهاج سياسة

جديدة تقوم على أساس توسيع الجبهة وتمكينها من استقطاب جميع العناصر الوطنية التي تلتزم بالنضال من أجل تحرير الجزائر وإستعادة السيادة الوطنية.

ففي يوم 19 جانفي 1955 خرج عبان رمضان من السجن وعاد إلى مسقط رأسه (بمدينة عزوزة)، فاتصل به كريم بلقاسم عن طريق نائبه عمر أوعمران وطلب منه الإلتحاق بالثورة ومساعدة قادتها في التنظيم والتنسيق والإعلام والدعاية. ونتيجة لهذا التعيين الذى وافق عليه رابح بيطاط، المسؤول عن منطقة الجزائر العاصمة (الولاية الرابعة)، أصبح عبان رمضان هو الذي يلعب الدور الحساس في الثورة والمتمثل في التنسيق بين الولايات. وهذا معناه في واقع الأمر خلق نواة جديدة والعمل من أجل برنامج عمل موحد وخلق قيادة مركزية مشتركة بين جميع الولايات. وفي الحقيقة إن تسارع الأحداث في الجزائر منذ بداية نوفمبر 1954 واتساع رقعة الثورة بسرعة مذهلة، وانشغال كل مسؤول على ولايته أو منطقته بالمهام الملقاة على عاتقه والمتمثلة في تقوية العمل الثوري، قد أظهرت الضرورة القصوى لإنشاء قيادة مركزية جديدة لجبهة التحرير وذلك بقصد تنسيق المجهودات بين مختلف المسؤولين واتخاذ قرارات مشتركة ومتجانسة. وتحقيقا لهذه الأهداف، قام عبان رمضان بمجهودات كبيرة بقصد توحيد جميع التيارات السياسية حتى يتسنى لجبهة التحرير أن تنتصر على العدو. وإنطلاقا من هذه الفكرة، قام عبان رمضان بتوسيع الجبهة بحيث أصبحت تضم المناضلين في حزب الشعب، وحزب البيان برئاسة عباس فرحات، وجمعية العلماء المسلمين برئاسة البشير الإبراهيمي. ولم يلتحق بركب الثورة سوى الحزب الشيوعي الجزائري بسبب رفضه أن يحل نفسه[1]، وأنصار مصالي الذين كانوا يصرون على أن يكون مصالي الحاج هو قائد الثورة.

وبصفة إجمالية نستطيع أن نقول بأنه ابتداء من مطلع 1955 برزت قيادة جديدة للثورة الجزائرية تمركزت في العاصمة بقيادة الثلاثي كريم بلقاسم، عبان رمضان، عمر أوعمران الذى تم تعيينه مسؤولا على المنطقة الرابعة بعد إلقاء

(1). بن يوسف بن خدة، في حديث مع محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب بتاريخ 19 و 20 أوت 1985 .

القبض على رابح بيطاط في مارس 1955 . ثم تدعمت هذه النواة الجديدة للثورة بعناصر موالية لعبان رمضان أمثال بن خدة الذي تربطه علاقات وثيقة بعبان رمضان منذ لقائهما في ثانوية البليدة، وخاصة أن عبان رمضان كان عضوا باللجنة المركزية لحزب الشعب عند إلقاء القبض عليه سنة 1950 . وبتعبير آخر، فإن المركزيين الذين رفضوا الإنضمام إلى بوضياف وبقية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل والمشاركة في إنطلاقة ثورة أول نوفمبر 1954، قد بدأوا يتزعمون ثورة التحرير بعد تعيين عبان رمضان في جبهة التحرير في جانفي 1955 وتعيين بن يوسف من خدة كأحد مساعديه إبتداء من شهر ماي 1955، أي يوم خروج بن يوسف بن خدة وأعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب من السجن بعد أن تأكد وثبت للسطات الفرنسية أنه لا ضلع لهم في إعلان الكفاح المسلح مثلما قال بن خدة نفسه[1]. وحسب الوثائق الفرنسية، فقد تم إطلاق سراح بن خدة وزملاءه بفضل مساعدة الرائد "فينسان مونتاي" الذي إعتمد عليه الحاكم العام للجزائر جاك سوستيل لكي يقيم علاقات وجسور تعاون بين الإدارة الفرنسية في الجزائر والوطنيين الجزائريين[2]. وبمرور الوقت، استطاع عبان رمضان في شهر أفريل 1956 توسيع الجبهة ودعمها بقادة حزب البيان أمثال فرحات عباس وأحمد فرنسيس، وقادة جمعية العلماء أمثال إبرهيم مزهودي، احمد توفيق المدني والعربي التبسي. وحسب تصوره، فإن توسيع الجبهة يعتبر عنصرا هاما لتوحيد جميع الجزائريين وتحقيق الإنتصار على العدو. وبفضل هذه النواة الجديدة إستطاع عبان رمضان وجماعته تكثيف الإتصالات بين الولايات والعمل وفق إستراتجية مشتركة لجميع الولايات، والدعوة لعقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية. وبعبارة أخرى، فإن النواة الجديدة للثورة الجزائرية قد نجحت في خلق قيادة جماعية للثورة في داخل الجزائر.

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر.

(2). Bernard DROZ et Evelyne LEVER, **Histoire de la guerre d'Algérie 1954-62. Paris : Editions du Seuil, 1982, pp. 68-69.**

وفي صيف 1955 ظهرت بوضوح معالم سياسة النواة الجديدة للثورة الجزائرية وذلك بعد الإتصالات التي تمت بين عبان رمضان وكريم بلقاسم وعمر أوعمران من جهة وبين قادة الولاية الثانية (زيغوذ يوسف) وقادة الولاية الخامسة (العربي بن مهدي). فبالنسبة لقائد الولاية الثانية زيغود يوسف لايمكن للثورة أن تنجح بدون الحصول على الأسلحة من الخارج، وهذه الأسلحة لم تصل من زعماء الثورة في الخارج أمثال بوضياف محمد، احمد بن بلة، وعلي محساس. كما أن زيغود يوسف تلقى رسالة من قائد الولاية الأولى الذي تولى قيادة الثورة في الأوراس بعد إلقاء القبض على قائدها الأصلي مصطفى بن بولعيد، يطلب فيها من زيغود يوسف أن يتحرك ويقوم بعمل ما "لتخفيف الضغط ومشاطرتنا أوزار الحملة الاستعمارية المسعورة علينا"[1]. وهكذا وجد زيغود يوسف نفسه مضطرا إلى القيام بمبادرات وعدم انتظار الكثير من قادة الثورة الأصليين، وبدأ ينسق مع عبان رمضان وقادة الداخل، وقام بتنظيم عمليات 20 أوت 1955 وذلك بقصد تخفيف الضغط على ولاية الاوراس، والقيام بعمليات جماعية وجماهيرية أي بمشاركة الشعب الذي ينبغي أن يحرر نفسه بنفسه. وقد تقرر أن تكون العمليات في منتصف النهار أي ليس في الخفاء، وكان القصد من ذلك المجاهرة بالثورة وقطع كل الصلات مع العدو. وبفضل عمليات 20 أوت 1955 تمكن الثوار في داخل الجزائر من القضاء على إستراتجية الجيش الفرنسي والتي كانت تقوم على أساس "أن التمرد يجب أن يدفن حيث ولد". كما أن نجاح الثوار في دبح وتنفيذ أحكام الإعدام في 17 أروبي، حسب المصادر الرسمية الفرنسية، قد خلق الرعب والهلع في نفوس الأوروبيين بالجزائر، وشجع الجزائريين على الإنضمام إلى جيش التحرير الوطني الجزائري. وقد كلف هذا الهجوم الجريء 1273 ضحية في صفوف أبناء الشعب الجزائر. ونتجية لهذه العمليات الجريئة والناحجة التي قام بها

---

(1). العقيد صالح بوبنيدر في حديث مع عباس محمد، منشور بجريدة الشعب بتاريخ 5-6 جويلية 1987

زيغود يوسف، تمكن هذا الأخير من الإستيلاء على 1300 قطعة حربية، وازداد التعاون بين ولايته والنواة الجديدة لقيادة الثورة بالجزائر، وتكثفت الإتصالات بقصد عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية.

وتدعمت مجموعة كريم -عبان - أوعمران كذلك بالتأييد الثمين الذي تحصلت عليه من العربي بن مهيدي الذي كان يجري وراء الحصول على السلاح لتقوية الثورة في الغرب الجزائري لأن نجاح الثورة يتوقف على اقتناء السلاح الضروري لخوض معركة التحرير.

وقد إظطر بن مهيدي في ديسمبر 1955 أن يسافر إلى الناظور (المغرب) وطرابلس بليبيا ثم القاهرة وذلك بقصد إقتناء السلاح الذي وعده به بن بلة وبوضياف. وبعد إتصالاته في هذه الأقطار العربية بكبار المسؤولين في جبهة التحرير بالخارج، إقتنع بأن قيادة الجبهة في الخارج ليست في المستوى وأنها عبارة عن أفراد لايوجد أي إنسجام بينهم. وبمجرد عودته إلى الولاية الخامسة، بدأ ينسق مع النواة الجديدة لجبهة التحرير بالجزائر العاصمة والعمل من أجل عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية داخل الجزائر. وإبتداء من شهر ماي 1956 وبعد تجنيد 3,000 ثوري في الولاية الخامسة وتزويدهم بالسلاح والمؤونة وإنتشار الثورة في عموم الغرب الجزائري، إلتحق العربي بن مهيدي بنواة الثورة بالجزائر العاصمة بعد أن ترك قيادة الولاية الخامسة لنائبه عبد الحفيظ بوصوف[1]. وبدون شك، فإن الفضل يرجع إليه في نجاح العمل الفدائي في الجزائر العاصمة، وكذلك عقد مؤتمر الصومام في سنة 1956 حيث كان له شرف رئاسة أشغاله.

لكن براعة الثلاثي عبان رمضان -كريم بلقاسم- أوعمران ، ظهرت بوضوح في سبتمبر 1955 حيث تقرر إرسال الدكتور الأمين دباغين إلى القاهرة بصفته رئيسا للوفد الخارجي لجبهة التحرير، مع أنه ليس أحد القادة الستة الذين

---

(1). Edgar O'BALLANCE. The Algerian Inserruction, 1954-62. Archon Books, Hamden.

أنشأوا جبهة التحرير الوطني الجزائري في عام 1954 . وكان معنى ذلك التخلص من زعامة بن بلة وبوضياف وخيضر وآيت احمد وإجبارهم على العمل في إطار القيادة الجماعية الجديدة التي يتزعمها كريم بلقاسم وعبان رمضان وعمر أوعمران. لكن مشكل عبان رمضان أن تأييد جمال عبد الناصر للثورة الجزائرية مرتبط بقيادة بن بلة الذي تثق فيه القيادة المصرية وتعتبره أحد القادة الرئسيين للثورة الجزائرية.

وإمتد نفوذ كريم بلقاسم وعبان رمضان إلى فدرالية فرنسا حيث تم تعيين صالح الونشي كمستشار سياسي لعبان رمضان ويتعاون معه في المجال السياسي. وبذلك تحولت فدرالية فرنسا إلى خلية ثورية تعمل بانسجام مع القيادة الجديدة لجبهة التحرير الوطني التي يتزعمها كريم بلقاسم وعبان رمضان. ونفس الأسلوب، أستعمل مع إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد العمال الجزائريين حيث إنضمت قيادة هذه المنظمات المهنية والجماهيرية إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري.

الفصل السابع عشر

مؤتمر الصومام والإستراتيجية الجديدة لجبهة التحرير الوطني

بعد أن توطدت العلاقات بين النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني بقيادة كريم بلقاسم، عبان رمضان، عمر أوعمران وبين قيادة الولاية الثانية بزعامة زيغود يوسف، والولاية الخامسة بقيادة العربي بن مهيدي، إقترح زيغود يوسف على النواة الجديدة لجبهة التحرير عقد مؤتمر وطني تنبثق منه قيادة موحدة للثورة. وفي ديسمبر 1955 عقد قادة الولاية الثانية إجتماعا لتقييم الوضعية العامة ودراسة النتائج المترتبة عن إستشهاد بشير شيهاني بالأوراس. وفي تلك الآونة جاء مبعوث مجموعة العاصمة عمارة رشيد لكي يجري إتصالات هامة مع زيغود يوسف. فإنتهز هذا الأخير هذه الفرصة وكتب رسالة إلى المسؤولين عن الجبهة بالعاصمة يقترح فيها عقد مؤتمر، شارحا فيها مزايا هذا اللقاء بالنسبة لمستقبل الثورة. وإقترح في تلك الرسالة أن يستضيف المؤتمر الذي يمكن عقده في بني صبيح قرب مدينة الميلية. وإستحسنت مجموعة العاصمة هذه الفكرة، وإقترحت أن يعقد هذا المؤتمر في الصومام بدلا من الميلية، ثم شرعت في ترتيب إجراءت عقده بحيث يكون موعد عقده في الذكرى الأولى لمعارك 20 أوت 1956 .

وهكذا إنطلق عبان رمضان في العمل بقصد تكوين قيادة مركزية للثورة بزعامة جديدة، وهذه الفكرة وجدت معارضة قوية من بوضياف وبن بلة وخيضر لأن المبدأ المتفق عليه بين قادة الثورة في عام 1954 هو اللامركزية في العمل الثوري وذلك نظرا لإتساع البلاد الذي لايسمح بقيام جهاز مركزي

لتوجيه الثورة. ولهذا تركت حرية العمل والمبادرة لرؤساء المناطق. وبالإضافة إلى تهميش القادة الأوائل للثورة، قام عبان رمضان بمحاولة ناجحة لإعطاء أولوية الداخل على الخارج، أي أن القرارت السياسية تكون من صلاحيات القادة الذين يناضلون بداخل الجزائر، ثم وضع عبان رمضان خطة تقضي بإعطاء الأولوية للقيادة السياسية على العسكرية، أي أن قادة جبهة التحرير الجزائري بداخل البلاد هم الذين يقودون الثورة، والعسكريون ينفذون تعليماتهم.

وبناء على هذه الإستراتجية التي فسرها البعض بأنها تهدف للتخلص من زعماء الثورة وخلق قيادة جماعية للثورة وجمع الشمل، شرع عبان رمضان والنواة الجديدة للثورة المتمركزة بالعاصمة في تعيين مسؤولين جدد في مختلف المستويات وتكليفهم بمهام محددة حتى تنجح الثورة حسبما خطط لها. وكان عبان رمضان يتخوف بصفة خاصة من الوفد الخارجي للجبهة، لأن هذا قد يدخل في مفاوضات مع فرنسا ويقبل بالمساومات معها بدون إستشارة قادة جبهة التحرير بالداخل. ولهذا قام بإرسال االأمين دباغين إلى القاهرة في شهر سبتمبر من عام 1955 وكلفه بقيادة الوفد الخارجي للجبهة. لكن لسوء حظ عبان رمضان فإن الأمين دباغين لم ينجح في إقناع قادة الوفد الخارجي بقبوله كقائد للجبهة، ولم يحصل على تأييد مصر التي رفضت الإعتراف به كقائد للجبهة في الخارج، بدلا من احمد بن بلة الذي يحظى بتأييد القيادة المصرية. كما أن آيت احمد الذي أيد عبان رمضان، إعترض على تسمية الأمين دباغين رئيسا للوفد الخارجي لجبهة التحرير. أما قادة المنطقة الثانية فقد تحفظوا على تعيين الأمين دباغين رئيسا في هذا المنصب في اجتماع مؤتمر الصومام.

وباختصار، فإن إقدام عبان رمضان على توسيع الجبهة والإستعانة برفقائه "المركزيين" في حزب الشعب قد جلب له عداء القادة الأوائل للثورة. وفي شهر ماي 1956 تدعمت القيادة الجديدة للجبهة بالتحاق العربي بن مهيدي بقيادة العاصمة وانطلاق العمليات الفدائية في المدن الكبرى. وإستعان

عبان رمضان بخدمات زملائه في حزب الشعب وفي الحزب الشيوعي الجزائري، فقام بتشكيل لجنة لإعداد الوثائق التي ستعرض يوم 20 أوت 1956 على المجتمعين في مؤتمر الصومام. وساهم في إعداد تلك الوثيقة :

1) عبد الرزاق شنتوف (من الأعضاء البارزين في حزب الشعب)

2) عمار أوزقان (من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي الجزائري)

3) محمد لبجاوي (من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي الجزائري)

4) عبد المالك تمام (من الأعضاء البارزين في حزب الشعب)

وبالرغم أن عمار أوزقان لم يكن عضوا أو منذوبا إلى المؤتمر، فقد أشرف على تحرير الوثيقة الأساسية لمؤتمر الصومام. وبصفته ينتمي إلى الحزب الشيوعي الجزائري، فقد تجاهل الجوانب الإسلامية والعربية للثورة الجزائرية وحرص على الإشادة بالمذهب الماركسي والنضال ضد الامبريالية والإستعمار. واتهم مصر وبقية الدول العربية بالخضوع لضغوطات فرنسا عن طريق المساعدة الإقتصادية والعسكرية. فقد جاء في وثيقة الصومام أن عدم إدراج قضية الجزئر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع إلى ضغوطات فرنسا. "وقد كان موقف البلاد العربية ومصر خاصة سببا في ذلك الفتور حيث كان تأييدها للشعب الجزائري محدودا ورهينا بتطورات دبلوماسيتها". كما أشارت الوثيقة إلى أن الثورة الجزائرية ليست تابعة للقاهرة أو لندن أوموسكو أو واشنطن"[1]. وبدون شك ، فإن إهمال الإسلام واتهام مصر وبعض البلدان العربية بالتقصير في تأييد الثورة الجزائرية، سيترتب عنهما نشوب صراع قوي بين عبان رمضان وبقية قادة الثورة الآخرين الذين يحرصون على كسب تأييد الدول العربية والإسلامية والحصول على مساعداتها لمواصلة الكفاح المسلح.

وقد إستضافت الولاية الثالثة مؤتمر الصومام الذي عقد يوم 20 أوت 1956 وقام العقيد عميروش بتجنيد 3,000 جندي لحماية المؤتمرين من أي

(1). ملفات وثائقية رقم 24، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني الجزائري: 1954-1962، الجزائر: وزارة الاعلام والثقافة 1976، ص 26 .

هجوم فرنسي مفاجيء. وبعد 14 يوما من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة (باستثناء المنطقة الأولى بسبب إستشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 ونائبه بشير شيهاني وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي تعذر عليه الحضور) استطاع العربي بن مهيدي، رئيس المؤتمر والكاتب العام عبان رمضان، وكريم بلقاسم، وعمر أوعمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمها قادة المناطق، وأن يتوصلوا إلى نتائج إيجابية ويقيموا نظاما متكاملا للثورة يمكن تلخيصه فيما يلي:

1) إنشاء تنظيم إداري جديد للجزائر: يتمثل هذا التنظيم في تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات (بدلا من مناطق) وإقامة مناطق في كل ولاية، على أن تقسم المناطق إلى عدة قسمات. وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية الذى يرأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين. فهناك :

- مسؤول سياسي
- مسؤول عن العمليات العسكرية
- مسؤول عن الإستعلامات
- مسؤول عن التموين

ونظرا لأهمية مدينة سطيف التي تعتبر بمثابة مفترق الطرق بين الولايات الأولى والثانية والثالثة فقد تقرر إلحاقها بالولاية الثالثة. أما الجزائر العاصمة فقد تقرر إعتمادها كمقر لجبهة التحرير وإعتبارها منطقة مستقلة عن باقي الولايات.

2- التنظيم العسكري الجديد: بالنسبة للوحدات العسكرية فقد تقرر إقامة مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير الجزائري كالتالي :

- الكتيبة تتكون من 110 مجاهد

- فرقة تتكون من 35 مجاهد

- فوج يتكون من 11 مجاهد

أما الرتب العسكرية فهي المألوفة في جميع جيوش دول العالم.

3) تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية : وهو في الحقيقة عبارة عن البرلمان أو السلطة التشريعية في الجزائر، يجتمع أعضاءه عندما تسمح لهم الظروف السياسية والقتالية بالبلاد . وتشكل المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 17 عضوا دائما و17 عضوا إضافيا، أي 34 عضوا في المجموع، وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد. فبالنسبة للأعضاء الدائمين، تقرر تعيين القادة الآتية أسماؤهم :

1 . مصطفى بن بولعيد* (من قادة أول نوفمبر 1954)

2 . العربي بن مهيدي (من قادة أول نوفمبر 1954)

3 . محمد بوضياف (من قادة أول نوفمبر 1954)

4 . كريم بلقاسم (من قادة أول نوفمبر 1954)

5 . رابح بيطاط (من قادة أول نوفمبر 1954)

6 . يوسف زيغود، قائد الولاية الثانية

7 . عمر أوعمران، قائد الولاية الرابعة

8 . احمد بن بلة، من الوفد الخارجي للثورة

9 . محمد خيضر، من الوفد الخارجي للثورة

10 . حسين آيت احمد، من الوفد الخارجي للثورة

11 . بن خدة بن يوسف، من المركزيين في حزب الشعب

12 . محمد يزيد، من المركزيين في حزب الشعب

13 . عبان رمضان، من المناضلين البارزين في حزب الشعب

14 . الأمين دباغين، من المناضلين البارزين في حزب الشعب

15 . عيسات أيدير، من المناضلين البارزين في حزب الشعب

* مع العلم أنه استشهد في مارس ١٩٥٦، أي قبل مؤتمر الصومام

16 . فرحات عباس، زعيم حزب البيان

17 . احمد توفيق المدني، الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

أما الأعضاء الإضافيون وأنتماءاتهم السياسية فهم:

18 . سعد دحلب (من المركزيين في حزب الشعب)

19 . صالح الونشي (من المركزين في حزب الشعب يمثل فدرالية فرنسيا)

20 . عبد المالك تمام (من المركزين في حزب الشعب مسؤول صحيفة المجاهد)

21 . عبد الحميد مهري (من المركزين في حزب الشعب)

22 . الطيب الثعالبي (من المركزين في حزب الشعب)

23 . لخضر بن طوبال، (نائب قائد الولاية الثانية)

24 . عبد الحفيظ بوصوف، (نائب قائد الولاية الخامسة)

25 . محمدي السعيد، (نائب قائد الولاية الثالثة)

26 . علي ملاح، (نائب قائد الولاية السادسة)

27 . دحيلس سليمان، (نائب قائد الولاية الرابعة)

28 . أحمد فرنسيس، (من حزب البيان)

29 . ابراهيم مزهودى (من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

30 .محمد الصديق بن يحي (من المسؤولين في إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين)

31 . محمد لبجاوي (من أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري)

32 . نائب رئيس إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين

33 . نائب رئيس إتحاد العمال الجزائريين

34 . نائب من نواب قادة الولايات[1].

---

(1). هذه القائمة مستمدة من الوثيقتين التاليتين:

– محمد عباس، ثوار عظماء. الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص 264 .

- Yves COURRIERE, La guerre d'Algérie: Le temps de léopards. Paris: Fayard, 1969, pp. 575-576.

4 – إنشاء سلطة تنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ) : وإنبثقت من هذا المجلس الوطني للثورة الجزائرية (البرلمان) سلطة تنفيذية تتولى تطبيق القرارت السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاء المجلس الوطني للثورة. وتشكلت هذه السلطة التنفيذية من القادة البارزين في داخل الجزائر، سواء كانوا حاضرين بالمؤتمر أوغائبين عنه، وهم السادة :

1 . رمضان عبان مكلف بالتنسق بين الولايات وبين الداخل والخارج

2 . العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

3 . كريم بلقاسم مكلف بالعمل العسكري وقائد الولاية الثالثة

4 . بن خدة بن يوسف، مكلف باعلام والإتصالات بإتحادات الطلبة والعمال

5 . سعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية

ونستخلص من هذه القرارات المنبثقة عن مؤتمر الصومام الذي إبتدأت أشغاله يوم الثلاثاء 20 أوت وانتهت يوم 5 سبتمبر 1956، أن الثورة الجزائرية قد انتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية، من مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام[1]. وبفضل التنظيم الجديد أصبح المجلس الوطني للثورة الحزائرية هو الذي يتمتع بالسلطة السياسية العليا في الثورة حيث أصبح هو الهيئة العليا التي يحق لها إبرام المعاهدات والإتفاقيات والتفاوض مع فرنسا. وبذلك تخلص القادة الجدد لجبهة التحرير من التخوف الذي كان يساورهم وهو أن قادة الثورة في الخارج قد يتفاوضون مع فرنسا ويقبلون بالحلول التي لا تحقق الإستقلال التام. كما أن إقامة لجنة التنسيق والتنفيذ قد سمح لجبهة التحرير أن تجند أعضاء المنظمات الجزائرية لخدمة الثورة وإقامة تعاون وثيق بين القيادة المركزية في الجزائر العاصمة وبين الولايات والمسؤولين في الداخل

---

(1). فائزة سعد، "الثورة الجزائرية : من البيان رقم 1 إلى الرصاصة الأخيرة".
روز اليوسف، عدد خاص بالجزائر صدر في أول نوفمبر 1984 بمناسبة مرور 30 سنة على ثورة نوفمبر 1954، ص 16 .

والخارج. ثم أن إنشاء نظام موحد للجيش وقيادة واحدة مشتركة قد ساعد على تعيين خلفاء للقادة الثوريين الذين يستشهدون، بدون إراقة دماء أونشوب خلافات بين المسؤولين على من يتولى القيادة(1).

وبالفعل، فقد نجح عبان رمضان وكريم بلقاسم في خلق قوة ثورية جديدة منبثقة منهما ومن المركزيين أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وأصبح القادة المؤسسون للمنظمة الخاصة العسكرية التي حولوها إلى جبهة التحرير في عام 1954 أمثال محمد بوضياف واحمد بن بلة، مجرد ممثلين للجبهة في الخارج ينتظرون التعليمات من القيادة الجديدة في الجزائر بعد أن كانوا يتصرفون على أنهم قادة الثورة في الخارج(2).

ويلاحظ هنا أن عبان رمضان قد نجح في تعيين عدة شخصيات من مختلف الأحزاب في المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يمكنه إتخاد القرارت الالزامية بموافقة 12 عضوا فقط من مجموعة أعضائه الذين يبلغ عددهم 34 عضوا. ولكن في واقع الأمر أن السلطة الحقيقية كانت في يد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين ينتمون إلى حزب الشعب، حيث يمكنهم الحصول على 7 أصوات أخرى من أعضاء المجلس لكي تكون مداولات المجلس الوطني للثورة الجزائرية مقبولة وجائزة قانونيا. كما أن النهج الذي سلكه عبان بعد مؤتمر الصومام قد غير مجري الأمور في داخل الجزائر وخارجها. فالقرارات المتخدة في مؤتمر الصومام والتي تنص على إعطاء الأولوية للداخل على الخارج، وإعطاء الأولوية للعمل السياسي على العمل العسكري قد نتج عنهما نقل السلطة إلى نواة جبهة التحرير الوطني في العاصمة وتوجيهها لجيش التحرير الوطني والقادة العسكريين في الولايات الستة بالقطر الجزائري.

وفي الميدان الدبلوماسي، قرر عبان رمضان تكليف الأمين دباغين بالشوؤن الخارجية وإرساله إلى القاهرة منذ سبتمبر 1955 لكي يتولى توجيه

(1). محمد عباس، ثوار..عظماء، مرجع سابق، ص 265 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 265 .

العمل الدبلوماسي في الخارج وينسق بين أعضاء الوفد الجزائري الذين كانوا يعتبرون أنفسهم قادة للثورة الجزائرية.

وبما أن محمد بوضياف في مدريد، واحمد بن بلة في القاهرة، احمد محساس في تونس وليبيا، كانوا مسؤوليين عن جلب السلاح من الخارج إلى داخل الجزائر، فقد قرر قادة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، إرسال العقيد عمر أوعمران، والعقيد عمار بن عودة وابراهيم مزهودي إلى تونس، وكلفهم عبان رمضان بتمثيل الجيش والجبهة في الحدود الشرقية للجزائر وتزويد الثوار بالسلاح والمؤونة. وهذا معناه إبعاد أحمد محساس وتعيين قادة جدد في مراكز حساسة. وحسب رأي محساس، فإن عبان رمضان قد بعث له رسالة بصفته منسق لجنة التنسيق والتنفيذ أنبه فيها وأتهمه بسوء التصرف وإعتبار نفسه كقائد للثورة[1].

الوجه الجديد للثورة بعد مؤتمر الصومام

إذا كانت حكومة غي مولي قد شرعت منذ 1956 في إنتهاج سياسة القمع ودفن التمرد حيث ولد، فإن مؤتمر الصومام قد جاء بأفكار وقيادة جديدة مستعدة للتصدي واستعمال القوة لإنتزاع حرية الجزائر وإستقلالها. لقد أصبحت جبهة التحرير الوطني الجزائري منذ 5 سبتمبر 1956، أي تاريخ أنتهاء أشغال مؤتمر الصومام، هي القوة السياسية الوطنية الوحيدة التي التف الشعب حولها لتحرير الجزائر من قوات الاحتلال الفرنسي. وقد اتضح في مؤتمر الصومام أن جبهة التحرير أصبحت قوية وممثلة لآمال وطموحات الشعب الجزائري وذلك بفضل نجاحها في :

1) القضاء على النفوذ الشخصي لأي فرد وإقرار مبدأ القيادة الجماعية.

2) وضوح الهدف، فالغاية المنشودة هي الإستقلال الوطني والوسيلة هي الثورة لتدمير الحكم الإستعماري.

---

(1). احمد محساس في حديث مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب بتاريخ 25 و 26 مارس 1985 .

3) توحيد أبناء الشعب الجزائري وتجنيده للكفاح ضد العدو المشترك، لأن تحرير الجزائر هو عمل جميع الجزائريين وليس عمل فئة واحدة من أبناء شعب الجزائر. وأشارت وثيقة الصومام إلى أن نشاط جيش وجبهة التحرير قد غير مجري الأمور بالجزائر. فبفضل ثورة أول نوفمبر 1954 التي خلقت الهمة والعزيمة على مواجهة العدو، توحد الشعب وفاق من سباته، وأظهر تصميمه على إستعادة حريته وكرامته. وباختصار، فإن الكفاح ضد العدو قد خلق إتحادا روحيا وسياسيا بين جميع الجزائريين، وبذلك حصل الإجماع الوطني على مواجهة العدو حتى النهاية وانتزاع استقلال الجزائر[1].

وبالنسبة لأهداف الحرب ، فقد لخصها قادة مؤتمر الصومام فيما يلي :

1 . إضعاف الجيش الفرنسي بحيث يستحيل عليه الإنتصار بالسلاح.

2 . تحطيم الإقتصاد الإستعماري حتى يصاب بالشلل، والإدارة الفرنسية تصبح عاجزة عن مواصلة الحرب.

3 . إحداث إخلال بالأوضاع الأقتصادية والإجتماعية بفرنسا بحيث يعتذر عليها مواصلة الحرب .

4 . العمل على عزل فرنسا دوليا وفي داخل الجزائر.

5 . توسيع نطاق الثورة وتدعيم مؤسسات الدولة الجزائرية حتى يمكن الإعتراف بالنظام السياسي الجزائري والتفاوض معه في حالة الرضوخ إلى الحوار والسلم.

6 . ضرورة الحصول على تأييد الشعب باستمرار حتى يصمد أمام المجهودات التي يبدلها الفرنسيون لابادته.

وبالنسبة لوقف القتال فقد تقرر في مؤتمر الصومام أنه لايمكن وقف القتال إلا في حالات :

---

(1). نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وزارة الاعلام والثقافة بالجزائر سنة 1976، ص 12 .

1) الإعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لايتجزأ.

2) الإعتراف بإستقلال الجزائر وبسيادتها في جميع الميادين بمافيها الدفاع الوطني والدبلوماسية.

3) الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في فاتح نوفبر 1954 .

4) الإعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري وأنها وحدها المؤهلة للقيام بأية مفاوضات والمسؤولة عن وقف القتال والتحدث باسم الشعب الجزائري[1].

وفيما يتعلق بعلاقة الجزائر ببقية دول المغرب العربي فقد حرص أعضاء مؤتمر الصومام على الدعوة لإقامة علاقات سياسية قوية مع تونس والمغرب وتنسيق المجهودات الدبلوماسية بقصد الضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي. وأشار المؤتمرون في وثيقة الصومام إلى أن الوضع في شمال إفريقيا يتميز بحقيقة واضحة للعيان، وهي أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية بحيث أن القضايا الثلاث تكون قضية واحدة. وأعتبرت وثيقة المؤتمر إستقلال المغرب وتونس بدون إستقلال الجزائر لغوا ولا قيمة له، فالتونسيون والمغاربة لم ينسوا أن احتلال فرنسا لبلديهما قد جاء عقب إحتلال الجزائر. وأكدت وثيقة الصومام أنه لخطأ فاحش أن يعتقد أحد أن باستطاعة المغرب وتونس التمتع بالإستقلال الحقيقي إذا مابقيت الجزائر محتلة من طرف فرنسا[2].

ومن عجيب الصدف أنه في الوقت الذي كان يسعي فيه الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس للقيام بوساطة بين الجزائر وفرنسا في إطار المغرب العربي، قامت السلطات الفرنسية باختطاف الطائرة المقلة لوفد جبهة التحرير الوطني الجزائري وذلك يوم 22 أكتوبر 1956 . وبهذه

---

(1). نفس المصدر الآنف الذكر، ص 17 .

(2). نصوص أساسية لجبهة التحرير: 1954-1962، مرجع سابق، ص 16 .

القرصنة الجوية وإلقاء القبض على احمد بن بلة ومحمد خيضر وآيت احمد نجت الثورة الجزائرية من حدوث انقسام خطير في القيادة والفصل في قضية الزعامة، هل تكون بالداخل أوالخارج ، والسلطة هل تكون في يد العسكريين أو المدنيين، ومن يتحكم في المراكز الإستراتجية للسلاح سواء بتونس أوالمغرب. وكما قال احمد توفيق المدني، فإن سجن القادة في الخارج "قد أزال عقبه كأداء في طريق وحدة القيادة، وانتهى أمر قيادة القاهرة وقيادة الداخل"(1). وأكد أحمد توفيق المدني أن سجن الزعماء الخمسة قد ترتب عنه خلق إتحاد بين مختلف الجزائريين، بما في ذلك اللذين لم يشتركوا في إشعال الثورة. وحسب نفس المصدر فإنه لوتم عقد مؤتمر تونس ونجح المشاركون فيه في المصادقة على قرار تحت تأثير الملك المغربي والرئيس التونسي، لما كان ذلك القرار لفائدة الإستقلال التام حتما. ففرنسا لم تكن يومئذ مستعدة لذلك، ولوقع من جراء ذلك خلاف مرير في القيادة كان يضر حتما بمصلحة الثورة. وباختصار، فإن احمد توفيق المدني الذي كان عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وأحد القادة المتواجدين في القاهرة، كان عنده قناعة بأنه لو بقي بن بلة وخيضر على رأس الوفد لما وافقا إطلاقا على مقررات مؤتمر الصومام أو على جل تلك القرارت، ولوقع من أجل ذلك خلاف مرير في القيادة كان يضر حتما مصلحة الثورة(2). وطبعا لم يتطرق احمد توفيق المدني إلى آيت احمد لأن هذا لأخير كان يؤيد عبان رمضان وقرارات مؤتمر الصومام. وحسب رأي محمد بوضياف، فإن آيت احمد كان يؤيد عبان رمضان لأنه من القبائل الكبرى(3).

وهكذا أصبح عبان رمضان هو الرجل القوي في الثورة الجزائرية الذي غير الرجال والمسؤولين وأقام المؤسسات السياسية والإدارة للدولة الجزائرية،

---

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 270 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 271 .

(3). Mohamed HARBI, Le F.L.N.: Mirage et réalité. Paris: Editions Jeune Afrique, 1985, p. 190.

وخلق القيادة الجماعية وأعطى الأولوية لرجال السياسة على العسكريين، واتخاذ القرارت من طرف رجال الجبهة في داخل الجزائر . لكن تهب الرياح بما لاتشهي السفن. فاستشهاد العربي بن مهيدي، وزيغود يوسف وخروج كريم بلقاسم من الجزائر في شهر جوان 1957 وإلتحاقه بالقاهرة، وإدخال تعديلات على تشكيل لجنة التنسيق والتنفييذ، قد غيرت مجري الأمور واضمحل نفوذ عبان رمضان، وبرزت القوة العسكرية المتمثلة في (كريم بلقاسم قائد الولاية الثالثة، لخضر بن طوبال قائد الولاية الثانية، عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة، محمد الشريف قائد الولاية الأولى) الذين تمكنوا من أخذ السلطة من يد عبان رمضان، وعزله، ثم التخلص منه في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957 بعد أن تمرد عليهم ورفض الخضوع لتوجيهاتهم ومخططاتهم وهددهم بالعودة إلى داخل الجزائر[1].

(1). Ibid, pp. 204-205.

الفصل الثامن عشر

ردود فعل السلطات الفرنسية بعد أول نوفمبر 1954

مقدمة :

لقد جاءت ثورة أول نوفمبر 1954 بمثابة مفاجأة تامة بالنسبة للسلطات الفرنسية لأنه تم الإعداد لها في سرية كبيرة. والدليل على هذه الحقيقة أن الشرطة الفرنسية قد قامت في الأسبوع الأول من نوفمبر بإلقاء القبض على المناضلين في حزب مصالي الحاج أمثال مولاي مرباح والمناضلين في حركة أنصار الحريات الديمقراطية أمثال بن يوسف بن خدة وكيوان واعتبرتهم بمثابة قادة للحركة الثورية في أول نوفمبر 1954، في حين تبين فيما بعد، من خلال محاكمتهم في عام 1955، أنه لاعلاقة لهم بتنظيم ثورة أول نوفمبر.

وقد اعترف بهذه الحقيقة زعيم المركزيين بن يوسف بن خدة الذي قال بأن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض عليه وبقية زملائه في بداية نوفمبر 1954 وبقوا رهن الإعتقال لغاية ماي 1955، وأثناء محاكمتهم "لاحظت المحكمة أن اللجنة المركزية لم يكن لها ضلع في إعلان الكفاح المسلح"[1].

وفي مقال له بتاريخ 2 نوفمبر 1954، نشر بجريدة "لاديبيش اليومية"، أعلن هنري بورجو، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، أنه ينبغي "دفن التمرد أين يولد، وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم وأن هوءلاء الزعماء معروفون ومنظمتهم ينبغي أن تمحى من الخريطة"[2]. أما ممثل وهران في

---

(1). بن يوسف بن خدة في حديث مع محمد عباس المنشور في جريدة الشعب بتاريخ 19-20 أوت 1985 .

(2). Henri BOURGEAUD, Senateur dans la Dépêche Quotidienne du 2 Novembre 1954.

الجمعية الوطنية الفرنسية، فرانسوا كويليسي، فقد اتهم الحكومة الفرنسية بالضعف، وتبين هذا حسب رأيه، في موقف حكومة منديس فرانس من القضية التونسية والقضية المغربية حيث تفاوضت مع الوطنيين ومنحتهم الإستقلال الداخلي . وأشار هذا النائب إلى أن التفاوض مع الوطنيين في شمال إفريقا قد أعطى إنطباعا للجزائريين أن الإرهاب يجلب الفوائد. وأكد أن ضعف الحكومة سوف ينتج عنه تخريب الجزائر[1].

وفي يوم 5 نوفمبر 1954 أعلن وزير الداخلية الفرنسية، فرانسوا متيران، أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي "بأنه لامجال لأي شيء سوى الحرب" ثم أضاف قائلا : "أن الجزائر هي فرنسا وهذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بأية سلطة غير سلطتها"[2].

أما رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس فقد أعلن أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر 1954، أثناء مناقشة القضية الجزائرية، بأن فرنسا سوف لن تتفاوض مع أي طرف وأنها سوف تسعى للمحافظة على وحدتها الوطنية وسيادتها. وأكد أن مقاطعات الجزائر تعتبر جزء من فرنسا، وعندها تمثيل في البرلمان الفرنسي، ولا يمكن التفكير في فصل الجزائر عن فرنسا. وليتأكد الجميع، حسبما قال رئيس الحكومة الفرنسية، أنه لايوجد برلمان أوحكومة فرنسية تقبل مبدأ فصل الجزائر عن فرنسا والتخلي عن الجزائر[3]. وبتمسكه بالجزائر الفرنسية والدفاع عنها حتى النهاية، نالت حكومة منديس ثقة أعضاء البرلمان الفرنسي يوم 12 نوفمبر 1954 بـ 296 صوتا ضد 265 صوت.

أما المقيم العام بالجزائر "روجي ليونار" فقد وصف الثورة بأنها عبارة عن تمرد بعض الأعراش، وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى

---

(1). François QUILICI, Le monde du 3 Novembre 1954.

(2). Bernard DOZ et Evelyne LEVER, **Histoire de l'Algérie: 1954-1962**. Paris: Seuil 1982, p. 62.

(3). Michel K. CLARK, Algeria in Turmoil. New York: Praeger, 1960, pp. 119-120.

الشيوعية العالمية، والقاهرة هي التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية. وفي مؤتمر صحفي بتاريخ 2 نوفمبر 1954 قال : "إن السكان الذين يبرهنون حاليا، في جميع الأوساط، على هدوء كبير ورباطة جأش يستطيعون أن يطمئنوا بأننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم، وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة". وأكد "ليونار" أن المتمردين الذين يحصلون على دعم من الخارج يأملون أن تساعدهم العمليات التي قاموا بها في أول نوفمبر 1954 على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا. وأشار إلى أن المتمردون لن ينجحوا لأن ملف الجزائر أبيض، فارغ، لا مظالم فيه ولا شكاوي[1].

وباختصار، فإن رد فعل جميع المسؤولين الفرنسيين يتمثل في استعمال القوة لقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا. ففي نهاية نوفمبر 1954، تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من سجن 750 مناضل، وفي نهاية سنة 1954 بلغ عدد المسجونين 2,000 مناضل[2].

وتحقيقا لرغبات "رؤساء بلديات القطر الجزائري" القوية التي طلبت من الحاكم العام في الجزائر أن يعمل بسرعة على خنق التمرد قبل إستفحاله، فالخنق ثم الخنق، قام الجنرال "شاريير Paul Charriere" قائد القوات الفرنسية في الجزائر والتي كان يبلغ عددها 57,000 جندي وضابط، بتوجيه هذه القوات إلى منطقة الأوراس لدفن التمرد أين ولد. وقد أشرف على هذه العمليات العسكرية قائد ناحية قسنطينة الجنرال "سبيلمان Spillmann" (58 سنة آنذاك) الذي إلتزم بسحق المتمردين في وقت قصير جدا. وبالفعل فقد قام الجيش الفرنسي بتقتيل أبناء منطقة الأوراس بعد عمليات تمشيط دقيقة. وقد أعطى هذا الجنرال تعليمات لجنوده بعدم إعتقال أي متمرد يقع في أيديهم بل ينبغي قتله

(1). مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر 1954 . قسنطينة: دار البعث، 1983، ص 88-89 .

(2). DROZ et LEVER, Op.Cit; p. 62.

لأن الجيش لا يريد فتح سجون للمتمردين. وعليه، فإن التصفية الجسدية لكل متمرد هي الأسلوب الفعال لردع السكان ومنعهم من تقديم أي دعم أو مساعدة للثوار.

إلا أن المشكل الذي جابهه الجيش الفرنسي هو أن جبهة جديدة قد تم فتحها ببلاد القبائل الكبرى إبتداء من جانفي 1955، ثم فتحت جبهة ثالثة قوية بشمال قسنطينة إبتداء من يوم 20 أوت 1955 . وفي أواخر 1955 وصل السلاح إلى ناحية وهران، فتم تصعيد العمليات العسكرية ضد قوات الإحتلال الفرنسي في جميع أنحاء البلاد. وفي شهر مارس من عام 1955 إتضح أن عمليات القمع وحرق القرى في الأوراس والقبائل الكبرى غير مجدية، وآنذاك قررت فرنسا إستبدال الجنرال "سبيلمان" الذي فشل في تهدئة الأوضاع ودفن التمرد أين ولد وتعويضه بالجنرال "آلارد Allard".

وعندما أدرك المسؤولون الفرنسيون أن سياسة القمع غير مجدية وأن السكان يتعاونون مع الثوار، قرروا إنتهاج سياسة جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر، وفي نفس الوقت يقومون بتوجيه ضربات قوية للثوار أينما كانوا وهذا بقصد ترضية العسكريين الذين كانوا يعتقدون أن إستعمال القوة ضد الثوار بدون قيود، هوالأسلوب الفعال لسحق الثائرين. وهكذا قام "فرنسوا ميتران" وزير الداخلية الفرنسي بتقديم مشروع إصلاحات سياسية وإدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 5 جانفي 1955 يتمثل في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر بقصد تكوين فئة من المسؤولين الجزائريين وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي. كما اقترح وزير الداخلية في برنامجه دمج رجال الشرطة في الجزائر في نظام فرنسا بباريس وذلك بقصد إخضاع قوات الأمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية وذلك بعد أن ثبت أن هناك مبالغات وتجاوزات في إستعمال العنف والتعذيب في الجزائر. واقترح وزير الداخلية الفرنسية إلغاء نظام البلديات المختلطة وذلك بقصد توحيد النظام وتطبيق قانون

واحد على الجميع، مثلما هو الحال في فرنسا[1].

وفي نفس الإطار، قرر منديس فرانس، رئيس الحكومة الفرنسية بتغيير الحاكم العام "روجي ليوناد" واستدعاءه إلى باريس لكي يتولى منصب مدير عام مجلس المحاسبة، واستقر رأيه على تعيين حاكم عام جديد، يتميز بالافكار الليبرالية، أواليسارية وقوة الشخصية والتجربة في ميدان المقاومة المسلحة، وله إلمام كبير باستراتجية العمل الإرهابي. هذه المقاييس تتوفر في (جاك سوستيل) الذي ينتمي إلى حزب ديغول الليبرالي وعمره لايتجواز 43 سنة في سنة 1955، وعنده تجربة في المقاومة الفرنسية ضد النازية، وكان يقوم بالأعمال الإرهابية ضد الألمان، وله شخصية متميزة بحيث يقوم بمبادرات ويدخل في مفاوضات مع الثوار بطريقة سرية ولا ينتظر التعليمات من الحكومة[2].

وعندما عرض رئيس الحكومة المنصب على سوستيل، قام هذا الأخير، بإستشارة ديغول في الموضوع، فرحب الجنرال بالفكرة وتساءل : لماذا لا؟ وأثناء إستقبال "سوستيل من طرف "مندس فرانس" قال له رئيس الحكومة الفرنسية: "إنك تحتاج إلى شجاعة لكي تواجه الإقطاعيين وأصحاب النفوذ والمال الكبار بالجزائر العاصمة الذين تعودوا حتى الآن على إصدار مراسيم نزول المطر وبروز الشمس ... إن مهمتك ستكون صعبة"[3]. ثم طلب منديس فرانس من سوستيل أن يعمل على تطبيق الإصلاحات الجديدة التي تهدف إلى إزالة الهم والغم عن الجزائريين الذين يتعرضون لبطالة مجحفة وشعور بالظلم من السلطات المحلية هناك.

لكن إقدام منديس فرانس على تقديم إصلاحات سياسية وتغيير الأوضاع المزرية خلق جوا مشحونا في الجزائر العاصمة وفي البرلمان الفرنسي حيث قاد

(1). Bernard DROZ et Evelyne LEVER, Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962. Paris: Seuil, 1982, p. 64.

(2). Alistair HORN, A Savage War of Peace: Algeria: 1954-1962. London: Mc Millan, 1977, p. 105.

(3). Ibid; p. 106.

الحملة ضد الإصلاحات السياسية "روني مايير" نائب قسنطينة، واتهم الأوروبيون "منديس فرانس" بتعيين يساري يهودي إسمه الحقيقي بن ساسون والمعروف بـ"جاك سوستيل" ! كما إتهموا رئيس الحكومة بأنه ينوي التفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما تفاوض مع التونسيين والمغاربة. وحاول رئيس الحكومة أن يدافع عن سياسته في الجزائر بقوله: "في شمال إفريقيا ينبغي الإختيار بين سياسة المصالحة أو سياسة القمع وإستعمال القوة وما يترتب عنها من عواقب وخيمة ومرعبة"[1]. وفي يوم 6 فيفري 1955 إنهزمت حكومة "منديس فرانس" في البرلمان الفرنسي بـ 319 صوت ضد 273 صوت وانتصر عليه الاروبيون الذين كانوا يعارضون أي تغيير سياسي في الجزائر يمس مصالحهم ويخلق المساواة بينهم وبين المسلمين.

وبسقوط حكومة "منديس فرانس "إختفى مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر وحل محله مشروع يميني من إيحاء النواب الذين يمثلون مصالح الأوروبيين في الجزائر. ونظرا للفراغ السياسي الذي حدث في الجزائر بعد إستدعاء ليونار يوم 12 فيفري 1955 فقد جاء "سوستيل" إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955 بعد أن طمأنه صديقه القديم "بورجيس مونري" الوزير الجديد للداخلية في حكومة "إدقارفور" اليمينية بأن منصبه في الجزائر مضمون ولايوجد أي إشكال في الموضوع. وقد جاء الحاكم العام الجديد إلى الجزائر في لباس مدني واستلم مهامه بدون إستقبال أو حفل رسمي. وفي البداية رفض الأوروبيون التعامل معه على أساس أنه رجل "منديس فرانس" المغضوب عليه.

وبالفعل فقد أراد "سوستيل" أن يكون رجل الإصلاحات السياسية وإنتهاج سياسة جديدة يمكن أن يطلق عليها سياسة الإندماج لأنه "لا يمكن الإستمرار في سياسة حرمان الجزائريين من الحقوق السياسية بعد تمردهم على فرنسا، ولايمكن تشجيع أبناء الوطن على الإنفصال عن فرنسا". وتحقيقا لهذا

(1). DROZ et LEVER, Op.Cit., pp. 66-67 ou
- HORN, Op.Cit., p. 106.

الهدف، قام بتعيين وجوه جديدة معروفة بالإعتدال والتفتح على قضايا أبناء الجزائر. فقام بتعيين "جاك جويبي Jacques Juillet" رئيسا لديوانه المدني، وهو شخصية يسارية كان واليا ومقربا من "منديس فرانس". واختار أيضا الرائد فانسان مونتوي Le Commandant Vincent Monteil رئيسا لديوانه العسكري، وهو مدير سابق لشؤون الأهالي في المغرب، والذي يجيد اللغة العربية ولهجات جزائرية أخرى.

وفي واقع الأمر، كان هذا الخبير (رئيس ديوانه العسكري) مكلفا بالإتصال بالقادة الجزائريين والتفاوض معهم. وهو الذي إستجوب مصطفى بن بولعيد عند إلقاء القبض عليه في تونس في فيفري 1955 واتصل بالسيد علي زعموم (من الولاية الثالثة) والشيخ خير الدين (من جمعية العلماء) والحاج شرشالي (من المركزيين) واحمد فرنسيس (من حزب البيان) وحاول جس النبض معهم والدخول في مفاوضات لإنهاء الحرب الدائرة رحاها بالجزائر. وتأكيدا على حسن نواياه توسط لدى الحكومة الفرنسية في شهر ماي من عام 1955، لإطلاق سراح المسجونين الجزائريين (أمثال بن يوسف بن خدة وكيوان)[1]. ثم إنضمت إلى نواة سوستيل الكاتبة الفرنسية المشهورة والمعروفة بأفكارها اليسارية "جيرمين تيون Germaine Tillion" وذلك في شهر مارس من عام 1955 . وقد أسند إليها مهمة بناء المراكز الإجتماعية وتقديم المساعدات الإقتصادية للسكان المسلمين حتى ينسلخوا عن أبناء جلدتهم ويحجموا عن دعم ثوارهم.

وفي الحقيقة أن سياسة الإندماج التي أراد سوستيل أن ينتهجها في الجزائر قد ولدت ميتة في سنة 1955 . وظهر هذا الإتجاه بوضوح في خطابه أمام المجلس الجزائري يوم 23 فبراير سنة 1955 حين أعلن أنه ينوي تطبيق قانون 1947 الذي ينص على التفريق بين الأروبيين والمسلمين وكل فئة تنتخب وهي منفصلة عن الأخرى، والأروبيون الذين لايتجاوز عددهم 1,000,000 نسمة عندهم نفس العدد من الممثلين للمسلمين الذين يتجاوز

(1). DROZ et LEVER, Op.Cit., p. 69.

عددهم 8,000,000 نسمة في سنة 1954 . وأكثر من ذلك أكد "سوستيل" في خطابه أن الجزائر جزء من فرنسا ولايمكن أن تنفصل عن هذه الأخيرة(1). وطبعا، فإن مضمون هذا الخطاب يتناقض مع مبدأ سياسة الإندماج التي كان ينوي إنتهاجها في الجزائر لأن الإندماج يعني في واقع الأمر عدم التفرقة بين السكان وعدم وجود تفرقة دينية أو عرقية، والجميع يصوتون في صندوق واحد للاقتراع وليس في صندوقين مختلفين للاقتراع واحد خاص بالإروبيين وآخر خاص بالمسلمين.

لكن الضربة القاضية لسياسة الإندماج جاءت يوم 3 أفريل 1955 وذلك يوم تقرر إصدار قانون الطوارئ، ذلك القانون المشؤوم الذي أعطى للشرطة الحق في اعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية، وإقامة مناطق أمنية لإعتقال المواطنين وإبعادهم من ديارهم بقصد عزل الثوار، وإنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة، وتحديد إقامة الأشخاص وعدم السماح لهم بالتنقل إلا بعد الحصول على إذن من السلطات الأمنية. وفي نفس الإطار تقرر يوم 23 أفريل 1955 أن يصدر وزير العدل الفرنسي مرسوما يقضي بالسماح للمحاكم العسكرية أن تنظر في الأشخاص الذين إرتكبوا جرائم منذ يوم 30 اكتوبر 1954 . وهذا معناه في الحقيقة محاكمة مئات الآلاف من السياسيين وتسليط أشد العقوبات عليهم لأسباب سياسية. وباختصار، فإن قانون حالة الطوارئ هو في واقع الأمر، نقل السلطة من الجهات القضائية والإدارية إلى الجيش الذي أصبح هو السلطة الفعلية في البلاد(2).

وبانتقال السلطة إلى يد العسكريين في شهر أفريل من عام 1955، وجد "سوستيل" نفسه معزولا، وتخلى عنه رجاله الذين كانوا حوله. فقد إستقالت "جيرمان تيون" من منصبها يوم 30 ماي 1955، ثم جاء دور "فينسان مونتاي" يوم 24 جوان 1955، وتلاه في الإستقالة "جاك جوبيى" وهؤلاء هم النواة

(1). Michael K. CLARK, Algeria in Turmoil. New York: Praeger, 1959, pp. 133-134.
(2). Ibid., pp. 140-147.

الأساسية التي إختارها "سوستيل" لمساعدته على إدارة الجزائر منذ قدومه إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955 . وقد استقال هؤلاء بسبب القمع المسلط على السكان المسلمين واليساريين الفرنسيين الذين تعاطفوا مع الثورة الجزائرية. وفي يوم 26 سبتمبر 1955 أعلن 61 نائبا في المجلس الجزائري معارضتهم الشديدة لسياسة الإندماج التي تقوم على أساس القمع الأعمى والإعتقالات الجماعية وتطبيق سياسية بالية أكل عليها الدهر وشرب، ولم تعد ذات مصداقية، وطالبوا بالتخلي عن سياسة الإندماج وانتهاج سياسة إقامة دولة جزائرية تشكل نظاميا سياسيا فدراليا مع فرنسا. وكان جواب "سوستل" هو تعليق أشغال دورة المجلس الجزائري، وتوقيف أعضائه عن العمل[1]. ثم جاءت ضربة أخرى مؤلمة لسياسة الإندماج يوم 5 أكتوبر 1955 من رئيس بلدية الجزائر "جاك شوفالي" الذي أعلن في تصريح لجريدة "لوموند" أن سياسة الإندماج قد تجاوزها الوقت ولم تعد ملائمة للجزائر، وأنه يفضل سياسة جديدة هي إقامة دولة جزائرية في نظام فدرالي مع فرنسا. وكان هذا التصريح بمثابة طعنة قاتلة لسياسة "سوستيل" المنبوذة من طرف المسلمين واليساريين الفرنسيين في الجزائر[2].

ثم أن سياسة الإندماج التي حاول سوستيل تطبيقها في الجزائر إصطدمت بأرض الواقع في فرنسا وفي الجزائر وتحولت إلى جثة هامدة لأن السياسيين في فرنسا رفضوا فكرة دمج الجزائر في فرنسا لسبب بسيط وهو أن الإندماج يعني اعطاء حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي لـ 8 ملايين مسلم، وهذا يعني خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها، وفرض قيمهم ونفوذهم على الفرنسيين. ثم إن الأروبيين في الجزائر ضد سياسة الإندماج لأنها تعني المساواة بينهم وبين المسلمين وزوال الإمتيازات التي يتمتعون بها منذ أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولهذا وجدت حكومة "أدقار فور" نفسها غير قادرة على إتخاذ أي قرار سواء بانتهاج سياسة الادماج التي

(1). Horne, Op.Cit., p. 123.
(2). Ibid., p. 123.

تنعكس سلبيا على التمثيل السياسي بفرنسا أوبإنتهاج سياسة التعاون مع السكان المسلمين لأن ذلك يعني تصويت الأروبيين في البرلمان ضد حكومته والإطاحة بها. وقد اعترف "سوستيل" حين قابل منديس فرانس ذات مرة في سنة 1955 وقال له :"إنني أشعر بوهن في العزيمة ... فالحكومة ضدي ... وكل الجهات ضدي"(1). لكن الشيء الذي لا جدال فيه أن الضربة القاضية لسياسة الإندماج جاءت من القائد المحنك زيغود يوسف يوم 20 أوت 1955 وذلك حين قام بتنظيم هجومات 20 أوت وقام بتوسيع رقعة الحرب واستعمال العنف والقتل ضد السكان الأروبيين المدنيين وذلك إجابة على سياسة القمع المسلطة على المسلمين من طرف السلطات العسكرية في الجزائر. وبهذا الأسلوب الجديد للحرب أثبت زيغود يوسف للقادة العسكريين وخاصة الجنرال الذي جاء من المغرب الأقصى لتطبيق سياسة التهدئة في الأوراس واستعان برجاله المدربين في المغرب لإحتواء الثوار وعزلهم عن السكان وخنق التمرد أين ولد، بأن الثوار سيقتلون كل جزائري متعاون مع الفرنسيين وبأنهم لن يهاجموا الثكنات وإنما يهاجمون الأروبيين والخونة أينما وجدوا، وأنه يستحيل على الجيش الفرنسي أن يحمي كل أروبي وكل جزائري خائن يتعاون مع قوات الإحتلال. وقد إعترف أحد الضباط لقائد القوات الجوية الفرنسية في سنة 1958 الجنرال "بييركلوسترمان Pierre Clostermann" بأن شن هجومات جوية على القرى يوجع القلب. وبما أنه من الصعب الدفاع عن جميع القرى "فإنني مجبر على تهديم المشتى أو القرية التي لا أستطيع الدفاع عنها لأن واجبي الأول هوحماية الجنود الذين يوجدون تحت قيادتي"(2). ولعل الشيء الذي أزعج الضباط الفرنسيين و"جاك سوستيل" بصفة خاصة هو أن قادة الثورة الجزائرية لم يكتفوا بمعاقبة كل جزائري يتعاون مع قوات الإحتلال وبالتالي حرمان المسؤولين الفرنسيين من الحصول على معلومات ثمينة عن تحركات الثوار، بل عمدوا إلى تنظيم مقاطعة الأروبيين وعدم شراء الدخان

(1). Horne, Op.Cit., p. 117.
(2). Ibid; p. 114.

والسجائر، وبذلك حرموا الأوروبيين من الحصول على الأرباح الطائلة التي كانوا يحصلون عليها من التجارة في السجائر، وبيع الخمور[1].

ولا يفوتنا أن نشير هنا كذلك إلى أن الإنتقاد الشديد الذي وجهه "البير كامو" إلى السلطات الفرنسية على إغتيال الأبرياء من المسلمين قد كان له صداه يوم 12 ديسمبر 1955 . وقد كانت دعوة "كامو" إلى هدنة مدنية عبارة عن طعنة موجهة لسياسة فرنسا في الجزائر وخاصة أنه كان على علاقة وثيقة بالمناضلين عمار أوزقان ومحمد لبجاوي وهما من الشيوعيين المؤيدين للثورة وجبهة التحرير الوطني الجزائري.

وباختصار، فإن "سوستيل" قد تراجع عن سياسة الإندماج بعد هجومات 20 أوت 1955 وانضم بصفة علنية إلى صف المستوطنين الأوروبيين وقوات الجيش الفرنسي حيث أصبح همه الوحيد هو إعادة الأمن إلى نصابه بأية صفة كانت وفرض إرادة فرنسا على الثائرين الجزائريين وإخضاعهم بالقوة للسلطات الفرنسية. ولتحقيق هذا الهدف قام بتعزيز قوات الجيش في الجزائر إلى درجة أن جيش الإحتلال قد إرتفع عدده خلال سنة 1955 إلى 190,000 جندي وضابط بعد أن كان العدد في بداية السنة لايتجاوز 80,00 جندي وضابط[2].

وفي 26 سبتمبر 1955، قام بمحاولة يائسة لإنشاء مناطق محروسة من طرف الجنود لتجميع سكان الريف، أطلق عليهم إسم "أقسام العمل المتخصص .S.A.S" وخصص لهذه المناطق الأمنية 1,400 ضابط في المخابرات بقصد جمع المعلومات عن الثورة وعزل السكان عن الثائرين[3]. وتتكون هذه المراكز الأمنية التي يبلغ عددها 400 مركز، من 1,500 إلى 20,000 شخص، وتسعى في الظاهر إلى توفير التعليم والغذاء والعمل للسكان المعزولين عن الثوار. لكن هذا المشروع باء بالفشل لأن تلك المراكز كانت عبارة عن سجون

---

(1). Ibid., p. 112.
(2). DROZ et LEVER, Op.Cit., p. 80.
(3). S.A.S. = Sections d'Action Spéciale.

لايخرج منها أي شخص إلا برخصة من السلطات العسكرية. ولم يقبل بالبقاء فيها سوى الصبيان والنساء والشيوخ الذين ليس في إمكانهم الالتحاق بالثوار في الجبال.

وانهارت سياسة سوستيل في الجزائر يوم قرر "ادقار فور" إجراء إنتخابات تشريعية في بداية 1956 . وقد عارض "سوستيل" هذا القرار لأن ذلك يعني إنتقام المسلمين من سياسته والتصويت على قائمة الوطنيين الذين يؤيدون جبهة التحرير الوطني. لكن الانتخابات التي جرت يوم 2 جانفي 1956 بفرنسا جاءت بنتائج مخيبة لآمال "إدقار فور" و"سوستيل". فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على 52 مقعد، ونجح حزب اليمين المتطرف الذي يقوده "بيير بوجاد Pierre Poujade" بحصوله على 52 مقعد آخر في البرلمان الجديد. وبذلك إستطاع الحزب الإشتراكي بقيادة "غي مولي" أن يشكل حكومة جديدة في شهر جانفي 1956 وانسحب "إدقار فور" وترك السلطة لـ "غي مولى" الذي كان أول قرار اتخذه هوعزل سوستيل من منصبه وتعيين الجنرال "كاترو" في منصب الحاكم العام للجزائر. وفي يوم 2 فيفري 1956 رحل "سوستيل" عن الجزائر وعاد إلى فرنسا، وترك الأروبيين في الجزائر يتحسرون على ذهابه ونظموا له وداعا لا مثيل له في التاريخ بعد أن كانوا قد رفضوا إستقباله يوم قدومه إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955!

الجيش والأروبيون يتمردون على حكومة فرنسا

لقد اظهرت نتائج الإنتخابات التشريعية في فرنسا يوم 2 جانفي 1956 أن الرأي العام الفرنسي منقسم بين مؤيد لليمين الذي يرغب في إبقاء الجزائر فرنسية وإلحاق هزيمة بجيش التحرير الوطني الجزائري عن طريق منح سلطات مطلقة للجيش الفرنسي في الجزائر وعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري إلا بعد رفضها للعلم الأبيض، وبين مؤيدين للتفاوض مع الجزائريين وإنهاء الحرب الجزائرية المنهكة للإقتصاد الفرنسي. وبتعيين "غي مولى" رئيسا للحكومة الفرنسية في جانفي 1956 (وهو زعيم الحزب الإشتراكي)، ساد

فرنسا والجزائر شعور عام بأن غي مولي سوف ينتهج سياسة مصالحة ومفاهمة بين الأوروبيين والمسلمين في الجزائر، وخاصة أنه كان مستاء من سياسة الإندماج التي أنتهجها "سوستل" وإعتبرها فاشلة إلى درجة أنه قام بتنحيته بمجرد تعيينه على رئاسة الحكومة. وبالفعل، فقد بادر بتعيين الجنرال "كاترو" المعروف بنزاهته وإعتداله، كحاكم عام للجزائر وذلك بقصد التخلص من كابوس الحرب الجزائرية التي وصفها في حملته الإنتخابية بأنها حرب "غبية" وبدون مخرج[1].

لكن بمجرد أن تجرأ على القيام بأول زيارة رسمية له للجزائر يوم 6 فبراير 1956، واجهه الأوروبيون بمظاهرات عدائية ولطخوا ثيابه ووجهه بالطماطم والبيض واعتدوا على حرمة فرنسا التي كان يمثلها وينطق باسمها، غير موقفه واستسلم للأوروبيين الذين أجبروه على الإستجابة لمطالبهم رغم أنفه وأنف فرنسا التي يتزعم حكومتها. وقد وصف بعض الكتاب الفرنسيين يوم 6 فبراير 1956 بأنه يعتبر يوم إستسلام وإنقلاب خطير في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا[2]. فبسرعة مذهلة قام بالتخلي عن فكرة تعيين "كاترو" الذي يعتبر شخصية مرموقة في فرنسا، وطلب من موظف بسيط يشتغل في الميدان النقابي وتسلق إلى الحزب الإشتراكي، أن يكون الوزير الجديد المقيم بالجزائر، وهو"روبير لاكوست". وهذا الأخير قام بجلب مجموعة من أصدقائه المقربين إليه وأعطاهم مناصب راقية في الجزائر. وفي وقت قصير، صار "لاكوست" هو المتكلم باسم الأوروبيين في الجزائر والمدافع عن مصالحهم إلى درجة أنه قام بطرد اليساريين الفرنسيين الذين يتعاطفون مع الثورة الجزائرية[3].

وباختصار شديد، فإن حكومة "غي مولي" الإشتراكية قد إنقسمت على نفسها منذ البداية حيث كان هناك تيار قوي في الحكومة يطالب بتعزيز قوات

---

(1). DROZ et LEVER, Op.Cit., p. 87.
(2). Ibid., p. 89.
(3). Ibid., p. 97.

الجيش وسحق المتمردين ويتكون من : "لاكوست، بورجيس مونوري، ماكس لوجون" ثم انضم إلى هذا الفريق "غي مولى" بعد زيارة الإستسلام إلى الجزائر. وهناك فريق آخر صغير، كان يطالب بالحوار والمفاوضات مع الثوار ويتكون من "منديس فرانس وقاسطون ديفير". وفي يوم 23 ماي 1956 إستقال "منديس فرانس" من الحكومة بعد أن تأكد أن زمام الأمور قد فلتت من يد "غي مولى" وأن دعاة الحرب قد استولوا علىالسلطة.

ولعل الشيء الذي زاد الطين بلة في عام 1956، أن أزمة السلطة داخل الحكومة قد دفعت بالجيش أن يتدخل في الشؤون السياسية ويعمل كوسيط بين السلطات السياسية في باريس وبين السلطات الأروبية في الجزائر الذين كانوا يهددون بالإنفصال عن فرنسا في حالة إقدام الحكومة على التفاوض مع المسلمين، والإطاحة بالحكومة نفسها عن طريق الممثلين الأروبيين في البرلمان الفرنسي. وهكذا وجد قادة الجيش أنفسهم يشتغلون بالسياسة ويلعبون دور الحكم والوسيط بين الحكومة المنقسمة على نفسها وبين الأروبيين المتمردين عليها في الجزائر. وبصريح العبارة، فإن الجيش قد أصبح من الناحية الفعلية هو صاحب السلطة عندما أصبحت الحكومة غير قادة على المحافظة على الوحدة الوطنية، وهو الذي يحميها من ضربات الثوار ويتوسط لدى الأروبيين لكي لا يثوروا عليها ويطيحوا بها[1].

واتضحت سياسة "غي مولى" الموالية للجيش والأروبيين في يوم 6 فيفري 1956 حين ألقى خطابا في الجزائر العاصمة وطمأنهم فيه وقال لهم على الخصوص : "إن الحكومة ستحارب وأن فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر وأنها ستبقي هناك. إن الجزئر لا مستتقبل لها بدون فرنسا". ولم يكتفي "غي مولى" بالحرب في الجزائر، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير إذ أنه قرر في خريف 1956 أن ينقل حربه الجزائرية إلى مصر "ويلحق هزيمة بجمال عبد الناصر الذي سمح للمناضلين الجزائريين أن يستعملوا "صوت العرب" وزودهم

(1). Edward BEHR, The Algerian Problem. New York: W.W. Norton and Company, 1962, pp. 142-143.

بالسلاح الضروري لتحرير وطنهم من هيمنة فرنسا والأوروبيين المتواجدين بالجزائر[1].

ونتيجة لهذه السياسة غير الحازمة وتخوف قادة الجيش من خضوع فرنسا للضغوطات الدولية وخاصة الأمم المتحدة التي أصبحت تحرج فرنسا، قرر القادة العسكريون أن يتدخلوا في السياسة وينقذوا الجزائر ويحققوا انتصارا على جيش التجرير الوطني الجزائري. وقد كشف عن هذا الإتجاه الجديد جنرال في الجيش الفرنسي في عام 1956 حيث أكد أن الضباط كرهوا ولم تعد لديهم رغبة في رفع وتنكيس العلم الفرنسي طوال حياتهم، مرة في المغرب ... ومرة أخرى في تونس ... وبالأمس في الهند الصينية ... واليوم في الجزائر. وأضاف الجنرال قائلا للصحفي الذي إستجوبه :"أن رجال السياسة قد عبثوا بنا في الهند الصينية ...وفي المغرب ... ولن يستطعون أن يعبثوا بنا في الجزائر. إنني أقسم بالله أن ذلك لن يحدث ويمكنك أن تطلع باريس على ذلك"[2]. وكان لهذا الإنذار صداه حيث فهم "غي مولى" و "روبير لاكوست" بأن الجيش لن يقبل بالهزيمة في آخر مستعمرة فرنسية بشمال إفريقيا وأن الجزائر تعتبر فرصة ثمينة لمحو عار الهزائم السابقة التي لحقت بالجيش الفرنسي. ولهذا استجاب "لاكوست" إلى طلب الجيش ومنح السلطة المطلقة للجنرال "ماسو"[3].

وبمقتضى مرسوم صدر يوم 13 أفريل 1956، قرر وزير الدفاع "بورجيس مونوري" مضاعفة عدد القوات الفرنسية التي تشن الحرب على الثوار الجزائريين. فزيادة عن 200,000 جندي متواجد بالجزائر قام وزير الدفاع ونائبه "ماكس لوجون" المسؤول عن الشؤون العسكرية بالجزائر، بإرسال 160,000 جندي جديد، ثم إستدعاء رجال الإحتياط، وتمديد الخدمة

(1). Wszeverso W. KULSKI, De Gaulle and the World. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1966, p. 330.

(2). Joseph KRAFT, The Struggle for Algeria. Garden City, New York: Doubleday, 1961, p.98.

(3). Jean-Marie DOMENACH, "The French Army in Politics" Foreign Affairs, (January) 1961, p. 189.

العسكرية بحيث بلغ عدد القوات الفرنسية المحاربة في الجزائر 450,000 جندي وضابط في نهاية 1956 [1]. كما قامت وزارة الدفاع الفرنسية بشراء وجلب أسلحة حديثة من الحلف الأطلسي كلفت الدولة الفرنسية أموالا طائلة إلى درجة أن وزارة المالية إضطرت للإقتراض من الداخل والخارج لتمويل الحرب الباهظة الثمن. وباسم هذا الجناح المؤيد للحرب والتجنيد العام من أجل سحق الثورة الجزائرية بسرعة فائقة، أعلن "لاكوست" أن الأمن والهدوء سيعودان للجزائر في صيف 1956 [2]!

وفي يوم 7 جانفي 1957 وافق "لاكوست" على إمضاء أمر يسمح للجنرال "ماسو" أن يتخلى والي الجزائر العاصمة عن جميع صلاحيات الشرطة إلى رجال الجيش وذلك بقصد ربح معركة الجزائر العاصمة والتغلب على جبهة التحرير التي فتحت جبهة جديدة مع الجيش حيث صعدت الحرب والمواجهة عن طريق القيام بالعمليات الفدائية في المدن الكبرى. وكان المسؤول رقم واحد عن هذه العمليات في الجزائر العاصمة هوالعربي بن مهيدي، الذي اعتمد على ياسف سعدي وجميلة بوحيرد وحسيبة بن بوعلي وغيرهم من الفدائيين والفدائيات الذين أدخلوا الرعب في نفوس الأوروبيين بالجزائر العاصمة.

وكشفت قيادة الجيش الفرنسي عن عضلاتها القوية في شهر أكتوبر من عام 1956 وأثبتت لـ "غي مولي" و "لاكوست" أن المخابرات العسكرية هي التي تقرر بمفردها ماتراه مناسبا وذلك بدون إستشارة رئيس الحكومة أو الوزير المقيم بالجزائر. فبعد أن ظهرت بعض الشائعات عن وجود إتصالات بين الحكومة الفرنسية من جهة، وجبهة التحرير الوطني الجزائري والحكومة المغربية والحكومة التونسية من جهة ثانية، واتفقت هذه الأطراف على عقد مؤتمر قمة مغاربي في أكتوبر 1956 بتونس، قامت المخابرات العسكرية الفرنسية بقرصنة

---

(1). Bernard DROZ et Evelyne LEVER, **Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962**. Paris: Seuil, 1982, p. 95.

(2). Horne, Op.Cit., p. 157.

جوية واختطفت بعض زعماء جبهة الوطني الجزائري وذلك بإعطاء الأوامر باسم وزراة الدفاع الفرنسية إلى قائد الطائرة المغربية بالهبوط في مطار الجزائر بدلا من النزول في مطار تونس. واعتقد رجال المخابرات العسكرية الفرنسية أنه بإلقاء القبض على بعض زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري أمثال : احمد ين بلة ومحمد خيضر، حيسين آيت احمد، و محمد بوضياف، قد وضعوا حدا للثورة الجزائرية. وقد إعترف "لاكوست" و"غي مولي" أنهما لم يكونا على علم بخطة القرصنة الجوية وإجبار الطائرة المغربية على الهبوط في مطار الجزائر، بعد الأوامر التي أعطاها "ماكس لوجون" لقائد الطائرة الفرنسي "جيليبي" باسم وزارة الدفاع وبدون إستشارة رئيس الحكومة. وقد إعترف "غي مولي" بأنه غضب عندما سمع بخبر إلقاء القبض على زعماء الجبهة وأنه لم يستطع أن يستنكر هذه القرصنة لأن الحكومة كانت تسقط في تلك الليلة. أما "لاكوست" فقال أن الإستنكار يعني إنفجار الجزائر العاصمة[1].

وبالاضافة إلى تصميم القادة العسكرين على تقوية الجيش وارتفاع عدد القوات المسلحة في الجزائر من 80,000 في جانفي 1955 إلى 325,000 في شهر جويلة 1956 ثم إلى 400,000 في شهر ديسمبر من تلك السنة[2]، فقد أقدمت حكومة "غي مولي" في شهر أوت 1956 على إقامة الإسلاك الشائكة المكهربة على الحدود المغربية - الجزائرية وذلك بقصد منع الثوار من جلب السلاح من الخارج. كما فعلت وزراة الدفاع الفرنسية نفس الشيء بالنسبة للحدود التونسية - الجزائرية، إبتداء من صيف 1957 والذي أصبح يعرف باسم "خط موريس" الذي كان وزير للدفاع في سنة 1957 . وتسببت هذه الخطوط الكهربائية على حدود الجزائر مع المغرب وتونس، في خسائر بشرية هامة في صفوف أعضاء جيش التحرير، قال عنها عمر أوعمران رئيس مصلحة

(1). Horne, Op.Cit., p. 160.

(2). Philip TRIPIER, Autopsie de la guerre d'Algérie. Paris: Editions France-Empire, 1972, p. 151.

التموين بالسلاح في جيش التحرير الوطني الجزائري بأنها بلغت 6,000 شهيد خلال شهور معدودة. لكن هذه الأسلاك الشائكة والمكلفة لوزارة الدفاع الفرنسية لم ينتج عنها خنق الثورة الجزائرية والقضاء عليها، مثلما خطط لذلك جنرالات فرنسا.

وبالنسبة للإصلاحات التي إقترحتها حكومة "غي مولي" على الثوار الجزائريين فإنها كانت غامضة وغير جدية. فقد إعتمد على وزيره المكلف بالشؤون الجزائرية "روبير لاكوست" الذي أصبح يتمتع بصلاحيات كبيرة إذا نحن قارناه بآخر حاكم عام للجزائر "جاك سوستل". وحسب النصوص التشريعية لـ "السلطات الخاصة" التي أقرها البرلمان الفرنسي يوم 12 مارس 1956 بـ 455 صوت ضد 76، فقد أصبح من حق حكومة "غي مولي" أن تسير الجزائر بمراسيم حكومية وذلك في ميادين إستصلاح الأراضي، التوسع الإقتصادي، القروض الزراعية، التوظيف، الرواتب، التصنيع وإعادة تنظيم هياكل المصالح الحكومية. كما وافق البرلمان على تطبيق القوانين الجاري بها العمل في فرنسا على الجزائر وتعديلها إذا إقتضى الأمر[1].

وفي إطار هذه القوانين قررت حكومة "غي مولي" إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 أفريل 1956 بعد إستقالة معظم النواب الجزائريين به وإلتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية. كما قررت حكومة "غي مولي" أن تنتهج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي :

1) وقف إطلاق النار.

2) إجراء إنتخابات في نظام موحد للمسلمين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار.

3) إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر[1].

---

(1). Michael K. CLARK, Algeria in Turmoil. New York: Praeger, 1960, p. 301.
(2). TRIPIER, Op.Cit., p. 153.

وكان جواب الأوروبيين في الجزائر هو الرفض القاطع لأي نظام إنتخابي يقوم على أساس المساواة مع المسلمين لأن ذلك يعني سيطرة أبناء البلد الأصليين على جميع المؤسسات السياسية المنتخبة. وبالنسبة لجبهة التحرير فقد رفضت مشروع "غي مولي" وطالبت أن تعترف حكومة "غي مولي" بالحكومة الجزائرية قبل وقف إطلاق النار، وأن تقبل بمبدأ أن الحكومة الجزائرية المعترف بها هي التي تنظم الإنتخابات لتقرير مصير الشعب الجزائري في المستقبل[1].

وبذلك فشل مشروع الإصلاحات السياسية الذي اقترحته حكومة "غي مولي" الإشتراكية لأن الأوروبيين رفضوه والمسلمين إعتبروه لاغيا لأنه لا يستجيب لطموحاتهم ورغبتهم في الحصول على الإستقلال التام لبلدهم.

وقد اشتهرت سياسة الإشتراكيين الإصلاحية في الجزائر بالقوانين أوالمراسيم التنفيذية المعروفة بإسم "La loi Cadre". وحسب هذا القانون الذي دامت مناقشته في البرلمان الفرنسي 11 شهرا، فإن "لاكوست" كان يدافع عن فكرة إقامة نظام سياسي جديد في الجزائر يكون كالتالي:

1 . نظام إنتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات

2 . قيام فرنسا بدور الوسيط أو الحكم بين الأوروبيين والمسلمين

3 . تقسيم الجزائر إلى عدة مناطق تتمتع بالحكم المحلي، وكلها تخضع لمجلس فدرالي وسلطة تنفيذية تشتغل تحت سيادة فرنسا التي تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية[2].

وقد تحولت هذه الإقتراحات لإنشاء بلقان جديد وتقسيمات سياسية للجزائر إلى قوانين مائعة وخالية من أي محتوى حقيقي للقانون المقترح في البداية وذلك بسبب معارضة "جاك سوستل" و "أندري موريس" وزير الدفاع في حكومة "بورجيس منوري" و"بيير بوجاد" زعيم حزب اليمين المتطرف

(1). Roy C. MACRIDIS and Bernard B. BROWN, The De Gaulle Republic. Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1965, p. 55.

(2). Horne, Op.Cit., p. 156.

الذي كان يمثل التجار. وبعد تغيير محتوى قوانين الإصلاحات السياسية تمكنت حكومة "لاغايار" يوم 29 نوفمبر 1957 من الحصول على موافقة البرلمان الفرنسي عليها بـ 269 صوت ضد 200 صوت، وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 5 فبراير 1958 . لكنها تحولت في الحقيقة من " Loi Cadre إلى Loi Cadavre "[1]. وحسب آراء رجال الخبراء في شؤون السياسية الفرنسية، فإن هذا القانون الخاص بالإصلاحات السياسية الذي قدمه "لاكوست" قد جاء لترضية الأحزاب السياسية وليس حل مشكل الحرب في الجزائر، لأن الحكومة الفرنسية قد التجأت إلى إستعمال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية بأية طريقة كانت[2].

ولعل الشيء العجيب والغريب أن رئيس الحكومة الفرنسية من فيفري 1956 إلى غاية جوان 1957 "غي مولي"، قد حاول أن ينتهج سياسة العنف ضد الثوار الجزائريين والتفاوض معهم في آن واحد. وهذا الموقف يعكس الإنقسام الموجود في الحزب الإشتراكي الفرنسي حيث تبين في مؤتمر الحزب المنعقد بمدينة "ليل" الفرنسية في الفترة الممتدة من 29 جوان إلىغاية 3 جويلية 1956، أن الجناح اليساري في الحزب كان يطالب بإنهاء الحرب في الجزائر عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، في حين كان الجناح اليميني يطالب باستعمال القمع والإضطهاد للقضاء على الثورة الجزائرية. واستجابة لرغبات اليساريين في الحزب الإشتراكي قام "غي مولي" بإرسال وفد من أعضاء حزبه إلى مدينة روما لإجراء إتصالات سرية مع وفد من جبهة التحرير الوطني الجزائري.

وقد مثل فرنسا في هذا اللقاء الذي جرى بمدينة روما في الفترة الممتدة من 1 إلى غاية 5 سبتمبر 1956 "بيير كوما Pierre Commin" رئيس الوفد، وزميله "بيير هيربو Pierre Herbaut" وكلاهما نائب لرئيس الحزب

(1). MACRIDIS and BROWN, Op.Cit., p. 57.
(2). Ibid., p. 57.

الإشتراكي الفرنسي. أما الوفد الجزائري فقد كان يقوده محمد خيضر ومحمد يزيد، وعبد الرحمن كيوان. وقد اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري أن تحصل الجزائر على استقلال داخلي، وتكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية. لكن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري أجاب بأن أي قانون يتعلق بالجزائر ينبغي أن يكون هو نتيجة مفاوضات بين جبهة التحرير وفرنسا. وطالب الوفد الجزائري من الوفد الفرنسي تقديم ضمانات سياسية للجزائريين مقابل قبولهم لوقف إطلاق النار. واقترح الجزائريون على فرنسا إنشاء حكومة إنتقالية في الجزائر تشرف على تسيير البلاد وتنظيم الإنتخابات الخاصة بالإستفتاء. وافترق الوفدان بقصد مشاورة كبار المسؤولين في قيادة كل بلد، على أن يلتقيا من جديد يوم 22 سبتمبر 1956 بمدينة بلغراد عاصمة يوغوسلافيا. وفي إجتماع بلغراد تغيرت تشكيلة الوفد الجزائري حيث أصبح يقوده الدكتور الأمين دباغين ويشارك فيه محمد خيضر. أما الوفد الفرنسي فكان يقوده دائما "بيير هيربو" نائب رئيس الحزب الإشتراكي الفرنسي. وفي هذه المرة لم تدم المفاوضات طويلا حيث أدرك أعضاء الوفد الجزائري أن "غي مولي" يستعل هذه الإتصلات كدعاية لتضليل الرأي العام. وفي واقع الأمر، كان مصمما على إنتهاج سياسة تقوم على العنف واستعمال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية. ولذلك إقترح الوفد الجزائري على الوفد الفرنسي، التفاوض بشأن إستقلال الجزائر أو التوقف عن هذه الاتصالات والمناوارات المضللة للرأي العام في داخل فرنسا وخارجها[1].

وباختصار، فإن حكومة "غي مولي" قد إعتمدت على تأييد الإحزاب اليمينية لكي تبقى في السلطة وتحصل على الثقة في البرلمان. وقد حاول قادة الحزب الإشتراكي أن يحافظوا على التوازن بين سلطة الجيش والأوروبيين في الجزائر وسلطة باريس في فرنسا وذلك بقصد تجنب الحرب الأهلية وقيام صراع دموي بين المؤيدين لبقاء الجزائر فرنسية والمعارضين للحرب في الجزائر. لكن في

(1). TRIPIER, Op.Cit., pp. 151-152.

يوم 21 ماي 1957 سقطت حكومة "غي مولي" بـ 250 ضد 213 صوت وذلك نتيجة لتخلي الأحزاب اليمينية عن حكومة الإشتراكيين بدعوى أن حكومة "غي مولى" تنتهج سياسة مالية منهكة للإقتصاد الفرنسي الذي كان يعاني من التكاليف الباهظة لحرب الجزائر. وكما هو معلوم، فإن الحكومة الفرنسية إضطرت إلى رفع أسعار البترول والطوابع البريدية وفرض ضرائب جديدة على الشعب وذلك لتغطية تكاليف الحرب الجزائرية التي بلغت 325 مليار فرنك قديم في ميزانية 1956 [1]. وبعبارة أخرى، فإن اليمنيين كانوا يصرون على مواصلة الحرب في الجزائر وقمع السكان المسلمين لكن بدون دفع تكاليف تلك الحرب وتغطية العجز الموجود في الميزانية والذي كان يقدر بـ 320 مليار فرنك فرنسي قديم[2].

إنهيار نظام الحكم في فرنسا بسبب حرب الجزائر

بعد إنهيار حكومة "غي مولي" جاءت حكومة "بورجيس مونوري" التي هي عبارة عن استمرارية للحكومة السابقة. والتغيير الأساسي الذي حصل هو إنتقال "بورجيس مونوري" من وزارة الدفاع إلى رئاسة الحكومة وتعيين "أندرى موريس" وزير للدفاع. أما "لاكوست" فقد حافظ على منصبه كوزير مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية. وكما هو معروف، فإن هذه الشخصيات الثلاثة هي التي كانت تمثل الإتجاهات المؤيدة للأوروبيين في الجزائر، وهي التي كانت تتزعم فكرة بقاء الجزائر فرنسية. ومنذ البداية التزمت حكومة "بورجيس مونوري" بعدم التفاوض مع جبهة التحرير، وتعهدت بالقضاء على الثوار الذين يهددون وحدة فرنسا وفصل الجزائر عنها. كما قررت حكومة "مونوري" تدعيم الأسلاك الشائكة على الحدود وعزل الثوار في الداخل عن قادتهم في الخارج. ووعدت هذه الحكومة اليمينية الأوروبيين في الجزائر بعدم قيام سلطة تشريعية في الجزائر تكون فيها الأغلبية للمسلمين[3].

---

(1). Edgar FURNISS, France Troubled Ally. New York: Praeger, 1960, p. 213.
(2). DROZ et LEVER, Op.Cit., p. 143.
(3). Horne, Op.Cit., p. 240.

وبناءا على هذه التعهدات، نالت حكومة "بورجيس مونوري" ثقة البرلمان الفرنسي يوم 12 جوان 1957 بـ 240 ضد 194 صوت[1].

لكن هذه الحكومة اليمينية التي كانت تعمل بقصد إدخال إصلاحات سياسية تستجيب لرغبات الاروبيين، سقطت يوم 30 سبتمبر 1957 بمجرد أنها أقترحت على الأروبيين في الجزائر تغيير نظام الحكم في الجزائر وإقامة برلمان محلي في الجزائر يعمل في إطار السيادة الفرنسية وذلك بأغلبية 279 ضد 253 صوت. وقد ساهم في الإطاحة بحكومة "مونوري" السيد "جاك سوستيل" النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي الذي اعتبر قوانين الإصلاح السياسي في الجزائر "La loi Cadre" مجحفة بحقوق الأروبيين وتمنح للمسلمين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلى المقترح على الجزائر. كما أن الشيوعيين صوتوا ضد الحكومة لأن الإصلاحات السياسية تافهة وبالية ولاتستجيب لرغبات الثوار الجزئريين. ويعتبر بعض الكتاب هذا التصويت ضد الإصلاحات السياسية في الجزائر بمثابة الفرصة الأخير لحل المشكل الجزائري في إطار مؤسسات الدولة الفرنسية[2].

ونتيجة لوقوف الأروبيين في الجزائر ضد حكومة باريس والقيام بمظاهرات صاخبة ضدها بسبب الإصلاحات السياسية القترحة للجزائر، وسقوط الحكومة يوم 30 سبتمبر 1957، بقيت فرنسا بدون حكومة لمدة 35 يوم. وفي نهاية الأمر، تقرر أن تشكل آخر حكومة في الجمهورية الفرنسية الرابعة يوم 5 نوفمبر 1957 بقيادة وزير المالية في حكومة "بورجيس مونوري". وفي هذا الوقت بالذات، أي وقت إزدياد نفوذ قادة الجيش، وقادة الأروبيين في

---

(1). Ahmed H. EL-AFANDI "Roll Call Analysis of the Input of Support: The case of the French Political System under Stress, 1954-1962" Ph. D. Dissertation, the University of Missouri at Columbia, 1970, p. 85.

- تعتبر هذه الأطروحة التي كتبها الدكتور احمد الافندي لنيل دكتوره الدولة في العلوم السياسية من احسن الاطروحات التي كتبت في الجامعات الامريكية عن الجزائر وللأسف الشديد فإن هذا الانتاج العلمي الرائع لم تتم ترجمته إلى اللغة العربية إلى الآن.

(2). Horne, Op.Cit., p. 240.

الجزائر، حاول قادة الأحزاب السياسية التفاهم فيما بينهم وتشكيل حكومة جديدة برئاسة "فليكس غايار" وإعطائها صلاحيات واسعة للقيام بأعمال سياسة تحقق مطامح الأروبيين والقوة الثالثة في الجزائر، أي الموالين لفرنسا. وهكذا نالت حكومة "لاغايار" ثقة النواب الفرنسيين بـ 337 ضد 173 صوت[1]. وفي يوم 29 نوفمبر 1957، وافق أعضاء البرلمان الفرنسي على قانون الإصلاحات السياسية في الجزائر بأغلبية 269 ضد 200 صوت. ولكن هذا القانون لم يطبق ولم يكن هناك أي إنسان مقتنع بمحتواه. فالأروبيون حقدوا على "روبير لاكوست" وتحركوا للعمل ضده والإطاحة بالجمهورية الفرنسية الرابعة لأن القانون "La loi Cadre" سمح للمسلمن أن يحصلوا على المساواة في التمثيل النيابي مع الأروبيين، وقادة جبهة التحرير رفضوه لأنه ينص على بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا ولايتطرق إلى قضية إستقلال البلاد وإنفصالها عن فرنسا.

لكن حكومة "لاغايار" في واقع الامر، لم تحقد عليها الجالية الاروبية في الجزائر فقط، بل واجهت تمرد قادة الجيش الذين أرادوا أن يربحوا الحرب عن طريق التوسع فيها إلى تونس وإجبار دول المغرب العربي على طرد الثوار الجزائريين من الحدود أو التعرض لهجومات متوالية من القوات الفرنسية على أراضي تونس والمغرب. وبدون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية، قام الجيش الفرنسي يوم 8 فيفري 1958 بشن هجوم جوي على ساقية سيدي يوسف التونسية نتج عنه وفاة مالايقل عن 75 شخص وإصابة 100 شخص آخر بجروح. وكان القصد من هذا الهجوم على المدنيين الجزائريين والتونسيين في داخل تونس هو تخويف تونس وإنذارها بالدخول إلى أراضيها ومتابعة الثوار الجزائريين الذين يلتجؤون إلى هذا البلد الشقيق. وفي يوم 11 فيفري 1958 أعلن "كريستيان بينو" وزير خارجية فرنسا أن شن هجوم على أراضي تونس من طرف الجيش الفرنسي يعتبر غلطة مؤسفة وأن الحكومة

(1). Willam G. ANDREWS, **French Politics and Algeria**. New York: Meredith Publishing Company, 1962, p. 160.

الفرنسية لم توافق عليها[1]. لكن خوفا من إستيلاء الجيش على السلطة وعزل الحكومة، قبل "لاغايار" تحمل مسؤولية الإعتداء على تونس. ونتيجة لهذا الإعتداء على بلاده، قام الرئيس الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية، بطلب السلاح من الولايات المتحدة وبريطانيا للدفاع عن سيادة بلاده أو التوجه إلى الكتلة الإشتراكية للحصول على السلاح من هناك. وكان هدفه الأساسي هو تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة بقصد تدويل القضية الجزائرية وإنهاء الحرب التي تدور رحاها بهذا البلد المجاور لتونس. وبالفعل، أعلنت الولايات المتحدة الأمركية وبريطانيا يوم 17 فيفري 1958، عن إستعدادهما للتوسط بين تونس وفرنسا وإنهاء الخلافات القائمة بين البلدين، وتزويد تونس بالسلاح الضروري للدفاع عن سيادتها. وإغتاض النواب الفرنسيون وقادة الجيش الفرنسي والاروبيين في الجزائر من هذه الوساطة الإنجلوساكسونية واتهموا "لاغايار" بالضعف وبأنه عميل للإمريكيين. وتساءل "جاك سوستيل" النائب الديغولي" الذي يمثل مدينة "ليون" الفرنسية إذا كان القرار الفرنسي يصنع في باريس أم في واشنطن. وكانت النتيجة هي سقوط حكومة "لاغايار" يوم 15 أفريل 1958 بـ 321 ضد 255 صوت[2]. وكانت هذه الحكومة هي آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الرابعة حيث فشل عدة قادة في تشكيل حكومة جديدة، منهم "بيير فليملان" الذي قام بآخر محاولة يوم 8 ماي 1958، ولكنه لم ينجح في تقديم أعضاء حكومته للبرلمان الفرنسي يوم 13 ماي 1958 حيث أن "لاكوست" قد هرب من الجزائر إلى فرنسا يوم 10 ماي 1958 بعد أن قرر حزبه (الإشتراكي) عدم المشاركة في حكومة "فليملان" المزمع تشكيلها، وأصبحت الجزائر تعيش في فراغ سياسي بعد إنسحاب "لاكوست" من الجزائر. وبسرعة فائقة تطورت الأحداث في الجزائر ، وتشكلت لجنة الأمن الوطني من الأروبيين المناهضين لأية حكومة

---

(1). John Steward AMBER, Soldiers against the State: The French Army in Politics. New York: Doubleday and Company, 1968, p. 243.
(2). MACRIDIS and BROWN. Op.Cit., pp. 59-60.

يرأسها "فليملان" وتزعم هذه اللجنة المتمردة على الحكومة الفرنسية الجنرال "ماسو" الذي بعث ببرقية مستعجلة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "روني كوتي" يطلب فيها تشكيل لجنة للأمن العمومي في باريس بدلا من تشكيل حكومة فرنسية. ثم تسرب الديغوليون إلى لجنة الخلاص الوطني في الجزائر وأقنعوا قادة الجيش باستدعاء "ديغول إلى الحكم لكي ينقذ البلاد من الفوضى. وهكذا أصبح في يوم 14 ماي 1958 حكومة في باريس يرأسها "فليملان" بعد أن نال ثقة البرلمان بـ 462 ضد 112 صوت يوم 16 ماي 1958، وسلطة أخرى في الجزائر يتزعمها الجنرال "ماسو". وفي يوم 17 ماي 1958 وصل "سوستيل" إلى الجزائر وبدأ يخطط، بالتعاون مع الجنرال "سالان" لعودة ديغول إلى الحكم بالقوة وعدم التفاوض مع الحكومة بقصد إقناع رئيسها بالتنازل عن السلطة لديغول. وتوسط "غي مولي" بين الحكومة والجنرال "ديغول" بحيث لايقوم الجيش بهجوم مفاجئ على فرنسا ويستولى على السلطة بالقوة. وفي مؤتمر صحفي للجنرال "ديغول" يوم 19 ماي 1958 أعلن هذا الأخير عن تشكراته للجيش الذي حافظ على الأمن في الجزائر وإستعداده لإنقاذ فرنسا من الأزمة التي تتخبط فيها إذا كان الشعب يرغب في ذلك وأعطيت له صلاحيات خاصة. وفي يوم 23 ماي استولى العسكريون على السلطة في جزيرة "كورسيكا" وهددوا الحكومة بالإستيلاء على فرنسا ذاتها. وفي هذه الحالة، تأكد أعضاء الحكومة أن تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول هوالمخرج الوحيد للأزمة لأن العسكريين سيستولون على السلطة بالقوة يوم 1958/05/27 إذا لم يتم الحسم في هذه العملية بسرعة. ولهذا دخلوا في مفاوضات سرية مع ديغول بقصد إقناعه أن يستنكر فكرة العنف واستعمال القوة من طرف المسؤولين في الجيش الذين تمردوا على حكومتهم. ولكنه رفض وعندما تاكد الجنرال أن العسكريين قد قرروا الإطاحة بالحكومة الفرنسية بالقوة يوم 28 ماي 1958، آنذاك أصدر بيانا قال فيه بأنه بدأ يجري الإتصالات لتكوين حكومة جمهورية، وأنه لايوافق على استعمال القوة الذي ينتج عنه عواقب خطيرة، وبأنه يتوقع من وحدات الجيش في الجزائر أن تبقى تعمل تحت أوامر

قادتها الذين يثق فيهم وسيتصل بهم عن قريب. واستاء "فليملان" ومعه أعضاء البرلمان من بيان ديغول الذي أعلن فيه أنه بدأ إجراء الإتصالات لتشكيل الحكومة، مع أن "فليملان" لم يعده بالتخلي عن السلطة لصالح "ديغول". وفي إجتماع قصير لمجلس الوزراء برئاسة "فليملان "يوم 28 ماي 1958، اعترف "فليملان" بأنه من المستحيل تجنب حرب أهلية وأن الحل الوحيد هو تسليم السلطة إلى الجنرال ديغول بطريقة قانونية مثلما يطالب ديغول. وهكذا قدم إلى رئيس الجمهورية إستقالة حكومته، مع بقائها في الحكم إلى غاية الاتفاق على تسليم زمام القيادة الشرعية إلى "ديغول". وفي الحين قبل"روني كوتي"الإستقالة. ولكنه تسلم أيضا برقية من الجزائر العاصمة أخبره فيها قادة الجيش بأنهم أجلوا هجومهم على باريس إلىغاية يوم 30 ماي 1958، وأن تسليم السلطة إلى ديغول هوالحل الوحيد المقبول للعسكريين. وبالفعل فقد وجد رئيس الجمهورية الرابعة "روني كوتي" نفسه مضطرا للاتصال في نفس اليوم برؤساء مؤسسات الدولة من سلطة تشريعية ومجلس الجمهورية وطلب منهم التفاوض مع "ديغول" بشأن تحويل السلطة إليه بطريقة شرعية. وعندما ارتفعت حدة النقاش بين المسؤولين في مؤسسات الدولة وخاصة "لوتروكي" رئيس البرلمان الذي رفض إعطاء صلاحيات خاصة للجنرال "ديغول"، أطلعهم "روني كوتي" بأُن عليهم الأختيار بين تعيين الجنرال ديغول كرئيس للحكومة وإعطائه صلاحيات خاصة، وبين إستقالته من رئاسة الجمهورية. وأبدى مخاوفه من إندلاع حرب أهلية وقال بأنه لم يعد هناك مجال للنقاش.

وفي نهاية الأمر تدخل كوتي وطلب من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة بشرط أن يأتي إلى البرلمان ويقف أمام النواب ويوافقون على تعيينه رئيسا للحكومة، وتتأجل ·إجتماعات البرلمان لمدة 6 شهور، يتولى خلالها رئيس الحكومة سلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد. وفي يوم فاتح يونيه (جوان) 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 329 ضد 224 صوت على تعيين ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية وزعيما يجسد وحدة الأمة

الفرنسية[1]. وفي اليوم التالي، أي 2 يونيه (جوان) 1958، وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية 350 ضد 163صوت على إلغاء وجوده، وإعطاء صلاحيات خاصة لرئيس الحكومة لكي يسير شؤون الدولة بدون أن يحاسبه البرلمان أو يناقشه فيما يفعل. وبذلك خضعت حكومة باريس لتهديدات الجيش بالتدخل في فرنسا وتخلت عن السلطة لقيادة الأوروبيين في الجزائر ولقيادة الديغوليين الذين شكلوا خلية عسكرية في الجيش منذ مارس 1958 بقيادة وزير الدفاع ووضعوا خطة لنقل السلطة إلى "ديغول" .

ونستخلص من ما تقدم أن قادة الجيش قد قاموا بانقلاب وأطاحوا بالجمهورية الرابعة وذلك بالتعاون مع المتمردين الأوروبيين في الجزائر والديغوليين الذين ساهموا في تقويض نظام الحكم في فرنسا. وكان هدف الجالية الأوروبية من هذا الإنقلاب هو فرض نظام جديد يكفل لها الإحتفاظ بالمزايا التي تتمتع بها وإيجاد حكومة قوية تستطيع تحقيق غاية الأوروبيين، في حين كان هدف الديغوليين هو إعادة زعيمهم إلى الحكم. أما الجيش فقد كان يسعى إلى إعادة مجده وشرفه[2]. وهكذا شعر الجيش بأنه قد عثر أخيرا على القائد العسكري الذي لن يطأطىء رأسه أمام مطالب جيش وجبهة التحرير الجزائري، ويساعده في النهاية على إسكات المعارضين الفرنسيين لسياسة القمع في الجزائر. وبالنسبة للأحزاب السياسية، فإن معظم القادة السياسيين قد شعروا بالإرتياح لمجيء "ديغول" إذ أنه سيتمكن من أن يضع حدا للحرب الجزائرية، ثم يعود إلى الإعتزال في مسقط رأسه ويترك المجال من جديد مفتوحا للأحزاب السياسية التي ستتربع على كرسي الحكم من جديد. لكن الجنرال "ديغول"، كما سيظهر فيما بعد خيب آمال المتنافسين على السلطة وسار في طريقه الخاص به وهو تكوين قوة ديغولية لتصفي حسابات المغالطين[1].

(1). MACRIDIS and BROWN, Op.Cit., pp. 95-98.

(2). ANDREWS, Op.Cit., p. 279.

(3). عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979، ص 120 .

الفصل التاسع عشر

ديغول يحبذ سياسة تقرير المصير

مقدمة :

يوم 4 يونيه (جوان) 1958 توجه ديغول إلى الجزائر وألقي خطابا قصيرا أمام قصر الحكومة في الجزائر العاصمة، أشار فيه إلى فتح أبواب المصالحة ووجود نوع من السكان في الجزائر الذين يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات، هؤلاء السكان من مسلمين ومسيحيين هم الذين يقررون مصيرهم بأنفسهم. واستخلص الكثير من المفكرين من هذا الخطاب شيئا هاما وهو أن "ديغول" قرر أن ينتهج سياسة جديدة تقوم على أساس التخلي عن الإندماج (أي دمج السكان المسلمين في فرنسا) وتعويض تلك السياسة بخلق كيان جزائري جديد متعاون مع فرنسا. كما يلاحظ أنه تجنب الحديث عن "الجزائر الفرنسية" وإكتفي بالقول : "تعيش الجمهورية، تعيش فرنسا"[1].

ويبدو أن ديغول الذي يرجع إليه الفضل في تحرير فرنسا من النازية في الحرب العالمية الثانية، لم يكن لديه إستعداد في البداية، للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائري وإنهاء الحرب الدائرة رحاها بالجزائر لأن الرأي العام الفرنسي لم يكن مهيأ للإعتراف باستقلال الجزائر، وهوشخصيا لايريد أن يفقد شعبيته ويخضع لشروط جبهة التحرير. وزيادة على هذه المعضلة، فإن ديغول كان يدرك جيدا أن قادة الجيش الذين ساهموا في تدعيمه ومساندته للتربع على كرسي القيادة من جديد كانوا ضد التفاوض مع جبهة التحرير ومصممون على عدم التنازل عن المكتسبات الفرنسية من العهد

(1). MICHAEL K. Clark, Algeria in Turmoil. New York: Praeger, 1959, pp. 417-418.

الإستعماري. ولهذا كان قادة الجيش لا يثقون في ديغول ولا يقبلوا أو يعترفوا بزعامته إلا إذا خضع لمطالبهم والعمل من أجل المحافظة على الوجود الفرنسي في الجزائر[1]. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الأوروبيين في الجزائر الذين تمردوا علىالجمهورية الرابعة واطاحوا بها، كان أملهم هو إجبار "ديغول" على الخضوع لمطالبهم والمحافظة على الإمتيازات السياسية والإقتصادية التي يتمتعوا بها في الجزائر منذ الأيام الأولى للإحتلال الفرنسي.

وبصريح العبارة، فإن "ديغول" لم يكن مدعما من قادة الجيش أو قادة الأروبيين أو قادة جبهة التحرير الوطني، والرصيد المعنوي الذي كان يتمتع به في منتصف 1958 هو التأييد الشعبي له الذي إكتسبه بعد تحرير فرنسا من الإحتلال الألماني. وبالفعل، فقد إعتمد منذ البداية على سياسة خلق النفوذ والتأييد الشعبي لسياسته الجديدة وتقوية سلطة الدولة الفرنسية بحيث تصير حكومة باريس هي التي توجه وتؤثر في السياسة الفرنسية بدلا من السماح للقوى الموازية في الجزائر أن تصنع القرار السياسي الفرنسي وتطيح بالحكومة الفرنسية إن هي رفضت أن تخضع لرغباتهم.

وظهرت سياسة "ديغول" بوضوح في صيف 1958 حيث قرر إعادة النظر في الدستور وإجراء إنتخابات أو إستفتاء شعبي. فالشعب هو صاحب السيادة وهو الذي يقرر ويبدي موافقته أو عدم موافقته على ما تقوم به القيادة السياسية في البلاد. وفي يوم 28 سبتمبر 1958 طلب "ديغول" من الشعب الفرنسي أن يصوت على سياسته الجديدة المتمثلة في إدخال تغييرات على الدستور. وتنص التغييرات الجديدة على ما يلي :

1) سيادة الشعب.
2) خضوع العسكريين للقادة المدنيين.
3) احترام حقوق جميع الأفراد.

---

(1). KULSKI, Op.Cit., p. 314.

4) احترام حقوق وحرية العمل بالنسبة للمنظمات النقابية.

5) حرية تقرير المصير لجميع الشعوب (أو الحصول على الإستقلال كما قال "موريس طوريز" زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي).

6) حل تفاوضي للجزائر.

7) حل المنظمات اليمينية المتطرفة.

8) إعادة تنظيم هياكل الدولة على المستوى المحلى وانتهاج سياسة اللامركزية.

9) وجود نصوص قانونية تثبت إستقلالية الأحزاب السياسية[1].

وكانت نتيجة هذا الإستفتاء هي حصول على ديغول على تأييد مطلق من الشعب الفرنسي حيث صوت بالإيجاب على الدستور الجديد بـ 76٪ من مجموع الناخبين الفرنسيين، أو 96٪ من مجموع الذين شاركوا في الإنتخابات[2]. وفي إنتخابات أعضاء البرلمان الجديد يومي 23 و30 نوفمبر 1958 حصل "ديغول" وحزبه على 189 مقعد، والمستقلون نالوا 120 مقعد وبذلك أصبح الديغوليون والمستقلون يتمتعون بالاغلبية المطلقة في البرلمان الفرنسي (أي 189 + 120 مقعد = 309 من جملة 465 مقعد في فرنسا بكاملها)[3]. وفي شهر جانفي 1959 . نجح "ديغول" في الإنتخابات الرئاسية، وقام بتعيين "ميشيل دوبري" رئيسا للحكومة التي نجحت في الحصول على ثقة أعضاء البرلمان بـ 453 ضد 56 صوت.

وبعد أن تأكد "ديغول" من مساندة الشعب لسياسة خضوع العسكريين للسلطات المدنية في باريس، وإقرار مبدأ تقرير المصير لكل الشعوب، وموافقة الشعب على التفاوض من أجل إيجاد حل للمشكل الجزائري، وضرورة حل المنظمات اليمينية المتطرفة، شرع الرئيس الفرنسي في مواجهة

---

(1). MACRIDIS and BROWN. Op.Cit., pp. 212-213.
(2). Horne, Op.Cit., p. 305.
(3). MACRIDIS and BROWN, Op.Cit., p. 253.

الأوروبيين في الجزائر بالحقيقة المرة بالنسبة إليهم، وهي إذا كان المسلمون الجزائريون يعتبرون فرنسيين، فلماذا لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيين ؟ وتساءل : لماذا لا يصوتون في صندوق واحد مثل الأوروبيين ؟ ومن هنا بدأ التغيير الجدري في سياسة فرنسا تجاه الجزائر. فالأوروبيون أصبحوا مجبرين على التخلي عن الإمتيازات السياسية التي كانوا يتمتعون بها في السابق. وإبتداء من خريف 1958 بدأ ديغول يطبق سياسة المساواة في التصويت والتمتع بنفس الحقوق، وهذه الحقيقة لم يهضمها الأوروبيون. وفي تلك السنة أي 1958 بدأ "ديغول" يتكلم عن 10 ملايين جزائري. وأثناء زيارته الثانية للجزائر في سنة 1958 أعلن يوم 4 أكتوبر 1958 بأن مستقبل الجزائر سيبنى على محورين أساسيين. المحور الأول هو تمتع الجزائر بشخصية ذاتية، والمحور الثاني هوتضامنها مع فرنسا[1]. وفي مرحلة لاحقة، أعلن في شهر ماي من عام 1959 أنه لايمكن تحقيق أية نتيجة بانتهاج سياسة الحرب وأنه لابد من انتهاج سياسة المصالحة. وأكد "ديغول" أن جزائر الآباء والأجداد قد تم دفنها. واعترف بأن عهد الإمتيازات للأوروبيين قد انتهى وأن مواصلة الحرب لن تحقق أي إنتصار[2]. وبدون أي إلتباس، أوضح للأمة الفرنسية أنه لايمكن للجزائريين أن يكونوا مع الفرنسيين إذا كانوا لايرغبون في ذلك. وفي يوم 16 سبتمبر 1959 أعلن في خطابه المشهور، حق الجزائريين في التعبير بحرية وتقرير مصيرهم بأنفسهم. وأكد "ديغول" في ذلك الخطاب التاريخي أن سياسته تقوم على أساس السماح للجزائريين أن يختاروا بحرية مستقبلهم السياسي[3].

وفي الميدان الإقتصادي، جاء "ديغول" بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه يوم 3 أكتوبر 1958 عندما زار الجزائر للمرة الثانية. وحسب خطة "ديغول" فإن الهدف من هذا المخطط الإقتصادي هو إيجاد 400,000 وظيفة جديدة

(1). KULSKI, Op.Cit., p. 341.
(2). Ibid; p. 341.
(3). Ibid; pp. 341-342.

للمسلمين، وتوزيع 250,000 هكتار على الفلاحين الجزائريين. لكن المشكل الذي كان يزعج "ديغول" ويعطية أهمية كبيرة هومشكل تورط الجيش في السياسة وتصميم قادته على إبقاء نفوذ فرنسا في الجزائر حتى يحافظوا على وجودهم ومهنتهم. ولهذا ابتدأ في عملية تطيهر الجيش من القادة العسكريين الذين تحولوا إلى قادة سياسيين. وفي الفترة الممتدة من شهر يونيه (جوان) 1958 إلى شهر مارس 1959 قام الجنرال "ديغول" بتسريح 1,500 رجل من ضباط الجيش سواء بإحالتهم على التقاعد أو نقلهم إلى أماكن أخرى. وفي شهر أكتوبر من عام 1958 أعطى "ديغول" أوامر إلى"ماسو" وبقية الشخصيات العسكرية أن ينسحبوا من لجنة الخلاص العام التي شكلها الأوروبيون في الجزائر والعسكريون في شهر ماي 1958، وعن طريقها جلبوا "ديغول" إلى الحكم. كما وجه رسالة إلى الجنرال "سالان "بصفته الحاكم العام للجزائر بعد رحيل "لاكوست" وطلب منه الخروج من المنظمات ذات الطابع السياسي. وبهذا القرار حاول "ديغول" أن يفصل قادة الجيش عن قادة الجالية الأوروبية في الجزائر. وفي شهر ديسمبر من عام 1958 قرر "ديغول" نقل الجنرال "سالان" إلى باريس وتعيينه حاكما عسكريا لمدينة باريس وضواحيها بعد أن كان يشغل منصب قائد القوات الفرنسية في الجزائر وقائم بأعمال الحاكم العام للجزائر منذ هروب "لاكوست" إلى فرنسا يوم 12 فبراير 1958 . وجاء "ديغول" بقائد جديد هو الجنرال "موريس شال" الذي أصبح هو القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر، وهو مقبول للأوروبيين بالجزائر ولقادة الجيش وذلك بسبب خططه الجهنمية للقضاء على الثورة الجزائرية. وفي الميدان المدني قام "ديغول" بتعيين "بول ديلوفريي Paul Delouvrier" كمندوب عام للحكومة الفرنسية في الجزائر (بدلا من الحاكم العام)، وطلب منه رئيس الدولة الفرنسي أن يشرف على تنفيذ مشروع قسنطينة الذي خصص له مالايقل عن 100 مليار فرنك فرنسي قديم. كما أوصاه "ديغول" بأن يكون ممثلا لفرنسا في الجزائر وليس ممثلا للجزائريين في فرنسا[1].

(1). HORNE, Op.Cit., p. 310.

وفي يوم 19 سبتمبر 1958 وصل المسؤولان الجديدان إلى الجزائر وشرعا في تطبيق السياسة الجديدة لحكومة باريس. وحسب تصريحات الجنرال "شال" فإن الجيش الفرنسي سيقضي على الثوار الجزائريين في شهر جويلية من عام 1959 . واشترط على ديغول أن تقوم فرنسا برفع عدد عملائها من الجزائريين في الجيش الفرنسي من 26,000 إلى 60,000 جندي. وقد استجاب لرأيه رئيس الدولة الفرنسية. غير أن "ديغول" سمع كلاما آخرا عندما زار الجزائر ذات يوم حيث إقترب منه موظف جزائري بسيط وهمس في أذنه "ياسيدي الجنرال، إن جميع الناس هنا يريدون الإستقلال". وأثناء زيارته لمدينة سعيدة، إقترب ديغول من طبيب جزائري وسأله عن مطالب الجزائريين، فقال له الطبيب : "إن مانريده نحن العرب ونحتاجه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا بدلا من وجود آخرين مسؤولين علينا"[1]. وحبذ "ديغول" هذه الصراحة، وأكد بأن المشكل الجزائري لايمكن حله عن طريق الحرب فقط، بل لابد من التفكير في الحلول السياسية.

وفي واقع الأمر، فإن "ديغول" قد شرع في توضيح بعض النقاط في سياسته في الجزائر إبتداء من يوم 8 جانفي 1959 حيث أعلن في خطاب تنصيبه كرئيس للجمهورية الخامسة أن الجزائر في حاجة إلى تهدئة وتطوير نفسها بحيث تكون لها شخصيتها الخاصة بها وتعمل بالتعاون مع فرنسا. وفي يوم 25 مارس 1959 أعلن عن فكرة "الجزائر الجديدة".

وفي يوم 27 أوت 1959 قرر ديغول أُن يزور الجزائر ويتحادث مع قادة الجيش الفرنسي ويتعرف على وضعية السكان المسلمين. وبعد الإستماع إلى تقرير القادة العسكريين سأل "ديغول" الجزائري الوحيد الذي كان يشتغل رئيسا لدائرة عن رأيه في الوضع العسكري وفيما قاله الضباط، فأجابه هذا المسلم الموظف بالإدارة الفرنسية الذي هوالسيد مهدي بلحداد بأن التهدئة الحقيقية لا يمكن أن تتم بدون وقف إطلاق النار. وتجاوب "ديغول" مع ما قاله

(1). Ibid; p. 340.

السيد بلحداد، وقال له الرئيس الفرنسي : "نعم لابد من وقف الحرب. ينبغي أن يكون هناك السلم الذي يعتبر ضروريا. إن أبناء الشعب يشعرون بالبؤس والجزائريون سيقررون مصيرهم بأنفسهم". ثم أضاف "ديغول" قائلا للضباط في إحدى الإجتماعات: "بأننا لا نستطيع إبقاء الجزائريين معنا، إذا كانوا هم أنفسهم لايرغبون في ذلك". وأشار إلى أن فترة فرض الإدارة الأوروبية على الجزائريين قد إنتهت(1). وقدم نصيحة للضباط خلاصتها أن الجيش يخدم فرنسا وأن بقاء القوات الفرنسية العسكرية يتوقف على بقاء فرنسا(2).

وبعد عودته من الجزائر، أعلن "ديغول" في الخطاب الذي توجه فيه إلى الشعب الفرنسي من خلال تلفزته الوطنية يوم 16 سبتمبر 1959 وقال فيه بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم بأنفسهم. وطلب ديغول من الجزائريين الساكنين في 12 ولاية جزائرية، أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم على أساس المساواة التامة، ويختاروا بين الإنفصال عن فرنسا أو إقامة نظام فدرالي معها(3).

وكان رد فعل جبهة التحرير الوطني الجزائري هو الترحيب بفكرة تقرير المصير التي برزت إلى الوجود بفضل المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني الجزائري بحيث تم إجبار العدو على دفن فكرة الجزائر الفرنسية. لكن المشكل هو أن ديغول لم يعلن عن إستعداده للتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي شكلتها جبهة التحرير يوم 19 سبتمبر 1958، بل تجاهل الجبهة في خطابه وطلب من الجزائريين كأفراد أن يصوتوا بحرية تامة ويقرروا مصيرهم بأنفسهم. وربما كان قصد "ديغول" من هذه المراوغة هو تهدئة أعصاب الأوروبيين والسعي لخلق قوة ثالثة من المسلمين الموالين لفرنسا.

لكن رد فعل قادة الجيش الفرنسي في الجزائر لفكرة تقرير المصير كان

---

(1). Horne, Op.Cit., p. 343.
(2). Ibid; p. 343.
(3). PHILIPPE, TRIPIER, **Autopsie de la guerre d'Algérie**. Paris: France-Empire, 1972, p. 373.

سلبيا وخاصة أن الجنرال "شال" قائد القوات الفرنسية بالجزائر قد حرض جنوده على القتال وخنق الثورة وبالتالي المحافظة على الجزائر الفرنسية. وفي يوم 16 اكتوبر 1959 كتب رسالة إلى "مشيل دوبري" رئيس الحكومة الفرنسية وتساءل فيها : كيف يمكن إقناع الجندي المحارب أن يموت من أجل قضية نهايتها غير واضحة؟ ثم أضاف قائلا بأن الجنود الذين يحاربون بدون قضية هم مرتزقة، ونحن نحاول نقول للجنود الفرنسيين بأنهم يحاربون من أجل بقاء الجزائر فرنسية. وفي نفس السياق قال نقيب في الجيش الفرنسي إلى العقيد "ديفور Colonel Dufour" بأنه يرى من الآن علم جبهة التحرير الجزائري يخفق في سماء الجزائر، وأن الجزائر ستكون مستقلة عن قريب[1].

أما رد فعل قادة الجالية الأروبية في الجزائر فكان عنيفا وتهجميا على سياسة "ديغول" في الجزائر. وقد إعتبروا فكرة تقرير المصير التي وردت في خطاب ديغول بمثابة إنفصال عن فرنسا. وقد تزعم الجالية الأروبية في الجزائر، الإسباني "جو أورتيز Jo Ortiz" المعروف بالفاشيست الجديد والذي أسس منظمة إرهابية يوم 1 نوفمبر 1958 وأطلق عليها إسم "الجبهة الوطنية الفرنسية (F.N.F.)". وكان يشاركه في العمل الإرهابي ضد الجنرال "ديغول" زميله الإسباني أيضا، الدكتور "جين كلو بيريز Perez" الذي صار أحد قادة المنظمة السرية للجيش الفرنسي فيما بعد.

قادة الجالية الأروبية والجيش يتمردون على "ديغول"

منذ اليوم الذي تفوه فيه "ديغول" بكلمة تقرير المصير، بدأ قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يتهيأون للدفاع عن الجزائر الفرنسية. وقد بدأ يتزعم حركة التمرد في الجيش الجنرال "ماسو" حيث أظهر إستياءه من إقدام "بول ديلوفريي Paul Delouvrier" ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر على إطلاق سراح بعض المعتقلين. وفي خريف 1959 حاول ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر أن

(1). Alistaire HORNE, A Savage War of Peace: Algeria: 1954-1962. London: Mac Milan, 1977, pp. 346-347.

يقنع "ديغول" بنقل الجنرال "ماسو" إلى فرنسا، لكن"ديغول" تجاهل هذا الطلب لأن "ماسو" كان أحد أنصار حركة المقاومة الفرنسية التي كان يرأسها "ديغول" وغير متوقع أن يتمرد على قائده السابق. وفي الظاهر، كان "ماسو" يقوم بواجباته بصفة عادية، لكنه في واقع الأمر، كان يشجع ثلاثة من مساعديه للعمل من أجل المحافظة على الجزائر الفرنسية والتعاون مع قادة الجالية الأروبية بقصد الإطاحة بحكومة الجمهورية الخامسة. وعليه، فقد تحمل مسؤولية التنسيق بين الجيش وزعيم الجبهة الوطنية الفرنسية "أورتيز" والعقيد "قارد Jean Gardes" المسؤول عن المكتب الخامس أو مكتب المخابرات الفرنسية المختص بالشؤون الجزائرية. وكان يتعاون معه العقيد "قودار Yves Godar" الذي هو رئيس قضايا الأمن والجوسسة في الجيش الفرنسي. أما العقيد الثالث الذي كان يخطط لعملية الإنقلاب ضد ديغول فهو إنطوان أرقو Antoine Argoud" رئيس الأركان لدى الجنرال "ماسو".

وفي منتصف يناير (جانفي) 1960 حاول الجنرال "ماسو" إظهار إستيائه من استدعاء أحد ضباطه من طرف أحد القضاة لإستجوابه حول دوره في إغتيال الشاب اليساري "موريس أودان". ثم إستقبل مراسل جريدة ألمانية تصدر في مدينة ميونيخ وكشف للصحفي الألماني إستياءه من سياسة الحكومة الفرنسية الغامضة تجاه الجزائر الفرنسية. وأكد في حديثه الصحفي الذي نشر يوم 18 يناير (جانفي) 1960 بأن الجيش مستاء من تحول "ديغول" إلى رجل يساري. وأشار "ماسو" إلى أن غلطة الجيش هي إختيار "ديغول" وتدعيمه للوصول إلى السلطة. وعندما سأله الصحفي إذا كان الجيش سيطيع وينفذ الأوامر المعطاة له من طرف رئيس الدولة، أجاب: "إنني شخصيا والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مراكز المسؤولية، لن ينفذوا الأوامر التي يعطيها رئيس الدولة كما تأتي أو بدون شروط"[1].

وبسرعة مذهلة تم إستدعاء الجنرال "ماسو" إلى باريس حيث تم إبلاغه

---

(1). HORNE, Op.Cit., pp. 356-357.

من طرف "ديغول" بأنه يتعين عليه البقاء في باريس وسوف يعطي له منصبا آخر، تبين فيما بعد أنه في مدينة "ميتز" القريبة من الحدود الألمانية. وطار الجنرال "شال" إلى باريس يوم 22 جانفي 1960 لإقناع "ديغول" بعودة الجنرال "ماسو" إلى الجزائر لأن الدماء ستسيل هناك بغزارة إذا لم يعد الجنرال إلى منصبه! وآنذاك قدم الجنرال "شال" إستقالته وعاد إلى الجزائر. غير أن "ديغول" رفض تلك الإستقالة.

وفور الإعلان عن عزل الجنرال "ماسو" يوم 22 /1960/1 قام "أورتيز" بإعطاء تعليمات للأروبيين بإقامة المتاريس والشروع في التمرد إلى أن يتم الإطاحة بديغول وسلطة باريس. وفي يوم الأحد 24 يناير 1960، بدأت المظاهرات ضد "ديغول" وحكومته والتي كان القصد منها إجبارها على التراجع بشأن تقرير المصير وتعيين الجنرال "شال" على رئاسة الجمهورية بدلا من"ديغول" إذا اقتضى الأمر ذلك. كما أن قادة الجيش قد أعلنوا بأنهم لن يطلقوا النار على المتظاهرين لأنه من العار عليهم، حسب تبريراتهم، أن يتقاتل الفرنسيون. وقد جاء "ميشيل دوبري" رئيس الحكومة الفرنسية إلى الجزائر بقصد إقناع الأروبيين بعدم التمرد على الحكومة لكنه فشل في مهمته وعاد إلى باريس وهو مذهول من عداوة الأروبيين للحكومة الفرنسية والجنرال "ديغول" إلى درجة أنه قدم إستقالته إلى ديغول الذي رفضها في الحين.

وفي ليلة 1960/1/24 وصف الجنرال "كوست Costes" حالة المتمردين في الجزائر العاصمة بأنهم بمثابة ثوار خارجين على القانون، مصممون على فرض إرادتهم على باريس. وعندما حاول الدرك تفريقهم، أطلق المتمردون النار على رجال الدرك وقتلوا 24 منهم وجرحوا مالا يقل عن 160 ضابط آخر[1]. وكان الأروبيون وقادة الجيش يأملون أن يحققوا ما حققوه في 13 ماي 1958، أي الإطاحة بنظام الحكم في باريس وإقامة نظام عسكري جديد يرضخ لمطالبهم ويعلن عن بقاء الجزائر فرنسية. وحسب إستراتجيتهم، فإنه يتعين على

(1). Edward BEHR, The Algerian Problem. New York: W. W. Norton and Company, 1962, p. 167.

"ديغول" أن يركع أمام الأروبيين في الجزائر ويعلن عن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد[1].

لكن الخطأ الذي وقع فيه الأروبيون في الجزائر هو أن "ديغول" ليس هو"غي مولي" الذي خضع لهم في سنة 1956 . فقد طلب من ممثل الحكومة الفرنسية أن ينسحب من الجزائر العاصمة حتى لايبقى أسيرا في يد المتمردين. وبالفعل، فقد إنتقل يوم 1960/1/28 إلى ثكنة للجيش برغاية ولاية بومرداس، وأقام مقرا جديدا لقيادته هناك، وكان معه الجنرال "شال" قائد القوات الفرنسية بالجزائر. وفي اليوم التالي، أي يوم الجمعة 29 /1960/1، ألقى "ديغول" خطابه التاريخي في التلفزة الفرنسية وطلب فيه من الجنود أن يحترموا مبدأ الطاعة وإعادة الأمن إلى نصابه، وأن يقتنعوا بأن المشكل الجزائري سيتم حله بالطريقة الفرنسية المثلى، وأنه لا مفر من السماح للجزائريين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم.

وجاء خطاب "ديغول" بمثابة ضربة قاضية للأروبيين الذين أدركوا أن "ديغول" غير مستعد لتغيير موقفه، وإنذارا لقادة الجيش الذين أدركوا أن الرأي العام الفرنسي يساعد "ديغول" وأن الفوضى ستعم فرنسا إذا تمردوا على الجنرال "ديغول". وفي يوم الاثنين، فاتح فبراير 1960 إختفى "اورتيز" من شوارع الجزائر، ثم إستسلم "لاغايار" وانتهى تمرد الأروبيين، وبدأ "ديغول" مرحلة جديدة تتمثل في القيام بمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائري وتطهير الإدارة في الجزائر من المؤيدين لغلاة الإستعمار بآخر مستعمرة فرنسية في شمال افريقيا. فبالنسبة للجزائر، قام "ديغول" بإعادة تنظيم الجزائر حيث إتخذ إجراءا حاسما يتمثل في حل المكتب الخامس (الذي هو قسم الجوسسة على المسلمين والمكلف رسميا من طرف وزارة الدفاع بتوجيه المسلمين) وأعطى صلاحيات هذا الجهاز إلى رووساء النواحي العسكرية. ويبدو أن سبب حل هذا المكتب هوتحالف قادته مع الأروبيين ضد الحكومة الفرنسية ورفضهم لسياسة "ديغول"

(1). Ibid, p. 173.

المتمثلة في منح تقرير المصير للجزائريين المسلمين. كما قام "ديغول" بإتخاذ إجراء آخر هام وهو نزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة حيث أصبحت الشرطة بعد 4 فبراير 1960 خاضعة للمندوب العام في الجزائر والولاة. وإبتداء من يوم 4 فبراير 1960 أصبح الولاة يتمتعون بصلاحيات سياسية جديدة بعد تعديل القوانين الفرنسية من طرف وزارة العدل. وقد تم تعويض العقيد "قودار Godard" رئيس المكتب الخامس بشرطي. وفي يوم 10 فبراير 1960 أمر "ديغول "بتسريح 3 من الجنرالات المرموقين في الجيش الذين أظهروا نوعا من التعاطف مع الأروبيين في الجزائر. واستغل ديغول هذه المناسبة لكي ينشئ لجنة مكلفة بالشوؤن الجزائرية تحت قيادته وذلك بقصد توظيف بعض المسلمين وتغيير مجرى الأمور بالجزائر بصفة تدريجية[1].

ومنذ فبراير 1960 أبلغ "ديغول" الجنرال "شال" قائد القوات الفرنسية في الجزائر بأنه ينوي نقله إلى منصب آخر في أروبا. وبهذا التغيير الهام في قيادة الجيش الذي حصل يوم 23 افريل 1960 تمكن "ديغول" من إحداث المفاجأة بتعيين الجنرال "كريبان Crepin" الذي حل محل الجنرال "ماسو" غداة تجريده من مهامه، قائدا جديدا للجيش في شمال إفريقيا. وهذا الجنرال يعتبر مواليا لديغول وغير مرتاح نسبيا للأعمال التي قام بها الجنرال "شال". لكنه كان متضامنا مع زملائه مع قادة الجيش الفرنسي، ويرى أن بقاء الجزائر فرنسية هي ضرورة وطنية فرنسية تقتضيها مصلحة الجيش الفرنسي.

وفي بداية ماي 1960 كثف "ديغول" من مجهوداته الرامية لإنهاء الحرب وبدأ يتحرك في الاتجاه الجديد الذي يدخل في إطار تطبيق سياسة تقرير المصير في الجزائر وإجراء الإتصالات السرية والعلنية مع الثوار الجزائريين. وفي يوم 2 يونية (جوان) 1960، حاول "ديغول" تفجير الثورة الجزائرية من الداخل وذلك بإجراء إتصالات مع قادة الولاية الرابعة في الجزائر حيث توسط أحد قضاة مدينة المدية، يدعى مريفي قدور، بين قادة الولاية الرابعة وأربعة ضباط

---

(1). Edgar O'BALLANCE, **The Algerian Insurrection: 1954-1962.** Hamden Connecticut; Archon Books, 1967, pp. 152-153.

كبار من الجيش الفرنسي وذلك بالتنسيق مع وكيل الجمهورية في الجزائر الذي كان على اتصال بالقاضي المتواجد بمحكمة المدية. وفي يوم 10 يونية 1960، التقى "ديغول" بقصر الإليزي بالسادة : صالح زعموم قائد الولاية الرابعة ونائبه محمد بونعامة القائد العسكري بتلك الولاية والأخضر بوشامة القائد السياسي بنفس الولاية، وتباحث معهم في مسألة تقرير المصير عن طريق إجراء إنتخابات في الجزائر "بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا والإتفاق عليها بين الطرفين"[1]. وأشار السيد صالح زعموم في لقائه مع ديغول إلى أن هذا اللقاء لا يمكن إعتباره موقف إنعزالي أو معارض لبقية الرفقاء في جيش التحرير الوطني الجزائري. وأكد بأنه سيتم الإتصال بباقي المسؤولين في الداخل ومفاتحهم في الموضوع. وأطلع "ديغول" زواره من الجزائر بأن فرنسا ستوجه نداء إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدعوها فيه فرنسا مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار. وهنا أجابه صالح زعموم بأنه في حالة ما إذا استجابت الحكومة المؤقتة لطلبكم، وهو ما يرجوه كل واحد، فلم تعد هناك ضرورة للتفاوض معكم، "لأننا لانملك صلاحيات إجراء حوار باسم مصير الثورة الجزائرية. أما إذا رفضت مقترحاتكم، فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار إلى الأمام بهدف وقف شلال الدم من الجانبين"[2]. وفي نهاية اللقاء، وقف "ديغول" وقال لمحاوريه من الجزائر : "لأننا نحارب بعضنا البعض، لايمكنني أن أصافحكم لكنني أحييكم"[3].

وطبعا، فإن هدف "ديغول" من هذا الإتصال بقائد الولاية الرابعة "سي صالح" كان القصد منه هو الضغط على الحكومة الجزائرية المؤقتة لكي تقبل بشروطه. فقد كان يسعى إلى ممارسة ضغوط على قيادة الثورة في تونس لكي تقبل الحكومة المؤقتة بوقف إطلاق النار، حسب خطته، أوتهديدها بالتفاوض مع مجموعة من رجال الثورة في الداخل[4].

(1). لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة. الجزائر: دار الحكمة، 1990، ص 46 .

(2). نفس المصدر الآنف الذكر، ص 46 .

(3). HORNE, Op.Cit., p. 392.

(4). HORNE, Op.Cit., p. 394.

لكن هذه الحيلة لم تنطوي على قادة الثورة الجزائرية، وكانت نتيجتها إعدام "سي صالح" والمجموعة التي تجرأت على الإتصال بالعدو بدون موافقة القيادة الجزائرية في تونس. واضطر "ديغول" يوم 14 يونيه 1960 أن يتوجه بخطاب إلى الثوار الجزائريين يطلب منهم الدخول في مفاوضات بقصد وضع حد للحرب التي أنهكت قوة فرنسا ماليا وبشريا. وبالفعل، فقد استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى العرض الذي تقدم به رئيس الجمهورية الفرنسية، وانطلقت المفاوضات بين الطرفين يوم 1960/06/25 في مدينة "مولان Melun" بفرنسا. وكان يترأس الوفد الفرنسي في هذه المفاوضات "روجي موريس Roger Moris" الأمين العام للشؤون الجزائرية في مكتب ديغول والعقيد "ماتون Mathon" الذي كان يتفاوض مع "سي صالح" قائد الولالة الرابعة لغاية 1960/06/10 . أما الوفد الجزائري فقد كان يقوده السيد محمد الصديق بن يحي والمحامي المشهور احمد بومنجل المكلف بالإعلام في الثورة الجزائرية. ولكن هذه المفاوضات لم تحقق أية نتيجة ملموسة لأن "ديغول" خاب أمله في الوفد الجزائري الذي لم يأت إليه وهو رافع للعلم الأبيض بل جاء لكي يتفاوض ويطالب بإجراء مفاوضات مباشرة بين "ديغول" وفرحات عباس بصفة علنية.

وقد إعتبر الخبراء هذا الإتصال العلني والمباشر بين ممثلين للحكومة الفرنسية وممثلين للحكومة الجزائرية في المنفى بمثابة انتصار للثوار الجزائريين الذين تم إستدعاؤهم إلى فرنسا وإجراء مفاوضات معهم. ثم إن "ديغول" قد اكتشف بأنه إرتكب غلطة فادحة عندما حاول الإتصال بـ:"سي صالح" قائد الولاية الرابعة لأن ذلك الإتصال أدى إلى تنحيته من منصبه ثم إعدامه فيما بعد. وهذه عبرة لكل منشق قد تسول له نفسه إقحام أية سلطة أو ولاية في عملية التفاوض باسم الجزائر التي لايقبل شعبها بأي شيء أقل من الإستقلال التام عن فرنسا. كما تأكد "ديغول" أن الحكومة المؤقتة تنوي التفاوض وليس رفع العلم الأبيض مثلما كان يتصور في البداية. ولهذا عاد الوفد الجزائري إلى

تونس يوم 1960/06/29 وتوقف مسار السلام الذي كان الجميع يعلقون عليه آمالا كبيرة.

واستغل "ديغول" بقية سنة 1960 لكي يبحث عن القوة الثالثة التي تحل محل جبهة التحرير الوطني الجزائري، ولكن بدون جدوى. وفي شهر نوفمبر من عام 1960 زار 3 قادة من إفريقيا السوداء العاصمة التونسية أين كان يستقر معظم قادة الثورة الجزائرية وأعطوا بعض الإنطباعات عن رغبة "ديغول" في البحث عن قادة معتدلين يتفاوض معهم بشرط أن يقبلوا فكرة "الجزائر الجزائرية". وهذا معناه أن فرنسا كانت تخطط للقيام بعملية سياسة في الجزائر مشابهة لعملية التفاوض في الحرب الصينية حيث أقدمت الحكومة الفرنسية على تعيين عميل لها هو "باوداي" وتركته يتصارع مع هوشي مين.

وفي شهر سبتمبر من عام 1960 بدأ ديغول يشعر بالضغوط الموالية عليه داخل فرنسا وخارجها. فالفرنسيون قد سئموا الحرب بسبب تكاليفها الباهظة، والمنظمات اليسارية قامت بالإشراف على المظاهرات المناهضة للحرب في الجزائر، والعسكريون العائدون من الجزائر يكتبون مقالات في الصحافة ويظهرون إستياءهم من الحرب القذرة في الجزائر. كما أن "بيان 121" شخصية يسارية فرنسية الذي صدر يوم 5 سبتمبر 1960 والذي أمضاه "بول سارتر"، و "سيمون دي بوفوار"، و"فرانسوا ساغان" وغيرهم من كبار العلماء والمفكرين، قد أحدث أثر كبيرا في الأوساط السياسية الفرنسية وخاصة بالنسبة للدفاع عن حق الشباب أن لايؤدوا الخدمة العسكرية في الجزائر.

ثم ان الحكومة الفرنسية واجهت مشكلة أخرى عويصة وهي أنه منذ خطاب "ديغول" يوم 1960/06/14 والأوروبيون في الجزائر يتعاونون مع بعض قادة الجيش بقصد تنحية "ديغول" من الحكم ومنعه من التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري. وقد تجسم هذا الخطر بصفة ملموسة يوم أعلن الجنرال "سالان" عن تقاعده في شهر يونيه (جوان) 1960 وأبدى رغبته في العودة إلى الجزائر لقضاء ما تبقي من حياته هناك. كما تزامن هذا التطور

المفاجيء في حياة "سالان" بتطور حصل في نفس الوقت وهو إقدام الأوروبيين في الجزائر على إنشاء منظمة إرهابية جديدة تعمل لإبقاء الجزائر فرنسية، أطلق عليها اسم: جبهة الجزائر الفرنسية .F.A.F، وبدأت يوم 14 يونيه (جوان) 1960 تكتب شعارات على جدران شوارع الجزائر العاصمة معادية لديغول وجبهة التحرير الوطني الجزائري. وفي يوم 14 سبتمبر 1960 إنتقل "سالان" إلى الجزائر وشرع في الإتصالات الضرورية للقيام بعمل عصيان ضد السلطات الفرنسية في الجزائر. وقد أعلن في ذلك اليوم الذي وصل فيه إلى الجزائر بأنه لايحق لأية سلطة أن تقرر مصير أية أراضي توجد تحت سيادة فرنسا[1]. وبمجرد وصول هذه الأخبار إلى باريس، تقرر استدعاءه إلى فرنسا ومنعه من الإقامة في الجزائر.

وبالفعل، فقد عاد إلى فرنسا، وقام بعقد ندوة صحيفة يوم 25 أكتوبر 1960، قال فيها بأنه قرر الدخول في مواجهة مع ديغول واعتبر نفسه رئيسا لمنظمة الأوروبيين التي تعمل من أجل إبقاء الجزائر فرنسية، ثم هرب إلى إسبانيا ومن هناك إلى الجزائر حيث عاد إليها وهو "خارج على القانون" أو "إرهابيا" تبحث عنه فرنسا. وفي نفس الشهر، أي شهر أكتوبر 1960، حصل الجنرال "جوهو" على تقاعده، وعاد إلى الجزائر حيث ولد في ناحية وهران عام 1905، والأمل يراوده لكي ينشط بها، ولا يستطيع أي إنسان أن يبعده عنها من الناحية القانونية مادام قد ولد بالجزائر.

وفي يوم 4 نوفمبر 1960 ألقى "ديغول" خطابه الشهير الذي تحدث فيه بإسهاب عن "الجزائر الجزائرية" وأعطى إنطباعا فيه أن الجزائر سوف لن تسيرها فرنسا وإنما تسير من العاصمة الجزائرية بطريقة مستقلة. كما أعلن أنه سوف يواصل إنتهاج سياسة تحقيق السلم في الجزائر بخطى سريعة وثابتة[2]. وعقب

---

(1). HORNE, Op.Cit., p. 419.

(2). Edgar O'BALLANCE, The Algerian Inserruction 1954-1962. Hamden, Conn. Archon Books, 1967, p. 161.

ذلك الخطاب قام "ديغول" بإرسال وزيره للدفاع "بيير مسمير" والجنرال "ايلي" رئيس أركان القوات المسلحة إلى الجزائر وذلك لإبلاغ قادة القوات المسلحة الفرنسية أ نه لابد من وقف إطلاق النار في الجزائر وأن الحل النهائي لابد أن يكون هو حصول الجزائر على إستقلالها.

ونتيجة لخطاب "ديغول" وتصميمه على التفاوض بقصد التوصل إلى اتفاق يسمح بإقامة جزائر مستقلة عن فرنسا، قام الأوروبيون وبعض قادة الجيش في الجزائر بمحاولة أخيرة لإجباره على عدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري. وبما أن المندوب العام في الجزائر "ديلوفرييى" قد فقد سيطرته على الأوضاع في الجزائر، فقد تم تعويضه يوم 23 نوفمبر 1960 بالسيد "جين موران Jean Morin".

وفي 8 ديسمبر 1960، قام الجنرال "ديغول" بزيارة للجزائر للتعرف على نوايا قادة الجيش وتشجيع السكان المسلمين علىالمشاركة في الإستفتاء الذي يجري التحضير له لكي يتم تنظيمه في شهر جانفي من عام 1961 . وانتهز "ديغول" هذه الفرصة لكي يتخلص من الضباط المناوئين لسياسته والمؤيدين للأوروبيين في الجزائر. وخلال هذه الزيارة للقطر الجزائري تجنب "ديغول" التوقف في مدينة الجزائر العاصمة حتى لا تقع مواجهة بينه وبين كبار غلاة الإستعمار في عاصمة الجزائر. لكن هذه الحيلة لم تكن مجدية لأن الأوروبيين قاموا بتنظيم مظاهرات معايدة للجنرال "ديغول" وحكومته في كل من قسنطينة ووهران، بالإضافة إلى الجزائر العاصمة. كما أعلنوا القيام بإضراب شامل في جميع المدن التي تتواجد فيها جالية أروبية.

غير أن هذه المظاهرات والإضرابات لم تحدث أي أثر إجتماعي عنده صدى في الجزائر وذلك بسبب غياب قادة الجالية الأوروبية في الجزائر وفرض رقابة قوية عليهم من طرف البوليس الإسباني ومنعهم من التحرك والتوجه إلى الجزائر وذلك تحت ضغط الحكومة الفرنسية. كما أن جاك سوستيل كان موجودا بالولايات المتحدة في زيارة رسمية، ولم يكن بإمكانه قيادة الأوروبيين ضد الحكومة الفرنسية.

ثم إن المسلمين الجزائريين قد قاموا في هذه المرة بمظاهرات صاخبة للمطالبة باستقلال الجزائر والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري. وجاء هذا التحرك الجزائري بمثابة صدمة للأوروبيين الذين أدركوا أنهم يمثلون أقلية في الجزائر، وأن المسلمين يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين لا يقل عددهم عن 8 ملايين مواطن جزائري.

واندهش الأوروبيون في الجزائر عندما قامت قوات الجيش الفرنسي بإطلاق النار عليهم، مثلما تفعل عادة مع المسلمين الجزائريين الذين يتظاهرون ضد إدارة الإحتلال الفرنسي. وكانت نتيجة المظاهرات والمصادمات بين الأوروبيين والمسلمين في الفترة الممتدة من 10 إلى 13 ديسمبر 1960 هي إستشهاد 90 مسلم جزائري وجزائرية ووفاة 6 أوروبيين وإصابة 317 مسلم جزائري بجروح و53 من الأوروبيين في الجزائر العاصمة. أما في مدينة وهران فقد إستشهد 18 مسلم ومسلمة وجرح أكثر من 100 متظاهر من الطرفين[1]. وبدون شفقة أو مراعاة لظروف المتظاهرين، قامت السلطات الفرنسية بطرد الموظفين الذين شاركوا في تلك المظاهرات وحل الجبهة الجزائرية الفرنسية التي كان أعضاءها يتآمرون ضد "ديغول" وحكومته.

ويري الخبراء في التحليل السياسي أن مظاهرات المسلمين في شهر ديسمبر 1960 والمطالبة فيها بتقرير المصير في الجزائر واستقلال بلدهم عن فرنسا قد أجبرت "ديغول" على مراجعة إستراتجيته الخاصة بالبحث عن عملاء لفرنسا يكون هم الدعامة القوية للوجود الفرنسي بالجزائر. فقد أدرك الرئيس الفرنسي أن سياسة ترويض المسلمين الجزائريين لم تعد مجدية وتعتبر غير واقعية. كما شعر أنه من الصعب على فرنسا إستعادة ثقة المواطنين الجزائريين[2].

ولكي يسكت ديغول المعارضين لسياسة تقرير المصير في الجزائر عاد الى

(1). O'BALLANCE, Op.Cit., p. 162.
(2). Ibid; p. 163.

الإرتكاز من جديد على دعم الشعب الفرنسي لسياسته حيث قام بتنظيم إستفتاء شعبي في فرنسا يوم 8 يناير (جانفي) 1961 (وفي الجزائر بين 6 و8 يناير) وطلب من المصوتين إذا كانوا يوافقون على اقتراح رئيس الجمهورية المتعلق بتقرير المصير للسكان في الجزائر وتنظيم سلطات عامة في الجزائر قبل تقرير المصير. فكان جواب المصوتين في فرنسا بنعم حوالي 75٪، وفي الجزائر حوالي 55٪ [1]. وبحصوله على ذلك التأييد الشعبي تحول "ديغول" إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري وطلب من قادة جبهة التحرير إستكمال محادثات "مولان" التي توقفت يوم 29 يونيه (جوان) 1960 . وبالفعل ففي يوم 18 فبراير 1960 قام "ديغول" بإعطاء تعليمات مسجلة في وثائق رسمية إلى "جورج بومبيدو" و "برونو دولوس Bruno de Leusse" وطلب منهما الذهاب الى سويسرا لمقابلة وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري المتكون من الطيب بولحروف واحمد بومنجل، وذلك بعد وساطة الدبلومسي السويسري "أولفي لونق Olivier Long" الذي كان همزة وصل بين الدبلوماسيين الجزائريين والفرنسيين. وفي هذا اللقاء بين الوفدين، طلب الوفد الفرنسي من الوفد الجزائري أن يوضح العلاقات الجزائرية الفرنسية في المستقبل، والسياسة المستقبلية لجبهة التحرير الوطني الجزائري. وأظهر المفاوضان الفرنسيان مرونة واضحة في موقف فرنسا حيث أفصح الوفد عن نية فرنسا في عدم معارضة مبدأ إستقلال الجزائر عن فرنسا إذا كانت تلك هي رغبة الشعب الجزائري التي يبديها أثناء التصويت على تقرير المصير. واستفسر أعضاء الوفد الفرنسي عن مصير الأروبيين في حالة حصول الجزائر على إستقلالها التام. كما طلب أعضاء الوفد الفرنسي توضيحات بشأن الموقف الجزائري حول ميناء المرسى الكبير بواهران وبترول الصحراء في الجزائر وذلك تمهيدا للتفاوض في هذه المسألة فيما بعد. واشترط الوفد الفرنسي أن تبدأ المفاوضات الرسمية بعد وقف عمليات العنف [2].

---

(1). HORNE, Op.Cit., p. 434.

(2). Bernard DROZ et Evelyne LEVER, Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962. Paris: Seuil, 1982, pp. 296-297.

لكن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري اعترض على خطة فرنسا وطلب أن تقتصر المفاوضات على كيفية تطبيق إنتخابات تقرير المصير، وفي المستقبل يمكن التباحث في القضايا الأخرى بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية. كما رفض الوفد الجزائري إعطاء أية ضمانات للأروبيين أو الإعتراف بسيادة فرنسا على الصحراء الجزائرية. واشترط الوفد الجزائري أن لا يكون هناك وقف لإطلاق النار إلا يوم التوصل إلى إتفاق تام بين المتفاوضين الجزائريين والأروبيين[1]. وفي يوم 15 مارس 1961 توقفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بسبب التباعد الكبير في وجهات النظر بين الطرفين المتفاوضين. وكان من المفروض أن تستأنف المفاوضات بصفة رسمية يوم 7 أفريل 1961 في مدينة "إيفيان" بسويسرا، غير أن الوفد الجزائري، رفض أن يشارك في هذه المفاوضات بعد أن صرح "لويس جوكس" بأنه سيجري مشاورات مع المصاليين المعروفين بتواطئهم مع فرنسا.

غير أن "ديغول" وجد نفسه في وضع حرج إبتداءا من هذا الوقت الذي بدأ فيه التفاوض مع جبهة التحرير الوطني. فالجيش الفرنسي الذي يوجد بالجزائر أصبح منقسما بين مؤيد ومعارض لسياسة "ديغول" في الجزائر، والأروبيون كثفوا من نشاطاتهم المعادية لديغول وذلك في إطار المنظمات اليمينية المتطرفة. والأمريكيون الذين تضايقوا من سياسة "ديغول" تجاه الحلف الأطلسي والإبتعاد عن النفوذ الأمريكي، كانوا يؤيدون قادة الجيش المعارضين لسياسة رئيس الدولة الفرنسي. وفي الفترة الممتدة من 20 الى 24 أفريل 1961، قام الجنرال "شال" المدعوم من طرف الحلف الأطلسي الذي يشتغل فيه، بمحاولة تنظيم إنقلاب عسكري ضد ديغول وحكومته. وكان من المفروض أن يشارك في هذا التمرد الجنرال "جوهو" والجنرال "زيلار" والجنرال "سالان". وكان القصد من هذا الإنقلاب العسكري في الجزائر، حسب الجنرال "شال"، هو إجبار "ديغول" على تغيير سياسته في الجزائر والإستحواذ على السلطة في

(1). Ibid; p. 297.

الجزائر من طرف الجيش إذا لم يستجب "ديغول" لهذا الطلب. لكن الجنرالات الثلاثة إختلفوا معه وأصروا على الإطاحة بالحكومة الفرنسية وتأييد الأوروبيين في الجزائر والتعاون معهم[1]. وتطورت الأمور الى ما لا تحمد عقباه يوم الإثنين 24 أفريل 1961 عندما طالب الأوروبيون في الجزائر بإسناد السلطة الى الجنرال "سالان" واستعمال العنف والقوة لإغتيال "ديغول" والعناصر التي تتعاطف معه. ولكن بقاء القوات البحرية موالية لديغول وحكومته وامتناع قادة الجيش في قسنطينة ووهران عن التعاون مع المتمردين، نتج عنهما إنهيار التمرد في الجزائر العاصمة وفشل الجنرالات الأربعة في الإستيلاء على فرنسا وخاصة بعد إلقاء القبض على أعضاء العصابة المكلفة بالإستيلاء على نظام الحكم في بارس. واستغل "ديغول" هذه الفرصة وقام بتطبيق المادة 16 من قانون الجمهورية الخامسة الذي يسمح لرئيس الجمهورية أن يستعمل السلطات الخاصة الممنوحة له ويعاقب قادة الجماعات المتمردة بدون هوادة. كما اعتمد على وزيره البارع "روجي فيري" الذي كان وزيرا للداخلية والذي قام باصطياد جيمع العناصر المتورطة في الانقلاب الفاشل. وفي نهاية أفريل 1961، تم إستجواب 14,000 عسكري من جملة 40,000 ساهموا في التمرد، و إلقاء القبض على 5 جنرالات و200 ضابط في الجيش لهم علاقة بالانقلاب الفاشل[2]. وفي شهر ماي 1961 جرت محاكمة "شال" و "زيلر" حضوريا وحكمت علهيما المحكمة بـ 15 سنة سجنا و تجريدهما من جميع الرتب والمنح التي كانا يحصلان عليها. أما الجنرلات الآخرين أمثال "سالان" و "جوهو" و6 من كبار الضباط، فقد حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالأشغال الشاقة. لكن صدر عفو عن "شال" سنة 1966 و"جوهو" سنة 1967 و"سالان" سنة 1968 . كما تمت محاكمة صغار الضباط في محكمة أخرى حيث أصدرت الأحكام بطرد حوالي 600 ضابط من الجيش بدون أية مكافأة مالية وإجبار نسبة كبيرة من المتآمرين على التقاعد وحرمانهم من العودة الى الجيش.

---

(1). HORNE, Op.Cit., pp. 440-448.

(2). HORNE, Op.Cit., p. 462 or O'BALLANCE, Op.Cit., p. 181.

وباختصار، فقد اكتشف العسكريون ضعفهم وقلة نفوذهم وأن العائلات الفرنسية كانت ترغب في عودة أبنائها إليها بدلا من خوض معركة لا فائدة تجدى منها. كما أن "ديغول" قد عرف كيف يستميل الشعب الفرنسي إلى صفه ويحصل على تأييده من خلال الإستفتاء على تقرير المصير ووضع حد لنفوذ الأوروبيين في الجزائر على باريس واستعمال اللفيف الأجنبي لضرب فرنسا وتحطيمها. ثم أن الصحافة الفرنسية قد خلقت إنطباعا سيئا عن الجيش عند أبناء الشعب الفرنسي وذلك بسبب تورط قادة الجيش، بالتعاون مع الأوروبيين في الجزائر، والعمل من أجل إنهاك قوة فرنسا وجعلها ضعيفة أمام الدول الأخرى.

وبإرادة قوية حاول "ديغول" أن يتوجه نحو قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري وطلب منهم العودة الى مائدة المفاوضات بسرعة و تسوية المشكل الجزائري. وفي يوم 4 ماي 1961 قام الوسيط السويسري "أليفي لونق" بتسليم رسالة من قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري الى رئيس الوفد الفرنسي "لويس جوكس" وهي تتعلق بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية. وبسرعة أجاب "جوكس" بأن "ديغول" يريد أن يعقد الإجتماع بين الوفدين في أقرب وقت ممكن وذلك بقصد وضع الأوروبيين في الجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم[1]. ولهذا اقترح أن تبدأ المفاوضات يوم 16 ماي 1961، وفي نهاية الأمر استقر على الرأي استئناف المفارضات يوم 20 ماي 1961 وكان يقود الوفد الجزائري في هذه الجولة الجديدة من الفاوضات السيد كريم بلقاسم (وزير الخارجية الجزائرية)، وأحمد فرنسيس (وزير المالية) وأحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي، وسعد دحلب، قايد احمد وعلي منجلي. أما الوفد الفرنسي فكان يقوده "لويس جوكس" وزير مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، والجنرال "برناد تريكو" ممثل لقصر الإليزي أو رئاسة الجمهورية الفرنسية.

---

(1). Olivier LONG, **Les dossiers secrets des accords d'Evian. Alger: Office des publications Universitaires, 1989, p. 73.**

وفي الفترة الممتدة من 20 ماي الى 13 جوان 1961 جرت في "إفيان" المفاوضات في جو مشحون بالنرفزة وتوتر الأعصاب لأن كل طرف كان يتمسك بمواقفه الثابتة ولا يقبل التنازلات. فالفرنسيون قد طلبوا من الجزائريين أن يدخلوا في التفاصيل مباشرة للمواضيع الأساسية مثل: تحديد الفترة الإنتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية المستقلة عن فرنسا، والضمانات الخاصة بالأروبيين وأملاكهم بالجزائر. أما الجزائريون فقد رفضوا الدخول في هذه التفاصيل، لأنهم لايريدون أن يقرروا أي شيئ نيابة عن الشعب الجزائري الذي سيصوت أبناءه على تقرير مصيرهم بأنفسهم. كما أنهم رفضوا إزدواجية الجنسية للأروبيين. وقد اتهم كريم بلقاسم، رئيس الوفد الجزائري فرنسا بأنها تريد أن تقرر أو تفرض وضعا معينا قبل إجراء إنتخابات تقرير المصير. فالفرنسيون، مثلا، كانوا يتصورون وضع قانون خاص للاحتفاظ بامتيازات الأروبيين، وهذا في الحقيقة، مثلما قال كريم بلقاسم، عبارة عن عودة إلى نظام الإستسلام[1]. كما انتقد كريم بلقاسم رغبة فرنسا في إبقاء سيادتها على المرسى الكبير في وهران والصحراء الجزائرية.

وفي يوم 13 يونيه 1961 قرر "ديغول" سحب رئيس وفد المفاوضات الفرنسي وإبقاء الإتصالات جارية على مستوى الفنيين. فقبل كريم بلقاسم هذا الإقتراح. وفي يوم 20 جويلية 1961 تقرر إستئناف المفاوضات في قصر "لوقران Lugrin" المطل علىمدينة "إفيان"، لكن هذه المفاوضات توقفت يوم 28/ 7/ 1961، بسبب تعنت الوفد الفرنسي. وبصراحة تامة، أعلن "ديغول" أن تمسك الوفد الجزائري بآرائه ومواقفه المتشددة سوف يترتب عنه تقسيم الجزائر وخلق مقاطعات في ناحيتي الجزائر العاصمة ووهران لكي يتمركز فيه المسلمون الموالون لفرنسا[2].

واعتبرت جبهة التحرير هذا التصريح بمثابة إستفزار لأن وحدة الجزائر تعتبر الشرط الأساسي لأي تفاوض بين فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية

(1). Ibid; p. 87.
(2). HORNE, Op.Cit., p. 473.

الجزائرية. ولذلك قررت تكثيف العمليات العسكرية و إجبار "ديغول" على تغيير موقفه.

ثم اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (البرلمان) في مدينة طرابلس في ليبيا من 9 إلى 27 أوت 1961، لدراسة الأوضاع السياسية والعسكرية في الجزائر وركزوا بصفة خاصة على "آفاق مستقبل الحرب التحريرية للشعب الجزائري" وصادق المجلس على النصوص المحددة للتوجيه والأهداف المرجوة من الثورة الجزائرية. وعلى المستوى العسكري، إتخذ أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية قررات تتعلق "بتقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني و تجنيد الجماهير الجزائرية". وقد جاء في البيان الختامي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن المجلس قد أكد مواقف الثورة الجزائرية تجاه مسألة الحل السلمي على أساس إحترام مبدأ حق الشعب الجزائري في الإستقلال وتقرير المصير، ويؤكد بأن هذا الحل ممكن في إطار مبادىء الحقوق الأساسية الضامنة للوحدة الترابية للقطر الجزائري بما في ذلك الصحراء ووحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدم المساواة والمبني على إحترام سيادة الشعب الجزائري[1]. وفي يوم 26 / 8/ 1961 تغير رئيس الحكومة حيث تم تعويض فرحات عباس بيوسف بن خدة، وتعيين سعد دحلب وزيرا للخارجية خلفا للسيدكريم بلقاسم. ويعتبر هذا التغيير بمثابة مفاجأة غير سارة للسيد كريم بلقاسم الذي يبدو أنه كان متفاهما مع فرحات عباس، ومعتدلا في مواقفه السياسية. كما اعتبر الملاحظون السياسيون هذا التغيير بمثابة إنتصار للجناح العسكري الذي يقوده هواري بومدين رئيس الأركان في جيش التحرير، وعبد الحفيظ بوصوف الذي حافظ على منصبه في الحكومة الجديدة كوزير للتموين بالسلاح والمخابرات، ولخضر بن طوبال الذي عين وزير دولة وتخلى عن وزارة الداخلية للسيد كريم بلقاسم، ترضية لهذا الأخير. وحسب بعض المحللين السياسيين فإن عبد الحفيظ بوصوف وبن طوبال قد قاما بضغوط على كريم

---

(1). نصوص اساسية لجبهة التحرير الوطني 1954، 1962 . الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة 1976، ص 74 .

بلقاسم، لكي لايكون رئيسا للحكومة الجديدة وذلك تجنبا لأي خلاف مستقبلي بينه وبين هواري بومدين واحمد بن بلة[1].

وجاء هذا التغيير الوزاري المفاجيء لديغول بتغيرات جديدة وإستراتجية يسارية غير قابلة للتنازل أو المساومة. فإما مواصلة الحرب أو الإعتراف بوحدة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء الجزائرية. ثم إن "ديغول" واجه مشكلة أخرى في صيف 1961 وهي أن "المنظمة السرية للجيش" التي شكلها الأروبيون في الجزائر قد بدأت تبث أخبارا معادية لديغول في الجزائر وتغتال الشخصيات العسكرية والمدنية الموالية لديغول ولجبهة التحرير الوطني الجزائري. وفي يوم 8 سبتمبر 1961 قام أعضاء "المنظمة السرية للجيش" بمحاولة لإغتيال "ديغول"، وهذا معناه أن الإرهابيين الأروبيين أصبحوا يهددون "ديغول" بالموت وأصبح متخوفا على مستقبله.

وعلى أية حال، فإن "ديغول" وقادة جبهة التحرير قد شعروا بالخوف على مستقبل الجزائر بعد أن كثفت "المنظمة السرية للجيش" عمليات الإغتيال في الجزائر، وكل طرف بدأ يشعر بضرورة التفاوض بقصد إنهاء الحرب في الجزائر ومنح الجزائر إستقلالها. وهكذا سمحت الحكومة الفرنسية لأحد أعضاء الوفد الجزائري الذي هو محمد الصديق بن يحي لكي يزور احمد بن بلة وبقية الزعماء الخمسة في المكان الذي كانوا يتواجدون فيه تحت الإقامة الجبرية، وتناقش معهم في مسألة المفاوضات، فأبدى بن بلة وزملاءه موافقتهم الأولية.

وفي يوم 1961/12/25 إلتقى السيد سعد دحلب، وزير الخارجية الجزائرية، مع "لويس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، في مدينة "روس". وفي هذا الإجتماع السري سلم الوفد الفرنسي إقتراحات أساسية للتفاوض والتزم الوفد الجزائري بتقديم إقترحات مضادة في بداية جانفي 1962 . وإثر ذلك، أي من يوم 27 الى 29 ديسمبر 1961 قام لخضر بن طوبال بزيارة الزعماء المسجونين في قصر "اولنو Aulnoy" الذي لايبعد كثيرا

(1). HORNE, Op.Cit., p. 477.

عن الحدود الفرنسية - السويسرية وأطلعهم على موقف الجزائر من الجولة القادمة للمفاوضات، وتعرف أيضا على وجهات نظرهم حول هذا الموضوع. وفي يوم 9 يناير (جانفي) 1962، جاء بن يحي بالإقتراحات المضادة من الحكومة الجزائرية التي يوجد مقرها بتونس، وسلم تلك المقترحات الى السيد "دولوس" أحد أعضاء الوفد الفرنسي.

وبناءا على مذكرة من الوفد الفرنسي بتاريخ 3 يناير 1962، والتي اقترحت فيها فرنسا تعيين 3 وزراء من كل جانب، عندهم الصلاحيات الكاملة لإمضاء أي إتفاق يتم التوصل إليه بين الوفدين، إنطلقت يوم 1962/01/28 المفاوضات السرية بين الوفد الفرنسي الذي يقوده "لويس جوكس" وزير الشوؤن الجزائرية، والسيد "دولوس" وضابط فرنسي، والوفد الجزائري المتكون من السيد سعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والسيد محمد الصديق بن يحي والسيد رضا مالك (أي لايوجد في الوفد الجزائري أي ممثل عسكري لجيش التحرير الوطني). ولم تدم هذه المفاوضات السرية التمهيدية كثيرا لأن وفدا جزائريا آخر جاء من تونس يوم 1962/01/31 يقوده كريم بلقاسم ويشارك فيه لخضر بن طوبال ومحمد الصديق بن يحي وتوجه الى زيارة الزعماء الخمسة وإجراء محادثات مطولة معهم في القصر الذي كانوا يقيمون فيه بالقرب من الحدود السويسرية.

لكن التغيير الجوهري في المفاوضات بين الوفدين وقع يوم 10 فبراير 1962 حيث جاء الوفد الجزائري المتكون من 3 وزراء (مثلما اقترحت فرنسا) و11 مندوبا جزائريا وذلك للدخول في المفاوضات الحاسمة مع الوفد الفرنسي الذي يقوده " لويس جوكس". وخلال 10 أيام من المفاوضات السرية في مدينة "لي روس Les Rousses" ثم التوصل الى إتفاق يتضمن الخطوط العريضة لمشروع الإتفاق المرتقب بين الوفد الجزائري و الوفد الفرنسي. وبعد أن غادر الوفد الجزائري الى تونس يوم 20 فبراير 1962، ترك خلفه في سويسرا

الطيب بولحروف وذلك بقصد إستلام وثيقة هامة من الوفد الفرنسي. وبالفعل وصلت الوثيقة يوم 23 فبراير 1962 تم تسليمها الى الوسيط السويسري أوليفي لونق الذي سلمها بدوره الىالدبلوماسي الجزائري.

وفي اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (ليبيا) في الفترة الممتدة من 22 الى 27 فبراير 1962، وافق ممثلوا الشعب الجزائري على إجراء المفاوضات مع فرنسا وإبرام إتفاق معها في حالة إعترافها بالحقوق الكاملة والسيادة التامة للشعب الجزائري على كافة أراضيه بما فيها الصحراء. وبعد موافقة برلمان الثورة الجزائرية الذي كان يتكون من 71 عضوا، منهم 49 شاركوا بالتصويت في هذا الإجتماع، 33 حضوريا، 16 بالوكالة و 22 لم يكن في إمكانهم الحضور لمناقشة مشروع الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين الوفدين، تقرر أن تبدأ المفاوضات الرسمية والعلنية بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي يوم 7 مارس 1962 وذلك في مدينة إفيان بالحدود السويسرية- الفرنسية. وكان الجانب الفرنسي مستعجلا ويلح علىضرورة إبرام الاتفاق خلال ثلاثة أيام لأن "ديغول" كان يريد إنهاء الحرب والتخلص من الأعباء المالية ومشاكل الخدمة العسكرية للشباب الفرنسي التي تستغرق 27 شهرا، وإنهاء عملية الإغتيالات و الإرهاب التي تقوم بها المنظمة السرية للجيش الفرنسي في الجزائر. ولكن الوفد الجزائري كان يرفض أي تسرع في المفاوضات ويطالب بمعالجة القضايا الحساسة برزانة وصفاء. وقد تعجب الجزائريون من مطالبة فرنسا للوفد الجزائري المفاوض :

1 . ان يحتفظ الجيش الفرنسي بقواعده في الجزائر لمدة معينة الزمن.

2 . أن لا يدخل جنود جيش التحرير الوطني الجزائري بلباسهم وسلاحهم الوطني إلى المدن لأن ذلك يعطي إنطباعا للسكان بأنهم إنتصروا عسكريا على فرنسا!

3 . أن لا يشارك الزعماء الخمسة في مفاوضات السلام.

4 . أن لا يكون هناك تسامح بالنسبة للفرنسيين الذين ساعدوا جبهة التحرير ودخلوا السجون الفرنسية بسبب تقديم خدمات للثورة الجزائرية.

5 . أن تبقى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الخارج لغاية إجراء الإستفتاء.

وبعد مناقشات مستفيضة، توصل الجانبان المتفاوضان إلى إتفاق نهائي يوم 18 مارس 1962، وتم الإتفاق على وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962، على الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم. وفي يوم 20 مارس 1962 تم نقل الزعماء الخمسة من سويسرا الى المغرب وذلك في طائرة أمريكية دفع ثمن أجرتها ملك المغرب.

وحسب النصوص القانونية لاتفاقية "إفيان" بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، فقد تقرر :

1 . أن يتم إطلاق سراح المساجين خلال 20 يوما من إتفاق وقف إطلاق النار.

2 . يبق الجيش الفرنسي في الجزائر لغاية يوم تقرير المصير.

3 . إنشاء حكومة تنفيذية مؤقتة تتشكل من 9 مسلمين و3 أروبيين وتبقى في السلطة لغاية يوم إجراء إنتخابات تقرير المصير.

4 . يختار الجزائريون بين الإستقلال والتعاون مع فرنسا أو الإستقلال التام وتكون الجزائر ذات سيادة مطلقة غير متحالفة أو غير مرتبطة بفرنسا.

5 . يحتفظ الأروبيون في الجزائر بالجنسية الفرنسية وعليهم الإختيار بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الفرنسية خلال الثلاثة سنوات القادمة. وإذا اختاروا الجنسية الفرنسية فسوف يعتبرون أجانب بالجزائر. وإذا إلتحقوا بفرنسا سوف يحصلون على الجنسية الفرنسية وينالون منحة المبعدين.

6 . يحتفظ الأروبيون بأملاكهم في الجزائر، وإذا وقع تأميم لهذه الأملاك يحصل أصحابها على تعويض من الجزائر.

7 . مصالح فرنسا في الصحراء تبقى مضمونة لمدة 5 سنوات.

8 . تبقى القاعدة العسكرية في المرسى الكبير مؤجرة لفرنسا لمدة 15 سنة[1].

وفي يوم 3 جويلية 1962، جرى الإستفتاء الذي تكلم عنه ديغول منذ سبتمبر 1959، وعبر 6,000,000 (ستة ملايين) ناخب جزائري عن رغبتهم في استقلال الجزائر وعدم الإرتباط مع فرنسا وذلك بـ 5,951,581 صوت بنعم و 16,534 معارض[2].

(1). Bernard DROZ et Evelyne LEVER, **Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962. Paris:** Seuil, 1992, p. 331.

(2). Ammar BOUHOUCHE "The Return and Reintegration of the Algerian refugees Following the Independence of Algeria" **Annales de l'Université d'Alger** N° 5, 1990-1991, p. 95.

الفصل العشرون

الأبعاد السياسية لمعركة الجزائر

مقدمة

لغاية 19 يونية (جوان) 1956 كانت التعليمات المعطاة للثوار الجزائريين أن لا يمسوا المدنيين الأروبيين بأي سوء وأن يوجهوا هجوماتهم ضد العسكريين و قوات الاحتلال بصفة عامة. غير أن إقدم السلطات الفرنسية على تنفيذ الإعدام في احمد زبانة وزميله عبد القادر فراج بسجن بربروس يوم 19 يونيه 1956، غير مجرى الأمور بالنسبة للثوار الجزائرين. فقد قررت قيادة الثورة الجزائرية أن تنتقم وتقوم هي الأخرى بإعطاء التعليمات للفدائيين باغتيال المدنيين الأروبيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 54 سنة ويستثنى من ذلك الأطفال والنساء والشيوخ الذين يتجاوز سنهم 54 عاما[1]. وحسب ياسف سعدي، فإن الأوامر التي أعطاها "روبير لاكوست" بإعدام المجاهدين الجزائرين لم تترك أي إختيار لقادة الثورة الجزائرية سوى المعاملة بالمثل[2].

وباختصار، فإن قيادة جبهة التحرير الوطني المنبثقة عن مؤتمر الصومام في عام 1956 قد قررت إنشاء "لجنة التنسيق والتنفيد" المتكونة من الأعضاء التالية أسماؤهم والمهام المنسدة الى كل واحد منهم :

1 . عبان رمضان مكلف بالتنسيق والتنفيد بين ولايات الداخل والخارج.

2 . العربي بن مهيدي مكلف بالعمليات الفدائية.

---

(1). Alistaire HORNE, A Savage War of Peace: Algeria: 1954-1962. London: Mc Millan, 1977, p. 184.

(2). Yacef SAADI, La bataille d'Alger. Alger E.N.A.L. 1984, p. 230.

3 . كريم بلقاسم مكلف باالعمليات العسكرية وجيش التحرير الوطني.

4 . بن يوسف بن خدة مكلف بالإتصالات والمهمات بين القادة الثوريين.

5 . سعد دحلب مكلف بالإعلام ونشر جريدة "المجاهد".

وفي هذا الإطار إقترح العربي بن مهيدي، المسوؤل عن أعمال الفدائيين، خوض معركة الجزائر والقيام بإضراب عام لمدة 8 أيام وذلك بقصد لفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية التي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها في دورتها الثانية عشرة. كما كان الهدف من إضراب الأيام الثمانية الشهيرة (من 28 يناير إلى غاية 4 فبراير 1957) هو إثبات حقيقة أساسية للفرنسيين وهي أن جبهة التحرير الوطني الجزائري هي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الجزائري[1].

وفي إطار معركة الجزائر تمكن ياسف سعدي والفدائي المرموق علي لابوانت من إغتيال أحد فطاحل الجالية الأروبية بالجزائر وهو "أميدي فروجي Amedée Froger" رئيس فدرالية شيوخ بلديات الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك الذي كان يعتبر من أكبر الأروبيين المتطرفين والمعادين للشعب الجزائري. ففي يوم 28 ديسمبر 1956 تمكن علي لابوانت، بناءا على أوامر من ياسف سعدي وقرار صادر من العربي بن مهيدي، من إغتيال "فروجي" عندما كان يتأهب لإمتطاء سيارته بعد خروجه من منزله الموجود بـ 109 نهج ميشلي (ديدوش مراد حاليا) بالجزائر العاصمة[2]. وتدعم العمل الفدائي في الجزائر العاصمة سنة 1956 بمجاهدات تخصصن في نقل القنابل والمسدسات ثم بتسليم السلاح والقنابل للفدائيين في مكان القيام بالعمليات. وكان لهذه العمليات الفدائية أثرها العميق في نفوس الأروبيين بالجزائر العاصمة. فبفضل

(1). محمد عباس، ثوار عظماء. الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص 44-46 .
(2). Saadi, Op.Cit., p. 395.

المجاهدات المرموقات أمثال: حسيبة بن بوعلي، زهرة ظريف، جميلة بوحيرد، جملية بوعزة، جميلة بوباشا، سامية الأخضري، تمكن الفدائيون والفدائيات من إحداث الأثر المطلوب وهو أن رقعة الحرب قد توسعت وانتقلت إلى المدن، وعلى الأروبيين أن يدركوا أنهم مثلما يقتلون الضحايا والأبرياء سيتم قتلهم.

وفي يوم 7 يناير (جانفي) 1957 إستدعى «روبير لاكوست» الجنرال «سالان» إلى مكتبه ومعه الجنرال «ماسو» العائد من مغامرة فاشلة في قناة السويس، وطلب من «ماسو» أن يفرض سلطته على قوات الشرطة المتواجدة في العاصمة والتي تقدر بـ1,500 شرطي، ويجند 4,600 من قوات المظليين كدعم للشرطة وذلك بقصد تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة والتي كانت تقدر بحوالي 1,400 فدائي وفدائية[1].

وفي الوقت الذي قرر فيه أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ شن إضراب لمدة 8 ايام (28 يناير – 4 فبراير 1957)، قام قادة الجيش الفرنسي في الجزائر بوضع خطة مضادة لإحتواء المقاومة الجزائرية بالعاصمة وتحقيق إنتصار معنوي على الثورة الجزائرية. وهكذا تم تعيين الجنرال «ماسو» قائد قوات المظليين، مسؤولاً عن الأمن بالجزائر العاصمة، والعقيد «قودار» مسؤولاً عن منطقة القصبة أين ينشط الفدائيون والفدائيات واتخذوها مقراً لهم. ونتيجة لتصعيد عمليات القمع والإرهاب وتشديد الخناق على العاصمة، شعر قادة لجنة التنسيق والتنفيذ بأنهم أصبحوا شبه محاصرين وأن إلقاء القبض عليهم أصبح وشيكاً. وآنذاك اجتمع قادة لجنة التنفيذ واتفقوا على مغادرة العاصمة يوم 25 فبراير 1957. ولكن العربي بن مهدي إقترح أن تنقسم لجنة التنفيذ إلى مجموعتين : الأولى تبقى بالعاصمة والمجموعة الثانية تلتحق بالخارج أو بالولاية الثالثة والرابعة وتستقر بها مؤقتاً، على أن تعود إلى العاصمة متى سمحت الظروف بذلك. وأثنى كريم بلقاسم على إقتراح بن مهيدي بقوله «لا يمكن أن

1 HORNE, Op.Cit., p. 184.

تترك العاصمة للمظليين لأن ذلك يعني أن عمل عدة سنوات سيذهب هباءا منثورا"(1). وإذا كان كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة قد نجحا في التوجه إلىتونس عبر الولاية الثالثة والولاية الثانية، وسعد دحلب وعبان رمضان توجها الىالمغرب عبر الولاية الرابعة والولاية الخامسة يوم 25 فبراير 1957، فإن العربي بن مهيدي قد وقع في الأسر حيث تمكنت القوات الفرنسية من إعتقاله يوم 23 فبراير 1957 وإعدامه يوم 4 مارس 1957 . وزعم الجنرال"ماسو" في كتابه "معركة الجزائر الحقيقية" أن العربي بن مهيدي قد تم إعتقاله في شهر فبراير 1957 (وهو يحمل بطاقة تعريف باسم عيبود عبد الرحمان، صادرة بالجزائر العاصمة) وتوفي ليلة 3 مارس 1957 . لكنه اعترف بأن "حكيم الذي هو الإسم المستعار للعربي بن مهيدي لم يعترف ولم يزود المخابرات الفرنسية بأية معلومات عن زملاءه أعضاء لجنة التنسيق والتنفيد"(2). وأكد "ماسو" أن وزير الدفاع الفرنسي "ماكس لوجون" تمنى الموت للعربي بن مهيدي لأنه تسبب في إراقة الكثير من الدماء(3). وفي سنة 1966 نقل جثمانه، رفقة ديدوش مراد والأمير عبد القادر من مكان معزول إلى منطقة مخصصة لكبار الوطنيين الجزائريين، واتضح من خلال تشريح جثته أن رصاصة أصابته في صدره وأخرى في ذراعه.

وبفضل معركة الجزائر وأبعادها السياسية والعسكرية، أدرك الفرنسيون أنهم مثلما يقتلون يتعرضون بدورهم للقتل، وأنه لامجال لتكوين القوة الثالثة من الجزائريين الموالين لإدارة الإحتلال. وكما إعترف "ماسو"، فإن العربي بن مهيدي وزملاءه قد أقاموا المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ودعوا إلى إضراب الثمانية أيام وذلك بقصد تدويل القضية الجزائرية وإحراز انتصار عالمي على فرنسا في الأمم المتحدة(4).

---

(1). محمد عباس، ثوار عظماء. الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص 142 .
(2). MASSU, Op.Cit., p. 210.
(3). Ibid; p. 207.
(4). MASSU, Op.Cit., p. 211.

وبالنسبة لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيد الأربعة فقد تمكنوا من دخول تونس والمغرب يوم 1957/05/11 ثم توجهوا الى القاهرة ووجدوا جوا مختلفا عن جو الحرب والثورة في الجزائر. وفي هذه الفترة من تاريخ الثورة الجزائرية، أي ماي 1957، لم يبق حرا طليقا وعلى قيد الحياة من الزعماء التسعة الأوائل للثورة الجزائرية سوى كريم بلقاسم الذي كان مختبئا خلال معركة الجزائر في حي أول ماي بالجزائر العاصمة في منزل أستاذ يدعي "جان توبو" وهو مساعد الأستاذ "أندري مندوز" المعروف بمساندته للثورة الجزائرية[1].

وحسب تحليل بعض المؤرخين السياسيين، فإن كريم بلقاسم الذي كان يؤيد قرارت مؤتمر الصومام، ويؤيد دخول المركزيين إلى جبهة التحرير الوطني قد غير رأيه بعد خروجه من الجزائر وأصبح يميل إلى التعامل مع بن طوبال قائد الولاية الثانية وعبد الحفيظ بوصوف (قائد الولاية الخامسة) وهذا بقصد حصوله على تأييدهما لكي يصبح قائدا للثورة الجزائرية. وأكد السيد حربي أن تحالف كريم بلقاسم مع اقرانه في حزب الشعب الجزائري ضد المركزيين وعبان رمضان الذي تحالف معهم، قد غير مجرى الأمور حيث أصبح عبان رمضان يمثل أقلية في قيادة التحرير الوطني الجزائري لقي حتفه في ظروف غامضة يوم 27 ديسمبر 1957 بالمغرب الأقصى[2]. وأشار أحمد توفيق المدني من جهة ثانية إلى أن أعضاء لجنة "التنسيق والتنفيد" الذين كانوا يعتبرون بمثابة الحكومة المؤقتة للجزائر، كانوا يتصادمون مع عبان رمضان باستمرار وبعنف وذلك بسبب تعوده على العمل الشخصي والفردي وفرض إرادته على غيره لأنه كان يعتبر نفسه الزعيم المطلق للثورة، أما بقية القادة فكانوا يتمسكون بمبدأ القيادة المشتركة والتشاور في الأعمال[3].

---

(1). بن يوسف بن خدة في حديث مع محمد عباس المنشور بجريدة الشعب يوم 2 مارس 1987 .

(2). Mohamed HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité. Paris: Editions Jeune Afrique, 1985, pp. 200-205.

(3). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص 394 .

قادة الولايات يتفوقون على القادة المدنيين

لكي نفهم حقيقة التغير الذي وقع في الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام في سنة 1956 ينبغي أن نشير في البداية إلى أن القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام وخاصة لجنة التنسيق والتنفيذ أصبحت تتكون من المدنيين الذين استلموا مراكز قيادية في الثورة وحلوا محل القادة الأوائل للثورة. فالمناضل عبان رمضان قد استعان بالقادة المركزيين في حزب الشعب أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وأصبح هو القائد المؤثر في مجرى الأمور بالثورة الجزائرية. ويبدو أن كريم بلقاسم كان منسجما مع المركزيين وعبان رمضان إلى درجة أنه كان يؤيدهم في مواقفهم بدون تحفظ. وقد استاء احمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر من هذا التطور المفاجىء في مسار الثورة لأن كريم بلقاسم الذي كان متواجدا بداخل الجزائر في سنة 1956 لم يظهر أي تضامن مع زملائه القدامى أيام إندلاع ثورة نوفمبر 1954 .

وابتدأت المصادمات بين عبان رمضان وقادة الثورة الأوائل يوم قرر عبان رمضان سنة 1956 تعيين الدكتور الأمين دباغين ممثلا للثورة في الخارج، وتوجه هذا القائد المدني إلى القاهرة لكي يترأس وفد الجبهة هناك وينفذ قرارات وتعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ بالجزائر العاصمة. واعترض بن بلة على قدوم الأمين دباغين إلى القاهرة وأكد يوم 1956/07/31 أنه لايستطيع التعامل مع الدكتور الأمين دباغين في الأمور العسكرية، ولهذا قرر أن يعين الدكتور التيجيني هدام معاونا له في المكتب العسكري بالقاهرة[1].

وبعد إلقاء القبض على بن بلة والزعماء الآخرين في الطائرة المتوجهة من المغرب الى تونس يوم 22 أكتوبر 1956، صار الأمين دباغين هو رئيس وفد الجبهة بالقاهرة وذلك نظرا لإعتماده من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ وثقة أعضائها فيه. وحسب أحمد توفيق المدني فإن وفد الجبهة في القاهرة تحول إلى

(1). احمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص 175 .

منفذ لما تأمر به لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تعمل بدورها تحت إشراف ومسؤولية المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ونتيجة لهذا التحول في سياسة الثورة الجزائرية، أبدى قادة مصر تخوفهم من التوجه الجديد للثورة الجزائرية التي كانت تسير في إطار عربي إسلامي وبدأوا يتساءلون : من الذي يضمن لهم إستمرار الثورة على ذلك الخط[1]. وباختصار، فإن قادة مصر كانوا يثقون في قيادة الأخ احمد بن بلة ويفضلون التعامل معه. ثم إن السيد احمد بن بلة، حسب رأي احمد توفيق المدني كان يعتبر نفسه مسؤلا أمام الأعضاء الستة لجبهة التحرير الوطني الذين فجروا ثورة أول نوفمبر 1954، وليس أمام أية لجنة أو مسؤول آخر[2].

وإذا كان إلقاء القبض على بن بلة وخيضر وبوضياف يوم 22 أكتوبر 1956، من طرف فرنسا قد جاء بمثابة نعمة على الثورة الجزائرية لأنه قد أزال عقبة كأداء في طريق وحدة القيادة وساعد على حسم الخلاف الذي نشب بين قيادة الداخل (برئاسة عبان رمضان) وقيادة الخارج برئاسة بن بلة وبوضياف وخيضر، فإن هذا النوع من الصراع قد برز من جديد في صيف 1957، وذلك إبتداء من اليوم الذي توجه فيه عبان رمضان إلى القاهرة عبر الولاية الخامسة والمغرب. فخلال مروره بالولاية الخامسة وتوقفه بالمغرب، وجه عبان رمضان إنتقادات لاذعة إلى عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة منذ إستشهاد العربي بن مهيدي يوم 4 مارس 1957 واتهمه بالإقطاعي وعدم إحترام مقررات مؤتمر الصومام التي تنص على خضوع قادة الجيش إلى قادة الجبهة (المدنيين)[3]. ثم إنتقل عبان رمضان من مهاجمة بوصوف إلى مهاجمة كريم بلقاسم وبقية العسكريين وخاصة عمر أوعمران الذي اتهمه عبان رمضان بأنه غير كفء عسكريا[4]. وبايجاز، فإن عبان رمضان قد خلق

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 265-266 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 267 .

(3). HORNE, Op.Cit., p. 226.

(4). Ibid; p. 226.

جبهة مدنية ضد جبهة أخرى تتكون من قادة رؤساء الولايات الخمسة الموجودة بشمال الجزائر. وكانت نتيجة هذا الصراع بين المدنيين بقيادة عبان رمضان والعسكريين برئاسة بوصوف هي تقليص نفوذ عبان رمضان في اجتماعات القاهرة وزحزحته من قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ وإخراج بن خدة وسعد دحلب من تلك اللجنة وتعويضهما بعناصر جديدة تمثل مختلف التيارات السياسية. وهكذا اجتمع بالقاهرة يوم 07/27/ 1957 أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (وعددهم 34) وقرروا تشكيل لجنة التنسيق الجديدة وتتكون من:

1 . كريم بلقاسم (المؤسس للولاية الثالثة)
2 . عبد الحفيظ بوصوف (قائد الولاية الخامسة)
3 . لخضر بن طوبال (قائد الولاية الثانية)
4 . عمر أوعمران (قائد الولاية الرابعة)
5 . محمود الشريف (قائد الولاية الأولى)
6 . فرحات عباس (مدني)
7 . عبد الحميد مهري (مدني)
8 . الأمين دباغين (مدني)
9 . عبان رمضان (مدني)

ولعل الشيء المثير في الموضوع هو تكوين مكتب دائم للجنة التنسيق والتنفيذ يتشكل من العقداء الخمسة أو رؤساء الولايات الخمسة، بالإضافة إلى رجل سياسي واحد هو عبان رمضان. وهكذا وجد عبان رمضان نفسه وحيدا في وسط مجموعة من قادة الولايات الذين تدعمهم جيوش ولاياتهم في تونس والمغرب وفي داخل الجزائر. ويلاحظ هنا أن قادة تونس والمغرب كانوا بدورهم يحبذون التعامل مع رؤساء الولايات العسكريين لأنهم براغماتيين ويتسمون بالإعتدال في مواقفهم مقارنة بعبان رمضان الذي يبدو متصلبا في موقفه ضد فرنسا وعدم القبول بالمفاوضات معها إلا إذا اعترفت باستقلال الجزائر مقدما. ثم إن قادة مصر كانوا يشعرون بالأسف لموقف عبان رمضان في مؤتمر الصومام

حيث حاول عزل بن بلة وانتهاج سياسة فيها تشكيك في عروبة الجزائر. وقد أكد هذه الحقيقة فتحي الديب حيث قال أن عبان رمضان قد إتصل به في القاهرة وعاتب المسؤولين بالقاهرة وأجهزة الإعلام المصرية لاندفاعها في إبراز شخصية احمد بن بلة وإصباغ صفة الزعامة عليه. وقال له عبان رمضان بأن مؤتمر الصومام كان هو الرد الإيجابي الطبيعي لوضع الأمور في نصابها وتجريد بن بلة من كل الألقاب التي أصبغتها عليه أجهزة الإعلام المصرية والعربية. واستكمل حديثه ليقول لفتحي الديب أنه من حسن حظ بن بلة أنه ترك الميدان بعد إختطافه قبل أن يقوم عبان بكشف حقيقة دوره عن طريق مبعوث لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القاهرة الدكتور الأمين دباغين[1].

وبعد سلسلة من الإجتماعات المتواصلة لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والتغلب على الصعاب التي واجهت قادة ورءساء الولايات والسيد عبان رمضان وانتزاع المسؤوليات من القائد السابق للجنة التنسيق والتنفيذ، اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي ارتفع عدد أعضائه من 34 إلى 54، وغيروا كذلك قرارات مؤتمر الصومام التي تعكس آراء وتوجهات عبان رمضان وقيادة جبهة التحرير الوطني بداخل الجزائر. وهكذا وافق أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية على العودة إلى منابع أول نوفمبر والعمل على أسس جديدة لمواصلة العمل الثوري والمتمثلة في ما يلي:

1 . إلغاء فكرة الأولوية لرجال السياسة على العسكريين، وعدم التفريق بين رجال الداخل ورجال الخارج. وتجسم هذا المبدأ في إنشاء مكتب في داخل لجنة التنسيق والتنفيذ ويتكون من القادة العسكريين الخمسة، بالإضافة إلى عبان رمضان الذي إقحموه في هذه الهيئة المتكونة من العسكريين حتى لايشعر بأنهم عزلوه.

2 . الإشادة بالإسلام ومبادئه وإعادة إدراج المبادىء الإسلامية الواردة في

---

(1). فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة: دار المستقبل العربي 1984، ص 348 .

النصوص الأولى لأول نوفمبر 1954 والتي تنص على "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المباىء الإسلامية"(1). وقد جاء هذا التصحيح بعد أن تجنب عبان رمضان الإشارة إلى الاسلام في وثائق مؤتمر الصومام سنة 1956، التي أعدها عمار أوزقان المعروف بانتمائه إلى الحزب الشيوعي الجزائري.

3 . تحديد صلاحيات أعضاء لجنة التنسيق والتنفيد وإعطاء الصلاحيات المطلقة لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بحيث لايحق لأية هيئة أن تتفاوض مع فرنسا إلا بعد موافقة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية على ذلك. وهذا معناه التخلص من القيادة الفردية التي كانت سائدة في عهد عبان رمضان وإقامة هيئة تشريعية تعمل في إطار جماعي.

4 . توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وجعله ممثلا لجميع التيارات السياسية التي أيدت وانضمت إلى جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري.

5 . إعتبار القادة المسجونين في فرنسا (بن بلة، آيت احمد، بوضياف، بيطاط وخيضر) أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيد وذلك تقديرا لمساهماتهم الكبرى في الإعداد للثورة وتفجيرها في فاتح نوفمبر 1954 (2).

وبهذه التعديلات التي أدخلت على مقررات مؤتمر الصومام، لم تعد الإيديولوجية والإتجاه الثوري الصلب هو الذي تتسم به الثورة الجزائرية مثلما كان الحال في عهد عبان رمضان، وإنما أصبحت موازين القوى والعلاقات الشخصية بين القادة هي التي تؤثر في مجرى الأمور بالنسبة للثورة الجزائرية. فالسيد كريم بلقاسم يتمتع بتأييد جماعته في الولاية الثالثة وكذلك في الولاية الرابعة. أما محمود الشريف فكان يحظى بتأييد المجاهدين المتواجدين بالولاية الأولى، وعبد الحفيظ بوصوف يسيطر على قوات جيش التحرير بالحدود المغربية الجزائرية، وفي الولاية الخامسة التي عين فيها العقيد هواري بومدين قائدا

(1). نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني: 1954-1962، مرجع ص 8 .

(2). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., pp. 201-202.

عليها. ثم إن لخضر بن طوبال عين العقيد علي كافي مسؤولا رقم واحد في الولاية الثانية. وهكذا وجد عبان رمضان نفسه وحيدا، مكلفا بالإعلام في لجنة التنسيق والتنفيذ. وحسب تصريحات بن طوبال، فإن عبان رمضان استغل منصبه كمسؤول عن الإعلام لكي ينشر مقالات في جريدة "المجاهد" ويكتب مقالات معبرة عن وجه نظره الشخصية وامتنع عن مسايرة آراء القيادة الجماعية، ولذلك وقعت مجابهة بينه و بين القادة في لجنة التنسيق والتنفيذ، وانتهت المجابهة ببيان تعزية في جريدة "المجاهد" بانتقاله إلى الرفيق الأعلى يوم 27 ديسمبر 1957 بالناظور، في المغرب الأقصى.

الحرص على توحيد قوات جيش التحرير

بعد انتهاء دور عبان رمضان الذي هدد بالعودة إلى جبال الجزائر وإستئناف العمليات العسكرية بداخل البلاد، قام قادة الولايات العسكريون بتقسيم المهام بينهم وتكليف كل عضو منهم بقطاع معين في إطار لجنة التنسيق والتنفيذ التي تم تشكيلها بالقاهرة في صيف 1957 . وهكذا :

1 . تقلد كريم بلقاسم منصب الشؤون الحربية.

2 . استلم عبد الحفيظ بوصوف التموين بالسلاح والإستخبارات.

3 . تولى محمود الشريف منصب الشؤون المالية.

4 . تكفل لخضر بن طوبال بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري.

5 . أسندت الى عبد الحميد مهري وزارة الشؤون الإجتماعية.

6 . كلف فرحات عباس بالصحافة والاعلام[1].

واتسمت بداية المرحلة الجديدة في النضال والعمل من أجل توحيد قوات جيش التحرير ومواجهة قوات الإحتلال التي أقامت الأسلاك الكهربائية على الحدود وحاولت قطع المؤونة والسلاح عن الثورة في الداخل. وبصفته

(1). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 215.

مسؤولا عن الشؤون العسكرية، وقائد لجيش التحرير، حاول كريم بلقاسم أن يوظف تأييد عبان رمضان ومحمود الشريف لصالحه وخاصة أن هذا الأخير قد صار رئيسا للولاية الأولى بفضل مساعدة كريم بلقاسم، وعميروش وعمر أوعمران الذين نجحوا في حسم النزاعات القائمة بين المسؤولين في الولاية الأولى لصالح محمود الشريف. غير أن كريم بلقاسم الذي أصبح قويا بصفته الوحيد من مفجري ثورة أول نوفمبر 1954 بقي على قيد الحياة حرا طليقا، واجه صعوبات جمة في إقناع بن طوبال وبوصوف بقبوله القائد رقم واحد للثورة الجزائرية. وعندما حاول كريم بلقاسم في شهر أفريل من عام 1958 وضع إستراتيجية جديدة لمواصلة الحرب في داخل الجزائر وحاول تعيين أعضاء لجنة التنظيم العسكري Le Comite d'Organisation Militaire (كوم .C.O.M) رفض بوصوف أن يفسح له المجال لكي يقوم بتعيين القادة العسكريين الذين عندهم ولاء لكريم بلقاسم. واضطر كريم بلقاسم أن يتقاسم السلطة مع بوصوف، حيث قام كريم بلقاسم بتعيين العقيد محمدي السعيد (قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر ولكنه لم يتمكن من تعيين العقيد الصادق (من الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب الجزائر. وبعد مفاوضات شاقة، تمكن عبد الحفيظ بوصوف من تعيين خليفته في الولاية الخامسة، العقيد هواري بومدين، رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد. وتشكلت القيادة الشرقية للجيش من العقداء محمدي السعيد (يمثل الولاية الثالثة) وعمار بن عودة (يمثل الولاية الثانية) والعموري (يمثل الولاية الأولى) وعمار بوقلاز (يمثل القاعدة الشرقية).

وبعد مرور وقت قصير على هذا التنظيم الجديد للجيش، إتضح أن قادة لجنة التنظيم العسكري برئاسة العقيد محمدي السعيد لم يتفاهموا فيما بينهم وامتنع كل واحد من التخلي عن نفوذه وسلطاته على جنوده في ولايته، ولم يحبذوا فكرة خلق سلطة مركزية قوية للجيش، وهذا عكس ما حصل في غرب الجزائر حيث تمكن العقيد هوراي بومدين (قائد الناحية الغربية) وعبد الحفيظ بوصوف، من خلق الإنضباط وتوحيد الصفوف والتعاون بين جميع

المسؤولين في غرب الجزائر. ونتيجة لفشل القيادة العسكرية في شرق البلاد تقرر يوم 9 سبتمبر 1958 عزل قادة لجنة التنظيم العسكري بشرق الجزائر ونفي عمارة بوقلاز إلى السودان بعد تجريده من رتبته العسكرية، ونفي العقيد العموري إلى لبنان بعد تخفيض رتبته الى رائد، ونفي عمار بن عودة إلى سوريا بعد توقيفه عن العمل لمدة ثلاثة أشهر. أما العقيد محمدي السعيد فقد تم إيقافه عن العمل لمدة شهر ونفيه إلى القاهرة. وباختصار، فإن محاولات كريم بلقاسم لتوحيد الجيش وتمكين المسؤولين في الداخل من الحصول على الأسلحة لمواجهة الجيش الفرنسي وخاصة بعد إقامة خط "موريس" المكهرب الذي حال دون تدفق الأسلحة على المجاهدين في داخل الجزائر، لم تكلل بالنجاح التام بسبب بروز عدة صعوبات. ولذلك إضطر كريم بلقاسم إلى إعادة تقييم إستراتجيته واستعمال أسلوب جديد لقيادة الثورة الجزائرية مع رفاقه في درب النضال.

الفصل الواحد والعشرون

إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

منذ تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في أوت 1957 حاول كريم بلقاسم أن يخلق قيادة موحدة لجيش التحرير وقادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج. وكان من المأمول أن يدعمه العقيد عمر أو عمران والعقيد محمود الشريف. لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم ومنعاه من الإنفراد بالسلطة[1]. ويلاحظ هنا أن إنقساما مماثلا كان موجود بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ونفس الشيء يمكن ملاحظته بين الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا حيث نجد أن بوضياف لايتكلم إلا مع بيطاط، وحسين آيت احمد يؤيد عبان رمضان وكريم بلقاسم بينما يعارضه بن بلة وخيضر.

واستغل "ديغول" هذه الخلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات، وقام الجيش الفرنسي برفع عدد الشبان المجندين من أبناء الجزائر (المسلمين) من 30,000 إلى 60,000 وذلك بقصد تدعيم 500,000 جندي فرنسي في الجزائر وحوالي 1,400 ضابط في المخابرات (S.A.S) كانوا يعملون جميعا من أجل القضاء على الثورة الجزائرية[2]. ثم إن خط "شال" و "موريس" قد حال دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر واستشهاد الآلاف من المجاهدين الذين كانوا يحاولون أن يعبروا الحدود إلى داخل الجزائر. ففي يوم 8 جويلية 1958 كتب العقيد أوعمران، المسؤول عن التسليح، رسالة إلى أعضاء

(1). HARBI, Le. F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit, p. 204.
(2). HORNE, Op.Cit., p. 333.

لجنة التنسيق والتنفيذ أبلغهم فيها أن خط "موريس" المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني الجزائري الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية والدخول إلى أرض الجزائر. ففي فترة لا تتجاوز 60 يوما، أستشهد حوالي 6,000 مجاهد[1].

كما أن قادة المقاومة في الداخل قد استاءوا من تصرفات أعضاء مجلس الثورة وعدم قدرتهم على تحقيق مكاسب جديدة للقضية الجزائرية[2].

ولهذه الأسباب كلها، قرر قادة الثورة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وذلك بقصد تجاوز الخلافات الشخصية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والقيام بمبادرات جديدة تتمثل في استغلال الخلافات الموجودة بين الشرق والغرب. ثم إن فرحات عباس قد أقنع كريم بلقاسم بضرورة تشكيل حكومة موسعة لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ التي فقدت كثيرا من مصداقيتها وعدم قدرة أعضائها على الإنسجام في العمل وخاصة بعد تورط بعض أعضاءها في وضع حد لنشاطات عبان رمضان[3].

وتمشيا مع هذه الخطة، قررت يوم 9 سبتمبر 1958، لجنة التنسيق والتنفيذ من تلقاء نفسها بعد أن فوض لها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه السابق، تشكيل حكومة مؤقتة والتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب بقصد إنشاء كونفدرالية لدول المغرب العربي وذلك بعد حصول الجزائر على إستقلالها. وقد عقد هذا الإجتماع لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة.

وفي يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الظهر، أي بعد مرور 1416 يوما على قيام الثورة في فاتح نوفمبر 1954، صدر بلاغ في وقت واحد بالقاهرة وتونس والرباط، تم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس، ونائبه كريم بلقاسم الذي إحتفظ

---

(1). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 214.

(2). فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر. القاهرة: دار المستقبل العربي 1984، ص 388 .

(3). HORNE, Op.Cit., p. 315.

أيضا بمنصبه في لجنة التنسيق والتنفيذ كوزير مسؤول عن القوات المسلحة. أما وزارة الخارجية فقد كانت من نصيب الدكتور الأمين دباغين، ووزارة الإتصالات والمخابرات من نصيب عبد الحفيظ بوصوف. وبالنسبة للشخصية الثالثة القوية المتمثلة في شخص لخضر بن طوبال فإنه قد إستولى على وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الإجتماعية من نصيب بن يوسف بن خدة، ووزارة الإعلام من نصيب محمد يزيد. ويلاحظ هنا أن العقيد عمر أوعمران قد تم إبعاده من إدارة التسليح والمؤونة العسكرية وتعيينه ممثلا للجزائر في إنقره بتركيا وذلك بدعوى المحاباة وتصرفات تسيء لوحدة وتضافر جهود أبناء الثورة وتحيزه في عمله لجهة واحدة[1]. وبذهاب العقيد أوعمران تقلص نفوذ كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أما بالنسبة لاختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة فإن ذلك يرجع إلى أسباب استراتجية سياسية حيث أن عباس يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات، ومعتدلا مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية. وإذا كان قادة المغرب العربي قد رحبوا بقيام الحكومة المؤقتة فإن قادة مصر لم يحبذوا قيام حكومة مؤقتة جزائرية. وإذا كانت هناك ضرورة لقيامها، فإنها تتكون من القادة الخمسة المسجونين في فرنسا. ثم إنهم زيادة على ذلك لم تكن لهم ثقة في فرحات عباس وهو لا يثق فيهم بدوره، وهو لا يحسن اللغة العربية ولا يتكلمها معهم، وهم لايتكلمون بالفرنسية معه[2]. كما كان قادة مصر يعتبرون فرحات عباس دخيلا على الثورة وسيجرها عاجلا أم آجلا، إلى مفاوضات مع فرنسا، تخرج الجزائر من ميدان العمل الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع فرنسا والسير في ركاب الغرب[3]. وكان كريم بلقاسم وغيره من كبار الشخصيات

(1). فتحي الذيب، مرجع سابق، ص 388 .

(2). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984، ص 399 .

(3). قال الاستاذ محفوظ بنون في استجواب مع جريدة الخبر بتاريخ 24-04-1993 ان "اشكالية ممارسة السلطة ليست وليدة اليوم ولكن تعود إلى سنة 1958 عندما تم تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة لكن من دون سلطة فعلية والتي احتكرها الثلاثي كريم وبصوف وبن طوبال. نفس القضية مطروحة اليوم".

البارزة في الحكومة المؤقتة يعتقد أن توزيع المسؤوليات في الحكومة سوف ينتج عنه خلق ديناميكية جديدة سواءا في مواجهة فرنسا أو تمرير السلاح إلى داخل الجزائر. لكن الذي حصل هو تجميد الوضع، وتأثير سياسي قوي من رئيس جمهورية تونس الحبيب بورقيبة الذي أصبح يضغط على كل من كريم بلقاسم وفرحات عباس ومحمود الشريف وأقنعهم بقبول فكرة المفاوضات مع فرنسا حفاظا على مناصبهم وتأمينا لمستقبلهم ولمصلحة الجزائر[1]. كما سارت شائعة في الأوساط السياسية الجزائرية مفادها أن أعضاء الحكومة المؤقتة يستأثرون بالسلطة ويقومون باتخاذ قرارات خطيرة تمس بمستقبل الجزائر دون الرجوع لأعضاء المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية.

وفي مطلع أكتوبر 1958 قام كريم بلقاسم بصفته مسؤولا عن القوات المسلحة بإعداد خطة لإرسال عدة وحدات عسكرية متواجدة بالحدود إلى داخل الجزائر. وفي يوم 8 أكتوبر 1958 عقد اجتماعا مع العقيد محمدي السعيد رئيس "لجنة العمليات العسكرية" الذي عينه مرة ثانية في هذا المنصب لكي يقوم بتوجيه العمليات العسكرية وإرسال وحدات الجيش الى الداخل قبل يوم 25 أكتوبر 1958 . وقد شارك في إجتماع 8 أكتوبر، بالإضافة إلى العقيد محمدي السعيد، العقيد نواورية (مسؤول الولاية الأولى) ورئيس فرقة عسكرية عواشرية الذي كان يشرف على القاعدة العسكرية الموجودة بشرق البلاد (أي الحدود التونسية - الجزائرية). لكن الشيء الذي حصل هو أن نواورية وعواشرية رفضا التعامل مع العقيد محمدي السعيد ولم يقبلا بالدخول إلى الجزائر. واضطر كريم بلقاسم أن يجتمع بهما يوم 8 نوفمبر 1958 لكنهما إعترضا على تعيين علي منجلي في القاعدة الشرقية ورفضا الإنصياع لأومر قائد قوات جيش التحرير الوطني الجزائري. وفجأة وبطريقة سرية عاد العقيد العموري الذي تم نفيه إلى القاهرة في شهر سبتمبر من عام 1958 إلى تونس،

---

(1). فتحي الديب، مرجع سابق، ص 400 .

مع أحد أنصاره الذي يسمي الجمعي سعدية (والمعروف باسم مصطفى لكحل) وحاولا تنظيم إنقلاب ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتخلص خاصة من العقيد محمود الشريف وزير التموين بالسلاح والعقيد كريم بلقاسم. ويبدو أن العقيد عبد الحفيظ بوصوف والعقيد لخضر بن طوبال كانا على علم بالمؤامرة لأنهما زودا محمد العموري والجمعي سعدية بجوازين جديدين للسفر إلى تونس. وكان القصد من هذا التشجيع هو التخلص من كريم بلقاسم ومحمود الشريف[1]. غير أن محمود الشريف وكريم بلقاسم قد اكتشفا المؤامرة قبل تنفيذها. وخلال إجتماع العموري مع 28 من أنصاره في مدينة الكاف التونسية، تمكن كريم بلقاسم من الإستعانة بالجيش التونسي لإلقاء القبض على 28 من المتآمرين على الحكومة المؤقتة يوم 16 نوفمبر 1958، وتقديمهم للمحاكمة. ولعب بوصوف دورا كبيرا في محاكمة القادة العسكريين المتآمرين على الحكومة المؤقتة حيث تقرر تعيين العقيد هوراي بومدين رئيسا للمحكمة وزميله علي منجلي وكيلا للجمهورية والعقيد الصادق محاميا، وفي الأخير أصدرت المحكمة العسكرية إحكامها بالإعدام على العقيد العموري والعقيد نواورية، والرائد عواشرية والرائد الجمعي سعدية، الذين تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم في اليوم التالي. أما بقية المتهمين بالمشاركة في المؤامرة على الحكومة المؤقته أمثال : عبد الله بلهوشات، احمد دراية ومحمد الشريف مساعدية وغيرهم من الضباط فقد تم سجنهم لغاية 1960 أي أن الحكم كان لمدة سنتين[2]. وباستعمال الجيش التونسي للإستيلاء على أجهزة اللاسلكي وإلقاء القبض على الثوار الجزائريين الذين كانوا يعارضون كريم بلقاسم وأعضاء الحكومة المؤقتة بسبب الخلافات حول التزود بالسلاح ونوعية القادة الذين ينبغي أن تسند لهم القيادة وخاصة في الولاية الأولى والحدود، فقدت الحكومة المؤقتة مصداقيتها وأصبحت تعتمد على جيش دولة أخرى للتغلب على الخلافات التي تحصل بين المسوءولين[3].

(1). فتحي الديب، مرجع سابق، ص 406 .
(2). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., pp. 226-228.
(3). Ibid; p. 229.

وبفضل هذه المحاكمة السريعة والاحكام القاسية ضد الثوريين غير المنضبطين برز بومدين كشخصية عسكرية قوية وقادرة على إعادة الأمن والإستقرار في الحدود الشرقية للجزائر التي مرت بظروف صعبة منذ خريف 1956 وهو اليوم الذي وصل فيه عمر أوعمران الى تونس كمبعوث من طرف لجنة التنسيق والتنفيد في الجزائر للقيام بمهمة جلب السلاح للثورة الجزائرية ومعالجة الوضع السائد على الحدود التونسية - الجزائرية. وكما هو معروف، فإن العقيد عمر أوعمران هو الذي أصبح مسؤولا عن قضايا التسليح وتزويد جيش التحرير بالأسلحة منذ خريف 1956 الى غاية 19 سبتمبر 1958، أي يوم تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. غير أن مشاكل الولاية الأولى بعد إستشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شيهاني، تضاعفت ونتج عنها تدخل الولاية الثالثة والثانية لحل الخلافات القائمة بين زعماء الولاية الأولى. وإذا كان كريم بلقاسم، قائد جيش التحرير الوطني الجزائري منذ مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، قد إنتقى العقيد محمود الشريف لكي يقود الولاية الأولى فإن معظم قادة الأوراس إعتبروه غير ممثلا حقيقيا لولاياتهم. ولهذا تمردوا عليه وعلى أعضاء الحكومة المؤقتة الذين كانوا يعملون قدر المستطاع لتوحيد الجيش وإنشاء سلطة مركزية تتلقى التعليمات من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيد أو الحكومة المؤقتة التي حلت محلها منذ 19 سبتمبر 1958 .

خط موريس يتطلب الإستعانة بخبراء عسكريين

إنه لمن الواضح بأن قائد جيش التحرير الجزائري السيد كريم بلقاسم قد تأثر كثيرا بعدم قدرة ضباط جيش التحرير على إجتياز "خط موريس" المكهرب وتمرير السلاح للثوار داخل الجزائر. ولكي يتغلب على هذا المشكل، بالإضافة إلى مشكل تدريب الجنود، حاول كريم بلقاسم الإستعانة بخبراء عسكريين من مصر[1] وبالضباط الجزائريين المتواجدين في أماكن مختلفة بالعالم. وتحقيقا

(1). فتحي الديب، مرجع سابق، ص 395-396 .

لهذا الهدف، قام كريم بلقاسم بفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني الجزائري في مدينة "بون" عاصمة ألمانيا الفدرالية سنة 1958، وكلفه بالعمل من أجل إستقطاب وتشجيع الضباط الجزائريين الذين عندهم خبرة عسكرية لكي يدعموا الثورة ويلتحقوا بجيش التحرير الوطني. وقد أسندت رئاسة هذا المكتب إلى السيد بوعلام أوبراهام(1). وتمكن المسؤولون العسكريون الجزائريون في مكتب "بون" بألمانيا الفدرالية من تجنيد عدة ضباط جزائريين عندهم تكوين عسكري جيد وإقناعهم بالإلتحاق بجيش التحرير الوطني الجزائري. وتشير المعلومات المتوفرة في بعض الكتب(2) أنه لغاية 8 أفريل 1959 تمكن مكتب الجبهة في ألمانيا من تشجيع الضباط الجزائريين في فرنسا وألمانيا على الهروب من الجيش الفرنسي والإلتحاق بجيش التحرير. وكما هو معروف، فإن قادة الجيش الفرنسي قد قرروا في سنتين 1957-1958 أن يخنقوا الثورة الجزائرية وذلك بإقامة أسلاك كهربائية على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب بحيث لا يدخل السلاح إلى الثوار في الجزائر. وإذا لم تنفع هذه الخطة فسيتم ضرب الثوار في مراكز تواجدهم بداخل تونس والمغرب.

وباختصار، فإن قيادة جيش التحرير الجزائري قد قررت بدورها تكسير هذه الحواجز ومواجهة الجيش الفرنسي عن طريق تدريب جنود جيش التحرير الجزائري حسب الأساليب العصرية وتمكينهم من الإستفادة من خبرات ومهارات الضباط الجزائريين، أينما كانوا، حتى يتحسن مستوى الأداء ويتغلب قادة جيش التحرير على مشكل الغزارة في الشباب الجزائري المتطوع لخوض معركة التحرير الكبرى لكن ينقصه التدريب الجيد وخاصة أن معظم المتطوعين جاءوا من الريف الذين هم أبناء الفلاحين(3).

وقد اعتمد السيد كريم بلقاسم، قائد القوات المسلحة في لجنة التنسيق والتنفيذ في خطته الرامية لتدريب قوات جيش التحرير وقطع الاسلاك

---

(1). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 230.
(2). Ibid; p. 230.
(3). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 230.

الكهربائية على الحدود على رئيس مكتبه الرائد أيدير الذي كان عنده تكوين عسكري رفيع المستوى. كما استعان السيد كريم بلقاسم بخبراء عسكريين من المشرق العربي وذلك نظرا لكفاءتهم العالية في ميدان قطع الاسلاك الكهربائية وتمرير السلاح إلى داخل الجزائر. وبفضل هذه النواة من الضباط الذين عندهم مهارات فائقة في التدريب العسكري واجتياز الأسلاك الشائكة، استطاع جيش التحرير أن يخلق ثغرات ومصاعب للجيش الفرنسي الذي اضطر قادته إلى إعادة النظر في استراتجياتهم وتعديل خططهم التي وضعوها في البداية. فقد تمكنت كتائب جيش التحرير من التسرب إلى الجزائر عن طريق استعمال مجموعات كبيرة، وفي بعض الأحيان تم استعمال فيالق وتكسير قوات الدفاع الفرنسية. غير أن هذه الهجومات كانت باهظة الثمن حيث كلفت جيش التحرير عشرات الشهداء[1]. وعندما تبين للفرنسيين أن قوات جيش التحرير واصلت اختراقها للاسلاك الشائكة، قررت القيادة العسكرية الفرنسية أن تشن هجوما جويا على ساقية سيدي يوسف (في داخل تونس) وذلك بعد أن اتضح لها قلة فعالية خط موريس في منع الثوار من اجتياز حدود الجزائر.

وحسب وثيقة حررها الضباط الذين التحقوا بجيش التحرير ودربوه، فإنهم قد اقترحوا على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 1958.07.19 تكوين جيش جزائري قوامه 160,000 جندي، منهم 5,000 ضابط[2] . لكن المشكل هو أن جنود جيش التحرير ، وخاصة جنود الولاية الأولى، رفضوا أن يتدربوا. وفي هذه الحالة، تدخل كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وبن طوبال وحاولوا إقناع جنود جيش التحرير بقبول التدريب تحت إشراف النقيب زرقيني الذي عينته القيادة لكي يقوم بهذه المهمة، لكن الجنود بالحدود التونسية - الجزائرية رفضوا هذا الطلب وأصروا على عودة قادتهم السابقين. وعندما إستفحل الخلاف والعصيان بين جنود التحرير والضباط، تدخل بعض قادة

(1). Horne, Op.Cit., p. 265.

(2). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 231.

الثورة الجزائرية أمثال كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف والتزما بدراسة موضوع التدريب وتعليمات الرائد أيدير وذلك بقصد تهدئة الأوضاع على الحدود التونسية - الجزائرية. وفي الأخير جاء ضباط من الولاية الثانية أمثال علي منجلي، بن يزار وعبد الحميد إبراهيمي، واقنعوا مولود إيدير أن يتخلى عن محاولاته الرامية لإجبار الجنود على قبول التدريب تحت قيادة زملائه من الضباط الذين التحقوا بجيش التحرير الجزائري.

وفي الحقيقة أن قائد القوات العسكرية في الجزائر السيد كريم بلقاسم قد واجه صعوبات أخرى في توحيد الجيش لا تقل أهمية عن محاولات الرائد مولود إيدير لتدعيم فكرة استفادة جنود جيش التحرير من خبرة ومهارة الضباط الذين جاءوا لتدعيم جيش التحرير وخلق الانضباط في صفوفه، بل واجه السيد كريم بلقاسم معارضة أخري من العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية الذي أظهر عدم إرتياحه في شهر أفريل 1958 لتعيين العقيد محمدي السعيد قائدا لـ"لجنة التنظيم العسكري .C.O.M" بشرق البلاد. وكان موقف العقيد علي كافي بمثابة تحدي للقيادة العسكرية التي كان يشرف على توجيهها السيد كريم بلقاسم قائد القوات العسكرية في لجنة التنسيق و التنفيذ[1].

وفي شهر سبتمبر من عام 1958 تخلى كريم بلقاسم عن رفيقه القديم في السلاح العقيد عمر أوعمران حيث ضحى به من أجل تعيين العقيد محمود الشريف (من الولاية الأولى) مسؤولا عن جلب السلاح من الخارج إلى الثوار داخل الجزائر. ثم إن الولاية الثالثة والولاية الرابعة اللتان توجد بهما قوات عسكرية موالية لقائد القوات المسلحة الجزائرية قد تعرضتا في سنة 1958 لهجومات عسكرية لا مثيل لها إلى درجة أن قوات جيش التحرير تشتت ولم يعد في إمكانها مواجهة قوات العقيد "قودار Godard" المدعومة بأسلحة الحلف الأطلسي. كما أن قلة السلاح قد كان لها الأثر السلبي على الولاية الثالثة التي كانت حصنا منيعا للسيد كريم بلقاسم وحلفائه في تلك الولاية.

(1). Ibid; p. 238.

وفي الفترة الممتدة من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 تمكن معظم قادة الداخل من تنظيم لقاء بينهم وذلك بقصد دراسة الأوضاع السائدة بداخل الجزائر والتعرف على الحلول الممكنة لفك العزلة المضروبة حولهم من طرف القوات الفرنسية التي عرقلت عمليات الإتصال بقادة ثورة التحرير بالخارج. وقد قام بهذه المبادرة العقيد عميروش وبارك هذه الفكرة السيد كريم بلقاسم الذي أصبح يشعر بالخطر الذي يداهم ثورة التحرير إذا لم تكن هناك إتصالات مستمرة بين قادة الثورة في الخارج ورؤساء الولايات في الداخل. وإذا كان العقيد عميروش (قائد الولاية الثالثة) قد نجح في الإلتقاء بالعقيد سي الحواس (قائد الولاية السادسة) ومسؤول الولاية الأولى عبيد الحاج لخضر، والعقيد سي محمد بوقرة (قائد الولاية الرابعة) فإنه لم يتمكن من إقناع العقيد كافي (رئيس الولاية الثانية) والعقيد لطفي (مسؤول الولاية الخامسة) بالمشاركة في ذلك في اللقاء الذي جمع رؤساء الولايات في الداخل، وذلك لإنهما كانا متخوفان من محاولة العقيد عميروش لتوحيد قيادة الداخل بقصد تقوية نفوذ كريم بلقاسم وجعله زعيما وحيدا للثورة الجزائرية. وعند إنتهاء إجتماع العقداء الذين حضروا الإجتماع الذي دعى إليه العقيد عميروش، قام الرائد عمر أوصديق بنقل محضر ذلك الإجتماع إلى الحكومة المؤقتة في الخارج. وبناءا على ما جاء في محضر ذلك الإجتماع، قررت الحكومة المؤقتة إستدعاء قادة الولايات العسكريين في الداخل لتنظيم إجتماع بين رؤساء الولايات خارج الجزائر. وأثناء توجههم لحضور المؤتمر المقرر في تونس في شهر أفريل من عام 1959، وقعت معركة كبيرة بين فرقة من جنود جيش التحرير تتكون من 40 جندي وضابط وبين 2,500 جندي من قوات الكولونيل "ديكاس Ducasse"، وفيها أستشهد العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة والعقيد سي الحواس، قائد الولاية السادسة بعد الإستماتة في الدفاع عن فرقة جيش التحرير حتى آخر خرطوشة، وكان ذلك يوم 29 مارس 1959 . وقد قام "ديغول" بمنح وسام الشرف للعقيد "ديكاس" على هذا العمل الجبار الذي قام به هذا الضابط الفرنسي. ولسوء الحظ فإن العقيد سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة قد إستشهد بدوره يوم 5

ماي 1959، وبذلك فقدت الثورة الجزائرية ثلاث عقداء، رؤساء لثلاثة ولايات هامة في البلاد، وهبوا حياتهم فداءا لحرية الجزائر واستقلالها[1].

الحكومة المؤقتة تعيش في أزمات

إنه لمن الواضح أن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي تم يوم 19 سبتمبر 1958، كان القصد منه إنشاء قيادة جماعية وخلق جو للحوار والتشاور ومواجهة العدو بفعالية سواء في داخل الجزائر أو خارجها. لكن المشكل هو أن الثورة قد إنطلقت في أول نوفمبر 1954، ضد رغبة الزعامة الفردية، وتعهد جميع القادة أن لايكون هناك أي فرد يطلب الزعامة ويستأثر بالسلطة. وهناك بعض الخبراء الذين يقولون أن سبب التخلص من عبان رمضان يرجع في الأساس إلى تزعمه مجموعة من السياسيين في جبهة التحرير وسعيه لإبعاد القادة المؤسسين لجبهة التحرير الوطني الجزائري. وعليه، فإن أزمة القيادة قد أثرت سلبيا على أعمال الحكومة المؤقتة لأن كريم بلقاسم كان يرى نفسه هو القائد الحقيقي للثورة وذلك لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي ما زالت تباشر المسؤولية الفعلية في الثورة بعد استشهاد كل من ديدوش مراد، ومصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهيدي، وأسر بيطاط وبوضياف. وبناءا على هذه الحجة، كان كريم بلقاسم يطالب بحقه في انتقال الزعامة الفعلية إليه بدلا من إبقاء الزعامة الصورية في يد فرحات عباس[2]. غير أن عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال كانا يرفضان الإنصياع لمطلب كريم بلقاسم ويبلغانه بأن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني هم الأعضاء "22" للثورة الذين إنتخبوا بوضياف رئيسا للجنة الثورية للوحدة والعمل ونائبه مصطفى بن بولعيد، وأن كريم بلقاسم الذي كان يؤيد مصالي الحاج في النصف الأول من

(1). HORNE, Op.Cit;, pp. 324-334.

(2). محمد عباس، ثوار...عظماء. الجزائر: مطبعة دحلب، 1991، ص 102 .

عام 1954 لم يكن عضوا بلجنة (22) وبالتالي، لا يمكن إعتباره زعيما أو قائدا للثورة[1]. وبالاضافة إلى الخلاف الذي خلق تصدعا في بنية الثورة الجزائرية، جاءت حادثة عميرة علاوة يوم 10 فبراير 1959 حيث يقال أنه إنتحر وذلك بإلقاء نفسه من الدور الخامس لمبنى الحكومة الجزائرية بالقاهرة. لكن في واقع الأمر، أن عميرة علاوة كان يعمل في مكتب جبهة التحرير بمدريد، في إسبانيا، وكان من المفروض أن يتوجه إلى المغرب بناء على طلب من قائده عبد الحفيظ بوصوف. غير أن عميرة لم يمتثل، وآنذاك قام السيد مسعود بوقادوم باستجواب هذا الشاب بناء على طلب من وزارة الخارجية الجزائرية، وتأكد أنه لم يقم بأية مخالفة. ولذلك تقرر نقله إلى القاهرة، وقام الدكتور الأمين دباغين وزير خارجية الجزائر بتعيينه مندوبا للجزائر ببيروت ليحل محل موظف آخر في لبنان. ويبدو أن تقريرا قد تم تقديمه إلى فرحات عباس خلاصته أن عميرة يشتم وزراء الحكومة المؤقتة ويتهم فرحات عباس بالإنحراف عن مبادىء أول نوفمبر، فقام فرحات عباس بتحويل التقرير إلى عبد الحفيظ بوصوف الذي استدعى عميرة إلى القاهرة أين قابله فرحات عباس وبعض الموظفين وتشاجروا مع عميرة الذي عثر الناس على جثته ملقاة بالطريق العام أمام مبنى الحكومة الجزائرية[2]. وبعد هذه الحادثة ، إتهم الأمين دباغين رئيس الحكومة السيد فرحات عباس بالتسبب في قتل عميرة علاوة، وأعلن عن إستقالته من الحكومة. كما استاء كريم بلقاسم من تعاون فرحات عباس مع بوصوف، وتأزمت العلاقات بين الأمين دباغين وفرحات عباس إلى درجة أن يوم 10 فبراير 1959 لم يمت فيه علاوة عميرة فقط وإنما ماتت فيه الحكومة المؤقتة[3].

كما أن الحكومة المؤقتة كانت متهمة من طرف العقيد هواري بومدين

---

(1). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit, p. 245.

(2). فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية. القاهرة: دار المستقبل العربي 1984، ص 423-425 .

(3). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص 408 .

بأنها لم تقم بواجباتها تجاه الناحية الغربية للبلاد ولم تمدها بالأسلحة والمؤونة. وتساءل ذات يوم بسخرية :كيف سنربح الحرب؟ هل سنكسبها بالأقوال الجوفاء و التصريحات الفارغة[1].

وهناك من فسر قرار الحكومة المؤقتة بتدريب جنود جيش التحرير على الحدود التونسية وإرسالهم إلى داخل الجزائر بأنه عبارة عن محاولة لإبعادهم من تونس لضمان عدم تدخلهم في شؤون الحكومة أو إرغامهم على إتخاذ مواقف محددة[2].

وحصل كذلك خلاف كبير بين أعضاء الحكومة المؤقتة وحكومة الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تتزعم العالم العربي في سنة 1959 . وخلال اللقاء الذي جمع الرئيس عبد الناصر وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 6 فبراير 1959 بالقاهرة ، تطرق الرئيس عبد الناصر إلى قضية السلاح الذي كانت تبعث به حكومته إلىالثوار الجزائريين وأبلغهم بأنه على علم بتكديس السلاح بمخازن ليبيا وتونس وحجبه عن من لايساير بعض المسؤولين في الحكومة المؤقتة عن رجال الثورة في داخل الجزائر. وأكد السيد جمال عبد الناصر للسيد فرحات عباس وأعضاء حكومته أنه بالرغم من الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة وبين حكومة جمهورية مصر العربية، فإن حكومة القاهرة سوف تواصل دفع المعونة للجزائر "في صورة سلاح ومعدات ودخيرة وكذا عملة صعبة ومحلية تسلم لحكومتكم وبصفة مستمرة وطبقا للميزانية المحددة لنا"[3].

ونتيجة لتدهور الأوضاع بعد تشكيل الحكومة المؤقتة وخاصة في مطلع 1959، وهي السنة المشؤومة التي فقدت فيها الثورة نصف قادة ولاياتها

---

(1). احمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 415 .
(2). فتحي الذيب، مرجع سابق، ص 401 .
(3). نفس المرجع، ص 416-418 .

الستة في داخل الجزائر حيث إستشهد العقيد عميروش والعقيد سي الحواس يوم 29 مارس 1959 ثم الشهيد محمد بوقرة يوم 5 ماي 1959، فقد حاول قادة الثورة في الداخل أن ينقذوا الثورة ويواجهوا العدو الفرنسي بخطة جديدة تتمثل في توحيد الصف في الداخل ودخول وزراء الحكومة المؤقتة إلى داخل البلاد والإكتفاء ببقاء ممثلين للحكومة في الخارج. وفي الفترة الممتدة من 6 إلى 12 ديسمبر 1958، عقد قادة أربعة ولايات عدة إجتماعات، الأولى تحت قيادة الحاج عبيد لخضر، والثالثة تحت قيادة العقيد عميروش، والرابعة تحت قيادة العقيد سي محمد بوقرة، والسادسة تحت قيادة العقيد سي الحواس (وإمتناع قائد الولاية الثانية وقائد الولاية الخامسة العقيد لطفي عن الحضور) واتفقوا على النقاط التي إعتبروها حيوية لخلق ديناميكية جديدة في صفوف أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة الثورة في الداخل. وبعد الإنتهاء من إجتماعهم، قرروا إرسال الرائد عمر أوصديق (من الولاية الرابعة) في مهمة إلى الخارج وكلفوه بنقل محضر اجتماعهم إلى أعضاء الحكومة المؤقتة الذي تضمن مايلي:

1 . اتهام أعضاء الحكومة المؤقتة بالتقصير في إرسال السلاح المكدس في تونس وليبيا وعدم إيصاله إلى الثوار في الداخل.

2 . ضرورة دخول أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الأراضي الجزائرية فورا للعمل هناك على أن يكتفي بممثلين للحكومة في الخارج.

3 . ضرورة مواصلة الكفاح المسلح إلى أن يتم الحصول على الإستقلال التام.

4 . تحديد آخر شهر أفريل 1959 لعقد إجتماع يضم قادة الداخل وأعضاء الحكومة المؤقتة على الحدود التونسية-الجزائرية[1].

وبعد الإطلاع على التقرير الذي جاء به عمر أوصديق من قادة الداخل،

---

(1). فتحي الديب، مرجع سابق، ص 431 .

سارع قادة الحكومة المؤقتة للإتصال بالسفارة الصينية في القاهرة وقاموا بتنظيم رحلة رسمية لوفد يقوده هذا الثائر القادم من داخل الجزائر، وبذلك حرموه من العودة إلى بلاده بجواب واضح عن مطالب القادة العسكرين بداخل الجزائر.

ويبدو أن أعضاء الحكومة لم يتفقوا على خطة معينة حيث نلاحظ أن يوسف بن خدة قد اقترح على أعضاء الحكومة المؤقتة أن يؤجلوا الإجتماع بالقادة العسكريين في الداخل ويلتحقوا بالتراب الوطني بدلا من عقد الإجتماع في الخارج. وحسب وجهة نظر بن خدة، فإن دخول قادة الثورة إلى الجزائر سوف ينجم عنه وحدة الصف وتخفيف الضغوط التي تمارسها دول المغرب العربي ومصر على الجزائر[1]. لكن بعض أعضاء الحكومة المؤقتة اعترضوا على هذا الإقتراح وطالبو بحل المشاكل قبل التوجه إلى الجزائر.

وحسب أقوال شاهد عيان بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فإن السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المكلف بالقوات المسلحة قد اعترف في إجتماع مجلس الوزراء يوم 1959/06/29 بأن الحكومة الحالية منشقة على نفسها وغير متجانسة ويوجد استياء عام منها وذلك في الساعة التي يجب علينا فيها أن نشدد من حربنا لفرنسا. فالحكومة غير متصلة بالشعب ورجال الداخل على علم بأسرار الحكومة والخلافات الموجودة بين أعضائها. ثم أضاف كريم بلقاسم قائلا أمام زملائه في الحكومة المؤقتة : " أما الوزراء فكل واحد منهم قد أحاط نفسه ببطانة من رجال حزبه القديم، يعملون معه بصفة مستمرة ومستقلة، بل أصبحنا فوق ذلك نجدد المنظمات القديمة. أما جيش التحرير فلم يتصل بما كان يرجوا الإتصال به بواسطة الحكومة. وأمام هذه الملابسات، يجب علينا أن نتدارك الأمر وأن نضع حدا لحكومتنا الحاضرة وأن ننشىء سلطة جديدة، قوية متجانسة، مهمتها إدارة الحرب. وهذا ما تريده البلاد[2].

(1). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 246.

(2). احمد توفيق المدني، حياة كفاح. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 436 .

أما بن طوبال وزير الداخلية فقد اعترف بدوره بأن سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ كانت سلطة جامدة، وأن وفودا قادمة من داخل البلاد تقول : "لانريد إلا سلطة ثورية قوية تعرف كيف تقودنا، ولا نريد سواها. فالوحدة لم تتحقق والنتائج ضعيفة. أما الدول التي أعانتنا فقد تطوعت بالإعانة دون مساعينا. وهناك عدة أشياء يعرفها الناس ولا يعرفها الوزراء. إننا فضلنا أثناء تأسيس الحكومة فرحات عباس على كريم بلقاسم من أجل صبغته التفاوضية، مع إستمرار الحرب، والآن أصبحنا نرى جميعا إخفاق الفكرة ... إننا نعمل السياسة وكأنه لا توجد حرب، فأصبحنا بذلك حكومة غير جزائرية، وصرنا نلقي التصريحات جزافا فظهرت خلافاتنا[1]. وأكد السيد بن طوبال أن الحرب يجب أن تستمر حتى النصر. هذه هي عقيدة الشعب. وإذا وجد هذا الشعب قيادة حكيمة، فإنه يسير حتى النهاية. ولو بقي وحده لسار وحده. إن الدواء موجود ونستطيع أن نضطلع بمسؤولياتنا من جديد إذا نحن أظهرنا أننا لانريد الكراسي، بل نريد التضحية والفداء". واختتم بن طوبال تدخله في مجلس الوزراء قائلا : "إن تشكيلتنا هذه لا تعيش، حتى ولو بذلنا في سبيل بقائها كل مجهوداتنا لأنها غير متجانسة". واعترف بن طوبال بأن الأحداث تجاوزت أعضاء الحكومة المؤقتة وعليهم أن يتداركوا ما فاتهم، وأنذرهم بقوله : "أما إذا دمنا هكذا، فلن يتقدم الفرنسيون نحونا خطوة واحدة"[2].

أما عبد الحفيظ بوصوف وزير الإتصال والمخابرات فقد أخذ الكلمة في مجلس الوزراء ليقول لزملاءه أن الحالة خطيرة ويلزمنا تفكير عميق، ومن مقرراتنا يتقرر مصير الجزائر. حالتنا مؤلمة حقا، فهل نحن كلنا للإستقلال؟ أعلم أن فينا من لا يريد مواصلة الحرب وأعلم أن فينا من يقول أن النصر العسكري غير ممكن، وهو بذلك يطفيء جمرة الجهاد. إن حكومتنا هذه غير قابلة للحياة

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 438 .

(2). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث) مرجع سابق، ص 438-439 .

لأنها غير ممثلة لحقيقة الواقع الجزائري"[1].

وتدخل عبد الحميد مهري وزير شؤون المغرب العربي فتساءل عن نوعية السلطة الجديدة التي إقترحها كريم بلقاسم، ومن ينشئها؟

وجاء دور محمد يزيد وزير الإعلام ليؤكد ما قاله زملاءه في الحكومة حيث قال :"إننا حكومة أظهرنا عجزنا ولم تتبين لنا أية خطة سياسية أو عسكرية أو دبلوماسية والواجب يفرض علينا الآن أن نسعى بواسطة هيئة جديدة، لإسترجاع نفوذنا على الشعب في الداخل"[2].

وتدخل السيد محمود الشريف وزير التسليح و الذخيرة ليذكر زملاءه بأن السبب الرئيسي لأزمة السلطة يرجع إلى عدم التجانس بين الوزراء، والمحاباة والمحسوبية ووجود متخاذلين في مناصب عليا، والصراع القائم بين الدكتور الأمين دباغين وفرحات عباس (بسبب إنتحار عميرة علاوة). ثم ختم حديثه قائلا: "يجب علينا أن نضع حدا للمطامع الشخصية، وإنني أصادق ختاما، على أقوال الأخ كريم بلقاسم. يجب علينا أن نأخذ شكلا جديدا، وأن ندخل الحكومة الجديدة للجزائر، لنعمل مع الثورة وفي وسطها"[3].

وبعد أن تزايد عدد الوزراء الذين يطالبون بدخول الحكومة المؤقتة للجزائر أخذ الكلمة السيد رئيس الحكومة، فرحات عباس، وقال: "من يقبل منكم الدخول إلى الجزائر ليعمل مع الثائرين؟ فأجاب بوصوف، وبن خدة ومحمد يزيد واحمد توفيق المدني بـ "نعم".

وتكلم أيضا في هذا الإجتماع لمجلس الوزراء السيد احمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية في الحكومة المؤقتة فقال :"إنني أرى الحكومة وأنا

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 439-440 .

(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 436-437 .

(3). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث) مرجع سابق، ص 437 .

بالقاهرة، أراها صالحة للحياة، صالحة للبقاء، إنما أرى وجوب إدخال تعديل على نظامها لا على أشخاصها. إن كل واحد فيها عامل باستقلاله، إظطرارا، لأننا معشر الوزراء المدنيين لا إطلاع لنا مطلقا على أي إجراء عسكري، ولا إطلاع لنا إطلاقا على حقيقة الحالة داخل البلاد، فتلك أسرار عندكم لايطلع عليها أحد، حتى ولا رئيس الحكومة. فلو كنا مجلس وزراء حقيقي، ولو واصلنا إجتماعنا كما كانت قبل حادث الدكتور الأمين دباغين، ودرسنا الأمور دراسة عميقة، وحللنا الوقائع والأسباب، وابتعدنا عن المهاترات السخيفة التي أعتقد أن العدو، جزائريا كان أم فرنسيا، بثها بيننا، لكانت وضعيتنا الآن غير ما هي عليه"[1].

وفي يوم 12 جويلية 1959 إنتهت إجتماعات مجلس الوزراء بالقاهرة، واتفق أعضاء الحكومة على عقد إجتماع للقادة العسكريين من الداخل وتشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية من أولئك القادة العسكريين ومن بعض السياسيين الذين يتم تعيينهم في هذا المجلس الجديد، ثم يقوم أعضاء المجلس الجديد بانتخاب حكومة عسكرية جديدة[2].

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 440 .

(2). احمد توفيق المدني، حياة كفاح (الجزء الثالث) مرجع سابق، ص 443 .

الفصل الثاني والعشرون

الإحتكام إلى القادة العسكريين

مقدمة

بعد أن أدرك قادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنه لا فائدة تجدى من حكومة ضعيفة، توجد بين أعضائها خلافات كبيرة، قرروا تقوية الثورة عن طريق خلق قيادة موحدة وذات نفوذ مرموق في داخل البلاد وخارجها. وتحقيقا لهذا الهدف، تقرر تشكيل لجنة من القادة العسكريين للتغلب على الصعاب التي تواجهها الثورة على الحدود وفي داخل الجزائر. وتتكون اللجنة العسكرية من العقداء الآتية أسماؤهم :

1 . محمدي السعيد (قائد الناحية الشرقية)

2 . هواري بومدين (قائد الناحية الغربية)

3 . عبيدى حاج لخضر (قائد الولاية الأولى)

4 . علي كافي (قائد الولاية الثانية)

5 . محمد يازورين (قائد الولاية الثالثة)

6 . سليمان دحيلس (قائد الولاية الرابعة)

7 . لطفي (قائد الولاية الخامسة)[1]

8 . كريم بلقاسم (وزير القوات المسلحة)

9 . عبد الحفيظ بوصوف (وزير الإتصالات والمخابرات)

10 . لخضر بن طوبال (وزير الداخلية).

---

(1). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 248.

وفي بداية إجتماع هؤلاء العقداء العشرة، طلب العقيد لطفي بعدم السماح للوزراء العسكريين الثلاثة في هذه اللجنة (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال) عدم حضورهم هذا الإجتماع لأنه لا يمكن إعتبار أي واحد منعم بمثابة حكم مادداموا هم أطراف في النزاع القائم بين أعضاء الحكومة المؤقتة. وهذا معناه عدم الإعتراف بشرعية الحكومة المؤقتة ووزراء القوات المسلحة والإتصالات والمخابرات والداخلية. ولكن بعد أخذ ورد، شارك الزعماء الثلاثة مع بقية القادة العسكريين في إحتواء الأزمة وإعادة ترتيب الأمور في قيادة الثورة. ودام إجتماع القادة العسكريين 110 يوما من النقاش والحوار، وأسفر إجتماعهم في النهاية، على تشكيل مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية يتشكل من قادة عسكريين، من ممثلين للثورة الجزائرية في فدارلية فرنسا لجبهة التحرير الوطني ومن ممثلين لجبهة التحرير في تونس والمغرب. كما تعزز المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتعيين قادة المجالس الولائية فيه، وذلك بالإضافة إلى القادة العسكريين المتواجدين بالحدود، أمثال علي منجلي، قايد احمد، علي سواحي، عمار رجائي، الطاهر زبيري، واحمد بن الشريف. وباختصار، فإن القادة الجدد الذين يتكون منهم المجلس الوطني للثورة الجزائرية ينتمون إلى جيش التحرير ومتفقون على ضرورة تقوية الثورة عن طريق خلق سلطة قوية قادرة على توجيه الأمور السياسية والعسكرية.

وفي الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 يناير (جانفي) 1960 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الجدد بمدينة طرابلس في ليبيا وقاموا بدراسة عميقة للوضع السياسي بالجزائر واتخذوا إجراءات دقيقة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني الجزائري. كما عكف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية على دراسة الوضعية السائدة بالجزائر والسياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية بقصد خنق الكفاح المسلح الذي يقوم به أبناء الجزائر، واتخذوا الإجراءات الضرورية على المستوى التنظيمي وذلك بجعل كفاح أبناء الشعب الجزائري أكثر فعالية.

وفي هذا الإطار قرر أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إعادة تشكيل الجهاز الحكومي وأوصوا بإنشاء لجنة وزارية مشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة، تلتحق بها مباشرة قيادة أركان[1].

وباختصار، فبعد 33 يوما من النقاش والحوار بين الأعضاء الجدد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقرر العمل في إطار جماعي، وتقليص نفوذ الشخصيات العسكرية القوية داخل الحكومة المؤقتة، أي أن القرارات بدأت تتخذ على مستوى مؤسسات تشريعية وتنفيذية وليس على مستوى فردي، مثلما كان الحال قبل 1960 . كما تقرر تشكيل لجنة إستشارية تتكون من السادة سعد دحلب والعقيد هواري بومدين والعقيد محمدي السعيد[2].

وفي اجتماع طرابلس، ظهرت قوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية حيث رفض أعضاءه إقتراح كريم بلقاسم بتشكيل حكومة عسكرية برئاسته، ويشارك فيها بالإضافة إليه، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وعمر أوصديق ويوسف بن خدة. وخلافا لتوقعات وتصورات كريم بلقاسم فقد تقرر تشكيل حكومة للوحدة الوطنية يترأسها فرحات عباس ويكون كريم بلقاسم عضوا بها، مسؤولا عن الشؤون الخارجية في الحكومة الجديدة. أما المنصب السابق الذي كان يشغله كريم بلقاسم وهو وزير القوات المسلحة فقد تقرر إلغاءه وتعويضه بـ"لجنة وزارية للحرب[3]. كما تم إبعاد بن يوسف بن خدة من منصبه كوزير للشؤون الإجتماعية وحل محله في هذا المنصب عبد الحميد مهري. وتتشكل هذه اللجنة العسكرية من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وكريم بلقاسم، غير أن هذه اللجنة اعتمدت في أعمالها على قيادة الأركان العامة[4] التي تقرر أن تسند إليها جميع الأعمال العسكرية المتعلقة بالثورة الجزائرية. وفي

(1). المجاهد، عدد 59، الصادر بتاريخ 5 فبراير 1960، أو انظر: نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، التي نشرتها وزارة الإعلام والثقافة سنة 1976، ص 72 .

(2). HARBI, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 253.

(3). Comité Interministériel de la guerre (C.I.G.).

(4). Etat-Major Général (E.M.G.).

هذا الإطار، إستطاع عبد الحفيظ بوصوف أن يعين العقيد هوارى بومدين رئيسا للأركان العامة. أما العقيد محمدي السعيد فقد تم تعيينه وزيرا للدولة في الحكومة الجديدة. وباعتباره قائدا للأركان، قام العقيد هواري بومدين باختيار القادة العسكرين المقربين إليه أمثال علي منجلي وقايد احمد، وكانت هذه الخطوة الأولى لإحلال القادة العسكريين محل القادة "التاريخيين" الذين سيطروا على الوضع منذ أول نوفمبر 1954 إلى غاية الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في مدينة طرابلس بليبيا من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 .

ويلاحظ هنا أن المجلس الوطني الجديد للثورة الجزائرية قد حدد المعالم الرئيسية للسياسية الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل. ومن جملة المحاور الرئيسية التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي تقوم عليها السياسة الجزائرية نخص بالذكرالنقاط التالية :

1 . تطبيق تقرير المصير عن طريق إستفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة أو التفاوض مع فرنسا إذا اقتضت الضرورة لذلك.

2 . تقوية علاقات التعاون والتحالف مع دول المغرب العربي ودول المشرق العربي وكذلك دول الكتلة الإشتراكية.

3 . إنتهاج سياسة جديدة تهدف إلى إجبار فرنسا على سحب جيوشها من المراكز المتواجدة بها بكل من تونس والمغرب.

4 . القيام بمجهودات لدى الدول الإفريقية من أجل إقناعها بسحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي بالجزائر.

5 . الدخول في مفاوضات مع الإتحاد السوفياتي والصين الشعبية بقصد جلب المتطوعين والفنيين وإرسالهم إلى حدود الجزائر مع تونس والمغرب.

6 . إختراق الحواجز والأسلاك الكهربائية على الحدود من طرف جيش التحرير وتدويل القضية الجزائرية.

7 . دخول قادة الثورة وقادة الولايات في جيش التحرير إلى داخل الجزائر.

8 . إرسال مبعوثين إلى داخل الجزائر وتقوية العلاقات مع قادة الولايات بالداخل.

9 . تشكيل لجنة للمالية وتكليفها بتقديم الدعم المالي للولايات في داخل الجزائر[1].

10 . هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا.

وأكد الرائد علي منجلي الذي اختاره بومدين لكي يكون مساعده الأيمن في إعادة تنظيم الجيش ورفع معنوياته، بأن أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين شاركوا في دورة ديسمبر 1959 جانفي 1960 قد أقسموا بالمصحف الشريف على الإلتزام بتنفيد القرارات المذكورة أعلاه[2].

الصراع الخفي بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة

بعد إنتهاء إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 18 يناير (جانفي) 1960، إتضح أن الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة قد عرقلت نشاطاتها السياسة والدبلوماسية والعسكرية وتحولت، في النهاية، إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة وبين قيادة الأركان العامة للجيش. وفي الحقيقة أن الحكومة المؤقتة التي كانت موجودة بالخارج لم تعد تملك أية قوة عسكرية تعول عليها للسيطرة على الوضع بالحدود، ولذلك وجهت إلى الحكومة المؤقتة تهمة الالتجاء إلى حكومتي تونس والمغرب

---

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 256.

(2). العقيد علي منجلي في حديث مع محمد عباس المنشور في جريدة الشعب، العدد الصادر بتاريخ 28 جويلية 1985 .

والاستعانة بهما لإلقاء القبض على كل من لا يمتثل إلى أوامرها. وأكد العقيد علي منجلي أنه بعد عودته من العلاج في سويسرا، وجد بعض العقداء في جيش التحرير على أهبة الفرار من تونس بدعوى أن كريم بلقاسم تفاهم مع السلطات التونسية لإلقاء القبض عليهم. وبكل صراحة قال له كريم بلقاسم: لم يبق من التسعة التاريخيين سواي، فالمفروض أن أكون المسؤول الأول لأن في ذلك ضمانة للثورة[1].

وفي واقع الأمر، إن تصريح "ديغول" بتاريخ 19 سبتمبر 1959 الذي إعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، قد خلق إنشقاقا آخر في صفوف الحكومة المؤقتة نفسها. فقد كانت هناك مجموعة من السياسيين يقودهم السيد فرحات عباس، منهم أحمد فرنسيس، ومحمد يزيد، ترغب في إجراء مفاوضات مع "ديغول" وإقامة علاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا. وكانت مجموعة أخرى تتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ويوسف بن خدة، ترى أن "ديغول" يعمل قدر ما استطاع لكي يحرز على إنتصار عسكري على الثورة الجزائرية ولا يمكن لأي إنسان عاقل ورزين أن يثق في وعده والتزامه بإعطاء الفرصة لأبناء الشعب الجزائري أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم في إستفتاء حر ونزيه.

وكيفما كان الحال، فإن القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة قد عقدوا العزم بعد مؤتمر طرابلس في يناير 1960 على إعادة الأمن والهدوء إلى نصابهما في الحدود، وتعيين قادة جدد في المناطق الحساسة بكل من تونس والمغرب. وفي شهر فبراير من عام 1960 قام بن طوبال بجولة في تونس والمغرب وأقدم على تنحية الرائد "قاسي" من منصبه كمسؤول رئيسي عن الجزائريين في تونس. كما فعل نفس الشيء في المغرب حيث قام بعزل النقيب الزبير وتقديمه

---

(1). العقيد منجلي في حديث صحفي مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب يومي 27 و 28 جويلية 1985 .

للمحاكمة. وبعد مداولات بين أعضاء المحكمة العسكرية التي كان يرأسها رائد مرموق في الجيش، صدر الحكم عليه بالإعدام[1].

وفي إطار توصيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الأخيرة بليبيا في بداية 1960 قامت قيادة الأركان بإعادة تنظيم الجيش وتحفيز الثوار للدخول إلى الجزائر والقيام بالعمليات العسكرية هناك. وهكذا تقرر إنشاء "منطقة للعمليات بالشمال" يشرف عليها الضباط الآتية أسماؤهم: فضيل بن سالم، الشاذلي بن جديد، ومحمد بن أحمد عبد الغني. كما تقرر إنشاء "منطقة للعمليات بالجنوب" يشرف عليها الضباط الآتية أسماؤهم: صالح السوفي، سعيد عبيد، و محمد علاق. وفيما يتعلق بمنطقة الحدود مع ليبيا، فقد تولى الإشراف عليها محمود قنز[2].

وفي مدة قصيرة إستطاعت قيادة الأركان أن تقيم سلطة مركزية قوية بحيث أصبحت وحدات الجيش منضبطة ومطيعة للقيادة. وبالنسبة لبعض الشخصيات العسكرية التي كانت غير موافقة على التغييرات في داخل جيش التحرير، فقد قرروا الإلتحاق بوزارة الخارجية وتسلموا مناصب سياسية وذلك بحكم رغبتهم في مواصلة العمل مع كريم بلقاسم. لكن المشكل الذي واجه قيادة الأركان هو فصل وعزل هذه القيادة العسكرية عن المسؤولين في مختلف الولايات بداخل الجزائر. وأكثر من ذلك، فإن قيادة الأركان التي أصبحت قوية ومنافسة لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب التي تتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفظ بوصوف ولخضر بن طوبال وجدت نفسها غير قادرة على أداء مهامها ولا تحصل على الدعم المالي والتموين بالسلاح بدون إظهار الطاعة والولاء للمسؤولين العسكريين في الحكومة المؤقتة. ولعل الشيء الذي زاد في خلق حرج كبير لقيادة الأركان هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى

---

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 263.
(2). Ibid; p. 263.

الجزائر قبل 31 مارس 1961 . ومعنى هذا، أنه يتعين على قيادة الأركان أن تختار بين تنفيذ الأوامر المعطاة لها وتفقد سلطاتها على قوات الجيش بالحدود الذي يعتبر جيش القوة والنفوذ في المستقبل، وبين أن تتهرب من تنفيذ الأوامر وتفقد مصداقيتها. ثم إن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر قد يترتب عنه عدم قبول قادة الولايات بالداخل أن يسيرهم ويوجههم قادة الخارج. وإذا افترضنا أن قادة الأركان العامة للجيش قد قبلوا بالدخول إلى الجزائر، فإن إحتمال إجتياز خط موريس المكهرب بنجاح، أمر صعب، والوصول إلى داخل الجزائر بسلام غير مضمون. وباختصار، فإن قيادة الأركان قد وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه في النصف الأول من سنة 1960 . فهي تسيطر على جنود الحدود، لكن أعضاء "اللجنة الوزارية للحرب" يسيطرون على جنود الولايات في الداخل.

وفي منتصف 1961 إتضح أن قيادة الأركان أصبحت تسيطر على الوضع في تونس والمغرب حيث قامت بتجنيد الطلبة والأطباء وطلبت من الجميع مساندة الثورة. غير أن الوضع تغير يوم 21 يونيه (جوان) 1961 حيث تمكن جيش التحرير من إسقاط طائرة فرنسية في الأراضي التونسية وتم أسر طيار فرنسي قفز بمظلته في التراب التونسي، وهنا تدخلت الحكومة التونسية وطلبت من هيئة أركان الجيش تسليم الطيار الفرنسي حالا وبدون شرط وإلا فإنها ستضطر لغلق الحدود ومنع عربات جيش التحرير من التحرك في الأراضي التونسية وقطع المياه عن وحدات الجيش الجزائري. وعندما رفضت قيادة الأركان هذا الطلب التونسي تدخلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وطلبت من قيادة الأركان تسليم الطيار الفرنسي لتونس. وكانت حجة بوصوف وبن طوبال أن الثورة في خطر وأن الإخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة. وعند خروجهما من قاعة الإجتماع، رافقهما هواري بومدين بمفرده وأعطاهما موافقته بالإفراج على الطيار الفرنسي، ثم عاد إلى قيادة الأركان والدموع تنهمر

من عينيه وهو يقول لقد قدمت إستقالتي. وأثارت إستقالة بومدين التي قدمها إلى رئيس الحكومة المؤقتة يوم 15 جويلية 1961 ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والعسكرية. وقد اتهم بومدين الحكومة المؤقتة في رسالة إستقالته بالإنحراف وعدم تطبيق قرارات طرابلس، والعمل على تصفية الأركان العامة باعتبارها العقبة الوحيدة أمام بروز المطامح الشخصية التي تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية[1]. وبعد إستقالة أعضاء قيادة الأركان (بومدين، قايد احمد، وعلي منجلي) توجه القادة الثلاثة إلى ألمانيا الغربية حيث التقوا بأحد كبار المسؤولين في فدرالية فرنسا السيد عمر بوداود وتناقشوا معه في الموضوع، وأرسلوا رسالة إلى الزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا لإطلاعهم على الوضع ثم توجهوا إلى المغرب من هناك.

بن خدة يستفيد من الخلاف بين أعضاء الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان

لكي نفهم جيدا أزمات 1961 سواء بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة أو بين وزراء الحكومة المؤقتة نفسها، ينبغي أن نوضح حقيقة هامة وهي أن الصراع الخفي والقوي بين جماعة حزب البيان السابق الذي كان يرأسه فرحات عباس وبين القادة المركزيين لحزب إنتصار الحريات الديمقراطية بقيادة بن يوسف بن خدة، قد أخذ أبعادا جديدة في سنة 1961 . ويبدو أن بن خدة وسعد دحلب ومحمد يزيد (وهم الأعضاء المرموقين في اللجنة المركزية لحزب الشعب) قد تخوفوا على مستقبل الجزائر من المفاوضات بين حكومة ديغول وحكومة عباس فرحات التي إنطلقت يوم 18 فبراير 1961، وشارك فيها عن

(1). العقيد علي منجلي في حديث صحفي إلى محمد عباس المنشور في جريدة الشعب بتاريخ 28 جويلية 1985 .

الجانب الجزائري احمد بومنجل (من حزب فرحات عباس) والطيب بولحروف الذي كان يقدم تقارير عن المفاوضات إلى العقيد لخضر بن طوبال الذي كان وزيرا للداخلية. أما المركزيون فلا يوجد من يزودهم بالمعلومات عن المفاوضات. وقد مثل فرنسا في تلك المفاوضات التي إنطلقت يوم 1961/2/8 "جورج بومبيدو" و "برونو دولوس".

وحسب نظرية بن خدة وزملاءه من القادة المركزيين، فإنه يتعين على المسؤولين الجزائريين أن يستدعوا أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد إجتماع لهم وتحديد السياسة التي ينبغي إنتهاجها في المستقبل. وبهذا الأسلوب يمكن الحد من نفوذ فرحات عباس وجماعته. ثم إن قيادة الأركان من جهتها كانت تحبذ عقد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزئرية وذلك بقصد محاسبة أعضاء الحكومة المؤقتة وإقامة سلطة مركزية من جبهة التحرير الوطني بدلاً من الحكومة المؤقتة. وأكثر من ذلك، كان أعضاء هيئة الأركان يعتقدون أن أعضاء الحكومة المؤقتة يتفاوضون مع فرنسا وهم في موقف ضعف وقد يضطرون إلى تقديم تنازلات تنعكس سلبيا على الجزائر. وأكد علي منجلي (من هيئة الأركان) تخوفه من أن القادة السابقين لحزب البيان (الذي ينتمي إليه فرحات عباس) قد يقبلوا في المفاوضات مع فرنسا بفكرة التخلي عن الصحراء الجزائرية[1].

وعندما فشلت المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة في "لوقران Lugrin" والتي جرت في الفترة من 20 إلى 28 جويلية 1961، إضطرت الحكومة المؤقتة إلى إستدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد إجتماع في طرابلس و ذلك إبتداء من 2 إلى 27 أوت (أغسطس) 1961 . وخلال ذلك الإجتماع التاريخي، قام علي منجلي وقايد احمد (من هيئة الأركان) بشن هجوم كبير على الحكومة المؤقتة وخاصة على كريم بلقاسم الذي نجح في إضعاف هيئة الأركان عن طريق "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون منه ومن

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 285.

عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال. ثم جاء دور بن يوسف بن خدة فتهجم على فرحات عباس والحكومة المؤقتة وطالب بإنشاء هيئة عليا من جبهة التحرير الوطني لتحل محل الحكومة المؤقتة. وأثناء تدخله في النقاش أظهر بن خدة موافقته على أحد مطالب هيئة الأركان والمتمثل في توحيد الجيش في الداخل وفي الحدود تحت قيادة هوارى بومدين وعلي منجلي واحمد قايد.

وهكذا ظهر بن خدة بمثابة رجل وطني قادر على إجراء حوار مع هيئة الأركان، ومن جماعة اليسار التي لاترضخ لمطالب فرنسا بكل سهولة، ومنقذ للثورة من الخلافات الموجودة بداخل الحكومة المؤقتة. وكان كريم بلقاسم يطمح لتعيينه في مكان عباس فرحات كرئيس للحكومة المؤقتة، غير أن بوصوف وبن طوبال إعترضا على ذلك بدعوى أن ذلك يخلق مصادمات مع هيئة الأركان. وهكذا استفاد المركزيون من الخلافات الموجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وتمت الموافقة على تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة وسعد دحلب وزيرا للخارجية، خلفا لكريم بلقاسم الذي اكتفى بمنصب وزير الداخلية في الحكومة الجديدة التي يرأسها يوسف بن خدة.

وبعد إنتهاء إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كشف بن خدة عن أوراقه وتوجهاته الحقيقية، وبدأ المواجهة مع هيئة أركان الجيش. فقام بتعيين موسى بن أحمد رئيسا للأركان، ولكن بومدين وجماعته لم يقبلوا به، وبقي جيش الحدود مواليا لهيئة الأركان. وفي يوم 27 سبتمبر 1961 أعطى رئيس الحكومة تعليماته إلى قادة الولايات في الداخل بعدم إجراء أية إتصالات مع هيئة الأركان السابقة التي يتزعمها هواري بومدين وعلي منجلي وقايد احمد. كما اتهم رئيس الحكومة هيئة الأركان بعرقلة العمل العسكري وعداوتها للسلام في الجزائر[1].

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 288.

وعندما استؤنفت المفاوضات الفرنسية - الجزائرية في بداية يناير (جانفي) 1962 بمدينة "إفيان" لم يشارك أعضاء هيئة الأركان في تلك المفاوضات، واضطر أعضاء هيئة الأركان إلى إنشاء سلطة موازية لسلطة الحكومة المؤقتة. وهكذا بدأ بن خدة يتعاون مع كريم بلقاسم ويحاول إرسال بعض قادة الجيش إلى الداخل وتجنيد قادة الولايات ضد هيئة الأركان. وبالفعل فقد أرسل كريم بلقاسم الرائد عز الدين إلى الجزائر العاصمة لمراقبة الوضع هناك والاتصال بقادة الولايات وحاول إقناعهم بعدم التعامل مع هيئة الأركان، وتقديم الولاء والطاعة للحكومة المؤقتة.

وحسب وجهة نظر علي منجلي، فإن بن خدة قد إتصل بهيئة الأركان في غار الدماء (مقر هيئة الأركان بالأراضي التونسية) وتفاوض معهم في كيفية تسوية الخلافات القائمة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة. لكن بن خدة أعطى إنطباعا لهيئة الأركان بأن الحكومة الجديدة قد ورثت التناقضات السابقة ولا تستطيع تطبيق القرارات المتخذة في المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية في شهر يناير 1960 والخاصة بتوحيد الجيش وتزويده بالأموال والسلاح لمواصلة الحرب حتى النصر. وبعبارة أخرى، إن التغيير في الحكومة قد إنحصر في تغيير الوجوه والإستمرار في إنتهاج نفس السياسة التي كانت تنتهجها حكومة فرحات عباس[1].

وعندما خرج الزعماء الخمسة من السجن، حاول قادة هيئة الأركان أن يتحالفوا مع محمد بوضياف ويجلبوه إلى صفهم وخاصة أنه ثوري وشجاع وغير مرتبط بأية دولة أجنبية. لكن مشكل محمد بوضياف أنه كان يؤيد موقف كريم بلقاسم ويفضل التعاون معه بقصد منع احمد بن بلة من الوصول إلى السلطة. ولهذا رفض محمد بوضياف أن ينضم إلى هيئة الأركان وكان

---

(1). علي منجلي، في حديث مع محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب بتاريخ 28 جويلية 1985 .

البديل لمحمد بوضياف هو احمد بن بلة الذي كان على إتصال بهيئة الأركان عندما كان في سجن "أولنوا" وذلك عن طريق عبد العزيز بوتفليقة الذي أطلع بن بلة على ماكان يجري في داخل الحكومة المؤقتة. وحسب خطة هيئة الأركان التي إقترحها بوتفليقة على بن بلة، فإن الحل السليم للأزمة هو إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير تكون له سلطة سياسية على الحكومة المؤقتة. وكما سنلاحظ في مؤتمر طرابلس القادم، فإن بن بلة سوف يلتزم بهذه المنهجية ويقترح إنشاء مكتب سياسي وبرنامج إقتصادي وإجتماعي للجزائر. ثم ينضم إليه فرحات عباس فيما بعد وذلك بقصد محاصرة بن خدة ودحلب وكريم بلقاسم الذين أبعدوه من السلطة في شهر أغسطس من عام 1961 .

ونستخلص من ما تقدم أن المركزيين بقيادة بن خدة ودحلب قد تمكنوا في سنة 1961 من العودة إلى السلطة وقيادة الثورة وذلك بالتعاون مع كريم بلقاسم، مثلما فعلوا في الفترة الممتدة من سنة 1955 إلى غاية 1957 . لكن بفضل مهارة وخبرة محمد خيضر في التفاوض والتعاون بين احمد بن بلة وهيئة الأركان، إستطاع المعارضون للحكومة المؤقتة أن يبعدوا بن يوسف بن خدة عن السلطة وتهميش المركزيين.

وقد كانت إستراتيجية الحكومة المؤقتة في بداية 1962 بقيادة بن خدة تقوم على أساس:.

1) إحترام إتفاقية "إفيان" المبرمة مع فرنسا بصفتها هي الطرف المتفاوض مع فرنسا.

2) الإحتفاظ بالسلطة عن طريق إستعمال سلطة جبهة التحرير.

3) عدم إستدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد إجتماع له حتى لا تكثر المناقشات حول مستقبل الوطن في وقت غير ملائم لهذا النقاش. والمفروض أن تقوم الهيئة التنفيذية المنبثقة عن إتفاقية "إفيان" بتطبيق هذه الإستراتيجية للحكومة المؤقتة وذلك بالتعاون مع قادة الولايات في داخل البلاد. لكن الخلل الكبير الموجود في إستراتيجية الحكومة المؤقتة أنه لم تكن هناك هيئة

للتنسيق بين الولايات أو بين الولايات والهيئة التنفيذية. ولهذا بقيت قوات ولايات الداخل مشتتة وقواتها مبعثرة وذلك بسبب عدم وجود أي تنسيق بين قادة الولايات من جهة وبين الولايات والهيئة التنفيذية من جهة أخرى.

وبالنسبة لقيادة الأركان فإن إستراتيجيها كانت تتمثل في عقد مؤتمر للإطارات وذلك بقصد حل الخلافات الموجودة بينها وبين الحكومة المؤقتة. ولهذا كانت قيادة الأركان تطمح لتجسيم فكرة بن بلة المتمثلة في جمع القوات الوطنية الحية حوله وذلك في إطار جبهة التحرير الوطني. ويقال أن احمد بن بلة قد اندهش عندما خرج من السجن والتحق بالمغرب حيث شاهد لأول مرة في حياته جيشا للتحرير الوطني الجزائري في غاية التنظيم والإنضباط[1]. كما كان يعتقد بأن جيش الحدود يمكن الإعتماد عليه لحماية الثورة من السياسات الإصلاحية لبعض السياسيين. وباختصار، فإن احمد بن بلة وهيئة الأركان متفقون على إستراتجية واحدة، وهي تحرير ميثاق يتضمن المحاور الرئيسية وبرنامج عمل للحكومة الجزائرية وانتقال السلطة إلى مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائري تخضع له الحكومة المؤقتة[2].

وظهر بوضوح التنسيق بين قيادة الأركان واحمد بن بلة يوم قررت هيئة الأركان إستدعاء القادة الخمسة لزيارة جيش التحرير المتواجد بمدينة وجدة المغربية وذلك عقب خروجهم من السجن. وفي تلك الزيارة إنفرد عبد العزيز بوتفليقة واحمد مدغري بالسيد بن بلة وشرحا له موقف هيئة الأركان من الحكومة المؤقتة. وإذا كان قايد احمد وعلي منجلي يفضلان عدم الإعتماد على أي زعيم ومواجهة الحكومة المؤقتة، فإن هواري بومدين كان يري أن مصلحة البلاد تقتضي عدم مواجهة الحكومة والتحالف مع احمد بن بلة.

---

(1). Arslan HUMBARACI, Algeria: A Revolution That Failed. New York: Praeger, 1966, p. 71.

(2). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 326.

وحرصا على مصلحة الجزائر، تقرر عقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في مدينة طرابلس إبتداء من 1962/05/27 ولغاية 1962/06/7 وذلك بقصد :

-مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه.

-تعيين قيادة جديدة لتتسلم مقاليد الأمور من الهيئة التنفيذية في بومرداس.

وخلال هذا الإجتماع الذي ترأسه محمد الصديق بن يحي ونائبه العقيد علي كافي وعمر بوداود رئيس فدارلية فرنسا، تمت الموافقة على برنامج طرابلس، لكن تعذر الإتفاق على القيادة السياسية الجديدة التي تستلم السلطة من الهيئة التنفيذية التي تنتهي الصلاحيات السياسية المعطاة لها بعد إجراء الإستفتاء الخاص بتقرير المصير في الأسبوع الأول من شهر جويلية 1962 . وقد إقترح ممثل الولاية الأولى، الطاهر الزبيري، تكوين القيادة السياسية الجديدة من الزعماء الخمسة الذين كانوا مسجونين بفرنسا، يضاف إليهم العقداء الثلاثة المرموقين في الحكومة المؤقتة وهم كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف. فاعترضت هيئة الأركان على هذ الإقتراح وطالبت أن تتكون القيادة الجديدة من الزعماء الخمسة الذين كانوا في السجن، يضاف إليهم العقيد محمدي السعيد والحاج بن علا[1]. وعند التصويت على الإقتراحين، أثيرت مشكلة التصويت بالوكالة بالنسبة للولاية الأولى التي يرأسها الطاهر الزبيري. ويبدو أن التصويت بالوكالة نيابة عن مساعديه في الولاية الأولى كان لصالح إقتراح هيئة الأركان واحمد بن بلة. وحسب رأي بن خدة فإن آيت احمد وبوضياف رفضا المشاركة في التشكيلة المقترحة من طرف هيئة الأركان التي

---

(1). العقد الطاهر الزبيري في حديث مع محمد عباس منشور بجريدة الشعب بتاريخ 17-18

لم تحرز على أغلبية الثلثين من الأصوات[1]. ولذلك إعترض بن طوبال على اقتراح الزبيري وقال أن الوكالات جاءت متأخرة. وعندما تدخل بن خدة ليدلي برأيه في الموضوع، رد عليه احمد بن بلة بعنف وبكلام غير لائق، فاستاء بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة من تدخل بن بلة وخاصة أعضاء الحكومة المؤقتة وغادروا الإجتماع. وإثر وصوله إلى تونس، قام رئيس الحكومة المؤقتة السيد بن يوسف بن خدة باتخاذ قرار حاسم يتمثل في عزل هيئة الأركان العامة للجيش، أي عزل العقيد هواري بومدين والرائدان قايد أحمد وعلي منجلي. وآنذاك توجه بومدين رفقة السعيد عبيد إلى الولاية الأولى وخلفهما عشرة آلاف من جنود جيش التحرير المرابط على الحدود، ومن هناك زحف بومدين على بقية الولايات بجيشه المزود بالأسلحة الثقيلة والخفيفة.

وبعد إعلان نتائج الإستفتاء وقرار الشعب الجزائري بالمصادقة على إستقلال الدولة الجزائرية عن دولة فرنسا يوم 3 جويلية 1962، قام بن بلة بإنشاء قيادة مؤقتة له في مدينة تلمسان وذلك في رعاية احمد مدغري والي تلمسان والمعروف بتعلقه الكبير بالسيد احمد بن بلة. واقترحته الولاية الثالثة، كحل وسط، أن يبقي المكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان لكن بشرط أن يحل كريم بلقاسم محل العقيد محمدي السعيد. غير أن العقداء الزبيري وشعباني وعثمان قائد الولاية الخامسة رفضوا هذا الطلب. وفي 22 جويلية 1962 أعلن احمد بومنجل المتحدث الرسمي باسم مجموعة تلمسان في مؤتمر صحفي عن التشكيلة الجديدة للمكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان. وطبعا، فإن محمد بوضياف وكريم بلقاسم لم يعجبهما القرار المتخذ من طرف واحد، وأعلنا عن إستقالتهما من المكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان بطرابلس وقررا إنشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في تيزي وزو، ثم عقد مؤتمر وطني فيما بعد. وفي يوم 2 أوت 1962 جرت مفاوضات بين كريم

---

(1). بن يوسف بن خدة في حديث مع محمد عباس منشور في جريدة الشعب بتاريخ 19-20 أوت 1985 .

بلقاسم وبوضياف من جهة، ومحمد خيضر من جهة ثانية، واتفق الجميع على الإبقاء على المكتب السياسي المقترح في طرابلس لكن بشرط أن تكون السلطات المعطاة للمكتب السياسي محدودة وتقتصر على تنظيم الإنتخابات التشريعية والدعوة لإجتماع آخر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية. غير أن توزيع المهام على أعضاء المكتب السياسي يوحي بأن الهيئة السياسية جاءت لتعمل كسلطة سياسية ذات سيادة تامة :

1. بن بلة يشرف على السلطة التنفيذية
2. بن علا مسؤول عن الجيش
3. بيطاط مكلف بجبهة التحرير الوطني
4. محمدي السعيد مسؤول عن قطاع التربية الوطنية
5. بوضياف مكلف بالعلاقات الخارجية
6. خيضر مكلف بالتنسيق بين الجميع والمخابرات
7. آيت احمد رفض أن يشارك في أعمال المكتب السياسي

وفي منتصف شهر أوت 1962 وقع خلاف بين المكتب السياسي الذي قام بإعداد قائمة المترشحين للإنتخابات البرلمانية التي كان من المفروض أن تجري يوم 2 سبتمبر 1962 وبين قادة الولاية الرابعة الذين يرفضون ترشح الشيخ خير الدين وعبد الرحمن فارس والسيدة شنتوف في منطقة الجزائر العاصمة. وفي يوم 1962/08/19 تم نشر قائمة الأفراد المرشحون من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير إلى الإنتخابات التشريعية القادمة. وعندما التجأ قادة الولاية الرابعة إلى العنف للإحتجاج على اللجنة الإنتخابية المعينة من طرف المكتب السياسي، قرر احمد بن بلة وأعضاء المكتب السياسي يوم 1962/08/30 إستعمال جيش هيئة الأركان للزحف على الجزائر العاصمة وإسكات أصوات المعارضة للمكتب السياسي. وفي يوم 9 سبتمبر 1962 بسط الجيش الوطني الشعبي سلطته على العاصمة وانسحبت قوات الولاية الرابعة بعد وساطة ناجحة للعقيد حسان والعقيد محند ولد الحاج. وفي

يوم 20 سبتمبر 1962 جرت الإنتخابات التشريعية ونجح جميع الأعضاء الذين إقترحهم المكتب السياسي للحزب الواحد. وبعد أسبوع، أي يوم 26 سبتمبر 1962 قام السيد احمد بن بلة بتشكيل حكومته الجديدة وتقاسم فيها المناصب الحساسة في الدولة مع قيادة الأركان التي إستأثرت بوزارة الدفاع التي أسندت إلى العقيد هواري بومدين ووزارة الداخلية التي أسندت إلى احمد مدغري.

أما أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذين عارضوا المكتب السياسي وهيئة الأركان وكانوا يطالبون بعقد مؤتمر وطني لحل الأزمة فقد تم حذف أسماءهم من قائمة المترشحين للبرلمان الجديد. ومن جملة الشخصيات التي حرمت من الترشح للبرلمان الجديد (بينما كانوا في المجلس الوطني للثورة) عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، العقيد صالح بوبنيدر، العقيد علي كافي، العقيد عمار بن عودة، والرائد الطاهر بودربالة والرائد عبد المجيد كحل الراس، ومحمد الصديق بن يحي، ومصطفى لشرف. ونفس الشيء حصل للسيد بلعيد عبد السلام الذي كان عضوا بالهيئة التنفيذية ببومرداس[1]. وفي يوم 19/ 06/ 1965 قام العقيد هواري بومدين وزملاءه في هيئة الأركان بانقلاب ضد بن بلة وعزله من السلطة بصفة نهائية.

(1). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 375.

الفصل الثالث والعشرون

المسار الدبلوماسي للمفاوضات الجزائرية-الفرنسية

مقدمة

تعتبر الدبلوماسية هي البديل للحرب ولذلك يلتجيء إليها الطرفان المتحاربان لحل خلافاتهما عن طريق التفاوض والتوصل إلى حل سلمي. وفي الحقيقة إن الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة لم تكن مستعدة أو غير قادرة على إجراء أية مفاوضات مع الثوار الجزائريين لأن الأوروبيين في الجزائر كانوا يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في البرلمان الفرنسي والأحزاب السياسية التي كانت تتنافس على السلطة لايمكنها أن تستغني عن أصوات الجالية الأوروبية في الجزائر. ولهذا كان التوجه الفرنسي منذ أول نوفمبر 1954 ولغاية سقوط الجمهورية الرابعة في شهر ماي من عام 1958 يقوم على أساس سحق الثورة الجزائرية في الجبال التي إنطلقت منها وإلقاء القبض على كل من يحاول إظهار تأييده لها .

غير أنه يلاحظ أن تعيين جاك سوستيل في الجزائر كحاكم عام بعد اقتراحه لهذا المنصب من طرف "منديس فرانس" في بداية فبراير 1955 قد جاء بقصد إدخال إصلاحات سياسية في الجزائر وتغيير نظام الحكم في داخل البلاد. و نتيجة لهذه السياسة الجديدة التي كان "منديس فرانس" ينوني إتباعها في الجزائر والتي تهدف إلى إزالة الهم والغم عن الجزائريين، تعرضت حكومته لهجوم عنيف من طرف قادة الجالية الأوروبية بالبرلمان الفرنسي والذي كان يتزعمهم "روني مايير" ممثل ولاية قسنطينة في البرلمان الفرنسي. وقد وجه البرلمانيون الأوروبيون إلى "منديس فرانس" تهمة التفاوض مع الثوار الجزائريين

مثلما تفاوض مع التونسيين والمغاربة. وبعد مناقشات حادة إنهزمت حكومة "منديس فرانس" يوم 6 فبراير 1955 بـ 319 صوت ضد 273، وبذلك يكون الأروبيون قد إختاروا سياسة القمع بدلا التفاوض وأظهروا معارضتهم لأي تغيير أو إصلاح سياسي يمس مصالحهم ويترتب عنه قيام مساواة سياسية بينهم وبين أبناء البلد الأصليين[1].

وبعد إستلام مهامه يوم 15 فبراير 1955، قام "سوستيل" بإجراء إتصالات عديدة مع بعض قادة الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية وذلك بقصد التفاوض معهم وإنهاء الحرب الدائرة رحاها بالجزائر. وكان المفاوض الكبير الذي عينه "سوستيل" لكي يقوم بالإتصال مع الجزائريين هو الرائد "فينسان مونتاي" رئيس ديوانه العسكري والمدير السابق لشؤون الأهالي في المغرب الأقصى والذي يجيد الحديث باللغة العربية. ونجح "مونتاي" في إجراء تحقيق مع مصطفى بن بولعيد عند إلقاء القبض عليه في تونس في فيفري 1955، وتحاور مع علي زعموم من الولاية الثالثة والشيخ خير الدين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحاج شرشالي من المركزيين، واحمد فرانسيس من حزب البيان. لكن "مونتاي" فشل في مهمته لأن الحكومة الفرنسية لم تكلفه رسميا بأية مهمة للتفاوض مع الجزائريين. ثم إن "سوستيل" كان في واقع الأمر يسعى لترضية الأروبيين في الجزائر والتخلص من الفكرة التي أخذوها عنه وهي أنه يهودي، إسمه "بن ساسون" وأنه جاء إلى الجزائر لكي يتفاوض مع الثوار الجزائريين. وفي يوم 3 أفريل 1955 تأكدت نوايا "سوستيل" السيئة وذلك عندما صدر قانون الطوارئ الذي أعطى للشرطة الحق في إعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية، وإقامة مناطق أمنية لإعتقال المواطنين الجزائريين وإبعادهم عن ديارهم بقصد عزل الثوار، وإنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة. وبهذه الإجراءات

---

(1). Alistair HORNE, A Savage War of Peace: Algeria 1954-1962. London: Mc Millan, 1977, p. 106.

القانونية التعسفية ضد الجزائريين، تعثرت المفاوضات بين "سوستيل" والجزائريين واستقال "مونتاي" من منصبه يوم 24 جوان 1955 .

غي مولى يتفاوض من أجل وقف إطلاق النار

بعد إنهيار حكومة "إدقارفور" يوم فاتح فبراير 1956 وإنهاء مهام "سوستيل" في الجزائر يوم 2 فبراير 1956، وقدوم حكومة الإشتراكيين إلى الحكم إبتداء من أول فبراير 1956 إلى غاية 13 جوان 1957، جاء "غي مولى" بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين لكن بشرط أن لايكون هناك إنفصال عن فرنسا. وتحقيقا لهذا الهدف قام رئيس الحكومة الفرنسية بإرسال وفد إلى القاهرة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري. وكان يرأس الوفد الفرنسي "جوزيف بيجارا". وفي يوم 1956/4/12 عقد أول إجتماع بينه وبين السيد محمد خيضر. وحسب خطة "غي مولى" التي حملها مبعوثه إلى القاهرة فإنها تتلخص فيما يلي :

1. إجراء إنتخابات يشترك فيها جميع سكان الجزائر (مسلمين وأروبيين)في صندوق واحد على أن يكون هناك تمثيل خاص للأروبيين في الجزائر.

2. بعد إجراء الإنتخابات يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع المنتخبين الجدد الذين يمثلون الشعب الجزائري ووضع دستور جديد للبلاد.

3. ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء أية إنتخابات في الجزائر

وردا على هذه الإقتراحات الفرنسية، أجاب محمد خيضر، ممثل جبهة التحرير الوطني ممثل حكومة فرنسا بما يلي :

1. أن أي إتفاق سياسي لا يؤيده الطرف المشارك في الحرب، وهو جيش الوطني الجزائري، ليس له أي معنى. وعليه، فلا بد من القيام بمفاوضات مع ممثلي جيش التحرير.

2. أن عملية إجراء الإنتخابات لايمكن أن تتم الآن. والشيئ المهم هو الإتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد وذلك مع جيش التحرير مباشرة.

3. إن إيقاف القتال ثم الشروع في انتخابات باتفاق الطرفين على ضمانات وشروط معينة سوف يترتب عنه قيام ممثلوا الشعب الجزائري المنتخبون بتنفيذ المبادئ المتفق عليها(1).

وباختصار، فإن خطة "غي مولي" كانت عبارة عن محاولة لإنشاء مجلس تشريعي محلي يقوم بإصدار قوانين لا تنطبق على الأروبيين وإنشاء نظام سياسي يتمتع بالإستقلال الذاتي فقط. وفي يوم 20 مارس 1956 إتضحت الصورة أكثر، حيث أوضح "غي مولي" أنه كان يحبذ فكرة إجراء مفاوضات مع الجزائريين في صورة مائدة مستديرة بمدينة روما يحضروها أو يشارك فيها ممثل عن جبهة التحرير وممثل آخر عن جمعية العلماء وثالث عن جماعة مصالي الحاج، ويمثل فرنسا في هذا الإجتماع السيد "كوما Commin". لكن جبهة التحرير رفضت هذا العرض الفرنسي لأن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري(2).

وأكد بن يوسف بن خدة أن "منديس فرانس" قد أرسل مبعوثا عنه إلى الجزائر العاصمة في شهر أفريل من عام 1956 وذلك لإجراء إتصال به و بعبان رمضان وذلك بواسطة الأستاذ "أندري مندوز"، لكن لم يثمر هذا الإتصال عن أية نتيجة إيجابية ملموسة(3).

وبعد الإجتماع المشهور لأعضاء الحزب الإشتراكي بمدينة "ليل" في الفترة الممتدة من 29 جوان الى غاية 3 جويلية 1956 ومطالبة الجناح اليساري

(1). فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1984، ص 195-196 .
(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 197 .
(3). بن يوسف بن خدة، اتفاقيات افيان (ترجمة لحسن زغدار). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 15 .

في هذا الحزب بإنهاء الحرب في الجزائر عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، أرسل "غي مولي" وفدا عنه برئاسة "بيير كوما" والأمين العام بالنيابة للحزب الإشتراكي الفرنسي إلى بلغراد يوم 1956/7/21، وذلك لمقابلة وفد جبهة التحرير الذي كان يقوده محمد يزيد واحمد فرنسيس. ثم تواصلت هذه الإتصالات بين الوفد الفرنسي الذي أصبح يقوده "بيير هيربو Pierre Herbaut" و"كازيل" والوفد الجزائري الذي يقوده محمد خيضر، محمد يزيد، عبد الرحمن كيوان، و ذلك في مدينة روما في الفترة الممتدة من 2 إلى 3 سبتمبر 1956 [1].

وقد إقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري في هذه الإجتماعات أن تقبل الجزائر بالإستقلال الداخلي بحيث تكون لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية. غير أن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري رفض هذا العرض الفرنسي، وطالب بأن تجري المفاوضات بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي بشأن كل القوانين التي تتعلق بالجزائر. واقترح الوفد الجزائري على الوفد الفرنسي أن تقوم فرنسا بتقديم الضمانات السياسية الضرورية للجزائريين مقابل قبولهم وقف إطلاق النار. وحسب وجهة نظر المتفاوضين الجزائريين فإن الحل الأساسي للقضية الجزائرية يكمن في إنشاء حكومة إنتقالية في الجزائر تشرف على تسيير شؤون البلاد وتنظيم الإنتخابات الخاصة بالإستفتاء.

وبعد تبادل وجهات النظر عاد كل وفد إلى مقر عمله لإطلاع المسؤولين هناك على فحوى المفاوضات، على أن يلتقيا من جديد يوم 22 سبتمبر 1956 بمدينة بلغراد عاصمة يوغسلافيا. وفي الإجتماع الثاني تغيرت تشكيلة الوفد الجزائري حيث أصبح يقوده الدكتور الأمين دباغين ومحمد خيضر. أما الوفد الفرنسي فقد كان يرأسه "بيير هيربو" نائب رئيس الحزب الإشتراكي الفرنسي.

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 15 .

وفي هذه المرة لم تدم المفاوضات كثيرا لأنه تأكد للجزائريين أن "غي مولى" كان يسعى لإستعمال القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية وخاصة أنه إنضم إلى المجموعة الوزارية المحبذة لمواصلة الحرب في حزبه والمتكونة من "روبير لاكوست" و "بورجيس مونوري" و"ماكس لوجون" وابتعد عن المجموعة المؤيدة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري أمثال "قاستون ديفير" و"منديس فرانس"[1]. ثم إن عبان رمضان وكريم بلقاسم كانا يريدان التخلص من التهمة الموجهة إليهما وهي أنهما يبحثان عن حل وسط للمشكل الجزائري، يتمثل في الإستقلال الداخلي، فقررا التصلب في موقف الجزائر وطلبا من الوفد الفرنسي التفاوض بشأن الإستقلال التام للجزائر أو التوقف عن مثل هذا النوع من الإتصالات المضللة للرأي العام في داخل فرنسا وخارجها[2]. وباختصار، فإن المفاوضات فشلت في عهد "غي مولى" لأن هذا الأخير حاول أن يحافظ على حكومته عن طريق كسب أصوات الأحزاب اليمينية في البرلمان الفرنسي.

وفي الوقت الذي تعطلت أو توقفت فيه المفاوضات الجزائرية – الفرنسية في بداية شهر سبتمبر من عام 1956، برزت في الأفق فكرة عقد قمة مغاربية تشارك فيها حكومتي تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني الجزائري وذلك بقصد خلق كتلة مغاربية موحدة متعاونة مع فرنسا في المستقبل، أي بعد حصول الجزائر على إستقلالها[3]. وتحقيقا لهذا الهدف، توجه وفد جبهة التحرير الوطني إلى المغرب للإجتماع بمحمد الخامس، ملك المغرب، ثم التوجه إلى تونس يوم 22 اكتوبر 1956، للمشاركة في القمة المغاربية. وكان يتشكل وفد جهة التحرير من الزعماء الخمسة الآتية أسماؤهم : احمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت احمد ومحمد بوضياف، بالإضافة إلى مصطفى لشرف الذي كان معهم. وبينما كانت الطائرة المغربية "د.س. 3" المقلة لزعماء جبهة

(1). Bernard DROZ t Evelyne LEVER, Histoire de la Guerre d'Algérie: 1954-1962, Paris: Seuil, 1982, p. 93.

(2). Harbi, Le F.L.N.: Mirage et Réalité, Op.Cit., p. 197.

(3). DROZ et LEVER, Op.Cit., p. 100.

التحرير والتي يقودها الطيار الفرنسي "غروليبي Grelier" متوجهة من المغرب إلى تونس يوم 22 أكتوبر 1956، قامت المخابرات الفرنسية في الجزائر باختطاف الزعماء الأربعة لجبهة التحرير وإجبار الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر. وقد قام بهذه العملية الجنرال "لوريلو Lorilot" بعد الحصول على موافقة وزير الحرب "ماكس لوجون". أما "لاكوست" وزير الشؤون الجزائرية فقد كان غائبا عن الجزائر، ورئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" لم يكن على علم بالموضوع واضطر لمساندة عملية القرصنة بعد أن وجد نفسه أمام الأمر الواقع[1]. وبهذا الإختطاف للزعماء المرموقين في جبهة التحرير الوطني الجزائري توقف مسير المفاوضات إلى غاية إنهيار الجمهورية الرابعة في ماي 1958 ووصول "ديغول" إلى الحكم في بداية جوان 1958 .

ديغول يتخوف من المفاوضات مع جبهة التحرير

ينبغي أن نشير منذ البداية إلى أن الإطاحة بالجمهورية الرابعة قد جاء نتيجة لفشل قادة الأحزاب السياسية الفرنسية في إيجاد حل للمشكل الجزائري وعدم مقدرتهم على مواجهة الأوروبيين الذين يرفضون التفاوض مع جبهة التحرير، والإنهيار الإقتصادي بسبب الحرب في الجزائر، وضغط الرأي العام العالمي على فرنسا. وبدون شك، فإن عودة ديغول إلى الحكم في بداية جوان 1958 قد تمت بفضل قادة الجيش الفرنسي وقادة الجالية الأوروبية بالجزائر الذين يعتبرون الجنرال ديغول هو المنقذ الوحيد لفرنسا ولمصالحها السياسية والإقتصادية والعسكرية في الجزائر. وهذا معناه أن أصحاب النفوذ السياسي والعسكري في الجزائر والذين دعموا ديغول وأتوا به إلى السلطة، كانوا ضد التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ومصممون على عدم التنازل على

(1). DROZ et LEVER, Op.Cit., p. 101.

المكتسبات التي حصلوا عليها في العهد الإستعماري. ولهذا فإن ديغول قد وجد نفسه في وضع حرج سنة 1958 حيث أنه لايمكن أن يحصل على ثقة الجيش والأروبيين في الجزائر الا إذا خضع لمطالبهم وعمل من أجل المحافظة على الوجود الفرنسي في الجزائر. وانطلاقا من هذه الحقيقة نستطيع أن تقول أن ديغول كان مجبر على مهادنة الجيش والأروبيين في الجزائر وإعطاء إنطباع لهم بأنه يعمل لخدمة مصالحهم ومصالح فرنسا في الجزائر، ولكنه في واقع الأمر، إلتجأ إلى إستعمال أسلوب جديد في التعامل مع الأوضاع الجديدة بفرنسا والجزائر. ويتمثل هذا الأسلوب في العمل على خلق النفوذ والتأييد الشعبي لسياسته الجديدة وتقوية مؤسسات الدولة الفرنسية بحيث تصير حكومة باريس هي التي تتحكم في مجرى الأمور، وقادرة على مواجهة قادة الجيش وزعماء الجالية الأروبية الذين تعودوا على التمرد على أية حكومة فرنسية والإطاحة بها إن هي رفضت الخضوع لمطالبهم.

وبعد أن قام ديغول بتنظيم إستفتاء شعبي يوم 1958/9/28 وطلب فيه من الشعب الفرنسي أن يصوت على سياسته الجديدة المتمثلة في سيادة الشعب، وخضوع العسكريين للمدنيين واحترام حقوق جميع الأفراد، وحرية تقرير المصير لجميع الشعوب، وحل المنظمات اليمينية المتطرفة، وإيجاد حل تفاوضي للمشكل الجزائري، وافق الشعب الفرنسي بنسبة 76 ٪ من مجموع الناخبين على هذه البنود القانونية، وانطلق ديغول في انتهاج سياسة جديدة مختلفة عن سياسة الحكومات السابقة في عهد الجمهورية الرابعة. فقام بحركة تنقل في صفوف القوات المسلحة وحل المنظمات اليمينية المتطرفة وفصل الجيش عن الأروبيين المدنيين.

وفي يوم 8 يناير (جانفي) 1959 أعلن في خطاب تنصيبه كرئيس للجمهورية الخامسة أن الجزائر في حاجة إلى تهدئة وإعطائها شخصيتها

---

(1). Roy C. MACRIDIS and Bernard B. BROWN, The DE GAULLE Republic, Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1965, pp. 212-213.

الخاصة بها على أن تبقى متعاونة مع فرنسا. وفي يوم 25 مارس 1959 أعلن عن فكرة "الجزائر الجزائرية". وتبلور موقف "ديغول" من القضية الجزائرية في خطابه الى الشعب الفرنسي يوم 16 سبتمبر 1959 والذي قال فيه بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم بأنفسهم. واختتم ديغول خطابه التاريخي الذي وجهه إلى الشعب الفرنسي عبر تلفزته الوطنية بقوله أن الوقت قد حان لكي يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم على أساس المساواة ويختاروا بين الإنفصال عن فرنسا أو إقامة نظام فدرالي معها[1].

وبسرعة مذهلة تحالف قادة الجيش وزعماء المستوطنين الأوروبيين بالجزائر ضد "ديغول" وأعلنوا عن معارضتهم لأي تفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري. وفي يوم 18 يناير 1960 أعلن الجنرال "ماسو" في حديث له مع جريدة ألمانية بأن الجيش قد إرتكب غلطة عندما اختار ديغول ودعمه من أجل الوصول إلى السلطة في فرنسا. واستاء "ديغول" من تصريح "ماسو" واستدعاه إلى باريس لتعيينه في وظيفة ثانوية بفرنسا. وفي يوم 22 يناير 1960 طار الجنرال "شال" إلى باريس وطالب "ديغول" بعودة الجنرال "ماسو" إلى الجزائر لأن الدماء ستسيل هناك بغزارة إذا لم يعد الجنرال "ماسو" إلى منصبه. وبالفعل، فقد أقام الأوروبيون المتاريس في الجزائر العاصمة وتعهدوا على العمل من أجل الإطاحة بحكومة ديغول إذا لم يتراجع عن فكرة تقرير المصير التي أعلن عنها يوم 16 سبتمبر 1959 . وحسب خطة الأوروبيين فإن الغاية من التمرد الذي قاموا به ابتداء من يوم 1960/1/22 هو الإطاحة بديغول وتعيين الجنرال "شال" في مكانه[2]. لكن ديغول لم يستسلم ولم يخضع لقادة الجيش وقادة الجالية الأوروبية، وخرج منتصرا من المواجهة معهم في يناير 1960 لأن الرأي العام

(1). Philippe TRIPIER, Autopsie de la Guerre d'Algérie. Paris: France-Empire, 1972, p. 373.

(2). Alistair HORNE, A Savage War of Peace: Algeria: 1954-1962. London: Mc Millan, 1977, p. 364.

الفرنسي لم يؤيد المتمردين في الجزائر، والجنود إستجابوا لنداء "ديغول" وعملوا من أجل إعادة الأمن إلى نصابه، مثلما طلب منهم رئيس دولتهم.

وابتداء من أول فبراير 1960 شرع "ديغول" في تنقية الأجواء وإبعاد القادة العسكريين عن السياسة وخاصة أولئك الذين أظهروا تعاطفا مع زعماء الجالية الأوروبية بالجزائر، مثل المكتب الخامس الذى كان تابع للجيش وقادته متحالفون مع زعماء الجالية الأوروبية بالجزائر، كان قد لعب دورا هاما في التأثير والضغط على المسلمين الجزائريين لكي لا يقبلوا تقرير المصير الذي اقترحه "ديغول". وفي يوم 4 فبراير 1960 إتخذ "ديغول" إجراء هاما يتمثل في نزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة في القيام بعمليات التعذيب وإلقاء القبض على الجزائريين بدون مراقبة قضائية، وأعاد تلك السلطات الأمنية إلى رجال الشرطة الذين يعملون ويخضعون لسلطات الولاة أو الحكومة. وبهذه التغييرات الهامة في الجيش وإبعاد قادته عن السياسة وتحويل الجنرال "شال" إلى أوروبا، بدأ "ديغول" يتحرك بحرية تجاه قادة الثورة الجزائرية لكي يستدرجهم إلى إجراء مفاوضات أولية والتعرف على وجهات نظرهم في كيفية إيقاف عملية الإقتتال والتوصل إلى حل سلمي للمشكل الجزائري.

ديغول يتفاوض مع مجموعة من رجال الثورة في الداخل

لقد تكلم "ديغول" كثيرا عن سياسة تقرير المصير في الجزائر لكنه لم يفصح عن محتوى تلك السياسة التي بقيت غامضة لمدة طويلة من الوقت. وفي شهر ماي من عام 1960 كشف ديغول عن خطته المتمثلة في إجراء إتصالات مع مجموعة من قادة الولاية الرابعة، وذلك بقصد التفاوض معهم على كيفية إيقاف العمليات العسكرية وإجراء إنتخابات للتعرف على القادة الجدد للجزائر. وفي مطلع شهر يونيه (جوان) 1960 شرع "ديغول" في وضع

مشروعه الخاص بتقرير المصير موضع التنفيد حيث قام وكيل الجمهورية في مدينة الجزائر بإجراء إتصالات مع القاضي مريفي قدور المتواجد بمدينة المدية وذلك بقصد تنظيم لقاء بين قادة الولاية الرابعة وأربعة من كبار الضباط الفرنسيين. وفي يوم 10 يونيه (جوان) 1960 إستقبل "ديغول" بقصر الإليزي قادة الولاية الرابعة في ذلك الوقت وهم : صالح زعموم (قائد الولاية) ونائبه محمد بونعامة (المسؤول عن المسائل العسكرية) ولخضر بوشامة (المحافظ السياسي بنفس الولاية). وأثناء إجراء المفاوضات مع وفد الولاية الرابعة إقترح ديغول على زائريه من الولاية الرابعة أن يتم الإتفاق على وقف إطلاق النار ووضع الأسلحة في أماكن يتم تحديدها مسبقا بناء على إتفاق مسبق بين الطرفين[1].

وفي الحقيقة، كان واضح من هذه الإتصالات أن الغاية منها هي تفجير الثورة الجزائرية من الداخل. فإذا نجحت خطة التفاوض مع رجال الداخل، يستطيع "ديغول" تقسيم الجزائريين وتشتيت قواهم وذلك عن طريق خلق إنشقاق بين قادة الثورة في الداخل والخارج. وإذا لم تنجح خطة التفاوض مع القوات المحاربة في داخل الجزائر فإن ديغول يستعمل ورقة التفاوض مع بعض الأشخاص في الداخل كوسيلة للضغط على الحكومة المؤقتة لكي تقبل بشروطه المتمثلة في وقف إطلاق النار وتسليم السلاح ثم اجراد الإنتخابات لإختيار قادة جدد[2].

واتضح من الإتصالات التي تمت يوم 10 يونية (جوان) 1960 بين ديغول وسي صالح في قصر الإليزي بفرنسا أن كلا منهما كان يدرك في قرارة نفسه أنه لابديل عن التفاوض مع جبهة التحرير التي كانت تجسم إرادة الشعب الجزائري في النضال ومواصلة الحرب حتى نيل الإستقلال التام. فقد إعترف

---

(1). لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة. الجزائر: دار الحكمة، 1990، ص 46 .

(2). HORNE, Op.Cit., p. 394.

"سي صالح" أمام ديغول بأن هذا اللقاء لا يمكن إعتباره موقفا إنعزاليا أو معارضا لبقية الرفاق في السلاح في جيش التحرير الوطني الجزائري. وأبلغه كذلك أنه جاء ليتعرف على وجهة النظر الفرنسية بالنسبة لإجراء الإستفتاء الخاص بتقرير المصير، ثم إجراء إتصالات مع المسؤولين الجزائريين الآخرين في الجزائر وخارجها. وبنفس الصراحة قال له ديغول بأن فرنسا ستتوجه بدورها بنداء إلى قادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطلب فيه من قادة هذه الحكومة إتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف إطلاق النار. وأثنى "سي صالح" على هذه المبادرة من طرف فرنسا، وأكد للجنرال "ديغول" إن وفده جاء إلى فرنسا بقصد دعم فكرة التفاوض ودفع هذه الحركة إلى الأمام. واعترف بأنه لا يملك صلاحيات إجراء حوار مع فرنسا باسم الثورة الجزائرية. ومن الأحسن أن تتفاوض فرنسا مع جبهة التحرير الوطني الجزائري[1].

وطبعا إنتهت المحاولة التي قام بها ديغول بالفشل لأن قادة الثورة الجزائرية في الداخل والخارج توحدوا واتفقوا على إعتبار جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وهي المؤهلة لإجراء أي تفاوض مع فرنسا والدفاع عن حقوق الشعب الجزائري.

وبمجرد عودة الوفد الجزائري المفاوض من باريس، ألقي القبض على أعضاء المجموعة وتقديمهم للمحاكمة. وكانت التهمة الموجهة إليهم هي "أن قيادة الولاية الرابعة إرتكبت سابقة في حق الإجماع العام للثورة... بحيث تجاوزت صلاحياتها كقيادة ولاية من بين ست ولايات أخرى، ووافقت على الالتقاء برئيس دولة تحاربنا منذ سنوات وتحتل وطننا منذ قرن وربع قرن دون أدنى شرط ودون إذن القيادة العامة السياسية أو العسكرية"[2]. وكانت نتيجة التحقيق والمحاكمة إعدام أعضاء المجموعة التي تجرأت على الإتصال بفرنسا والتفاوض مع "ديغول" بدون موافقة القيادة الجزائرية في تونس.

---

(1). Ibid; p. 392.

(2). لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة. الجزائر: دار الحكمة، 1990، ص 57 .

بداية التفاوض بين جبهة التحرير وحكومة ديغول

في يوم 14 يونية (جوان) 1960، ألقى الرئيس ديغول خطابا هاما أعلن فيه عن إستعداد فرنسا لإستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية. وتفاءلت الأوساط الدبلوماسية بهذا النداء الموجه للثوار الجزائريين لكي يتحاوروا مع ديغول بعد أن تخلص من ضغوط الجنرالات وقادة الجالية الأروبية في الجزائر. ورحبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدعوة ديغول للتفاوض وأرسلت إلى فرنسا وفدا يتكون من محمد الصديق بن يحي (مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة) والمحامي المشهور احمد بومنجل (مسؤول الإعلام بالحكومة المؤقتة). أما الوفد الفرنسي فقد كان يقوده "روجي موريس Roger Moris" المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي، والعقيد "ماتون Mathon" الذي كان يتفاوض مع "سي صالح" من الولاية الرابعة بالجزائر. ومثلما توقع الملاحظون السياسيون فقد باءت هذه الجولة الأولى من المفاوضات بالفشل لأن الوفد الجزائري لم يعامل كوفد جاء للتفاوض ولكنه أعتبر بمثابة مجموعة من المتمردين يتعين على فرنسا أن تتعامل معه بحذر شديد. وعليه، فإن المفاوضات التي إبتدأت يوم 25 /1960/06 واستمرت لغاية 1960/06/29 لم تحقق أية نتيجة إيجابية لأن الوفد الفرنسي كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل وقف إطلاق النار و إجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه واستعمال ذلك اللقاء كدعاية له بأن فرنسا ترغب في السلام والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه. كما أن وفد جبهة التحرير قد استاء من معاملة السلطات الفرنسية له حيث فرضت عليه حصارا إعلاميا وحرمته من إجراء الإتصالات مع الخارج ولم تسمح له بالزيارات والإتصالات بالصحافة[1]. ولهذا فشلت محادثات

(1). بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان** (ترجمة زغدار لحسن). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 19 .

"مولا Melun" وعاد الوفد الجزائري إلى تونس 1960/06/19 وتوقف مسار السلام لمدة 8 أشهر كاملة. وحسب الإنطباعات التي عاد بها الوفد الجزائري المفاوض، فإن الحكومة الفرنسية كانت متخوفة من تمرد رجال الجيش وقادة الجالية الأروبية بالجزائر، والأمل لازال يساورها في احراز إنتصار عسكري على الثوار الجزائريين. وبالفعل، فقد عمد ديغول في صيف 1960 إلى تدعيم الجيش المتكون من 500,000 جندي في الجزائر وخصص ميزانية كبيرة لتموين الحرب التي كانت تكلفه يوميا 3 مليارات من السنتيمات الفرنسية[1].

وتماشيا مع هذا المنطق، فقد تجسم في أرض الواقع خطر التمرد على ديغول من طرف قادة الجيش والجالية الأروبية بالجزائر والعمل من أجل الإطاحة بحكومته. ففي يوم 14 سبتمبر 1960 عاد إلى الجزائر الجنرال "سالان" بعد أن أعلن عن تقاعده في شهر يونيه (جوان) 1960 وذلك بقصد تزعم "جبهة الجزائر الفرنسية" والمشاركة في المؤامرات التي كانت تحاك ضد ديغول والحكومة الفرنسية بصفة عامة. وفي نفس اليوم الذى وصل فيه "سالان" إلى الجزائر أي 1960/9/24 أعلن في تصريح للصحافة بأنه لا يحق لديغول أو أي سلطة فرنسية أن تقرر مصير أية أراضي فرنسية توجد تحت سيادة فرنسا[2]. وفي الحال تم إستدعاءه إلىفرنسا ومنعه من الإقامة في الجزائر. غير أن الجنرال "ماسو" الذي كان مصمم على منع "ديغول" من التفاوض مع الثوار الجزائريين لم يمكث طويلا في فرنسا حيث هرب إلى إسبانيا ثم إلتحق بالجزائر التي عاد إليها وهو خارج على القانون.

وفي يوم 4 نوفمبر 1960 قرر "ديغول" أن يتقدم خطوة ثانية إلى الأمام في طريق المفاوضات. ففي خطابه التاريخي يوم 11/4 /1960 أعلن الرئيس الفرنسي عن ميلاد "الجزائر الجزائرية" وأكد في خطابه بأنه سيواصل العمل من

---

(1). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 19 .

(2). HORNE, Op.Cit., p. 419.

أجل تحقيق السلم في الجزائر. وتحقيقا لهذا الهدف، قام بإرسال وزيره للدفاع "بيير مسمير" إلى الجزائر وذلك لإبلاغ قادة الجيش أن الوقت قد حان للتفاوض وتطبيق الإستفتاء الخاص بتقرير المصير وتسيير الجزائر من الجزائر العاصمة بطريقة مستقلة. وفي يوم 1960/11/23 أقدم "ديغول" على تنحية المندوب العام في الجزائر "بول ديلوفرييى" الذي كان يهادن الأروبيين ويخاف من تمردهم على فرنسا، و تعويضه بالسيد "جين موران Jean Morin" الذي لم يكن متخوفا من مواجهة الأروبيين في الجزائر.

وفي الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر 1960 بدأ يتحرك "ديغول" ويثبت للأروبيين في الجزائر أنه سيد الموقف في فرنسا وأن الأروبيين لن يستطيعوا من الآن فصاعدا فرض إرادتهم على فرنسا. ففي يوم 12/8/ 1960 قام الرئيس الفرنسي بزيارة إلى الجزائر وذلك بقصد تهيئة الجو لإجراء الإستفتاء الخاص بتقرير المصير الذي تقرر أن يجرى في كل من الجزائر وفرنسا في شهر يناير (جانفي 1961). وقد إنتهز الأروبيون هذه الفرصة لكي يقوموا بمظاهرات صاخبة ضد ديغول وضد سياسته في الجزائر. وفي هذه المرة قام ملايين الجزائريين المسلمين بمظاهرات مضادة ينادون فيها باستقلال الجزائر والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني. وخلافا لما جرت عليه العادة، فالبوليس الفرنسي قام بقمع مظاهرات الأروبيين والمسلمين على حد سواء. وقد كانت حصيلة هذه المظاهرات وفاة ما يزيد عن 108 مسلم جزائري و6 أروبيين و جرح ما لايقل عن 500 شخص من الطرفين[1].

وباختصار، فإن مظاهرات ما يزيد عن 8 ملايين مسلم جزائري في الفترة الممتدة من 10 إلى 13 ديسمبر 1960 أقنعت "ديغول" بأنه من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة المواطنين الجزائريين. وكما قال بن يوسف بن خدة، فإن هذه الإنتفاضة الشعبية كانت منعرجا في مسيرة وحدة الثورة وحدثا

(1). Edgar O'BALLANCE, The Algerian Insurrection, 1954-1962. Hamden Connecticut: Archon Books, 1967, p. 162.

حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات. لقد أظهرت هذه الإنتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البولسي والعسكري، فأقنعت ديغول بضرورة التفاوض، وأن كل محاولة ترمي إلى حل عسكري ستبقى بدون جدوى. وعليه، كانت هذه الإنتفاضة الشعبية عاملا حاسما في التعجيل بسير المفاوضات(1).

وتدعم موقف "ديغول" في فرنسا يوم 8 يناير 1961 حيث نال تأييد أبناء شعبه لسياسة تقرير المصير في الجزائر بنسبة 75٪ وفي الجزائر بنسبة 53٪. وبحصوله على هذا التأييد الشعبي، تحول "ديغول" نحو جبهة التحرير الوطني الجزائري وطلب من قادة الجبهة العودة إلىمائدة المفاوضات لإستئناف محادثات "مولان" التي توقفت يوم 29/ 06/ 1960 .

سويسرا تتوسط بين فرنسا والجزائر

مباشرة بعد ظهور نتائج الإستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر والذي أعتبر في الأوساط السياسية بمثابة مباركة شعبية من طرف الفرنسيين للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، شرع ديغول في اجراء إتصالات مع سياسيين سويسريين بقصد إستئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية. وقد كان المحرك لهذه الإتصالات بين الجزائريين والفرنسيين هو السيد "أوليفيي لونق Olivier Long" الذي كانت تربطه بالطبيب السوسري "جين برنارد Jean Bernard" وزوجته الطبيبة كذلك، علاقات ودية وثيقة، وتربطه أيضا علاقات ودية بممثل الجزائر في روما وجينف السيد الطيب بولحروف. وبفضل الإتصالات المستمرة

---

(1). بن يوسف بن خدة، اتفاقيات افيان (ترجمة لحسن زغدار). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 19-20 .

مع الطيب بولحروف وصديقه السويسري تمكن السيد"لونق" من الإتصال بالوزير الفرنسي "لويس جوكس" و السيد "ماكس بوتي بيير Max Petit Pierre" رئيس قسم الشؤون السياسية بوزارة الخارجية السويسرية. وفي هذا الإطار جاء "لويس جوكس" إلى جنيف يوم 10 يناير 1961 وتباحث معه في إمكانية التوصل إلى إتفاق بين الجزائريين والفرنسيين. كما عرض عليه بعض الإقترحات الخاصة بالتفاوض حسبما تلقاها من السيد "لونق" الذي كان على إتصال دائم بالسيد الطيب بولحروف.

وعندما نقل "لويس جوكس" محتوى الإقتراحات التي تقدمت بها الحكومة المؤقتة إلى الرئيس "ديغول" طلب هذا الأخير من السياسي السويسري أن يستمر في الإتصال بممثل فرحات عباس في سويسرا. وبعد أيام قليلة توجه السيد "لونق" إلىباريس و تناقش في الموضوع مع الوزير "جوكس" وحصل على معلومات إضافية عن كيفية إجراء المفاوضات حسبما كان يتصور "ديغول". وإثر ذلك أبلغ ممثل الجزائر في سويسرا السيد الطيب بولحروف بأن ديغول يثق في "جورج بومبيدو" رئيس بنك، وأنه سيرسله إلى سويسرا لإجراء مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبالفعل، ففي يوم 19 فبراير 1961، وصل إلى مدينة (لوسيرن Lucerne) السيد جورج بومبيدو رئيس بنك روتشيلد، والسيد "برينو دولوس" المكلف بالشوؤن السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية. كما وصل إلى نفس المدينة الوفد الجزائري الذي كان يضم احمد بومنجل المحامي المشهور بباريس ومدير الإعلام بالحكومة المؤقتة وكذلك السيد الطيب بولحروف ممثل الجزائر في روما وسويسرا. أما الجانب السويسري الذي كان يعمل على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح المفاوضات فقد كان يقوده السيد "جيانريكو بوشي Jianrico Bucher" والسيد "أوليفيي لونق". وفي يوم 1961/2/20 إلتقى بمدينة "لوسيرن" السويسرية، الوفدان الفرنسي والجزائري واقترح بومبيدو على وفد جبهة التحرير أن يوضح موقفه من عدة قضايا تتعلق بكيفية إجراء الإستفتاء

الخاص بتقرير المصير، والضمانات التي ينبغي تقديمها للجالية الأوروبية بالجزائر، والمرسى الكبير بمدينة وهران والصحراء الجزائرية. ثم أكد الوفد الفرنسي الذي يعبر عن وجة نظر حكومة باريس بأن القيادة الفرنسية مستعدة لإجراء الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير واحترام نتائجها، واقترح بأن تبدأ المفاوضات الرسمية بعد وقف إطلاق النار. وبالنسبة لقضية الصحراء، فلا نقاش فيها لأن الصحراء منطقة شاسعة تحيط بها عدة دول والجزائر ما هي إلا إحدى هذه الدول وعلى فرنسا أن تستشير الجميع. وفيما يخص المرسى الكبير فقد اعتبره الوفد الفرنسي تابعا لفرنسا، مثل جبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الإسباني. وقد ألح "بومبيدو" على ضرورة الإتفاق على هدنة ووقف إطلاق النار قبل الشروع في أية مفاوضات. كما لمح "بومبيدو" إلى ضرورة إشراك تيارات أخرى في المفاوضات بحيث لاتكون جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري[1].

واستمر الوفدان في المفاوضات لغاية 1961/3/15 وهو اليوم الذي أكتشف فيه كل طرف أن المواقف متباعدة ولا يمكن التغلب على الصعاب التي برزت أثناء النقاش بين أعضاء الوفدين. فالجزائريان رفضا الأفكار التي عرضها المفاوضان الفرنسيان والمتمثلة فيما يلي :

1. منح الحكم الذاتي للجزائر.
2. فصل الصحراء عن الجزائر.
3. تقسيم الجزائر من الناحية العرقية إلى مسلمين وأروبيين.
4. بحث القضايا حول طاولة مستديرة.
5. قبول هدنة قبل إجراء المفاوضات الرسمية[2].

---

(1). بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 20-21 .
(2). نفس المرجع الآنف الذكر، ص 22 .

واشترط أعضاء الوفد الجزائري أن تتم المفاوضات لتحقيق الأهداف التالية :

1. الإستقلال التام.
2. السيادة التامة للجزائر.
3. وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.
4. وحدة الأمة الجزائرية وعدم وجود أية تجزئة.
5. جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري بأكمله.
6. وقف إطلاق النار بعد التوصل إلى إتفاق[1].

ثم إن الخلاف الحاد الذي حصل بين الوفدين يتمثل في طلب الوفد الجزائري بإطلاق سراح الزعماء الخمسة المسجونين حتى يتسنى لهم المشاركة في المفاوضات. واغتاظ "ديغول" من هذا الطلب وهدّد بقطع المفاوضات في حالة إصرار الوفد الجزائري على هذا الطلب. كما رفض الوفد الفرنسي الطلب الذي تقدم به الوفد الجزائري والخاص باستقبال الجنرال "ديغول" للسيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2].

وخلال شهر مارس من عام 1961 توقفت المفاوضات لمدة قصيرة من الوقت وعاد كل وفد إلىقيادة بلده والتشاور مع كبار المسؤولين بدولته. وفي يوم 30 مارس 1961 إتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات رسمية إبتداء من يوم 7 أفريل 1961 في مدينة "إفيان". غير أن تصريح "لويس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية يوم 1961/3/31 بأن فرنسا ستتفاوض مع "الحركة الوطنية الجزائرية" التابعة لمصالي الحاج، قد غير مجرى الأمور حيث أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ترفض أن تحضر مفاوضات "إفيان" مادامت فرنسا تنوي التفاوض مع حركة أخرى لاتلعب أي دور في حركة تحرير الجزائر من قوات

---

(1). بن خدة، مرجع سابق، ص 22 .
(2). Olivier LONG, Le dossier secret des Accords d'Evian, Alger: O.P.U., 1989, p. 44.

الإحتلال الفرنسية. وحاولت فرنسا أن توضح للجزائريين أن تصريح "جوكس" ليس له أي أثر، سواء على مستقبل الجزائر أو اعتراف فرنسا بالتفاوض مع جبهة التحرير، كما ورد في البيان الصادر بتاريخ 1961/3/30 . وقد أدلى "جوكس" بذلك التصريح قبل أن يطلع على البيان المشترك الصادر بتاريخ 1961/3/30 والذي أعترفت فيه فرنسا بجبهة التحرير الوطني كطرف مفاوض مع الحكومة الفرنسية. غير أن الحكومة الجزائرية لم تقتنع بهذه الحجج ورفضت التفاوض مع فرنسا إلا إذا أعلنت هذه الأخيرة أنها لن تتفاوض في نفس الوقت مع الحركة المصالية.

وفي الفترة الممتدة من 22 إلى 26 أفريل 1961 قام جنرالات فرنسا (شال، جوهو، سالان، زيلر) بمحاولة إنقلاب فاشلة ضد "ديغول" في الجزائر. وفي هذه الفترة الصعبة من تاريخ فرنسا، شعر "ديغول" بالخطر الذي يهدد فرنسا وانقسامها إلى مؤيد ومعارض للإستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر. وتأكد لدى "ديغول" أنه إذا لم يستطيع أن ينهي الحرب في الجزائر فإنها ستقضي عليه وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية[1].

واستغل "ديغول" فرصة القضاء على الجنرالات المتمردين ضد حكومته وتقديمهم للمحاكمة وتجريدهم من جميع الرتب والإمتيازات التي كانوا يحصلون عليها، فأظهر إستعدادا كبيرا لإستئناف التفاوض مع جبهة التحرير والتخلص من المشكل الجزائري الذي أصبح يقلقه. وعندما إستلم "لويس جوكس" إقتراحا من الحكومة المؤقتة عن طريق الحكومة السويسرية باستئناف المفاوضات الجزائرية-الفرنسية، أجاب "ديغول" بأن فرنسا على إستعداد لإستئناف المفاوضات مع جبهة التحرير بسرعة وذلك بقصد وضع الأوروبيين في الجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم[2]. واقترح الوفد الفرنسي

(1). بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات ايفيان** (تعريب لحسن زغدار). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 23 .

(2). LONG, Op.Cit., p. 73.

أن تبدأ المفاوضات من جديد يوم 1961/1695، وفي نهاية الأمر، إستقر الرأي على إستئناف المفاوضات بصفة رسمية يوم 20 ماي 1961 .

البداية الصعبة للمفاوضات الفرنسية-الجزائرية

إبتداء من يوم 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة "إفيان" يرأسه "لويس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية وذلك للتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة الذي يرأسه في هذه المرة السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية. وكان وفد جبهة التحرير يتكون من مسؤولين آخرين مرموقين في جبهة التحرير وهم احمد فرنسيس (وزير المالية) احمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، وقايد احمد (عسكري) وعلي منجلي (عسكري).

وبالرغم من الرغبة الكبيرة للتفاهم وتطلع كل وفد إلى إحراز تقدم ملموس في المفاوضات هذه المرة، فقد تأزم الوضع بين الوفدين منذ البداية. فالفرنسيون قد جاءوا إلى "إفيان" بقصد التفاوض بشأن تحديد الشروط الخاصة بالفترة الإنتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية، والحصول على الضمانات الخاصة بالأروبيين وأملاكهم بالجزائر وكذلك المطالبة بمنحهم جنسية مزدوجة. غير أن الجزائريين رفضوا هذا الطرح واقترحوا التفاوض بشأن الإستفتاء الخاص بتقرير المصير وحصول الجزائر على استقلالها. واتهم السيد كريم بلقاسم وفد فرنسا بأن هذه الأخيرة تريد أن تفرض وضعا معينا قبل إجراء إنتخابات تقرير المصير. وأعتبر كريم بلقاسم الإقتراحات الفرنسية بمثابة محاولة تهدف إلى وضع قوانين خاصة للإحتفاظ بامتيازات الأروبيين في الجزائر وفرض الأمر الواقع على الجزائريين[1].

---

(1). LONG, Op.Cit., p. 87.

وفي يوم 1961/6/13 قرر "ديغول" أن يسحب وفده من المفاوضات التي أصبحت تدور في حلقة مفرغة. واتهم "ديغول" الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات بقصد القيام بالدعاية وفرض الشعارات الثورية التي تتبناها الثورة الجزائرية. وتساءل "ديغول" : كيف يمكن تحقيق أي تقدم على طاولة مفاوضات يوجد حولها 19 متفاوضا؟ وتساءل لماذا لا يقبل الوفد الجزائري بتخفيض العدد حتى يمكن إحراز تقدم ملموس.

وبعد توقف المفاوضات، إشتكى كريم بلقاسم إلى الوسيط السويسرى "لونق" من موقف فرنسا تجاه الجزائر. فهي تسعى لفرض وضع معين بعد إجراء الإنتخابات وذلك قبل الشروع في التصويت. وكشف له النقاب عن خطة فرنسا التي كانت مصممة على منح الأوروبيين بالجزائر امتيازات قانونية خاصة بهم، والإحتفاظ بنفوذها في الصحراء وفي المرسى الكبير وفي رقان التي تجري فيها التجارب النووية[1].

وخلال توقف المفاوضات ذهب "لويس جوكس" إلى الجزائر لكي يتعرف على الشعور السائد هناك تجاه المفاوضات. وبعد عودته إلىباريس هتف إلىالوسيط السويسري السيد "أوليفي لونق" وأبلغه بأن جميع الجهات التي أتصل بها في الجزائر كانت مؤيدة للتفاوض مع وفد جبهة التحرير، وأنه سيتصل بالجنرال "ديغول" ويعرض عليه فكرة إستئناف المفاوضات عن قريب[2]. وفي يوم 1961/6/24 ، إتصل "جوكس" بالوسيط السويسري وسأله إذا كان الجزائريون مستعجلون لإستئناف المفاوضات، وأبلغه أنه على إستعداد لتقديم إقتراح لهم بالعودة إلى مائدة المفاوضات. وبسرعة إتصل السيد لونق بالسيد دحلب والطيب بولحروف وعرض عليهما فكرة إستئناف المفاوضات بين فرنسا والجزائر. وفي نهاية الأمر، تقرر الشروع فيها يوم 20 جويلية 1961 بمدينة "لوقران" الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية.

---

(1). Olivier LONG, Le dossier secret des Accords d'Evian, Alger: O.P.U., 1987, p. 87.
(2). Ibid; p. 89.

ولكن المفاوضات التي إنطلقت يوم 20 /1961/7 توقفت يوم 28 من نفس الشهر وذلك بطلب من الوفد الجزائري في هذه المرة. وجاء هذا الانقطاع بمثابة صدمة للفرنسيين والسويسريين الذين كانوا يتابعون المفاوضات عن كثب من بعيد. والسبب في توقيف المفاوضات هو أن فرنسا التي أظهرت مرونة كبيرة بالنسبة لإمتيازات الأروبيين في الجزائر ورفضت رفضا قاطعا أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد إستقلال الجزائر. وخلافا للعادة لم يبق أي مسوؤول كبير في الحكومة المؤقتة بجنيف لمواصلة الإتصالات، وعاد أعضاء الوفد الجزائري كله إلى تونس، ماعدا السيد الطيب بولحروف، سفير الجزائر بسويسرا وإيطاليا[1]. وعندما عاد من باريس السيد "برونو دولوس" ووصل إلى جنيف يوم 1961/8/5، لم يجد أي مسؤول جزائري يتفاوض معه، فاندهش من هذا الإنسحاب الكلي. وأثناء الحديث مع الوسيط السويسري "لونق" إعترف بأن التفاوض هو الحل الوحيد للمشكل الجزائري وأن فكرة إقامة منطقة منفصلة للأروبيين في الجزائر، أي تقسيم الجزائر، هي فكرة ستزيد الأمور تعقيدا[2].

وفي الفترة الممتدة من 9 إلى 1961/8/27 إجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة في طرابلس وذلك بقصد دراسة نتائج المفاوضات مع فرنسا وتقييم مسار الثورة الجزائرية بعد حوالي 7 سنوات من الحرب المتواصلة ضد الإستعمار الفرنسي. وبعد نهاية الإجتماع في يوم 1961/8/27 صدر بيان من المجلس الوطني للثورة الجزائرية يدعوا فيه إلى تقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني الجزائري وتجنيد الجماهير الجزائرية لمواصلة الكفاح حتى نيل الإستقلال التام وتحقيق مبدأ الوحدة الترابية للوطن ووحدة الشعب الجزائري[3]. كما تقرر في هذا المؤتمر تغيير عدد كبير من أعضاء الحكومة التي يرأسها فرحات عباس

---

(1). Ibid; p. 93.

(2). LONG, Op.Cit., p. 94.

(3). نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني: 1954-1962 . الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، 1976، ص 74 .

حيث تم تعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة الجديدة، وسعد دحلب وزيرا للخارجية، وكريم بلقاسم وزيرا للداخلية و نائبا لرئيسا الحكومة.

كما برز مشكل آخر بعد توقف المفاوضات وهو أن الحكومة السويسرية بدأت تفكر في إنهاء المساعدات والتسهيلات التي إلتزمت بتقديمها للوفد الجزائري أثناء تفاوضه مع الوفد الفرنسي. كما أن القصر الذي وضعه أمير قطري تحت تصرفات الوفد الجزائري في "بوا دافول Bois d'Avault" قد لا يبقى مركزا لإتصالات الوفد الجزائري.

وفي يوم 5 سبتمبر 1961 ألقى "ديغول" خطابا هاما أعلن فيه أن لفرنسا مصالح في الصحراء ولابد من المحافظة عليها، وبعد عملية إجراء الإستفتاء يمكن التفاوض مع المنتخبين الجدد بشأنها. وباختصار، فإن اللهجة قد تغيرت، اكن الموقف الفرنسي بقي غامضا. وبعد إتصالات عديدة، وطلب توضيحات، أبلغ السيد بولحروف الوسيط السويسري "لونق" يوم 30 سبتمبر 1961 بأن الحكومة الجزائرية مستعدة لإستئناف المفاوضات. وبناء على ذلك، توجه الوسيط السويسري إلى باريس يوم 1961/10/1 وفاتح "لويس جوكس" في الموضوع. وفي يوم 1961/10/13 أعلن "جوكس" عن إستئناف المفاوضات يوم 26 من نفس الشهر. غير أنه غير رأيه بعد أن تقابل مع الجنرال "ديغول" وطلب من السويسريين أن تكون المفاوضات سرية وبين الخبراء. واقترح الوسيط السويسري أن يكون اللقاء سري وعلى مستوى رؤساء الوفود، أي "جوكس" وسعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة.

وفي يوم 28 أكتوبر 1961 أنطلقت المفاوضات السرية بين الوفد الجزائري المتكون من رضا ملك ومحمد الصديق بن يحي، والوفد الفرنسي المتكون من "دولوس De Leusse" و "وشايي Chayet". وبعد يومين من التفاوض السري، قرر الوفدان الإفتراق على أن يلتقيا من جديد في الفترة الممتدة من 8 إلى 10 نوفمبر 1961 . وتعقد الوضع من جديد يوم طلبت الحكومة المؤقتة من الحكومة الفرنسية أن تسمح لوفد جزائري بزيارة الزعماء

الخمسة الذين لا زالوا في السجن بفرنسا. واشترط "ديغول" أن يحصل هذا بعد أن يسفر اللقاء بين "جوكس" ودحلب على نتائج إيجابية في اجتماعهما القادم. وبالفعل فقد اجتمع "جوكس" ودحلب يوم 9 ديسمبر 1961 بمدينة "روس" الفرنسية وتوصلا إلى نتائج مرضية. وفي يوم 1961/12/15، وافقت السلطات الفرنسية للسيد محمد الصديق بن يحي أن يتوجه إلى فرنسا ويجري إتصالات مباشرة بالزعماء الخمسة المسجونين في قصر "أولنوا Aulnoy". وبعد عودة بن يحي من فرنسا، إلتقى الوزيران الفرنسي والجزائري يوم 1961/12/25 بنفس المدينة، "روس". وفي هذا اللقاء قامت فرنسا بتقديم مشروع بيان للحكومة المؤقتة، والتزمت هذه الأخيرة بدورها بتقديم مشروع بيان إلى فرنسا في مطلع شهر يناير 1962 . وفي الفترة الممتدة من 27 إلى 29 ديسمبر 1961 قام بن طوبال بزيارة الزعماء الخمسة والتقى للمرة الثالثة "جوكس" ودحلب يومي 29 و 30 ديسبر 1961 وذلك بقصد تقديم وثيقة إضافية من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة.

وفي يوم 9 يناير 1962 جاء محمد الصديق بن يحي بمشروع الحكومة المؤقتة الذي سلمه إلى المسؤولين الفرنسيين. وبعد دراسته، طلب "ديغول" من جوكس أن يعجل بإنهاء المشكل الجزائري والإقلال من الإتصالات المتواصلة برئيس الوفد الجزائري. والسبب في هذا التوجه الجديد هو أن المنظمة السرية للجيش قد كثفت من نشاطاتها في الجزائر وأصبحت هي التي تؤثر في الأوروبيين بالجزائر والحكومة الفرنسية أصبحت غير قادرة على التحكم في زمام الأمور هناك. كما أن البلبلة والقلق والتخوف من المستقبل قد بدأت تزعج أبناء الشعب الفرنسي في فرنسا ذاتها. وعليه، فإن أبناء الشعب الفرنسي و الرئيس "ديغول" نفسه بدأوا يحسون أنه لا فائدة تجدى من هذه المراوغات وأن المفاوضات هي الطريقة الوحيدة لإنهاء المشكل الجزائري[1].

---

(1). LONG, Op.Cit., p. 118.

ثم أن أبناء الجزائر قد أصبحوا يتعرضون للإغتيالات والمضايقات من أعضاء منظمة الجيش السرية في الجزائر، وهذا الموقف والتطور المفاجئ، دفع بأعضاء الوفد الجزائري في المفاوضات أن يستعجلوا ويتوصلوا إلى إتفاق مع الحكومة الفرنسية في أسرع وقت ممكن قبل أن تفلت الأمور من يد المسؤولين الفرنسيين المتواجدين بالجزائر.

وتماشيا مع هذه التطورات الجديدة، تقرر أن يتم العمل بالمذكرة الفرنسية الإضافية المرسلة إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 3 يناير (جانفي) 1962 والتي طلب فيها "ديغول" بإرسال 3 وزراء من الحكومة المؤقتة و 3 وزراء من الحكومة الفرنسية لدراسة الملف الكامل للمشكل الجزائري ثم التوقيع عليه بسرعة وفي وقت لايتجاوز 3 أيام. وطلبت فرنسا من سويسرا أن تساعد على تسهيل مهمة الوفد الجزائري وذلك بتوفير التنقل اليومي له من سويسرا إلى فرنسا والتكفل بهم لأن فرنسا في حرب ضدهم ولا تستطيع أن تسمح للمتمردين عليها أن يقيموا بأرضها!

وفي يوم 10 فبراير 1962 وصل إلى سويسرا الوفد الجزائرى المتكون من: كريم بلقاسم (نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية)، سعد دحلب وزير الخارجية، وبن طوبال (وزير دولة) ومحمد يزيد (وزير الإعلام) ويرافقهم محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاوي. وفي نفس اليوم وصل أيضا الوفد الفرنسي المتكون من : "لويس جوكس"، وزير الشؤون الجزائرية، "جين دوبرقلى Jean de Broglie" كاتب الدولة مكلف بالصحراء (من حركة الإستقلاليين)، "روبير بيرون Robert Buron" وزير الاشغال العمومية (من حركة الجمهورية الشعبية)، ويرافقهم المستشار "برينو دولوس" و "رولان بيليكار Rolland Billecart"، والجنرال "دوكاماس De Camus" و"كلود شاييى Claude Chaillet". وخلال تسعة أيام من العمل المتواصل بمدينة "لي روس" من 9 إلى 20 فبراير 1961 حاول كل وفد أن يحصل على نتائج مرضية لحكومته. وكل طرف أدرك أن الصعوبة لاتكمن فيما يتفق عليه

رجال الإختصاص في المفاوضات وإنما تكمن في إقناع المسؤولين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي الحكومة الفرنسية التي تسعى لطمأنة الأوروبيين في الجزائر أن الإتفاق يمنحهم ضمانات كافية لحمايتهم بصفتهم أقلية من أي قرار تتخذه الأغلبية والذي قد يضر بمصالحهم وامتيازاتهم في الجزائر، وما أكثرها.

وفي هذه الإجتماعات السرية والحاسمة (10- 20 فبراير 1961) عكف الخبراء على دراسة مشروع الإتفاق الخاص بوضع حد للحرب الجزائرية التي دامت ما يزيد عن 7 سنوات ونتج عنها تشتيت أبناء الشعب الجزائري واستنزاف طاقة أبناء الشعب الفرنسي ماليا وبشريا ومعنويا. وقد كانت النقاط الحساسة التي تشغل بال الخبراء وتختلف التصورات والحلول المقترحة بشأنها تتلخص فيما يلي :

1. مطالبة فرنسا ببقاء الجيش الفرنسي في قواعد معينة بالجزائر مثل المرسى الكبير وقواعد التجارب العسكرية بالصحراء في حين يرفض الجزائريون بقاء جيش الإحتلال ببلادهم لأن ذلك يمس بالسيادة الوطنية.

2 . إصرار فرنسا على فصل الصحراء وذلك لأنها مشتركة بين عدة دول ولا يمكنها أن تتخلى عنها بسبب الإستثمارات الكبيرة في البترول بينما تمسك الجزائريون بوحدة التراب الوطني والسيادة الكاملة على جميع الأراضي الجزائرية.

3 . تمسك فرنسا بمبدأ إزدواجية الجنسية للأوروبيين المقيمين بالجزائر وعدم التعرض لأملاكهم، ورفض الجزائريون هذه الفكرة أو المبدأ، وأصروا على عدم إعطائهم أي إمتياز وعليهم الاختيار بين أخذ الجنسية الجزائرية والخضوع للقوانين أو البقاء كأجانب.

4 . طالبت الجزائر أن يشارك الزعماء الخمسة المسجونين في المفاوضات والمشاركة أيضا في الإجتماع القادم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر السلطة العليا للثورة الجزائرية وهو الذي يوافق أو لا يوافق على أي إتفاق تبرمه الجزائر مع فرنسا. غير أن الوفد الفرنسي رفض إطلاق سراحهم إلى أن يتوصل الطرفان المتفاوضان إلى إتفاق رسمي مقبول من طرف فرنسا والجزائر.

5. إعتبرت فرنسا قضية وقف إطلاق النار قضية أساسية ولا بد من الإتفاق على يوم معين لوقف إطلاق النار قبل الشروع في المفاوضات، لكن الحكومة المؤقتة رفضت فكرة إيقاف العمليات الحربية قبل التوصل إلى إتفاق رسمي بين الجانبين.

6. إقترحت فرنسا أن لا يدخل جنود جيش التحرير إلى المدن بألبستهم العسكرية وأسلحتهم حتى لايشعر السكان أنهم إنتصروا عسكريا على فرنسا. كما طالب الجانب الفرنسي بدخول جنود جيش التحرير إلى الثكنات التي يتخلى عنها الجيش الفرنسي وهو مجرد من سلاحه وكأنه جيش مهزوم. هذه الخطة لم يقبلها الوفد الجزائري شكلا ومضمونا.

7. إشترط الجزائريون على فرنسا أن لا تكون هناك متابعة قانونية وتعسفية ضد الفرنسيين الذين تعاونوا مع الثورة الجزائرية. لكن الوفد الفرنسي إعتبر ذلك تدخلا في شؤون فرنسا الداخلية ورفض هذا الطلب الجزائري.

8. تمسكت فرنسا بفكرة بقاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خارج الجزائر لغاية يوم اجراء الإستفتاء الخاص بتقرير المصير بينما طالبت الحكومة المؤقتة المشاركة في تسيير الجزائر منذ اليوم الأول الذي يتم فيه إبرام معاهدة السلام بين البلدين[1].

وبعد أخذ ورد وتبادل الأراء حول هذه المواضيع، وتأزم الوضع بالجزائر حيث أصبح زعماء الجالية الأروبية يهددون بالقيام بثورة مضادة ضد حكومة فرنسا وحكومة الجزائر، توصل الوزراء والخبراء إلى مشروع إتفاق على جميع النقاط المدرجة في جدول الأعمال، وحولوا ذلك المشروع إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية لإبداء الرأي فيه وتقديمه للسلطات المختصة في كل بلد للموافقة أو الإعتراض عليه.

---

(1). بن يوسف بن خدة، اتفاقيات افيان (ترجمة زغدار). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 29-38 .

وفي يوم 20 فبراير 1961 عاد الوفد الجزائري إلى تونس وقدم مشروع الإتفاق إلى الحكومة المؤقتة التي درسته دراسة دقيقة، ثم إستدعت 71 عضوا من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (البرلمان) لمناقشة مسودة الإتفاق. وفي الفترة الممتدة من 22 إلى 27 فبراير 1962، إجتمع قادة المجلس الوطني للثورة بمدينة طرابلس (ليبيا) ووافق أعضاؤه بأغلبية ساحقة على مشروع الإتفاق أي بمجموعة 45 صوت من مجموع 49 عضو حاضر ومصوت على المشروع. أما الاربعة الذين صوتوا ضد مشروع الإتفاق فهم ضباط قيادة الأركان: هواري بومدين، قايد احمد، علي منجلي وشخص آخر لم يذكر إسمه[1]. وطبعا، هناك 22 عضو لم يتمكنوا من حضور الإجتماع نظرا لصعوبة الإتصال بين الخارج والداخل.

وفي يوم 5 مارس 1962 صدر بيان في باريس وتونس في آن واحد يؤكد للعالم أن وفدا عن الحكومة الفرنسية ووفدا عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سيلتقيان بمدينة "إفيان" يوم 7 مارس 1962 وذلك لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بينهما. ونظرا لتدهور الأوضاع بالجزائر فقد جاء الوفد الفرنسي بإرادة قوية للتغلب على المشاكل التي لازالت مثار خلاف حاد بين الطرفين. كما أن الوفد الجزائري قد تجاوب معه وقام بتقديم بعض التنازلات وأظهر ليونة كبيرة في مواقفه ما دامت الحكومة الفرنسية مستعدة للإعتراف بسيادة الجزائر على جميع أراضيها.

وفي يوم 18 مارس 1962 توصل الجانبان إلى إتفاق نهائي وتم الإتفاق على وقف إطلاق النار يوم 19 مارس على الساعة الثانية عشر من ظهر ذلك اليوم. وفي اليوم التالي أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها والذين توجهوا إلى المغرب من سويسرا وذلك في طائرة أمريكية مؤجرة من طرف ملك المغرب.

---

(1). عمار بن عودة في حديث مع محمد عباس، منشور بجريدة الشعب بتاريخ 25 مارس 1986 .

وباختصار، فإن إتفاقية "إفيان" تنص على ما يلي :

1. إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوما من إتفاقية وقف إطلاق النار

2. انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الإستفتاء الخاص بتقرير المصير

3. تشرف على إعداد الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية التي تتشكل من 9 مسلمين و3 أوروبيين وتبقى في السلطة لغاية يوم إجراء الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير

4. يجري الإستفتاء في جميع ولايات القطر الجزائري التي يبلغ عددها 15 ولاية.

5. تشكل محكمة من قضاة مسلمين وقضاة أوروبيين (متساوية الأعضاء) لحل المنازعات التي تبرز خلال الفترة الإنتقالية.

6. تحل المنازعات بالطرق السلمية، وفي حالة عدم الإتفاق تستطيع كل دولة الإلتجاء إلى محكمة العدل الدولية.

7. يختار الجزائريون بين الإستقلال التام للدولة الجزائرية، أو الإستقلال والتعاون بين الجزائر وفرنسا.

8. يحتفظ الأوروبيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الإختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال الثلاثة سنوات القادمة.

9. يحتفظ الأوروبيون بأملاكهم في الجزائر، وإذا وقع تأميم لهذه الإملاك يحصل أصحابها على تعويض من الجزائر.

10. تسمح الجزئر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين[1].

---

(1). بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات افيان** (ترجمة لحسن زغدار). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 87-94 .

وجرت الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 جويلية 1962 حيث أدلى 6,000,000 (ستة ملايين) ناخب جزائري وجزائرية بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الإستقلال التام بدون الإرتباط بأي شكل من أشكال التعاون مع فرنسا. وحسب الإحصائيات الرسمية فقد صوت لصالح الإستقلال التام 5،951،581 ناخب بنعم، بينما صوت ضد الإستقلال 16,534 معارض[1].

وبهذه النتيجة الإيجابية، إنتصرت إرادة الشعب الجزائري وذلك باسترجاع السيادة الوطنية على كافة أراضيه وإسترداد حرية أبنائه المسلوبة واستعادة كرامة مواطنيه المهانة وانهاء عهد الإحتلال الأوروبي الذي دام 132 سنة.

ويستخلص من الدراسات والأرقام المتعلقة بالخسائر البشرية في حرب التحرير بالجزائر أن الجيش الفرنسي قد خسر في تلك الحرب 27,500 جندي وحوالي 1,000 جندي مفقود. أما المدنيون الأوروبيون بالجزائر فقد مات منهم 2,788 شخص، واختفى عدد آخر منهم في عام 1962 يقدر بـ 22,273 شخص[2]. وزعم الفرنسيون أن عدد الجزائريين الذين ماتوا في سبيل وطنهم يتراوح بين 300,000 و 500,000 مواطن جزائري. غير أن الجزائريين يؤكدون بأن هناك مليون ونصف مليون من الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف من أجل تحرير وطنهم (حسبما جاء في ميثاق الجزائر سنة 1964).

---

(1). Ammar BOUHOUCHE, "The Return and Reintegration of the Algerian Refugees Following the Independence of Algeria" Annales de l'Université d'Alger, No5, 1990-1991, p. 95.

(2). Patrick EVENO et Jean PLANCHAIS, La Guerre d'Algérie. Alger: Laphomic, 1990, p. 321.

الفصل الرابع والعشرون

وضعية اللاجئين الجزائريين خلال حرب التحرير وبداية الإستقلال

مقدمة

إن الحديث عن التاريخ السياسي للجزائر ليس له أي معنى إذا لم يتطرق أي كاتب إلى وضعية المهاجرين واللاجئين الجزائريين سواء إلى فرنسا أو إلى تونس والمغرب أو بلدان المشرق العربي. والجزائريون الذين إظطروا إلى الهجرة سواء بسبب مواقفهم السياسية المناهضة للأروبيين المتجبرين أو بسبب تجريدهم من الأراضي الخصبة وتجويعهم حتى يقبلوا الخضوع لإرادة المستعمرين، قد لعبوا دورا كبيرا في تحرير بلدهم من الهيمنة الإستعمارية ولا يمكن لأي إنسان، ولو كان جاحدا، أن ينكر هذا الدور. فالعمال المهاجرين إلى فرنسا الذين كان يبلغ عددهم 201,828 سنة 1955 كانوا يدفعون الإشتراكات الشهرية للثورة، والتي تقدر بملايين الفرنكات القديمة، ويقومون بالعمليات الفدائية ضد اعداء الجزائر في فرنسا ذاتها. واللاجئون الجزائريون بتونس والمغرب والذين كان يتراوح عددعم بين 250,000 و 300,000 لاجئ قد ساهموا في خدمة وطنهم سواءا عن طريق جمع المال أو تهريب السلاح إلى داخل الجزائر أو إيواء الثوار وتدعيمهم في كل عمل يقومون به لخدمة الجزائر. كما يضاف إلى حوالي نصف مليون جزائري مواطن متواجد خارج التراب الجزائري، مايزيد عن مليونين ونصف مليون جزائري في داخل البلاد أجبروا على مغادرة ديارهم من طرف قوات الإحتلال الفرنسي والإقامة في محتشدات وتجمعات سكانية وكأنهم رهائن في يد القوات الفرنسية.

تعريف لاجئ ومهاجر

إن ما نقصده بكلمة لاجىء هنا هو أي شخص خرج من الجزائري وتوجه إلى بلد آخر للإقامة به وذلك هروبا من القمع والإضطهاد السياسي في أرض الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي التي أمتدت من سنة 1830 إلى غاية 3 جويلية 1962 . أما المقصود بكلمة "مهاجر" فهو الشخص الذي إضطر إلى ترك منزله لأسباب إقتصادية أو اجتماعية والتوجه إلى فرنسا أو بلد آخر بقصد العمل وكسب عيشه هناك. وما قلناه عن المهاجر إلىفرنسا أو بلد آخر ينطبق، في وقع الأمر، على أي شخص أجبر على ترك منزله في فترة الحرب والإقامة في المحتشدات التي أقيمت داخل الجزائر إلى غاية إستقلال البلاد في سنة 1962 [1].

محنة اللاجئين في داخل الجزائر وخارجها

في الفترة الممتدة من 1955 إلى 1959 تضاعفت العمليات العسكرية في داخل الجزائر إلى درجة أن االقوات الفرنسية قامت بترحيل السكان من الجبال وإجبارهم على الإنتقال إلى محتشدات في مناطق معينة وذلك بقصد عزل المواطنين الجزائريين عن الثوار. كما قاكت القوات الفرنسية في نفس الفترة بإقامة أسلاك كهربائية على طول الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب وفرضت على السكان المقيمين على بعد 45 كيلومتر من الحدود أن يغادروا ديارهم بحيث يتسنى لقادة الجيش الفرنسي أن يمنعوا تسرب الأسلحة عبر الحدود إلى

(1). International Encyclopedia, édition of 1968, p. 362 or consult the 1951 United Nations Convention and The United Nations Protocol.

داخل البلاد. وحسب إحصائيات 1958 فقد كان بتونس والمغرب ما لا يقل عن 350,000 لاجئ جزائري منهم 50٪ أطفال، 35 ٪ نساء وحوالي 15٪ رجال[1].

وبالنسبة للمناطق الريفية بداخل الجزائر، فقد قرر قادة الجيش الفرنسي في سنة 1958 ترحيل السكان إلى محتشدات ومراكز تجمع السكان بحيث يعيش أهل البوادي تحت الرقابة المباشرة لقوات الإحتلال وبذلك يتم عزلهم عن قوات جيش التحرير المتواجدة بجميع القرى المنتشرة في جميع المناطق. وحسب إحصائيات مارس 1960 التي نشرتها السلطات الفرنسية فقد كان يوجد بهذه المراكز الخاضعة للجيش الفرنسي عدد من الأفراد يترواح عددهم بين 1,250,000 و 1,500,000 مواطن جزائري. أما إحصائيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإنها تشير إلى وجود 700,000 جزائري في المحتشدات في ناحية قسنطينة، و 600,000 مواطن في المحتشدات الموجودة بناحية الجزائرية العاصمة، و500,000 مواطن في محتشدات ناحية وهران[2]. وتشير آخر الإحصائيات أن فرنسا قد قامت ببناء 3,425 محتشد وذلك بقصد فرض رقابة عسكرية على السكان المسلمين وعزلهم عن الثوار. وبمضي الوقت تحول 1,200 مركز لتجمع السكان إلى قرى صغيرة و 222 مركز بقيت عبارة عن محتشدات لجمع الناس حتى الإستقلال. وقد كانت الوسيلة الوحيدة لمتابعة الأخبار والتعرف على مايجري داخل الجزائر هي إذاعة "صوت الجزائر" التي كانت تبث برامجها من تونس والقاهرة ومدينة وجدة بالمغرب. ومن خلال هذه الإذعات، كان الجزائريون يتابعون أخبار الثورة في بلدهم، ويسمعوا إلى البيانات التي تصدرها قيادة الثورة الجزائرية ويتلقوا التعليمات التي توجه

---

(1). بن خدة بن يوسف في حديث مع محمد عباس، المنشور بجريدة الشعب يوم 19 سبتمبر 1988، ص 6 .

(2). انظر المجاهد باللغة الفرنسية، عدد 62-1960 .

إليهم بقصد تجنيدهم وتحفيزهم للعمل من أجل نجاح ثورة التحرير الكبرى. وباختصار، فإن "صوت الجزائر" صار بمثابة رمز للأمل في العودة إلى الأهل والبلد ونيل الاستقلال الوطني والتخلص من الهيمنة الإستعمارية[1].

المهاجرون يساهمون في تدعيم ثورة التحرير

تعتبر فدرالية فرنسا من أهم المنظمات السياسية التي شاركت في تحرير الوطن من الإحتلال الفرنسي. وقد تمركز النشاط السياسي للأحزاب السياسية وجبهة التحرير منذ بداية ثورة 1954 بفرنسا وذلك بسبب حرية التحرك والتعبير في داخل فرنسا واستفحال عمليات إضطهاد الوطنيين الجزائريين في داخل الجزائر. ولهذا اعتبرها بعض الكتاب بمثابة الولاية السابعة خلال الثورة التحريرية (أي بعد الولايات الستة بالجزائر)[2].

ولعل النقطة التي ينبغي التركيز عليها هنا هي أن المهاجرين الجزائريين في أوروبا قد كانوا يشتغلون ويحصلون على مرتبات بانتظام، ولذلك كان من السهل عليهم أن يدفعوا جزء من مرتباتهم بسخاء إلى الثورة الجزائرية. وقد كان نصيب كل مغترب يتقاضى مرتبا شهريا حوالي 3,000 فرنك قديم. أما التاجر فكان يرفع 5,000 فرنك[3]. وباختصار، فالاحصائيات تشير إلى أن 80٪ من ميزانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تأتي من الدعم المالي الذي يقدمه العمال المغتربون إلى الثورة[4].

---

(1). للمزيد من المعلومات حول دور "صوت الجزائر" راجع الكتاب القيم الذي كتبه السيد حسني عبد الكريم باللغة الفرنسية:

HASSANI Abdelkrim, Guérilla sans visage. Alger. O.P.U. 1988.

(2). Ali HAROUN, La 7e Wilaya: La guerre du F.L.N. en France, 1954-1962. Alger: Editions Rahma, 1992.

(3). Ibid; p. 307.

(4). Ibid; p. 307.

جدول تبرعات العمال المغتربين إلى الثورة الجزائرية 1958-1961

السنة	المدخول المالي (فرنك قديم)	المصروف (فرنك قديم)
1958	2,815,377,335	238,308,105
1959	5,071,919,925	645,668,399
1960	5,968,201,321	1,020,359,570
1961	2,578,269,997	469,825,337
المجموع	16,433,768,578	2,374,161,411

* Source : Ali Haroun, la 7è wilaya. Alger: Editions Rahma, 1992, pp. 492-493.

وبدون شك، فإن تمويل الثورة ماليا بما لا يقل عن 16 مليار فرنك قديم خلال أربع سنوات (1958 - 1961) يعطينا فكرة واضحة عن مساهمة العمال المغتربين في عمليات التحرير الوطني. أما المساهمة الحيوية الثانية للعمال المغتربين في نجاح ثورة الجزائر فإنها تتمثل في تصدي العمال الجزائريين لأنصار "الحركة الوطنية الجزائرية" الذين رفضوا العمل تحت لواء جبهة التحرير الوطني الجزائري. وبما أن فرنسا كانت هي القلعة الحصينة لأنصار مصالي، فإن قادة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا قد جندوا العمال الجزائريين ضد المنشقين أو الإنفصاليين وأجبروهم بالقوة على الإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني أو الإختفاء من المسرح السياسي. وبفضل العمل الفدائي والمظاهرات السياسية الرائعة، تمكن قادة جبهة التحرير بفرنسا من القضاء على فكرة القوة الثالثة ومحاولة فرنسا لاستعمال مبدأ "فرق تسد".

وفي الفترة الممتدة من نوفمبر 1954 إلى غاية منتصف 1956، كان يقود فدرالية فرنسا لجبهة التحرير مراد طربوش، بن سالم نور الدين، دوم احمد، غراس عبد الرحمن، الونشي صالح، ماضى محمد، السويسي عبد الكريم واحمد طالب الإبراهيمي. وبعد إلقاء القبض على مجموعة منهم والتحاق البعض منهم بالخارج بعد التعرف على أسمائهم من طرف الشرطة الفرنسية، تم تشكيل فدرالية ثانية في عام 1956 متكونة من : محمد لبجاوي، بوعزيز سعيد، الطيب بولحروف، احمد بومنجل، عدلاني قدور، منجي حسين، سويسى عبد الكريم ، احمد طالب، بن صيام يوسف، حسين المهداوي، وسعيد علي مبارك ابراهيمي. وفي منتصف 1957 وقع تغيير آخر في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير حيث تدعم العمل السياسي بعناصر جديدة ووجوه قديمة أمثال: بوداود عمر، بوعزيز سعيد، هارون علي، حربي محمد، قروج مسعود، عدلاني قدور ومنجي حسين.

وفي عام 1958 أصبحت فدرالية فرنسا تتشكل من مجموعة صغيرة من الثوريين أمثال: بوداود عمر، بوعزيز سعيد، هارون علي، عدلاني قدور وسويسي عبد الكريم. واستمرت هذه المجموعة في العمل الثوري بفرنسا لغاية حصول الجزائر على إستقلالها في عام 1962 . ونتيجة للمواقف البطولية للعمال المغتربين في خدمة وطنهم، قامت الشرطة الفرنسية بإلقاء القبض على 29,465 عامل مغترب في الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى 1960 . كما أستشهد منهم 2,792 عامل مغترب، وجرح منهم مالايقل عن 7,019 جزائري[1].

دور المنظمات الدولية في تقديم المساعدات للاجئين

من النتائج السلبية للحرب، إلتجاء عدد كبير من الجزائريين إلى تونس

(1). HAROUN, Op.Cit., p. 405.

والمغرب وذلك هروبا من القمع المسلط عليهم في مناطق الحدود مع البلدين المجاورين. ومن حسن حظ اللاجئين الجزائريين أنهم تلقوا مساعدات عربية وأجنبية خلال إقامتهم بتونس والمغرب. وحسب الإحصائيات الرسمية، فقد قامت بمساعدتهم 29 دولة و65 منظمة دولية وزودتهم بما قيمته 22 مليون دولار أمريكي[1]. وفي إطار ترحيلهم من تونس والمغرب إلى الجزائر بعد إتفاقيات "إفيان" تلقى اللاجئون الجزائريون مساعدات إضافية من المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة تقدر بـ 1,241,000 دولار أمريكي. وقد إستفاد من هذه المساعدات 181,400 لاجئ، منهم 120,000 عادوا إلى الجزائر من تونس و61,400 لاجئ من المغرب[2].

وحسب تقارير المنظمات الدولية، فقد جاءت هذه المساعدات من منظمات الصليب الأحمر الدولي، وجمعيات خيرية أمريكية وبريطانية، والمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة التي قدمت مساعدات معتبرة للاجئين الجزائريين سواء أثناء تواجدهم بتونس والمغرب أو بعد عودتهم إلى الجزائر في سنة 1962 . ومن الإجراءات الطبية التي إتخذتها بعض المنظمات الدولية أنها قامت بنقل ورشات خياطة للملابس ومراكز تدريب الشباب من تونس والمغرب إلى الجزائر غداة استقلال البلاد. لكن المشكل هو أن الحكومة الجزائرية كانت تبحث عن الأموال وليس الحصول على الملابس وبرامج التدريب الموجهة للاجئين. وباختصار، فإن المساعدات المالية التي تم تقديمها إلى اللاجئين الجزائريين خلال حرب التحرير يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

---

(1). Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés. New York: 1963, p. 9.

(2). Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés. New York: 1964, p. 13.

1 . من المحافظ السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة	7,487,624 دولار أمريكي
2 . تبرعات من الحكومات	6,640,005
3 . منظمات الصليب الأحمر و الهلال الأحمر	4,872,057
4 . تبرعات من منظمات خاصة [1]	3,204,198
المجموع	$ 22,158,884

كيفية عودة اللاجئين إلى وطنهم

بعد توصل الجزائر وفرنسا إلى إتفاق يوم 18 مارس 1962 بشأن إيقاف العمليات العسكرية وتشكيل حكومة إنتقالية، بدأ اللاجئون الجزائريون في تونس والمغرب يتهيأون للعودة إلى بلدهم. لكن المشكل العويص الذي واجه اللاجئين هو أن الفقرة الرابعة من إتفاقيات "إفيان" تنص على عدم جلاء القوات الفرنسية من مراكزها بالحدود إلى غاية يوم إجراء الإستفتاء الخاص بتقرير المصير، واللاجئون لا يمكنهم العودة إلى وطنهم إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة الإنتقالية التي تسير الجزائر في الفترة الممتدة من وقف إطلاق النار إلى يوم إعلان نتائج الإستفتاء.

وتحقيقا لهذا الهدف قامت الحكومة الإنتقالية التي يوجد مقرها بمدينة بومرداس بتشكيل لجنة جزائرية-فرنسية مشتركة وذلك بقصد تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وتمكينهم من الإندماج في الحياة الوطنية وإستئناف أعمالهم في الجزائر[2]. ونظرا لإقدام أعضاء "المنظمة السرية للجيش" على القيام

(1). Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés. New York: 1963, p. 9.

(2). بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات افيان** (ترجمة – لحسن زغدار ومحل العين جبايلي). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 89 .

بعمليات إرهابية ضد المواطنين الجزائريين بعد إتفاقيات "إفيان" فقد تأخرت عمليات نقل اللاجئين الجزائريين من تونس والمغرب إلى الجزائر. وبمجرد أن توصل أعضاء الحكومة الإنتقالية إلى إتفاق مع أعضاء "المنظمة السرية للجيش" في أفريل 1962، شرعت جمعيات الصليب الأحمر الدولي والمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في عمليات نقل اللاجئين وذلك بالتعاون مع الحكومة الإنتقالية في بومرداس واللجنة الجزائرية-الفرنسية المختلطة. وقد لعب الهلال الأحمر الجزائري دورا بارزا في عملية تسجيل اللاجئين وإعطاءهم بطاقات ووثائق تمكنهم من الحصول على مساعدات مادية من المسؤولين داخل الجزائر بعد عودتهم إلى أرض الوطن.

وبما أن المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة كانت لديها ميزانية معتبرة لمساعدة اللاجئين، فقد شرعت يوم 10 ماي 1962 في ترحيل اللاجئين الجزائريين من المغرب إلى وطنهم وذلك بعد تكليف 12 فرقة طبية بفحصهم والتأكد من سلامتهم من الأمراض. وقد جرت الفحوص الطبية في 15,000 خيمة أقيمت خصيصا لهذه الفحوص الطبية. واستمرت عمليات فحص اللاجيئين ونقلهم إلى الجزائر إلى غاية 25 جويلية 1962 . واستفاد من هذه المساعدة 61,400 لاجئ جزائري كانوا في أرض المغرب. أما بالنسبة للاجئين المتواجدين بتونس، فقد بدأت عملية فحصهم ونقلهم إلى الجزائر يوم 30 ماي 1962 واستمرت لغاية يوم 20 جويلية 1962 . وفي تلك الفترة القصيرة تم نقل 120,000 لاجئ جزائري إلى داخل الجزائر. وتفيد إحصائيات الأمم المتحدة أن هناك حوالي 200,000 لاجئ جزائري في كل من تونس والمغرب الذين تلقوا مساعدات طبية ومادية ووفرت لهم وسائل نقلهم إلى وطنهم. وكلفت هذه العمليات المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة ما لا يقل عن 1,241,000 دولار أمريكي[1]. ونستخلص من هذه الحقائق عن اللاجئين الذين عادوا إلى وطنهم من تونس والمغرب أن عودة 200,000 لاجئ

---

(1). Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés. New York: 1964, p. 13.

إلى وطنهم عن طريق المنظمات الجزائرية والدولية يعني أن هناك حوالي 100,000 لاجئ آخر قد عادوا إلى الجزائر بوسائلهم الخاصة. وكما هو معروف، فقد كان العدد الإجمالي للاجئين في تونس والمغرب يتراوح بين 300,000 و 350,000 لاجئ جزائري. وحسبما صرح لنا أحد اللاجئين السابقين في تونس أن الذين عادوا بوسائلهم الخاصة وبسرعة كانوا متشوقين لمعرفة أخبار أقاربهم وعائلاتهم ومصير أملاكهم بداخل الجزائر[1].

والحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين قد عادوا إلى الجزائر قبل أول نوفمر 1962 وهو اليوم الذي جرت فيه الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير في الجزائر وذلك بقصد المشاركة في تلك الىالإنتخابات والتصويت لصالح إستقلال الجزائر. وتدخل هذه في إستراتجية جبهة التحرير الوطني الجزائري الرامية لتجنيد الجزائريين وتصويتهم جماعيا للإستقلال التام. وبفضل هذه الإستراتجية الناجحة، تمكن اللاجئون مثل بقية سكان الجزائر، أن يؤثروا في نتيجة الإنتخابات حيث صوت 6,000,000 ناخب في عملية إجراء الإستفتاء، منهم 5,971,581 مصوت بنعم للإستقلال التام للجزائر، و 16,534 ناخب ضد ذلك[2].

وللتاريخ ينبغي أن نسجل هنا أن اللجان المشرفة على تنقل اللاجئين من تونس والمغرب قد واجهت صعوبات كبيرة في توفير وسائل المواصلات للاجئين لأن هذه العمليات تتطلب أموالا كثيرة. لكن بفضل التعاون بين اللجان المشرفة على إعادة اللاجئين إلى وطنهم وقسم المواصلات والنقل بجيش التحرير الوطني الجزائري، عاد اللاجئون إلى الجزائر في سيارات وشاحنات جيش التحرير. وبذلك وصل عدد كبير من اللاجئين إلى الجزائر بسرعة وفي وقت قصير جداً.

---

(1). محمد بن علي قبائلي في حديث أجراه معه المؤلف يوم الأربعاء 24 اكتوبر 1990 بمدينة سيدي فرج، ولاية سوق أهراس.

(2). Pierre MONTAGNON, **La guerre d'Algérie**. Paris: Pygmalion/Gerard WATELET, 1984, p. 400.

الحياة الصعبة للاجئين بعد عودتهم

في دراسة عن اللاجئين قام بها المؤلف في ولاية سوق أهراس في أكتوبر 1990، إتضح للكاتب أن معظم اللاجئين عادوا إلى وطنهم سنة 1962 ليجدوا منازلهم قد هدمت والبحث عن عمل تعتبر عملية صعبة للغاية، ولذلك إضطر معظم اللاجئين لطلب مساعدات من أقاربهم وأصدقائهم لتمكينهم من الحصول على القوت اليومي واستضافتهم حتى يعثروا على السكن الملائم لهم .

وفي إستجوابات مع اللاجئين في ولاية سوق أهراس لاحظ الكاتب أن معظم اللاجئين قد أستأنفوا الحياة العادية في الجزائر بفضل :

1. الأموال التي سلمت إليهم بعد عودتهم من الأفراد الذين كانوا يتصرفون في محلاتهم أو مزارعهم أو أملاك أخرى خلال فترة بعدهم عن أرض الوطن.

2. النقود التي جلبوها معهم من الخارج (بالنسبة لبعض الفئات).

3. المساعدات المالية القادمة من العمال المهاجرين في فرنسا أو بعض الأقارب بالجزائر.

4. بيع الأراضي أو تأجيرها لفلاحين حتى يحصلوا على أموال ويشتروا ما يحتاجون من غذاء وألبسة ودفع أثمان إيجار مساكنهم[1].

(1). Ammar BOUHOUCHE, "The Return and Reintegration of The Algerian Refugees Following the Independence of Algeria" **Annales de l'Université d'Alger, No5, 1990-1991**, pp. 91-110.

الفصل الخامس والعشرون

خصائص الثورة الجزائرية
مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين

شهد العالم في القرن العشرين عدة إنتفاضات ثورية في مختلف القارات، نتج عنها تغيير مجرى التاريخ في البلدان التي حدثت بها هذه الثورات حيث أطاحت هذه الإنتقاضات الشعبية بالأنظمة السياسية الفاسدة وقامت بدلا منها أنظمة ثورية جديدة. ونتيجة لهذه الإنتفاضات برزت قوة إجتماعية جديدة وذلك بصفتها مجموعة من الآراء تعبر عن المطامح الإنسانية للجماعات البشرية التي تسعى للتخلص من الأزمات السياسية والإقتصادية التي تتخبط فيها واستبدالها بنظام جديد يستجيب لرغبات الجماهير المتطلعة لحياة أفضل. وفي العادة تكون هذه الآراء مجسمة لأهداف الجماعات البشرية وموحدة للجهود المشتركة التي تبذلها المنظمات الوطنية والأحزاب بقصد إدخال تغييرات جديدة على الأنظمة السياسية الموجودة حتى يمكن ردع قوة الشر والطغيان المهيمنة على كل شيئ بأي بلد. وفي الغالب تبرز هذه الأفكار الثورية في غمار الأزمات وتتحمس لها العناصر المتطلعة لحياة أفضل وذلك بارتكاز قادة الحركات الثورية على هذا التيار الثوري الذي تقبله الجماهير الشعبية، وبذلك يحول القادة الثوريون ذلك التأييد إلى إيديولوجية سياسية معبرة عن مطامح الجماهير الشعبية وهادفة إلى تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية في الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية. ونتيجة لذلك تتحول تلك الإديولوجية إلى قوة إجتماعية قادرة على فرض قيمها وأساليبها الثورية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع الإجتماعية وإستبدالها بأوضاع جديدة تحل محل الأنظمة البالية.

ونستخلص من كل ما تقدم أن الأفكار السياسية التي تتحول إلى مذاهب وإيديولوجيات وطنية تحمل في طياتها كافة مظاهر الحياة الروحية والقيم الوطنية والإستراتيجية الجديدة لتغيير أهداف المجتمع و أوضاعه. وإذا سرت فكرة في أوساط جماعة فسرعان ما توحد أشتاتها وتشد أزرها وتمكن بنيانها، فيقودها إيمانها إلى مجابهة عظائم الأمور بعزم لا يفل[1].

وعليه، فالقوة السياسية لأي تنظيم تنبع في الأساس من العمل الوطني المشترك الذي يخدم المصلحة العليا للوطن. والمذهب السياسي ما هو الا تجسيد للعمل الوطني. وهذا العمل يرتكز بطبيعة الحال، على المذهب السياسي وذلك لتمكين القادة الوطنيين من تعبئة الجماهير وتوجيه طاقات الأفراد المناضلين نحو الأعمال المفيدة للأمة ككل والهادفة لتحقيق حياة أفضل وتلاحما وطنيا قويا. ولهذا إرتكز قادة جميع الثورات على مذاهب سياسية لخدمة وطنهم وتحرير بلدانهم من الفساد والإنحلال السياسي وحماية تراثهم الوطني وشخصيتهم الوطنية من الذوبان والإندثار. ولعل هذا ماكان يخامر أذهان القادة الأوائل في الإسلام الذين أدركوا منذ البداية أن وجود قبائل عربية وإسلامية متناحرة ومتصادمة لايجدي نفعا ولا يحقق أية قوة ومكانة مرموقة للمسلمين والعرب الا بالتركيز على الإسلام الذي أضحى القوة الفكرية التى إستطاع بواسطتها العرب أن يؤثرون تأثيرا إيجابيا وينشروا لغتهم وثقافتهم في رقعة كبيرة من أراضي آسيا وإفريقيا وأروبا. فبمجيئ الإسلام ظهرت قوة اجتماعية متماسكة إستطاعت أن تغير مجرى الأمور في التاريخ وتخلق إلتحاما أو تماسكا عربيا كان ضائعا في الجاهلية وفي عهد التمزق القبلي[2]. وماقلناه عن المذهب الإسلامي ينطبق أيضا عن الديانة المسيحية حيث نجد أن البولونيين قد اعتنقوا

---

(1). فؤاد محمد شبل الفكر السياسي: دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص 26 .

(2). عزيز السيد جاسم، موضوعات عن الثقافة والثورة. بيروت: دار الطليعة، 1972، ص 188-220 .

الكاثوليكية ليحموا أنفسهم من الضياع والذوبان في الأمبراطورية الروسية الأرثدوكسية. ونفس الشيئ يمكن أن يقال عن المذهب الإشتراكي الذي أعتمد عليه المثقفون الروس لكي يتخلصوا من النظام الإقطاعي ومحاولة اللحاق بالغرب في ميدان التصنيع والتفوق عليه في الميدان التكنولوجي. ونفس المنهج سار عليه الجزائريون عندما إستعانوا بالاسلام وباللغة العربية والشخصية والقيم الوطنية كمعتقدات أساسية للحفاظ على الذاتية الوطنية.

ومن هذا المنطلق، فإن إيديولوجية الثورة الجزائرية كانت إحدى الوسائل التي إرتكز عليها قادة التحريرالوطني لكي يوحدوا كلمة الشعب الجزائري، ويهيئوا الوسط الإجتماعي الصالح لنجاح الفكر الثوري المضاد للسياسة الإستعمارية بالبلاد، ويتجند الجميع لخوض معارك المصير المشترك واسترداد السيادة والكرامة للوطن. وقد إستعانت جبهة التحرير بهذه النظريات الثورية التي تشتمل على أساليب ذات فعالية كبيرة لتغيير الأوضاع السائدة قبل أول نوفمبر 1954، وذلك لكي تتمكن الجبهة من إستبدال القوانين الوضعية المعدة لخدمة أغراض الأجانب بقوانين جديدة تكفل العدالة والتقدم والإرتقاء للمجتمع الجزائري الذي إنغرست في أذهان أبنائه هذه الأفكار الثورية. وبفضل تلك المجموعة من القواعد والإجراءات الثورية التي تضمنتها مواثيق الجبهة وإيديولوجيتها التي حددت معالم الطريق في الحاضر والستقبل وكيفية تنظيم المجتمع الجزائري، واكتسبت القيادة السياسية للجبهة قوتها وحقها في تنظيم القوة الشعبية وتوزيع تلك القوة وإستخدامها لصالح الشعب. وبذلك تجسمت السلطة الوطنية وأصبحت القوة أكثر دواما وتحظى بثقة جميع المواطنين الذين أصبحوا يشعرون أن إيديولوجية الجبهة تحولت إلى سلطة ملزمة، وهي تستحق الولاء والمساندة التامة لأنها تجسم مصالح الجماعات المتطلعة لحياة أفضل وتستجيب لرغباتهم في التخلص من غلاة الإستعمار وتقليص نفوذهم السياسي والإقتصادي بالبلاد.

الضغوط الإستعمارية تولد الإنفجار

إن ثورة الجزائر في عام 1954 ليست إنقلابا ضد نظام وطني بورجوازي مثل الثورة السوفياتية أو الصينية أو الكوبية، وإنما هي ثورة شعبية ضد الغزاة الأجانب الذين جاؤوا من مختلف البلدان والجنسيات للإقامة في الجزائر والاستيلاء على خيراتها وتسليط جميع أنواع الإضطهاد ضد سكان هذا البلد. وخلافا لجميع أنواع الجاليات الموجودة بأي بلد تم إستعماره من طرف القوات الأجنبية، فإن المعمرين الأجانب بالجزائر قد إعتبروا أنفسهم متفوفين عرقيا وحضاريا وفكريا عن الجزائريين. ولذلك، كانت خطتهم تقتضي بأن تكون العلاقات الموجودة بين المعمرين الوافدين إلى الجزائر وأبناء البلد الأصليين، دائما علاقة سيد بعبيده، أو علاقة أسياد بأناس محرومين من السلطة والنفوذ والثروة. وفي حالة شعور هؤلاء الوافدين إلى الجزائر بالضعف كانوا يستنجدون بالنواب الفرنسيين في باريس، ويقوموا بالمناورات والمراوغات التي تبقي الجزائريين باستمرار تحت قبضتهم. ولعل هذه الاستراتجية توضح لنا أسباب إستنجاد فرنسا نفسها بالحلف الأطلسي وقواته الهائلة لمحاربة الشيوعية الدولية وإبعاد الإتحاد السوفياتي وحلفائه من منطقة شمال إفريقيا.

والمشكل الأساسي بالنسبة للجزائر هو أن عقلية المعمرين الأجانب كانت عقلية متخلفة لأنهم تعودوا على المناورات البرلمانية والضغوط السياسية والمناورات التي تجري خلف الكواليس. وكان يخيل اليهم أنه من الصعب على الجزائريين المضطهدين أن يقوموا بشن حرب استنزاف وينهكوا قوى فرنسا. وإذا حاول الثوار أن يجلبوا السكان إلى جانب الثورة فبإمكان فرنسا أن تقضي على قيادتهم وتزيلهم مع إيديولوجتهم الثورية من الوجود. والأوروبيون المقيمون بالجزائر كانوا قد إنطلقوا من فكرة وهي أن الجزائر مفتوحة لأية قوة أجنبية قادرة على إخضاع سكان هذه المنطقة لسلطتها، أي أن هذه الناحية من شمال إفريقيا عبارة عن منطقة تتدوال على حكمها القوات الإستعمارية الغازية وسكانها

يتحولون أتوماتكيا إلى رعايا تلك الدولة المستعمِرة. وإنطلاقا من هذه الحقيقة كان دور الإدارة الإستعمارية يتمثل في التحكم في السكان الجزائريين وليس تقديم الخدمات لهم[1]. وهذه النظرة إلى الجزائريين من طرف الأوروبيين تعطينا الآن فكرة واضحة عن حتمية الصراع المحتدم بين جميع أبناء الجزائر والغزاة الذين يعتبرون البلاد عبارة عن أرض مفتوحة لمن يريد أن يحصل على ثروة أو يقيم إمبراطورية لنفسه أو يفرض الهيمنة الأروبية على أبناء شمال افريقيا. وكما قال أحد الفرنسيين ذات يوم فالمسلمون لا يرغبون في أي شيئ ولديهم كل ما يحتاجون. والفرنسيون لسيت لديهم رغبة أو نية لتقاسم إمتيازاتهم أو سلطتهم مع أجناس يرغبون في أن ينزلوا بنا إلى درجة سفلى[2].

ونتجة لهذه العقلية والإتجاه الامبريالي، وإصرار الاقلية الاروبية على إبقاء أغلبية الجزائريين تحت قبضتها بحيث تحافظ على جميع إمتيازاتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فقد تولد الإحباط في نفوس جميع الجزائريين وأصبح كل فرد يسعى بطريقته الخاصة لتأليب الجماعات الأخرى ضد الوجود الأروبي والدعوة للإعتماد على المواجهة والعنف والقيام بثورة عارمة تعيد للإنسان الجزائري إعتباره في بلده وتحرره من قوى الشر والطغيان.

وقد إستفحل الوضع في نهاية القرن التاسع عشر، وبالتحديد يوم 1898/8/23 حيث تمكن المستوطنون الفرنسيون بالجزائر من الحصول على 6 مقاعد بالجمعية الفرنسية لتمثيلهم فيها، و 3 مقاعد في مجلس الشيوخ وذلك للدفاع عن مصالهم الإقتصادية ونفوذهم السياسي بالجزائر. وفي يوم 16 ديسمبر 1900 تقرر تخفيف نفوذ البيروقراطية الفرنسية بالجزائر وذلك بإنشاء المجلس النيابي الإقتصادي الجزائري المتكون من 48 مستوطن أروبي، و 21 مواطن مسلم يعيشون في الأراضي الخاضعة للسيطرة المدنية، (6 يمثلون أبناء

(1). John DUNN, Modern Revolutions. Cambridge University Press, 1972, p. 6.
(2). Charles-Robert AGERON, Les Algériens Musulmans et la France: 1871-1919. Paris: P.U.F., 1968, p. 44.

الجزائر الذين يقيمون في القطاع التابع للحكم العسكري، و 6 يمثلون سكان القبائل الكبرى) . أما الحاكم العام فكان يقوم بتعيين بقية النواب الذين يعتبرون أصدقاء لفرنسا ولإدارتها في الجزائر(1). وعن طريق هذا المجلس الذي كان بمثابة برلمان صغير داخل البرلمان الفرنسي الكبير تمكنت الجالية الأروبية في الجزائر من التشريع وإصدار القوانين التي تحمي مصالحها الخاصة وإخضاع أبناء البلد الأصليين إلى الأمر الواقع المتمثل في وجود سلطة سياسية داخلية. وبفضل هذه السلطة التشريعية المحلية تمكنت الجالية الأروبية من التخلص من قيود باريس والحكام العسكريين بالجزائر.

وهكذا مست الإجراءات التعسفية المتخذة من طرف الأروبيين الحاقدين على الجزائريين جيمع المواطنين المسلمين المتواجدين في مختلف القطاعات الإجتماعية والثقافية والزراعية والسياسية، أي لم يسلم من هذه الإجراءات أي أحد من أبناء البلد الأصليين. وانطلاقا من هذه الحقيقة، بدأ رواد الحركة الوطنية الجزائرية يعملون بتكاثف ويبحثون عن مخرج للأزمات التي يواجهونها في بلدهم، وشرعوا في تنظيم أنفسهم لإبلاغ مطالبهم إلى المسؤولين الفرنسيين في باريس. وفي حالة ماإذا لم تجد مطالبهم آذانا صاغية، يتعين عليهم آنذاك أن يخوضوا معارك ثورية بالسلاح ضد الجالية الأروبية التي تطاردهم في بلدهم وتغلق الأبواب في وجوههم. وكانت الدوافع المشتركة لجميع الجزائريين لتوحيد الصف ضد خصمهم المشترك تتمثل في التخلص من الإجراءات والقوانين التعسفية التي كانت مسلطة على جميع أبناء الشعب الجزائري. أما الغاية من هذا التلاحم الوطني فهي تحرير الإنسان والأرض في الجزائر عن طريق القوة والعنف. هذا هو الهدف الأساسي للجميع بالنسية للمدى البعيد. أما بالنسبة للمدى القصير أو المرحلة الأولى للعمل الثوري، فقد كانت خطة الثوريين تقتضي المطالبة بالمشاركة في الحكم والتوظيف والتمثيل النيابي. كما

---

(1). عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 87-88 .

ارتأى المناضلون الجزائريون ضرورة مقاومة الضغوط الفرنسية و المحاولات الرامية لمسخ الشخصية الجزائرية وإظهار إمتعاضهم وإستيائهم من القوانين المجحفة التي تضر بالجزائريين والتي تمثلت في :

1. فرض الخدمة العسكرية (سنة 1912) بدون الحصول على الحقوق الأساسية.

2. إستيلاء المعمرين الأروبيين على الاموال والاراضي التابعة للحبُس.

3. خلق عقبات في وجه الجمعيات الثقافية التي أنشئت بقصد المحافظة على الثقافة الإسلامية العربية بالجزائر خاصة وأنه لم يعد للمدارس الحرة مصدر لتمويلها.

4. احلال قضاة السلام الفرنسيين محل القضاة المسلمين الذين يتبعون الشريعة الإسلامية.

5. إجبار الأبناء الأصليين على تسجيل أراضيهم وإلقاء القبض على الأفراد الذين إحتجوا على هذا الإجراء.

6. مضايقة الأشخاص الذين يطلبون التصريح لهم من طرف المسؤولين الفرنسيين بالتنقل من مكان إلى آخر.

7. إقامة محاكم إستثنائية لفرض عقوبات صارمة.

8. فرض ضرائب تصاعدية على أبناء البلد الاصليين تعرف باسم "الضرائب العربية".

9. إنعدام أي تمثيل سياسي عادل.

10. إنتشار الأمية بين الجزائريين وصعوبة الحصول على وظائف عالية.

11. الإحجام عن تصنيع الجزائر حتى تبقى هذه الأخيرة تابعة للإقتصاد الفرنسي.

12. تضاؤل فرص العمل وتشبع القطاع الزراعي الذي لم يعد قادرا على إستيعاب الطاقات البشرية المتوفرة بكثرة.

13. عدم إستفادة الجزائريين من القروض والإعانات المالية المخصصة للتنمية الزراعية.

14. تطبيق قوانين إستثنائية على الجزائريين وعدم تطبيق معظم القوانين الفرنسية على أبناء البلد الأصليين إلا بعد موافقة الحاكم العام بالجزائر.

15. القضاء على نشاط المنظمات التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري[1].

لقد أتيت على ذكر هذه القرارات التعسفية ضد الجزائريين أيام الإحتلال لكي أوضح أنها كانت تمس بجميع الأفراد والجماعات، وتضرر الجميع منها، وذلك ساعد في تنظيم جبهة مشتركة لتحرير الإنسان والأرض من مظالم الجالية الأروبية المهيمنة على كل شيئ بالجزائر.وما يمكن أن نستخلصه من هذه الظاهرة هو أن الأروبيين كانوا يحاربون فكرة وجود أي تنظيم محلي قوي يساهم في تنمية البلاد وتقويتها لأن وجود منظمات تعليمية يساعد على خلق وعي ويقظة الرأي العام الجزائري، ووجود أموال وثروة إقتصادية في يد أبناء الجزائر يقود إلى مساهمتهم في إنتعاش الإقتصاد الجزائري ومنافسة البضائع الفرنسية، وبالتالي بروز شخصيات جزائرية قوية في الساحة السياسية الداخلية.

خصائص ثورة التحرير الجزائرية

إذا كانت إستراتيجية المستوطنين الأروبيين بالجزائر هي التحكم في أوضاع الجزائريين وإخضاعهم للنفوذ الفرنسي والقضاء على الشخصية الجزائرية، فإن هذه الإستراتيجية كانت خاطئة، إذ أن هذه التصرفات الخاطئة

---

(1). Charles-Robert AGERON, "L'émigration des Musulmans Algériens et l'éxode de Tlemcen: 1830-1911". Annales Economiques Sociétés Civilisations, Vol. 22 No5 (Septembre-Octobre) 1967, p. 1063.

هي التي خلقت القاعدة الأساسية والأرضية المشتركة لجميع الجزائريين الذين أصبحت عندهم قناعة جماعية أن مصيرهم يتوقف على وجود جبهة مشتركة هدفها الأساسي هو سحق العدو المشترك. ولتحقيق هذا الهدف تمت دعوة جميع الجزائريين الذين يهمهم زوال النظام الإستعماري وذلك بغض النظر عن إتجاهاتهم السياسية ومكانتهم الإجتماعية. فالظروف الصعبة التي أصبحت تمر بها الجزائر لم تعد تسمح بوجود شيئ إسمه التعصب والتعلق برأي زعيم سياسي معين، ولابد أن تكون الإيديولوجية الثورية للجزائر المقاتلة هي التي تتضمن التراث المشترك لجيمع المواطنين الجزائريين، وجبهة التحرير التي برزت إلى الوجود في عام 1954 هي المنظمة الوطنية الوحيدة التي إستقطبت جميع الإتجاهات، والبوتقة التي إنصهرت فيها جميع الفئات والهيئات السياسية المتواجدة بالبلاد[1].

وباختصار، فإن الثورة قد فتحت الأبواب أمام جميع الجزائريين وأعطتهم الفرصة لكي ينالوا حقوقهم، وأزالت من أذهانهم عقدة العجز والتخوف من قوة فرنسا وأسلحتها الجهنمية. وتميزت هذه الثورة بخصائص وإستراتجيات نابعة من ظروف الجزائر وطبيعة الشخصية الجزائرية. وهذه الخصائص أو المميزات الواضحة لمعالم الثورة الجزائرية تتمثل في أنها :

1- **ثورة جماهيرية** ولم تكن مسيرة أو موجهة من طرف زعيم واحد أو تهدف إلىتحقيق مطامح فئة إجتماعية أو سياسية في نطاق معين، وهي في هذا تختلف عن الثورات الصينية واليوغوسلافية والسوفياتية والكوبية التي كان يتم توجيهها من طرف قيادات حزبية ذات ايديولوجية سياسية يغلب على قيادتها الطابع الفردي.

2- **ثورة ذات عقيدة إسلامية**، فدخول الإسلام إلى الجزائر كان عامل وحدة وجلب عقيدة ساهمت في توحيد السلوك والإتجاهات، ولغة وحدت

(1). عمار اوزقان، الجهاد الافضل. بيروت: دار الطليعة 1962، ص 134 .

التفكير والشعور. وبمعنى آخر، فالعقيدة الإسلامية خلقت حضارة عربية-إسلامية كاملة مكنت الجزائريين من الإلتفاف حولها حتى صاروا أقوياء متماسكين. فالإسلام الذي يجسم القيم العليا للشعب الجزائري ساهم في حماية الشخصية الوطنية من الذوبان في الشخصية الأوروبية وحفظ للشعب الجزائري كيانه وشخصيته ومقومات هذه الشخصية. فالإسلام كان مشعل الثورة مبادءة كما قال أحد المؤرخين. فإنه لو لا الدعوة إلى الإسلام والإلتفاف حول هذه العقيدة وتعاليمه القيمة التي تدعوا إلى مقاومة الإستعمار باسم الإيمان والجهاد في سبيل الله والوطن لكان في الإمكان ذوبان السكان المحليين المتخلفين في مجتمع الأوروبيين المتقدمين[1]. وهذه الخاصة غير موجود في الثورات الكبرى مثل الثورة السوفياتية أو الصينية أو الفتنامية أو الكوبية.

3- ثورة قامت على أساس قيادة مشتركة وعمل جماعي، فالمسؤولية في الثورة الجزائرية كانت تسند لكل شخص أثبت تفانيه وإخلاصه وتضحيته من أجل نجاح الكفاح المسلح. وفي هذا الإطار يجدر بنا أن نشير إلى أن جبهة التحرير هي الحركة الثورية الوحيدة التي إستطاعت أن تجلب إلى صفها الأحزاب الرئيسية بالبلاد التي قبلت بحل نفسها والإنضمام إلى حركة ثورية تجسم آمال الجماهير وتعتمد على العمل الجماعي كوسيلة للنظام وقهر العدو المشترك. فالتخلي عن الحزبية والإنضمام إلىالقيادة الجماعية للجبهة كانت عملية فريدة من نوعها. أما في معظم الثورات الأخرى، فإن الأحزاب اليمينية اوالمحافظة كانت قد دخلت في حروب مدنية ضد الأحزاب الثورية.

4- ثورة قادتها عناصر وطنية تنتمي إلى الفلاحين والعمال، ولا تنتمي إلى نخبة المثقفين أو البرجوازيين الثائرين على الفساد السياسي للبرجوازية الوطنية بالبلاد. ففي الجزائر كان العمل الثوري قد سبق التنظير السياسي حيث أن قادة الثورة كانوا من الوطنيين المتشبعين بفكرة الثورة على الظلم والإضطهاد

(1). محمد شيت خطاب، المغرب العربي، بيروت: دار الفكر، 1984، ص 346-347 .

تحت النظام الإستعماري. أما المثقفون القليلون الذين صعدوا إلى مركز القيادة في الثورة فقد إنضموا إليها إنضماما بعد أن رأوا فعالية وسلامة إتجاه التيار الثوري[1].

5- **ثورة ضد الإحتلال الأجنبي**، وبالتالي فهي ثورة ضد قوة أجنبية تعتبر الجزائر جزءا لايتجزأمن أراضيها. ولهذا، فإن ثورة الجزائر تختلف عن الثورات السوفياتية والصينية والكوبية والإيرانية التي كانت كلها ثورات ضد الحكم البورجوازي الرأسمالي الوطني. ولعل هذه الظاهرة تكون قد ساهمت وساعدت على توحيد صف الجزائريين ضد الغزاة الأجانب لأن الإختيار لم يكن بين مواطنين معتدلين يتعاونون مع الأجانب وبين مواطنين ثوريين مثلما كان في معظم الثورات، وإنما كان الإختيار في الجزائر بين ثوار وطنيين وبين محتلين أجانب قدموا من أروبا لتسليط القمع والإرهاب على جميع الجزائريين.

6- **ثورة جاءت لتعيد الإعتبار لكل الفئات الوطنية وتخلق قوات** اقتصادية وإجتماعية جزائرية جديدة بحيث تنال كل فئة أو طبقة حقها ونصيبها في اقتسام الثورة والنفوذ والتحكم في مجرى الأمور. وبكلمة أخرى، فإن الثورة الجزائرية قد أيقظت في الملايين من الناس المحرومين والمعذبين في الأرض آمالا وطموحات لم يكونوا يعرفونها من قبل أو على الأقل لم يكونوا يشعرون أنه في إمكانهم نيلها. وبتعبير آخر، فإن الثورة فرضت تكيفا جديدا للأفكار والأوضاع في الجزائر بما يتفق والاهداف التي تضمنتها مواثيق الجبهة وكانت النتيجة في نهاية الأمر التخلي عن خرافة قوة العدو التي لا تقهر وإزالة عقدة العجز عن مواجهة العدو والتفوق عليه وجبره على الرضوخ للمطالب الشرعية. وهذا الوضع يختلف عن أوضاع الثورات الأخرى التي كانت تسعى لتغيير الأوضاع لصالح فئة المحرومين من طبقة معينة وتحديد سلطات البورجوازيين والأثرياء المتواطئون مع الفئات الحاكمة.

---

(1). ابو القاسم سعد الله، ابحاث وآراء في تاريخ الجزائر (الطبعة الثانية). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 48-49 .

7- ثورة للتخلص من التبعية الأجنبية في الميادين السياسة والإقتصادية، وهذه خاصية تشترك فيها الجزائر مع معظم الثورات التي حصلت في القرن العشرين. وكما لايخفى على أي قارئ لتاريخ الثورات، فإن الثوريين السوفياتيين واليوغسلافيين والصنيين و الكوبيين والجزائريين كانوا يناضلون جميعا من أجل تحرير بلدانهم من المجموعات السياسية والإقتصادية المتواجدة ببلدانهم والتي كانت تتعامل مع أصحاب رؤوس الأموال الأجانب الذين كان همهم الوحيد هو إستثمار أموالهم والحصول على أرباح خيالية وإبقاء الدول الفقيرة خاضعة لنفوذهم السياسي والمالي. ومعنى هذا أن الثوريين كانوا يدركون أن تقدم بلدانهم مستحيل في ظل وجود رؤوس أموال أجنبية لا تستعمل من أجل خلق تنمية صناعية حقيقية وإنما تستعمل من أجل إبقاء التحكم في مسار التنمية وتدعيم الخونة الذين يتعاونون مع أسيادهم الأجانب. ولهذا كانت الثورات كلها تدعوا إلى خلق مؤسسات إقتصادية وطنية قادرة على إستثمار الثروات المحلية وتوجيه تلك المؤسسات من طرف عناصر محلية متشبعة بالروح الوطنية[1].

8- ثورة قامت على أساس وجود سلطة مركزية صارمة، وهذه الخاصية جعلت ثورة 1954 مختلفة عن بقية الإنتفاضات التي وقعت في الجزائر منذ 1830 لأن الإستعمار الفرنسي تمكن من محاصرة أية منطقة تقع بها الإنتفاضة ويقضي عليها. وبفضل التنسيق والتعاون والتخطيط الإستراتجي للثورة في عام 1954 إستطاعت الثورة الجزائرية أن تخلق التوازن الوطني وتجند جميع المواطنين (بغض النظر عن العرق أو اللغة التي يتكلمونها) لكي يتعاونوا جيمعا من أجل المصلحة المشتركة ويمنعوا الإستعمار من إلحاق أي ضرر بأية منطقة. فإذا تجرأ الإستعمار على حشد قوته في أية ناحية لضرب منطقة معينة، تقوم مجموعة أخرى من الثوار بضربه في مناطق أخرى حتى يخف الضغط على المناطق المحاصرة أو المتضررة من ضربات القوات الإستعمارية. وهكذا

---

(1). Milvan DJILAS, The new class, New York: Praeger, 1958, p. 16.

برزت فعالية السلطة المركزية لجبهة التحرير واستحال على العدو أن ينجح في سياسة "فرق تسد" أوخلق قوة ثالثة مضادة للثورة.

9- ثورة ضد التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لكل بلد، وهذه الحقيقة معروفة عن ثورة الجزائر لأننا مازلنا إلى يومنا هذا ننادي بتقرير المصير لكل الشعوب المضطهدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد. فبفضل التعلق بهذا المبدأ والإلتزام به، إستطاعت ثورة الجزائر أن تزيل بعض الخرافات والتمويهات مثل إرسال أسلحة الحلف الإطلسي إلى الجزائر لمحاربة الثوار بدعوى محاربة الشيوعية الدولية، وكذلك إبطال حجة فرنسا الموجودة بأروبا بأن الجزائر الموجودة في إفريقيا جزء لا يتجزأ من أراضيها ولا ينبغي عرض قضيتها على الأمم المتحدة. وقد بلغ الأمر بفرنسا وبريطانيا أن تقوما بهجوم على مصر في عام 1956 وذلك بسبب إقدام مصر العربية على تقديم يد المساعدة للثوار الجزائريين لأن ذلك يعتبر في نظر فرنسا تدخلا في شؤونها الداخلية. لكن المقاومة الشعبية في الجزائر ومصر وعدم موافقة الدول الصديقة والشقيقة على سياسة التدخل في الشؤون الداخلية سواء بالنسبة للجزائر التي هي عربية أو مصر التي تساند بلدا عربيا شقيقا، ساهما في إفشال سياسة تدخل الدول العظمى في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة.

10- الثورة تقيم علاقات إجتماعية جديدة، ونقصد بذلك ان الجزائر كان يتم تسييرها من اروبا (وبالتدقيق من باريس)، وبالداخل كان الفرنسيون يتحكمون في المدن الكبرى وعملاؤهم القياد (الذين يأتمرون بأوامر قادة الجالية الفرنسية بالمدن) كانوا يحكمون الريف الجزائري. وعليه كانت مراكز القوى الثلاثة تسعى للمحافظة على إمتيازاتها، والجزائريون غير المتواطئون مع قوات الإحتلال كانوا يعيشون على الهامش. وبفضل قيام الثورة وقعت تغيرات إجتماعية وتوطدت العلاقات بين المواطنين وذابت تلك الفوارق المصطنعة بحيث أصبحت القيادة الثورية تسعى لتقديم الخدمات للجميع وليس التحكم في المواطنين وإستغلالهم مثلما كانت تفعل الإدارة الإستعمارية في السابق.

وباختصار شديد، فإن ثورة الجزائر إمتازت بمقدرتها على الإعتماد على نضال أبنائها في الداخل والخارج والإستعانة بالأشقاء العرب والأصدقاء لدعمها وتمكينها من الانتصار على الدخلاء الأجانب. كما أن ثورة الجزائر قد إستطاعت بفضل الله وفضل الرجال المخلصين أن تصمد وتقضي في النهاية على النظام البيروقراطي المناهض لها في فرنسا ذاتها. فقد كانت الأحزاب السياسية تتلاعب فيما بينها وتتآمر ضد ثورة الجزائر، حيث كان يحق للنواب الفرنسيين في عهد الجمهورية الرابعة أن يطيحوا بأية حكومة فرنسية تحاول أن تتفاوض مع جبهة التحرير وتعترف بها، وذلك بدون أن يفقد أولئك النواب مقاعدهم النيابية في الجمعية الوطنية الفرنسية. لكن تصميم الجزائريين على إستعادة حريتهم وإستقلال بلدهم، خلق أزمات سياسية وإقتصادية في فرنسا نفسها، الشيء الذي نتج عنه خضوع فرنسا للأمر الواقع تحت ضغوط جبهة التحرير، والتخلص من الجمهورية الرابعة وإستبدال ذلك النظام البائد بالجمهورية الخامسة. وهكذا أصبح النائب الفرنسي في العهد الجديد يفقد مقعده في البرلمان إن هو أقدم على إسقاط الحكومة. فسقوط الحكومة في الجمهورية الخامسة يعني سقوط البرلمان وحله، ثم إجراء إنتخابات جديدة قد ينجح فيها النائب وقد يفشل.

الحسابات الخاطئة في إستراتيجية الأوروبيين

لقد تكلمنا عن خصائص الثورة الجزائرية وإستراتيجيتها لتحرير الإنسان والبلاد من الهيمنة الأجنبية. والآن يجدر بنا أن نشير، ولو باختصار، إلى خطط الجالية الفرنسية في الجزائر ونظرة قادتها إلى كيفية إخماد الثورة ومعاقبة قادتها. فمن جملة التصورات التي كانت تجول بأذهانهم نخص بالذكر النقاط التالية:

1. أن إيديولوجية الثورة مستوحاة من الخارج، أي أن جمال عبد الناصر وقادة العالم العربي هم الذين حرضوا قادة الجبهة على القيام بالثورة وطرد فرنسا

من شمال إفريقيا. ولهذا ينبغي القضاء على هذه العناصر الوطنية التي تعتنق إيديولوجية معينة وتطمح للوصول إلى السلطة والإستيلاء على الحكم.

2. أن إستراتجية الثورة مبنية على حرب الاستنزاف وإطالة أمد الحرب حتى تنهك قوى فرنسا إقتصاديا وتقبل في النهاية التفاوض مع الجبهة وترك الجزائر لإنها غير قادرة على تحمل الخسائر المالية. ولهذا ينبغي أن تستعمل فرنسا كل قوتها وتهزم الثوار بسرعة.

3. أن خطة جبهة التحرير هي الإعتماد على السكان في الريف وجلبهم إلى صفها وتجنيدهم لخدمة قضيتها. ولذلك ينبغي أن تنزل فرنسا أشد العقوبات بالقادة الذين يتعاونون مع الجبهة وينشرون إيديولوجيتها في صفوف السكان. وبالتخلص منهم تفقد الثورة تلك العناصر القيادية التي تقوم بعمليتي التوجيه الإيديولوجي والحربي في آن واحد.

4. أن الحيلة التي تستعملها الجبهة هي الدخول في مفاوضات من أجل السلام، لكن الثوار في الواقع، لا تهمهم المفاوضات ووضع حد للحرب. إنما الشيئ الذي يهمهم بالدرجة الأولى هو الإعتراف بالجبهة كقوة سياسية وذلك لكي يحصل الثوار على مكاسب سياسية ويستولوا على السلطة في النهاية. فالمفاوضات بالنسبة للجالية الأروبية بالجزائر ماهي إلا مقدمة للإستيلاء على الحكم بطريقة تدريجية[1].

5. أن الجبهة تحصل على مساعدات من الخارج لتمويل الحرب التحريربة، ولذلك لابد فرض رقابة قوية على الحدود ومنع هذه المساعدات من التسرب إلى داخل الجزائر.

6. أن الإحتكاك الموجود بين سكان الريف ورجال الجبهة هو الذي يتسبب في إنتشار الثورة وتمويل الثوار وتزويدهم بأخبار تحركات القوات الفرنسية. ولهذا ينبغي نقل السكان من ديارهم وجمعهم في محتشدات تكون

(1). Peter PARET, French Revolutionary Warfare: From Indochina to Algeria. New York: Praeger, 1964, pp. 22-26.

مراقبة ومحمية من طرف الجيش الفرنسي. وبذلك يمكن حماية السكان من دعاية الجبهة وتهديد رجالها لهم بالقتل إن هم إمتنعوا عن تقديم المساعداة لها.

7. أن القادة الذين يقعون في قبضة قوات الأمن والجيش الفرنسي لابد أنهم تعرضوا لمغالطات ودعاية جبهة التحرير. ولهذا فمن الواجب إعادة تربيتهم وتوجيههم توجيها صحيحا.

8. بما أن الجزائر بالنسبة لفرنسا جزءا لا يتجزأ منها، فقد طالب المستوطنون الفرنسيون بالبحث عن إيديولوجية جديدة لفرنسا في العالم. وتقوم هذه الإيديولوجية على أساس حماية الجزائر وإنقاذها من السقوط في مخططات الوحدة العربية الممتددة من المحيط إلى الخليج.

9. أن الجيش الفرنسي هو رمز قوة الدولة العظمى، وعليه فلا بد أن يكسب هذه المعركة بالجزائر ويستعيد مكانته المحترمة في المجتمع الفرنسي.

10. أن تواجد الجيش الفرنسي بكثرة في الجزائر يكلف الدولة ثمنا باهظا، ولذلك لابد أن يعتمد المستوطنون الأوروبيون بالجزائر على أنفسهم ويقوموا بالمهام المسندة إليهم والدفاع عن أنفسهم دون الإعتماد على الجيش[1].

هذه هي الخطط المضادة للثورة الجزائرية التي أعدها قادة الجالية الأوروبية بالجزائر لخنق الثورة والتغلب على 8 ملايين جزائري والمحافظة على إمتيازاتهم السياسية والإقصادية بشمال إفريقيا. ولكن هذه الحسابات والإستراتجيات كانت خاطئة وغير ناجحة لأن المحتلين الأجانب أساءوا التقدير وتجاهلوا مقدرة الشعب على تنظيم أبنائه وتوجيه ضربات قاضية لمجموعة من المغامرين الأوروبيين الذين عاثوا في الأرض فسادا واستطاعوا أن يقنعوا فرنسا بأنهم يشكلون النخبة التي تدعم وجودهم بالجزائر. وهذه إحدى الغلطات الفادحة التي إرتكبتها السلطات الفرنسية بالجزائر حيث سمحت لمجموعة من المعمرين أن يتصرفوا

---

(1). Ibid; pp. 22-27.

كما يحلوا لهم، ولم تجبرهم على إقامة مؤسسات دستورية وأجهزة إدارية قادرة علىتقديم الخدمات والإستجابة لرغبات المواطنين الجزائريين. كما أن هذه الإستراتجيات قد فشلت لأن التحالف بين السلطات الفرنسية في باريس والجالية الأروبية في الجزائر كان وثيقا ولم يبق أي مجال للجزائريين سوى التحالف فيما بينهم وتكوين جبهة مشتركة ضد المتطرفين الأروبيين المصممين على إذلالهم وإهانتهم. فالمستوطنون الفرنسيون كانوا لا يثقون في الجزائريين، وإمكانية العمل الجماعي والحوار والتفاهم بشأن خدمة البلاد كانت معدومة. كما أن الأروبيين كانوا يوجهون الضربات بطريقة عمياء إلى كل الجزائريين وذلك في حالة تعرضهم لأي ضرر أو هجوم مفاجئ. كما فشلت خطتهم، أيضا، بسبب المحاولات المبدولة لإبقاء الجزائر متخلفة وغير مصنعة حتى لا تكون هناك منافسة للبضائع الفرنسية في الجزائر ويستمر الجزائريون في العمل بأجور زهيدة سواء في الزراعة أو في أعمال أخرى يقوم بها المعمرون الأروبيون. ثم إن المليون أروبي المتواجدون بالجزائر عند قيام الثورة في عام 1954 كانوا يحلمون بالإحتفاظ بميمزات كبيرة وسلطات واسعة ويحتكرون المناصب السياسية العليا، في حين أن عددهم صغير مقارنة بثمانية ملايين من الجزائريين، وقوتهم الحقيقية كانت لاتضاهي مطالبهم وليس في إمكانهم الدفاع عن أنفسهم في حالة قيام مجابهة حقيقية بينهم وبين أبناء البلد الأصليين الذين يفوقونهم قوة وعددا.

خلاصة وإستنتاجات

إن فكرة الثورة في الجزائر كانت موجودة في أذهان الجزائريين منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه أقدام الفرنسيين أراضيهم. وقد كانت الأعمال الثورية عبارة عن إنتفاضات في جهات ومناطق معينة، كان في إمكان الفرنسيين تطويق تلك الجهات والقضاء عليها وتسليط أشد العقوبات على كل من تجرأ

أن يتمرد على فرنسا. لكن الوضع تغير في عام 1954 حيث إنطلقت الثورة على المستوى الوطني وأخذت طابعا شموليا وتنسيقا محكما وتعذر على القوات الفرنسية أن تحاصرها و تقضي عليها في الإبان. كما أصبحت فكرة الثورة في عام 1954 عبارة عن إيديولوجية قوية تستمد جدورها من الواقع الجزائري ومن الأوضاع العامة المتدهورة. وساعدت تلك الإيديولوجية الوطنية قادة الثورة في تفجير الثورة وتحويل النظريات إلى مناهج عمل لتحرير الإنسان والأرض واستعادة السيادة الوطنية عن طريق العنف والقوة لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بنفس الطريقة. وقد أصبحت الإيديولوجية الثورية للجزائر هي السند الفكري لجبهة التحرير التي إعتمدت على تلك الآراء الثورية لكي تطيح بالنظام الإستعماري الفاسد، وتوحد آراء جميع الجزائريين وتجعل منهم شعبا متحدا، ويشترك جميع أبناءه في خوض معركة المصير المشترك، وتخليص الوطن من الهيمنة الإستعمارية.

إن ثورة الجزائر قد عبرت عن آمال كل إنسان مضطهد في الجزائر، وخلقت قناعات عامة بأن الأسلوب الثوري هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن كل فرد من المساهمة في تغيير الأوضاع لصالحه ولصالح المجموعات المحرومة مثله. فالثورة بالنسبة للمواطن الجزائري أصبحت هي الوسيلة الوحيدة لإعادة الإعتبار إليه وتمكينه من تشييد حياة أفضل وإعطائه الفرص الذهبية لتحقيق ما يصبوا إليه من رفاهية وحياة كريمة. إن الشعور المشترك بالظلم قد دفع بالجزائريين أن يقيموا علاقات جديدة فيما بينهم تقوم على أساس التعاون والإعتماد على القرآن وقواعد العمل الإسلامية والتشاور فيما بينهم بشأن خلق التنظيم الإجتماعي الذي يليق بالجزائر في أوقات الحرب وأوقات السلم. وبمضي الوقت تحولت الإيديولوجية السياسية لجبهة التحرير إلى قواعد وإجراءات عمل لتدعيم الجهاز المركزي للدولة الجزائرية، ووسيلة فعالية لتنظيم القوة التي إكتسبها الشعب الجزائري من خلال مساندته المطلقة للكفاح المسلح لإسترداد الحرية والكرامة لكل مواطن جزائري. وقد نجحت الثورة بفضل وعي

الجماهير ورغبتها القوية في حمل السلاح وتحقيق الأهداف المشتركة للجميع. لقد طالت الحرب وتحمل الجزائريون جميع أنواع الإظطهاد والحرمان والتشريد خلال سنوات طويلة لكن إنتصروا في النهاية لأنهم كانوا مقتنعين في قرارات أنفسهم بأنهم على حق وخصمهم على باطل. كما أنهم برهنوا من خلال تحليهم بالصبر ووجود عزائم قوية لا توهن، عن أصالتهم الثورية الإسلامية والعربية لأنه كان عندهم إيمان بعدالة مطالبهم وإيمان قوي يحركه الشعور بالظلم.

محلق رقم 1

دايـــات الجـــزائـر

إسم الداي		تاريخ التولية
الحاج محمد التريكي	داي	1082 هـ /1672 م
بابا حسن	داي	1092 هـ /1682 م
الحاج حسين ميزو مورطو	داي	1094 هـ /1683 م
إبراهيم خوجة	داي	1097 هـ /1686 م
الحاج شعبان خوجة	داي	1100 هـ /1689 م
قارة إبن علي	داي	1106 هـ /1695 م
بابا حسن شاوش	داي	1110 هـ /1699 م
بابا حاجى مصطفى	داي	1112 هـ /1700 م
حسين خوجة	داي	1117 هـ /1705 م
محمد بكداش	داي	1118 هـ /1707 م
دالي إبراهيم	داي	1122 هـ /1710 م
وزن بابا علي شاوش	داي	1122 هـ /1710 م
محمد خزناجي	داي	1130 هـ /1718 م
بابا عبدي	داي	1136 هـ /1724 م
إبراهيم	داي	1145 هـ /1732 م
إبراهيم خوجة	داي	1158 هـ /1745 م
علي بو إصبع	داي	1161 هـ /1748 م
محمد بكير خوجة	داي	1168 هـ /1755 م

إسم الداي		تاريخ التولية
بابا محمد بن عثمان	داي	1179 هـ /1766 م
بابا حسن	داي	1205 هـ /1791 م
مصطفى	داي	1212 هـ /1798 م
أحمد خوجة	داي	1220 هـ /1805 م
علي بوجوالق	داي	1223 هـ /1808 م
الحاج علي الشريف	داي	1224 هـ /1809 م
الحاج محمد الخزناجي	داي	1230 هـ /1815 م
عمر	داي	1230 هـ /1815 م
علي خوجة	داي	1232 هـ /1817 م
حسين بن علي*	داي	1233 هـ /1818 م

* انتهت فترة داي حسين عام 1246هـ – 1830م

ملحق رقم 2

قائمة بأسماء حكام الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي
(1962-1830)

FRENCH GOVERNORS IN COLONIAL ALGERIA (1)

Governors

Louis Auguste Victor de Bourmont, comte de Ghaisnes*	1830
Bertrand Clauzel*	1830-1831
Pierre Bethezène*	1831-1832
Anne Jean Marie René Savary, duc de Rovigo*	1832-1833
Théophile Voirol*	1833-1834
Jean Baptiste Drouet, comte d'Erlon**	1834-1835
Bertrand Clauzel*	1835-1837
Charles Marie Denys Damrémont, comte de**	1837
Sylvain Charles Valée, comte**	1837-1841

Governors-General

Thomas Robert Bugeaud de la Piconnerie, duc d'Isly**	1841-1847
Louis Christophe Léon Juchault de La Moricière	on interim
Marie Alphonse Bedeau	1847
Henri Eugène Philippe Louis d'Orléans, duc d'Aumale	1847-1848
Louis Eugène Cavaignac	1848
Nicolas Anne Théodule Changamier	1848

---

* Served under the title Commander-in-Chief of the Army of Africa
** Served under the title Governor-General of French Possessions in North Africa

(1). Source: Alfa Andrew Heggoy, **Historical Dictionary of Algeria**
Metuchen, N.J.: The Sacrecrow Press, 1981, pp. 207-208.

Gerald Stanislas Marey Monge, comte de Peluse	1848
Viala Charon, baron	1848-1850
Alphonse Henri d'Hautpol, comte	1850-1851
Aimable Jean Jacques Pelissier, duc de Malakoff	1851
Jean Louis César Alexandre Randon, comte	1851-1858

Ministers

Napoléon Charles Paul Bonaparte	1858-1859
Justin Napoléon Samuel Prosper de Chasseloup-Laubat	1859-1860

Governors-General

Aimable Jean Jacques Pelissier, duc de Malakoff	1860-1864
Edouard Charles de Martimprey	1864
Marie Edme Patrice Maurice de MacMahon, duc de Magenta	1864-1870
François Louis Alfred Durrieu	1870
Jean Walsin Esterhazy	1870
Alexandre Charles Auguste du Bouzet	1870-1871
Arsène Mathurin Louis Marie Lambert	1871
Louis Henri de Gueydon	1871-1873
Antoine Eugène Alfred Chanzy	1873-1879
Jules Philippe Louis Albert Grévy	1879-1881
Louis Tirman	1881-1891
Jules Martin Cambon	1891-1897
Lozé (named but refused post)	– –
Louis Lépine	1897-1898
Edouard Julien Laferrière	1898-1900
Célestin Auguste Charles Jonnart	1900-1901
Amédée Joseph Paul Revoil	1901-1903
Maurice Varnier	1903
Célestin Auguste Charles Jonnart	1903-1911
Charles Lutaud	1911-1918
Célestin Auguste Charles Jonnart	1918-1919
Jean Baptiste Eugène Abel	1919-1921
Jules Joseph Théodore Steeg	1921-1925
Henri Dubief	1925

Maurice Viollette 1925-1927
Pierre Louis Bordes 1927-1930
Jules Gaston Henri Carde 1930-1935
Georges Le Beau 1935-1940
Jean Charles Abrial 1940-1941
Yves Charles Châtel 1941-1943
Bernard Marcel Peyrouton 1943
Georges Albert Julien Catroux 1943-1944
Yves Chataigneau 1944-1948
Marcel Edmond Naegelen 1948-1951
Roger Etienne Joseph Leonard 1951-1955
Jacques Emile Soustelle 1955-1956

Resident Ministers

Georges Albert Julien Catroux 1956
Robert Lacoste 1956-1958

Delegates-General

Raoul Salan 1958
Paul Albert Louis Delouvrier 1958-1960
Jean Morin 1960-1962
Christian Fouchet 1962

ملحق رقم 3

بيـــان فـــاتـح نـــوفـمـبـر 1954

"أيها الشعب الجزائري،

"أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية،

"أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، والمناضل بصفة خاصة-نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية".

"فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية -بعد مراحل من الكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية -في الواقع- هو خلق جميع الظروف الثورية بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الإستقلال والعمل. أما الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبيلوماسي وخاصة من طرف أخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد. فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف أن تتحقق أبدأ بين الاقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها قد إندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث. وهكذا، فإن

حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيء وهي محرومة من سند الرأي العام الضروري. لقد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الإستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز على أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة!

"أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

"وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الإعتبارات التافهة و المغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية.

"ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم: **جبهة التحرير الوطني.**

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الإجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2) إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2) تجمع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

"إنسجاما مع المبادىء الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

"ان جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها، يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

"إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق".

"وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة،

وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1) الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التى تجعل من الجزائر أرضا فرنسية، وتنكر التاريخ والجغرفيا واللغة والدين والعادات التي يتميز بها الشعب الجزائري.

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وأيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو إقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع إتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل".

"أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو إنتصارك.

"أما نحن، العازمين على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

ملحق رقم 4

القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني الجزائري

أعضاء اللجنة التنفيذية الثورية للوحدة والعمل الذين وقع الإختيار عليهم يوم 23 جوان 1954 من طرف أعضاء لجنة 22 الذين ينتمون إلى حزب الشعب الجزائري :

1. مصطفى بن بولعيد
2. العربي بن مهيدي
3. رابح بيطاط
4. محمد بوضياف
5. مراد ديدوش
6. كريم بلقاسم *

وقد كان أعضاء هذه اللجنة الستة يعملون بالتنسيق مع زملاءهم الذين طلبوا اللجوء السياسي إلى مصر بعد قيامهم بأعمال ثورية في الجزائر ومطاردتهم من طرف الشرطة الفرنسية. وتتكون قائمة هؤلاء الزعماء من :

7. حسين آيت احمد
8. احمد بن بلة
9. محمد خيضر

---

* قائمة الأسماء مسجلة حسب الحروف الأبجدية باللغة الفرنسية.

ملحق رقم 5

القيادة الثانية لجبهة التحرير الجزائري
أعضاء لجنة التنسيق والتنفيد (الأولى)

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد (أولى) لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 .عبان رمضان ...... مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج

2. بن يوسف بن خدة .... مكلف بالإعلام والإتصال بالمنظمات

3. العربي بن مهيدي .... مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

4. سعد دحلب .... مسؤول عن صحيفة "المجاهد" والدعاية

5. بلقاسم كريم .... مكلف بالعمل العسكري

ملحق رقم 6

القيادة الثالثة لجبهة التحرير الوطني

لجنة التنسيق والتنفيد (الثانية)

بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957، تشكلت لجنة تنسيق وتنفيد ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9 أعضاء، هم :

1. عبان رمضان
2. عباس فرحات
3. لخضر بن طوبال
4. عبد الحفيظ بوصوف
5. محمود شريف
6. محمد الأمين دباغين
7. كريم بلقاسم
8. عبد الحميد مهري
9. عمر أوعمران

* قائمة الأسماء مسجلة حسب الحروف الأبجدية باللغة الفرنسية.

ملحق رقم 7

القيادة الرابعة لجبهة التحرير الوطني

لجنة التنسيق والتنفيد (الثالثة)

في شهر أفريل من عام 1958 تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ (ثالثة) وهي تتكون من :

1 - كريم بلقاسم، مسؤول عن جيش التحرير الوطني الجزائري
2 - عبد الحفيظ بوصوف، مسؤول عن الإتصالات والإستخبارات
3 - لخضر بن طوبال، مسؤول عن جبهة التحرير الوطني الجزائري
4 - عمر أوعمران، مسؤول عن التسليح
5 - محمود الشريف، مسؤول عن المالية
6 - فرحات عباس، مسؤول عن الإعلام
7 - محمد الأمين دباغين، مسؤول عن العلاقات الخارجية
8 - عبد الحميد مهري، مسؤول عن الشؤون الإجتماعية

ملحق رقم 8

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة، وتتكون هذه الحكومة من :

1 - رئيس مجلس الحكومة .... فرحات عباس

2 - نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ... كريم بلقاسم

3 - نائب رئيس الحكومة (في السجن) .... احمد بن بلة

4 - وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا) .... حسين آيت احمد

بيطاط رابح

محمد بوضياف

محمد خيضر

5 - وزير الشؤون الخارجية .... محمد الأمين دباغين

6 - وزير التسليح والتموين .... محمود الشريف

7 - وزير الداخلية .... لخضر بن طوبال

8 - وزير الإتصالات والإستخبارات .... عبد الحفيظ بوصوف

9 - وزير شؤون شمال إفريقيا .... عبد الحميد مهري

10 - وزير الشؤون الإقتصادية والمالية .... احمد فرنسيس

11 - وزير الإعلام .... محمد يزيد

12 - وزير الشؤون الإجتماعية .... بن يوسف بن خدة

13 - وزير الشؤون الثقافية .... احمد توفيق المدني

14 - كتاب الدولة (محاربون في الجبال) ...... الأمين خان

عمر أوصديق

مصطفى سطمبولي

ملحق رقم 9

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزئرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم:

1 - رئيس مجلس الحكومة .... عباس فرحات

2 - نائبه ووزير الشؤون الخارجية .... كريم بلقاسم

3 - نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ... احمد بن بلة

4 - وزير دولة .... محمدي السعيد

5 - وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا) .... حسين آيت احمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6 - وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية .... عبد الحميد مهري

7 – وزير الإتصالات والإستخبارات .... عبد الحفيظ بوصوف

8 – وزير الشؤون المالية والإقتصادية .... احمد فرنسيس

9 – وزير الإعلام .... محمد يزيد

10 – وزير الداخلية .... لخضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

ثم إن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين، قايد احمد، علي منجلي.

ملحق رقم 10

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 إجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، وقرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الإقتصادية .. بن يوسف بن خدة

2 – نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية .... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ...... احمد بن بلة

4 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ...... محمد بوضياف

5 – وزير الداخلية .... لخضر بن طوبال

6 – وزير دولة .... محمدي سعيد

7 – وزير دولة (في السجن) .... حسين آيت احمد

8 – وزير دولة (في السجن) .... رابح بيطاط

9 – وزير دولة (في السجن) .... محمد خيضر

10 – وزير الشؤون الخارجية .... سعد دحلب

11 – وزير التسليح والإستخبارات .... عبد الحفيظ بوصوف

12 – وزير الإعلام .... محمد يزيد

مراجع مختارة

1 .**النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني الجزائري : 1954-1962 .** الجزائر: وزارة الإعلام و الثقافة، 1979، 164 صفحة.

2. العربي (إسماعيل)، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، 288 صفحة.

3. العربي (إسماعيل)، **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر.** الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دون تاريخ، 324 صفحة.

4. العلوي (محمد الطيب)، **مظاهر المقاومة الجزائرية : 1830 - 1954 .** قسنطينة : دار البعث، 1985، 262 صفحة.

5. العسلي (بسام)، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام.** بيروت: دار النفائس، 1983، 189 صفحة.

6. العسلي (بسام)، **الأمير عبد القادر الجزائري.** بيروت: دار النفائس، 1983، 183 صفحة.

7. العسلي (بسام)، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية.** بيروت: دار النفائس، 1983، 223 صفحة.

8. العسلي (بسام)، **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية.** بيروت: دار النفائس 1983، 206 صفحة.

9. العقاد (صلاح)، **الجزائر المعاصرة.** القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1964، 215 صفحة.

10. العقاد (صلاح)، **محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر.** القاهرة: مطبعة الرسالة، 1960، 115 صفحة.

11. المدنى (احمد توفيق)، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792** . الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968، 542 صفحة.

12. المدنى (أحمد توفيق)، **حياة كفاح**، جزء 1 (1976) ج 2 (1977) ج 3 (1984). الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

13. الديب (فتحي)، **عبد الناصر والثورة الجزائرية** . القاهرة : دار المستقبل العربى، 1984، 705 صفحة.

14. العسكرى (إبراهيم)، **لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية**. قسنطينة: دار البعث، 1992، 381 صفحة.

15. المركز الوطني للدراسات التاريخية، **الثورة الجزائرية وصداها في العالم**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1984، 161 صفحة بالعربية و340 صفحة بالفرنسية.

16. الخطيب (احمد)، **حزب الشعب الجزائري**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، 367 صفحة.

17. الهندى (محمود إحسان)، **الحوليات الجزائرية: تاريخ المؤسسات في الجزائر**. دمشق: العربى للإعلان والنشر والطباعة، 1977، 263 صفحة.

18. السلطاني (عبد اللطيف بن علي)، **سهام الإسلام**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، 218 صفحة.

19. الميلى (مبارك بن محمد)، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، 888 صفحة.

20. بن أشنهو (عبد اللطيف)، **دخول الأتراك العثمانين إلى الجزائر**. الجزئر: الطباعة الشعبية للجيش، 1972، 238 صفحة.

21. بن الشريف (احمد)، **فجر المشاتى أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير**. الجزائر: الشركة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، 129 صفحة.

22. بن عمرو الطمار (محمد)، **تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر.** الجزائر : المؤسسة للوطنية للكتاب، 1984، 328 صفحة.

23. بن نبي (مالك)، **آفاق جزائرية** (ترجمة الطيب الشريف). الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1967، 231 صفحة.

24. بن قينة (عمر)، **شخصيات جزائرية.** قسنطينة: دار البعث، 1983، 124 صفحة.

25 .بن عبد القادر (مسلم)، **أنيس الغريب والمسافر** (تحقيق وتقديم رابح بونار). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، 127 صفحة.

26. بن العقون (عبد الرحمن بن إبراهيم)، **الكفاح القومي والسياسي.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، 473 صفحة.

27. بن خدة (بن يوسف)، **إتفاقيات إفيان** (ترجمة لحسن زغدار، محل العين جبايلي). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة، 1987 .

28. بن بلة (احمد)، **آراء ومواقف.** باريس: نشر مجلة البديل، 1989، 123 صفحة.

29. بوصفصاف (عبد الكريم)، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية.** قسنطينة: دار البعث، 1981، 420 صفحة.

30. بفايفر (سيمون)، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر** (ترجمة أبو العيد دودو). الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1971، 133 صفحة.

31. بو الطمين (جودى الأخضر)، **لمحات من ثورة الجزائر.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987 (الطبعة الثانية) 302 صفحة.

32. بورقعة (لخضر)، **شاهد على إغتيال الثورة.** الجزائر: دار الحكمة للترجمة والنشر، 1990 .

33. بيوض (الشيخ ابراهيم بن عمر)، **أعمالي في الثورة**. غرداية: نشر جمعية التراث، 1990، 141 صفحة.

34. بوعزيز (يحي)، **الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال وثائق جزائرية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، 178 صفحة.

35 .تميمي (عبد الجليل)، **بحوث ووثائق في التاريخ: المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا** – تونس: الدار التونسية للنشر، 1972، 359 صفحة.

36. تبسي (العربي)، **مقالات في الدعوة إلى النهضة الإسلامية في الجزائر** (جمع وتعليق محمد الرفاعي). قسنطينة: دار البعث، 1981، 234 صفحة.

37. جزائري (احمد)، **كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر**. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1962، 67 صفحة.

38. جزائري (سعيد)، **جهاد نصف قرن**. دمشق: المطبعة العمومية، بدون تاريخ، 292 صفحة.

39. جزائري (محمد)، **تحفة الزائر في تاريخ والأمير عبد القادر الجزائري** (شرح وتعليق ممدوح حقي). بيروت: دار اليقظة العربية، 1964، 1,000 صفحة.

40 .**حوار حول الثورة** (تحت إشراف الجندي خليفة). الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، 1986 (ثلاثة أجزاء)، 1500 صفحة.

41. حرب (أديب)، **التاريخ العسكري والإعلام للأمير عبد القادر الجزائري**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982 (جزآن)، 1000 صفحة.

42. حمدان (بن عثمان خوجة)، **المرآة** (ترجمة محمد العربي الزبيري). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، 308 صفحة.

43 .خطيب (احمد)، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، 306 صفحة.

44. خطيب (احمد)، **الطريق الدامية** (ط 2). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، 240 صفحة.

45. خير الدين (محمد)، **مذكرات** (ج 1). الجزائر: مطبعة دحلب، 1985، 447 صفحة.

46. خير الدين (محمد)، **مذكرات** (ج 2). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، 310 صفحة.

47. رزاقي (عبد العالى)، **الأحزاب السياسية في الجزائر : خلفيات وحقائق**. الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، 230 صفحة.

48. زبيري (محمد العربى)، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**. الجزائر: مطابع المؤسسة الجزائرية الحديثة، 1975، 180 صفحة.

49. زبيري (محمد العربي)، **مقاومة الجنوب للإحتلال الفرنسي**. الجزائر: الشركة الوطنية للنسر والتوزيع، 1972، 93 صفحة.

50. زبيري (محمد العربي)، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، 263 صفحة.

51. زبيري (محمد العربي)، **المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة**. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1989، 191 صفحة،

52. زوزو (عبد الحميد)، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900** . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، 264 صفحة.

53. زوزو (عبد الحميد)، **ثورة بوعمامة 1881-1908** . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1981، 61 صفحة.

54. سيمون (بييرهنرى)، **ضد التعذيب في الجزائر** (ترجمة بهيج عثمان). بيروت : دار العلم للملايين، 1957، 86 صفحة.

55. سويدي (محمد)، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، 220 صفحة.

56. سعد (فهمي)، **حركة عبد الحميد بن باديس ودورها في يقظة الجزائر**. بيروت : دار الرحاب، 1983، 128 صفحة.

57. سعيدوني (ناصر الدين)، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830** . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979، 322 صفحة.

58. سعيدوني (ناصر الدين)، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: العهد العثماني**. الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، 355 صفحة.

59. سعدوني (ناصر الدين)، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر: الفترة الحديثة والمعاصرة**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، 312 صفحة.

60. سعدى (عثمان)، **عروبة الجزائر عبر التاريخ**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، 148 صفحة.

61. سعد الله (بلقاسم)، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**. (ج 1). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، 400 صفحة.

62. سعد الله (بلقاسم)، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**. (ج 2). الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1986، 394 صفحة.

63. سعد الله (بلقاسم)، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، 176 صفحة.

64. سعد الله (بلقاسم)، **الحركة الوطنية الجزائرية: 1930-1945** . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، 290 صفحة.

65. شريط (عبد الله)، الميلي (محمد)، **مختصر تاريخ الجزائر**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 319 صفحة.

66. شقيرى (احمد)، **قصة الثورة الجزائرية**. بيروت: دار العودة (بدون تاريخ)، 163 صفحة.

67. شلوصر (فندلين)، **قسنطينة أيام احمد باي** (ترجمة أبو العيد دودو)، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، 115 صفحة،

68. صيد (سليمان)، **تاريخ الجزائر القديم**. قسنطينة : مطبعة البعث، 1966، 140 صفحة.

69. طمار (محمد)، **الروابط الثقافية بين الجزائر وفرنسا**. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983، 318 صفحة.

70. طلاس (مصطفى)، العسلى (بسام)، **الثورة الجزائرية**. دمشق : طلاس للدراسات والترجمة والنشر 1984، 748 صفحة.

71. عدوى (إبراهيم احمد)، **بلاد الجزائر: تكوينها الإسلامي والعربي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو- المصرية، 1970، 330 صفحة.

72. عيناد تابت (رضوان)، **8 ماي 1945** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، 272 صفحة.

73. فانون (فرانز)، **سوسيولوجية ثورة** (ترجمة ذوقان قرقوط) . بيروت: دار الطليعة، 1970، 192 صفحة.

74. قنانش (محمد)، **الحركة الإستقلالية في الجزائر : 1919-1939** . الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، 165 صفحة.

75. قنانش (محمد)، قداش (محفوظ)، **حزب الشعب الجزائري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، 271 صفحة.

76. كوران (أرجمنت)، **السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر** (ترجمة عبد الجليل التميمي). تونس : الشركة التونسية لفنون الرسم، 1970، 114 صفحة.

77 .كعاك (عثمان)، **موجز التاريخ العام للجزائري منذ العصر الحجري إلى الإحتلال الفرنسي**. تونس: مكتبة العرب، بدون تاريخ، 484 صفحة.

78. لشرف (مصطفى)، **الجزائر : الأمة والمجتمع** (ترجمة بن عيسى حنفي). الجزائر : المؤسسة الوطنية لكتاب، 1983، 469 صفحة.

79. لزرق (غنية)، **نشوء الطبقات في الجزائر** (ترجمة سمير كرم). بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، 262 صفحة.

80. ماركس (كارل)، **حول الهند والجزائر** (ترجمة شريف الدشوني). بيروت: دار إبن خلدون، 1980، 160 صفحة.

81. متولى (محمد)، **ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي**. القاهرة: وزارة الإعلام المصرية، 1990، 141 صفحة.

82. مالرو (أندري)، **مذكرات ديغول: سقوط السنديان** (ترجمة سامى الجندي). دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1983، 181 صفحة.

83. ميرل (روبير)، **احمد بن بلة** (ترجمة العفيف الأخضر). بيروت: دار الآداب، 1979، 182 صفحة.

84. ميلى (محمد)، **مواقف جزائرية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، 347 صفحة.

85. مكى (الشباح)، **مذكرات مناضل أوراسي**. الجزائر : مطبعة الكاتب، 1986، 148 صفحة.

86. نايت بلقاسم (مولود قاسم)، **ردود الفعل العربية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر**. قسنطينة : دار البعث، 1984، 250 صفحة.

87. نويهض (عادل)، **معجم أعلام الجزائر**. بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1971، 271 صفحة.

88. ولد خليفة (محمد العربي)، **الثورة الجزائرية: معطيات وتحديات**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991 .

89. ورتلاني (فضيل). الجزائر: بيروت: بدون ناشر، 1963، 512 صفحة.

A. SELECTED BIBLIGRAPHY.

A. Books (livres).

1. ABBAS, Ferhat, **le jeune Algérien.** Paris : Garnier Frères, 1981.

2. ———, ———, **Autopsie d'une guerre.** Paris : Garnier Frères, 1980.

3. ———, ———, **La nuit coloniale.** Paris : Julliard, 1962.

4. ———, ———, **L'indépendance confisquée,** 1962-1978. Paris: Flammarion, 1984.

5. ADDI, Lahouari, **L'impasse du populisme.** Alger : E.N.A.L., 1990.

6. AGERON, Charles-Robert, **Histoire de l'Algérie contemporaine.** Paris: P.U.F., 1964.

7. ———, ———, **Les Algériens musulmans et la France, 1971-1919.** Paris: P.U.F., 1968.

8. ———, ———, **L'anticolonialisme en France de 1871 à 1914.** Paris: P.U.F., 1973.

9., ———, ———, **France coloniale ou parti colonial.** Paris ; P.U.F., 1978.

10., ———, ———, **L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle.** Paris: Sindbad, 1980.

11., ———, ———, **Politiques coloniales au Maghreb.** Paris: P.U.F. 1972.

12. AHDJOUDJ, Amarane, **Algérie, Etat, pouvoir et société; 1962-1965.** Alger ; Epigraphe, 1992.

13. AIT AHMED, Hocine, **La guerre et aprés la guerre.** Paris: minuit, 1964, 207 P.

14. ———, ———, **Mémoire d'un combattant : 1942-1952.** Paris: Ed. Sylvie Messinger, 1983.

15. AKKACHE, Ahmed, **capitaux etrangers et libération économique: L'expérience Algérienne.** Paris: Maspéro, 1971.

16. ALLEG, Henry, **La question.** Paris : minuit, 1961, 114 p.

17. ———, ———, **Prisonniers de guerre.** Paris : Minuit, 1961, 252 p.

18. AMBLER, John Steward, **Soldiers Against the state.** New York : Anchor Books, Doubleday and Co. Inc. 1968, 465 p.

19. ANDREWS, William, G., **french Politics and Algeria 1954-1962.** New York : Meredith publishing co. 1962., 217 p.

20. ARNAUD, Georges, **Mon procès.** Paris: Minuit, 1961, 252 P.

21. ARON, Raymond, **L'Algérie et la république.** Paris: Plon, 1958, 147, P.

22. ———, ———, **La tragédie Algérienne.** Paris : Plon, 1957.

23. ———, ———, **Les origines de la guerre d'Algérie.** Paris : Fayard, 1962.

24. AZZEDINE, Commandant, **On nous appelait Fellaghas.** Paris : Stock, 1976.

25. BALTA, Paul, **L'Algérie des Algériens.** Paris : Ed. Ouvriere, 1981.

26. BARDI, Marc, **La vie quotidienne des Français en Algérie. (1830-1918).** Paris : Hachette, 1967, 272 p.

27. BARBEROT, Roger, **Malaventure en Algérie avec le Général Paris De BOLLARDIERE.** Paris : Plon, 1957, 243 p.

28. BARRAT, Roger, **Les maquis de la liberté.** Alger: Entreprise Algérienne de Presse, 1987, 234 p.

29. BEHR, Edward, **The Algerian Problem.** New york : Norton and comany, 961, 260 p.

30. BELLOULA, Teyeb, **Les Algériens en France: leur passé et leur participation à la lutte de libération nationale.** Alger: Editions Nationales Algériennes, 1965, 256 p.

31. BEN CHERIF, Ahmed, **L'aurore des mechtas : quelques épisodes de la guerre d'Algérie.** Alger : SNED, 1962, 119 p.

32. BENKHEDDA, Benyoucef, **Les origines du 1er Novembre 1954.** Ed. Dahleb, 1989, 361 p.

33. ———, ———, **Les accords d'Evian.** Alger : O.P.U., 1987, 120 p.

34. BENNOUNE, Mahfoud et EL-KENZ, Ali, **Le hasard et l'histoire : Entretien avec Belaid ABDESSALEM.** Alger : ED. ENAG, 1990, tome I: 490 p. tome II: 408 p.

35. BERGHEAUD, Edmond, **Le 1er quart d'heure ou l'Algérie des Algériens : de 1962 à aujourd'hui.** Paris : Plon, 1964.

36. BERQUE, Jacques et charnay, Jean Paul, **De l'impérialisme à la décolonisation.** Paris: minuit, 1965.

37. BLET, Henri, **Histoire de la colonisation Française: 1789-1870.** Paris : Arthaud, 1946.

38. BENSSAADA, Mohamed Tahar, **Le régime politique Algérien.** Alger : E.N.A.L., 1992, 176 p.

39. BOUDOT, Pierre, **L'Algérie mal enchainée.** Paris: Gallimard, 1961.

40. BOUKHOBZA, Mohamed, **Octobre 88: Evolution ou rupture.** Alger: Bouchène, 1991, 237 P.

41. BOURDIEU, Pierre, **Sociologie de l'Algérie.** Paris: P.U.F., 1963, 126. p.

42. ———, ———, **Travail et travailleurs en Algérie.** Paris: Mouton and Co, 1963, 566 p.

43. BOURGES, Hervé, **L'Algérie à l'époque du pouvoir: 1962-1967.** Paris : Grasset, 1967.

44. BRACE, Richard and BRACE, Joan, **Ordeal in Algéria.** New York: Von Nosstrand Co. 1960, 453 p.

45. BROMBERGER, Merry, **Barricades et colonels, 24 Janvier 1960.** Paris : Fayard, 1960.

46. BROMBERGER, Serge, **Les Rebels Algériens.** Paris: Plon, 1958.

47. BROWN, Léon Carl, **State and Society in Independant North Africa.** Washington D.C.: the Middle East Institute, 1966, 332 p.

48. BURON, Robert, **Carnets politiques de la guerre d'Algérie.** Paris : Plon, 965.

49. CAMU, Michel, **La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants Maghrébins.** Paris : C.N.R.S., 1971.

50. ———, ———, **Pouvoir et Institutions au Maghreb.** Alger: O.P.U., 1983.

51. Cahiers de l'Orient, **Algérie.** Cahier numéro 23, 1991, 208 p.

52. CAMUS, Albert, **Chroniques Algériennes : 1939-1958.** Paris : Gallimard, 1958.

53. CARRIERE, Jean-Claude, **La paix des braves.** Paris : Le Pré aux Clercs, 1989, 220 p.

54. CHALIAND, Gerard, **L'Algérie est-elle socialiste?** Paris : Maspéro., 1964.

55. ———, ———, et minces, Juliette, **L'Algérie indépendante.** Paris : Maspéro., 1972.

56. CHARNAY, Jean-Paul, **La vie musulmane en Algérie d'aprés la jurisprudence de la première moitié du XXe siècle.** Paris : P.U.F., 1965.

57. CHEVALIER, Jacques, **Nous Algériens.** Paris : Calmambery, 1958.

58. CHIKH, Slimane, **L'Algérie en arms ou le temps des certitudes.** Alger : O.P.U., 1981, 508 p.

59. CLARK, Michael, **Algeria in Turmoil : A history of the Rebellion.** New York : Praeger, 1959, 478 p.

60. CLERGG, Ian, **Worker's self Management in Algeria.** Baltimore, Penguin Books, 1971.

61. COLLOT, Claude et Henri, Jean Robert, **Le mouvement national Algérien : textes 1912-1954.** Paris : L'Harmattan, 1981.

62. ———, ———, **Le mouvement national Algérien par les textes 1912-1954.** Paris : l'harmattan, 1978,344 p.

63. CONFERT, Vincent, **France and Algeria: the problem of civil and political reforms, 1870-1920.** Syracuse, N.Y : Syracuse University press, 1966, 148 p.

64. CRETIN Vergel, **Nouvelle Algérie.** Paris: Armand colin, 1960.

65. CORNATION, Michel, **Les regroupements de la décolonisation en Algérie.** Paris : Ed. Ouvrieres, 1967, 296 p.

66. COURRIE, Yves, **La guerre d'Algérie.** Paris : Fayard, 1968.

67. DAHLEB, Saad, **Mission accomplie.** Alger : Ed. Dahleb, 1990, 347p.

68. DEON, Michel, **L'armée de l'Algérie et la pacification.** Paris : Plon, 1959, 257 p.

69. DRONNE, Raymond, **La révolution d'Alger.** Ed. France Empire, 1958.

70. DROZ, Bernard et Lever, Evelyne, **Histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962.** Paris: Seuil, 1982, 375 p.

71. DUCHEMIN, Jacques, **Histoire du F.L.N.** Paris : Table ronde, 1962.

72. DUCLOS, Louise-jean et LECA, Jean, **Les nationalismes du Maghreb.** Paris: Fon. Nat. des sciences politiques, 1968, 68 p.

73. EGRETAUD, Marcel, **Réalité de la nation Algérienne.** Paris : Ed. Sociales, 1961.

74. EL-KENZ, Ali (Ed.), **L'Algérie et la modernité.** Dakar: Codesria, 1989, 293 p.

75. ENTELIS, John, P. **Algeria : the Revolution institutionalized.** Boulder, colorado : Westview press, 1985, 239 p.

76. ESQUER, Gabriel, **Histoire de l'Algérie.** Paris : P.U.F., 1960.

77. ESTIER, Claude, **Pour l'Algérie.** Paris : Maspéro, 1964.

78. ETIENNE, Bruno, **Algérie, culture et révolution.** Paris: Seuil, 1977, 332 p.

79. ——, ——, **Les Européens d'Algérie et l'Indépendance Algérienne.** Paris : C.N.R.S. 1968, 415 p.

80. EVENO, Patrick et Planchais, Jean, **La guerre d'Algérie.** Alger: Laphomic, 1990, p. 344.

81. FANON, Frantz, **L'An V de la révolution Algérienne.** Paris: Maspéro, 1966.

82. ———, ———, **Les Damnés de la Terre.** Paris: Maspéro, 1961.

83. FARES, Abderrahmane, La cruelle vérité : L'Algérie de 1954 à l'indépendance. Paris : Plon, 1982, 251 p.

84. FAVROD, Charles-Henri, **La révolution Algérienne.** Paris: Plon, 1959, 237 p.

85. ———, ———, **Le F.L.N. et l'Algérie.** Paris : Plon, 1962.

86. FLORY, Maurice, **La succession d'état en Afrique du Nord.** Paris : C.N.R.S. 196 p.

87. FRANCOS, Ania et Sereni, J.P, **Un Algérien nommé Boumedienne.** Paris: stock, 1976, 417 p.

88. GADANT, Monique, **Islam et nationalisme en Algérie, d'aprés El-Moudjahid.** Paris : L'Harmattan, 1988, p. 221.

89. GALLAGHER, Charle F. **The United States and North Africa : Morocco, Algeria and Tunisia.** Cambridge, Mass. Harvard University press, 1963, 275 p.

90. GELLNER, Ernest and MICAUD, Charles, **Arabs and Barbers : From tribe to nation in North Africa.** London : Duckworth. 1973.

91. Gillespie, Jean, Algeria : **Rebellion and Revolution.** New York: Praeger, 1960, 201 p.

92. GOHIER, Jacques, **Instructeur en Algérie.** Rodez: Editions Subervie, 1966.

93.GORDON, David, **The passing of French Algeria.** New York : Oxford University press, 1966, 65 p.

94. ———, ———, **North Africa's French legacy : 1954-1962.** Cambridge, Mass. Havard University press, 1964.

95. GOUTON. Jacques R. **Algeria and France : 1830-1963.** Ball State Monograph number 3, Muncie Indiana : Ball State University press, 1966.

96. GRALL, Zavier, **La génération du Djebel.** Paris : Ed. du Serf, 1962.

97. GSELL, Stephane, **Histoire d'Algérie.** Paris: Ancienne librairie Furne Boivin, 1929.

98. GUERRIN, Daniel, **L'Algérie caporalisée? Suite de l'Algérie qui se cherche.** Paris : C.E.S., 1965.

99. **La Guerre d'Algérie et les Intellectuels Français.** Paris, Cahier de l'IHTP numéro 10, 1988, 260 p.

100. HAMDANI, Amar, **Le lion des Djebels.** Paris : Balland, 1973, 360 p.

101. ———, ———, **La vérité sur l'expédition d'Alger.** Paris : Balland, 1985, 403 p.

102. HAMON, Hervé et Rotman Patrick, **Les porteurs de valise : La résistance Française à la guerre d'Algérie.** Paris : Seuil, 1982, 440 p.

103. HARBI, Mohamed, **Les archives de la révolution Algérienne.** Paris : Jeune Afrique, 1981, 583 p.

104. ———, ———, **Le F.L.N., Mirage et Réalité.** Paris : Jeune Afrique, 1985 (2ème édition), 446 p.

105. HAROUN, Ali, **La 7ème Wilaya : La guerre du F.L.N. en France, 1954-1962.** Alger : Ed. Rahma, 1992, 523 p.

106. HENISSART, Paul, **Les combattants de crépuscule : La dernière année de l'Algérie française.** Paris: Bernard Grasset, 1970, 525 p.

107. HERMASSI, EL-Baki, **Etat et société au Maghreb.** Paris: Anthropos, 1975, 268 p.

108. HORNE, Alistaire, **A savage war of peace, Algeria: 1954-1962.** London : Mc Millan, 1977, 604 p.

109. HOUART, Pierre, **L'attitude de l'Eglise dans la guerre d'Algérie : 1954-1960.** Bruxelles : Livre Africain, 1960.

110. HUMBARACI. Arslan, **Algeria : A Révolution That Failed.** New York : Preager, 1966, 308 p.

111. ISRAEL, Gerard, **Le dernier jour de l'Algérie Française: 1er Juillet 1962.** Paris: Robert Laffont, 1972, 327 p.

112. JACOB, Alain, **D'une Algérie à l'autre.** Paris: Grasset, 1963.

113. JEANSON, Colette et Francis, **L'Algérie hors la loi.** Paris: Seuil, 1955.

114. JOESTIN, Joachim, **The New Algeria.** Chicago : Follett publication Co., 1964.

115. Juin, Alphonse-pierre, **L'histoire parallèle la France en Algérie : 1830-1962.** Paris: Librairie Académique Perrin, 1963.

116. JULLIEN, Charles-André, **L'Afrique du Nord en marche.** Paris : Julliard, 1973.

117. ———, ———, **Histoire de l'Algérie contemporaine.** Paris: P.U.F., 1979.

118. JURQUET, Jacques, **Mouvement communiste et nationalisme en Algérie.** Paris: Presse d'aujourd'hui, 1982, 186 p.

119. ———, ———, **La révolution nationale Algérienne et le parti communiste français.** Paris: Ed. Centenaire, 1979, 465 p.

120. KADDACHE, Mahfoud, **Histoire du nationalisme Algérien: 1919-1954.** Alger: SNED, 1980.

121. ———, ———, **La vie politique à Alger de 1919 à 1939.** Alger : SNED, 1970.

122. ———, ———, et Sari, Djilali, **L'Algérie dans l'histoire 1900-1954.** Alger: SNED, 1989.

123. KHELLADI, Aissa, **Les islamistes Algériens face au pouvoir.** Alger : Ed. Alfa, 1992, 900 p.

124. KRAFT, Joseph, **The struggle for Algeria.** Garden City, N.Y: Doubleday, 1961.

125. KELLY, George Armstrong, **Lost soldiers : The french army and empire in crisis, 1947-1962.** Cambridge, Mass. M.I.T. Press, 1965, 404 p.

126. KHOROGLI, Amar, **Les institutions politiques et développement en Algérie.** Paris : L'Harmattan, 1988, 232 p.

127. LACHEREF, Mostapha, **L'Algérie nation et société.** Paris: Maspéro, 1966, 346 p.

128. LACOSTE, Yves, Nouschi, André, **L'Algérie passé et présent.** Ed. Sociales, 1960, 462 p.

129. LACOUTURE, Jean, **L'Afrique du nord contemporaine.** Paris : I.E.P., 1967.

130. ———, ———, **L'Algérie : La guerre est finie.** Bruxelles: Ed. Complexe, 1985, 223 p.

131. LAKS, Monique, **Autogestion ouvrière et le pouvoir politique en Algérie.** Paris : E.D.I. 1970.

132. LANCELOT, Marie-thérèse, **L'organisation armée secréte.** Paris: Fond. Nat. des Sciences politiques, 1963.

133. LAZERG, Marnia, **The Emergence of clases in Algéria: Study in colonialism and socio political change.** Boulder, colorado, Westview press, 1976.

134. LEBDJAOUI, Mohamed, **Vérités sur la révolution Algérienne.** Paris: Gallimard, 1970.

135. LECA, Jean et Vatin, Jean Claude, **L'Algérie, politiques, institutions, et régime.** Paris : fond. Nat. des Sciences politiques, 1975, 502 p.

136. Le mire, Henri, **Histoire militaire de la guerre d'Algérie.** Paris : Albin Michel, 1982, 400 p.

137. Le tourneau, Roger, **Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane: 1920-1961.** Paris: Librairie A. Collin 1962, 504 p.

138. LONG, Olivier, **Les dossiers secrets des Accords d'Evian.** Alger: O.P.U., 1989, 196 p.

139. MAADAD, Messaoud, **Guerre d'Algérie : Chronologies et Commentaires.** Alger : ENAG, 1992, 300 p.

140. MAAMERI, Khalfa, **Les Nations Unis face à la question Algérienne, 1954-1962.** Alger: SNED, 1969, 222 p.

141. ———, ———, **Orientations politiques de l'Algérie.** Alger: SNED, 1973, 216 p.

142. ———, ———, **Abbane Ramdane.** Alger : Editions Rahma, 1992, 333 p.

143. MAHSAS, Ahmed, **Le mouvement révolutionnaire en Algérie: De la 1ère guerre mondiale à 1954.** Paris: L'Harmattan, 1979, 367 p.

144. Malek, Rédha, **Tradition et révolution : Le véritable enjeu.** Alger : Ed. Bouchène, 1991, 214 p.

145. MANDOUZE, André, **La révolution Algérienne par les textes.** Paris : Maspéro, 1961.

146. MANEVY, Alain, **L'Algérie à vingt ans.** Paris: B. Grasset, 1960.

147. MANSELL, Gérard, **Tragedy in Algeria.** New York: oxford Univ. Press, 961.

148. Martin-Chauffier, Louis, **L'Algérie au VII : Examen des consciences.** Paris: Julliard, 1961.

149. MARTIN, Claude, **Histoire de l'Algérie Française: 1830-1962.** Paris: Ed. des 4 fils Aymon, 1963, 508 p.

150. MASCHINO, Maurice et M'rabet, Fadila, **L'Algérie des illusions: la révolution confisquée.** Paris : Laffont, 1979.

151. MASSU, Jacques, **La véritable bataille d'Alger.** Paris: Plon, 1973, 392 p.

152. MERLE, Robert, **Ahmed BEN BELLA.** Paris : Gallimard, 1965, 184 p.

153. MEYNAUD, Jean, **Les groupes de pression en France.** Paris: Librairie Armand Collin, 1970.

154. Montagnon, Pierre, **La guerre d'Algérie.** Paris: Pygmalion/ Gerard Watelet, 1984, 451 p.

155. MOORE, Clément, H., **Politics in North Africa.** Boston: Little Brown and Company, 1970, 360 p.

156. MORLAND, Jacques, **Histoire de l'O.A.S.** Paris: R. Julliard, 1964

157. MOUREAUX, Serge, **Les accords d'Evian et l'Avenir de la révolution Algérienne.** Paris: Maspéro, 1962.

158. NORA, Pierre, **Les Français d'Algérie.** Paris : R. Julliard, 1961.

159. NOUSCHI, André, **La naissance du nationalisme Algérien.** Paris : Minuit, 1979.

160. O'BALLANCE, Edgar, **The Algerian Insurrection, 1954-1962.** Hamdan, conn. : Archon Books, 1967, 231 p.

161. OPPEMANN, Thomas, **Le problème Algérien Historique, juridique et politique.** Paris : Maspéro, 1961.

162. OTTAWAY, David and Marina, **Algeria, the politics of a socialist Révolution.** Berkeley : University of California Press, 1970.

163. OUZEGANE, Amar, **Le meilleur combat.** Paris: Julliard, 1962.

164. PARET, Peter, **French Revolutionary Wafare from Indochina to Algeria.** New York: Preager, 1964, 162 p.

165. PERIOT, Gerard, **Deuxième classe en Algérie.** Paris: Flammarion, 1962.

166. PIECLES, Dorothy, M., Algeria and France: from colonialism to co-operation. New York: Preager, 1963.

167.PERVILLE, Guy, **Les étudiants Algériens de l'Université Française, 1880-1962.** Paris : CNRS, 1984, 48 p.

168. QUANDT, William, **Revolution and political leadership : Algeria, 1954-1968.** Cambridge, Mass. M.I.T. Press, 1969.

169. SAADI, Yacef, **La Bataille d'Alger.** Alger : Ent. Nat. du Livre, 1984, 405 p.

172. SAVARY, Alain, **Nationalisme Algérien et grandeur Française.** Paris : Plon, 1960.

173. SCHNETZLER, Jacques, **Le développement Algérien.** Paris: Masson, 1981, 231 p.

174. SOUSTELLE, Jacques, **L'espérance trahi : (1958-1960).** Paris : Editions de l'Alma, 1962.

175. ——, ——, **La page n'est pas tournée.** Paris : La table ronde, 1965.

176. STORA, Bendjamin, **La gangrène et l'oubli: La mémoire de la guerre d'Algérie.** Paris: La Découverte, 1991, 369 p.

177. STORA, Benjamin, **Dictionnaire bibliographique des militants nationalistes Algériens.** Paris : L'Harmattan, 1985, 404 p.

178. ——, ——, **Messali Hadj, Prisonnier du nationalisme Algérien.** Paris: L'Harmattan, 1987, 299 p.

179. ——, ——, **Les sources du nationalisme Algérien.** Paris: L'Harmattan, 1989.

180. ——, ——, **Ils venaient d'Algérie : Immigration Algérienne en France, 1912-1992.** Paris: Fayard, 1992, 492.

181. Sulzberger, Cyrus Léo, **The test : De Gaulle and Algeria.** New York : Harcourt Brace and World inc. 1962.

182. TALEB, Ibrahimi Ahmed, **De la décolonisation à la révolution culturelle, 1962-1972.** Alger: SNED, 1973, 231 p.

183. TEGUIA, Mohamed, **L'Algérie en guerre.** Alger : O.P.U. 1981, 786 p.

184. TERRINOIRE, Louis, De Gaulle et l'Algérie. Paris: Fayard, 1964.

185. TIANO, André, **Le Maghreb entre les Mythes.** Paris: P.U.F., 967.

186. TILLON, Germaine, **Algeria: The realities.** New York: Alfred A. Knoph, 1958.

187. ——, ——, **France and Algeria: Complementary enemies.** New York: Knoph, 1961.

188. TRICOT, Bernart, **Les sentiers de la paix : Algérie, 1958-1962.** Paris : Plon, 1972.

189. TRIPIER, Philippe, **Autopsie de la guerre d'Algérie.** Paris: France Empire, 1972, 675 p.

190. VATIN, Jean Claude, **L'Algérie politique, historique et société.** Paris : Fond. nat. des sciences politiques, 1974.

191. VATIN, Jean Claude, **Culture et société au Maghreb.** Paris : CNRS, 1975.

192. ———, ———, **Rapports de dépendance au Maghreb.** Paris : CNRS, 1976.

193. VIDAL-NAQUET, Pierre, **La torture dans la république.** Paris: Minuit, 1972.

194. ———, ———, **Les crimes de l'armée française.** Paris, Maspéro, 1975, 172 p.

195. VILLIERS, Gauthier, **L'Etat demiurge: Le cas Algérien.** Paris: L'Harmattan, 1987, 240 p.

196. VIOLETTE, Maurice, **L'Algérie vivra-t-elle? Notes d'un ancien gouverneur général.** Paris : Alcan, 1931, 503 p.

197. VIRATELLE, Gérard, **L'Algérie Algérienne.** Paris : Ed. ouvrières, 1970.

198. YEFSAH, Abdelkader, **Le processus de légitimation du pouvoir militaire et la construction de l'Etat Algérien.** Paris : Ed. Anthropos, 1982, 204 p.

199. ———, ———, **La question du pouvoir en Algérie.** Alger : E.N.A.P., 1991, 500 p.

200. YOUSFI, M'hamed, **Le pouvoir : 1962-1978.** Alger: E.N.A.P., 1989, 252 p.

201. YSQUIER, Antoine, **Une guerre pour rien.** Paris: La table ronde, 1966.

B. SELECTED ARTICLES.

1. AGERON, C. Robert, "Premières négociations Franco-Algérienne". **Preuves I**, No. 163 (Septembre) 1964, p. 44-50, II, No. 164 (Octobre), 1964, pp. 32-48.

2. ALLEN, Luther, A. "The revolution that failed : Mendès France and the radical party" **Western political quaterly**, XIII (June, 1960) pp. 445-463.

3. "Armée (L') Française et l'Algérie en 1961, **Nouvelle Critique** (Paris) No. 134 (February-March, 1962) special issue on the war in Algeria, pp. 5-135.

4. BALCH, Thomas Willing, 'French colonization in north Africa" **American political science review**, III, (1909).

5. BARBE, Raymond, "Les classes sociales en Algérie", **Economie Politique**, part one : No 2 (Septembre, 1959), pp. 22-55.

6, ARBOUR, Nevill, "variations of Arab national feeling in french north Africa" **Middle East Journal**, VIII, (Summer, 1964), pp. 308-309.

7. BASTIDE, Henri (de la), "L'Islam dans le Maghreb contemporain". **Orient** (Paris), No 30 (1964), pp. 29. 35.

8. BEHR, Edward, "The Algerian, Dilemma", **International Affairs** (London), XXXIV, (July, 1958), pp. 280-290.

9. BERQUE, Jacques, "Le Maghreb d'hier et de demain", **Cahiers Internationaux de sociologie**, (Paris), XXXVII (July-décembre) 1964, pp. 51-78.

10. BOURDET, Claude, "Les maîtres de l'Afrique du Nord" **Les Temps Modernes**, VII, (Juin, 1952), pp. 2248-2264.

11. BOUMBERGR, Serge, "sept ans de malheur en Algérie" **Le Figaro littéraire**, le 16 Décembre, 1961, pp. 1 et 8.

12. BROWN, Léo, "Islamic reformist movement in North Africa", **Journal of modern African studies**, II, No. 1 (1964), pp. 55-63.

13, CARRET, Jacques, "L'Association des oulemas réformistes d'Algérie" **l'Afrique et l'Asie,** XXXXIII (1958), pp. 23-44.

14. CROZIER, Brian and Mansell, Gérard, "France and Algeria" **International Affairs** (London), XXXVI (July) 1960, PP. 310-321.

15. DANIEL, Jean, "The Algerian problem begins", **Foreign Affairs,** XL, No. 4 (July, 1962), pp. 605-611.

16. DISSEZ, Anne, "Les partis démocrates : L'impossible coalition". **Les cahiers de l'orient.** No. 23, 1991, pp. 91-102.

17. DOMENACH, Jean Marie, "The french army in politics" **foreign affairs,** XXXIX, No. 2 (1961), pp. 185-195.

18. HAHN, Lorna, "Politics and leadership in North Africa" **Orbis,** IX (FALL, 1965), pp. 729-742.

19. HARRISON, Martin, "Gouvernment and press in france during the Algerian war" **American political science review,** LVIII, No. 2 (June) 1964, pp. 173-176.

20. KELLY, George, A. "The taming of the Algerian revolution" **Orbis,** VII, (Summer) 1963, pp. 352-366.

21. KRAFT, Joseph, "Settler's politics in Algeria" **Foreign Affairs,** XXXIX (July, 1961), pp. 591-600.

22. LACHREF, Mostefa, "Constantes Politiques et militaires dans les guerres d'Algérie : 1830-1960". **Les Temps Modernes,** No. 177 (Décembre 1960- Janvier 1961), pp. 727-800.

23. LEWIS, William, H. "The decline of Algeria's F.L.N." **The Middle East Journal.** XX 'Spring, 1966), pp. 161-172.

24. MENARD, Orville, D. "The french army above the state" **Military Affairs,** (fall, 1964)

25. MICHEL, André, "Les classes sociales en Algérie". **Cahiers Internationaux de sociologie.** XXXVIII (Janvier-Juillet, 1965), pp. 207-220.

26. NELLIS, John, R. "Maladministration : Cause or result of under-development? The Algerian Example". **Revue Canadienne** des Etudes Africaines, vol 13, No. 3, 1980, pp. 407-422.

27. ———, ———, "Socialist Management In Algeria" **The Journal of modern African studies,** vol. 15, No. 4, 1977, pp. 529-554.

28. PIC, Patricia, "Perestroila soviétique et infitah Algérienne". **Cahiers de l'Orient,** No. 23, 1991, pp. 103-114.

29. Richter, Malvin, "Tocqueville on Algeria". **Review of politics,** XXX (1963), pp. 362-398.

30. ROBERTS, HUGH, "The Algerian bureaucraty". **Review of African political Economy,** No. 26, 1983, pp. 39-54.

31. ———, ———, "The politics of the Algerian socialism". In Richard lawless, **North Africa : Contemporary politics and development.** London: Croom Helm, limited, 1984.

32. ———, ———, "Islam and multiparty politics in Algeria". **The Middle East Journal,** vol. 45, No. 4 (Autumn), 1991, pp. 577-583.

33. SMITH, Alexandre, T. "Algeria and the french moderés : The politics of Immoderation", **Western political quaterly,** XVIII (1965), pp. 116-134.

34. STORA, Benjamin, "Le F.I.S. : A la recherche d'une autre nation", **Cahiers de l'Orient,** No. 23, 1991, pp. 83-90.

35. "Two views of De Gaulle : The french, the Algerian". **Round table,** XLC III 'Decembre 1957), pp. 320-337.

36. TERREL, Hervé, "Le F.L.N., objectif : conserver le pouvoir", **Cahiers de l'Orient,** No. 23, 1991, pp. 65-74.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول

التاريخ السياسي للجزائر في عهد الفينيقيين والرومان

صفحة

الفصل الثاني

الفتح العربي الاسلامي

الفصل الثالث

التواجد العثماني بالجزائر

الفصل الرابع

بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر

الفصل الخامس

المقاومة الشعبية ضد الغزاة الفرنسيين

الفصل السادس

فرض الحكم العسكري على الجزائر (1830-1870)

الفصل السابع

المقاومة الجزائرية ضد الحكم المدني تنتشر في كل مكان

الفصل الثامن

السياسة الجديدة للمستوطنين الاروبيين بالجزائر بعد سنة 1870

الفصل التاسع

اعطاء الاستقلال الذاتي للاروبيين في الجزائر

الفصل العاشر

الأمير خالد والمثقفون يدخلون في صراع سياسي ضد الاروبيين

الفصل الحادي عاشر

حزب فرحات عباس يتزعم الاصلاحات السياسية

الفصل الثاني عشر

حركة جمعية العلماء تتحدى الغزو الاروبي للجزائر

الفصل الثالث عشر

النضال السياسي للحزب الشيوعي الجزائري

الفصل الرابع عشر

حزب نجم شمال افريقيا يمهد الطريق لمعركة الحرية

الفصل الخامس عشر

تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة للتحرير الوطني الجزائري

الفصل السادس عشر

الانطلاقة القوية لثورة أول نوفمبر 1954

الفصل السابع عشر

مؤتمر الصومام والاستراتيجية الجديدة لجبهة التحرير الوطني

الفصل الثامن عشر

ردود فعل السلطات الفرنسية بعد ثورة أول نوفمبر 1954

الفصل التاسع عشر

ديغول يحبذ سياسة تقرير المصير

الفصل العشرون

الأبعاد السياسية لمعركة الجزائر

الفصل الواحد والعشرون

إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الفصل الثاني والعشرون

الاحتكام إلى القادة العسكريين

الفصل الثالث والعشرون

المسار الدبلوماسي للمفاوضات الجزائرية-الفرنسية

الفصل الرابع والعشرون

وضعية اللاجئين الجزائريين خلال حرب التحرير وبداية الاستقلال

الفصل الخامس والعشرون

خصائص الثورة الجزائرية

مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين

ملاحق



بيروت - لبنان
لصاحبها : الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود
تلفون: Tel: 009611-350331 / خلوي: Cellulaire: 009613-638535
فاكس: Fax: 009611-742587 / ص.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth, LIBAN

الرقم: 1997/12/2000/307

الطباعة : دار صادر ، ص . ب . 10 - بيروت

COPYRIGHT © 1998

DAR SADER Publishers
P. O. Box : 10 - BEYROUTH

All rights reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording, or any information storage and retrieval system, without permission in writing from the Publisher.

Spaniards from the strategic sites on the Mediterranean coast in North Africa (in 1529 A.D.). When the Ottoman Empire became weak in the 19th century, the French traders gave a pretext to the French Government to invade Algeria in 1830 and made Algiers the administrative headquarter for its colonial empire in North Africa. After 132 years of occupation, the Algerians, finally, succeeded in dislodging France from its stronghold in Africa and recovered their national sovereignty in 1962.

May I take this occasion to express my gratitude to all individuals who gave me their time, data, special knowledge and authoritative perspective on Algeria. Therefore, I would like to acknowledge that I received a great deal of assistance from outstanding scholars and colleagues, like Dr. Crawford Young, professor at the University of Wisconsin at Madison and Dr. Ahmed H. el-Afandi, Professor at Winona State University, in Minnesota, U.S.A. Furthermore, I am grateful to Dr. Nasraddine Saidouni, Professor of History at the University of Algiers, for his useful comments and his valuable support.

AMMAR BOUHOUCHE
Professor at the University of Algiers
December 17, 1997

INTRODUCTION

The Major goal of this book is to provide the reader with basic insights and understanding of the major political systems and events which took place in Algeria in the last twenty centuries. It was my intention from the 1970's to fill the vacuum in the Arabic library and write a book which gives an accurate description of the historical events and different regimes which prevailed in Algeria from the beginning until 1962.

To put it in a very simple way, this book focuses on the political aspects and economic reasons which motivated the leading powers in the Mediterranean area to occupy Algeria. In this context, the main purpose of the book is to describe how the natives resisted invaders and colonizers throughout the Algerian history. This is the case of Phoenician traders who made Algeria one of their numerous colonies in North Africa (around 880-146 B.C.). When Rome destroyed Carthage in 146 B.C. and extended its rule to Algeria which lasted for 576 years (146 B.C. - 430 A.D.), a native ruler by the name of Messiness (died in 104 B.C.) ruled his kingdom of Numedia from the city of Cirta (Constantine) which stretched from the boarder of Carthage to Morocco. After the collapse of the Roman Empire in 430 A.D., came the Vandals (431-538 A.D.) who had a little influence on the whole territory of Algeria and they were thrown out by the Byzantines who succeeded in occupying Algeria for 113 years (534-647 A.D.)

When the Arabs came to Algeria in the 7th century, they brought with them Islam and established with the natives of Algeria strong bridges of cooperation and induced them to learn Arabic and join the Islamic community. Since then, Algeria has remained an Islamic country inspite of the efforts of the Spanish crusaders who tried, several times, to occupy Algeria, but failed to establish a firm control in that area, thanks to the Ottomans who dislodged the

THE POLITICAL HISTORY OF ALGERIA

FROM THE BEGINNING UNTIL 1962

BY

AMMAR BOUHOUCHE

Professor at the University of Algiers



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI

THE POLITICAL HISTORY

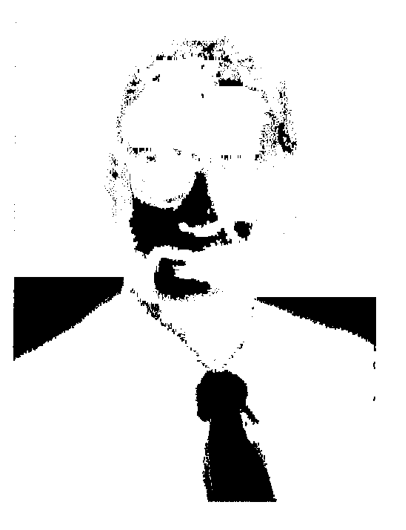
OF ALGERIA

From The Beginning Until 1962

هذا الكتاب

إنه ثمرة جهود سنوات عديدة قضاها المؤلف في البحث عن الوثائق وتتبع الأحداث وتحليل المعطيات . . . فجاء مساهمة علمية تجمع البساطة في العرض والعمق في التحليل والجدية في الطرح والوضوح في الرؤية والحياد في التناول . . . فكان بحق عملاً أكاديمياً يغني القارىء العادي ويسد حاجة الباحث المتخصص في ميدان مهم وجانب أساسي من تاريخ الجزائر يتصل بتطور ونمو وتبلور الكيان الجزائري عبر العصور ، مع التركيز على الثورة التحررية (1954–1962) ومقدمات تكوين الدولة الجزائرية الحديثة . . . . ، إنه بحق إغناء للمكتبة العربية في مثل هذه الدراسات النوعية واستجابة لتطلع القارىء العربي إلى معرفة المزيد عن ماضي الجزائر وحاضرها .

المؤلف



عمار بوحوش حاصل على شهادة الليسانس في العلوم السياسية من جامعة شمال إلينوي Northern Illinois University في عام 1965 ، وحائز على الماجستير في العلوم السياسية والادارية من نفس الجامعة في ديسمبر 1966 . كما نال شهادة دكتوراة الدولة في العلوم السياسية والادارية من جامعة ميسوري بمدينة كولومبيا في سنة 1970 (The University of Missouri at Columbia) . من المهام والنشاطات العلمية التي إنصبت عليها إهتمامات الباحث في السنوات الأخيرة :

* التدريس بجامعة الجزائر منذ 1970 إلى يومنا هذا .
* رئيس فرقة بحث بمعهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر منذ 1989 .
* رئيس المجلس العلمي بمعهد العلوم السياسية من 1986 إلى 1994 .
* أستاذ زائر بجامعة WISCONSIN الأمريكية ، 1991–1992 .
* قائم بأعمال رئيس قسم الإدارة العامة بجامعة آل البيت (الأردن) ، 1997–1998 .